

# مكررات المدرس

مشرع السبوطي

تأليف

---

الشيخ محمد علي المدرس الافغاني

الجزء الأول والثاني

انتشارات علامه

قم خيابان حضرتي

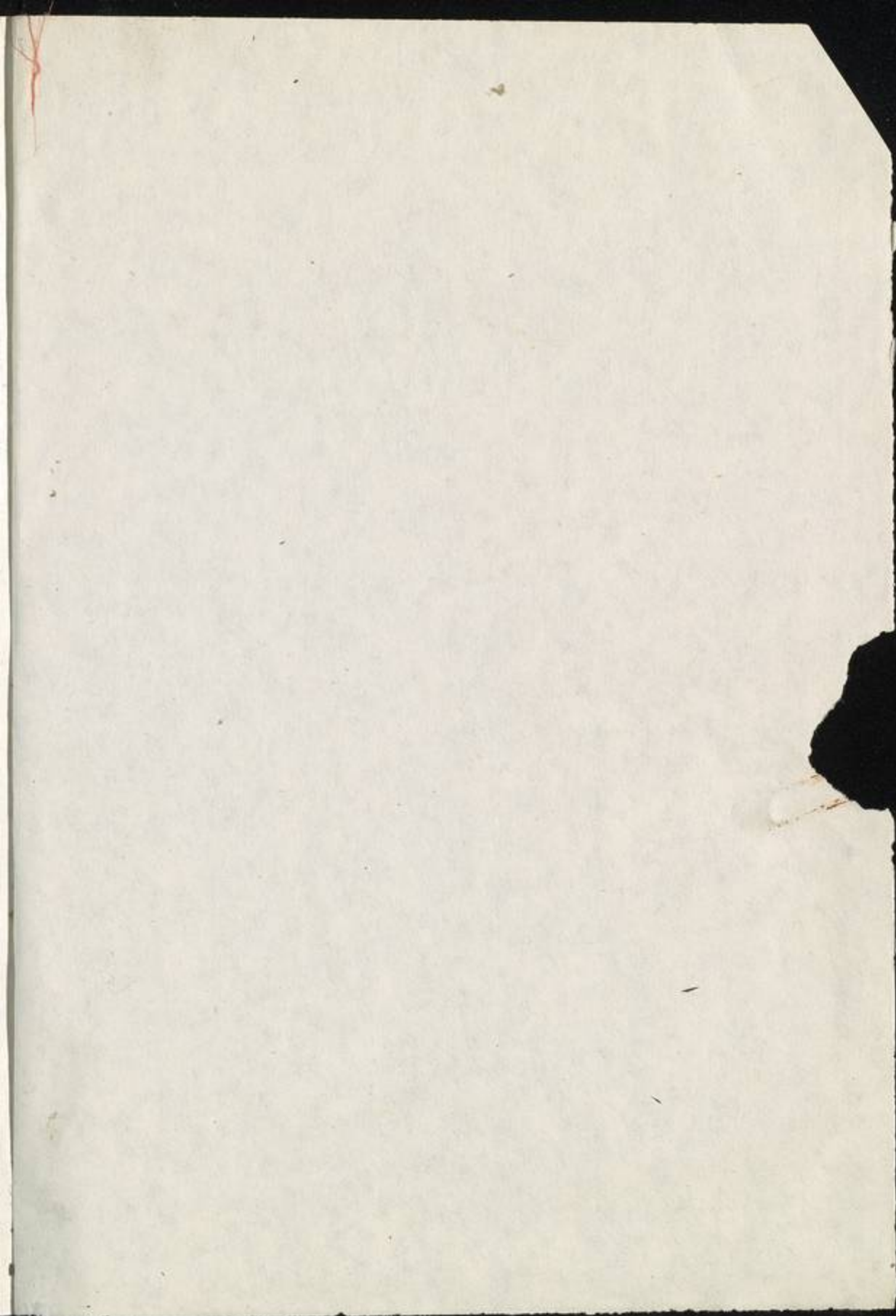


Provided by the  
Library of Congress  
PL 480 Program.

13

IR-AR-85-931777

V.1-2,



# مكررات المدرس

## شرح السبوطي

لحجة الإسلام والمسلمين

الشيخ محمد علي للمدرس الافغاني

الجزء الأول

الطبعة الثانية وفيها زيادات مهمة

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م

---

مطبعة النعمان - النجف الاشرف تلفون ٢٠٩٧

OFFSITE

PJ

6101

.I23

B3436

1996

v. 1/2

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين . اما بعد فيقول العبد المذنب الفاني محمد علي بن مراد علي المشتهر بالمدرس الافغاني ان هذا بعض ما استفدته من كلمات الاوائل والتقطته من تحقیقات الاكابر أو سنح بيالي الفاتر علقتها على الالفية وشرحها البهجة المرضية لعله يستفيد منها المبتدي ويستعين بها المنتهي في بيان ما فيهما من المشكلات والمجملات وفي حل ما فيهما من الرموز والنكات والاشارات لانهما ولا سيما الشرح محتويان على دقائق استعمل فيها الفكر وعلى اشارات لم يتنبه لها الا اولو الالباب والنظر فربما ذكر فيه تأويل أو تعليل حسبه من لا اطلاع له ولا فهم سهوا وعد ولا عن السبيل وما درى انه فعل ذلك عمداً لأمر مهم جليل وربما نقص أو زيد فيهما حرف فحسبه الغيبى اخلا لا أو توضيحاً وكشفاً وما درى ان ذلك لنكتة مهمة تدق عن نظره وتخفى وكذلك تعلیقنا هذه فالمرجو من أهل الفضل والفضيلة ان ينظروا الى التعليقة بعين العطف والانصاف لا بعين الرد والاعتساف ومعلوم . برادر ان مبتدئين از طلاب بوده باشند که چون مقصود اصلي در اين تعليقه تقريب وتوضیح است از عبارت يردازی احتراز شده و عبارات ساده آورده شده امید است که مقبول عند الاخوان واقع شود چون روی سخن با ایشان است و نامیدم این تعليقه

را بمكررات المدرس چون .

غرض نقشی است کز ما با زماند که هستی رانمی بینم بقائی

وصلی الله علی خیر خلقه محمد وآله الطاهرين .

في السفينة قال امير المؤمنين (ع) العلوم اربعة الفقه للاديان  
والطب للابدان والنحو للسان والنجوم لمعرفة الازمان وروى ايضا  
فيها اعرابوا كلامنا فانا قوم فصحاء وفيها ايضا تعلموا العربية فانها  
كلام الله الذي يكلم به خلقه .

وفي مجلة العدل الصادرة في النجف الاشرف في الجزء الثامن من  
السنة الثانية تحت عنوان النحو قنطرة الادب قيل هذه الايات  
منسوبة لعلي بن الحسين (ع) .

لو يعلم الطير ما في النحو من ادب حنت اليه واومت بالمناقير  
ان الكلام بلا نحو ليشبهه نبح الكلاب واصوات السنانير



### بسم الله الرحمن الرحيم

مسأله — باء در بسم الله برای استعانت است یا برای مصاحبت و مراد از باء استعانت بانیست که بر الت فعل داخل میشود مثل نجرت بالتقدم و مثل کتبت بالقلم و مراد از باء مصاحبة بانیست که بمعنای مع باشد مثل اهبط بسلام ای مع سلام و مثل وقد دخلوا بالكفر ای مع الکفر لکن الأولى الأول لأن الفعل المبدو بیسم الله لا یتأتی علی الوجه الأكمل الا بها و بعضهم یرجعون الثانی لان استعمال الباء فی المصاحبة أكثر من الاستعانة ولأن فی التبرک باسم الله من التأدب ما لیس فی الاستعانة لأن فیها یصیر اسم الله کالآلة والآلة لیس مقصودة بالذات وهذا سوء أدب بالنسبة الی الاسم الشریف .

مسأله — متعلق باء یا از أفعال عموم است یا از أفعال خصوص ودر هر يك از این دو صورت یا اسم است یا فعل ودر هر يك از این چهار صورت یا مقدم است یا مؤخر .

مسأله — مقتضای قاعده این است که متعلق مقدم باشد چه در صورت ذکر وچه در صورت حذف چونکه در تأخیر دو خلاف اصل میشود در صورت حذف یکی حذف و دیگری تأخیر ودر صورت ذکر يك خلاف اصل میشود که عبارت از تأخیر است .

مسأله — در خصوص بسم الله گفته اند متعلق باید مؤخر باشد چونکه مشرکین باسم ( اللات فعل ) میگفتند یعنی متعلق را که فعل است مؤخر میکردند برای تعظیم خدایان باطل خود بس خدای بر حق سزاوار تر است باین تعظیم لذا باید متعلق از اسم شریف مؤخر باشد .

مسأله — کسی اشکال نکند که چرا در إقرء باسم ربك متعلق که إقرء است مؤخر نشده زیرا که در جواب گفته میشود که این سوره مبارکه اول سوره ایست که نازل شده بس قراءت اهم است .

وبعض محققین جواب دیگری داده وان اینست که باسم ربك متعلق است باقرء دوم وإقرء اول متعلق بسم الله الرحمن الرحيم است بنابر اینکه بسم الله در جمیع سورهها جزء سوره باشد ومحقق تقنازانی در مطول همین قول را صحیح دانسته موافقا لمذهب الامامية وخلافا للعامة .

مسأله — در حذف الف اسم دو سؤال است اول آنکه چرا در لفظ حذف میشود دوم اینکه چرا در کتابت حذف میشود جواب سؤال اول اینستکه همزه وصل در درج کلام حذف میشود ومراد از کلام در اینجا تلفظ است وجواب سؤال دوم اینست که برای کثرة استعمال حذف شده ومراد از استعمال کتابت است نه تلفظ قال في شرح النظام ونقصوا من بسم الله الرحمن الرحيم الألف لكثرة بخلاف باسم الله او باسم ربك .

مسأله — الفرق بين الهمزة والألف بالحركة والسكون فما كانت

متحركة تسمى همزة كما ان الساكنة تسمى ألفا هذا هو المشهور ولكن في المغنى في حرف اللام في بحث لو ان الهمزة قد تسكن وكذا في اواخر الكتاب عند قوله ومدا ابدل ثاني الهمزين ان يسكن فراجع وسياتي في بحث ترخيم المنادى نقلا عن القوشجى ان اطلاق اسم الالف على الهمزة بالاشتراك اللفظى لانها اى الالف لا تكون الا ساكنة بخلاف الهمزة فانها من الحروف الصامتة والصامتة قد تكون متحركة وقد تكون ساكنة .

مسأله — قال شارح الصمدية وحذفت الالف لكثرة الاستعمال وطولت الباء عوضا عنها وقال الجلبى في حاشية المطول في بحث لام الاستغراق الدينار اصله دننار بالتضعيف بدليل جمعه على دنانير وكذا الديباج اصله ديباج ولذا جمع على دباييج وقد اشار اليه في الصحاح ومن قواعدهم قلب احد حرفى التضعيف ياء اذا انكسر ما قبلها ووقع في بناء ممد وبهذا يظهر ان السينات في قول عمر ابن عبد العزيز لكاتبه وقد حكاه صاحب الكشاف طول الباء واظهر السينات ودور الميم جمع سنة السين بناء على القاعدة الممهدة انتهى باختصار .

مسأله — هذا الحذف والتطويل مختص بيسم الله الرحمن الرحيم فلا يجوز في غيره كما أشير اليه .

مسأله اضافة اسم بسوى الله بيانية است اكر مراد لفظ الله باشد ولامية است اكر مراد معنى آن باشد والاول أنسب لقوله تعالى أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنی .

مسأله — همزه در اسم عوض از فاء الفعل محذوف است اكر

بكوئيم در أصل وسم بوده و عوض از لام الفعل محذوف است اكر  
بكوئيم دو أصل سمو بوده .

مسأله — از زجاج نقل شده كه احتمال أول را غلط دانسته  
چونكه در لغت عرب دیده نشده كه همزه عوض از فاء الفعل  
آمده باشد .

مسأله — الله اسم ذات مقدس است كه جامع جميع صفات  
كمال است يعنى دلالت ميكند اين لفظ بر هر يك از معانى اسم  
هاى ديكر خدا مثلا لفظ الله دلالت ميكند بر معنای رحمن ورحيم  
وعالم وقادر وهكذا ولا عكس يعنى مثلا رحمن دلالت نميكند بر  
معنای الله چونكه لفظ الله در معنا أعم است از رحمن چونكه رحمن  
دلالت ميكند بر ذات متصف بیک صفة كمال كه رحم است والله  
دلالت ميكند بر ذاتى كه متصف بجميع صفات كمال است لذا  
بقية أسماء خدا را ميگویند اسم است برای الله ولفظ الله را  
نميگویند اسم است برای رحمن مثلا والى ما ذكرنا ينظر قولهم الله  
علم للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع صفات الكمال فتبصر  
فانه دقيق وبالتأمل حقيق .

«مسأله — الرحمن والرحيم صفتان مشبهتان مشتقتان من رحم  
بكر العين بعد ضم عينه أو بعد تنزيله بمنزلة اللازم لا صيغتان  
مباالفتان وإن قال به بعض لأن المراد بالمبالغة ان كان ما هو المصطلح  
عند البيانين فلا يصح هنا لأنها تجري عندهم في صفات قابلة للزيادة  
والنقصان وصفاته تعالى وتقدس ليست كذلك .

وان كان ما هو المصطلح عند النحويين فلا يصح أيضا لأن صيغ

المبالغة محصورة في أوزان مخصوصة ليس وزن فعلان منها مطلقا وكذلك فعييل الا اذا عمل النصب كما ياتي في باب اعمال اسم الفاعل اللهم اذا أريد من المبالغة المعنى العرفي وهو أيضا لا يصح الا في رحمن ان قلنا بأن زيادة المبني تدل على زيادة المعنى قال الشارح في الاتقان الاكثر على ان فعلان ابلغ من فعييل ومن ثم قيل الرحمن ابلغ من الرحيم ونصره السبيلي بأنه ورد على صيغة التثنية والتثنية تضعيف فكان البناء تضاعفت فيه الصفة وذهب ابن الانباضي الى ان الرحيم ابلغ من الرحمن ورجحه ابن عسكر بتقديم الرحمن عليه وبأنه جاء على صيغة الجمع كعبيد وهو ابلغ من صيغة التثنية وذهب قطرب الى انها سواء وذكر البرهان الرشيدى ان صفات الله التي على صيغة المبالغة كلها مجاز لانها موضوعة للمبالغة ولا مبالغة فيها لان المبالغة ان تثبت للشيء اكثر مما له وصفاته تعالى متناهية في الكمال لا يمكن المبالغة فيها وايضا فالمبالغة تكون في صفات تقبل الزيادة والنقصان وصفات الله منزه عن ذلك وقال الزركشي التحقيق ان صيغ المبالغة قسمان احدهما ما تحصل الزيادة فيه بحسب زيادة الفعل والثاني بحسب تعدد المفعولات ولاشك ان تعددها لا يوجب للفعل زيادة اذ الفعل الواحد قد يقع على جماعة متعددين وعلى هذا القسم تنزل صفاته تعالى ويرتفع الاشكال ولهذا قال بعضهم في حكيم معنى المبالغة فيه تكرار حكمه في الشرايع وقال في الكشف المبالغة في التواب للدلالة على كثرة من يتوب عليه من عباده او لانه بليغ في القبول بحيث نزل صاحبها منزلة من لا ذنب له لسعة كرمه كما ورد في الحديث انتهى .

مسأله — بهتر وجهي كه از برای جمع بين حديث ابتداء بيسم الله وحديث ابتداء بحمد الله گفته شده اينستكه مراد از هر يك از دو حديث مطلق ذكر خداوند است نه خصوص لفظ حمد واسم بس هر يك از دو حديث شامل ديكرى ميشود فيصير مفادهما بعد الغاء الخصوصية واحداً فكل منهما يؤكد الآخر فلا تنافي بينهما حتى نحتاج الى المحتملات التي ارتكبوها في المقام .

مسأله — عدم تقديم الحمد لا وجه له الا الاقتداء بالكتاب العزيز حيث قدم التسمية فيه على الحمد دون العكس والا فلا مانع منه أصلاً .

مسأله — حمد را فعل مضارع آورد برای دو فائده بكي آنكه دلالت كند بر تجدد بسبب فعليت وديكر اينكه دلالت كند بر استمرار بسبب مضارعيت كما بين ذلك في علم المعاني في قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الأمر فراجع .

مسأله — اللهم يك جمله است اكر ميم مشددة عوض ياء محذوفه باشد و دو جمله است اكر فعل أمر باشد وهمزه فاء الفعل حذف شده باشد على خلاف القياس لأنها همزة قطع لأنها على هذا فاء الفعل وهي معترضة على كلا الوجهين ان جوزنا الاعتراض بين مطلق العامل والمعمول ولم نخصصه بمواضع مخصوصة ذكرها في المطولات ليس هذه منها .

مسأله — صلوة از خداوند بمعناى ريش رحمت است واز انسان وملائكة بمعناى طلب رحمت وهي مجاز على الاول من باب استعمال اللفظ الموضوع للكلى في الجزء وحقيقة على الثانى .

مسأله — سلام اسم مصدر باب تفعیل است و بعضی گفته اند خود مصدر است .

مسأله — فائده صلاة و سلام فرستادن بر حضرت رسول (ص) بخود انسان بر میگردد زیرا که خداوند بحضرت رسول اکرم ان مقدار درجه و منزلت داده است که سلام و صلاة اشخاص باثیری در زیاد شدن آن ندارد .

مسأله — غالبا جمع میشود بین صلاة و سلام اقتداءً بقوله تعالی صلوا علیه وسلموا تسلیما و ما لم یجمع بینهما کقولنا اللهم صلی علی محمد و آل محمد بلا تسلیم فی الصلاة و غیرها فلانه كذلك ورد من الشارع فلا یجوز التصرف فیہ بالزیادة و النقصان .

مسأله — علی محمد متعلق بیکی از دو فعل است علی سبیل التنازع یا بهر دو بنا بر قول فراء که در باب تنازع خواهد آمد .  
مسأله — خاتم بکسر التاء اسم فاعل است و بفتح تاء اسم آله لغوی است بمعنای مایختتم به مثل عالم که بمعنای ما یعلم به است یا بمعنای انکشتر است و در اینجا در زینت استعمال شده استعاره یا کنایه و در صورت اول صفت است چون مشتق است و در صورت دوم و سوم بدل است چون جامد است و در هر سه صورت اضافه خاتم با نبیاء معنویه است اما فی الاول فلان تصح الصفیة و اما فی الاخرین فلعدم الاشتقاق .

مسأله — نزاع امامیه و عامه در مفهوم آل نیست زیرا که تعیین مفهوم لفظ راجع باهل لغت است نه بمذهب و عقیده بلکه نزاع در مصداق آل است در موارد یکه مراد آل محمد (ص) باشد که در این صورت عامه میگویند مصداق آل جمیع اتباع ان

بزرگوار است اگر لفظ اصحاب ذکر شود و اقرباء مؤمن آن بزرگوار است یعنی بنی هاشم و مطلب اگر اصحاب ذکر نشود چنانکه شارح همین قول را اختیار کرده و اقوال دیگری هم دارند و در نزد امامیه مصداق آل فقط عتره معصومین آن بزرگوار است و روی من طریقنا آن مؤلاء هم اهل بینه و اما اله فهم کل من یوالی علیا و اولاده المعصومین علیهم الصلوة والسلام یعنی جمیع الشیعه العاملین باقوالهم و المقتدین بهم فی اعمالهم فتنبه .

مسأله — از کسانی نقل شده که اضافه آل را بضمیر جائز نمیدانند لکن مسأله محتاج است بمراجعه لغت و کلام اهل بیت الوحي چونکه کلام آنها فوق کلام دیگران است و قد ذکرنا الحق فی شرحنا علی المطول فی بحث مخالفة القیاس فراجع .

مسأله — اصحاب کسانی هستند که درک خدمت حضرت رسول الله صلی الله علیه و آله را کرده باشند با ایمان و بعضی بلوغ را هم شرط کرده و تابعین کسانی هستند که درک خدمت یکی از اصحاب را کرده باشند مع الشرطین المذكورین او الاول منهما و تابع تابع کسی است که یکی از تابعین را درک کرده باشد و هكذا الی یوم القيامة .

مسأله — الی یوم لقائک یا متعلق است باصلي و اسلم علی سبیل التنازع یا متعلق است به تابعین و بنا بر اول مراد از یوم لقاء حشر اصغر است که مردن باشد لانه غایة فعل المتکلم و فی الحدیث اذا مات ابن آدم قامت قیامته و انقطع عمله و بنا بر دوم مراد حشر اکبر است لوجود التابعین الی حشر الاکبر .



مسأله — اما دلالت میکند بر شرط و تأکید و تفصیل و بسبب دلالت علی الشرط لازم است بعد از اوفاء جزاء مع فاصل ما لثلا یلزم اجتماع اداتی الشرط والجزاء و بسبب دلالت علی التأكيد باید مفاد کلام بعد از اما وجود بگیرد لا محالة در قصد متکلم مثلا اگر متکلم یقین دارد بذهاب زید یعنی یقین دارد که زید البته خواهد رفت در این صورت میگوید اما زید فذاهب و همین است مراد کسیکه اما زید فذاهب را تفسیر کرده است به مهما یکن من شیء فزید ذاهب یعنی هر چه بشود زید رونده خواهد شد و رفتنش توقف بهیچ چیزی ندارد و ابدأ مانعی برای رفتن زید نخواهد بود تا محتاج باشد بدفع مانع و دلالت بر تفصیل دائمی نیست بلکه غالبی است بخلاف شرط و تأکید که دائمی است و در دلالت بر تفصیل محتاج است بتقدم کلام مجملی بر او مثل قول خداوند یوم تبیض وجوه الخ . و قوله حکایة عن خضر (ع) اما السفینة الخ .

مسأله — لفظ بعد از غایات است و مضاف الیه آنها یا مذکور است یا محذوف و در صورت ثانی یا لفظ و معنی هر دو در نیت است یا معنی بدون لفظ یا لفظ بدون معنی و یا هیچکدام و در صورت اول و دوم و بنچم معرب است و در صورت سوم مبنی و صورت چهارم باطل زیرا که لفظ بدون معنی مهمل است و موضوع علم نحو لفظ مستعمل است و مستعمل آنستکه او را معنی بود .

مسأله — لفظ شرح اگر مصدر باشد باید تاویل برده شود بیکی از سه مجاز اول مجاز در کلمه دوم مجاز در حذف سوم مجاز در اسناد از باب مبالغه زیرا که حمل مصدر بر ذات بدون یکی از این

سه مجاز جائز نیست مثل زید عدل که تأویل برده میشود به زید عادل یا زید ذو عدل یا مبالغة که زید در عدالت کامل است که گویا نفس عدالت است و اگر اسم باشد لما یشرح به غیره فلا یحتاج الی شیء من ذلك .

مسأله — برای شرح هشت صفة آورده اول لطیف دوم مزجتہ بتخفیف زای سوم مہذب المقاصد چهارم واضح المسالك بنچم بین ششم یمدی ہفتم حاو ہشتم جامع .

مسأله — مہذب بفتح ذال اسم مفعول است اضافه شدہ است بہ نائب فاعل خودش و در اصل مہذب مقاصدہ بودہ با تنوین و رفع مقاصد بس از آن اسناد را از مقاصد سلب نمودیم یعنی نائب فاعل بودن را از او گرفتیم و بہ ضمیریکہ مضاف الیہ بود دادیم بس از آن ضمیر را در تحت مہذب مستتر کردیم و عوض ضمیر حرف تعریفرا بر مقاصد داخل کردیم و بس از آن مہذب را اضافه کردیم .

مسأله — نائب فاعل بودن مقاصد باعتبار قبل از اضافه است زیرا کہ در حین اضافه اسناد از او سلب شد و بضمیر دادہ شد و واضح المسالك مثل مہذب المقاصد است در سلب اسناد و اضافه و بقیہ اموریکہ بیان شد الا اینکہ واضح صفة مشبہہ میباشد و مسالك فاعل آن است .

مسأله — معالم جمع معلم بفتح میم و سکون عین است بمعنای نشانہ ہائیکہ در راہ گذارند برای پیدا کردن راہ .

مسأله — جملہ منها ریح التحقيق تفوح صفة أبحاث است .

مسأله — نکت جمع نکته بمعنای مطالب دقیقه است که در فهمیدن محتاج بفکر وتامل است .

مسأله — انه خير معين جمله مستأنفه بیانیه است ومراد از آن در اصطلاح علماء معانی جمله ایست که جواب باشد از برای سئوالیکه متولد شود از کلام سابق ودر این جا چون شارح با الله را بر استعین مقدم کرده وتقدیم ما حقه التأخیر مفید حصر است بس گویا کسی سئوال کرده است که چرا استعانة را منحصر بخداوند کرده لذا جواب داده است انه خير معين اما جمله مستأنفه در اصطلاح نحویین عبارت از جمله ایست که سابق بر او کلامی نباشد یا آنکه ربطی بکلام سابق نداشته باشد .

مسأله — قال محمد از باب التفاوت است علی رأی .

مسأله — گفته اند ابن مالک در اصل صفة بوده از برای محمد بس از آن قطع شده از صفة بودن وخبر قرار داده شده از برای هو لکن در اینجا دو اشکال وارد میشود اول آنکه قطع باید معلن باشد یعنی اعراب قبل القطع وبعد القطع متحد نباشد چنانچه بیاید در باب نعت ودر اینجا قطع معلن نیست زیرا که اعراب در هر دو حالت رفع است دوم آنکه مبتداً نعت مقطوع واجب الحذف است چنانچه بیاید در باب مبتداً وخبر ودر اینجا هو که مبتداً است ذکر شده وجواب داده شده از اشکال اول باینکه معلن بودن درجائی شرط است که منوع در توضیح ویان محتاج بنعت باشد ودر اینجا منوع که مصنف است معلوم است ومحتاج بتوضیح نیست وجواب داده شده از اشکال دوم که حذف مبتداً که نعت مقطوع باشد

در جائی واجب است که غرض از نعت مدح یا ذم یا ترحم باشد و در اینجا غرض از نعت نه مدح است و نه ذم و لکن لا یخفی علیک التهافت بین الجوابین از لو لم یکن للتوضیح فلا محالة یكون للمدح لبعده احتمال التأكيد والترحم ولو لم یکن للمدح فلا محالة یكون للتوضیح للبعده المذكور قال فی التوضیح ووجه وجوب حذف الرفع والناسب انهم لما قصدوا انشاء المدح او الذم او الترحم جعلوا اضرار العامل اماره على ذلك كما فعلوا فی النداء از لو اظهروا العامل وقالوا ادعو عبدالله مثلا لخل معنى الانشاء وتوهم كونه خيرا مستانفا وان كان النعت المقطوع لغير ذلك اى لغير المدح والذم والترحم جاز ذكره اى ذكر العامل وهو المبتدئ او الفعل انتهى ان قلت ما وجه دلالة مثل هذا النصب او الرفع على ما یقصد به من مدح او ذم او ترحم قلت ان فی الافتنان لمخالفة الاعراب و غیر الما لوف زیادة تنبیه وایفاظ للسامع وتحريك من رغبتہ فی الاستماع سیما مع التزام الحذف فانه ادل دلیل على الاهتمام ونظیر ذلك ما قالوا فی باب المنادی فی نحو یا ایها الرجل انه التزم رفع الرجل وان كان صفة وحقها جواز الوجهین الرفع والنصب لیدل الالتزام بان الرجل هو المقصود بالنداء فاحفظ ذلك لیفیدک فی باب النعت والنداء .

مسأله — هر مفعولی باید مفرد باشد یا بتأویل مفرد الا مفعول قول وانچه بمعنای او باشد که باید مفعولش جمله باشد یا بتأویل جمله ودر اینجا جمله احمد ربی الله مفعول قال میباشد .

مسأله — قول شارح اداء لبعض ما یجب له اشاره است بها جز

بودن عید از شکر نعمتهای خداوند چنانچه سعدی میگوید در هر نفسی که فرو میرود ممد حیاة است و چون برمی آید مفرح ذات بس در هر نفسی دو نعمت موجود و در هر نعمتی شکری واجب از دست وزبان که برایدگز عهده شکرش بدر آید .

مسأله — کلام یا اخبار است یا انشاء اخبار آنستکه مضمون کلام قبل از کلام وجود گرفته باشد یا بعد از کلام وجود بگیرد یا در زمان تکلم لکن در هر سه صورت خود کلام دخالتی در ایجاد نداشته باشد و انشاء آنستکه مضمون کلام بسبب نفس کلام وجود بگیرد مثل آنکهحت وبعث انشائی که نکاح و بیع بنفس این لفظ وجود میگیرد و همین است مراد شارح که میگوید والمراد ایجاد لا الاخبار بانه سیوجد یعنی احمد در قول مصنف انشاء است که حمد خداوند را بنفس این لفظ وجود میدهد نه اینکه خبر میدهد که خدا را حمد میکند حاصل اینکه مراد مصنف از احمد ربی الله انشاء است مثل بعث و زوجت نه اخبار مثل زید یقوم .

مسأله — بدانکه حال بر هفت قسم است ( اول ) مؤکده مثل زید ابوک عطوفاً چونکه عطوفا در ابوک موجود است زیرا که بدر غالباً عطوف و مهربان است ( دوم ) حال منتقله مثل ضربت زیدا قائما زیرا که قائما اگر حال از فاعل باشد برای فاعل قیام دائمی نیست وهم چنین اگر حال از مفعول باشد ( سوم ) حال موطنه مثل انا انزلناه قرآناً عربیاً که قرآناً حال از ضمیر غائب است و این را حال موطنه مینامند بسبب اینکه در اصل مقصود متکلم صفة شدن عربیاً بود برای ضمیر لکن چون ضمیر لا یوصف ولا یوصف به بس

قرآناً را حال قرار داد از برای ضمیر و عربیاً را صفت قرار داد برای قرآن که در معنی عین ضمیر غائب است بس کانه عربیاً صفة ضمیر واقع شده حاصل اینکه حال شدن قرآناً برای ضمیر توطئه و مقدمه شد که در معنی عربیاً صفة ضمیر شود چون لفظاً ممکن نبود و از همین قسم است بشرأ در قول خداوند فتمثل لها بشرأ سوياً (چهارم) حال مترادفة و مراد از آن حالیهستکه معنایش با معنای حال سابق بر او یا متحد یا قریب آن باشد مثل رأیت زیداً عالماً عارفاً (بنجم) حال دائمه و مراد از آن حالیهستکه همیشه برای ذو الحال ثابت باشد مثل وکان الله علیما حکیماً زیرا که خداوند همیشه عالم و حکیم است و هذا بناء علی ان کان تامه والا فلیمثل بقوله تعالی قائماً بالقسط (ششم) حال متداخله و مراد از او حالیهستکه ذو الحال آن معمول حال قبل او باشد مثل را شدأ مهدياً زیرا که مهدياً حال است از فاعل را شد او را شدأ حال از فاعل فعل مقدر که سر باشد اگرچه بعضی احتمال داده اند که مهدياً صفة است از برای را شد و در جمیع این شش قسم زمان حال با زمان عامل در ذو الحال باید متحد باشد (هفتم) حال مقدره و مراد از آن حالی است که زمانش با زمان عامل در ذو الحال متحد نباشد مثل جاهني زید بیده صقر صائداً به غذاً که زمان صید کردن با زمان آمدن زید متحد نیست زیرا که زمان صید کردن بعد از آمدن میباشد که فردای آمدن است لکن در وقت آمدن نیت صید فردا را داشته لذا او را مقدره میگویند و از همین قسم است مصلیاً در قول مصنف زیرا که حمد بر خداوند و صلواة بر نبي در

آن واحد ممکن نیست لکن در زمان حمد در نية داشته که بعد از حمد صلوا ترا وجود بدهد وقول شارح بعد الحمد اشاره بهمین مطلب است یعنی اشاره است باینکه مضلیا حال مقدره میباشد وهکذا ما فی بعض الادعیه الا ان تصلى علی محمد واله الا ان تقضى حاجتی فتدبر .

مسأله — طلب بر سه قسم است اول طلب عالی از سافل و او را امر نامند دوم عکس اول و او را دعا خوانند سوم طلب مساوی از مساوی و او را التماس دانند ومضلیاً چون حال از فاعل است که مصنف باشد لذا شارح او را بداعیاً تفسیر کرده یعنی مصنف بعد از حمد طلب رحمة میکند از خداوند .

مسأله — وحی عبارة است از دانستن اشیاء بواسطه ملك كشف عبارة است از دانستن اشیاء بواسطه ریاضت الهام عبارة است از دانستن اشیاء بدون وسائط ظاهریه لکن هر يك از این سه در دیگری استعمال میشود مجازاً ومسامحة كقوله تعالى و اوحى ربك الى النحل ان اتخذی من الجبال بیوتا فتامل .

مسأله — در جواز تشدید همزه در لفظ بنی اشکال کرده اند . اگر مراد از جواز وجهین قبل از اعلال است تشدید ممنوع است و اگر مراد بعد از اعلال است همزه ممنوع است زیرا که همزه بعد اعلال قلب بیاء میشود و یاء در یاء ادغام میشود وجواب داده شده از این اشکال که مراد بعد اعلال است لکن بنا بر قول کسیکه همزه را باقی میکند رد و قلب بیاء نمیکند .

مسأله — لفظ مصطفی اسم مفعول است از باب افتعال و طاء

مؤلفه بدل است از تاء منقوطة باب افتعال .

مسأله — لفظ شرف بفتح شين مفعول است برای مستكملين بس  
الف شرفا برای اطلاق است یا انکه بضم شين است وصفت دوم  
است برای آن ودر اصل شرفاء بمد بوده وبجهة ضرورت شعر بقصر  
آمده چنانچه خواهد آمد در باب مقصور وممدود که مصنف ميگويد  
وقصر ذی المد اضطرارا مجمع عليه والعكس بخلف يقع  
والمراد بقوله بانتسابهم اليه ما اشرنا اليه في شرح المطول من ان الشرف  
قد يسرى من المضاف اليه الى المضاف كما قيل بذلك في بعبده في  
قوله تعالى ؛

سبحان الذي اسرى بعبده وهذا مسلم عند البيانين في بحث  
فوائد الاضافة .

والارجوزة بضم الهمزة بحر من بحور الشعر وكل بحر من بحوره  
يوزن بوزن من الاوزان المذكورة في كتاب نصاب الصبيان كما  
قال فيه ؛

يبحر تقارب تقرب نماي بدین وزن میزان طبع ازماي  
فعولن فعولن فعولن فعولن چوکفتي بکواي مه دلرباي  
ووزن بحر الرجز ای الارجوزة علی ثلاث مستفعلات فنقول قال  
محم مستفعل دن هو اب مستفعل ن مالک مستفعل قال في المقتاح  
في علم العروض اصل الرجز مستفعلن ستا وهو في الاستعمال يسدس  
تارة علی الاصل ويربع مجزوا اخرى ويثلث مشطور اثالثة انتهى .

مسأله — علامة تشبیه وجمع از اسم منسوب حذف میشود مثلا  
در نسبت به زیدان وزیدون زیدی میگوئیم بشرائطی که در باب



نسبت بیان خواهد شد وهم در نسبت بألفان الفی میگوئیم در مذکر  
والفیه میگوئیم در مؤنث وهمین است مراد شارح که میگوید لتساوی  
النسب الخ .

مسأله — اشکال شده که چون مقاصد جمع مضاف است  
وإفاده عموم میکند بس معنی چنین میشود که جمیع مقاصد نحو در  
این الفیه ذکر شده و حال اینکه این معنا باطل است زیرا که کثیری  
از مطالب نحو در این الفیه ذکر نشده لذا شارح جواب میدهر  
که مراد از مقاصد مسائل مهمه نحو است نه مطلق مسائل بس معنا  
صحیح است .

مسأله — اشکال شده که چون اضافه افاده اختصاص میکند  
بس معنای اضافه مقاصد بنحو چنین میشود که مقاصدی که مختص  
به علم نحو است در این الفیه جمع شده و حال اینکه در این  
الفیه کثیری از مسائل صرف ذکر شده مثل ابنیة مصادر وصفة  
مشبهه واسم فاعل واسم مفعول وامثال اینها لذا شارح جواب میدهد  
که نحو بر دو قسم است اول نحو بالمعنی الاخص که او را تعریف  
میکند النحو علم باصول يعرف بها احوال او اخر الکلم اعراباً  
وبناء دوم نحو بالمعنی الأعم که مرادف باعلم العربیة است که  
او را اطلاق میکنند بر مایعرف به او اخر الکلم اعراباً وبناء که  
نحو بالمعنی الاخص است و بر مایعرف به ذواة الکلم صحة واعتلالا  
که علم تصریف است حاصل آنکه مراد از نحو در اینجا نحو  
بالمعنی الاخص نیست تا اشکال وارد شود بلکه مراد از نحو در  
اینجا نحو بالمعنی الأعم است که اطلاق بر هر دو علم میشود یعنی بر

صرف ونحو بس اشکالی وارد نمیآید . قال بعض المحققين قد غلب  
اطلاق علم العربية على علمي الصرف والنحو فقط ويراد به اصطلاحا  
النحو فانه قد يطلق عليهما وقد يطلق على جميع العلوم التي تذكرها  
عنقريب .

مسأله — مراد از قرب وبعد مسائل قرب وبعد معنويست نه  
مكاني .

مسأله — اضافه غوامض بسوي، مسائل از قبيل اضافه صفة بسوي  
موصوف است .

مسأله — ايجاز برد و قسم است چنانچه در علم معاني بيان شده  
يكي ايجاز معنوي و ديگري ايجاز لفظي و مراد از ايجاز در اینجا  
ايجاز لفظي است لذا شارح ميگويد قليل الحروف كثير المعنى .

مسأله — در اسم ظاهر مثل رأيت عبد الله وأكرمت عبد الله  
محمتمل است كه ثاني غير اول باشد و محتمل است كه ثاني عين  
اول باشد و اين دو احتمال در صورتي است كه بر ثاني الف لام  
عهد داخل نشده باشد والا ثاني عين اول است . مثل إنا أرسلنا الى  
فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول كه رسول ثاني عين رسول اول  
است و همچنين است اگر بجای اسم ثاني ضمير آورده شود مثل  
رأيت عبد الله وأكرمته كه مراد از ضمير غائب همان عبد الله است  
كه قبلا ذكر شده نه كس ديگري بس ثابت شد كه اگر مراد  
متكلم از اسم ثاني عين اول باشد بضمير آوردن مقصودش بهتر  
دانسته ميشود با اينكه يكحرف است بخلاف اينكه اسم ظاهر  
بياورد كه حروفش اكثر است و ذو احتمالن است قال ابن هشام

في الباب السادس ان التكرة اذا اعيدت نكرة كانت غير الاول واذا اعيدت معرفة او اعيدت المعرفة معرفة او نكرة كان الثاني عين الاول وحملوا على ذلك مازوى لن يغلب عسر يسرين قال الزجاج ذكر العسر مع الالف واللام ثم ثنى ذكره فصار المعنى ان مع العسر يسرين انتهى .

ويشهد للمصورتين الاوليين انك تقول اشتريت فرسا ثم بعته فرسا فيكون الثاني غير الاول ولو قلت ثم بعته الفرس كان الثاني عين الاول وللرابع قول الحماسي .

صفحتنا عن بنى ذهل وقلنا القوم اخوان

عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا

ثم استشكل بامور مذكورة هناك فراجع والاحسن لتوضيح المقام ما صرح به الرضى وهذا نصه اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان الالمعنيين وكذا ضمير الغائب نص في ان المراد هو المذكور بعينه في نحو جائني زيد واياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار ايضا وليس كذا الاسماء الظاهرة فانه لو سمي المتكلم او المخاطب بعليهما فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان الضمير الغائب فربما توهم انه غير الاول انتهى .

بدانكة نكته اينكه وعد درشر وايعاد در خير استعمال ميشود اينست كه خير اسلن است وهر نفس قابل است لذا مناسب است كه لفظ ان ينز حفيف باشد بخلاف شريكه دشوار است بر نفوس

لذا مناسب است که لفظ ان ثقیل و زیاد باشد کذا فی الدسوقی فی بحث الالتفات .

مسأله — جمله والله یقضي جمله اسمیه خبریه است لکن در اینجا استعمال شده بمعنای جمله انشائیة دعائیة که اللهم اقض باشد .

مسأله — بر قول شارح الحدیث أبی داود اشکال شده مضمون شعر معروف :

کارنیکان راقیاس ارخود مگیر کرچه باشد در نوشتن شیر شیر  
چونکه ابتدا کردن آن بزر گوار بنفس شریف خودش بسبب  
این بود که آن بزر گوار رحمة للعالمین و شفیع المذنبین بود و در  
قول مصنف علت تقدیم موجود نیست .

مسأله — أي مراتبه العلیة اشارة بعمومی استکه از اضافه درجات استفاده میشود زیرا که گذشت جمیع مضاف افاده عموم میکند .

مسأله — بدانکه علوم عربیة دوازده علم است اول علم اللغة دوم علم التصریف سوم علم الاشتقاق چهارم علم النحو پنجم علم المعانی ششم علم البیان هفتم علم العروض هشتم علم القافیة نهم علم الخط دهم علم قرص الشعر یازدهم علم انشاء الرسائل و الخطب دوازدهم علم المحاضرات و بعضی علم بدیع را سیزدهم شمرده اند لکن اظهر انستکه علم بدیع از ملحقات علم معانی و بیان است و الفرق بین علمی التصریف و الاشتقاق ان الاول یبحث فی عن مفردات الالفاظ من حیث صورها و هیئاتها و الثاني یبحث فی عنها من حیث

انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية كذا نقله الجلبلي عن شرح المفتاح .

مسأله — در موضوع علم کلمه است فقط زیرا که در این علم بحث میشود من الاعراب والبناء وما يتعلق بهما وهما من عوارض المفردات والبحث عن غيرها کبناء بعض الجمل واعراب بعض آخر لتنزله بمنزله وبعضی گفته اند موضوع این علم کلام است فقط زیرا که کلمه مستقل در استعمال نیست زیرا که تکلم بکلمه جائز نیست مگر در ضمن کلام ولذا قيل الکلمة قبل الاستعمال لا معرفة ولا مبنية وبعضی گفته اند موضوع هر دو میباشد چون هر يك از کلمه وکلام محتاج بدیگری است در استعمال زیرا که کلمه بدون کلام استعمال نمیشود وکلام مرکب از کلمه است فهو مفتقر اليها افتقار الكل الى الجزء وظاهرا مصنف قائل بقول دوم است چونکه ابتداء بتعريف کلام کرده است ويحتمل که قائل بقول سوم باشد چون باب را برای شرح هر دو قرار داده است .

## باب شرح الکلام

مسأله — باب بر دو قسم است حسي مثل باب الدار وباب المدرسة وبعوهما ومعنوي مثل ما نحن فيه قسم اول حقيقي است ودوم مجازی .

مسأله — شرح بمعنای بر داشتن برده است از چیزی که پنهان باشد و مجازاً استعمال میشود در بیان مجمل و مبهم .

مسأله — مراد از تألیف در اینجا تألیف رکنی نیست تا اشکال شود باینکه کلام مرکب از حرف نمیشود بلکه مراد تألیف اجزائی است چه اینکه رکن باشد یا غیر آن مثل هل یقوم زید که مرکب از سه جزء هست که یکی حرف است .

مسأله — کلام در نزد لغویین مطلق ما یتکلم به است چه آنکه يك حرف باشد یا بیشتر وجه آنکه مهمل باشد یا مستعمل و چه آنکه متضمن اسناد باشد یا بدون اسناد و چه آنکه اسنادش تام باشد یا ناقص و بعضی گفته اند چه آنکه از ذهن خارج شود یا از ذهن خارج نشود بخلاف لفظ که باید از ذهن خارج شود و معتمد بر مخرج فم باشد لذا میگوئیم کلام الله و نمیگوئیم لفظ الله و کلام نزد صرفیین فقط مشتق است لذا گفته اند بدانکه مصدر اصل کلام است و در نزد بعضی از متکلمین معناتی است که در ذهن متکلم است و کلام در نزد نحویین همین است که مصنف گفته و قول شارح ای معاصر النحویین اشاره بهمین مطلب لطیف و لیعلم ان الاقوال فی ماهیة اللفظ ثلاثة قال القوشجی فی بحث المسموعات فی شرح کلام الخواجه ما هذا نسه قد يعرض للصوت کیفیة بها یتمیز عن صوت اخر یمائله فی الحدة والثقل تمیزاً فی المسموع والحرف هی تلك کیفیة العارضة عند الشیخ وذلك الصوت المعروض عند بعض و مجموع العارض والمعرض عند آخرین و عبادة المتن یمتملها انتهى .

و انا اقول کلام السیوطی ظاهراً ناظر الی القول الثالث ان کان

مراده بالاعتماد کیفیة فتامل .

مسأله — دوال أربعة معروفة عبارة است از عقد و نصب و خطوط و اشارات و دلالة دو قسم اول بالوضع است فقط بخلاف دو قسم اخیر که ممکن است بالوضع باشد و ممکن است بغير الوضع باشد و مراد از عقد بند انکشتان است که هر کدام دلالت بر عدد مخصوصی میکنند چنانچه در مرآت العقول شرح اصول کافی در باب ایمان حضرت ابي طالب علیه السلام مرحوم مجلسی مفصلاً بیان فرموده اینجا مراجعه شود .

مسأله — اگر کسی اشکال کند که تعریف مصنف جامع افراد نیست زیرا که گاهی بعضی از اجزاء کلام از مقوله لفظ نیست مثل ضمائر مستتره و جوباً لأنها لا تظهر أبداً حتى يتلفظ بها در جواب میگوئیم مراد از تعریف این نیست که جمیع اجزاء کلام لفظ باشد و بر فرض تسلیم میگوئیم که لفظ اعم است از لفظ حقیقی و حکمی و ضمائر مستتره و جوباً لفظ است حکماً چونکه بر آنها احکام لفظ حقیقی جاری میشود من الاسناد والعطف والتأكيد والابدال وما شاكلها .

مسأله — فرق بین استتار واجب و تقدیر واجب و بین استتار جائز و تقدیر واجب واضح است زیرا که در واجب ابدأ ظاهر نمیشود تا بأو تلفظ شود بخلاف جائز که گاهی ظاهر میشود و تلفظ با و میشود و از همین قبیل است کلمات الله و الملائكة و الجن بنا بر قولی لکن این فرق بنا بر قولی است که در صدق ماهیه وجود خارجی شرط باشد .

مسأله — فرق بین استتار واجب و تقدیر واجب و بین نیت

گرفتن معنی بدون لفظ که در باب غایات گفته میشود اینستکه مستتر و مقدر جزء کلام است و احکام لفظ حقیقی بر او جاری میشود بخلاف معنای بدون لفظ در غایات که نه جزء کلام است و نه احکام لفظ بر او جاری میشود .

مسأله — بر قول شارح فیخرج ما لیس بلفظ اشکال شده است که جنس باید مدخل باشد نه مخرج و جواب داده شده از این اشکال که مراد از اخراج منع از دخول است مجازاً و بر فرض تسلیم که مراد اخراج باشد حقیقه جواب داده شده که مخرج نبودن جنس در صور نیستکه بین جنس و فصل عموم و خصوص مطلق باشد مثل الانسان حیوان ناطق بخلاف جائی که بین جنس و فصل عموم و خصوص من وجه باشد فحیث یجوز أن یخرج الجنس من حیث اخصیته ما دخل فی الفصل من حیث اعمیته و بالعکس و مانحن فیه از همین قبیل است زیرا که بین لفظ که جنس است و مفید که فصل است عموم و خصوص من وجه است ماده اجتماع هر دو زید قائم و ماده افتراق لفظ از مفید الفاظ مفرد و مرکبات ناقصه و مهملات و ماده افتراق مفید از لفظ دوال أربعة و بقیه علامات غیر لفظیه اینها داخل است در مفید و لفظ انها را خارج میکند و اما ما یخرج بمفید فظاهر .

مسأله — بدانکه از برای هر يك از قول و لفظ دو صفت است صفت اول قول مشترك لفظی بنودن است چون بر رأی و اعتقاد اطلاق میشود وصفه دومش جنس قریب بودن برای کلام است چون اطلاق بر مهمل نمیشود صفة اول لفظ جنس بعید بودن است برای کلام چون لفظ اطلاق بر مهمل میشود وصفه دومش مشترك لفظی



نبودن است چون اطلاق بر رأی و اعتقاد نمیشود و قد صرح فی الشمسیة بان الاشتراك اللفظي والجنس البعید من معايب التعريف بس هر يك از قول و لفظ نظر بصفة دومش بهتر است از دیگری بالنسبة بصفة اولش و مصنف در کافیہ نظر بصفة دوم قول کرده که جنس قریب بودن است بالنسبة بصفة اول لفظ که جنس بعید بودن است و در این کتاب عکس کرده یعنی نظر بصفات دوم لفظ کرده که مشترك لفظی نبودن است بس مختار کافیہ أرجح است از مختار در این کتاب چون اختیار جنس بعید که لفظ است سبب مانع اغیار نبودن تعریف میشود و مختار این کتاب ارجح است از مختار کافیة چون استعمال مشترك لفظی سبب وافی نبودن تعریف است بفهمیدن مراد بس غرض از تعریف که تحصیل مجهول است حاصل نمیشود خلاصه آنکه در تعریف کلام اگر قول مفید بگوئیم مانع اغیار نمیشود چون رأی و اعتقاد داخل در تعریف میشود لکن مهملات خارج میشود و اگر لفظ مفید بگوئیم مانع اغیار میشود چونکه رأی و اعتقاد خارج میشود اگرچه مهملات داخل میشود لکن او را بقید مفید خارج میکنیم و مع ذلك مختار این کتاب بهتر است از مختار کافیة زیرا که دفع ضرر دخول اغیار بهتر است از جلب منفعت که وافی بودن تعریف است بفهمیدن مراد کما قيل ان دفع الضرر اولی من جلب المنفعة لذا مصنف در این کتاب که بعد از کافیة تصنیف کرده لفظ را اختیار کرده لان النظر اللاحق ادق من النظر السابق محصل ما تقدم اینستکه در مختار کافیة ضرریست که دخول اغیار است یعنی رأی و اعتقاد و نفی است که وافی بودن تعریف است

بفهم مراد ودر مختار این کتاب ضرر دخول اغیار نیست اگرچه  
 نفع وافی بودن هم نیست ولا بد هنا من ذکر دقیقه ذکرها بعض  
 ارباب الحواشی قال قال الرضی واعلم انه قد یجیء القول بمعنی  
 الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا كما  
 تقول کیف تقول فی هذه المسئلة ای کیف تعتقد فیلحق بالظن وليس  
 بمعنی الظن خلانا لظاهر کلام سیبویه وبعض المتأخرین انتهى .  
 فلیکن هذا علی ذکر منک لیفیدک فی باب افعال القلوب ثم اعلم  
 ان استعمال المجاز اردء من استعمال الحقیقة لتبادر الذهن من المجاز  
 الی غیر المقصود لولا القرینة واستعمال المشترك اردء من استعمال  
 الالفاظ الغریبة الوحشية اذ المشترك یتردد بین المقصود و غیره فیمکن  
 ان یحمل علی غیر المقصود واما الالفاظ الغریبة الوحشية فالخلل فیہ  
 هو الاحتیاج الی الاستفسار فلا عیب فیہ الاطول المسافة کذا قال فی  
 الشمسية فی بحث التعریف .

مسأله — غرض از وضع الفاظ فهما نیدن متکلم است مقاصد  
 خود را بمخاطب ودر فهما ندن بکتابت مشقة است بلکه ممتنع  
 است زیرا که تعلیم وتعلم کتابت بدون لفظ محال است و اشاره وافی  
 بجمیع مقاصد نیست زیرا که بعضی از مقاصد قابل اشاره نیست مثل  
 معدومات صرفة واجتماع تقيضین و أمثالهما وفهمیدن مخاطب واستفاده  
 کردن او مقاصد متکلم را از لفظ غرض از وضع نیست بلکه تابع  
 غرض از وضع الفاظ است بس میزان در مقدار تلفظ وسکوت از  
 آن غرض متکلم است لذا شارح اختیار کرد سکوت متکلم را .  
 مسأله — چون شرط بدون جزاء از تعریف بسبب مفید خارج

شد با اینکه قبل از دخول اداة شرط مفید بوده کما صرح بذلك في التهذيب بس مفردات ومركبات ناقصه بطریق اولی خارج است لذا شارح مثال بان قام زده تا خروج دیکران بطریق اولی ثابت شود .

مسأله — در خروج مالا یجهله أحد مثل النار حارة والأربعة زوج وأمثالهما اختلاف است بعضی میگویند کلام نیست وخارج است چونکه مراد از مفید بالفعل است وبعضی میگویند خارج نیست چونکه مراد از مفید بالقوة است والا لازم می آید که جمیع قضایای بدیهیه کلام نباشد .

وأظن ان هذا النزاع مبني على ما قاله البیانيون من انه لا بد للكلام من فائدة اولازمها والفائدة فيما كان المخاطب جاهلا بضمون الكلام ففائدته حينئذ حصول العلم للمخاطب بضمونه ولازمها فيما كان المخاطب عالما بضمونه وجاهلا بكون المتكلم أيضاً عالماً به فاذا تكلم المتكلم يعلم السامع ان المتكلم أيضاً عالم به فلازم فائدته حصول العلم للسامع بأن المتكلم أيضاً عالم به ففی ما لا یجهله احد لا يوجد شيء منهما بالفعل فليس بكلام عند الاولين ومنهم المصنف وسيبويه وهو كلام عند المتأخرين لانهم لم يشترطوا وجود أحدهما بالفعل .

مسأله — بدانکه نسبت بین لفظ مفید ومركب عموم وخصوص مطلق است یعنی هر لفظ مفیدی مركب است لكن هر مركبی مفید نیست مثل مركبات ناقصه بس لفظ مفید دلالت التزامی دارد بر مركب اگرچه صریحاً ومطابقته دلالت ندارد لذا مصنف احتیاجی

بذكر مركب فدارد اذ الخاص يدل على العام اگرچه جزوی تصریح کرده بقید ترکیب و ضمیر کفیره راجع بمصنف است یعنی نه مصنف تصریح کرده و نه غیر مصنف .

قال الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم ان معاني الكلام كلها معان لا تتصور الا فيما بين الشئين والاصل الاول هو الخبر ( اي الجملة الخبرية ) و اذا احكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس انه لا يكون خبر حتى يكون خبر به و خبر عنه لانه ينقسم الى اثبات ونفي والاثبات يقتضى مثبتا و مثبتا له والنفي يقتضى منقيا و منقيا عنه فلو حاولت ان يتصور اثبات معنى او نفيه من دون ان يكون هناك مثبت له و منفي عنه حاولت ما لا يصح في عقل ولا يقع في وهم ومن اجل ذلك امتنع ان يكون لك قصد الى فعل من غير ان تريد اسناده الى شيء مظهر او مقدر مضمرة وكان لفظك به اذا انت لم ترد ذلك وصوت تصوته سواء وان اردت ان تستحكم معرفة ذلك في نفسك فانظر اليك اذا قيل لك ما فعل زيد فقلت خرج هل يتصور ان يقع في خلدك من خرج معنى من دون ان تنوى فيه ضمير زيد وهل تكون ان انت زعمت انك لم تنو ذلك الا مخرجا نفسك الى الهذيان وكذلك فانظر اذا قيل لك كيف زيد فقلت صالح هل يكون لقولك صالح اثر في في نفسك من دون ان تريد هو صالح فانه مما لا يبقى معه لعامل شك ان الخبر معنى لا يتصور الا بين شيئين يكون احدهما مثبتا والاخر مثبتا له او يكون احدهما منقيا والاخر منقيا عنه وانه لا يتصور مثبت من غير مثبت له و منفي من دون منفي عنه انتهى .

مسأله — در دلالت کلام دو نزاع است اول آنکه آیا دلالت کلام و مرکبات بوضع جدید است غیر از وضع مفردات یا بحکم عقل است جماعتی گفته اند بحکم عقل است زیرا که بس از ثبوت وضع مفردات دلالت کلام عقلیه است زیرا که هر کس عالم باشد زید برای فلان شخص وضع شده و عالم باشد که قائم برای کسیکه ایستاده باشد وضع شده و بشود زید قائم را میفهمد ثبوت قیام را برای زید اگر شنونده دارای شعور و عقل باشد .

قال الخراسانی فی الکفاية السادس لا وجه لتوهم وضع للمركبات غیر وضع المفردات ضرورة عدم الحاجة اليه بعد وضعها بموادها في مثل زید قائم وضرب عمرو بکراً شخصياً وبيئاتها المخصوصة من خصوص اعرابها نوعياً ومنها خصوص هيئات المركبات الموضوعة لخصوصيات النسب والاضافات بمزاياها الخاصة من تأكيد وحصر وغيرهما نوعياً بقامه ان وضعها كذلك واف بتمام المقصود منها كما لا يخفى من غير حاجة الى وضع آخر لها بجملتها مع استلزامه الدلالة على المعنى تارة بتلاحظه وضع نفسها واخرى بملاحظة وضع مفرداتها ولعل المراد من العبارات الموهمة لذلك هو وضع الهيئات على حدها غير وضع المواد لا وضعها بجملتها علاوة على وضع كل واحد منها .

و جماعتی گفته اند محتاج بوضع جدید است و دلالت عقلیه نیست زیرا که مراد از دلالت عقلیه دلالتی است که وضع ابدأ دخالتی در او نداشته باشد مثل دیز مسموع از وراء جدار که دلالت میکند بر وجود لافظ والا لازم می آید که جمیع دلالات عقلیه باشد زیرا

که دخالت عقل در اینها واضح است این بود نزاع اول در دلالت .

اما النزاع الثاني الذي ينظر اليه كلام الشارح حيث يقول  
واشار الى اشتراط كونه موضوعاً أي مقصوداً الخ .

فهو انهم اختلفوا في انه هل الدلالة تابعة للارادة أي ارادة المتكلم معنى الكلام ام لا بمعنى ان الوضع كاف في الدلالة فالأكثر ومنهم التفتازاني والخراساني على الثاني ونسب الى الشيخ الرئيس الاول واستدل للثاني بوجوه منها ان المخاطب العالم بالوضع كلما سمع الكلام فهم منه المعنى سواء أراده المتكلم أم لا فضلاً عن العلم بآرادة المتكلم وعدمه ومنها ان الدلالة لو كانت تابعة للارادة لما كان كلام النائم والسامى وامثالهما دالاً على شيء لعدم تحقق الارادة والتالي باطل بالضرورة فالمقدم مثله ومنها ان أرباب كل لغة واصطلاح يفهمون معاني الفاظهم وان سمعوها عن الجاهل باصطلاحهم الذي لا يمكن له مع الجهل ارادة معانيها ومنها انه يفهم من الالفاظ المعاني الحقيقية مع وجود قرينة المجاز المانعة عن ارادتهما .

ومنها ما في الكفاية أيضاً حيث قال الخامس لا ريب في كون الالفاظ موضوعة بازاء معانيها من حيث هي هي لامن حيث هي مرادة للافظها لما عرفت بما لا مزيد عليه من أن قصد المعنى على انحاءته من مقومات الاستعمال فلا يكاد يكون من قيود المستعمل فيه هذا مضافاً الى ضرورة صحة الحمل والاسناد في الجمل بلا تصرف في الفاظ الاطراف مع انه لو كانت موضوعة لها بما هي مرادة لما صح بدونه بدهاة ان المجمول على زيد في زيد قائم والمسند اليه في ضرب زيد

مثلا هو نفس القيام والضرب لا بما هما مرادان انتهى موضع الحاجة من كلامه زاد الله في علو مقامه واستدل للاول أيضا بوجوه منها ان اللفظ لا يدل بالذات كما بين في محله فوجب ان يدل بالارادة واجيب عن ذلك بمنع الحصر لوجود الواسطة وهو الوضع منها ان المشترك المجرد عن القرينة كلفظ عين وجون وغيرهما لا يفهم منه المعنى وليس هذا الا لعدم ظهور المراد واجيب عن ذلك بالمنع من عدم الفهم بل يفهم المعاني جميعاً وانما المشتبه والمجهول هو المراد هذا لكن لا يخفى عليك ان النزاع ان كان في الدلالة التصورية فالحق هو الثاني وان كان في الدلالة التصديقية التي يسميها بعضهم بالدلالة التفهيمية فالحق هو الاول .

والمراد من الدلالة التصورية مجرد فهم المعنى من اللفظ من دون أن يلتزم المتكلم بمضمونه مثلا لو قال بعت دارى انشاء او اخباراً لا يلزم عليه المعنى بأن نجعله اقراراً بالبيع او انشاء له والمراد من الدلالة التصديقية الزام المتكلم بمضمونه زائداً على مجرد فهم المعنى فتدبر .

والمختار عند المصنف تابعة الدلالة للارادة فلذا اشار الى كونه مقصوداً بقوله كاستقم الصادر عن المتكلم قاصداً لمعناه وهو طلب الاستقامة والظاهر انه اشارة الى قوله تعالى مخاطباً لرسوله ( ص ) فاستقم كما امرت وليعلم انه كما خرج بهذا القيد كلام الساهي والنائم وامثالهما كالمعنى عليه والمجنون والسكران واللاغي كذلك من اراد منه نفس لفظها دون معناه كما قال زيد قائم جملة اسمية او قال اضرِب فعل امر .

مسأله — کسیکه نسبت بین کلام و جمله را تساوی میداند، قید مقصود لذاته را در تعریف کلام ذکر نمیکند کسیکه نسبت بینهما را عموم و خصوص مطلق میداند قید مقصود لذاته را ذکر میکند تا خارج شود از تعریف کلام جمله ایکه مقصود الفیه باشد مثل جمله صله و جمله خیر و جمله صفة و امثال آنها برآی مصنف در تسهیل بر تقیید و اخراج است اگرچه در این کتاب رأیش معلوم نیست .

مسأله — دلیل یا عقلی است یا نقلی و دلیل عقلی بر سه قسم است اول برهان و آن دلیلیستکه کلی سبب علم بجزئی شود مثل العالم متغیر و کل متغیر حادث فالعالم حادث که از حادث و متغیر کلی علم بحدوث عالم که فرد است حاصل میشود دوم استقراء است که عکس برهان است یعنی در استقراء از جزئی علم بکلی حاصل میشود لذا در تعریف استقراء میگویند تصفح الجزئیات و استقراء مفید یقین است اگر همه جزئیات استقراء شده باشد والا مفید یقین نیست سوم تشبیه است و آن دلیلی است که در او بخواهند از جزئی علم بجزئی دیگر حاصل شود .

مسأله — شارح برای اثبات انحصار ما یتألف منه الکلام دو دلیل ذکر کرده یکی عقلی که استقراء است و دیگری نقلی یعنی روایت ابو الاسود دثلی که منسوب است الی الدثلی قبیله من العرب لا الی الدیلم المراد به ساکنان جبال دار المرز کما ادعاه بعض المحشین فانه من مقطعات القلم لا من زلات القدم الصادرة من التعصب والعناد کما یفعله بعض العظامین فی عصرنا فی تراجم بعض المشهورین



من الرجال بحيث لا مجمل له الا التعصب والعناد أعادنا الله منهما  
وجميع العباد بحق محمد وآله الایجاد والروایات المنقولہ عنه مختلفه  
ذکرنا بعضها فی شرحنا علی المطول منها ما نقله السکاکی فی علم  
المعانی وهذا نصه .

یروی عن علی رضی الله عنه انه كان یشیع جنازة فقال له قائل  
من المتوفی بلفظ اسم الفاعل سائلا عن المتوفی فلم یقل فلان بل  
قال الله رد الکلامه علیه یحفظنا ایاه منها له بذلك علی لئه كان  
یجب ان یقول من المتوفی بلفظ اسم المفعول ویقال ان هذا الواقع  
كان احد الاسباب التي دعتہ الى استخراج علم النجو فامر ابا الاسود  
الدؤلی بذلك فهو اول ائمة علم النجو انتهى .

مسأله — بعضی گفته اند که اسماء افعال قسم چهارم است  
یعنی نه اسم است نه فعل اصبت نه حرف و آنها را مخالفه نامیده  
اند چون جانشین فعل شده اند لکن مشهور میگویند که اینها اسم  
هستند و بعضی گفته اند اینها فعل هستند چنانچه بیان خواهد شد در  
شرح قول مصنف و کنایه عن الفعل الخ .

مسأله — از فراء نقل شده که لفظ کلا که برای ردع است  
قسم چهارم است یعنی نه اسم است و نه فعل و نه حرف لکن مشهور  
میگویند حرف است .

مسأله — بدانکه تراخی برد و قسم است یکی زمانی و دیگری  
رتبی یعنی درجه و رتبه چیزی از چیزی بست تر باشد اگرچه در  
زمان واحد باشد بخلاف تراخی زمانی که باید از حیث زمان

مؤخر باشد و تراخی حرف از اسم و فعل رتبی است زیرا که حرف رکن کلام واقع نمیشود .

مسأله — جمع آنستکه دلالت کند بر آحاد خود مطابقت مثل زیدون که دلالت میکند بزیدهای متعدد که لفظ آنها بالفظ زیدون مطابق است و اسم جمع آنستکه دلالت کند بر آحاد تضمنا مثل قوم و بط که بر افراد قوم و افراد جماعت دلالت میکند لکن لفظ مفرد که زید و عمر و خالد است بالفظ قوم و رهط مطابق نیست و اسم جنس بر دو قسم است اول افرادی که دلالت میکند بر معنا چه قلیل باشد و چه کثیر کالتمر و الحنطة و الشعیر دوم جمعی که دلالت میکند بر معنی بشرطی که سه فرد باشد یا بیشتر و صحیح در نزد شارح اینستکه کلم از همین قسم است .

مسأله — للمستقل عندهم اطلاقات قد يطلق ويراد منه ما كان مستقلاً في الدلالة وهذا هو المراد في تعريف الاسم والفعل والحرف وقد يطلق ويراد منه ما كان مستقلاً في الاستعمال كما يذكر في بيان الضمير المتصل والمنفصل وقد يطلق ويراد منه ما كان مستقلاً في تعيين المعنى كما يذكر في الفرق بين العلم وسائر المعارف وقد يطلق ويراد منه ما كان مستقلاً في الافادة كما يقال في وجه وجوب كلام تام قبل مادام انه بتاويل الظرف والظرف فضلة غير مستقلة بالافادة وقد اوضحنا ذلك في شرحنا على الصمدية في باب الافعال الناقصة وقد يطلق ويراد منه ما كان مستقلاً في الوضع وهذا هو المراد ها هنا أي في تعريف الكلمة والا يخرج منه الحرف ان كان المراد الاول

أو الضمير المتصل ان كان المراد الثاني أو سائر المعارف ان كان المراد الثالث .

مسأله — بدانکه بقید مستقل خارج میشود الف فاعل وواو مفعول ونحوهما وبقید دال خارج میشود مهملات که از متکلم حاضر شنیده شود وبقید بالوضع خارج میشود الفاظیکه دلالت آنها بالطبع است مثل اخ اخ که دلالت میکند بروجع صدر وهمچنین بالوضع خارج میشود مهملاتیکه از وراء جدار شنیده شود چونکه دلالت آن بر وجود لافظ بحکم عقل است زیرا که عقل حکم میکند که وجود لفظ بدون لافظ محال است .

مسأله — بدانکه کلمه بر چهار قسم است اول کلامه که لفظ است تحقیقاً مثل اضرب وزید وپی که مذکور باشد دوم کلمه که لفظ باشد تقدیراً مثل اضرب وزید وپی که در تقدیر باشد سوم کلمه که منوی باشد بالفظ تحقیقی مثل ضمیریکه مستتر است در اضرب مذکور چهارم کلمه که منوی باشد بالفظ تقدیری مثل ضمیر مستتر در اضرب مقدر قول شارح تحقیقاً اشاره بقسم اول است و تقدیراً اشاره بقسم دوم است معه اشاره بقسم سوم وچهارم است چونکه ضمیر معه راجع است بهر يك از تحقیقی و تقدیری و لفظ كذلك حال است از ضمیر معه یعنی حال کونی که ان لفظیکه قسم سوم وچهارم با او منوی شده یا تحقیقی باشد یا تقدیری .

مسأله — اعلم ان القائلين بأن دلالة الالفاظ بالوضع لا بالذات اختلفوا في الواضع فقال بعض ان الواضع هو الله تعالى وعلم الانسان الاول بالوحي او بطريق آخر لا نعلمه لان الله على كل شيء قدير

وقال بعض آخر هو البشر وهو اما واحد أو جماعة وعرفوا غيرهم  
بالإشارة والقرائن كما في تعليم الاطفال اللغات واصحاب هذا القول  
عينوا بعض الواضحين لبعض اللغات فعينوا يعرب ابن قحطان للغة  
العرب وغيره لغيرها كما بين في محلة وفصل بعض آخر فقال ان  
واضح القدر المحتاج اليه هو الله تعالى وواضح غيره غيره تعالى واستدل  
للاول بقوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها وباخبار ذكرت في كتب  
التفسير واستدل لثاني بأنه لو كان الواضح هو الله تعالى للزم خلق  
علم ضروري بوجوده تعالى وتقديس حتى يعرفه الانسان اولاً ثم  
يعرف انه الواضح للالفاظ ويلزم من ذلك عدم وجوب معرفة الباري  
تعالى لامتناع تحصيل الحاصل فضلاً عن وجوبه واستدل الثالث بلزوم  
الدور أو التسلسل لو كان واضح قدر المحتاج هو البشر اذ يحتاج  
في وضعه واعلامه للغير الى لفظ آخر فان كان هو الاول لزوم الدور  
والا يلزم التسلسل .

مسألة — اخراج المركبات التامة عن أمثال هذا التعريف الذي  
لم يذكر فيه قيد الافراد محتاج الى عناية زائدة كما اوتكبتها بعض  
المحققين فأخرجها بأنها دالة بضميمة هيئاتها فحينئذ يلزم عليه ان  
يخرج من التعريف كثير من المفردات كاسم الفاعل واسم المفعول  
بل الفعل وكل ما كان لهيئته دخالة في الدلالة .

مسألة — بر قول شارح ولا يطلق على غيرها دو اشكال واراد  
شده اول أنكه لازم من أيد كه مركبات ناقصه كه مركب از دو  
لفظ باشد قول نباشد زیرا كه اين مركبات ناقصه كلمه نیست چون  
واحد نیست وكلام نیست چونكه اسناد ندارد وكلم نیست چونكه

سه کلمه نیست و جواب داده شده از این اشکال به اینکه مراد از غیر آن چیز است که مغایر باشد با خود کلمه و کلام و کلم و با اجزاء آنها نه اینکه مغایر باشد با خود این سه فقط و مرکبات ناقصه از قسم دوم است یعنی فقط با خود این سه مغایر است نه با اجزاء آنها پس اطلاق قول بر مرکبات ناقصه صحیح است اشکال دوم اینست که در سابق گفته شد که قول بر رای و اعتقاد اطلاق میشود چگونگی میگوید که قول بر غیر کلمه و کلام و کلم اطلاق نمیشود و جواب از این اشکال داده شده که مراد از قول که سابق گفته شد بر رای و اعتقاد اطلاق میشود قول لغوی است و مراد از قول در اینجا که بر غیر کلمه و کلام و کلم اطلاق نمیشود قول اصطلاحی است .

مسأله — ان كان المراد من قوله ، وكلمة بها كلام قد يؤم ، ان أهل اللغة يقصدون من الكلمة الكلام كما حمله الشارح على هذا فلفظة قد للتكثير كما قال الشارح وان كان المراد ان أهل الاصطلاح يستعملون الكلمة ويريدون بها الكلام فلفظة قد للتقليل والظاهر الثاني لأن المصنف من أهل الاصطلاح وبيان الاصطلاح اولی بأهل الاصطلاح وجعل الشارح استعمال الكلمة في الكلام مجازاً من باب تسمية الكل باسم الجزء يؤيد ما ذكرنا وينافي ما اختاره الشارح لأن مجازية الكلمة في الكلام غير مسلمة في اللغة وان قال به بعض .

مسأله — مراد از علا ما يتكه برای هر يك از اسم و نسل و حرف ذکر میشود تعریف آنها نیست بلکه معیارات آنها است .

مسأله — فرق بين تعريف وذكر مميزات اينستكه در تعريف لازم است اطراد وانعكاس يعنى واجب است كه تعريف جامع افراد ومانع اغيار باشد بخلاف ذكر مميزات كه فقط اطراد لازم است يعنى واجب است كه در هر جا كه علامت وجود داشته باشد ذو العلامة موجود باشد لكن لازم نيست كه هر جا ذو العلامة موجود باشد علامت وجود داشته باشد مگر انكه علامت از علامات شامله باشد پس اشكال نشود در مميزات اسم بمثل كيف ونحو آن كه هيچ يك از مميزات مذکور در او موجود نيست .

مسأله — يجوز أن يقرء يراعى مجهولا ، ومذهب ، بالرفع والتنوين ، وغيره ، بالرفع صفة لمذهب وحينئذ الضمير راجع الى مذهب المصنف لا نفسه ويجوز أيضا أن يقرء مجهولا لكن باضافة مذهب الى غيره وحينئذ الضمير راجع الى المصنف لا مذهبه ويجوز أيضا أن يقرء معلوما ومذهب بالنصب والاضافة وحينئذ الضمير راجع الى المصنف لا مذهبه ويجوز أيضا أن يقرء معلوما ومذهب بالنصب بدون الاضافة وان لم يساعده رسم الخط و يقرء غيره بالنصب فحينئذ الضمير راجع الى مذهب المصنف لانفسه فعلم ان الاحتمالات أربعة لا ثلاثة كما توهمه بعض المحشين .

مسأله — تنوين ده قسم است چهار قسم آن مميز است كه بر غير اسم داخل نميشود وشش قسم ديگر بر غير اسم أيضا داخل ميشود لذا شارح گفته است المنقسم الخ .

ثم اعلم ان الالفاظ المستعملة في اللغة اربعة اقسام الاول ما يثبت لفظا وخطا كزيد وضرب ومن والثاني ما لا يثبت لفظا ولا خطا

کالمستتر وجوبا والثالث ما یثبت خطا لا لفظا کالواو من الصلوة  
والزکوة ونحوها والرابع عکس ذلك کالالف من هذا ورحمن ونحوها  
والتنوين من هذا القسم فلذلك قال وحده تون تثبت الخ .

مسأله — مراد از نداء که ممیز اسم است منادی شدن است  
نه نداء کردن چون نداء کردن فعل متکلم است وهمین است مراد  
شارح که تفسیر میکند نداء را بالصلاحیه لان ینادی وهمچنین است  
تنوین یعنی منون شدن ممیز اسم است نه تنوین دادن چون تنوین  
دادن فعل متکلم است .

مسأله — بسم الله الرحمن الرحيم مثال است از برای سه قسم  
از جر اول جر بحرف که در اسم است دوم جر باضافه که در الله  
است سوم جر بتبعیه که در الرحمن است و برای جر تقدیری  
وعلی مثال ذکر نکرده وزید مثال است برای تنوین تمکن و صه  
مثال است برای تنوین تنکیر چونکه فرق بین معرفه و نکره اسماء  
أفعال بتنوین است چنانچه مصنف در باب اسماء أفعال میگوید .

واحکم بتنکیر الذي ینون منها وتعریف سواه بین  
زیرا که مراد از صه با تنوین طلب سکوتی است که زمانش  
معین نشده و مراد از صه بدون تنوین طلب سکوت در زمان حاضر  
است و مسلمات مثال است از برای تنوین مقابله زیرا که الف وتاء  
مرکباً در جمع مؤنث سالم در مقابل واو در جمع مذکر سالم است  
و تنوین در جمع مؤنث سالم در مقابل نون در جمع مذکر سالم  
است و این تنوین برای تنکیر نیست زیرا که تنوین تنکیر مختص  
است به بمبئیات و بر معربات داخل نمیشود و تنوین عوض نیست

چونکه از جمع مؤنث چیزی حذف نشده که این تنوین عوض از او باشد و حینئذ مثال است از برای تنوین عوض از جمله و کل مثال است از برای تنوین عوض از مفرد و جوار مثال است برای تنوین از حرف واحد بنا بر قولی والرجل مثال است از برای لام تعریف و ام سفر مثال است برای قائم مقام ال در لغت بعض عرب و انا قمت مثال است برای دو قسم مسند الیه که یکی مبتداً شدن است که باید در صدر باشد و دیگری فاعل است که باید در آخر باشد .

مسأله — عبارت شارح که میگوید مثال ما دخله ذلك خالی از مسامحه نیست زیرا که در تنوین دخول صدق نمیکند بلکه لحوق صدق میکند و در اسناد هیچ يك از دخول و لحوق صدق نمیکند بلکه در جمیع غیر از ال و اسناد و نداء لحوق است قتبصر .

مسأله — بدانکه هر يك از اسم و فعل و حرف نقل بدیگری میشود مثل شمر و یزید که فعل است نقل با اسم شده و مثل أسماء أفعال بنا بر قولی که اسم است نقل بفعل شده و مثل لو در بیت اول و ایاک و اللو که حرف بوده نقل با اسم شده لکن لابد للنقل من علامة و علامة النقل في لو التنوين في الاول و لام التعريف في الثاني لانها من مميزات الاسم و الاطراد فيها واجب كما سبق فقول الشارح في غير الاسم یعنی غیر الاسم بالنظر البدوي لا الثانوي .

مسأله — قد یهمل ان المصدرية الناصبة للمضارع فلا يعمل فيه التصب بل یبقى علی رفعه كما قال المصنف في باب اعراب العمل .



وبعضهم أهمل ان حملاً على ما اختها حيث استحقت عملاً وتسمع بالمعدي من هذا القبيل ولهذا صار سبباً للقدح والاشتباه اذ لو كان تسمع منصوباً لعلم انه مؤل بالاسم اعني المصدر فلا يصير مورداً للقدح والاشتباه .

مسأله — قول الشارح لشرفه عليه علت تقديم فعل است بر حرف ولكونه أحد ركني الكلام علة شرف فعل است .

ضمير مستتر در نعمت راجع است بانچه كه ضمير فيها راجع باو است ومخصوص بمدح الوضوء محذوف است .

مسأله — بعضی گفته اند نعم اسم است بدلیل دخول باء جاره بر او در ماهی بنعم الولد وبعضی گفته اند فعل است بدلیل من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت كه تاء ساكنه بنعم ملحق شده وچون مختار در نزد شارح قول دوم است برای تاء ساكنه نعمت را مثال زد .

مسأله — الوجه في اختيار الشارح الفعلية ما هو المسلم في محله ان الدليلين المتعارضين ان امكن الجمع بينهما فالجمع اولي من ترك احدهما او كلاهما وهنا يمكن الجمع بالتصرف في دليل الاسمية بأن يقال ان مجرور الباء في بنعم الولد محذوف والتقدير ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ومثل هذا التقدير شايع في كلامهم ولا يمكن التصرف في دليل الفعلية اذ لم يهد في كلامهم حذف ما لحقته التاء مع ابقائها فالتاء لاحقة بنفس نعم فهو فعل لان التاء من مميزاته .

مسأله — التاء في لات وربة وثمة متحركة بحركة البناء ووجهه واضح لكن في كون تاء لات للتأنيث كلام اذ هي عند بعض فعل

والتاء فيها لام الفعل كقوله تعالى لا يلتكم من أعمالكم شيئا وعند بعض آخر هي بدل السين اذ أصلها ليس وعند بعض التاء تاء المضارعة في تحين من حان يحين على خلاف رسم الخط فقولنا لات حين مناض كان الواجب ان يكتب التاء متصلاً بحين فالفضل على خلاف القياس في رسم الخط وقال بعف انها تاء المبالغة أي مبالغة النفي .

مسألة — تعدد مثال برأى ياء مخاطبة اثبات فعلية هاتي وتعالى است چون بعضی قائل باسمیت أنها شده .

مسألة — هاتي فعل أمر مؤنث حاضر است از باب مفاعلة وتعالى فعل أمر مؤنث حاضر است از باب تفاعل .

قال في المصباح تعال فعل امر واصله ان الرجل العالی كان ينادى السافل فيقول تعال ثم كثر في كلامهم حتى استعمل بمعنى هلم مطلقا سواء كان موضع المدعو اعلى او اسفل او مساويا فهو في الاصل لمعنى خاص ثم استعمل في معنى عام ويتصل به الضمائر باقيا على فتحه فيقال تعاليا تعالوا تعالين وربما ضمت اللام مع جمع المذكر السالم وكسرت مع المؤنثة وذلك للمجانسة .

مسألة — التمثيل بتفعلين للاشارة الى ان كون الياء علامة لا يختص بفعل الامر كما يوهمه اضافة الياء الى افعل بل تكون علامة في غيره أيضا .

مسألة — ضمير لانه ضرورة راجع است بمجموع دخول النون على الاسم نه دخول النون فقط زیرا كه دخول النون مقصود شاعر بوده لكن بجهت ضرورت شعري بر اسم داخل شده .

مسألة — اورد على كون هل مشتركاً بين الاسماء والافعال بأنه  
ينافي ما سيأتي في باب الاشتغال من اختصاصه بالفعل .  
واجيب عن ذلك بأن الاختصاص حيث كان في حيزها فعل والسر  
في ذلك ان هل كان في الأصل للمحقيق بمعنى قد ومنه قوله تعالى هل  
أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً — أي قد  
أتى على الانسان الخ نقل ذلك عن ابن عباس والكسائي والقراء  
وأصله كان أهل فترك الهمزة لكثرة استعماله معها فاقيم هل مقام  
همزة الاستفهام وأفاد معناها وقد من مختصات الافعال وكذا هل لانها  
بمعناه لكنه لما كثر نيايتها عن همزة الاستفهام نسيت أصلها واختصاصها  
بالفعل واذا رأت الفعل في حيزها تذكرت أصلها وحنّت الى الفعل  
الذي هو إلفها المألوف وعانقته ولا ترضى بوقوع فاصل بينهما كما  
في باب الاشتغال بخلاف ما اذا لم تره في حيزها كما في ما نحن  
فيه فانها تنسى أصلها فتدخل على الاسم أيضاً .

خلاصة آنکه مشترک بودن هل قبل از داخل شدن بر جمله است  
و اختصاص بعد از داخل شدن بر جمله ایست که در او فعل باشد  
بس منافاتی نیست بین حکم باشتراك و حکم باختصاص لعدم  
اتحاد زمانها .

مسألة — بر قول مصنف ( والامر ان لم يك للنون محل فيه )  
الخ اشکال شده بلفظ کلا که بمعنی اتته میباشد با اینکه اسم  
نیست بلکه حرف است .

مسألة — لما كان من اقسام الاسم ما ليس بمعرب ولا بمبني  
كالاعلام المحكية ومطلق الاسماء قبل التركيب على قول أتى المصنف

بمن التبعية إشارة الى عدم انحصار الاسم في المعرب والمبني .  
 مسألة — چون اسماء مورد معانی مختلفه میباشد یعنی فاعلیت  
 ومفعولیت ونحوهما وهر یک از اینها محتاج علامت است لذا میگویند  
 ( الرفع علامة الفاعلية والنصب علامة المفعولية ) پس مقتضی  
 حکمت وضع اینست که آخر اسم بسبب دخول علامات مختلف  
 شود وهمین اختلاف را اعراب مینامند وچون این اختلاف بر طبق  
 حکمت وضع است او را اصل مینامند واصل در اینجا بمعنای را  
 حج است نه ما یتقی علیه الشیء .

مسألة — اختلاف آخر معرب چهار قسم است — اول اختلاف  
 ذات است حقیقه مثل اسماء ستة . دوم — اختلاف ذات است  
 حکماً مثل تشبیه وجمع مذکر سالم در حال نصب وجر . سوم —  
 اختلاف صفت است حقیقه مثل رجل وزید در حالات ثلاث .  
 چهارم — اختلاف صفت است حکماً مثل مسلمات در حال  
 نصب وجر .

مسألة — بدانکه اختلاف است در بین نحویین در سبب بناء  
 اسم که آیا سبب بناء منحصر است در شباهت اسم بحرف یا سبب  
 دیگر هم دارد . پس بعضی گفته اند که سبب متعدد است که از  
 جمله آنها شباهت رساندن اسم است به فعل در معنی مثل اسماء  
 افعال واز جمله آنها عدم ترکیب است یعنی اسماء قبل از ترکیب  
 مبنی هستند بسبب عدم ترکیب ودیگر از اسباب بناء اجتماع سه  
 سبب است از اسباب منع صرف مثل حذام وقطام ونحوهما که  
 سبب بناء آنها اجتماع علمیت وتأنیث وعدل است وجماعی

علت بناء را منحصر در شباهت حرف میدانند و سه قسم مذکور را ثابت کرده اند که بناء در آنها بسبب شباهت بحرف است و در اسماء افعال گفته اند شباهت معنوی بفعل سبب بناء نمیشود — والا لازم آید سقيا لك که بمعنی فعل است مبنی باشد علی ان الفعل انما بنى للشبه المعنوی بالحرف كما فی متی وهنا و سیاتی الاشارة الی ذلك فی اوائل بحث المفعول المطلق و همچنین گفته اند عدم ترکیب سبب بناء نمیشود چونکه اعراب و بناء از احکام اسم است بعد از ترکیب و قبل از ترکیب اسم نه معرب است و نه مبنی بدلیل آنکه در تعریف اعراب میگویند الاعراب ما جیء به لبیان مقتضی العامل و بدیهی است که قبل از ترکیب عاملی نیست تا اعراب آورده شود و معرب شود — یا آنکه مبنی شود و حذام را گفته اند که علت بناء آنها شباهت رساندن آنها است در وزن بنزال و مصنف همین قول را اختیار کرده است . لذا علت بناء را منحصر کرده در شباهت بحرف — بدلیل اینکه من الحروف معمول مدنی است و تقدیم ما حقه التأخیر یفید الحصر .

مسأله — مدنی اسم فاعل است از باب افعال و ثلاثی مجردش مدنی یدنو بمعنی قرب میباشد و یاء در مدنی یاء اطلاق است نه لام الفعل چونکه یاء لام الفعل بسبب اعلال حذف میشود مثل قاض و یحتمل که یاء لام الفعل باشد بنا بر قولی که در حال وقف یاء را باقی میکذارد .

مسأله — کل شیء جری علی مقتضی أصله لا سؤال فیه و کل شیء لم یجر علی مقتضی أصله ففیه سؤال عن عدم جریه علی مقتضی

أصله ولما كان اسم المبني غير جار على أصله الذي هو الاعراب يجيء السؤال فإشار المصنف الى السبب والعللة بقوله ( لشبه من الحروف ... الخ ) .

مسأله — دانسته شد که در اسم مبني يك سؤال است از علت بناء واين در صورتی است که مبني بر سکون باشد و اگر مبني بر حرکت باشد دو سؤال ديگر نیز میباشد یکی اینکه چرا متحرك شد چون اصل در مبني سکون است و یکی اینکه چرا متحرك شد بحرکت خاصة مثلاً در کم يك سؤال است و در حيث و امس و این در هر يك سه سؤال و سه جواب است مثلاً در این سؤال میشود که چرا مبني شده — در جواب گفته میشود که چون شباهت معنوي دارد بحرف زیرا که متضمن معنای همزه استفهام است پس از آن سؤال میشود که چرا متحرك شده و جواب گفته میشود بسبب التقاء ساکنين پس از آن سؤال میشود چرا متحرك بفتحه شده در جواب گفته میشود زیرا فتحه اخف حرکات است .

مسألة — در فعل و حرف اگر مبني بر سکون باشد هیچ سؤالی نیست چون اصل در آنها بناء است و اصل در بناء سکون است و اگر مبني بر حرکت باشند فقط دو سؤال است یکی آنکه چرا متحرك شد و ديگر اینکه چرا بحرکت خاصة شد مثلاً در واو عطف سؤال میشود که چرا متحرك شد در جواب گفته میشود بجهت تعسر یا تعذر ابتداء بساکن پس از آن سؤال میشود که چرا فتحه شد در جواب گفته میشود چون ضمه و کسره بر واو ثقیل بودند .

مسألة — شهادت حرفی در صورتی سبب بناء میشود که مدني

باشد یعنی معارضي از مختصات اسم نداشته باشد که در این صورت قریب میکند اسم را بحرف واکر غیر مدنی باشد یعنی اگر معارضه کند با او چیزی که مقتضی اعراب است یعنی معارضه کند با او یکی از مختصات اسم پس در این صورت سبب بناء نمیشود مثل شباهتی که در أي استفهامیة و أي شرطیة هست که معارضه کرده با شباهت در آنها اضافه که از مختصات اسم است لذا شباهت در آنها سبب بناء نشده و آنها معرب هستند .

مسألة — اذا شبابه شيء شيئاً يعطى حكم المشبه به للمشبه ولا يعكس لأن العكس تحصيل للحاصل مثلاً اذا شباه زيد اسداً في الشجاعة فيعطى زيدا المدح بالشجاعة لا الاسد لان المدح بالشجاعة حاصل للاسد سواء شبابه زيد أم لا .

مسألة — اعلم ان كل واحد من الكلمات الثلاث قد يشابه الاخرى كما شباه اسم الفعل الفعل في النيابة وكما شباه فعل المضارع الاسم في التخصيص والتخصص والاشتراك وكما شباه ان واخواتها الفعل في العمل والمعنى وكما شباه الاسم الحرف فيما يصير علة للبناء كالافتقار ونحوه وكما شباه الاسم الغير المنصرف الفعل في الفرعية .

مسألة — اثر الشبابة يختلف باختلاف قوة الشبابة وضعفها وباختلاف قوة وجه الشبه في المشبه به وضعفها وكذا بحسب خفاء وجه الشبه وظهوره أو بعد المشبه عن المشبه به وقربه مع قطع النظر عن الشبابة .

مسألة — عدم الانصراف نصف البناء لان الاول يمنع عن

شیشین وهما الجر والتنوين والثاني يمنع من أربعة أشياء وهي الاعراب  
الثلاثة والتنوين

مسألة — هر يك از نه سبب منع صرف فرع است مثلاً  
عجمية فرع است برای عربيت چونکه اصل اینست که در لغت عرب  
لفظ عربي استعمال شود نه غير آن وهمچنين تانيت فرع تذکیر است  
چونکه اصل در اسماء مذکر بودن است وهكذا.

مسألة — همیشه در فعل دو فرعیت موجود است یکی اینکه  
فعل دائماً محتاج است باسمى که فاعلش باشد چونکه از دو فعل  
کلام مرکب نمیشود لکن اسم محتاج بفعل نیست چون کلام از دو  
اسم مرکب میشود وديگر اینکه فعل فرع اسم در اشتقاق چونکه  
فعل از مصدر مشتق میشود که اسم است ولا عكس على الرأي  
المشهور.

مسألة — چون شباهت غير منصرف بفعل در همین فرعیت است  
و فرعیت چندان ظاهر نیست بلکه مخفی است باندازه که اثبات  
شباهت که فرعیت است در شبه یعنی غير منصرف وهمچنين در  
شبهه به یعنی فعل محتاج بدقت و امعان نظر است لذا اکتفاء بيك  
شباهت نشده بلکه باید دو شباهت یعنی دو فرعیت در اسم باشد تا  
غير منصرف شود لکن در مبني شدن اسم يك شباهت بحرف کافی  
است بجهت قوت وجه شبهه در حرف مثلاً کسی شك نمیکند در  
احتیاج حرف بجمله در حين استعمال بخلاف فرعیت در فعل که  
بعضی قبول ندارند و میگویند که اسم فرع فعل است چنانچه در  
باب مفعول مطلق بیان میشود که مصنف میگوید ( وكونه اصلاً



لهذين انتخاب) .  
 مسأله — بعد و دور بودن اسم از حرف دو مقابل بعد اسم است  
 از فعل زیرا که اسم و فعل فقط در مسند الیه شدن با هم فرق  
 دارند که اسم مسند الیه میشود و فعل مسند الیه نمیشود اما در  
 مسند بودن فرقی ندارند زیرا که هر دو مسند میشوند و دیگر اینکه  
 اسم و فعل نوع واحد هستند چونکه هر دو مستقل هستند بخلاف  
 حرف که نه مسند میشود و نه مسند الیه و با اسم در نوع استقلال  
 متحد نیست زیرا که حرف غیر مستقل است و حرف با اسم جمع  
 نمیشود مگر در جنس اعم که کلمه بودن است و همین است ما حاصل  
 تعلیل ابن حاجب که شارح نقل کرده .

مسأله — قد سبق أنهم اختلفوا في ان علة بناء الاسم هل هي  
 الشباهة بمطلق مبني الاصل اعني الحرف والفعل ام منحصرة في الشباهة  
 بالحرف فقط والمختار عند المصنف الثاني كما أشار اليه الشارح  
 بقوله وفهم من حصر المصنف ... الخ .

مسأله — الاصل في وضع الحروف ان يكون على حرف واحد  
 او حرفين كما في علم التصريف والاصل في وضع الاسم ان يكون  
 على ثلاثة فصاعداً وما زاد من الحروف على حرفين كليت ولعل مثلاً  
 فهو خارج عن أصله وكذلك ما نقص من الاسماء عن ثلاثة أحرف  
 كتاء الفاعل ونائه فهو أيضاً خارج عن أصله فالخرف الخارج عن  
 أصله أشبه الاسم كما ان الاسم الخارج عن أصله أشبه الحرف .  
 مسأله — اسم اگر شباهت بحرف رسانید بناء را باسم میدهند  
 که از احکام حرف است و لکن اگر حرف شباهت با اسم رسانید

اعراب را که از احکام اسم است بحرف نمیدهند لانه لایقبله اذ المعانی التي توجب الاعراب لاتعتوره كما یصرح بذلك عنقریب بلکه حکم دیگری از احکام اسم را بحرف میدهند از قبیل متصرف فيه بودن و أمثال آن — لذا در لعل و أمثال آن گاهی تصرف میشود .

والسبب في ذلك أمران الاول ان وجه الشبه وهو الزيادة على حرفین ليس مختصاً بالشبه به اعني الاسم لان الفعل أيضا الاصل فيه ذلك بخلاف الاسم المشبه بالحرف في الوضع فان وجه الشبه اعني الوضع على حرف أو حرفین مختص بالشبه به اعني الحرف لانه الاصل في الحرف فقط ولا يشاركه غيره في هذا الاصل .

الثاني ان الحرف لا يحتاج الى الاعراب لانه لا يعتوره المعاني المفتقرة الى الاعراب فالمقتضى لاعراب الحرف اعني الشبابة بالاسم وان كان موجوداً لكنه لغو واللفو قبيح عند العقلاء والشرط في تأثير المقتضى انتفاء المانع .

مسألة — بدانکه اشاره وهمچنین بقیه معانی حرفیه مثل ابتداء واستعلاء و أمثال آن معانی جزئیة خاصة هستند و کلی هر يك معانی اسمی است حاصل آنکه هر يك از ابتداء و استعلاء و اشاره و نحوها برد و قسم است یکی کلی و دیگری جزئی و جزئی معنای حرفی است و کلی معنای اسمی مثلاً لفظ ابتداء که مصدر باب افتعال است برای کلی ابتداء وضع شده که معنای اسمی است و لفظ من که حرف است برای ابتداء جزئی که معنای حرفی است وضع شده و همچنین لفظ استعلاء که مصدر باب استفعال است برای کلی

استعلاء که معنای اسمیست وضع شده و لفظ علی که حرف است برای استعلاء جزئی که معنای حرفیست وضع شده و همکذا سائر المعانی الحرفیة لکن از برای اشاره جزئی حرفی وضع نشده و برای اشاره کلی لفظ اشاره که مصدر باب افعال است وضع شده اگرچه بعضی گفته که لام تعریف عهد که حرف است برای اشاره جزئی که معنای حرفیست وضع شده لکن این قول ضعیف است اگر مراد عهد ذهنی یا خارجی باشد زیرا اشاره اینکه محل نزاع است اشاره حسی است نه ذهنی و اگر مراد عهد حضوری باشد این شبهه قوی میباشد فتأمل و یاتی لهذا تتمه فی اسماء الاشارة .

مسألة — اگر مفرد قبل از حقوق علامت تشبیه شباهت بحرف در او موجود شود و بعد از آن علامت باو ملحق شود تشبیه با علت بناء معارضه میکند و معرب میشود و همچنین است جمع و اگر علت بناء و شباهت پس از حقوق علامت موجود شود تشبیه معارضه نمیتواند و از همین قسم دوم است تشبیه و جمع اسم لاء نفی جنس و منادی اجماعاً و تشبیه اسماء اشاره و موصولات از قسم اول است و قول شارح ( و انما اعرب ذان و تان الخ ) اشاره بهمین مطلب است پس اشکالی نیست در اینکه تشبیه و جمع منادی و هم چنین تشبیه و جمع اسم لأنفی جنس مبنی شده و تشبیه و جمع موصولات و اسماء اشاره معرب شده چونکه در اول حرف ندا و لاء نفی جنس وارد بر تشبیه و جمع شده بعکس الثانی علی رأی المصنف و الی هذه القاعدة یشیر نجم الائمة فی باب غیر المنصرف فی بحث العجمة حیث یقول ان الطاری یزیل حکم المطر و علیه فتنه .

مسألة — بدانکه اسماء افعال شباهت دارد بحروف مشبهة بالفعل  
در استعمال یعنی چنانکه حروف مشبهة بالفعل بمعنای فعل استعمال  
میشود و عامل در لفظ آنها اثر نمیکند هکذا اسماء افعال بمعنای  
فعل استعمال میشود و عامل در آنها اثر نمیکند بنا بر قول أرجح .

مسألة — اعلم ان اسم الفعل اسم للفظ الفعل لا لمعناه مثلاً  
صه اسم للفظ اسكت المركب من ( أ — س — ك ت ) لا لمعناه  
والا يلزم أن يكون فعلاً لأن الاسمیه والفعلیه والحرفیه منشأ المعنى  
فكل لفظ دل على معنى مستقل مقترن بأحد الازمنة فهو فعل فان  
كان صه اسماً لمعنى الفعل لزم أن يكون فعلاً لأن معنى الفعل مقترن  
بأحد الازمنة فيكون صه مرادفاً لاسكت فكيف يقال انه اسم .

مسألة — الافتقار على قسمين الأول الافتقار الى المفرد وهو  
لا يختص بالحرف بل هو مشترك بين الكلم الثلاث لأنه لا يمكن  
استعمال كل واحدة منها الا مركباً مع غيرها وهذا هو المراد بقولنا  
ان استعمال المفرد محال في لغة العرب بل في كل لغة لأن الغرض  
من وضع الكلمات الثلاث الافادة وهي متوقفة على التركيب كما  
هو واضح . ؟

الثاني الافتقار الى الجملة وهذا لا يختص بالحرف فقط لأن كل  
واحد من الاسم والفعل اذا ركب مع غيره يصير كلاماً ويفيد بخلاف  
الحرف لأنه اذا ركب مع مفرد آخر لا يصير كلاماً حتى يفيد بل  
يحتاج الى جملة يتركب معها فالحرف دائماً محتاج الى جملة مركبة  
من غير الحرف يقع هو فيها فاذا اشبه الاسم بالحرف في هذا الافتقار  
الذي هو الاصل في الحرف وكان افتقار الاسم أصلياً أي من حين

الوضع كالموصلات والظروف الواجبة الاضافة الى الجملة فيصير مبنياً فظهر من ذلك بطلان القول بأن علة بناء الضمائر الافتقار الى المرجع لأن المرجع فيها مفرد او في حكم المفرد والافتقار الى المفرد لا يصير سبباً للبناء .

مسألة — بين شباهت معنوي وشباهت افتقاري سه فرق است اول اينکه در شباهت معنوی چون معنای حرفي جزء معنای اسم است نه تمام معنی والا لازم آيد که اسم نباشد چنانچه قبلاً اشاره شد پس معنای اسم محتاج است بجزء داخلي خود از قبيل افتقار کل بجزء بخلاف شباهت افتقاري که معنای اسم محتاج است بجمله ايکه خارج از معنای اسم است دوم اينکه مفتقر اليه در شباهت معنوی غير مستقل است ودر شباهت افتقاري مستقل است فرق سوم اينکه مفتقر اليه در شباهت معنوی ممکن است لفظي برایش وضع نشده باشد مثل اشاره ولي در شباهت افتقاري مفتقر اليه بدون لفظ نيست ؟

مسألة — قال بعض المحققين ان علة البناء في الظروف المضافة الى الجمل هي الشبه المعنوي لا الافتقاري لانها تضمنت معنی حرف الاضافه وذلك لانها وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت لتضمنها معنی حرف الاضافة كالغايات .

مسألة — المراد من أوائل السور الحروف المقطعة نحو يس وطه .

مسألة — بعضی گفته اند که یکی از اسباب بناء شباهت لفظي

است یعنی لفظ اسم مثل لفظ حرف باشد مثل لیت یقولها المحزون  
 که لیت اسم است و مبتدأ لیکن مبني شده . بسبب اینکه لفظش  
 مثل لفظ لیت ایستکه از حروف مشبیه بالفعل است لیکن این  
 قول باطل است زیرا که امثال لیت یقولها المحزون از باب حکایة  
 است نه از باب بناء ؟

مسألة — بدانکه در اسم گاهی دو سبب بناء جمع میشود مثل  
 کم که هم شباهت وضعی دارد وهم شباهت معنوی و مثل ضمائر  
 و اسماء اشاره که هم شباهت معنوی دارد چونکه تکلم و خطاب  
 وغیبة و اشاره از معانی حرفیه است وهم شباهت وضعی که در غالب  
 آنها موجود است که بقية را حمل بر غالب میکنند وهم شباهت  
 افتقاری علی قول ضعیف ولذا تنمة نذکرها فی اول اسماء الاشارة  
 مسألة — در اول باب معرب را مقدم کرد چون معرب اشرف  
 است از مبني زیرا که معرب اصل است و در مقام بیان احکام معرب  
 را مؤخر کرد چونکه مبني محصور است چنانچه گذشت که جمیع  
 اقسام مبني فقط شش قسم است بخلاف معرب که اقسام کشید  
 دارد .

مسألة — معرب دو قسم است اول آنکه آخرش حرف علة  
 نباشد مثل أرض دوم آنکه در آخرش حرض علة باشد مثل سمی  
 برزون هدی ونهی و سما لغتی است در اسم .

مسألة — در نزد شارح در اسم شش لغت است که در این  
 بیت جمع کرده ( اسم بضم الاول و الکسری الخ ) و در نزد بعضی

هیچده لغت است که در این بیت جمع کرده

( سما سم واسم سما کذا سما وزد سمه واثلت أوائلها کلها )

مسأله — الأصل في الفعل البناء لعدم اعتوار المعاني المفتقرة اليه

عليه ( فان قلت كثيراً ما يقع الفعل حالاً او صفة او مضافاً اليه وهي

من المعاني المفتقرة الى الاعراب ) قلنا في هذه الموارد ليس الفعل

وحده حالاً او صفة ونحوهما بل الجملة اي مجموع الفعل والفاعل .

مسأله قيل ان الاصل في الاسماء البناء والاصل في الافعال الاعراب

وقيل الاصل في كليهما الاعراب والحق عكس الاول كما عليه المشهور .

مسأله — هرگاه فعل با فاعل اسم شود مبني است چون متضمن

اسناد است واسناد معنی حرفیست واکر فعل بدون فاعل اسم شود

غير منصرف است اگر یکسبب دیگر غير از وزن الفعل در او باشد

پس لفظ یزید و شمر ممکن است مبني باشد و ممکن است غير منصرف

باشد و ممکن است منصرف باشد .

مسأله — فعل هاضی مبني است اتفاقاً ودر امر حاضر اختلاف

است جمهور بصريين ميگویند مبني است وکوفيين ميگویند معرب

است بلام جزم مقدره چنانکه لام در قرات بعضی ظاهر شده در

فلتفرحوا ودر قول شاعر !

( لتقم انت يا بن خیر قریش کي لتفضي حوائج المسلمينا )

مسأله — مراد از معاني معتوره بر فعل مضارع که سبب

شبهت او باسم است ؟ . تخصیص و تخصص و اشتراك است زیرا

چنانکه اسم گاهی مشترك میشود وگاهی تخصیص میخورد همچنین

فعل مضارع مشترك است بین حال و استقبال وگاهی تخصیص میخورد

بمثل ان مصدرية و ما نافية و مختص بأحد زمانين میشود و بعضي توهم کرده اند که مراد از معاني معتوره حال و صفة و صلہ واقع شدن است و این توهم بیجاست زیرا که ماضي هم حال و صفة و صلہ واقع میشود بس وجهی ندارد که مضارع را معرب و ماضی را مبني کنند .

مسألة — فرقي نیست در بناء فعل مضارع بين اينکه نون تأکید مذکور باشد یا محذوف مثل قول شاعر .

( لا تهين الفقير علك ان تركع يوماً والدهر قد رفعه )

که در أصل لا تهين بوده که نون اول نون لام الفعل است و نون دوم نون تأکید خفیفه که حذف شده و دلیل بر اینکه در اصل مؤکد بوده بقاء ياء عين الفعل است زیرا که اگر مؤکد نباشد باید ياء حذف شود بسبب التقاء ساکنين .

مسألة — قال بعضهم المضارع مبني مع نون التأكيد مباشرة كان او غير مباشر وقال بعضهم انه معرب كذلك وهكذا القول في المضارع مع نون الاناث .

مسألة — علة بناء جزء اول در خمسة عشر این است که آخرش که تاء است وسط کلمه شده و حرفي که در وسط باشد . قبول اعراب نمیکند و علة بناء جزء دوم اینستکه متضمن معنای حرف است که واو عاطفه باشد زیرا که در اصل خمسة و عشر بوده و وجه شبه بين مضارع مؤکد و خمسة عشر مجموع این دو علة نیست فقط علة اول است زیرا که جزء دوم در فعل مضارع مؤکد که نون تأکید است محتاج بعلة بناء نیست زیرا که نون حرف است ( وکل



حرف الأصل فيه البناء فلا يحتاج الى علة ( اما نفس تركيب پس  
 علة بناء نیست زیرا که ترکیب غالباً علت اعراب است پس چگونه  
 ممکن است که در اینجا علة بناء شود پس ترکیب علة بناء بر فتح  
 است زیرا که ترکیب ثقیل وفتحة أخف حرکات است ؟

مسألة — أصل در مضارع وماضي بناء است (والاصل في المبني أن  
 يسكن) پس هر دو مساوي هستند در اصالة سکون وحرکت در هر  
 دو عارضی است .

مسألة — جميع حروف مبني است زیرا که در حروف تصرفی  
 نیست ومعاني مفتقرة الى الاعراب بر انها وارد نمیشود . .

مسألة — بر عبارت مصنف اشکال وارد شده که لازم نمیاید  
 از ثبوت استحقاق بناء اینکه حروف مبني باشد کما قيل ان المستحق  
 محروم جواب داده شده باینکه في المقام خصوصية تقتضي الملازمة  
 بين الاستحقاق والفعلية چونکه واضع حکیم است ( وحکمته تقتضي  
 اعطاء كل ذي حق حقه ) .

مسألة — اصل در مبني سکون است چون بناء ثقیل است بر  
 لسان عرب زیرا که لسان عرب عادت کرده بر تغییر دادن آخر  
 کلمه بحسب مقتضای عوامل و بسبب اینکه اصل عدم حرکت است  
 وحرکت در مبني محتاج بعلت است چنانچه سابقاً ذکر شد وقول  
 شارح وذلك لسبب اشاره بهمین مطلب است .

مسألة — قد سبق أن السؤال عن العلة في المبني قد يكون واحداً  
 وقد يكون اثنين وقد يكون ثلاثة فتذكر فقوله فالاول حرك لالتقاء  
 الساكنين جواب عن السؤال الثاني وكانت فتحة للخفة جواب عن

السؤال الثالث اما الجواب عن السؤال الاول في أين فهو انه متضمن للاستفهام وقوله والثاني لمشابهته الخ جواب عن أول السؤالين في ضرب وكانت فتحه جواب عن ثانيهما اما السؤال عن علة البناء فلا يجري هنا لأنه فعل والاصل فيه البناء وكذلك واو العطف .

مسألة — ليت يقولها المحزون از باب نقل است چنانکه سابقاً بیان شد وعلامت نقل اینستکه اسم وخبر ندارد .

مسألة — بدانکه در الف ابتداء بساکن محال است اجماعاً اما در بقیة حروف هجاء اختلاف است که آیا مثل الف محال است یا آنکه دشوار است جمهور قائل بمحالية وتعذر شده اند مطلقاً یعنی چه در الف وجه در بقیة حروف (وسید میر شریف و علامه کافجی) قائل بدشوار بودن وتعسر شده اند ودر الف با جمهور موافقند وچون مرحوم شیخ جواد تبتی در کتاب کفایة الصرف گفته است که أهل تبت ابتداء بساکن میکنند والعهدۃ علیه لأن أهل البيت أدری بما فی البيت پس حق با جرجانی وکافجی است وقد نقل عن بعضهم القول به فی لغة الفرس ایضا فی شتر بمعنی الابل .

مسألة — در تشبیه فعل ماضی بمضارع اشکال است زیرا که حال وصفه وخبر واقع شدن اختصاصی بفعل مضارع ندارد تا او اصل شود ومشبه به وفعل فرع شود ومشبه بلکه هر دو مساوی هستند در آنها .

مسألة — بدانکه امس اگر مطلق روزهای گذشته باشد یعنی اگر مراد روز معین نباشد منصرف است واکسر بمعنای خصوص دیروز گذشته باشد مبني است چون متضمن معنای ال حضوریه یا عهدیه

است زیرا که در أصل الأمس بوده وبسبب كثرة استعمال لام حذف شده ومعنايش در او تضمین شده .

قال الرضى ومن الظروف المبنية امس عند الحجازيين وعلّة بنائه تضمنه للام التعريف وذلك لان كل يوم مقدم على يومك فهو امس فكان في الاصل نكرة ثم لما اريد امس يوم التكلم دخله لام التعريف للهمد كما هو عادة كل اسم قصد به الى واحد من بين الجماعة المسماة به ثم حذف اللام وقدرت لتبادر فهم كل من يسمع امس مطلقا من الاضافة الى امس يوم التكلم فصار معرفة نحو لقيته امس وانما لم يبنوا غدا مع قصد يوم بعد التكلم كما بنى امس تقضيلاً للدخول في الوجود في باب التعمين والتعريف على المقدر وجوده وذلك لان التعريف فرع الوجود ووجوده ذهني فكذا تعريفه بخلاف امس فانه قد حصل وجوده فتعريفه يكون اقوى وقد روى عن بعض العرب اعراب امس مع الصرف كغدا وليست مشهورة واما بنو تميم فالذي نقل عنهم سيبويه اعرابه غير منصرف في حال الرفع وبنائه على الكسر كالحجازيين في حالة النصب والجرفان نكر امس كقولك كل غد مضت امس او اضيف نحو مضى امسنا او دخله اللام نحو ذهب الامس بما فيه اعراب اتفاقا لزوال علّة البناء اذ هي تقدير اللام وربما بنى المقارن للام ولعل ذلك بتقدير زيادة اللام قال سيبويه ولا تصغر امس كما لا يصغر غدا وان ثنى امس او جمع فالاعراب لان اللام انما قدرت لتبادر الذهن الى واحد من الجنس لشهرته من بين اشباهه فاذا ثنى او جمع لم يبق ذلك الواحد المعين

فيظهر اللام لعدم شهرة المثني والمجموع في هذا الجنس شهرة الواحد  
انتهى .

مسألة — جیر حرف جواب است بمعنای نعم وقول شارح انما  
كسر على أصل التقاء الساكنين جواب از سؤال سوم است در  
أمس وجواب از سؤال دوم است در جیر أما جواب از سؤال دوم  
در أمس وأول در جیر نفس التقاء ساكنين است نه أصل التقاء  
ساكنين وجواب سؤال اول در أمس در مسأله گذشته بیان شد .

مسألة — قوله وانما ضم تشبيهاً لها بقبل وبعد جواب عن  
السؤال الثالث في حيث اما الجواب عن السؤال الاول فيه فقد اشير  
اليه في السابق فراجع والجواب عن السؤال الثاني فهو التقاء الساكنين  
كما يظهر من قول الشارح . وقد تفتح للخفة الخ .

مسألة — در كم فقط يك سؤال ويك جواب است ودر اضرب  
وأجل كه حرف وفعل است سؤال وجوابی نیست .

مسألة — بدانكه مبني منحصر در اين چهار قسم نیست زیرا  
بعض مبنیات مبني بر حرف اند مثل تشنية وجمع منادی واسم لاء  
نفي جنس وبعضی مبني بحذف آخر أند مثل فعل أمر حاضر معتل  
الآخر بنا بر قول بناء واگر حذف آخر را از أقسام نیابت ندانیم .

مسألة — البناء في الاصطلاح ثبوت آخر الكلمة على حالة واحدة  
بحيث لا يختلف باختلاف العوامل بشرط أن لا يكون الثبوت للحكاية  
كزيد قائم علماً ولا للاتباع كثبوت الكسرة في ميم غلامی ولا  
للتخلص من التقاء الساكنين ككسر الباء من اضرب في اضرب  
الرجل .

مسألة — مراد از مقتضای عامل فاعلیه و مفعولیّه و مضاف الیه بودن و ملحقات آنهاست که عامل مقتضی آنهاست و اعراب بیان مقتضای عامل را میکند لذا میگویند الرفع علم الفاعلیه و النصب علم المفعولیّه مثلاً در جاء زید رفع در زید علامت است و بیان میکند که زید فاعل جاء است و جاء فاعل میخوهد .

مسألة — بدانکه اعراب بر چهار قسم است اول اعراب بحرکت مثل ضمه زید در جاء زید دوم اعراب بحروف مثل واو در أخوك در جاء اخوك سوم اعراب بجزم مثل سکون در لم يضرب چهارم اعراب بحذف مثل حذف لام الفعل در لم یرم .

مسألة — اعراب یا علامت رفع است یا نصب یا جریا جزم .

مسألة — رفع و نصب مشترک است بین اسم و فعل و جر مختص

باسم است و جزم مختص بفعل .

مسألة — چون قبلاً در ممیزات اسم جر ذکر شده و دانسته شد که جر مختص باسم است لذا اشکال شده که قول مصنف ( و الاسم قد خصص بالجر الخ ) با قول دیگرش قبلاً بالجر والتنوین الخ تکرار است لذا جواب داده که غرض در سابق و غرض در اینجا مختلف است چون غرض در سابق تمیز دادن اسم است از فعل و حرف اگرچه در ضمن مختص بودن جر باسم دانسته میشود و غرض در اینجا بیان اینست که کدام يك از چهار قسم اعراب مختص باسم است حاصل اینکه در سابق مقصود بالاصالة تمیز دادن اسم است و اختصاص جر بحرف ضمناً دانسته میشود و مقصود در اینجا بالاصالة بیان مختص بودن جر باسم است پس تکرار نیست و مراد شارح هم همین

است که میگوید (وهذاتیبین لأي أنواع الخ) .

مسألة — علامت اعراب برد و قسم است اول علامت اصلي وان چهار است اول ضمه که رفع است دوم فتحه که علامت نصب است سوم کسره که علامت جر است چهارم حذف حرکت که علامت جزم است دوم علامت فرعی که ان را نیابتي مینامند وان یازده است اول واو دوم الف سوم نون که این سه نایب از ضمه میشوند چهارم کسره پنجم الف ششم یاء هفتم حذف نون که این چهار نایب از فتحه میشوند هشتم فتحه نهم ایضا یاء که این دو نایب از کسره میشوند دهم حذف حرف علة یازدهم حذف نون که این دو نایب از سکون میشوند .

مسألة — موارد اعراب نیابتي هفت است اول أسماء ستة دوم تثنية سوم جمع مذکر سالم چهارم جمع مؤنث سالم پنجم غیر منصرف ششم أفعال خمسة هفتم فعل مضارع معتل الآخر .

مسألة — در ذکر الله عبده یسر سه قسم اعراب اصلي ذکر شده که ضمه در ذکر و کسره در الله و فتحه در عبد است و در لم یضرب قسم چهارم از اعراب اصلي موجود است که جزم بسکون باشد در جاء أخو بني نمز دو اعراب نیابتي ذکر شده زیرا که واو در اخو نایب از ضمه و یاء در بني نایب از کسره است .

مسألة — سبب عدول از قید معرب بودن (ذو) که در کافیه وعمده ذکر کرده بقید صحبة برای اینستکه قید کافیه نمیتواند ذو موصولة را خارج کند زیرا که ذو موصولة را بعض از طوائف عرب معرب میدانند اما قید صحبة ذو موصولة را خارج میکند چه

اینکه معرب باشد و یا مبنی باشد زیرا که ذو موصولة بمعنی الذي است نه صاحب .

مسألة — در فم هفت لفة است اول ودوم وسوم فما باحرکات ثلاث در فاء وقصر یعنی بعد میم الف باشد چهارم وپنجم وششم فم باحرکات ثلاث در فاء وتخفیف میم ونقص یعنی بعد از میم ألف نباشد هفتم تشدید میم لیکن فاء در حرکات تابع میم باشد مثلاً در جاء فم که میم مضموم است باید فاء بمتابعت میم ضمه داد شود ودر رأیت فم که میم مفتوح است باید فاء ایضا فتحه داده شود ودر مررت فم که میم مکسور است باید فاء مکسور شود چنانچه عین الفعل اموء واینم که بمعنی ابن است در حرکات ثلاث تابع لام الفعل است مثلاً در جائی امرء واینم باید راء امرء ونون اینم ضمه داده شود ودر رأیت امرء واینما باید راء ونون فتحه داده شود ودر مررت بامرء واینم باید مکسور شوند .

مسألة — حم خویشا وندان زوجه است از طرف زوج مثل پدر وبرادر زوج .

مسألة — هن کنایه از اسماء اجناس است یعنی مرادف بالفظ شیء مییاشد یعنی بمعنی چیز است در فارسی مثلاً کل هن زیدحسن بمعنای کل شیء زید حسن است یعنی هر چیز زید خوبست وبعضی گفته اند که هن فقط کنایه از چیزهایی است که ذکر انها قبیح است مثلاً اگر طبیب خواست از مدفوع مریض سؤال کند میگوید کیف یخرج هنك وهمچنین سؤال از قبل ودبر وبعضی گفته اند که کنایه است از فرج بالخصوص مطلقاً یعنی چه از مرد وچه از زن

مثل هن در فرمایش امام (ع) که مراد همین معنای سوم است و حاصل فرمایش امام اینست که هر کس افتخار بآباء و اجداد خود کند چنانچه در زمان جاهلیه مرسوم بوده پس باو بگوئید که فلان پدر خود را بدهن بکیر و کنایه نکوئید بلکه خود لفظ فلان را بگوئید و شاعر میگوید .

کیرم پدر تو بود فاضل از فضل پدر تو را چه حاصل  
و اشاره بهمین مضمون است ؟

لا تَقْلُ اَصْلِي وَفَصْلِي اَبْدَا      اِنَّمَا اَصْلُ التَّقِي مَا قَدْ فَعَلْ  
و بعضی این حدیث را بحضرت رسول (ص) نسبت داده اند . و گفته حاصل معنی چنین است که هر کس در هنگام قتال و جدال عشیره خود را بکمک بطلبد چونکه همه از یک پدر هستند چنانکه در ایام جاهلیه ندا میکردند یا آل فلان پس بگوئید فلان پدر خود را دهن بکیر زیرا که اسلام عصبیت را باطل فرموده است .  
مسألة — در اسماء سه اسم اعراب جاریست اول اعراب تمام یعنی اعراب بحروف دوم اعراب بنقص سوم اعراب بقصر و شرائط اعراب تمام که قبلا ذکر شده اینست که اسماء سه اضافه شوند زیرا اگر اضافه نشدند معرب میشوند باعراب اصلی که اعراب بحركات است و باید این اضافه بسوی یاء متکلم نباشد چون اگر مضاف الیه یاء متکلم باشد معرب میشوند بحركات مقدره و شرط دیگر اینست که مکبر باشد والا معرب اند بحركات ظاهره و باید انها تشبیه و جمع نباشد والا معرب میشوند باعراب تشبیه و جمع .

مسألة — مضاف الیه در جاء أخو أیك إذا اعتلاء بر چهار



قسم است اول اسم ظاهر مثل ابی و اعتلاء دوم ضمیر مثل کاف ایبک سوم معرفه مثل ابی و کاف چهارم نکره مثل اعتلاء؟

مسألة — اعلم ان اشتراط الاضافة انما هو في غير ذو لان الاشتراط فيها تحصيل للحاصل اذ هي دائما تضاف الى اسماء الاجناس لانها وضعت ليتوصل بها الى التوصيف باسماء الاجناس اذ اسماء الاجناس ليس فيها معنى اشتقائي فلا يمكن ان يوصف بها شيء كالضمائر فحيث اردنا جعلها صفة لشيء نتوصل بلفظة ذو فنضيفها اليها ثم نجعلها صفة بعكس ما قلناه في الحال الموطئة فراجع .

مسألة — در بعضی از خطوطیکه منسوب بأمیر المؤمنین علیه الصلاة والسلام است دیده شده که لفظ ابی طالب در حالت جری بواو نوشته شده محققین برای تصحیح واو وجوهی گفته اند اول اینکه یاء وواو در خط کوفی قریب الشکل نوشته میشود لیکن این جواب در صورتی صحیح است که خط منسوب بمولا کوفی باشد دوم اینکه واو بنا بر حکایه است مثل ضمه در ای در قول خداوند ( تعالی لتزعن من کل شیعة ایهم اشد ) که در باب موصولات ذکر خواهد شد سوم اینکه باید بیاء خوانده شود اگرچه در شکل واو نوشته شود نظیر صلوة و زکوة که ألف خوانده میشود اگرچه بواو نوشته شده چهارم آنکه از باب استعمال لفظ است بوضع او اش چون در اول باواو وضع شده لذا تغییر نمیکند .

مسألة — دوم از مواضع نیابت تشبیه است و در تشبیه بعضی اتفاق در لفظ را کافی میدانند چنانکه از کلام شارح همین قبول ظاهر است و بعضی اتفاق لفظ و معنی را شرط میدانند لذا مفرد اگر

علم باشد قصد تنكيرش را ميکنند يعنى تاويل بمسمى ميبرند تا نکره شود آنگاه تشبيه مي بندند وپس از آن ألف ولام بر تشبيه داخل ميکنند عوض از تعريف زائل شده از مفرد مثلا در تشبيه زيد الزيد ان ميگويند نه زيد ان وهم چنين است حکم جمع اگر مفردش علم باشد مثل الزيدون .

قال نجم الأئمة نقلا عن بعضهم ان العلم واقع في كلامهم كثير افلو لم يشوه ولم يجمعوه لادى الى ماكرهوه من مثل جائئ رجل ورجل ورجل ولما علموا انهم اذا ثنوه وجمعوه ادى الى تنكيره (لانه لم يجعل علما الا مفردا) فقصدوا الى تشبيته وجمعه على وجه يراعى فيه مايندفع به ذلك فجبروا التعريف الزائل بالزامة اللام لزوم التعريف العلمى له فكان فيه توفية الامرين جميعا الخلاص من التنكير الشنيع (لانه قليل مخالف للقياس) وحفظ العلم عن التنكير بتعريف اخر وان كان التعريفان متفايرين لكنه غاية المجهود وقد جا بعض المثني والمجموع غير مجبور باللام وذلك في اشياء مشتركة في الاسماء لازم تصاحبهما كابانين جبيلين متقابلين يقال لاحدهما ابان الريان لكثرة الماء فيه وللآخر ابان العطشان لقلّة الماء فيه لان احد الجبيلين لما لم ينفرد من الاخر جازان يكونا كالشئ الواحد المسمى بالمثني كما يسمى شخص بزيدان بخلاف شخصين مسمى كل واحد منهما بزيد فان الاغلب فيهما لما كان هو الانفكاك لم يكونا كشخص مسمى بالمثني حتى يقال لهما زيدان مجرد اعن اللام انتهى باختصار مع تغيير ما وليعلم ان في الحكم بخروج نحو القمران من المثني نظر بل منع يظهر وجهه من مراجعة باب التغليب من المدرس الافضل .

مسألة — يشترط في التثنية ان لا يكون مفردة مبنيا لان المبنى لا يثنى ولا يجمع ولذا قالوا ان يازيدان ويازيدون وكذا لارجلان ولا رجال ثنى وجمع اولا ثم أدخل عليهما حرف النداء وحرف النفي فبنيت بعد ذلك كما أشرنا اليه فيما سبق ليكن يشكل ذلك في تثنية اسماء الاشارة والموصولات على رأي المصنف كما مضى .

مسألة — قال الرضى قال بعضهم ان التثنية والجمع مبنيان لتضمنهما معنى واو العطف . كخمسة عشر فعليه ليس الاختلاف فيهما اختلاف أعراب بل كل صيغة وضعت . مستقلة كما قيل في هذان وهذين ثم ادعى الاتفاق على اعراب نحو مسلمات وبهذا يظهر ما في قول الاخفش بينائه فيما ياتى من الفساد فتأمل .

مسألة — التثنية والجمع من مختصات الاسماء لا يوجدان في الفعل والحرف وقولنا يضربان تثنية ويضربون جمع مساححة في مساححة اذا الجمعية ليست في نفس الفعل بل في فاعله وايضا ليست اصطلاحيه بل لغوية بمعنى الدلالة على الكثرة وكذلك التثنية فتدبر والحاصل ان يضربان ويضربون لا يدلان على تعدد الفعل انما التعدد في فاعليهما وليس كل ما يفهم منه التعدد جمعا ولا تثنية اصطلاحا بل لهما فيه أي الاصطلاح الفاظ وصيغ خاصة ليس الالف في يضربان ولا الواو في يضربون منهما فتأمل جدا فانه دقيق وبالتأمل حقيق ؟

مسألة — قد يستعمل التثنية وكذلك الجمع بدلا عن كثرة التلغظ بمفرده . نحو قوله تعالى رب ارجعوني حيث جعل الجمعية في ارجعوني بمنزلة تكرار التلغظ بمفرده وكذلك ليبيك وسعديك كما بين الاول في كتب التفسير والثاني في باب المفعول المطلق فراجع .

مسألة — مجموع ما اشترط في المفرد الذي يراد تثنيته أو جمعه ثمانية وان كان في بعضها كلام الاول ان لا يكون مبنيا كما أشرنا اليه أنفا الثاني الافراد فلا يثنى ولا يجمع التثنية والجمع السالم الثالث عدم التركيب كما سيشير اليه الشارح في الجمع السالم الرابع التنكير كما اشير اليه أيضا أنفا الخامس الاتفاق في اللفظ فالقمران بمعنى الشمس والقمر أو الشمسان بمعناها ليس تثنية وكذلك الاقمار والشموس السادس الاتفاق في المعنى كما أشرنا اليه ايضا فلا يثنى ولا يجمع لقط العين الا اذا كان المراد منه فردين أو أفراد من الجارية أو الباكية مثلا؟ السابع ان لا يكتفي بتثنية غيره. عن تثنيته ولذا لا يثنى لفظه سواء لانهم اكتفوا عن تثنيته بتثنية سي فقالوا سيان بدل سواء ان الثامن ان يكون متعددا فلا يثنى كربلاء ولا النجف مثلا لعدم تعدد معناهما الحقيقي ويشترط في الجمع المذكر السالم في مفردة زائدا على ما ذكر ثلاثة شروط آخر الاول الخلو عن التاء الثاني كونه مذكرا الثالث كونه عاقلا هذا اذا كان مفردة علما وان كان مفردة صفة يشترط فيه زائدا على ما ذكر ثلاثة شروط آخر الاول ان لا يكون من باب افعل فعلاء الثاني ان لا يكون من باب فعلان فعلى الثالث ان لا يكون بما يستوى فيه المذكر والمؤنث فليكن على ذكر منك لانه يفيدك عن قريب .

مسألة — بدانکه اعراب نيابتي فرع اعراب بالاصالة است وهمچنين ضمير فرع اسم ظاهر ومعنى كلاکه تثنية است فرع لفظ كلاست که مفرد ميباشد لذا در اعراب نيابتي اضافه بضمير شرط کرده اند تا حفظ مناسب شود وهر سه فرع باهم جمع شوند چنانکه

اگر اضافه باسم ظاهر شد اعراب بحرکه تقدیری داده اند تا ایضا حفظ مناسبت شود یعنی سه اصل باهم جمع شوند . یعنی اعراب بحرکت و مراعات لفظ و مراعات مضاف الیه که اسم ظاهر است و همچنین است حکم کلتا ؟

مسأله — بدانکه لفظ کلا و کلتا بمعنای هر یک است نه بمعنای هر دو لذا در کلتا الجنتين انت الکها ضمیر انت و الکها که راجع است بکلتا مفرد آمده است قیل هذا اذا اضیف الی الظاهر والا فمعناهما بالفارسی هر دو .

مسأله — بدانکه در تشبیه مثل زید کالاسد باید وجه شبه که شجاعت است در مشبه به اصلی باشد و در مشبه فرع و چون مصنف اثنان و اثنتان را تشبیه کرده بابنین و ابنتین لذا نظر باین قاعده شارح میگوید که مراد مصنف این است که ابنین و ابنتین تشبیه حقیقی هستند و اثنین و اثنتان تشبیه مجازی میباشند ولی در اعراب مثل تشبیه حقیقی اند ؟

مسأله — مراد از افراد عدم اضافه است ؟

مسأله — اگر تشبیه را اسم قرار دهند که در معنی مفرد باشد حکم لفظی باقی میماند یعنی اعراب نیابتی داده میشود مثلا اگر زیدان برای کسی اسم شود در حالت رفعی بالف و در حالت نصی و جری بیاء میباشد ؟

مسأله — سوم از مواضع نیابت جمع مذکر سالم است .

مسأله — بعضی گفته عامر مثال مفرد جامد است و مذنب .

مثال مفرد مشتق و المهدة علیه .

مسألة — افعال را که مؤنث فعلاء است جمع بواو نون نبسته اند تا فرق باشد بین این افعال که صفة مشبهة است و بین افعال تفضیل زیرا که افعال تفضیل بواو نون جمع بسته میشود و عکس نکرده اند چون افعال تفضیل اکمل در وصفیة است و همچنین افعال را که مؤنث فعلی باشد جمع بواو و نون نبسته اند تا فرق باشد بین او و افعال که مؤنث فعلائے است و عکس نکرده اند چون افعال که مؤنث فعلائے باشد اصل است چونکه مؤنث با تاء است و تاء اصل است نسبت بالف تانیث که در مؤنث افعال فعلی میباشد ؟

مسألة — بدانکه دلالت کردن جمع بر سه مفرد واجب است والا جمع نمیشود لذا میگوید اگر عشرین جمع میباشد و واجب بود که دلالت کند بر سه عشره که ثلاثین است لیکن دلالت کردن ثلاثین بر سه ثلاثة که تسعه باشد واجب نیست زیرا که ثلاثین بر بیشتر از تسعه دلالت میکند لیکن اگر جمع باشد لازم است که گاهی استعمال در تسعه ممکن شود و حال آنکه ممکن نیست خلاصه آنکه در جمع صعود تاسه مفرد واجب است و تنزل تاسه مفرد در صورت دلالت بر بیشتر از سه مفرد لازم است نه واجب لذا در ثلاثین تعبیر بلزوم کرد و در عشرین تعبیر بوجوب ؟

مسألة — جمیع باب عشرین و همچنین خودش در قرآن مقدس استعمال شده است ؟

مسألة — لفظ الذي در قول شارح بل اسما لخاصة الشيء الذي ينسب اليه صفة خاصة است و ضمير ينسب بخاصة بر میگردد ، و ضمير اليه راجع بشيء است و معنای عبارت چنین میشود که اهل اسم

است از برای خاصه شیء که ان خاصه نسبت داده شده بآن شیء  
 وتذکیر ضمیر راجع بمؤنث لفظی که خاصه است قابل توجیه است؟  
 مسأله — بعضی گفته اند که عالمون جمع است نه ملحوق به جمع  
 زیرا که عالم اسم است برای یک صنف از اصناف خلق چه عاقل  
 باشد و چه غیر عاقل و بعضی گفته اند اسم است برای یکصنف از  
 عقلاء که انسان و ملائکه و جن است .

وقال الخواجه في حاشية المطول في بحث الاسعفراق انه من  
 الجموع التي لا واحد له من لفظه .

وقال الشهيد الثاني العالمين جمع العالم وهو اسم لما يعلم به  
 كالحاتم والغالب غلب فيما يعلم به الصانع وهو كل ماسواه من  
 الجواهر والاعراض فانها لامكانها وافتقارها الى مؤثر واجب لذاته تدل  
 على وجوده تعالى شانه وجمعه ليشتمل ماتحته من الاجناس المختلفة  
 وغلب العقلاء منهم فجمعه بالياء والنون كسائر اوصافهم وقيل اسم  
 وضع لذوى العلم من الملئكة والثقلين وتناوله لغيرهم على سبيل  
 الاستباع وقيل المراد به الناس ههنا فان كل واحد منهم عالم اصغر  
 من حيث انه يشمل على نظائرمافي العالم الاكبر من الجواهر والاعراض  
 التي يعلم بها الصانع كما يعلم بما ابدعه في العالم الاكبر انتهى .  
 مسأله — بعضی گفته اند که علیین اسم برای درجات . اعلاي  
 بهشت ومفردش علی وعلیه است .

مسأله — در این نوع یعنی در مفردیکه بشکل جمع باشد چهار  
 اعراب است اول اعراب جمع مثل ( ان کتاب الابرار لفي علیین )  
 دوم مثل حین که درسه حالت بایاء باشد وحرکات اعراب بر نون

وارد شود سوم در هر سه حالت باواو وحرکات اعراب برنون وارد شود چهارم در سه حالت باواو ودر هر سه حالت نون مفتوح باشد .  
 مسأله — بدانکه جمع مکسر جمعیت که بناء مفرد در او تغییر کرده باشد لفظا مثل رجل ورجال که راء در مفرد مفتوح است ودر جمع مکسور ویا تقدیرا مثل فلک که بر وزن مفرد خود آمده لکن ضمه و سکون در مفرد مثل ضمه و سکون قفل و قرب اصلي است ودر جمع مثل ضمه و سکون اسد جمع اسد که ضمه و سکون عارضی است ولفظ ارضون از قسم اول است چونکه راء در مفرد ساکن است ودر جمع متحرك . وقول شارح بفتح الراء جمع ارض بسکونها اشاره بهمین است . وارض اسم جنس ومؤنث است وشرط علمیه را فاقد است لذا او را از ملحقات جمع مذکر سالم قرار داده اند .

مسأله — سنون جمع سنه مثل ارضون است یعنی جمع مکسر است چون سین در مفرد مفتوح است ودر جمع مکسور و دیگر شرط خالی بودن از تاء و مذکر بودن را فاقد است .

مسأله — لام الفعل محذوف در سنه در نزد بعضی واو است بدلیل سنوات ودر نزد بعضی هاء است بدلیل اینکه جمعش بسنهای نیز آمده والجمع یرد الاشیاء الی اصولها .

مسأله — باب سنین مثل عضه که در اصل عضو یاعضه بوده ومثل عزة که در اصل عزى بوده ومثل ثبه که در اصل ثبو یاثبی بوده .

مسأله — باب سنین اگر فاء الفعل در مفرد مفتوح باشد در جمع مکسور میشود مثل سنه و سنین و اگر فاء الفعل در مفرد مکسور



باشد در . جمع تغییر نمیکنند یعنی بکسر باقی میماند مثل عضه وعضین وعزة وعزین واکر در مفرد فاء الفعل مضموم باشد در جمع ضمه وکسره جائز است مثل ثبة وثبون که در فاء الفعل جمع ضم وکسر هر دو جائز است وهمه این جمعها در قرآن مقدس باواو ونون آمده مگر ثبون که در قرآن با الف وتاء آمده مثل قول خداوند ( انفر واثبات ) .

مسألة — جمع مکسر برد وقسم است اول مکسر بالمعنی الاعم یعنی مطلق جمعی که بناء مفرد در او تغییر کرده باشد اگرچه باواو ونون باشد چنانچه گذشت دوم مکسر بالمعنی الاخص یعنی جمعی که بناء مفرد در او تغییر کرده باشد وجمع باواو ونون نباشد بلکه بر وزن صیغه های مخصوصی که برای جمع مکسر ذکر کرده اند باشد که ان صیغه ها تقریباً سی وبنج صیغه است که از جمله انها وزن فعال است که شفة برهمن وزن جمع بسته شده بس دانسته شد که مراد از لم تکسر جمع مکسر بالمعنی الاخص است نه مکسر بالمعنی الاعم والا باقول شارح لما ذکر فی ارضین تناقض لازم میاید فتبصر .

مسألة — دلیل براینکه سنین در قول شاعر ( دعانی من نجد

الخ ) باعراب حین وارد شده حذف نشدن نون است زیرا که اگر باعراب جمع میامد باید نون جمع باضافه حذف میشد قال فی المصباح و فی لغة تثبت الیاء فی الاحوال کلها وتجعل النون حرف اعراب تنون فی التنکیر ولا تحذف مع الاضافة کأنها من اصول الکلمة وعلی هذه اللغة ورد قوله (ص) اللهم اجعلها علیهم سنینا کسنین یوسف ع انتهى .

مسألة — ممکن است کسر نون در بعضی از ملحقات جمع از باب ورود مثل حین باشد .

مسألة — ظاهر عبارت مصنف این است که فتح نون تشبیه جائز است اگرچه تشبیه باالف باشد چونکه قید نکرده بانیکه بایاء باشد و ظاهر کلام شارح اینست که فرق نمیکند که الف علامت رفع باشد مثل جاء الزیدان یا اینکه الف علامت رفع نباشد بلکه الف بنا بر لغتی باشد که تشبیه را در هر سه حالت بالف میخوانند مثل قول شاعر ( اعرف منهما الالف والعینانا ) که الف علامت رفع نیست زیرا که اتعینان منصوب است بسبب عطف بر الانف که مفعول اعرف میباشد لکن در بعضی لغات در هر سه حالت بالف خوانده میشود چنانچه خواهد آمد در باب اضافه در لبی .

مسألة — در قول شاعر ( یا ابی ارقی القذان والنوم لا تألفه العینان ) شاهد در نون عینان است که بضم خوانده شده نه در قذان زیرا که قذان تشبیه نیست بلکه جمع است مثل غربان و صردان و غزلان .

مسألة — چهارم از موارد نیابة جمع مؤنث سالم است .

مسألة — بدانکه الف وتاء در مسلمات مرکبا بمنزله واو در مسلمون میباشد یعنی بمجموع الف وتاء علامت جمع است بخلاف مثل دعاء وقضاة که تاء تنها علامت جمع است و الف اصلي و لام الفعل است و بخلاف ابیات که تاء اصلي است و لام الفعل و الف فقط علامت جمع است و قول شارح مزیدتین اشاره بهمین مطلب است .

مسألة — در جمع مؤنث سالم دو نزاع است اول در مطلق حال نصب و جر و رفع که در این نزاع مشهور میگویند معرب است و اخفش میگوید مبنی است دوم فقط در حال نصب نزاع است که آیا معرب است یا مبنی کوفین میگویند معرب است و نصبش بفتحة میباشد مطلقا یعنی چه اینکه معتل باشد مثل لغات یا معتل نباشد مثل مسلمات و هشام موافق یا کوفین است لیکن نه مطلقا بلکه در خصوص معتل مثل لغاة و جماعی میگویند مبنی بر کسر است مثل حذام و امس لکن فقط در حال نصب و یحتمل که اخفش از همین جماعت باشد یعنی فقط در حال نصب قائل ببناء باشد نه مطلقا واذ کلام بعضی دانسته میشود که در نزد بعضی تثنیة و جمع مطلقا مبنی است چون متضمن حرف عطف است مثل خمسة عشر وقد تقدم .

مسألة — برای بناء این جمع وجهی بنظر نرسیده مگر اینکه بگوئیم مبنی شده چونکه متضمن حرف عطف است مثل خمسة عشر چنانچه قبلا از بعضی نقل شد که مطلق تثنیة و جمع را مبنی میدانند بهمین سبب لیکن این سبب اختصاص بجمع مؤنث سالم ندارد فضلا من حالة نصبه .

مسألة — در قول شارح اما رفعه فعلی الاصل اشکال است زیرا که جر این جمع ایضا علی الاصل است فلا تفعل .

مسألة — در این جمع اگر اسم شود یعنی علم قرار داده شود سه قول است اول اینکه اعرایش مثل ما قیل تسمیه است چنانچه در تثنیة نیز چنین بود دوم اینکه نصب داده میشود بکسره لکن

تنوینش را حذف میکنند تا مراعات شود هم جمعیه و هم سبب منع صرف که تأنیث و علمیه است زیرا که نصب بکسره بملاحظه جمع صوت سالم بودن است و حذف تنوین بملاحظه دو سبب است سوم اینکه فقط مراعات دو سبب میشود یعنی او را اعراب غیر منصرف میدهند بسبب تأنیث و علمیه .

مسألة — مراد از اوجه ثلاثه در قول شاعر ( تنورتها من از رعات ) سه قسم جر است در از رعات اول کسر تاء باتنوین دوم کسر تاء بدون تنوین سوم فتح تاء بدون تنوین است مراد از سه قسم نصب بکسره باتنوین و بدون تنوین و فتح بدون نیست بدلیل اینکه در این بیت عامل نصب نیست تا اوجه نصب جاری باشد .  
مسألة — بنجم از موارد نیابة غیر منصرف است .

مسألة — احمدکم مثال اضافه است چونکه احمد بسبب قصد تکثیرش نکره شده انگاه اضافه شده و کسب تعریف کرده والا لازم میامد که اضافه تحصیل حاصل باشد فی المساجد مثال الف لام معرفه است الاعمی والاصم مثال ال موصوله اسف چون اعمی و اضم صفة مشبهة هستند و الف لام در صفة مشبهة را بعضی موصوله میدانند الیزید مثال ال زائده است و مثال ام را ذکر نکرده .

مسألة — قد تقدم انهم لم يكتفوا في غير المنصرف بعله واحدة كما اکتفوا في المبني بالعله الواحدة لأن مشابهة الاسم للفعل خفية وضعيفة بخلاف مشابهته للحرف فانها ظاهرة وقوية .

مسألة — در غیر منصرف بعد از اضافه یا دخول لام سه قول است اول اینکه منصرف است مطلقا یعنی چه اینکه بعد از اضافه

یا دخول لام دو علت باقی بماند یا اینکه هر دو یا یکی از آنها زائل شود مثلا در ابراهیم چون تأثیر عجمیه مشروط بعملیه است و قصد تنکیر برای اضافه و دخول لام علمیه را زائل میکنند و بسبب زوال علمیه عجمه تأثیرش زائل میشود زیرا که اذا فاعل الشرط فاعل المشروط بس هر دو سبب زائل میشود و در احمد چون وزن فعل مشروط بعملیه نیست بس از قصد تنکیر فقط علمیه زائل میشود یک سبب دیگر که وزن فعل است باقی میماند و در احمد چون دو سبب وصفیه و وزن فعل است و علمیه دخالتی ندارد لذا بس از قصد تنکیر دو سبب باقی میماند و هیچکدام زائل نمیشود خلاصه اینکه قول اول اینست که در جمیع این سه صورت غیر منصرف بس از اضافه و دخول لام منصرف میشود بدلیل اینکه اضافه و لام که از مختصات اسم است با شباهت فعل که سبب منع صرف است معارضة میکنند و اذا تعارضا تساقطا ورد الاسم الی اصله وهو الانصراف قول دوم اینست که غیر منصرف است مطلقا یعنی چه اینکه دو سبب باقی بماند یا اینکه هر دو یا یکی از آنها زائل شود به بیانی که در قول اول گذشت و دلیل بر غیر منصرف بودن اینست که صرف عبارت است از تنوین چنانچه بیاید در باب غیر منصرف که مصنف میگوید (الصرف تنوین اتی مبینا معنی ( به یکون الاسم امکنا ) و تنوین بس از اضافه و دخول ال داخل بر غیر منصرف نمیشود مثل قبل الاضافه و دخول لام لذا غیر منصرف است یعنی قبول تنوین نمیکنند و کسره را قبول میکند چون شباهت فعلی بسبب اضافه و دخول لام ضعیف شده و قول سوم اینست که اگر بسبب اضافه و دخول لام یک

سبب یا هر دو سبب زائل شود مثل احمد و ابراهیم منصرف میشود  
و اگر هیچکدام زائل نشود مثل احمد غیر منصرف است .

مسألة — ظاهر مصنف در این کتاب اختیار قول دوم است  
و در کتاب تسهیل تصریح کرده با اختیار همین قول دوم و سیرافی و مبرد  
و جماعتی قول اول را اختیار کرده اند و مختار مصنف در حاشیه  
که بر متن جامی نوشته قول سوم است چنانچه ابن خباز و رکن  
الدین هم همین قول سوم را اختیار کرده اند .

مسألة — وجه ظهور کلام مصنف در این کتاب در اختیار  
قول دوم اینست که ما حاصل کلام مصنف چنین میشود که غیر  
منصرف مجرور بفتحه میشود اگر اضافه نشود و اگر بعد از ال نباشد  
و اگر غیر منصرف اضافه شود یا بعد از ال باشد جر بفتحه داده  
نمیشود بس حاصل کلام چنین میشود که صفت غیر منصرف بودن  
بعد از اضافه شدن یا بعد از ال واقع شدن باقیست .

مسألة — ششم از موارد نیابة افعال خمسة است .

مسألة — بدانکه وجه اینکه این افعال را خمه میگویند  
اینستکه نظر نحویین بلفظ است و لفظ این افعال پنج است اگرچه  
مصدق خارجی این افعال هفت است اول تشبیه مذکر غایب دوم  
جمع مذکر غایب سوم تشبیه مؤنث غایب چهارم تشبیه مذکر مخاطب  
پنجم جمع مذکر مخاطب ششم مفرد مؤنث مخاطب هفتم تشبیه  
مؤنث مخاطب .

مسألة — بدانکه یعنون مشترك است بین جمع مؤنث غایب  
و جمع مذکر غایب و اول بروزن ینصرون و یخرجن میناشد و واول لام

الفعل است و نون ضمیر جمع مؤنث است و دوم بروزن ینصرون و ینخرجون میباشد که واو ضمیر جمع مذکر است و نون عوض رفع است و واو لام الفعل باعلال صرفی حذف شده و در قول خدا اوند مراد قسم اول است لذا نون حذف نشده چونکه ضمیر است نه علامت رفع .

مسألة — سبب حذف شدن نون در تبیی و تدلکی بدون ناصب و جازم اینست که ضمه که اصل است گاهی برای تخفیف حذف میشود چنانچه بعضی از قراء در ینصرکم ضمه را حذف کرده و راه را بسکون خوانده برای تخفیف بس باید نون که نائب ضمه است بطریق اولی حذفش جائز باشد والا لازم میآید مثل معروف صلت علی الاسد و بلت عن النقد و فی بعض حواشی التصریح فی باب المفعول المطلق ان حذف النون من المضارع من دون ناصب و جازم لفة و قال وعلیها جاء قوله ابیت اسری الخ و قوله ( ص ) لاتدخلوا الجنة حتی تؤمنوا و لا تؤمنوا حتی تحابوا و غیر ذلك انتهى .

این بود خاتمه مواضع نیابة حال شروع میشود در مواضع اعراب تقدیری .

مسألة — هر اسم معربی که آخرش الف باشد مثل مصطفی یا انکه یا باشد مثل مرتقی او را نحوین معتل میگویند بشرطیکه الف وهم چنین یاء لازمه کلمه باشد و این قید لزوم برای اخراج اسماء سته است در حال جر و نصب و قید خفیفه برای اخراج مرضی و بغدادی است و قید تلو کسره برای اخراج ظی و نحو ان است چنانچه قید تمکن برای اخراج هذا و متی و نحو ان است زیرا که

اینها را معتل نمیناند .

مسألة — در قسم اول یعنی اسم معربی که در آخرش الف لازمه باشد که او را مقصورهم مینامند هر سه اعراب در تقدیر است زیرا که متحرك شدن الف محال است اجماعاً .

مسألة — بدانکه قصر در لغت عرب دو معنا دارد یکی کوتاه بودن که ضد طول است و دوم محبوس بودن ضد آزاد بودن و لفظ مقصور در اینجا ممکن است بمعنای اول باشد زیرا که الف در مصطفی ممدود نیست و ممکن است بمعنای دوم باشد زیرا که حرکات اعراییه در الف محبوس است .

مسألة — جناب نجم الاثمه در وجه تسمیه معنای اول را ترجیح داده زیرا که بنا بر معنای دوم لازم میآید که مضاف الی یاء المتکلم را نیز مقصور بنامند و حال آنکه مقصور نمینامند لکن فرمایش رضی نا تمام است چونکه در علم معانی بیان ثابت شده که در وجه تسمیه اطراد لازم نیست مگر آنکه مقصور نامیدن از باب توصیف باشد زیرا که در وجه توصیف اطراد لازم است فراجع .

مسألة — در قسم دوم رفع و جر که ضمه و کسره است مقدر میشود و نصب که فتحه است ظاهر میشود چون ضمه و کسره بر یاء ثقیل است و فتحه ثقیل نیست .

مسألة — هر اسمیکه آخرش یاء باشد او را منقوص مینامند یا بجهت اینکه دو اعراب در او ظاهر نمیشود یا بجهت اینکه لام الفعل او گاهی حذف میشود .

مسألة — در قول شارح لیس فی الاسماء العربیه الخ اشکال



شده بكفوا فتأمل .

مسألة — اگر کسی اشکال کند که حذف واو در سندع الزبانیه که در اصل سندعوا بوده ایضا لازم است برای رفع التقاء ساکنین جواب داده میشود که مراد از حذف لازم در اینجا حذفی است که بسبب تأثیر عامل باشد نه بسبب غیر عامل که التقاء ساکنین است هذا اذا كان المراد من الحذف في المقامين الحذف في التلغظ دون الخط ويمكن ان يراد منه فيهما الحذف لفظا وخطا وعليه فعدم لزوم الحذف في المقام الثاني ظاهر لانه حينئذ لمجرد رسم خط المصحف وان كان في حذفه نكتة قال الشارح في الاتقان في باب رسم خط المصحف قال المراكشي حذفوا الواو من ويدع الانسان ويمح الله ويدع الداع وسندع الزبانيه للتنبيه على سرعة وقوع الفعل وسهولته على الفاعل وشدة قبول المنفعل المتأثر به في الوجود الى ان قال وأما في سندع الزبانيه فللاشارة الى سرعة الفعل واجابة الزبانية وقوة البطش انتهى باختار .

## باب النكرة والمعركة

مسألة — اصل در اسم تنکیر است وتعریف فرع است چنانچه قبلا گفته شد .

مسألة — تأثیر ال در اسم برد و قسم است اول تأثیر لفظی که

عبارت است از حذف تنوین لفظا یا تقدیرا دوم نائیر معنوی که عبارت است از تعریف وال در حسن که علم است نائیر معنوی نکرده چون که تحصیل حاصل میشود .

مسألة — بدانکه لفظ غیر ال بر او داخل نمیشود چون متوغل در تنکیر است و در موقع قابل ال واقع نمیشود وهم چنین ال در اسم فاعل واسم مفعول داخل نمیشود بناء بر قولی که الف لام در انها ال موصوله است بس تعریف مصنف جامع افراد نیست .

مسألة — بدانکه نکره برد و قسم است اول انکه خودش قابل ال باشد مثل فرس و دار دوم انکه در جای کسی واقع شود که قابل ال باشد مثل ذو که بمعنای صاحب است ومثل من وماء موصوله بناء بر قولی .

مسألة — لفظ صاحب اگرچه در اصل اسم فاعل بوده ولام در او باید لام موصوله باشد لکن جانب اسمیه در او غلبه کرده که گویا اسم فاعل نیست ولذا لام در او لام تعریف است .

مسألة — اشکال شده در تعریف نکره بضمه وسایر اسماء افعال که تنوین بر انها داخل میشود چونکه در سابق بیان شد که اسماء افعال با تنوین نکره میشوند وحال انکه ال بر انها داخل نمیشود و در موقع قابل ال نیست وجواب داده شده که این تعریف تعریف بخاصه است و در تعریف بخاصه انعکاس لازم نیست وبعضی دیگر جواب داده اند که صه مثلا در موقع سکوت واقع شده که قابل ال میباشد وقس علیه البواقی .

مسألة — استشکل ایضا بالاسماء اللازمة للتنکیر کالحال والتمیز

واسم لا ومدخول رب واجيب عنها بانها قابلة ذاتا وان كانت بالنظر الى الوصف العنواني أي الحالية والتميزية وامثالهما غير قابلة .  
مسألة — في ترتيب المعارف من حيث الاعرفيه اقوال احدها ما ذكره الناظم .

مسألة — بدانکه يا رجل در دو معنى استعمال ميشود اول انکه مراد رجل غير معين باشد مثل قول اعمى که صداي بائي ميشنود ميگويد يا رجلا خذ ييدي که مرادش مطلق رجل است که بيايد دستش را بکيرد دوم انکه مراد رجل معين باشد مثل اينکه بيک نفر معين اشاره شود و گفته شود يا رجل افعل کذا لذا مصنف در تسهيل اختيار کرده که تعريف رجل بسبب اشاره است وقال الجامي لم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذى اللام اذا صل يا رجل يا ايها الرجل .

مسألة — بعضى گفته اند که تعريف من وماء استفهاميه بسبب معرفه بودن جواب انها است واين توجيه در کمال ضعف است زیرا که او لا معرفه بودن جواب تأثيري در من وماء ندارد وثانيا معرفه بودن جواب کلیه ندارد زیرا که ممکن است در جواب نکره بيايد مثل اينکه در جواب من عندك گفته شود رجل من اهل بغداد ودر جواب ما عندك گفته شود کتاب في المنطق .

مسألة — بعضى گفته اند ماء متصل به نعم وبئس معرفه است چون فاعل است وفاعل نعم وبئس بايد معرفه باشد واين قول ايضاً در کمال ضعف است زیرا که اولاً فاعل بودن ما مسلم نيست چنانچه بيايد در باب نعم وبئس در قول ناظم

وما يميز وقيل فاعل في نحو نعم ما يقول الفاضل

وثانيا معرفة بودن فاعل نعم وبشس كلية ندادند فتأمل .

مسألة — من اقسام المعارف فعل أريد به لفظه نحو ضرب فعل ماض وكذا الاسم والحرف نحو كيف اسم استفهام ومن حرف جر فانها منقولة من معناه اللغوي وجعلت اعلاما لالفاظها بدليل عود الضمير اليها وجعلها مبتدأ فهي من باب النقل كما اشير اليه في السابق .

مسألة — بدانکه دلالت ضمائر برغيبية وحضور دلالت تضميني است مثل دلالت اين ومتى بر استفهام وشرط زیرا که غيبية وحضور در ضمائر جزء ما وضع له است وداخل ودلالت اسماء اشاره بر حضور دلالة التزامي است وخارج از ما وضع له مثل دلالت ناربر حرارت ومراد ناظم از لذي غيبية او حضور دلالة تضميني است نه التزامي بس اسماء اشاره در قول ناظم وارد نميشود والى بعض ما ذكرنا اشار في الكفاية حيث قال فدعوى ان المستعمل فيه في مثل هذا وهو واياك انما هو المفرد المذكور وتشخصه انما جاء من قبل الاشارة او التخاطب بهذه الالفاظ اليه فان الاشارة او التخاطب لا يكون الا الى الشخص او معه غير مجازة فتأمل .

مسألة — اسم ظاهر مثل زيد وضع شده براي مسمى قطع نظر از غيبية وحضور بعبارة اخرى اسم ظاهر مثل زيد وضع شده براي معناني لا بشرط بخلاف ضمائر كه بعضى از انها وضع شده بشرط الغيبية وبعض ديكر بشرط الحضور ومعلوم است كه لا بشرط شي داخل در بشرط شي نيست قال الرضى في اول بحث الضمير ان لفظ زيد وان أطلق على

المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقاً لا باعتبار تقدم الذكر ومن ثم قلت يا تميم كلهم نظر الى اصل المنادى قبل النداء ولهذا يقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلکم لأن يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم انتهى .

مسألة — مراد از استقلال وعدم استقلال در ضمائر از حيث استعمال است چنانچه در تعريف كلمه بيان شد قال شارح الصمدیه فان استقل المضمربان لم يحتج الى كلمة أخرى قبله يكون هو كالتتمة لها بل كان كالاسم الظاهر فهو منفصل الى ان قال وان لا يستقل بل احتاج الى كلمة اخرى هو كالتتمة لها فهو متصل .

مسألة — المراد من التكلم الخطاب والغيبة معناها الجزئي الخاص لا الكلبي العام وقد سبق منا تحميقيهما فراجع .

مسألة — لفظ ضمير مجرور وضمير منصوب بيك شكل میباشد مثل بي بنا به بهما بها بهما الخ ومثل اكرمني اكرمنا اكرمه اكرمهما الخ .

مسألة — بدانکه در تعداد ضمائر صرفيين از ضمير غائب شروع میکنند ونحويين از ضمير متكلم دليل صرفيين اينستکه غائب اصل است ودليل نحويين اينست که متكلم اعرف است .

مسألة — لفظ نا براي رفع ونصب وجر استعمال میشود چنانچه مثال زده شد وتاء والفاء وواو وياء مخاطبة ونون فقط در رفع استعمال میشود مثل قمت وقاما وقاموا وقومي وقمن .

مسألة — الف برای تشبیه غائب و مخاطب وضع شده و او برای جمع مذکر غائب و مخاطب وضع شده و نون برای جمع مؤنث غائب و جمع مؤنث مخاطب وضع شده مثال غائب قاما قاموا قمن مثال مخاطب اعلم اعلمنا اعلمن .

مسألة — بدانکه ضمائر از حیث تصور شش قسم است زیرا که ضمیر یا متصل است یا منفصل و هر یک از این دو یا مرفوع است یا منصوب و یا مجرور یک قسم از این شش قسم وجود ندارد که عبارت است از ضمیر مجرور منفصل مگر از باب تبعیت .

مسألة بدانکه معنای هر یک از این شش قسم ضمیر از حیث تصور هیجده است سه مذکر غائب و سه مؤنث غائب و سه مذکر مخاطب و سه مؤنث مخاطب و سه متکلم مذکر و سه مؤنث که حاصل ضرب شش در هیجده یکصد و هشت میشود پس باید واضح یکصد و هشت ضمیر وضع کند و حال اینکه عدد ضمائر یکصد و هشت از اسقاط ضمیر مجرور منفصل و مشترکات و ضمیر مستتر و جوبا بچهل نمی‌رسد و ظاهر قول ناظم ( و لفظ ما جر کلفظ ما نصب ) اشاره بهمین مطلب است .

مسألة — استتار ضمیر در نزال و اوه باقول باینکه اسماء افعال اسم لفظ فعل است بعید است زیرا که بنا بر این قول ضمیر در معنای اینها مستتر است که اسکت و اتوجع باشد نه در خود اینها و هم چنین وجوب استتار در فعل استثناء و در تعجب و اقل التفضیل محل اشکال است زیرا که استتار در اینها بسبب خصوصیه ترکیب است زیرا که خلا مثلا فعل ماضی است که فاعل او گاهی اسم ظاهر

میشود بعلاوه اینکه در افعال التفضیل جائز دانسته اند که فاعلش اسم ظاهر باشد چنانچه بیاید در باب افعال التفضیل که ناظم میگوید ( ورفعه الظاهر نذر ومتی عاقب فعلا فکثیرا ثبتا )

مسألة - استتار ضمیر در ظرف در صورتی است که ظرف مستقر باشد والا ضمیر در متعلق ظرف مستتر است نه در خود ظرف .

مسألة - چون از بیان اقسام واحکام ضمیر متصل فارغ شد شروع کرد در قسم دوم که ضمیر منفصل است وان بر دو قسم است اول مرفوع دوم منصوب و گفته شد که ضمیر مجرور منفصل وجود ندارد .

مسألة - ضمیر مرفوع منفصل انا وذو وانت میباشد و فروعی که از این سه اصل ناشی میشود باید مشتبه نشود چونکه فرع هو وانت با خود انها اگرچه قریب اللفظ است چنانچه شارح مثال زده لکن فرق مختصری دارد .

مسألة - گاهی این ضمیر مرفوع منفصل مجرور متصل استعمال میشود مثل انا کانت ومثل نحن کاتم ومثل انا کهو وگاهی منصوب منفصل استعمال میشود مثل ضربتک انت ومثل ضربتکم اتم <sup>که</sup> که انت واتم منصوب به تبعیت است و در مثال جر مجرور است بالاستقلال .

مسألة - در لفظ انا همزه ضمیر است ونون والف در آخرش زائده میباشد و بعضی انا را بسکون نون تلفظ کرده اند بدون الف و بعضی مجموع حروف ثلاثة را ضمیر میدانند و در انت و فروعش فقط ان ضمیر است ولو احق حروف است که بیان مراد میکنند مثل لواحق اسماء اشاره مثلادر انت تاء بیان میکنند که مراد مفرد مذکر

است ودر انتها بیان میکند که مراد تشبیه مذکور یا تشبیه مؤنث است و همچنین و بعضی گفته اند که لواحق ضمیر است و آن عماد آنها است در استقلال و در هی و هو گفته اند که مجموع ضمیر است و بعضی گفته اند هاء تنها ضمیر است و و او و یا حرف اشباع است .

مسألة — در پنج صورت اتصال ممکن نیست اول صورتیکه عامل از ضمیر مؤخر باشد مثل ایاک نعبد دوم در صورتیکه عامل محذوف باشد مثل ایاک والاسد که عامل یعنی اتق محذوف است سوم در صورتیکه عامل معنوی باشد مثل هو اقرب للتعوی که عامل ابتدائی است چهارم در صورتیکه ضمیر محصور فیه باشد مثل ما قام الا انا و مثل قول خداوند ( وقضى ربك ان لا تعبدوا الا اياه ) ششم در صورتیکه ضمیر فاعل باشد برای صفتی که آن صفت جاری باشد بر کسیکه من هو له نباشد بلکه غیر من هو له باشد مثل زید هند ضاربها هو که ضمیر ضارب که هو است مسند الیه است یعنی فاعل است از برای ضارب که جاری شده بر هند و هند من هو له نیست زیرا که ضرب از او صادر نشده بلکه از زید صادر شده معنای من هو له و جریان بیان خواهد شد .

مسألة — سببیه گفته است که لواحق ایا ایضا مثل لواحق اسماء اشاره است و ایا فقط ضمیر است در جمیع و بعضی گفته اند که لواحق ضمیر است و لفظ ایا عماد آنها است برای فرق بین متصل و منفصل و بعضی گفته اند که ایا و لواحق هر دو ضمیر هستند که اول بدوم اضافه شده و این قول را مصنف در این کتاب اختیار کرده و بعضی گفته اند که ایا اسم ظاهر است و لواحق ضمیر است که ایا اضافه بانها شده .



مسألة — مراد از جزیان حمل شيء بر شيء است مثل زید قائم که قائم حمل بر زید شده است و مثل هند ضاربها هو که ضارب حمل بر هند شده و مراد از من هو له کسیست که محمول از او صادر شده باشد و مراد از غیر من هو له کسیست که محمول از او صادر نشده باشد مثلاً در مثال بول زید من هو له است چونکه قیام از او صادر شده و در مثال دوم هند غیر من هو له است چونکه ضرب از او صادر نشده زیرا که زید فاعل ضرب است و هند مفعول است و معنا چنین است که زید زنده است هند را .

مسألة — عدم امکان اتصال منحصر در این پنج صورت مذکور نیست بلکه مواضع دیگری دارد مثل جائی اما انت او زید و یوجد مواضع اخری ایضا تظهر بالتبع .

مسألة — از عدم جواز انفصال در صورت امکان اتصال دو صورت استثناء شده که مصنف باول آنها اشاره کرد بقول خودش ( وصل او افضل ) و بدوم آنها اشاره کرده بقول خودش ( فی کتبه الخلف اتمی ) .

مسألة — گاهی ضمیر منفصل میآید با اینکه اتصال ممکن است لیکن در ضرورت شعری چنانچه بزودی خواهد آمد در قول شاعر ( بالباعث الوارث الاموات الخ ) .

مسألة — اگر دو ضمیر در یک جا جمع شود و اول آنها اخص یعنی اعرف از دوم باشد هم وصل جائز است چون اصل در ضمائر وصل است زیرا که گفته شد که وضع ضمیر برای اختصار است و اختصار عند البلغاء مطلوب است و هم فصل جائز است برای اینکه

اتصال لفظي را که این دو ضمیر باو متصل شده طولانی کرده لذا ضمیر دوم منفصل میشود تا کوتاه شود یا برای اینکه چون ضمیر متصل مختصر است و میخواهیم لفظ طولانی شود لذا ضمیر دوم را منفصل میکنیم تا کلام طولانی شود و معلوم است که بنابر معنای اول للطول مفعول له حصولی میشود چنانچه بنابر معنای دوم تحصیلی میشود این بود حکم ثانی دو ضمیر یکم معمول نواسخ نباشد .

مسألة — اگر دو ضمیر مذکور معمول نواسخ باشد مثل کنته که ضمیر اول اسم کان و ضمیر دوم خبر کان میباشد و مثل خلتنیه که یائنی که ضمیر اول است مفعول اول است و یائنی که ضمیر دوم است مفعول دوم پس در این صورت در اتصال و انفصال ضمیر دوم خلاف واقع شده و مصنف بمتابعت جماعتی از نحویین اتصال را اختیار کرده بد و دلیل اول اینکه اصل در ضمیر چنانچه گذشت اتصال است دوم آنکه در روایت مذکور اتصال وارد شده و غیر مصنف که مراد سیبویه است انفصال را اختیار کرده بجهة اینکه ضمیر دوم در اصل خبر مبتداء بوده و خبر مبتداء عاملش معنوی است و گذشت که اگر عامل ضمیر معنوی باشد انفصال واجب است لذا همان حکم را بعد از دخول نواسخ استصحاب میکنیم .

مسألة — بدانکه استدلال بروایات در اثبات قواعد لفظیه متوقف است بد و امر اول آنکه روایت صد ورش از معصوم علیه السلام مسلم باشد و ثانیاً اینکه نقل بمعنا نباشد یعنی الفاظ روایت عین الفاظ معصوم باشد و اثبات این دو در امثال این روایت در غایه اشکال است وقد فصلنا الكلام في ذلك في المدرس الافضل عند الكلام في

الخطبة في الشواهد .

مسألة — در حال اتصال واجب است که اخص یعنی اعرف مقدم شود بر غیر اعرف مثل الدرهم اعطيتکه چنانچه شارح بیان کرده .

و در حال انفصال عکس جائز است بشرطیکه سبب اشتباه نشود مثل الدرهم اعطيتك اياه که جائز است بگوئیم الدرهم اعطيته اياك زیرا که قرینه عقلیه موجود است که هاء مفعول دوم است یعنی ماخوذ است نه اخذ چونکه درهم ممکن نیست آخذ شود حاصل اینکه در این مثال قرینه موجود است که هاء مفعول دوم است بخلاف زید اعطيتکه اياه که عکس ممکن نیست یعنی جائز نیست بگوئیم زید اعطيته اياك زیرا که قرینه نیست برای مفعول دوم بودن هاء غیر از مکان و رتبه چونکه هر يك از دو ضمیر لیاقت فاعل بودن یعنی آخذ بودن را دارند و فرق بین مفعولی که در معنا فاعل و آخذ است و مفعول دوم که در معنا مفعول و ماخوذ است فقط بمکان است پس اگر ضمیر دوم که هاء است مقدم شود معنا چنین میشود که مخاطب را بزید داده است و حال آنکه مراد اینست که زید را بمخاطب داده حاصل اینکه . در این مثال فقط مکان قرینه است بر مفعول اول بودن و مفعول دوم بودن لذا نباید هیچکدام از مکان خود مقدم و مؤخر نشود چونکه سبب اشتباه میشود این بود حکم دو ضمیر که رتبه آنها مختلف باشد یعنی یکی اعرف از دیگری باشد .

مسألة — اگر دو ضمیر در رتبه متحد باشند مثلا هر دو متکلم یا هر دو مخاطب یا هر دو غائب باشند پس در این صورت واجب

است که ضمیر دوم منفصل شود چون در اتصال ترجیح بلا مرجح لازم میآید در تقدیم ما قدم لکن در دو ضمیر یکه غائب باشند گاهی اتصال آمده بشرطیکه بین دو ضمیر اختلاف مختصری باشد مثلاً یکی تشبیه و دیگری مفرد باشد مثل انا لهما، قفوا کرم والد که دوم مفعول اتال متصل آمده چون در بین شأن اختلاف است زیرا که ضمیر اول تشبیه و ضمیر دوم مفرد است .

مسألة — در قول فرزدق منفصل آمدن اباهم نا اینکه اتصالش ممکن بود بجهة ضرورت شعری است .

مسألة — از جمله احکام ضمیر اینست که اگر ضمیر متکلم متصل شود بفعل باید قبل از ضمیر متکلم نون وقایه آورده شود و در وجه تسمیه این نون بقایه دو قول است اول اینستکه این نون را وقایه نامیده اند چون حفظ میکند فعل را از مشتبه شدن با اسم در مثل ضربی چنانچه شارح بیان کرده که ضرب اسم است برای غسل و در المزهر برای غسل هشتاد اسم ذکر کرده و همچنین حفظ میکند فعل امر مذکر را از مشتبه شدن با امر مؤنث چنانچه ایضا شارح مثال زده دوم اینکه این نون حفظ میکند اخر فعل را از کسره که شبیه جر است زیرا که چنانچه دخول جر بر فعل ممنوع است هم چنین دخول کسره که شبیه جر است بر فعل ممنوع است نظیر فتوای فقها در باب نکاح که میگویند زنی که شبیه بیکی از محارم انسان باشد بر انسان تزویجش مکروه است .

مسألة — لیسى بدون نون وقایه در نظم استعمال شده بد وسیب یکی اینکه مخالفت قواعد در اشعار گاهی چند ان محظوری ندارد و دیگر

انکه فعل بودن لیس محل خلاف است حتی اینکه بعضی او را حرف میدانند و قال الرضی حملا علی غیري .

مسألة — علیه اسم فعل است بمعنای لیلزم که امر غائب است و فاعل در خود علیه یادر مسما که لیلزم است مستتر است و رجلا مفعول است و لیس فعل ناقص اسمش در او مستتر راجع است بر رجلا و یاء متکلم خبر لیس و جمله لیس صفت رجلا است .

مسألة — لیتی بانون وقایه استعمالش در کلام عرب زیاد است و شیوع دارد بسبب مزیت لیت بر بقیه حروف مشبهه بالفعل زیرا که شباهت لیت بفعل از بقیه اقوی است بدلیل اینکه از عرب شنیده شده عمل دادن لیت باماء کافه که ماء کافه نتوانسته لیت را از عمل کف کند و بعلاوه اینکه در قرآن مقدس که در انتهای فصاحت و بلاغت است بانون وقایه آمده و بدون نون وقایه استعمالش نادر است مثل قول شاعر که لیتی بدون نون آمده .

مسألة — استعمال لعل بر عکس لیت میباشد یعنی بدون نون کثیر است بعلاوه اینکه در قرآن بدون نون آمده و بانون قلیل است زیرا که شباهتش بفعل ضعیف است زیرا که لعل شباهت بحرف جر دارد در احتیاج به متعلق حتی اینکه بعضی گفته اند لعل حرف جر است چنانچه بیاید در باب حروف چاره .

مسألة — بقیه حروف مشبهه بالفعل جائز الوجود است یعنی آمدن نون وقایه و نیامدنش مساوی است اگرچه فراء گفته که نیامدن نون بهتر است از آمدن نون .

مسألة — بدانکه علماء عربیه عرب را بچهار قسم کرده اند

اول جاهلین و آنها کسانی هستند که قبل از بعثت حضرت رسول (ص) بوده اند و زمان بعثت را درک نکرده اند دوم مخضر مبین و آنها کسانی هستند که زمان جاهلیت و بعثت را درک کرده اند مانند غالب اصحاب آنحضرت سوم متقدمین و آنها کسانی هستند که بعد از آن بزرگوار متولد شده اند تا آخر خلفاء چهارم مولدین که بعد از خلفاء دنیا آمده اند خلافي نیست در حجیة کلام جاهلین و مخضرمیین در اثبات قواعد و در کلام متقدمین اختلاف است اگرچه اقوی در نزد محققین حجیة است اما مولدین پس خلافي نیست در عدم حجیة کلام آنها زیرا که مولدین بسبب کثرت اختلاط آنها با غیر عرب غالب الفاظ آنها از طریقه صحیح لغت عرب تغییر کرده هم از حیث ترکیب و هم از حیث استعمال حتی اینکه نجم الائمة میگوید که محرفات مولدین عربی نیست و از قصه زنبوریه و از قول کسانی هذا العرب بیابك ظاهر میشود که مراد از خلفاء در این تقسیم جمیع خلفاء است نه خصوص اربعه و از این تقسیم دانسته میشود که قول شاعر ایها السائل عنهم الخ حجیة نیست در اثبات حذف نون از معنی و معنی زیرا که قائل شناخته نشده که از کدام يك از چهار قسم عرب است بلکه بعضی احتمال داده اند که این بیت از مجعولات بعضی نحویین است بدلیل اینکه جمع کرده بین معنی و معنی با تخفیف نون و قایه برای جواز اثبات تخفیف چون مدعایش بوده .

مسألة — قط قط بعزتک که از احادیث مجعوله کفر امیز است پنج قسم روایت شده اول بسکون طاء در هر دو دوم کسر طاء در هر دو پایاه سوم کسر طاء در هر دو بدون یاء چهارم قطاي قطاي

پنجم قط قط بتشديد هر دو طاء بدون ياء .

مسألة - علم بفتح عين ولام در لغة مشترك است بين سه معنا اول جبل عظيم دوم بندق وپرچم سوم علامت ودر اصطلاح عبارت است از اسم يعين المسمى که ظاهرا منقول از معنای سوم است .  
- مسألة علم شخص جزئي است وعلم جنس کلی واین تعريف يعنى اسم يعين المسمى الخ برای علم شخص است نه برای علم جنس فتأمل .

مسألة - حاصل معنای علم این است که علم اسمی است که معین میکند معنای خود را مطلقا بدون قيد زائد بر لفظ يعنى بمجرد وضع ياغلبه پس خارج شد از این تعريف نکره چون معنای خود را معین نمیکند وایضا خارج شد بقیه معارف چون تعین معنا در آنها بسبب قيد است یاالفظي مثل موصولات که تعین در آنها بسبب جمله صله است یا بسبب الف لام ومثل معرف بال که تعین بسبب ال است ومثل مضاف که تعین بسبب مضاف الیه است ویاقید معنوي مثل اسم اشاره که تعین بسبب اشاره است ومثل ضمائر که تعین در آنها بسبب تقدم مرجع یا حضور مرجع است وهم چنین خارج شد از تعريف کلی منحصر بفرد مثل شمس وقمر زیرا که تعین در آنها بسبب وضع نیست بلکه بسبب انحصار در فرد موجود است بنا بر هیئت قدیم .

مسألة - مسمای علم یا از ذوي العقول مذکر است مثل جعفر که منقول از نهر صغیر است ویا از مؤنث ذوي العقول مثل خرنق که زنی است که منقول از بچه خر گوش است ویا آنکه مسمای مرکب است از اشخاص متعددة مثل قرن که علم برای قبيله است

و یا مؤلف از بیوت متعددة است مثل عدن که اسم است برای شهر معروف و یا آنکه مسمای علم واحد از غیر ذوی العقول است مثل لاحق که علم است برای فرسی که مال معاویة ابن ابی سفیان بوده و مثل شد قم که علم است برای شتری که مال نعمان بن المنذر بوده و مثل هیله که اسم است برای کوسفندی که مال بعضی .

از ذنهای عرب بوده و مثل واشق که اسم سک بعضی از عرب بوده .

مسألة — فرق بین اسم ولقب اینست که مراد از اسم ذات مسمای است قطع نظر از جمیع صفات و مراد از لقب ذات است با بعضی صفات مثل زین العابدین .

مسألة — بعضی گفته اند فرق بین کنیه و لقب بحثیة است پس مشعر بودن بعضی از کنی بر مدح یا ذم مثل ابو الفضل و ابو لهب ضرری ندارد چونکه این دلالت بسبب خصوصیت لفظ است نه بسبب وضع .

مسألة — علم مطلقاً یعنی چه علم شخص باشد و چه علم جنس بر سه قسم است اول اسم دوم کنیه سوم لقب .

مسألة — اسم چند معنا دارد یکی اسم در مقابل فعل و حرف دیگر اسم در مقابل صفة و دیگر اسم بمعنای مبتداء منسوخ الابتداء و دیگر اسم در مقابل کنیه و لقب و همین معنای چهارم در اینجا مراد است .

مسألة — فرق بین کنیه و لقب از حیث لفظ اینست که کنیه در



اولش لفظ اب یا ابن وابنه میباشد بخلاف لقب و فرق از حیث معنا اینست که کنیه دلالت بر تعظیم مسما میکند نه از حیث معنای لفظ بلکه بجهة ذکر نکردن اسم مسما را چون بعضی از مردم از ذکر اسم بدش میآید و لکن لقب معنای لفظش دلالت بر مدح میکند مثل ضیاء الدین مثلا و یا دلالت بر ذم میکند مثل عبد البطن مثلا .

مسألة — بدانکه اجتماع لقب با غیر خودش دو قسم است اول اجتماع لقب با اسم دوم اجتماع لقب با کنیه مراد ناظم از (وآخرن ذان سواه صحب) قسم اول است چونکه در بعضی از نسخه های الفیه سواها دیده شده یعنی سواي کنیه را مصاحبت کند که اسم است و در کتاب تسهیل ذکر کرده که مراد صورت اول است و تعلیل کرده وجوب تأخیر لقب را از اسم در شرح تسهیل باینکه چون غالب لقبها منقول از اسم غیر انسان است پس اگر لقب مقدم شود بر اسم توهم میرود که مراد از لقب معنای اصلی لقب است مثلا در رأیت بطة زید بالاضافة توهم میشود که بطة زید را دیده نه خود زید را و این توهم در صورت تأخیر لقب نمی آید و تقدیم لقب که ذالکاب است بر اسم که عمر و است شاذ است اما قسم دوم یعنی اجتماع لقب با کنیه که همین است مراد از قول شارح ( واما الکنیة فیجوز تقدیمه علیها الخ ) پس این قسم بجائز الوجوهین است یعنی جائز است که لقب بر کنیه مقدم شود و جائز است عکس بدانکه علماء همین جواز وجهین را گفته اند در این قسم لکن مقتضای تعلیل که در صورت اول ذکر شد امتناع تقدیم لقب است

بر كنيه ايضا زیرا كه چنانچه در صورت اول توهم ميشد كه مراد  
معنای اصلي لقب باشد در این صورت نیز همین توهم میآید ( لکن  
في صورة الأضافة لا الاتباع. وسيأتي الوجه في ذلك عن قريب فتأمل ) این  
بود حکم دو صورتی که لقب با غیر خود جمع شود .

مسألة - اگر اسم با كنيه جمع شود جائز الوجوهين است يعنى  
جائز است تقديم كنيه بر اسم وعكس آن وهيچيك ترجيح ندارد .  
مسألة - صور الاجتماع والمصاحبة اربع الاولى ان يجتمع اللقب  
والاسم ذكرها المصنف بقوله ( واخرن ) ذا ان سواء صحبا ) على  
تفسير الشارح .

والثانية ان يجتمع اللقب والكنية ذكرها الشارح بقوله واما  
الكنية فيجوز تقديمه الخ .

والثالثة - ان يجتمع الكنية والاسم ويجوز فيه الوجهان .  
الرابعة - ان يجتمع الثلاثة ويمكن أخراج حكمها عما تقدم .  
مسألة - ممكن است قول مصنف ( واخرن ذا ان سواء صحبا )  
اشاره بصورت اول ودوم باشد زیرا كه مختل است كه ضمير سواء  
راجع بخود لقب باشد ومراد از سوى لقب اسم وكنيه باشد نه  
اسم تنها چنانچه شارح فهمیده پس بنا بر این از قول مصنف واخرن  
ذا جميع صور اربعة دانسته میشود .

مسألة - صور الاجتماع من حيث الافراد والتكيب اربع الاولى  
ان يكون اللقب والاسم مفردين فح يجب الاضافة عند البصريين  
لكن لما استشكل عليه بانه يلزم حينئذ اضافة الشيء لما به اتحد او  
اضافة المعرفة وكل واحد منهما غير جائز كما يأتي في باب الاضافة

فأشار الشارح الى الجواب بقوله اي مسماه وحاصل الجواب ان  
منشاء الاشكال اما اضافة الشيء الى نفسه واما اضافة المعرفة وكلاهما  
يرتفع بالتأويل بالمسمى بان يراد من سعيد المسمى فهو حينئذ عام له  
افراد كثيرة فيصير نكرة ثم يضاف هذا العام الى الفرد المعين وهو  
كرز ويأتي في باب الاضافة ما يوضح ذلك انشاء الله تعالى .

مسألة — كوفيين اتباع را ايضا جائز ميدانند ومصنف حسين  
قول كوفيين را اختيار کرده در كافيہ و تسهيل .

مسألة — الجواز في قول الشارح ومعلوم على الاول ان جواز  
الاضافه حيث لا مانع من ال نحو الحارث كرز الجواز بالمعنى الاعم  
لان عدم المانع شرط في كلا القولين فان وجد مانع من الاضافة كان  
يكون الاسم مقترنا بال فح لا يجوز الاضافه فضلا عن ان يجب  
بل يجب الاتباع كما في الصور الثلاث الاتية اذ لو اضيف الاول  
الى الثاني للزم اضافة المقرون بال الى الخالي عنها وهو غير جائز الا  
في الصفة المشبهة او في مطلق الصفة كما يأتي .

مسألة — ما سبق من وجوب تأخير اللقب من الاسم انما هو  
في صورة الاضافه لا الاتباع كما أشرنا اليه اذ الصلة المذكورة لوجوب  
التأخير لا يجري في صورة الاتباع فيجوز فيه الوجهان فلا تغفل .

مسألة — سه صورت ديگر از حيث افراد و تركيب در قول  
مصنف (والا اتبع الذي ردف) داخل است كما لا يخفى پس از  
قول مصنف وان يكونا مفردين تاردف حكم هر چهار صورت دانسته  
ميشود چنانچه شارح استخراج کرده ومثال زده واحكام هر يك را  
بيان کرده .

مسألة - هر گاه لقب مشهور تر از اسم باشد واسم مشترك باشد  
ولقب غير مشترك مثل القاب واسماء أئمة هدى سلام الله عليهم  
اجمعين پس در اين صورت تقديم لقب جائز است بلا خلاف سواء  
اتبع ام اضيف .

مسألة - جواز القطع مشروط بالعلنية كما اشار اليه الشارح  
واوضحناه فيما سبق .

مسألة - الكنى منقولة كلها وكذلك الالقاب على احتمال قوى  
فالتعيين المفهوم من منه ناظر الى الاسم فقط لا الى اللقب والكنية .

مسألة - بدانکه قول شارح لم يسبق له استعمال في غير العلمية  
احتمال دو معنى دارد اول انکه سالبه بانتفاء موضوع باشد يعنى غير  
از معنای علمي فعلى معنای ديگرى در سابق نداشته باشد مطلقا  
چه علميت وجه غير علمية .

دوم - سالبه بانتفاء محمول يعنى در سابق معنا داشته باشد لکن  
ان معنا غير علمي نباشد بلکه علمي باشد .

مسألة - نسبت بين مرتجل بمعنای او سبق وجهل وبين احتمال  
اول از معنای اول تباین است ونسبت بين سبق وجهل واحتمال دوم  
از معنای اول عموم وخصوص مطلق است لان السابق المجہول لم  
يقيد بالعلمية ولا بغيرها .

مسألة - نسبت بين مرتجل بنابر احتمال اول از معنای اول  
وبين علم منقول تباین است وبنابر احتمال دوم ايضا تباین است  
ووجه ظاهر من قول الشارح في المنقول بعد استعماله في غيرها والنسبة

بین المرتجل النحوی والاصولی ومعرفتها تحتاج الى مزيد کلام ليس هنا محله .

مسألة — بدانکه در علم منقول ومرتجل وضع تخصصی است ودر علم بالغلبه وضع تخصصی است لذا علم بالغلبة نه منقول است و نه مرتجل .

مسألة — در سابق گفته شد که فعل کاهی بدون فاعل علم میشود وکاهی با فاعل ومراد شارح از شمر که علم برای فرسی است ویزید وأصمت که اسم بیابانی است قسم اول است بقرینه قول مصنف ومنه جملة الخ .

مسألة — ممکن است کاهی حرف اسم قرار داده شود مثل اینکه لعل یا لکن اسم کسی شود .

مسألة — بدانکه حکایت در اصطلاح عبارت است از تکرار لفظی که متکلم تلفظ کرده با عوارضات من الاعراب ونحوها او العوارضات فقط واین حکایت چهار قسم است اول حکایت جمله بعد از ماده قول دوم حکایت مفرد بعد از ماده، قول مثل قول خداوند قالوا سمعنا فقی یدکرهم يقال له ابراهیم شاهد در يقال هست که ابراهیم بعد از او حکایت شده علی رأی سوم حکایت مفرد بعد از من وما که بیاید در باب حکایت چهارم حکایت جمله که اسم شده باشد ومراد شارح از فتحکی همین قسم چهارم است که در این جمله حکایت میشود لفظ جمله باجمیع عوارضات که در کلام متکلم اول در وقت علم شدن بوده و باید در جمله ابدا تغییری واقع نشود زیرا که جمله که علم میشود در او اشاره بقصه ومناسبتی است که اگر لفظ

تغییر کند مقصود دانسته نمیشود مثل اصمت بکسر همزه ومیم که علم شده برای بیابانی که در آن خوف زیادی بوده ازد زد یادردند کان وقیاس ضم همزه ومیم است چون فعل امر است از صمت یصمت از باب نصر ینصر لکن متکلم اول دران بیابان از کثرت خوف برفیق خود اصمت را بکسر همزه ومیم گفت لذا کسرتین را بحال خود گذاشته اند و تغیر نداده اند تا دلالت کند بر اینکه آن بیابان باندازه مخوف است که متکلم نمیتواند لسانرا از غلط حفظ کند لذا امر مضموم العین را مکسور العین تکلم میکند ولبیان الحکایة تمته تاتی فی باب الموصولات فی اخر بحث ای الموصولة .

مسألة — شعر ویزید واصمت اگر بدون فاعل علم شود غیر منصرف است و اگر با فاعل علم شود محکی میباشد مبنی وذلك لان الاعراب والبناء من مختصات المفردات لا الجمل مثل قول شاعر نبشت أخوالی بنی یزید ، که یزید را برفع خوانده است از باب حکایت زیرا که اگر در یزید ضمیر فاعل مستتر نمیبود باید جر بفتحه داده شود للعلمیة ووزن الفعل واکر در هر يك از آنها قصد تنکیر شود منصرف میشود ، علی تفصیل تقدم عند قول المصنف وجر بالفتحة مالا ینصرف .

مسألة — المركب المزجی جزئه الاول مبني علی الفتح ان لم یکن اخره یاء نحو بعلبک والا فعلى السكون كمعد یكرب قال الازهری كسر الدال من معدی شاذ والقیاس فتحها كمرمی ومسمى انتهى .  
وانما بنی الجزء الاول لان الجزء الثاني لما نزل منزلة التاء انتقل عمل العامل الى الجزء الثاني كما ينتقل عمل العامل الى التاء فی نحو

جائتى قائمة لانها بمنزلة الجزء مما قبلها اما الجزء الثاني فان كان غير  
 وبه ففيه ثلاثة اوجه الاول اعراب مالا ينصرف للعلمية والتركيب  
 الثاني اعراب المنصرف ان اضيف بمجموع الجزئين الى غيره فيجر  
 بالكسرة الثالث البناء تشبيها لها بالتركيب التضميني كخمسة عشر لانه  
 مثله في كونه مركبا من كلمتين بلا اسناد مطلقا فلا ينتقض بالتركيب  
 الاضافي وان كان الجزء الثاني لفظة وبه فيبنى على الكسر لما ذكره  
 الشارح وقد يعرب اعراب مالا ينصرف لما تقدم انفا .

مسألة — في كون الجزء الاول من ابى قحافة كناية تأمل اذ  
 الكناية بمجموع الجزئين لا الاول فقط فلا بد من القول بالمجازية من  
 باب تسمية الجزء باسم الكل فلا اشكال .

مسألة — در ابى قحافة جزء اول كنايه ومعرب بحروف است  
 وجزء دوم غير منصرف است بسبب علمية وتأنيث ودر عبد شمس  
 جزء اول غير كنايه است ومعرب بحركة وجزء دوم منصرف است .  
 مسألة — اقسام الوقف كما بين في علم التصريف والتجويد احد  
 عشر قسما بعضها حسن وبعضها احسن وبعضها ضعيف ومن تلك  
 الاقسام الوقف بالالف وهو في ثلاثة مواضع الاول في المنون المنصوب  
 الثاني في اذا الناصبة للمضارع الثالث في المفرد المذكر من الامر  
 الحاضر المؤكد بالنون الخفيفة كاضربن واليه اشار الشاعر في قوله ؛  
 ايكه در علم صرف بردي پوى اضرباي بدون تشنية كوى  
 اذا عرفت ذلك فاعلم ان قبيلة ربيعة يقفون على المنصوب المنون  
 بالسكون كالمجرور والمرفوع وقول المصنف ، ووضعوا نبهنا الاجناس  
 علم ، بسكون ميم علم مبنى على تلك اللفظة كما اشار اليه الشارح .

مسألة - الفرق بين علم الجنس كاسامة واسم الجنس كاسد ان الاول وضع للمعنى مقيدا بالحضور في الذهن بخلاف الثاني فانه وضع للمعنى من حيث هو هو غير مقيد بالحضور المذكور .

مسألة - الحضور في الذهن لا يوجب تعين المعنى لان المعنى حين الاستعمال احد الافراد لاعلى التعمين لا احد الافراد معنا والى ذلك يشير الشارح بقوله ، اى مدلوله شايع كمدلول النكرة الخ .

مسألة - بدانکه علم جنس در احكام لفظية مثل علم شخص است يعنى جميع احكام معارف بر او جاري ميشود لذا ذو الحال ميشود مثل رأيت اسامة مقبلة كه مقبلة حال است براى اسامة كه علم جنس است وغير منصرف ميشود اكر يك سبب ديكرهم در او باشد مثل مثال مذکور كه اسامة غير منصرف است بسبب علمية وتأنيت ومنوع ميشود از دخول لام تعريف مثل اسامة كه جائز نيست كه بر او تعريف داخل شود پس جائز نيست كه بگوئيم الاسامة ومنوع است كه صفتش نكره بيايد پس جائز نيست بگوئيم جائني اسامة قوية ومبتداء واقع ميشود مثل اسامة تعيش في الاجام .

مسألة - گفته شد كه علم جنس در معنى عام است يعنى مدلولش شايع است مثل نكره پس تعريف علم جنس فقط از حيث لفظ است واز حيث معنى نكره است نظير تأنيت در نار وطلحة كه فقط از حيث لفظ است ودر معنى مذكر است .

مسألة - بعضى گفته اند كه عم در قول مصنف افعل التفضيل است وهمزه براى تخفيف حذف شده مثل خير وشر كه در اصل اخير واشر بوده ومعناي بيت چنين است كه علم جنس از حيث استعمال



اعم است از علم شخص زیرا که علم شخص فقط در فرد معین استعمال میشود و علم جنس هم در فرد معین استعمال میشود مثل هذه اسامة وهم در فرد غیر معین مثل ان رأیت اسامة ففر منها ولعنری ان هذا المعنی اقرب وان كان الاول اشهر اذ رب مشهور لا اصل له .

مسألة — علم جنس کاهی کنیه میباشد مثل ام عریط و کاهی لقب میباشد مثل ثعاله و کاهی اسم میباشد مثل سبحان فتأمل .

مسألة — میسرة بمعنای قمار است و بعضی گفته اند بمعنای غنی و دارائی است و در قرآن مقدس بهر دو معنا استعمال شده اگر چه در اینجا نظر بمقابله بافجار معنای اول انسب است .

مسألة — بدانکه رتبه اسم اشاره از حیث تعریف مقدم است بر موصول زیرا که معنا در اسم اشاره هم با چشم دیده میشود وهم باقلب بخلاف موصول که با چشم دیده نمیشو یعنی در وقت تکلم معنای اسم اشاره در نزد مخاطب حاضر است و معنای موصول حاضر نیست بلکه فقط مهود است .

قال الرضى اعلم ان اسماء الاشارة بنيت عند الاكثرين لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانها من المعاني الحرفية كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها وذلك لان عاداتهم جارية في الاغلب فيكل معنى يدخل الكلام او الكلم بعد صوغها ان يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام في اضرب زيد وهل زيد ضارب والنفي في ما ضرب عمرو والتمنى والترجى والابتداء والانتهاء والتنبيه والتشبيه وغيرها الموضوع لها نحو ليت ولعل ومن والى وها وكاف الجر او يوضع

لها مايجرى مجرى الحرف في عدم الاستقلال والاحتياج الى الفير  
 كالأعراب الدال على المعاني المختلفة وكياء النسبة وكتغير البنية وحده  
 في نحو غرفة وكتغيرها مع زيادة حرف كما في التصغير وبعض جموع  
 التفسير وقيل انما بنيت لان وضع بعضها نحو ذا وتا وذى وتى  
 وضع الحروف وحملت البواقي عليها وقيل انما بنيت لاحتياجها الى  
 القرينة الرافعة لابهامها وهى اما الاشارة الحسية او الوصف نحو هذا  
 الرجل كاحتياج الحرف الى غيره انتهى باختصار .

مسألة — بدانکه مشار اليه ذا بامفرد است حقيقة مثل هذا زيد  
 ويا مفرد است حكما مثل وغيري باكثر هذا الناس ينخدع .

مسألة — قيل في قوله تعالى فلما رأى الشمس بازغة قال هذا  
 ربي مشيرا بذا الى المؤنث ان ابراهيم عليه السلام من العجم ولا فرق  
 عندهم بين المذكر والمؤنث في الاشارة وقيل انه عليه السلام نزل  
 الشمس منزلة المذكر مراعيًا لاعتقاد قومه مجازاة معهم لاعتقادهم بانها  
 رب والرب لا يكون مؤنثا وقيل جاء بصيغة المذكر مراعاة للخبر وهذا  
 هو الاوجه .

مسألة — في قول المصنف للمثنى المرتفع حرازة اذ هما صفتان  
 للفظ لا للمعنى مع ان الكلام في المعنى لا اللفظ فتدبر وهكذا لفظ  
 المرتفع في قول الشارح للمثنى المذكر المرتفع .

مسألة — در قول شارح تشبيه تا دو فائده است يكي اينکه  
 تان از تا تشبيه بسته شده نه از بقیة صیغ مفرد مؤنث زیرا که اگر  
 از بقیة تشبيه بسته شود یا موجب اشتباه در خود صیغ مؤنث میشود  
 یا موجب اشتباه مذكر بمؤنث مثلا اگر تى تشبيه بسته شود وتان گفته

شود دانسته نمیشود که آیا تشبیه تا است یا تشبیه تنی و اگر ذی مثلا تشبیه شود دانسته نمیشود که تشبیه مذکر است یا تشبیه مؤنث و فائده دوم اشاره کردن باینستکه تان و ذان تشبیه حقیقی است نه ملحق بتشبیه حقیقی و این بنا بر قولیست که معرب بودن مفرد را شرط ندانیم و فائده اول در تفسیر ذان بقول شارح تشبیه ذان مفقود است چونکه مذکر صیغه متعدد ندارد پس تفسیر برای فائده دوم است فقط چنانکه قول شارح بحذف الالف در هر دو موضع نیز اشاره بهمین فائده دوم است و قول شارح و انما لم یثن من الفاظ الاثنی الا تا حذرا من الالتباس توضیح فائده اول است .

مسألة — الاستفادة من کلام الشارح ان تشبیه اسماء الاشارة معرفة حیث صرح بور و التثنية علی علة البناء فی المفرد لکن استشكل علیه بقوله تعالی حکایة عن فرعون واصحابه ، ان هذان لساحران ، و اجیب عنه بوجوه منها ان اسم ان ضمیر الشأن لا هذان و اساحران خبر لمبتدأ محذوف و الاصل ان هذان لهما ساحران فجماة لهما ساحران خبر لهذان و هذان مع خبرها خبر لان و منها أن ان فی الآية لیست مشبهة للفعل بل حرف تصدیق بمعنی نعم و لا عمل لها ، و منها ان الآية جاءت علی لغة من یجمل التثنية بالالف مطلقا و فیہ وجوه اخر ذکررت فی المطولات فلیراجع .

مسألة — در کافی خطاب در اسماء اشاره دو فائده است اول بیان بعد مشار الیه دوم بیان تذکیر و افراد و فروع انها در مخاطب مثلا در قول خداوند حکایة عن زینبها ، فذلکن الذی لمتنی فیہ ، لفظ کن دلالت میکند که مخاطب زینبها جماعت زینبها بوده اند و در قول

خداوند ، كذلك ينجيك ربك ، كاف در كذلك دلالت میکند که مخاطب مفرد مذکر است و در تکلم الجنة مثلا لفظ کم دلالت میکند که مخاطب جمع مذکر است .

مسألة — بدانکه صیغه اسماء اشاره پنچ لفظ است چونکه جمع مذکر ومؤنث يك لفظ است وصیغه كاف خطاب ایضا پنچ لفظ است چونکه تنبیه مذکر ومؤنث ایضا يك لفظ است وحاصل ضرب پنچ در پنچ بیست و پنچ میشود مثل ذاك ذا کما ذا کم الى اخر الصیغ  
مسألة — دانسته شد که اولی مشترک است بین جمع مذکر و جمع مؤنث وهم چنین مشترک است بین عاقل و غیر عاقل وقول شارح یبني على الكسر جواب سؤال سوم است از سه سؤال در اسم مبني .

مسألة — بعضی گفته اند سبب امتناع دخول هاء تنبیه در صورت تقدم لام مشتبه شدن بجملة است زیرا که اگر هذا لك گفته شود احتمال میرود که هذا فقط اسم اشاره باشد ومبتدء ولك جار ومجرور متعلق بعامل مقدر باشد وخبر ولكن این اشتباه در تلفظ است نه در کتابة زیرا که در کتابت اگر برسم الخط صحیح نوشته شود در صورت جمله بودن باید بعد از ذال هذا الف نوشته شود و در صورت مفرد بودن بدون الف فتامل .

مسألة — يحتمل في قوله تعالى ، هنالك تبلو كل نفس ما أسلفت ان يكون المراد مكان الابتلاء لازمانه فلا شاهد فيه .

( الرابع من المعارف الموصولات )

مسألة — اخرج بقوله مع صلته همزة التسوية في قوله تعالى

سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم لايؤمنون اذ المؤل فيه الجملة وحدها لاهي معها .

مسألة — ان كان في الجملة مشتق فالمصدر المؤل به الجملة مصدر ذلك المشتق سواء كان ذلك المشتق ظاهرا او مقدرًا فالمؤل به في بلغني انك منطلق او انك تنطلق بلغني انطلقك وفي بلغني انك في الدار بلغني استقرارك في الدار ولنعم ما قيل بالفارسي في ذلك . اكر خواهي بداني اي برادر كه چون ان رود تاويل مصدر بدقت سوى اخبارش نظر كن پس انكه حذف ان باخير كن زجنس ان خبر مصدر بياوز اضافه كن سوى اسمش سراسر وان لم يكن في الجملة مشتق فالمصدر المؤل به الجملة هو الكون فالمؤل في بلغني ان هذا زيد بلغني كون هذا زيدا والسوجه في ذلك ان استناد شيء الى شيء عبارة أخرى عن كونه ذلك الشيء .

مسألة — اذا كان في الجملة أداة نفى نحو بلغني ان زيدا لايقوم يعبر عن تلك الاداة بعد التأويل باسم يؤدي معناها مثلا يقال في المثال المذكور بلغني عدم قيام زيد فيعبر عن لاء النافية بلفظ العدم .

مسألة — دخول ان ناصبه بر مضارع اجماعي است بخلاف ماضى وامر زیراكه أين دو محل خلاف است مضارع مثل امرت لان اكون امر مثل كتبت اليه بان قم ماضى مثل لولا ان من الله علينا .

مسألة — چون دانسته شدكه أن مصدریه باید بر فعل متصرف داخل شود لذا أن در ليس للانسان الا ما سعى وهمچنين در أن عسى ان يكون ناصبه نیست بلکه مخففه از مثقله است .

مسألة — اشترط في كون أن مصدرية عدم وقوعها بعد ما فيه

معنى اليقين لانها تخلص المضارع للاستقبال كالسين وسوف والاستقبال غير معلوم التحقق فلا يناسبها اليقين بخلاف المخففة من المثقلة لانها للتأكيد فيناسبها اليقين .

مسألة — مصنف اسماء اشاره وموصولا ترا تعريف نكرده بلكه در هر دو بشمردن اكتفا كرده فلا وجه لتخصيص الشارح الذكر بالعد بالموصولات وكذا ان كان المراد من العد عدها من المعارف .

مسألة — بدانكه در صورت تشديد ياء الذي سه قول است اول انكه ياء مكسور است دوم انكه ياء مضموم است سوم انكه متحرك است بحركات علي وفق مقتضى العامل فهي معربة فقيه ست لغات .

مسألة — بعضى گفته اندكه الذي موصول حرفي است واستدلال كرده اند بقول خداوند ، ذلك الذي يبشر الله عباده ، وبقول خداوند ، وخصتم كالذي خاضوا ، بدليل اينكه در ايه اول عائد ندارد ودر ايه دوم عائد لائق ندارد وقائلين باسمية از ايه اول جواب داده اندكه عائد محذوف است واز ايه دوم چهار جواب داده اند اول جوابيکه در ايه اول داده شد وكفته اندكه در اصل كالحوض الذي خاضوه بوده دوم اينكه الذي در ايه الذين بوده ونون براي تخفيف حذف شده پس ضمير خاضوا لائق موصول است . سوم انكه در اصل كالجمع الذي خاضوا بوده پس ضمير خاضوا لائق الذي ميباشد بناء على مصداقه اي موصوفه وهو الجمع چهارم اينكه خود الذي جمع است مثل الذين كما يأتي عن قريب .

مسألة — در التي همان شش لفة كه در الذي گفته شد موجود

است .

مسألة — بدانکه در مفرد اللذان واللتان اختلاف است جماعی میگویند مفرد انها الذوات بدون یاء است و علامت بانها ملحق شده و بعضی میگویند بایاء است و چون مصنف این قول را اختیار کرده لذا میگوید یاء الذي والتي را در وقت تثنيه بستن حذف کن و بعد از ذال و تاء التي علامت را بیاور .

مسألة — حذف یاء از الذي والتي در وقت تثنيه بستن برخلاف قیاس است زیرا که مقتضای قیاس ابقاء یاء است مثل تثنيه قاضی که یاء باقی میماند لکن یاء را در تثنيه موصول حذف میکنند تا فرق باشد بین تثنيه مفردیکه معرب است و تثنيه مفردیکه مبني باشد .

مسألة — این خلاف قیاس در تثنيه موصولات نظیر خلاف قیاس در تصغیر جمیع موصولات است كما یجیء في باب التصغیر .

مسألة — بدانکه تشدید از باب افراط است چنانچه حذف از باب تغریط است و خیر الامور اوسطها وهو عدم الحذف مع التخفیف  
مسألة — بدانکه مراد از اولی در قول شاعر در اول مردان جنگی است و در دوم اسبهاي ایشان که قاعدة باید ماده باشد چون اسب نر غالباً چموشی میکند و ممکن است انسانرابی اختیار بسمت لشکر دشمن ببرد و این مطلب پس از مراجعه باحوال بعضی از سلاطین واضح است .

مسألة — در سابق گفته شد که جمع لفظی است که از لفظ خود مفرد داشته باشد پس بنا بر این اولی جمع نیست لذا شارح میگوید، وفي قوله كغيره جمع تسامح .

مسألة — در جمع بودن شرط است که معنایش بامعنای مفرد

مطابق باشد وبعلاوة دلالت جمع سه مقابل دلالت مفرد باشد یا بیشتر  
وچون در الذین شرط مفقود است لذا جمع بودنش نظیر لاجمع  
است لذا جاری نشده است الذین والذی بر طریقہ جمعهای مقرب  
که باعلت بناء معارضه کند لذا الذین بیناء خود باقیست و معرب  
نشده .

ولكن لا يذهب عليك ان في كون الذین جمعا منع ظاهر وذلك  
لما تقدم في عالم وعالمین فتأمل .

مسألة — الدلیل علی كونه الذی فی الاية الشریفة مستعملا فی  
الجمع عود ضمیر بنورهم الیه وهو یکشف عن كونه بمعنى الجمع .  
مسألة — تکتہ وضمیم در قول شاعر، فما ابائنا بأمن منه —  
علینا الاء قد مهدو الحجورا، که لفظ الاء را که جمع مؤنث است  
در اباء که مذکر است استعمال کرده این است که صفی را که غالباً  
مختص باناث است برای اباء ثابت کرده که ان صفت عبارت است  
از مهد قرار دادن دامن های خود را برای اولاد .

مسألة — بدانکه هر يك از موصولات مشترکه در شش معنا  
استعمال میشود و همین است مراد شارح که میگوید، تطلق علی ما  
تطلق علیه، وضمیر تطلق اول بمن راجع است وضمیر تطلق ودم  
بالذی وفروعش وضمیر علیه بما بر میگردد که مضداقش هر يك از  
شش معنی است .

مسألة — بدانکه من در اصل وضع شده برای عالم ولكن درسه  
موضع در غیر عالم استعمال میشود اول در جائی که غیر عالم تنزیل  
شود بمنزله عالم مثل قول شاعر، اسرب القطا هل من یعیر جناحه



که شاعر جماعت قاطباً را که غیر عالم است بمنزله عالم فرض کرده بدلیل استعمال نداء در آنها که نداء از مختصات ذوی العقول است چونکه مقصود از نداء توجه و اقبال منادی میباشد بمخاطب و این معنی در غیر ذوی العقول میسر نیست. دوم در جائی که غیر عالم با عالم مخلوط شده باشد در اسناد يك حکم بهمه آنها از باب تغلیب افضل بر غیر افضل مثل قول خداوند ، يسجد له من في السموات ومن في الارض ، که جمیع مخلوقات در آسمان و زمین باهم مخلوط شده اند در اسناد يسجد بجمیع آنها چه عاقل باشند و چه غیر عاقل لکن باعتبار غلبه دادن عالم را بر غیر عالم چونکه عالم اشرف است و لکن گاهی عکس میشود یعنی غیر عالم غلبه داده میشود بر عالم برای غرض و نکته مثل قول خداوند ، يسبح له ما في السموات وما في الارض ، و غرض و نکته در این غلبه دادن غیر عاقل بر عاقل بیان عظمت خداوند است چونکه غیر ذوی العقول خدا را تنزیه میکنند و اعتراف بخدا میکنند مثل ذوی العقول و شاید شاعر اشاره بهمین معنی میکند که میگوید .

هر گیاهی که از زمین روید وحده لا شريك له گوید سوم در جائی که غیر ذوی العقول با ذوی العقول مقترن شده باشد در تحت يك لفظ عام که تفصیل داده شده باشد هر يك بسبب من جاره یا بسبب من موصوله علی اختلاف الآراء في لفظة من في هذه العبارة مثل قول خداوند ، والله خلق كل دابة الاية ، که ذوی العقول و غیر ذوی العقول در تحت لفظ دابة باهم جمع شده اند چونکه دابه بمعنای مطلق متحرك في الارض است چه عاقل و چه

غير عاقل ولا يخفى اينکه در اين ايه دو اقتران است يکي در من  
يعشي على رجلين که انسان وطيور باهم مقترن شده اند وشاهد در  
اول است ، كما اشار اليه الشارح بقوله لاقترانہ بالعالم في كل دابة  
لا الثاني كما توهم بعضهم لعدم التفصيل فيه وهو ظاهر .

مسألة — بدانکه ماء موصوله بر خلاف من میباشد يعني اختصاص  
باحد صنفين ندارد نه اينکه مختص بغير عالم است چنانکه بعضی  
توهم کرده اند لکن اولی استعمال ماء موصوله است در غير ذوي  
العقول مثل قول خداوند والله خلقکم وما تعملون که مراد از ما  
افعال عباد است وافعال غير ذوي العقول است وهمين او لويۃ سبب  
توهم عکس شده است واز جمله مواضعیکه مادر ذوي العقول  
استعمال شده قول خداوند است ، فانکحوا ما طاب لکم من النساء  
الخ که مراد از ما زنها است که ذوات العقول هستند وان کن  
ناقصان العقول ويحتمل ان يراد بما العدد ليصير معنى الاية فانکحوا  
عددا يجوز لکم فلا شاهد فيه .

مسألة — يستعمل ما في ذوي العقول في ثلاثة مواضع الاول ان  
يختلط العاقل مع غيره وغلب غير العاقل لنکته كما تقدم في الاية  
الثانية في المسألة السابقة الثاني ان يكون مصداقها مبهما كما اذا  
رأيت شبحا من بعيد ولا تعلم انه انسان او غيره فتقول ما اراه مقبل  
الينا الثالث ان يراد بها صفات ذوي العقول نحو فانکحوا ما طاب  
لکم من النساء على بعض التفاسير حيث اريد من ما الصفات الخاصة  
بهن من البکارة والثيبوبة ونحوهما فيصير حاصل معنى الاية على هذا  
التفسير انه يجوز النکاح ولا فرق في ذلك بين کونهن متصفات بالبکارة

وبين كونهن متصفات بغيرها من الصفات المختصة بهن .

مسألة — ال الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول موصول  
اسمى على الاقوى بشرط ان لا تكون للمهد نحو جائئى ضارب فاكترمت  
الضارب وقيل الداخلة على الصفة المشبهة كذلك لكن التحقيق خلافه .  
اذ لا تؤل بالفعل وما لا يؤل بالفعل لا يصير صلة اذ الصلة لا بد ان  
يكون جملة او مؤلا بها ولذلك قيل ان الداخلة على اسم التفصيل  
ليست موصولة باجماع لانه لا يؤل بالفعل الا بشروط تأتي في سابه  
عند قول المصنف ، ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا . وقيل ال مطلقا  
حرف تعريف وقيل هي في الجميع موصول حرفي دليل الاسمى عود  
الضمير اليها في نحو قد افلح المتقي ربه لان الضمير المستتر في متقى  
والضمير المجرور راجعان اليها والضمير لا يعود الا الى الاسماء دليل  
الحرفية ان العامل دائما يعمل في ما بعدها نحو جاء الضارب برفع  
الضارب فلو كانت اسما لعمل العامل فيها نفسها لا فيما بعدها لان  
اهمال الاسم من الاعراب يمتنع الا في موارد خاصة ليس هذا منها  
فهي حرف ككما في الرجل والجيب عن ذلك بانها معربة لا بحلة  
ولكن نقل اعرابها الى ما بعدها لشبهها بال الحرفية لفظا ولم يقدر فيها  
ووجهه نظير ما تقدم في نون الوقاية .

مسألة — الصفة الواقعة صلة لال فعل في التقدير مثلا اصل  
الضارب كان يضرب بالناء للمعلوم واصل المضروب كان يضرب  
بالباء للمجهول وانما غيروا الفعل بالاسم كراهية دخول ما يشبه ال  
المعرفة المختصة بالاسم على صريح الفعل وقد تقدم وجه ذلك في نون  
الوقاية فتذكر .

مسألة — اکثر طایفه طی ذورا مبنی میدانند و بعضی از آن طایفه معرب میخوانند .

مسألة — ذو در نزد اکثر طایفه طی یک لفظ است بجای شش معنا چنانکه از هری از آنها نقل کرده .

مسألة — در نزد بعض طایفه طی ذات بمعنای الی استعمال میشود مثل ، والکرامة ذات اکرمکم الله به ، که ذات بمعنای الی استعمال شده و ضمیر در لفظ به در اصل بها بوده الف برای وقف حذف شده و فتحه هاء نقل بیاء شده و این ضمیر عائد ذات میباشد .

مسألة — لفظ ذات که بمعنا الی استعمال میشود مبنی بر ضم است و گاهی معرب میشود باعراب مسلمات .

مسألة — در نزد بعض طایفه طی ذوات بمعنای اللات استعمال میشود مثل قول شاعر ، ذوات ینهضن بغير سائق ، که ذوات بمعنای اللات استعمال شده صدر این بیت چنین است ، جمعتهما من انیق موارق ، و در ترکیب ذوات در این بیت دو قول است قول اول این است که ذوات نعت مقطوع است یا بدل برای انیق قول دوم اینست که ذوات صفت است برای انیق لکن لایخفی ما فی هذا القول من عدم المطابقة فی التعریف وعدم الاشتقاق الا ان يلتزم بما قاله الکوفیون من عدم اشتراط المطابقة فی التعریف او يقال بان ذوات بمعنی صاحبات و کلا الوجهین غیر مفید اما الاول فلعدم الاشتقاق و اما الثاني فلعدم التنوین اذ لو كانت بمعنی صاحبات لكانت معرفة فیجب تنوینها فتأمل .

مسألة — ذوات مبني بر ضم است وكاهي معرب ميشود باعراب  
مسلمات .

مسألة — كاهي ذو تشبيه وجمع بسته ميشود وهم چنین ذات  
پس گفته ميشود ذوا قاما در حالت رفع وذوی قاما در حالت نصب  
وجروذو واقاموادر حالت رفع وذوي قاموا در حالت نصب وجر وكهته  
ميشود ذات قامت در هر سه حالت وذاتا ياذواتا قامتا ايضا در هر  
سه حالت وذوات قفن ايضا در هر سه حالت بنا بر بناء ذات وذوات  
واما بناء بر اعراب فالامر واضح .

مسألة — لفظ ذا مشترك است بين اسم اشاره وموصوله وقرينه  
معينه افراد وجمله بودن مدخول است پس اگر مدخولش مفرد باشد  
اسم اشاره است واگر جمله باشد موصوله ميباشد .

مسألة — لفظ ذا اختصاص بلغت طي ندارد بلکه در نزد ديگران  
هم موصوله استعمال ميشود بخلاف ذو كه مختص بقبيله طي  
ميباشد .

مسألة — يشترط في كون ذا موصولة اربعة امور الاول ان لا  
تكون زائدة والا فهي ملغاة الثاني ان لا تكون مركبة مع ما او من  
للاستفهام والا فهي في حكم الملغاة اذ المجموع حينئذ يصير اسما  
للاستفهام لاوحدها الثالث ان لا تكون اسم اشارة والا فهي تدخل  
حينئذ على المفرد لاعلى الجملة فلا يمكن جعلها موصولة الرابع ان  
يتقدمها ما او من الاستفهاميتين على رأي البصريين .

مسألة — الشرائط المذكورة موجودة في قول الشاعر ، الاتسلان  
للمرء ماذا يحاول ، فذا موصولة خبر ما او مبتدئه مؤخر لما على الاختلاف

المشهور بين سيبويه وغيره فان سيبويه يجوز الاخبار بالمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما اما عند غيره فغير جائز والصلة يحاول والضمير المستتر فيه راجع الى المرء والعائد محذوف لان الاصل يحاوله .

مسألة — ذا في قولك لماذا جئت ملغاة لانها مركبة مع ما للاستفهام والدليل على ذلك بقاء الف ما اذ لو لم تكن مركبة معها لحذفت الف ما بدخول الباء عليها كما يجيء في باب الوقف عند قول المصنف وما في الاستفهام ان جرت حذف نحو قوله تعالى ، عم يتسانلون عن النبأ العظيم ، وذلك الحذف للمفرق بينها وبين ماء الموصولة وخصت الحذف بالاستفهامية لان الفها في طرف الكلمه بخلاف الموصولة لان الصلة والموصول بمنزلة كلمة واحدة فالالف فيها في الوسط ويجيء في الموضع المذكور ايضا جواز بقاء الف ما الاستفهامية اذا دخل عليها جار او ركبت مع ذاقامل .

مسألة — جائز است در لماذا جئت كه ذا زائده باشد فقط ما استفهامية باشد وعدم حذف الف ما در اين صورت بسبب حمل بر صورت تركيب است پس لماذا جئت هم مثال است براي تركيب وهم مثال براي زائده شدن لذا براي زائده مثال جدا كانه ذكر نكرده .

مسألة — دليل بر اسم اشاره بودن ذا در ماذا التواني داخل شدن ذا بر مفرد است چنانكه قبلا اشاره شد فتأمل .

مسألة — كوفيين تقدم من وما را شرط نمیدانند ودليل انها هذا تحمليين طليق میباشد كه ذا در هذا موصوله میباشد ومبتده بدون تقدم من وما تحمليين صله ما واطليق خبر ذا واز اين دليل دو جواب

داده شده جواب اول اینکه تحملین صله نیست تا لازم شود موصوله بودن ذا بلکه تحملین حال است از برای ذاکه اسم اشاره و مبتداء است و طلیق خبر اسم اشاره است پس معنی چنین میشود هذا محمولا طلیق جواب دوم را شیخ سراج الدین گفته وان اینست که تحملین صله هست لکن نه برای ذاکه بلکه برای الذی که محذوف است و ذاکه در بیت اسم اشاره است نه موصوله و فرق بین جواب اول و جواب دوم دو چیز است فرق اول اینکه در جواب اول تحملین حال است نه صله و در جواب دوم تحملین صله است موافقا للکوفیین و فرق دوم اینست که در جواب اول در کلام موصولی نیست نه مذکور و نه محذوف و در جواب دوم در کلام موصول هست لکن در تقدیر مثل قول شاعر، فوالله ما نلتم وما نیل منکم، که در کلام موصول هست لکن در تقدیر و شیخ سراج الدین گفته که ندیده ام کسی را که هذا تحملین طلیق را باین تاویل یعنی جواب دوم تاویل برده باشد مرادش اینست که این جواب منحصر است بخودش.

مسألة — خلاصه هر دو جواب اینست که ذاکه موصوله نیست بلکه اسم اشاره است و فرق دو جواب در صله بودن تحملین است و حال بودنش و در هر صورت قول کوفیین باطل میشود زیرا که در قول شاعر ذاکه موصوله نیست تا اینکه ثابت شود موصوله بودن ذاکه بدون تقدم من وما.

مسألة — جواب شیخ حسن است اگر جواب اول صحیح باشد یعنی تحملین حال باشد زیرا که محتاج بجواب شیخ نمیشویم و جواب شیخ متعین است اگر جواب اول صحیح نباشد زیرا که برای رد

کوفین محتاج بجواب شیخ میثوم خلاصه اینکه اگر صلہ قرار دادن تحملین واجب نباشد جواب اول کافیست پس محتاج بجواب شیخ نمیشوم لذا جواب شیخ حسن است نه متعین و اگر صلہ قرار دادن تحملین واجب باشد پس جواب اول صحیح نیست پس چاره نیست مگر جواب شیخ لذا جواب شیخ متعین میشود .

مسألة — جميع موصولات نه مشترکات فقط بعد از انها صلہ لازم است وقول شارح ای **ککل** الموصولات اشاره بهمین تعمیم است .

مسألة — صلہ باید مشتمل بر ضمیري باشد که او را عائد مینامند و باید ان ضمیر لاتق موصول باشد یعنی مطابق موصول باشد در افراد و تذکیر و فروع انها لکن در من وما وسائر موصولات مشترکه جائز است مراعاة لفظ ومعنی که اگر مراعاة لفظ شود دائما ضمیر مفرد مذکر میاید مثل قول خداوند فانکحوا ما طاب لکم من النساء بناء علی ان المراد من کلمة ما النساء لا الصفات او العدد و اگر مراعاة معنی شود مطابقه واجب است مثل اعجبتی من قامت در مفرد مؤنث وهكذا في التثنية والجمع تأنيثا وتذكيرا ولذلك تنمة تأتي بعيد هذا نقلا عن المطول .

يشترط في جملة الصلة ثلاثة امور الاول ان تكون خبرية لان الصلة بمنزلة النعت للموصول المقصود به ايضاح المنعوت ويشترط في الجملة المنعوت بها ان تكون خبرية لان الانشاء لا وجود له خارجا حتى يثبت للمنعوت فيصير سببا لا يوضحه الثاني ان تكون معهودة للمخاطب لانيها تجيء ليعرف المخاطب الموصول المبهم بها الثالث ان



تكون خالية من معنى التعجب وان قلنا ان فعل التعجب جملة خبرية كما ياتي في المسئلة الاتية لان التعجب يقتضى ابهام السبب ولذا قالوا اذا ظهر السبب بطل العجب. والموصولية تقتضى البيان والايضاح فالجمع بين الموصولية والتعجب جمع بين المتنافيين وانما سمى الضمير المشتمل عليه الصلة عائدا لعوده الى الموصول والغالب ان يكون غائبا وقد ياتي غيره لنكتة كقوله (ع) انا الذى سمئنى امي حيدرة ، وفيه كلام شرحناه في المدرس الافضل في بحث الالتفات .

مسألة — اختلفوا في جملة التعجب خبرية هي ام انشائية فذهب فريق الى انها انشائية وهؤلاء اجمعوا على عدم وقوعها صلة وذهب فريق آخر الى خبريتها وهؤلاء اختلفوا في وقوعها صلة فقال بعضهم بالجواز وبعضهم بالعدم وظاهر كلام الشارح انه من الفريق الثاني بقرينة تقييده الخبرية بكونها خالية من معنى التعجب فيظهر منه ان مافيه معنى التعجب من اقسام الخبرية فتدبر فانه دقيق كمال الدقه .

مسألة — استثنى من اشتراط كون جملة الصلة معهودة ما اذا كان الغرض التهويل والتفخيم فانه لا يشترط حينئذ المعهودية نحو قوله تعالى ، فغشيهم من اليم ما غشيهم ، لان التهويل والتفخيم يناسبهما الابهام كما بين ذلك في علم المعاني فراجع .

مسألة — استثنى من اشتراط كونها خبرية الجملة القسمية فيصح وقوعها صلة مع انها انشائية نحو ، وان منكم لمن ليبطئن ، لان جملة ليبطئن قسمية صلة من لان اللام في ليبطئن قسمية ولللام في لمن ابتدائية ولكن ههنا كلام لايسعه المقام .

مسألة — المراد من شبه الجملة الذي يقع صلة ثلاثة اشياء

الاول الظرف التام الثاني المجرور التام الثالث الصفة الصريحة والمراد من التام ما كان مستقرا اذا فاعل وذا ضمير عائد الى الموصول اذ لو كان لغوا لم يقيم مقام عامله فلم يفهم منه والمعمول بلا عامل ناقص ولو لم يكن له فاعل كان ناقصا ايضا ولو منضمنا الى الموصول نحو زيد الذي به او عنده ولو لم يكن له الضمير المذكور كان ناقصا ايضا ولو منضمنا الى الموصول نحو جاء الذي عنده مال او بك داء وعلى الاول فاصل الصلة نفس المتعلق فاحفظ ذلك لانه يفيدك فيما بعد .

مسألة — الصفة الصريحة مختصة بال الموصولة والمراد بها اسماء الفاعلين والمفعولين وصيغ والمبالغة بشرط ان تكون للحدوث لا للشبوت كالمومن والكافر وفي الصفة المشبهة خلاف كما سبق واسم التفضيل لا يقع صلة اجماعا كما سبق ايضا والوجه في ذلك كله ان الصفة الصريحة كما تقدم في مميزات الفعل فعل عدل به الى صورة الاسم فكروها دخول ماهو في صورة لام التعريف على صريح الفعل .

مسألة — كل صفة غالب عليها الاسمية ينسلخ عنها معنى الوصفية فلا تقع صفة ولا صلة ولا تعمل عمل الفعل ولا يستتر فيه ضمير .

مسألة — صلة واقع شدن فعل مضارع براي ال قليل است زيراكه در سابق گفته شد كه دخول ال موصوله چون شبيه ال معرفه است بر صريح فعل مستحسن نيست واين دخول ال موصوله بر فعل مضارع ضرورة شعري نيست بنا بر راي مصنف .

مسألة — المراد من الضرورة ما يضطر اليه الشاعر ولم يجد مفرأ عنه ، وقيل الضرورة ما جاء في الشعر دون النثر ، فقول الشاعر الترضى

ضرورة على الثاني دون الاول لتمكنه من ان يقول المرضى فليس مضطرا اليه وله مفر من الترضي الا ان يكون في اختيار التانيك نكته يهتم بها المتكلم كما نذكرها في المسألة الآتية .

مسألة — بدانکه اگر فاعل اسم ظاهر ومؤنث غير حقيقي باشد در وصف و فعل تأنيت واجب نيست بلکه متكلم وشاعر غير است بين تأنيت وصف و فعل و تذكير وصف و فعل لكن هذا الاختيار قبل الاختيار لا بعد الاختيار ، يعني متكلم قبل از تكلم ميتواند يكي ازدو وجه تأنيت و تذكير را اختيار كند ، و پس از اينكه يكي از دو وجه را اختيار كرد براي نكته و غرضي كه در نظر دارد پس از آن نمیتواند از آن وجهي كه اختيار کرده عدول كند بوجه ديگر چون كه نقض غرض ميشود يعني نكته كه مقصود متكلم بوده فوت ميشود ، و نقض غرض در نزد عقلاء قبيح است و همين است مراد از قول شارح كه ميگويد . . لو قاله لوقع في محذور اشد الخ .

چونكه شاعر تأنيت فعل را اختيار کرده برای نكته كه در نظر داشته لذا اگر المرضى بگويد يعني از ترضي كه مؤنث است عدول كند بمرضی كه مذكر است نكته و غرضي كه از تأنيت در نظر داشته فوت ميشود و نقض غرض ميشود ، و از همين قبيل است قول امام عليه السلام در بعض ادعيه روز عاشوراء . ( ان هذا يوم تبركت به بنو امية ) كه امام (ع) تبركت را مؤنث آورده برای ، اشاره بنكته و غرضي كه در بعض روايات در باره مدعي خلافت و لقب ، امير المؤمنين بدون استحقاق وارد شده ، پس دانسته شد كه مؤنث

آوردن در قول شاعر ضرورت است چون نمیتواند مرضی بگوید چون  
غرض فوت میشود .

مسألة — ال در الرسول الله بمعنای الذي صفت قوم است  
ورسول الله مبتداً ومنهم خبر وجمله صله ال واینکه صله ال جمله  
اسمیه آمده ضرورت است باجماع نحویین .

مسألة — در لفظ ای چهار صورت است ، اول اینکه اضافه شود  
وصدر صله مذکور باشد مثل اکرم ایهم هو فاضل دوم اینکه اضافه  
نشود و صدر صله محذوف باشد مثل اکرم ایا قائم ، سوم اینکه اضافه  
نشود و صدر صله مذکور باشد مثل اکرم ایا هو قائم ، که در این  
سه صورت معرب است اجماعاً اگرچه در صورت دوم اشکال شده  
چهارم اینکه اضافه شود و صدر صله محذوف باشد مثل (لننزعن من  
کل شیعة الخ) که در این صورت مبنی است مکرر در نزل خلیل  
ویونس .

مسألة — قول شارح ، بأن كانت مضافة و صدر صلتها مذکوراً ،  
اشاره بصورت اول است ، او غیر مضافة و صدر صلتها محذوفاً ، اشاره  
بصورت دوم است و او مذکوراً اشاره بصورت سوم است ، و فارغ  
اضیفت و حذف صدر صلتها ، اشاره بصورت چهارم است .

مسألة — یمكن استخراج جميع الصور الاربع من قول المصنف  
واعربت مالم تضاف ، و صدر وصلها ضمیر ان حذف منطوقاً و مفهوماً .

مسألة — احسن طریق لاستخراج الصور الاربع من قول المصنف  
ان يجعل مالم تضاف الخ قضية سالبة فيقال واعربت اذا لم تكن  
الاضافة في وقت الحذف فيصدق هذه السالبة على الصورة الاولى بانتفاء

المحمول أي عدم لم تكن الاضافة في وقت الحذف وعلى الصورة الثانية بانتفاء الموضوع لانه لا اضافة فيها وعلى الصورة الثالثة بانتفائها معا فهذه الصور الثلاث داخله في منطوق كلام المصنف ، والصورة الرابعة داخله في مفهومه لان مفهومه لا تعرب اذا كان الاضافة في وقت الحذف .

مسألة — انما اعربت في الصور الثلاث لما تقدم في اوائل المعرب والمبني من قول الشارح وهو ما عارضه ما يقتضى الاعراب كاي في الاستفهام والشرط اذ هذه المعارضة موجودة في الموصولة ايضا ، فتسدير .

مسألة — جهت مبني شدن اي در صورت چهارم باينکه در اين صورت ايضا معارضه موجود است اينستکه شباهت حرفي که علت بناء است تأکيد شده چون در صورت چهارم افتقار الى صدر صله دارد واين افتقار الى صدر صله افتقار الى الجملة را که علت بناء است تأکيد کرده لذا اضافه که معارض است نمیتواند در اين صورت معارضه کند .

مسألة — مقصود شارح که ميگويد ، قلت وهذه العلة موجودة الخ ، اشکالست که بر بناء صورت چهارم وارد ميشود ، خلاصه آن اشکال اينست که بايد اي در صورت دوم مبني باشد بطريق اولي چون افتقار الى صدر صله در صورت دوم اينها تأکيد ميکند افتقار الى الجملة را با اينکه اضافه که معارض است در لفظ نيست لذا بايد بطريق اولي مبني شود لذا بعضي از نحويين در اين صورت دوم قائل باين بناء شده اند که اين قول بيناه راضي نقل کرده از

نحوین پس اعراب صورت دوم اجماعی نیست چونکه رضی نقل کرده قول باعراب صورت دوم را و این نقل وضی رد میکند دعوای مصنف را که نفی خلاف کرده ، و در کافیہ گفته که خلاقی ، نیست در اعراب صورت دوم :

مسألة — قول شارح ، ثم بنائها على الضم الخ ، جواب از سؤال سوم است که در اسم مبني بر حرکت سؤال میشود چنانچه قبلا بیان شده .

مسألة — قبلا گفتیم که خلیل و یونس در صورت چهارم ایضا ای را معرب ، میدانند ، و بعضی از قراء ای را در آیه شریفه بنصب خوانده اند یعنی معرب دانسته اند بر طبق خلیل و یونس فتحصل فی المسألة اقوال ثلاثة الاول القول المشهور اعنى بناء ای فی الصورة الرابعة فقط والقول الثاني ما نقله الرضى عن بعضهم اعنى بنائها فی الصورة الثانية والرابعة والقول الثالث اعرابها مطلقا وهو مختار الخلیل و یونس فتدبر .

مسألة — بدانکه بر خلیل و یونس اشکال شده است که چرا لفظ ای در آیه شریفه نصب داده نشده زیرا که اگر ای معرب باشد باید نصب داده شود تا مفعول نترعن شود و خلیل و یونس هر یک از این اشکال جوابی داده پس خلیل جواب داده که مفعول نترعن محذوف است که الذي بوده باصله خودش ، و ای استفهامیه است و مبتدئه و اشد خبر ای و جمله مقوله قول محذوف است و اصل آیه چنین بوده ، ثم لنترعن من كل شيعة الذي يقال فيه ايهم اشد على الرحمن و یونس جواب داده که ضمه ای از باب تعلیق است چنانچه خواهد

آمد در افعال قلوب و بنا بر قول یونس ایضا ای موصوله نیست بلکه استفهامیه است ، لکن در نزد محققین این جواب تعسف است ، بلکه ای در آیه شریفه موصوله است و مبنی است و محلا منصوب است و مفعول نزعن میباشد .

مسألة — قول شارح ، واولت قرائة الضم علی الحکایة ، اشاره است بجواب خلیل فقط اعلم ان للحکایة عندهم اطلاقات منها ما تقدم فی باب العلم ومنها ما یاتی فی نواصب الفعل المضارع عند قوله .  
وتلو حتی حالا او مولا به ارفعن وانصب المستقبل  
ومنها حکایة الجملة اذا وقعت مقولا للمقول وما فی معناه کما فی مانحن فیه علی رای الخلیل ومنها ما یاتی فی باب الحکایة فتدبر .

مسألة — بدانکه عائد در ای همین صدر صله است که در بعض صور حذف میشود ، واین حذف صدر صله که عائد است در ای مطلق است یعنی مشروط بشرطی نیست و بعضی گفته اند که در ای شرط اول موجود است چون ای دائما اضافه میشود یا لفظاً و یا تقدیراً پس صله اش دائما طولانی میباشد والی ذلك اشار المحشی فی بحث ماذا من المغنی بقوله انما جاز حذف المبتدئ فی صلة ای فی السمة دون صلة غیرها لتثاقلها بالمضاف الیه انتهى . لکن در غیر ای حذف شدن عائد مطلق نیست بلکه مشروط بدو شرط است مطلقا یعنی چه اینکه عائد مرفوع باشد ، یا منصوب باشد و یا مجرور شرط اول اینست که صله طولانی باشد ، شرط دوم اینکه باقیمانده بعد از حذف عائد صلاحیت صله شدن را نداشته باشد و قول مصنف ، ان یتصل اشاره بشرط اول است ، و ابو أن یختزل الخ اشاره بشرط دوم است ونحو

هو الذى فى السماء اله وفى الارض اله باقيمانده بعد از حذف  
صلاحيت صله شدن را ندارد ومن اراد الاطلاع على الوجه فى ذلك  
فعليه بمراجعة اوائل الباب الثالث من المغني عند قوله ومثال التعلق  
بما يشبه الفعل .

مسألة — در عائديكه منصوب باشد بعلاوه دو شرط سابق دو  
شرط ديكر ايشا شرط شده ، اول اينكه عائد ضمير متصل باشد ،  
دوم اينكه ناصب اين عائد فعل باشد يا صفت بشرطي كه صفت صله  
الف لام نباشد .

مسألة — در خير الخير ما كان عاجله ، شاهد در حذف خبر كان  
است كه ضمير منصوب متصل بكان بوده وحذف شده نه اينكه  
مستتر در كان باشد زيراكه ضمير منصوب قابل استتار نيست چنانچه  
در باب ضمائر اشاره شد پس در اصل كانه بوده .

مسألة — در ما لله مولىك شاهد در مفعول دوم مولى ميباشد كه  
حذف شده وكاف مولىك اول است .

مسألة — در جاء الذي اياه ضربت حذف جائر نيست بجهت  
اينكه تقديم اين ضمير مثل تقديم در اياك نعبد ميباشد كه غرض از تقديم  
حصر است واگر حذف شود غرض فوت ميشود ، چونكه اصل در  
تقدير معمول محذوف اينست كه مؤخر تقدير گرفته شود چنانچه در  
تركيب بسم الله اشاره شد .

مسألة — بدانكه در قول خداوند ، وما رزقناهم ينفقون ، ضمير  
عائد منفصل بوده وحذف شده ودر تقدير هم منفصل ميباشد يعنى  
ينفقون اياهم تقدير گرفته ميشود نه ينفقونه زيراكه در باب ضمائر



گفته شد ، وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا ، وان كان الاصل في التقدير تقدير الاصل فتامل .

مسألة — حذف عانديکه منصوب بحرف باشد کثرت ندارد چونکه حذف اسم ان مشدده شاذ است .

مسألة — بدانکه در جاء الذي انا الضاربه که چرا ضمير ضاربه حذف نشده توجيهاً زياد کرده اندکه هيچ يکي از انها پابرجا نيست و بهتر توجيه اينست که بگوئيم چون در اين مثال دو موصول است يکي الذي ويکي الف لام وهر يك از اين دو موصول محتاج بعائد است و ضمير مستتر در تحت ضارب عائد الف لام است والمستتر کالمذكور ، و ضمير مضاف اليه ضارب عائد الذي است و اگر او را حذف کنيم لازم ميآيد ترجيح احد الموصولين على الاخر اى ترجيح ال على الذي بلا مرجح چونکه لازم ميآيد که عائد ال ذکر شود و ذکر دليل بر اهميت است و عائد الذي حذف شود و حذف دليل بر عدم اهميت است و الترجيح بلا مرجح قبيح .

مسألة — اگر عائد ضمير مجرور باضافه باشد در اين صورت بعلاوه دو شرط سابق شرط است که مضاف وصف باشد و آن وصف بمعنی حال و استقبال باشد مثل فاقض ما انت قاض که در اصل قاضيه بوده که بمعنی زمان حال است بقرينه فاقض که بمعنی زمان حال است پس در ، جاء الذي انا غلامه ، حذف ضمير غلامه جائز نيست چون وصف نيست و همچنين در مضروبه امس و ضاربه امس چونکه وصف بمعنای ماضی است و وصفي که بمعنای ماضی باشد نمیتواند

ضمیر را محلا نصب بدهد چون عمل نمیکند چنانکه در باب عمل اسم فاعل خواهد آمد .

مسألة — اگر ضمیر عائد مجرور بحرف جر باشد بعلاوه دو شرط سابق دو شرط دیگر نیز شرط است اول اینکه خود موصول ایضا مجرور باشد دوم اینکه جار عائد و جار موصول متحد باشند لفظاً ومعنی و متعلقاً مثل مررت بالذی مررت که در اصل مررت به بوده که جار عائد و جار الذی باء است ومعنای هر دو باء تعدیه است و متعلق هر دو متعدی بحرف است .

مسألة — مراد از اتحاد معنی اتحاد نوعی است نه شخصی پس باء و علی در مثال مذکور از حیث معنی متحد هستند چون هر دو برای تعدیه هستند و مراد از اتحاد متعلق ایضا نوعیست پس در مثال مذکور و مثال بعد از او متعلق متحد است چون در هر دو مثال متعدی بحرف است ولیکن در مثال سوم متعلق متحد نیست چون با تأثیر در مررت کرده یعنی او را متعدی کرده بخلاف باء در فرحت که تأثیری در فرحت نکرده چون برای تعدیه نیست واعلم ان جواز حذف العائد المجرور مشهوری لا اتفاق فیه کما یظهر من چلبی عند قول الخطیب ما لم نعلم .

مسألة — پنجم از معارف معرف بألف لام است ، ( مسألة ) الاقوال فی حرف التعریف أربع ، اشیر فی الكتاب الی ثلاثة منها ، الاول انها بجملتها حرف تعریف فالهمزة أصلية قطعية لا زائده وصلية وهذا مختار الخلیل ، الثاني ان اللام وحدها حرف تعریف فالهمزة للوصل لا قطعية وانما جیء بهمزة الوصل لضرورة الابتداء

بالساكن وهذا مختار سيبويه ، الثالث قول آخر لسيبويه وهو ان ال بجملتها حرف تعريف بعد الوضع لكن الالف زائدة قبل الوضع بمعنى ان الواضع توجه اولاً الى اللام فقط وأراد وضعها للتعريف وحينئذ لم يكن معها همزة ثم أتى بالهمزة مقارناً للوضع لضرورة الابتداء بالساكن فصارت بجملتها حرف تعريف فلا تناقض لتغاير علي النفي والاثبات ، ولكن لا يخفى ان الفرق بين قوله ليس في زيادة الهمزة بل في تأثيرها في التعريف اذ هي مؤثرة على هذا القول وغير مؤثرة على ذلك القول نظير اكرم بفتح الهمزة وأكرم بضمها لانها لا أثر لها في أصل المعنى في الاول بخلاف الثانية فتدبر فانه دقيق والرابع ان حرف التعريف هي الهمزة وحدها وانما زيدت اللام للفرق بينها وهمزة الاستفهام وانما حذف الهمزة في الدرج على هذا القول وكذا على قول الخليل مع كونها قطعاً لكثرة الاستعمال كما يأتي في باب همزة الوصل .

مسألة — چون مصنف در بحث همزه وصل جزم کرده باینکه همزه در ال همزه وصل است پس مشعر است این جزم که مصنف اختیار کرده قول اول سيبويه را ، ولا احتمال اختیار القول الثاني أيضا وجه .

مسألة — قد يستعمل الفعل في ارادة مصدر ذلك الفعل كقوله تعالى ، اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الخ ، اذ المراد اذا أردتم القيام الى الصلاة فاغسلوا الخ اذ لا معنى للوضوء بعد القيام الى الصلاة وكذا قوله تعالى ، كم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا ، اذ المراد أردنا اهلاكها فجاءها بأسنا اذ لا معنى لمجيء البأس بعد الاهلاك

اذ الباس هو سبب الاهلاك وكذلك قول المصنف عرفت ، اريد منه ارادة التعريف كما أشار اليه الشارح بقوله أي أردت تعريفه اذ لا معنى لادخال ال على نمط بعد تعريفه .

مسألة — بدانکه ال بهه قسم است اول لام جنس دوم لام عهد سوم زائده ، وهر يك از اين سه بر سه قسم است كه مجموع نهه قسم ميشود ، قسم اول استغراق افراد جنس واين در صور تيست كه در جاي او لفظ كل حلول كند حقيقه مثل قول خداوند ، ان الانسان لفي خسر ، زيرا كه اكر گفته شود ، ان كل فرد من الانسان لفي خسر ، صحيح است حقيقه بقرينه ، الا الذين آمنوا الخ ، دوم استغراق صفات افراد جنس واين در جائيست كه در جاي او كل حلول كند مجازا ومبالغه مثل ، انت الرجل فضيلة ، كه اكر گفته شود ، انت كل رجل فضيلة ، صحيح است مجازا ومبالغه چنانچه شاعر گفته ، آنچه خوبان همه دارند توتنها داري ، سوم بيان ماهيت ليسيده وقطع نظر از افراد واين در جائيست كه كل در جاي او حلول نكند نه حقيقه ونه مجازا مثل ، الذهب خير من الفضة ، زيرا كه مراد بهتر بودن ماهيت ليسيده ذهب است از ماهيت ليسيده فضه قطع نظر از افراد زيرا كه در افراد گاهي عكس ميشود مثل فضه ضريح اولياء الله وذهب ضريح اعداء الله ، چهارم عهد ذهني واين در جائيست كه مدخول لام معهود در ذهن مخاطب باشد يعني علم باو داشته باشد مثل قول خداوند ، اذ هما في الغار ، كه غار در نزد مسلمين كه از تاريخ وهجرت حضرت رسول (ص) اطلاع داشته اند معلوم بوده است .

(پنجم) عهد حضوري واين در جائست که مدخول لام در وقت تکلم ، حاضر باشد مثل ، اليوم أكملت لكم دينکم ، که مراد روز غدیر است که در همان روز اين آیه نازل شده .

(ششم) عهد ذکری واين در جائست که مدخول لام قبلآذکر، شده باشد مثل قول خداوند ، انا أرسلنا الى فرعون رسولا فعمى فرعون الرسول .

(هفتم) زائده لازمه واين در جائست که مدخول بسبب ديکری معرفه باشد نه بسبب لام مثل اللات که معرفه بودنش بسبب علميت است ومثل الآن که معرفه بودنش بسبب تضمن ال حضورية است نه بسبب اين لام موجود در او لذا مبني شده ولذا گفته شده که اين مطلب عجيب وغريب است چونکه لام موجود را زائده قرار میدهند ولام ديکری را در او تضمين میکنند وقد اجيب عن ذلك بانه لاغرابية فيه بل هو من القريب لان الان موضوع لحد ما بين الزمانين ولا محالة يكون غير منقسم ثم استعمل في اجزاء قليلة من او اخر الماضى واوائل المستقبل حاضرة عند المتكلم مجازا بواسطة ال الحضورية ثم اريد الاشعار بمبالغة في قلة تلك الاجزاء لثلا يفوت العلاقة المجازية فاحتيج الى كلمة زائده دالة على المبالغة فوجدوا احق الكلمات بذلك اللام الزائده من حيث ان زيادتها على الكلمة لايزيدها على اصلها فلما زادوها حصل التكرار فحذفوا الحضورية دون الزائده لان لذلك اثرا يبقى عند الحذف دون هذا انتهى ولكن فيه اشكال عدم معاوضة ال وهو من مختصات الاسم مع علة البناء لامدفع له الا بما ذكرنا في باب المبني في وجه عدم معاوضة التثنية والجمع مع

علة البناء في باب المنادى واسم لاء نفى الجنس فتأمل وللرضى في  
المسئلة كلام لا بد من ذكره وهذا نصه .

قال الزجاج بنى الان لتضمنه معنى الاشارة اذ معناه هذا الوقت  
وهذا مذهبه في بناء امس وفيه نظر اذ جميع الاعلام هكذا متضمنة  
لمعنى الاشارة مع اعرابها وقال السيراف في شبه الحرف يلزمها لان  
وضعها مع اللام وكذا استعمالها وسائر الاسماء وضعت نكرة ثم تعرف  
ثم تنكر ولا يبقى على حال فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه  
الحرف لان الحرف لا يتصرف فيها وقال ابو علي بنى لتضمنه اللام كأمس  
واما اللام الظاهرة فليست للتعريف اذ شرط لام المعرفة ان تدخل على  
النكرة لتعرفها والان لم يسمع مجردا عنها انتهى .

وبني على الحركة جواب از سؤال دوم است وكانت فتحة الجواب  
از سؤال سوم چنانکه هو مبني لتضمنه جواب از سؤال اول است  
فلا تغفل ، ومثل اللذين واللاى ، وبقية موضوعات بتاير قولی که تعريف  
موضوعات بسبب صلته امين باشد ، بسبب لام اما بتاير قولی که تعريف  
موضوعات بلام است اگر لام مذکور باشد ، وبتقدير لام است اگر  
مذکور نباشد مثل من وما پس بتاير اين قول لام زائده نيسند بلکه  
برای تعريف است وفيها قول اخر وهو ان تعريفها ذاتي نقلناه في  
المدرس الافضل في بحث الموضوعات فراجع ان شئت .  
(هشتم) زائده بجهت ضرورت شعريه مثل بنات اوبر در قول  
شاعر که در اصل بنات اوبر بدون لام بوده ولام بجهت ضرورت  
شعريه زياد شده و تعريف بنات اوبر بسبب علميت است چونکه علم  
است از برای يکقسم از کلمات که در وقت صدا کردن رعد دامنه

کوهسارها میروید و خراسانها سمارق مینامند و بعربی ، شحمة الارض مینامند ، و مثل لام در النفس چونکه لام در النفس اثر تعریف نمی تواند چونکه نفس تمیز است برای نسبت در طبیعت و تمیز باید نکره باشد و لفظ سری بمعنای شریف است و جزء شعر شاعر نیست بلکه مصنف خواسته بیت الفیه را بسبب لفظ سری تمام کند .

(نهم) از اقسام ال ملحیه است و این در جائیست که غرض متکلم از داخل کردن لام بر علم منقول این باشد که بمخاطب بفهماند که علم قرار دادن این اسم برای منقول الیه با میداین بوده که معنای منقول منه یا خصوصیت آن در منقول الیه وجود بگیرد ، حاصل اینکه متکلم بسبب لام اشاره میکند بمعنای اصل لفظ که قبل العلمیه داشته مثل فضل که در اصل مصدر و بمعنای فضیلت بوده و نامیده میشود باین اسم کسی که در باره او قال نیک زده میشود که زنده بماند و صاحب فضل ، بشود و مثل حارث که اسم فاعل و بمعنای زراعت کننده و دهقان بوده و نامیده میشود باین اسم کسی که قال زده میشود در باره او که زنده بماند و زراعت کننده و دهقان بشود ، و مثل نعمان که در اصل بمعنای خون بوده و نامیده میشود باین اسم کسی که در باره او قال نیک زده میشود که زنده بماند و تندرست باشد که سرخی خون در او پیدا شود یعنی لاغروضعیف و زردرنگ نشود ، حاصل آنکه خصوصیت خون در او وجود بگیرد که سرخ رنگ بودن است . پس دانسته شد که این لام ملحیه اثر تعریف ندارد پس ذکر کردن این لام و ذکر نکردن آن نسبت بتعریف یکسان است لکن اثر لفظی دارد یعنی سبب حذف تنوین و عدم

اضافه وعدم اجتماع باحرف نداء میشود وفائده معنویش التفات دادن مخاطب است بمعنای منقول منه بطریقیکه انفا بیان شد .

مسألة — لام لمحیه قیاسی نیست بلکه سماعی است لذا بر امثال محمد و صالح ویزید اگر علم باشند داخل نمیشود وللام اقسام اخر يعرف بالتامل .

مسألة — گاهی معرف بلام وهمچنین مضاف الیه علم بالغلبه میشود واین در جائیست که معرف بلام وهم چنین مضاف قابل صدق بر کثیرین باشد یعنی کلی باشد لکن بسبب کثرت استعمال علم در يك فرد شده باشد یعنی جزئی شود مثل العقبه که در اصل اسم بوده برای هر راهی که در کوه باشد که در فارسی او را کتل مینامند و بسبب کثرت استعمال اسم شده فقط برای راه کوهی که قریب بمکه است که او را ایله مینامند و مثل المدینه که در اصل اسم بوده برای هر شهری و بسبب کثرت استعمال اسم شده فقط برای مدینه حضرت رسول (ص) و مثل الکتاب که در اصل اسم بوده برای هر کتاب و بسبب کثرت استعمال اسم شده فقط برای کتاب سیبویه ، و مثل ابن عباس که در اصل دلالت دارد بر هر يك از پسرهای عباس و بسبب کثرت استعمال علم شده فقط برای عبد الله ابن عباس که شاکرد مولا امیر المؤمنین علیه السلام است در علم تفسیر و همچنین ابن عمر و ابن مسعود که در اصل دلالت میکرده بر هر يك از اولاد عمر و اولاد مسعود و بسبب کثرت استعمال علم شده فقط برای عبد الله بن عمر و عبد الله بن مسعود .

مسألة — هر اسمیکه علم شود بسبب غلبه اگر مضاف و مضاف



اليه باشد اضافه از او نزع نمیشود نه بسبب نداء و نه بسبب غير نداء و اگر معرف بلام باشد و منادی شود یا آنکه اضافه شود واجب است حذف لام چون حرف نداء و هم چنین اضافه بالام جمع نمیشود چون لازم میآید جمع بین دو سبب تعریف مثل یا اعشى که در اصل الاعشى بوده و لام بسبب نداء حذف شده و مثل هذه مدينة الرسول که در اصل المدينة بوده و لام بسبب اضافه حذف شده ، و در غير نداء و اضافه لام أيضا حذف میشود لکن قلیل است ، مثل هذا عيون طالعا که در اصل العيون بوده و لام بدون نداء و اضافه حذف شده قال الرضى في بحث لاء التي لنفي الجنس و اعلم انه قد يؤل العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة فينتصب و ينتزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لاحسن في الحسن البصري و كذا لاصعق في الصعق او بما اضيف اليه نحو لا امره قيس انتهى .

مسألة — ضمير في غيرهما در قول مصنف ، و في غيرهما قد تنحذف از قبيل ، اعدلوا هو أقرب للتقوى ، میباشد چنانچه شارح اشاره کرده بقول خودش ، اى غير النداء و الاضافة فتبصر حتى تصير من أهل البصيرة انشاء الله تعالى .

مسألة — بدانکه ال در علم بالغلبه در أصل ال عهد ذهنی بوده ثم اعلم انه بقى المضاف الى المعرفة و انما لم يتعرض له لانه ذكره في ضمن مطلق المضاف بعد الحروف الجارة لمناسبتة اياها فذكره ههنا مع ذلك موجب للتكرار فتأمل .

## باب الابتداء

مسأله — لفظ مبتدأ اسم مفعول است از باب افتعال و چون در رسم الخط همزه لام الفعل بالای الف نوشته میشود و بعض نویسنده‌ها اشتباه میکنند همزه را بعد از الف مینویسند لذا غالب طلاب با الف مدوده میخوانند و منشأ این غلط مشهور همین اشتباه در رسم الخط است .

مسأله — اختلاف است بین نحویین که آیا اصل مرفوعات مبتدأ است یا آنکه اصل فاعل است یا آنکه هر دو اصل هستند سیبویه میگوید اصل مبتدأ است جرجانی میگوید اصل فاعل است و جماعتی میگویند هر دو اصل هستند .

مسأله — مصنف مقدم کرد مبتدأ را بر فاعل چون متابعت کرده سیبویه را و بعض دیگر که تابع جرجانی هستند فاعل را مقدم میکنند دلیل سیبویه سه دلیل است .

اول اینکه مبتدأ مبدو به در کلام است یعنی رتبه مبتدأ در صدر کلام است دائما اگرچه لفظاً مؤخر شود .

دوم اینکه مبتدأ از مبتدأ بودن زائل نمیشود اگرچه مؤخر شود یعنی مکان در وصف سرانش که وصف مبتدأ بودن است دخالتی ندارد لذا در صورت تأخیر وصف عنوانیش زائل نمیشود و لکن فاعل فاعل بودنش زائل میشود اگر مقدم شود چون مکان در وصف عنوانی

فاعل که فاعل بودنست اثر دارد خلاصه آنکه مبتدا وصف عنوانیش بسبب جابجاشدن زائل نمیشود و لکن فاعل وصف عنوانیش بسبب جابجاشدن زائل میشود و سر این مطلب قیوة وصف عنوانی مبتدا وضعف وصف عنوانی فاعل است چون مبتدا در کلام بدل ندارد اگرچه مؤخر شود و لکن فاعل اگر مقدم شد بدل دارد چون او را میتوانیم مبتدا قرار بدهیم چون مقتضی تبدیل در فاعل موجود است و در مبتدا مفقود فتأمل فانه دقیق کمال الدقة .

سوم اینکه مبتدا هم عامل است و هم معمول بنا بر قول بترافع و لکن فاعل فقط معمول است و عامل نیست و مراد عاملیة و معمولیة بسبب وصف عنوانی است پس اشکال نشود بمثل جاءني ضارب زید غذا زیرا که عمل ضارب در زید و غذا بسبب وصف عنوانی نیست بلکه بسبب اشتقاق است فتبصر .

مسألة — دلیل جرجانی ایضا سه دلیل است اگرچه شارح یکی را ذکر نکرده .

اول اینکه اصل در کلام جمله خبریة است نه انشائیة و اصل در جمله خبریة فعلیه است و جمله فعلیه بدون فاعل نمیشود چنانچه در باب فاعل مصنف میگوید .

( و بعد فعل فاعل فان ظهر ) ( فهو والا فضمیر استتر )

دوم اینکه عامل فاعل لفظی است چونکه فعل در او عمل میکند و عامل مبتدا معنوی است بنا بر عدم ترافع چونکه تجرد که رافع مبتدا است معنوی است و عامل لفظی از عامل معنوی اقوی میباشد سوم اینکه فاعل رفع داده شده برای فرق بین او و مفعول و رفع

مبتداً برای فرق نیست چونکه خبرش أيضاً مرفوع است و اصل در اعراب اینستکه برای فرق بین معانی باشد پس فاعل اصل است چون اعرابش که رفع است اصل است .

مسألة — مبتداً بر دو قسم است اول مبتداً اسمی دوم مبتداً وصفی .

مسألة — مبتداً اسمی عبارت است از اسمیکه مجرد باشد از عوامل لفظیه غیر مزیده حالکونیکه ان اسم مجرد بخبراً عنه باشد نه خبراً به چونکه اسمی که خبراً به باشد خبر است نه مبتداً قال ابن هشام في بحث الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب والزائد لا يقدح في كون الاسم مجرد عن العوامل اللفظية .

مسألة — اسم مجرد از عوامل لفظیه غیر مزیده که خبراً عنه باشد یعنی مبتداً باشد بر چهار قسم است ، اول اسم صریح مثل زید قائم که زید اسم صریح است ، دوم جمله که تاویل مصدر میورد بسبب دخول ادات مصدریه مثل ، ان تصوموا خیر لکم ، که ان تصوموا مبتداً است چونکه بتاویل صومکم میورد بسبب ان مصدریه وتسمع بالمعیدی که در سابق گذشت از همین قسم است .

سوم جمله که بتاویل مصدر میورد لکن اداة مصدریه بر او داخل نشده مثل قول خداوند ، سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم ، که انذرتهم مبتداً است ومؤخر بتاویل انذارك اياهم وسواء خبر است ومقدم وتقدير خبر بر همزه استفهام جائز است چونکه استفهام حقیقی نیست کذا قيل وسواء تثنیه آورده نشده یا بسببی که در سابق گذشت

و یا اینکه چون در اصل مصدر بوده و مصدر اطلاق بر قلیل و کثیر میشود .

چهارم اسمیکه بمنزله مجرد باشد و آن عبارت است از مبتدئیکه بر او عوامل مزیده داخل شده ، مثل بحسبک درهم ، بنا بر قوی که حسبک مبتدأ است و باء زائده بر مبتدأ داخل شده و مثل هل من خالق غیر الله بنا بر قوی که خالق مبتدأ است و من زائده بر مبتدأ داخل شده .

مسألة — مبتدأ وصفی ایضا اسمی است که مجرد از عوامل لفظیه غیر مزیده باشد لکن مخبرا عنه نیست بلکه باید وصفی باشد که رفع داده باشد مکتفی به خود را و وصف مخبرا به است نه مخبرا عنه .

مسألة — مراد از مکتفی به چیزی است که صفت با او کلام و لفظ مفید و بحسن السکوت علیه شود یعنی یک رکن کلام شود و رکن دیگر خود صفت .

مسألة — اسم که جنس تعریف است شامل میشود مبتدائی را که اسم صریح باشد که عبارت است از قسم اول و چهارم علی اشکال فیه یتولد من جعل قوله غیر المزیده مدخلا و هم چنین شامل میشود مبتدائی را که اسم مؤل باشد که عبارت است از قسم دوم و سوم که مثال هر چهار قسم در سابق گذشت و قید اول یعنی مجرد خارج میکند اسم کان و آن و مفعول اول ظن را بلکه خارج میکند اسم جمیع نواسخ را و قید دوم یعنی غیر المزیده داخل میکند بحسبک را چون باء غیر مزیده نیست بلکه مزیده است و در مبتدأ مجرد از غیر

مزیده لازم است نه از مزیده چونکه مزیده کالعدم است لکن تحقیق بر این است که علامه کافجی رای و عقیده اش بر این است که بحسب خبر مقدم است و درهم مبتدا مؤخر نظر بمعنا چونکه درهم ذات است و بحسبک در معنا صفت است بمعنی کافی یا مکنفی و در هر کلامیکه ذات و وصف جمع شود مبتدا شدن ذات بهتر است بلکه در بعض صور واجب است مثل هل أفضل منك زید چون افعال تفضیل نمیتواند در اسم ظاهر عمل کند مگر در مسأله کحل چنانکه خواهد آمد در بابش و یا اینکه چون حسبک بمعنای کفأك میباشد و فعل لیاقت مبتدا شدن را ندارد و کذا ما هو بمعناه فتأمل .

مسأله — قید سوم یعنی مخبرا عنه خارج میکند اسماء افعال را چونکه اسماء افعال مجرد از عوامل لفظیه هستند لکن مخبرا عنه نیستند بلکه مخبرا به هستند چنانچه در باب معرب و مبنی گذشت .

مسأله — بقید کردن مبتدا وصفی را باینکه رافع مکنفی به باشد خارج میشود قائم از اقائم ابوه زید چونکه ابوه مکنفی به نیست زیرا که لا یحسن السکوت علی اقائم ابوه فقط چون ضمیر ابوه محتاج بمرجع است پس ابوه بدون زید مکنفی به نیست چون که زید مرجع ضمیر ابوه میباشد پس قائم در اقائم ابوه زید خبر مقدم است و ابوه فاعل قائم و زید مبتدا مؤخر است .

مسأله — چون دانستی که مبتدا یا اسمی است یا وصفی و دانستی تعریف هر يك را پس تنزیل بنما مثال های مصنف را بر تعریف و بگو مبتدا زید است و عا ذر خبر است از زید اگر گفتی زید عا ذر من اعتذر حاصل اینکه بگو زید مبتدا است چون تعریف منطبق بر

او میشود زیرا که زید مجرد است از عوامل لفظیه غیر مزیده و مخبر عنه است و هم چنین بگو که اول یعنی وصف مبتداً است و ثانی فاعل است اگر وصف اسم فاعل یا صفت مشبیه یا نحو آن باشد و ثانی نائب فاعل است اگر وصف اسم مفعول باشد که در هر دو صورت این ثانی بی نیاز میکند مبتداً وصفی را از خبر .

حکمی عن السيد الشريف انه قال في شرحه للمفتاح ان الصفة بعد النفي كلام مجازا وقال الرضى ان هذه الصفة في المعنى كالفعل ولذا تم بفاعله كلاما اذا كان فاعله اسما ظاهرا او ضميرا بارزا ولذا لا تصغر ولا توصف ولا تعرف ولا تثق ولا تجمع انتهى ملخصا وقال الدماميني في اوائل الباب الثاني من المعنى ان التحقيق ان هذا المبتدأ لا خبر له اصلا ولا يتصور ان يكون مخبرا عنه وكيف وهو في نفسه مسند الى ما بعده فهو في المعنى خبر ومنشأ الغلط تسميته مبتدأ فظن ان كل مبتدأ مخبر عنه وليس كذلك انتهى .

مسألة — در مبتداً وصفی شرط است تقدم نفی واستفهام .  
مسألة — در عمل وصف ایضا شرط شده تقدم نفی واستفهام لذا اختلاف شده که ایا تقدم نفی واستفهام شرط عمل است یا شرط ابتدائية اگرچه اقوی شرط عمل بودن است چون مبتدأ شدن بعد از عمل کردن در مکتفی به است والحاصل انه ليس الوقوع في سياق النفي والاستفهام مسوغا للابتدائية بل انما هو شرط للعمل او الاكتفاء بالفاعل علی اظهر القولین .

مسألة — مبتدأ شدن وصف در جائی است که وصف رفع بدهد اسم ظاهر را یا ضمیر بارز را مثل اسار ذان که سار بعد از

استفهام واقع شده و رفع داده اسم ظاهر را که ذان باشد و قیاس کن بر اسار ذان کیف جالس الزیدان را که جالس اعتماد کرده بر استفهام اسمی که کیف باشد پس دانسته شد که در استفهام فرقی نیست که حرف باشد یا اسم وهم چنین قیاس کن بر اسار ذان امضروب العمران را که العمران نائب فاعل است برای وصف که اعتماد کرده بر استفهام .

مسألة — دانسته شد که در مبتدا شدن وصف شرط است که رفع بدهد اسم ظاهر را یا ضمیر بارز را پس جائز نیست که وصف مبتدا شود اگر رفع بدهد ضمیر مستتر را مثل قاعد در مثل ما زید قائم ولا قاعد زیرا که ضمیر مستتر در وصف کالعدم است چون در تکلم و خطاب و غیبه تغییر نمیکند لذا جائز نیست که او را رکن کلام یا مغنی از رکن کلام قرار بدهیم چنانکه در علم معانی بیان گفته اند که وصفی که در او ضمیر مستتر است بمنزله خالی از ضمیر است فراجع باب تقدیم المسند الیه .

مسألة — مثل استفهام است در شرط بودن اعتماد وصف بر او نفی چه آنکه نفی بحرف باشد مثل ، خلیلی ما واف بهمدی اتما ، که واف اعتماد بماء نافیة کرده مبتدا و اتما فاعلش سد مسد خبر شده و چه اینکه نفی با اسم باشد مثل ، غیر قائم الزیدان .

مسألة — بدانکه در غیر قائم الزیدان سه قول است اول اینکه غیر مبتدا است بمعنای مغایر پس غیر بنا بر این قول وصف است و اعتماد بمعنای خود کرده و اضافه شده بسوی قائم و الزیدان فاعل غیر است سد مسد خبر نه فاعل قائم لکن در این صورت



لازم می آید که قائم بدون فاعل باشد و این بعید است و توجیهات دیگری هم در مطولات ذکر شده قول دوم اینست که غیر مبتدأ است بمعنای مفاير والزيدان فاعل قائم است سد مسد خبر غیر نه خبر قائم چونکه قائم محتاج به خبر نیست چون مضاف الیه است لکن در این صورت لازم میاید که فاعل کس دیگر سد مسد خبر مبتدأ شود و این هم ایضا بعید است .

قول سوم اینست که مبتدأ وصفی اگرچه قائم است لکن غیر را مبتدأ میگوئیم چون مضاف با مضاف الیه کالکلمة الواحدة میباشد و در این صورت چند ان اشکال نیست مگر اشکال تجرد و جر مبتدأ و این دو اشکال در ، رب رجل صالح لقیته و در ، لعل أبي المغوار منك قریب ، بنا بر اینکه رجل و ابی مبتدأ باشند ایضا وارد است و جواب هر دو اینست که عامل در این موارد بمنزله زائد است چون غمته قائم بمنزله ما قائم الزیدان است و رب و لعل از حروف جری هستند که محتاج بمتعلق نیستند پس گویا زائد هستند مثل بحسبک درهم و هل من خالق غیر الله .

قال ابن هشام في اول الباب الثامن قد يعطى الشيء حكماً ما شبهه في معناه او في لفظه او فيهما فاما الاول فله صور كثيرة الى ان قال والرابعة جواز غير قائم الزيدان لما كان في معنى ما قائم الزيدان ولولا ذلك لم يجزلان المبتدأ اما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع يفنى عن الخبر ودليل المسئلة قوله .

( غير لاه عدك فاطرح اللهو ) ( ولا تغتر بهارض سلم )

اتهى وبين المحشى وجه الاستدلال بالبیت فراجع ان شئت .

مسألة — قيل ان غير مبتدأ لا يحتاج الى الخبر كما قيل بذلك في اسم لا اذا دخل عليها الهمزة نحو، الا عمر ولي مستطاع رجوعه، وسيأتي وفي نحو كل رجل وضعته كما سيأتي أيضا.

مسألة — اخفش وكوفيين گفته اند كه جائز است وصف مبتدأ باشد وبرايش فاعل باشد كه سد مسد خبرش شود بدون اینکه اعتماد بر نفی یا استفهام بنماید مثل، فائز ألو الرشد، كه فائز مبتدأ شده بدون اعتماد بر نفی واستفهام واولو الرشد فاعلش سد مسد خبر.

مسألة — بدانكه وصف با فاعلش بر سه قسم است اول اینکه وصف وفاعلش هیچ کدام مفرد نباشند یعنی هر دو تشبیه یا هر دو جمع سالم باشند كه در این صورت واجب است فاعل وصف مبتدأ مؤخر باشد ووصف خبر مقدم مثل اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون وقول مصنف وشارح، والثاني وهو ما بعد الوصف الخ، اشاره بهمین صورت است وجائز نیست در این صورت كه وصف مبتدأ باشد وما بعدش فاعل سد مسد خبر زیرا كه وصف هر گاه مسند بظاهر شود یعنی اگر ما بعدش فاعل یا نائب فاعل شود لازم است كه مجرد شود از علامت تشبیه وجمع و حال اینکه در این صورت وصف مجرد از علامت نیست.

صورت دوم اینست كه هر دو مفرد باشد كه قول شارح فان تطابقا اشاره بهمین صورت است مثل اقائم زيد پس در این صورت جائز الوجيهین است یعنی جائز است كه وصف مبتدأ باشد وما بعدش فاعل سد مسد خبر وجائز است ما بعد وصف مبتدأ مؤخر باشد ووصف خبر مقدم.

صورت سوم اینستکه وصف مفرد باشد ما بعدش تشبیه وجمع مثل، اسار ذان وکیف جالس الزیدان، که در سابق شارح مثال زد که در این صورت واجب است که وصف مبتداً باشد و ما بعدش سد مسد خبر و جائز نیست در این صورت که وصف خبر مقدم باشد و ما بعدش مبتداً چون لازم میاید که خبر مشتق با مبتداً خود مطابقت نکند و این باطل است.

مسأله — اگر وصف جمع مکسر باشد مثل اقیلم الزیدون پس در این صورت مثل مفرد است یعنی مثل صوت دوم است که هر دو مفرد باشد که جائز الوجهین است و بعضی گفته اند که مثل مفردی است که ما بعدش تشبیه وجمع باشد یعنی مثل صورت سوم است که واجب است وصف مبتداً باشد و ما بعدش فاعل سد مسد خبر و بعضی گفته اند که جمع مکسر مثل جمع سالم است یعنی مثل صورت اول است که واجب است وصف خبر مقدم باشد و ما بعدش مبتداً و این قول اقوی است اگرچه مختار در نزد شارح و بعضی محققین قول اول است با احتمال قبول دوم زیرا که هیئت جمع در قوه دلالت بر جمعیت مثل علامت جمع است پس اگر قیام مبتداً باشد باید از هیئت جمعیت مجرد شود چنانکه از علامت جمعیت واجب است مجرد شود فتدبر فانه لا یخلو عن دقة و همین اقوال جاری است در صورتی که وصف قابل اطلاق بر مفرد و تشبیه وجمع باشد مثل، اجنب الزیدان و اجنب الزیدون، اما در اجنب زید جائز الوجهین بودن متعین است کما لایخفی.

مسأله — در رافع مبتداً دو قول و در رافع خبر چهار قول است

اما دو قول در رافع مبتداً ، قول اول اینستکه مبتداً را رفع داده اند بابتداء یعنی معری بودن و مجرد بودن از عوامل لفظیه و بعضی گفته اند ابتداء عبارت است از قرار دادن اسم را در اول کلام برای این که مخبر عنه شود ، قول دوم اینستکه مبتداً و خبر ترافع کرده اند ، اما چهار قول در رافع خبر قول اول اینستکه رفع خبر بمبتداً است فقط و همین قول صحیح است که تصریح کرده باین قول سیوییه بجهت اینکه مبتداً طالب خبر است و هر کس طالب کسی باشد باید در مطلوب خود عمل کند .

قول دوم اینستکه بعضی گفته اند که رافع خبر ایضا ابتداء است چون ابتداء طالب است هم خبر را وهم مبتداً را پس ابتداء در هر دو عمل کرده است لکن این قول رد شده است باینکه اقوی عوامل که فعل است نمیتواند دو عمل رفع بکند پس ابتدائیت که اقوی نیست سزاوار تر است که دو عمل رفع نکند حاصل اینکه فعل که عامل لفظی است نمیتواند دو عمل رفع بنماید پس ابتداء که عامل معنوی است بطریق اولی نمیتواند دو عمل رفع بتواند یعنی نمیتواند هم مبتداً را رفع بدهد وهم خبر را .

قول سوم اینستکه رافع خبر ابتداء و مبتداً هر دو میباشد ، قول چهارم کوفین گفته اند که مبتداً و خبر ترافع کرده اند یعنی مبتداً عمل رفع کرده در مبتداً یعنی هر کدام دیگری را رفع داده و برای این مطلب نظائری هست در لغت عرب که یکی از آنها قول خداوند ، ایا ما تدعوا فله الاسماء الحسنی ، میباشد که ایا در تدعوا عمل کرده جزم را و تدعوا در ایا عمل کرده نصب را .

مسأله — خبر در اصطلاح آن جزئی است که متمم فائده باشد لکن با مبتدأ اسمی نه مبتدأ وصفی زیرا که در مبتدأ وصفی متمم فائده فاعل است نه خبر و گاهی خبر را در اصطلاح معطی التکملة مینامند، مثل الله بر، که بر صفت مشبیه و بمعنای محسن است و خبر است از برای الله و مثل والایادی شاهده، که شاهده خبر است از برای الایادی و ایادی جمع ید میباشد که عضو مخصوص است که در اینجا مجازاً بمعنای نعمت است و حاصل معنای دو مثال چنین میشود که خداوند احسان کننده است به بندگان و نعمت های خداوند شاهد احسان خداوند است.

مسأله — خبر گاهی مفرد میآید و مراد بخبر مفرد آن خبریست که از برای عوامل تسلط بر لفظش باشد یعنی عامل بتواند در لفظش عمل کند از حیث اینکه خود لفظ خبر باشد پس یقوم در زید یقوم خبر مفرد نیست زیرا که عاملی که در لفظ یقوم عمل میکند مثل آن ولن از حیث خبر بودن لفظ یقوم نیست زیرا که خبر تنها فعل نیست بلکه خبر مجموع فعل و فاعل است که آن ولن در مجموع نمیتواند عمل کند اما هذا در زید هذا پس خبر مفرد است اگرچه عامل نمیتواند در لفظ هذا عمل کند زیرا که عمل نکردن بسبب مانع است که شباهت حرفی باشد والا عامل میتواند در لفظ هذا عمل کند از حیث خبر بودن چونکه خود هذا خبر است.

و این خبر مفرد بر چهار قسم است اول اینکه معمول نداشته باشد، مثل هذا زید، دوم اینکه عمل جر کند مثل، زید غلام عمرو که غلام خبر است و عمل جر کرده است در عمرو سوم اینکه عمل

رفع کند مثل ، زید قائم ابوه ، که قائم خیر است و عمل رفع کرده در ابوه چهارم اینکه عمل نصب کند بعلاوة عمل رفع مثل ، هذا ضارب أبو عمروا ، که ضارب خیر است و در عمروا عمل نصب کرده بعلاوة عمل رفع در ابوه پس شامل میشود خبر مفرد جمیع این چهار قسم را .

مسألة — گاهی خبر جمله می آید بشرط اینکه حاوی باشد یعنی در بر داشته باشد معنای مبتدا را که آورده شده این جمله خبر برای آن مبتدا یعنی اسمی را که بمعنای مبتدا باشد که ربط بدهد جمله خبر را بمبتدا بجهت اینکه جمله مستقبل است باید بسبب رابط او را مربوط بمبتدا بنمائیم . و این رابط یا ضمیر موجود است ، مثل زید قام ابوه ، یا ضمیر مقدر ، مثل البر فقیز بدرهم ، که منه بعد از قفیز در تقدیر است زیرا که متعارف چنین است که هر گاه جنسی نام برده شود و بعد از آن سعری برای مقداری ذکر شود دانسته میشود که مراد از این مقداری که سعر برایش ذکر شده مقدار از همین جنس مذکور است و البر مبتدا اول و قفیز مبتدا دوم بدرهم متعلق بعامل مقدر خبر قفیز و این مبتدا و خبر جمله خبر البر که مبتدا اول است و رابط این جمله منه مقدر بعد از مبتدا دوم است و انما سوغ فيه الابداء بالتركه لكونه خصصا بالوصف المقدر اعنی منه و یا اینکه رابط اسم اشاره ایست که بسبب او اشاره شود بسوی مبتدا ، مثل ولباس التقوی ذلك خیر ، که ذلك رابط است ولباس مبتدا اول و ذلك مبتدا دوم و خیر خبر مبتدا دوم و جمله خبر مبتدا اول که لباس است هذا اذا قلنا بان اسم الإشارة اعنی

ذلك مبتدأ ثانیا لا بد لا او عطف بیان للباس والا فلا شاهد في الاية لان الخبر اعني خير حينئذ مفرد وكاهي يبينياز ميکند جمله را تکرار مبتدأ لفظاً ، مثل الحاقه ما الحاقه ، که لفظ الحاقه دوم يبينياز کرده است جمله خبر را از رابط الحاقه اول که مبتدأ اول است و ماء استفهامية مبتدأ دوم والحاقه دوم خبر ما جمله خبر مبتدأ اول ويا اينکه بي نیاز ميکند جمله خبر را عموميکه در خبر است که مبتدأ داخل در آن عموم باشد مثل ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع أجر من أحسن عملا ، که الذين آمنوا در تحت من أحسن عملا داخل است چون ايمان بهترين عمل های انسان است ان حرف مشبهة بالفعل الذين مبتدأ واسم ان آمنوا صله الذين وعملوا الصالحات عطف بر آمنوا وجموع انا لا نضيع الخ خبر الذين ومن هذا القبيل زيد نعم الرجل على قول من يجعل نعم الرجل خبر اعن زيد وذلك لعموم الرجل وشموله لزید على ما ذكره صاحب المفتاح في بحث كون المسند جملة فراجع ان شئت .

مسألة — اگر جمله خبر در معنی نفس مبتدأ باشد اکتفاء ميکند مبتدأ بهمین جمله خبر مثل ، نطقی الله حسبی وكفى ، که جمله الله حسبی در معنی یکی از مصادیق نطقی میباشد چون نطق مصدر بمعنی اسم مفعول است نطقی مبتدأ اول الله مبتدأ دوم حسبی خبر مبتدأ دوم جمله خبر مبتدأ اول واین جمله خبر چون در معنی مصداق مبتدأ میباشد محتاج برابط نیست ومثل جائیکه مبتدأ ضمیر شأن وقصه باشد چونکه خبر عین مبتدأ است هذا هو المشهور ولكن التحقيق ان مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة بل المفرد على ارادة اللفظ كما

في عكسه نحو لا اله الا الله كلمة اخلاص ولا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وكفيكان فمن هذا القبيل قوله تعالى قل هو الله احد فهو مبتدأ اول ولفظ الجلالة مبتدأ ثان واحد خبره وهذه الجملة خبر هو وهي عينه لانها مفسرة له والمفسر عين المفسر اى الشأن الله احد هذا ان قلنا ان هو ضمير الشأن وان قلنا انه ضمير راجع الى المستول عنه في كلام السائل فخبره مفرد وهو لفظ الجلالة واحد بدل عنه او خبر بعد خبر وقرس عليه قوله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا اى القصه شاخصة ابصار الذين كفروا فان قلت ما الحكمة في جعل الربط للجملة الواقعة خبرا اعم من رابط جملة الصلة والجملة الواقعة حالا او صفة قلنا انه لما كان الاخبار بالجملة اكثر من الصلة والوصف والحال ناسب ان يكون رابطها اعم من كل لان الشئ اذ اكثر في الكلام ناسب ان ياتى على انحاء مختلفة فتأمل .

مسألة — بدانکه خبر بر چهار قسم است اول جمله که حکمش بیان شد ، دوم مفرد جامد ، سوم مفرد مشتق یا مؤل بمشتق ، چهارم ظرف و جار و مجرور .

مسألة — بدانکه اسم بر سه قسم است اول اسم ذات که دلالت میکند بر نفس معنی قطع نظر از جمیع صفات مثل زید که دلالت میکند بر ذات شخص معین قطع نظر از اینکه عالم باشد یا جاهل و این قسم را اسم عین مینامند ، قسم دوم اسم حدث که وضع شده است از برای حدث یعنی معنی مصدر مثل ضرب که وضع شده برای زدن و این قسم را اسم معنی مینامند ، قسم سوم اسم مشتق که وضع شده است برای کسی که نسبت داده شود باو حدث و مصدر که آن



نسبت مصدر بطریق صدور از او باشد ، مثل ضارب ، یا بطریق ثبوت برای او باشد ، مثل حسن ، یا بطریق زیاد بودن او باشد بر غیر ، مثل اعلم یا بطریق وقوع بر او باشد مثل مضروب یا زمان حدث باشد ، مثل اسم زمان یا مکان حدث باشد مثل اسم آله ، و جمیع اقسام مشتق متضمن است معنی فعل و حروف فعل را وصفت هستند ، و جامد از هیچ يك از این اقسام نیست پس جامد آن اسمی است که نباشد صفت متضمن معنای فعل و حرف آن را یعنی یکی از اقسام مذکوره نباشد .

مسألة — بدانکه هر اسمیکه بتأویل مشتق برود ایضا جامد نیست ، مثل ای رجل ، در مررت برجل ای رجل ، که بتأویل کامل فی الرجولية میروند و مثل اسد ، در زید اسد که بتأویل شجاع میروند و امثال اینها .

مسألة — خبر مفرد فارغ از ضمیر است یعنی خالی از ضمیر است در نزد بصریین زیرا که تحمل ضمیر یعنی در برداشتن ضمیر فرع اینستکه تحمل کننده ضمیر صالح باشد برای رفع دادن اسم ظاهر را بر فاعلیه یعنی تحمل کننده ضمیر بتواند اسم ظاهر را رفع بدهد بر فاعلیه و این صلاحیه و توانستن منحصر است بر فعل و آنچه که بمعنی فعل است که عبارت است از اقسام مشتق یا آنچه که بتأویل مشتق میروند و کوفین گفته اند که خبر جامد مثل خبر مشتق محتمل ضمیر میشود .

مسألة — بعضی گفته اند که اسم زمان و مکان و اسم آله متحمل

ضمیر نمیشوند چونکه متضمن معنی فعل نیستند بلکه فقط متضمن حروف فعل هستند .

مسألة — خبر مفرد مشتق یا مؤل بمشتق بر سه قسم است ، اول اینکه رفع ندهد اسم ظاهر را و جاری بر من هوله باشد ، مثل زید ضارب ، که ضارب رفع نداده است اسم ظاهر را بلکه رفع داده است ضمیر مستتر را و جاری بر من هوله است و معنای من هوله و جاری در سابق بیان شد ، دوم اینکه رفع بدهد اسم ظاهر را ، مثل زید ضارب ابوه ، که ضارب رفع داده است ابوه را که اسم ظاهر است ، سوم اینکه جاری بر من هوله نباشد ، مثل زید عمر ضاربه هو ، و مثل زید هند ضاربها هو ، و مثل زید ضارب ابوه ، که در قسم دوم مثال زده شد .

مسألة — اگر خبر مفرد مشتق باشد یا مؤل بمشتق ، مثل هذا اسد ، پس این خبر صاحب ضمیر مستتر است و این استتار در زمانی است که رفع ندهد اسم ظاهر را مثل قسم اول ، پس اگر رفع بدهد اسم ظاهر را تحمل ضمیر نمیکند مثل قسم دوم و ایضا این استتار درجائی است که جاری باشد بر من هوله که این شرط ایضا در قسم اول موجود است نه در قسم دوم چنانکه اشاره شد و اگر جاری بر من هو له نباشد مثل قسم سوم پس برای این قسم حکمی است که مصنف ذکر کرده بقول خودش ، و ابرزنه الخ .

مسألة — ضمیر را بارز بیاور نه مستتر یعنی واجب است ابراز ضمیر مطلقا چه اینکه مأمون از اشتباه باشد مثل مثال اول از قسم سوم یا اینکه مأمون از اشتباه نباشد مثل مثال دوم ، و آن وجوب

ابر از در جانی است که عقب بیاید خبر مشتق مبتدائی را که معنی خبر برای این مبتدا حاصل نشود یعنی خبر جاری بر من هوله نباشد بلکه حاصل شود معنی برای غیر این مبتدا یعنی خبر جاری بر غیر من هوله باشد، که در مثال اول و دوم از قسم سوم ضارب جاری بر عمرو و هند شده که غیر من هوله است زیرا که من هوله زید است لذا ضمیر را که در تحت ضارب بود بارز کردیم که هو باشد و در آخر ذکر کردیم چونکه اگر بارز نمیکردیم نظر بقاعده الاقرب للاقرب سبب اشتباه میشد چون مستتر اقرب بعمر و هند است است و ضمیر مضاف الیه ضارب ابعده از زید و هند است آن وقت معنی مثال چنین میشد که عمرو و یاهند زننده است زید را و حال آنکه مقصود اینست که زید زننده است عمرو و یاهند را و این معنی در صورت ابراز ضمیر محقق میشود چون ضمیر هو ابعده از زید میشود و ضمیر مضاف الیه اقرب بعمر و هند و در مثال دوم اگرچه استتار ضمیر سبب اشتباه نمیشود چون مذکر بودن ضمیر مستقر قرینه میشود که ضمیر مستتر راجع بزید است و هم چنین مؤنث بودن ضمیر مضاف الیه قرینه میشود که راجع بهند است و معنای مقصود حاصل میشود لکن مثال دوم را قیاس کرده اند بمثال اول و ابراز را واجب دانسته اند اگرچه استتار سبب اشتباه نمیشود و اجازه داده اند کوفیین استتار را هر گاه ایمن از اشتباه باشد مثل مثال دوم که بسبب تذکیر و تأنیث مرجع ضمیرین شناخته میشود و اشتباه نمیشود و اختیار کرده است مصنف همین قول کوفیین را در کتاب کافیه .

مسألة — خبر داده اند از مبتدا بظرف مثل والركب اسفل منكم یا انکه خبر داده اند از مبتدا بحرف جر یا بجرور مثل الحمد لله خلاصه انکه گاهی خبر مبتدا ظرف یا جار و مجرور میباشد حال کونیکه نیت میگیرند یعنی در تقدیر میگیرند برای ان ظرف و جار مجرور متعلق را که اسم قاعل یا انکه فعل باشد و لفظ المتعلق اما بکسر اللام او فتحها والاول لکونه عاملا والعامل يتعلق بمعموله والثاني لکون الظرف معمولا له وکل معمول يتعلق بعامله فتدبرفانه دقیق .

مسألة — در اینکه خبر خود ظرف و جار و مجرور است یا متعلق انها سه قول است قول اول اینست که فقط متعلق خبر است قول دوم اینست که متعلق و متعلق جموعا خبر است قول سوم این است که فقط ظرف و جار و مجرور خبر است و شارح قول اول را اختیار کرده لذا میگوید همین متعلق مقدر خبر مبتدا است نه خود ظرف و جار و مجرور و نمیباشد ان متعلق مکر کائن یا استقر و یا ان چیزی که در او معنای کائن یا استقر باشد مثل ثابت و وجود و امثال انها خلاصه انکه متعلق باید از افعال عموم باشد نه از افعال خصوص

قال الرضی انتصاب الظرف خبر اللبته عند الکوفین علی الخلاف یعنون ان الخبر لما کان هو الخبر فی نحو زید قائم او کانه هو فی نحو واز واجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه ولما کان مخالفا له بحيث لا یطلق اسم الخبر علی المبتدأ فلا یقال فی نحو زید عندک ان زید اعند خالفه فی فی الاعراب فیکون العامل عندهم معنویا وهو معنی المخالفة التي انصف

با الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق به الخبر واما البصريون فقالوا لا يبد للظرف من محذوف يتعلق به لفظي اذ مخالفة الشيء الشيء لا توجب نصبه وقال بعض النحاة العامل فيه المبتدأ وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست امامك وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرر منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو مررت بزيد الا ان العامل ههنا مقدر انتهى .

مسألة — فرق بين منوي ومقدر در سابق بيان شد لذا شارح ناوين را تفسير بمقدرين کرد .

مسألة — واجبست حذف اين متعلق وشاذ است تصريح باين متعلق در قول شاعر ؛ فأنت لدى بحبوحة الهون كائن . که كائن که متعلق لدى میباشد ذکر شده .

مسألة — دانسته شد که متعلق مقدر یا اسم فاعل است ویا فعل پس اگر مقدر گرفته شود اسم فاعل که همین تقدیر گرفتن اسم فاعل اختیار مصنف است بسبب وجوب تقدیر گرفتن اسم فاعل اجماعاً بعد از أما مثل أما في الدار فزيد وبعد از اذا فجائيه مثل اذا لهم مكر في آياتنا چون که بمنتع است که عقب اما واذا فعل بیاید پس این خبر و متعلق از قبیل مفرد میباشد خلاصه آنکه اگر متعلق ظرف و جار و مجرور اسم فاعل باشد پس خبر در این صورت مفرد است و جمله و اگر متعلق فعل تقدیر گرفته شود که همین تقدیر گرفتن اختیار این حاجبست چون که واجب است تقدیر گرفتن فعل در صله مثل جاءني الذي في الدار که متعلق في الدار باید فعل باشد

زیرا که صله موصول باید جمله باشد پس واضحست که خبر و متعلق در این صورت از قبیل جمله میباشد نه مفرد خلاصه آنکه مصنف ظرف و جار و مجرور را در باب خبر ملحق کرده است بظرف و جار و مجرور بعد از اما و اذا و این حاجب ملحق کرده است آنها را بمتعلق صله و لکن مخفی نماند که جاری کردن باب ظرف و جار و مجرور که خبر مبتدا هستند بر طریقه‌های واحد بهتر است از الحاق بیاب دیگر یعنی برای جمیع افراد خبر يك شکل متعلق تقدیر گرفتن بهتر است از این که ملحق کنیم باما و اذا یا آنکه ملحق کنیم بیاب موصولات و چون اصل در خبر افراد است لذا تقدیر گرفتن اسم فاعل بهتر است .

مسألة — گفته شد که حذف متعلق واجب است لکن در وجوب حذف شرط است که متعلق از افعال عموم باشد و اگر متعلق از افعال خصوص باشد و قرینه در کلام باشد که دلالة کنند بر متعلق محذوف مثل آنکه کسی بگوید زید مسافر الیوم و عمرو غداً و تو در جواب او بگوئی بل عمرو الیوم و زید غداً که متعلق الیوم و غدا در کلام تو مسافر میباشد که از افعال خصوص است و حذف شده بقرینه مسافر که در کلام آن کس میباشد پس در این صورت جائز الوجوهین است یعنی جائز است حذف متعلق و ذکر آن والا حذف جائز نیست قال الرضی ینبغی ان یکون ذلك العامل من الافعال العامة ای بما لا یخلو منه فعل نحو کائن و حاصل لیکون الظرف دالا علیه ولو کان خاصا کاکل و شارب و ضارب و ناصر لم یجوز لعدم الدلیل علیه وقد یحذف خاصا لقیام الدلیل نحو من لك بالمهذب ای من یضمن ولا یجوز عند

الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده كما يجيء في لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كائن في الدار وقال ابن جنى بجوازه ولا شاهد له .

واما قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كائنا وكذا حال الظرف في ثلاثة مواضع اخر الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والجار الا بملفوظ موجود واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل لانا نحتاج الى ذلك المحذوف المتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا مار بزيد لمشايبته للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل اولى وايضا للقياس على نحو الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار فله درهم فالمتعلق في الموضعين فعل لا غير كما ياتي وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم لكونه مفرد او الاصل في خبر المبتدء ان يكون مفردا انتهى .

مسألة — مراد از افعال عموم افعالي است كه دلالت كند بر مجرد وجود كه مقابل عدم است وقول شاعر فارسي كه ميگويد .  
افعال عموم نزد ارباب عقول كون است وثبوت است وجود است وحصول  
از باب مثال است نه از باب انحصار پس هر فعلي كه دلالت  
بر وجود مطلق مقابل عدم مطلق كند از افعال عموم است نه خصوص  
افعال مذكوره در شعر مذكور .

اما افعال خصوص پس عبارة است از افعالي كه دلالت كند بر وجود خاص كه مقابل عدم مضاف است مثل قائم بودن واكل بودن وثابت بودن در مكان مخصوص واز اين بيان دانسته ميشود سبب

ذکر متعلق در قول خداوند . فلما رآه مستقراً عنده چون که مستقراً از افعال مخصوص است چون مراد از ثبوت در مکان مخصوص است یعنی در حضور بیننده خلاصه آنکه مراد از مستقراً ساکن بودن در مکان است که ضد متحرك بودن است .

مسألة — بدان که متعلق بر چهار قسم است . اول آنکه از افعال مخصوص باشد و مذکور دوم آنکه از افعال مخصوص باشد و محذوف سوم آنکه از افعال عموم باشد و مذکور چهارم آنکه از افعال عموم باشد و محذوف .

در صورت چهارم ظرف را مستقر مینامند و در بقیه لغو مینامند .  
مسألة — ظرف مستقر را مستقر نامیده اند چون که فاعل متعلق در او قرار گرفته و این است مراد کسی که میگوید مستقر فیہ و بعضی گفته اند که متعلق با فاعل محذوف است و ظرف را در این صورت مستقر نامیده اند نه بسبب آنکه ضمیر در ظرف قرار گرفته بلکه بسبب آنکه از ظرف متعلق محذوف دانسته میشود پس گویا متعلق در ظرف قرار گرفته و از این بیانات وجه تسمیة ظرف لغو دانسته میشود .

قال الرضى ذهب السیرانی الى ان الضمير حذف مع المتعلق و ذهب  
ابن علی ومن تابعه الى انه انتقل الى الظرف لانه يؤكّد كقوله فان  
فؤادی عندك الدهر اجمع و يعطف عليه كقوله :

( الا بانخلتم من ذات عرق ) ( عليك ورحمة الله السلام )

وینصب عنه الحال كقوله تعالى فني الجنة خالدین فيها اتهمی

مسألة — بدان که اسم زمان خبر از مصدر میشود مثل القتال



يوم الجمعة چون که مصادر متجدد میباشند یعنی گاهی وجود میگیرند و گاهی معدوم هستند پس در خبر دادن از مصادر بسبب اسم زمان فائده است که آن فائده عبارت است از تخصیص دادن آن مصادر را بزمان دون زمان دیگر چون که در مثال مذکور قتال تخصیص داده شده بروز جمعه نه ببقیه ایام هفته .

مسألة — نمیباشد اسم زمان خبر از جثه پس گفته نمیشودزید يوم الجمعة چون که خبر دادن از بودن زید در روز جمعه فائده ندارد زیرا که زید در روزهای دیگر ایضا میباشد و اگر خبر دادن باسم زمان از جثه فائده داشته باشد پس در این صورت خبر بده و این فائده دادن در دو صورت است اول آنکه مبتدأ عام باشد و خبر که زمانست خاص باشد مثل نعمن فی شهر محرم الحرام زیرا که زمانیکه لازمه ذات است و معلوم است زمان مطلق است نه زمان خاص دوم آنکه جثه و ذات مثل مصدر باشد در وقوع فی وقت دون وقت مثل الورد فی ایار زیرا که در این صورت فائده اش مثل فائده در القتال يوم الجمعة میشود لذا بعضی صورت دوم را تأویل برده اند بتقدیر مصدر و گفته اند تقدیرش خروج الورد فی ایار است .

قال الرضی اعلم ان ظرف الزمان لا یكون خبرا عن اسم عین ولا حالا منه ولا صفة له لعدم الفائدة الا فی ثلاثة مواضع احدها ان یشبه العین المعنی فی حدودها وقتا دون وقت نحو اللیلة الهلال الثانی ان یعلم اضافة معنی الیه تقدیرا کقول امرء القیس الیوم خمر وغدا امر ای شرب خمر وقوله اکل عام نعم تحوونه ای حوایته الثالث ان یكون اسم العین عاما واسم الزمان خاصا کقولك لا کوكب اللیلة

قال الله تعالى ليس لوقعتها كاذبة على تاويل ليس في وقت وقوعها نفس كاذبة او يكون اسم الزمان مستولا به عن زمان خاص واسم العين عاما نحو في اى ليلة ليس كوكب ومتى لم يكن رجل ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى مطلقا ولو قلت الارض يوم الجمعة او زيد يوم السبت لم يجوز لانه لا فائدة لتخصيص حصول شىء بزمان هو في غيره حاصل مثله ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى بشرط حدوثه ثم ننظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثر وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو لاسيما مع التنكير المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفي نحو الصوم في يوم او يوما خلافا للكوفيين وذلك لان في عندهم يوجب التبعض فلا يجوز صمت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب خلافا للبصريين والاول جواز كما هو مذهب البصريين ولا نسلم افادة في التبعض وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا كما في الاول عند البصريين واوجب الكوفيون النصب كما اوجبوا في المنكر للعلة المذكورة فان وقع الفعل لاني اكثر الزمان سراء كان الزمان معرفة او منكرا فالاعلم نصبه او جره بفي اتفاقا من الفريقين نحو الخروج يوما او في يوم الجمعة او يوم الجمعة وربما رفع واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فلتركيب امر الحج ودعاء الناس للاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلاثة واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع

راجع نحو انت منى مكان قريب ودارك منى يمين او شمال وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدأ اى مكانك منى مكان قريب او من الخبر اى انت منى ذو مكان قريب ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف كما يجيىء عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك ودارى امامك وذلك لان الاصل في الخبر التنكير انتهى .

مسألة — جائز نيست ابتداء بنكره ماداميكه اين ابتداء بنكره فائده ندمد زيرا كه نكره مجهول است والاخبار عن المجهول يشبه الاخبار بما لا يجهله احد في عدم الفائده ولان ذكر المجهول في صدر الكلام لا يوجب الاحيرة وضلالة فيجب ان يكون في صدر الكلام معرفة او نكرة مخصصة ليشتاق السامع الى حكمه ولا يجب ذلك في الفاعل اذ تقديم الحكم عليه يوجب اشتياق السامع اليه كما في صورة تقدم الخبر على المبتدأ النكرة .

مسألة — بدانكه تحصيل فائده در چهار ده صورت است كه شش صورت را مصنف ذكر کرده وبقية را شارح ذكر کرده .  
اول اينست كه خير ظرف و جار مجرور مختص باشد ومقدم شود بر مبتدأ ومراد از مختص اينست كه مضاف اليه ظرف ومجرور قابليت مبتدأ شدن را داشته باشد مثل زيد در عند زيد نمره ومثل الدار در في الدار رجل ومثل نمره وهى كساء تلبسه الاعراب وتخصيص در اين صورت مثل تخصيص در نكره موصوفه است كه در صورت چهارم ذكر خواهد شد او الوجه كون التقديم مفيدا للحصر .  
دوم اينكه نكره بعد از استفهام واقع شود مثل هل فتي فيكم

یعنی آیا جوانی در بین شما جماعت هست و سبب فائده در این صورت ایضا مثل تخصیص در صورت چهارم است .  
 سوم اینکه نکره بعد از نفي واقع شود مثل ما خل لنا و سبب فائده در این صورت عمومیت مبتدأ است چونکه نکره در سیاق نفي مفید عموم است و این عمومیت شبیه تعریف است در تعیین زیرا که نکره در این صورت شامل جمیع افراد میشود پس تردیدی در معنای نکره باقی نمیماند تا موجب تحیر مخاطب شود چونکه مراد از مبتدأ معلوم است که جمیع افراد است چونکه معنای ما خل لنا نفي هر يك از اخلاء است نه يك دوست و خلیل غیر معین تا آنکه مخاطب در تعیین آن خلیل متحیر شود .

چهارم در جائیست که نکره موصوفه باشد و این صورت چهارم بر چهار قسم است اول اینکه وصف مذکور باشد مثل رجل من الكرام عندنا که من الكرام صفت است از برای رجل دوم اینکه وصف مقدر باشد مثل شرا هرذا ناب بنا بر احد تقدیرین یعنی بنا بر اینکه بگوئیم که در اصل شر عظیم اهرذانا بوده که بنا بر این تقدیر شاهد و مثال میشود برای وصف مقدر که عظیم است و ممکن است ان يكون تنوين التثنيه دالا على الوصف لانه يدل على التعظيم في بعض الموارد وعلى التحقير في بعضها الاخرى كما بين ذلك في علم المعاني فقال هذا القسم الى الثالث فتأمل جيدا و تقدیر دیگر اینستکه بگوئیم شرا هرذانا بمنزله ما اهرذانا الاشر میباشد که در این تقدیر صفت در تقدیر نیست و منشأ این دو تقدیر اینستکه کلب که او را ذانا هم میگویند دو قسم نباح و فریاد میکنند یکی معتاد که او را در فارسی پاس

میگویند و بعضی وق و بعضی عو عو میگویند چنانکه ملا رومی  
میگوید :

مه فشانده نور وسك عوعو كند هر کسی بر طینت خود میتند  
ودیکری غیر معتاد که در فارسی او را زوزه میگویند و در قسم  
اول محتمل است که نباح کلب بسبب آمدن دوست باشد که خیر  
است و ممکن است بسبب آمدن دشمن باشد که شر است و در قسم دوم  
احتمال خیر نیست چونکه بتجربه ثابت شده که اگر سك نباح غیر  
معتاد کند شر است و بصاحبش مصیبت و مکروهی وارد میشود لذا عرب  
بلکه عجم نباح غیر معتاد سك را بفال بدمیکیرند و شوم میدانند پس  
اگر متکلم این کلام را در وقت نباح معتاد گفته است تقدیر دوم  
صحیحست چون که در نباح معتاد احتمال خیر هست و متکلم حصر  
در شر میکند و خیر را نفی میکند و اگر متکلم این کلام را در وقت  
نباح غیر معتاد گفته پس تقدیر اول صحیح است زیرا که در نباح  
غیر معتاد احتمال خیر نیست پس باید عظیم تقدیر گرفته شود تا  
اینکه حصر در شر عظیم شود و شر حقیر نفی شود پس دانسته شد  
که شراهر ذاناب شاهد و مثال صفت مقدره میشود بر فرضی که در  
وقت نباح غیر معتاد گفته شده باشد هذا ولكن الظاهر ان الوصف  
اعنی عظیم انما يفهم من تنكير شر لا انه مقدر وقد تقدم الكلام فيه  
سوم از اقسام صورت چهارم جائیست که از خود لفظ مبتدأ صفت  
دانسته شود مثل رجیل که از هیئت تصغیر حقیر بودن دانسته میشود  
پس معنای رجیل عندنا رجل حقیر عندنا میباشد ولا يخفى اینکه  
تصغیر گاهی دلالت بر عظیم بودن میکند مثل فرمایش حسین بن

علي عليهما السلام مخاطبا لعلي الاكبر بنى علي الدنيا بعدك العفا كه  
بنى بمعناني ابني العظيم ميباشد بقرينة الذوق والمقام .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان وجه التخصيص والفائدة في الصورة الاولى  
أي تقديم الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا وكذا في الصورة الثانية أي  
اذا وقع المبتدأ بعد الاستفهام انما هو ما بيناه في هذا القسم من  
الصورة الرابعة لان معنى رجل في قولك في الدار رجل رجل صح  
استقراره في الدار فهيمه الكلام يدل على ان رجل موصوف بصحة  
استقراره في الدار كما ان هيئة رجيل كانت دالة على ان رجل موصوف  
بكونه حقيرا او عظيما وكذلك هيئة الكلام في هل فتى فيكم تدل  
على كون فتى موصوفا باحتمال كونه في المخاطبين فكان السائل أي  
المستفهم قال هل فتى يحتمل كونه فيكم ولكن لا يخفى انه يمكن جعل  
الاستفهام مفيدا للعموم مثل النفي لأن الاستفهام لا يختص بفرد دون  
فرد والمسألة تحتاج الى مزيد كلام لا يسهه المقام لان المقصود من  
التعلقة تقريب المطالب الى الافهام لاستقصائها بحيث لا يبقى للمستشكل  
بجال الكلام ولنشر الى مورد واحد من المستقصيات لئلا يستبعد بعض  
ناقصي الافهام ما ادعيناه في المقام من الاطلاع التام والفضل والعون  
من الله الملك العلام .

قال في حاشية المغنى في الامر الاول من مسوغات الابتداء بالنكرة  
ان في قولهم شرا هر ذاناب وجها اخر غير ما بيناه انفا وهذا نصه .  
صرح ابن الحاجب وغيره بان المسوغ للابتداء بالنكرة فيه كونها في  
معنى الفاعل وعبارته في امالي كافيته وانما جاز ان يكون مبتدأ وهو  
نكرة لانه في معنى الفاعل والفاعل يجوز ان يكون نكرة وان كان

في المعنى محكوما عليه لما فيه من التخصيص فكذلك ههنا والتخصيص في الفاعل ان حكمه لما كان متقدما صار المحكوم عليه لا يذكر الا بعد تقرر الحكم في الذهن فلما تقدم العلم بالحكم صار كالصفة في كونه متقدما لكون الصفة لافرق بينها وبين الخبر الا تقدم العلم بها دونه فمن هنا جاز ان يكون الفاعل نكرة مطلقا ولما كان هذا المبتدأ في معنى الفاعل جاز ان يكون نكرة انتهى .

چهارم از اقسام چهارم جائیست که صفت جانشین مبتدأ بشود مثل مؤمن خیر من کافر که در اصل عبد مؤمن بوده ولا یخفی اینکه ظاهر عبارت شارح اینست که صفت مبتدأ است و حال اینکه در حقیقت موصوف محذوف مبتدأ است والا لازم میاید که این صورت داخل در قسم چهارم نباشد و این خلاف فرض است زیرا که مراد بیان اقسام قسم چهارم است فتأمل .

پنجم جائیست که مبتدأ نکره عامل در ما بعد خودش باشد مثل رغبة في الخیر خیر که رغبة در في الخیر عمل کرده چونکه في الخیر متعلق برغبة میباشد نه بعامل مقدر ووجه تخصیص وفائده در این صورت اینست که معمول بمنزله قید ووصف است برای عامل مثلا ضرب مطلق است از حيث فاعل ومفعول وهم چنین از حيث بقیه معمولات و بسبب هر يك از معمول ها مقید میشود مثلا اگر بگوئیم صرب زید في الدار در این صورت ضرب مقید میشود بصدور از زید و وقوع در دار و هكذا بقیه معمولات تقیید میکنند عامل را پس في الخیر در مثال سبب تقیید رغبة شده چونکه رغبة ممکن است در کار خیر باشد و ممکن است در کار شر باشد و بسبب في الخیر مقید

بکار خیر میشود و این تقید بمنزله وصف است .

ششم در جائیست که مبتداً نکره اضافه شود مثل عمل بر یزین که عمل اضافه شده و تخصیص و فائده در این صورت واضح است این بودشش صورتی که مصنف ذکر کرده است و باید قیاس شود بر این شش صورت بقیه صوری که گفته نشده که آنها را اشارح ذکر میکند چونکه جائز است ابتداء بنکره در هر جایی که فائده موجود باشد . هفتم اینکه در نکره معنای تعجب باشد مثل ما احسن زیدا و سبب فائده و تخصیص در این صورت متضمن بودن مبتداً است معنای فعل را بیانی که در قسم اتی بیان میشود .

هشتم در جائیست که نکره دعا باشد چه آنکه دعای خیر باشد مثل سلام علی الیاسین یا دعای بشر باشد که او را در فارسی نفرین میگویند مثل ویل للمطففین که وجه تخصیص در این قسم منسوب بودن مبتداً است بمتکلم زیرا که سلام نائب سلامت میباشد زیرا که در اصل سلامت سلاما بوده پس بمعنای سلامی میباشد چون نائب سلامت شده چنانچه ما احسن زیدا بمعنای تعجبت میباشد نهم در جائیست که مبتداً نکره از اسماء شرط باشد بشرطیکه که فعل شرط لازم باشد نه متعدی مثل من یقم أقم معه که در این صورت من مبتداً است و نکره و در خبر من چهار قول است اول اینکه خبر فعل شرط است دوم اینکه خبر مجموع شرط و جزاء است سوم اینکه خبر جزاء است چهارم اینکه این مبتداً بلا خبر است چنانکه در غیر قائم الزیدان هم گفته شد که در چند موضع مبتداً بی خبر است و لکل من هذه الاقوال الاربعة وجه ذکر فی المطولات فلیراجع ووجه



تخصیص و فائده در این صورت مثل صورت سوم است چون که اسماء شرط از اداة عموم است .

مسألة — اگر فعل شرط در اسماء شرط متعدی باشد در این صورت اسم شرط مفعول مقدم است بشرطیکه فعل شرط در ضمیر اسم شرط عمل نکرده باشد مثل ایا ما تدعوا فله الاسماء الحسنی و اگر فعل شرط در ضمیر اسم شرط عمل کرده باشد پس در این صورت از باب اشتغال میشود و احکام باب اشتغال بر او جاریست .

دهم در جائیست که مبتدا نکره جواب سؤال باشد مثل رجل در جواب کسیکه بگوید من عندك که رجل مبتدا است و خبرش عندي محذوف است بقرینه عندك در سؤال و لم يظهر لي بعد وجه للتخصیص و القائده فی هذه الصورة الا الاحتمال الاخير الذي ذكر في الصورة الاولى اذ الخبر المحذوف لكونه معلوما يمكن ان يقدر مقدما على المبتدا فی كلام المجیب فتأمل .

یازدهم در جائیست که مبتدا نکره عام باشد مثل كل يموت و وجه تخصیص و فائده در این صورت از بیانات سابق ظاهر میشود و لایخفی اینکه مراد از تخصیص در صور مذکوره وهم چنین در صوراینده تخصیص بمعنای ضد عموم نیست تا اشکال شود که حکم بتخصیص و تعمیم جمع بین ضدین است بلکه مراد از تخصیص کم شدن ابهام است بیانی که در نکره بعد از نفي گفته شد .

دوازدهم در جائیست که نکره بعد از اذا فجائیه واقع شود مثل خرجت فاذا الاسد بالباب و وجه تخصیص و فائده در این صورت تقریبا مثل و جیبست که در صورت چهار دهم بیان میشود .

سیزدهم در جائیست که مبتدأ نکره بعد از او حال واقع شود مثل سرینا و نجم قد اضاء که نجم مبتدأ نکره است بعد از او و حالیه واقع شده و وجه تخصیص و فائده در این صورت ایضا تقریبا وجهیست که در صورت چهار دهم بیان میشود .

چهار دهم شجره سجده و تمره خیر من جراده میباشد که وجه تخصیص و فائده در این صورت اینست که ثبوت خبر برای مبتدأ بر خلاف عادت است یعنی محال عادی است مثل اول یا اینکه مطلب در ظاهر عجیب و غریب است مثل مثال دوم زیرا که روایت شده که جماعتی از حجاج در زمان خلیفه دوم در حال احرام ملخ کشته بودند لذا آمدند نزد کعب الاحبار سؤال کردند از کفاره کشتن ملخ پس کعب در جواب آنها گفت که در شرع مقدس کفاره هر يك از ملخها یکدرهم است و خلیفه چون دید که این کفاره زیاد است چونکه سائلین ملخهای زیاد کشته بودند و وسعت و توانائی دادن این مقدار کفاره را ندارند لذا گفت در عوض يك ملخ يك خرما کفاره بدهند چونکه تمره از جراده بهتر است و این حکم ملخ در نزد شیعه و سنی انفاقی است و از جمله احکام قلیل النظر است و از همین قبیل است کون الاسد بالباب حين الخروج و طلوع النجم و اضاءته حين السير .

قال ابن عقيل من المسوغات ان يقصد بها التنويع كقول الشاعر  
 فاقبلت زحفا على الزكبتين . ثوب لبست و ثوب اجر  
 فقوله ثوب مبتدأ نكرة و لبست خبره و كذلك ثوب اجر ومنها  
 ان تكون معطوفة على وصف نحو تميمي و رجل في الدار ومنها ان

تكون مبهمه كقوله مرسعة بين ارساعه به عسم يبتغي اربنا فقوله  
مرسعة نكرة وقعت مبتدء وقد سوغ الابتداء بها ايهاها ومعنى ذلك ان  
المتكلم قصد الابهام بهذه انتهى بتغيير ما ومن القسم الاول فريق  
في الجنة وفريق في السعير فتأمل .

( فائده ) قال بعض المحققين مدار صحة الاخبار عن النكرة على  
الفائده لاعلى ماذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهاتها الى  
هذه التكلفات الركيكة الواهية الضعيفة فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب  
انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمه  
واما نكرة خير من جرادة فقال التفتازاني في بحث استفراق المطول  
انه كالنكرة في سياق النفي مفيد للاستفراق فلذا جاز الابتداء بالنكرة  
مسألة — بدانکه خبر وصف و حال در حقیقت شيء واحد

هستند لذا میگویند الاخبار بعد العلم بها او صاف والاوصاف قبل  
العلم بها اخبار وهم گفته شده ؛ الحال وصف فضلا منتصب مفهم في  
حال كفر دا اذهب . لكن فرق در غرض از هر يك است چونكه  
غرض در خبر ثبوت خبر است از برای مبتدأ در وقتی كه مخاطب  
جاهل بثبوت باشد وغرض در صفت توضیح وتخصیص و أمثال آنست  
در وقتی كه مخاطب عالم بثبوت وصف برای موصوف باشد وغرض از  
حال مقید کردن عامل است به حال یعنی غرض از حال اینستكه كه  
مثلا ضرب در ضربت زيدا قائما در حال قيام متكلم بر زيد واره  
شده اگر قائما حال از فاعل باشد ویا اینکه ضرب از متكلم در حال  
قيام زيد واقع شده بعبارة اخرى غرض از حال بیان هیئتة فاعل  
یا مفعول است در وقت وجود گرفتن عامل حاصل انكه قائم درزيد

قائم وزید القائم حاضر وزید حضر قائما شیء واحد است از حیث ثبوت قیام برای زید چونکه در هر سه صورت کلام دلالت میکند که قیام برای زید ثابت است فقط فرق باعتبار غرض است چونکه غرض در مثال اول اعلام بثبوت قیام است برای زید و در مثال دوم توضیح زید است پس از علم بثبوت قیام برای زید و در مثال سوم تقيید حاضر شدن است بقیام یعنی غرض بیان هیئت زید است در وقت حاضر شدن .

مسألة — تقدیم و تأخیر در مبتدأ و خبر بردو قسم است اول تقدیم و تأخیری که بسبب وصف عنوانی باشد یعنی بسبب مبتدأ بودن و خبر بودن دوم تقدیم و تأخیری که بسبب ذات باشد مثل استفهامیه بودن مبتدأ و خبر که وصف عنوانی در این صورت دخالت در تقدیم و تأخیر ندارد و مراد از قول مصنف الاصل فی الاخبار ان تؤخر اول است و هم چنین مراد از قول شارح و فهم من کلامه ان الاصل فی المبتدآت التقدیم ایضا قسم اول است .

مسألة — بدانکه ضرر بردو قسم است اول ضرر معنوی مثل مشتبه شدن مبتدأ بخبر و یا مشتبه شدن محصور بمحصور فیه .

دوم ضرر صنعتی و اصطلاحی مثل تأخیر مایجب اصطلاحاً تقدیمه او تقدیم مایجب تأخیره كذلك والظاهر ان المراد من الضرر فی قوله اذ لاضررا کلاهما والدلیل علی ذلك الامثلة الممنوعة فتامل .

مسألة — بدانکه ممنوع است تقدیم خبر در پنج صورت زیرا که در این صور ضرر مذکور حاصل میشود .

اول در جائیکه مبتدأ و خبر مساوی باشند در تعریف و یا در

تنکیر لکن بشرطیکه قرینه دو هیچ یک از مبتدأ و خبر نباشد که دلالت کند بر مبتدأ بودن مبتدأ و یا خبر بودن خبر مثل زید صدیق که جائز نیست تقدیم خبر که صدیق باشد بر مبتدأ که زید است چونکه در هیچکدام از مبتدأ و خبر قرینه و بیانی نیست و هر دو مساوی در تعریف هستند و مثل غلام رجل عالم أفضل من رجل جاهل که تقدیم أفضل که خبر است جائز نیست بر غلام که مبتدأ است چونکه در هیچکدام از مبتدأ و خبر قرینه و بیانی نیست و هر دو مساوی در تخصیص هستند و مراد از تساوی مساوی بودن در اصل تعریف و تنکیر مخصص است نه تساوی در مقدار لذا زید و صدیق را مساوی میدانیم اگرچه تعریف صدیق بیشتر است چون مضاف الی اعرف المعارف است علی رأی و قس علیه النكرة المخصصة پس در این صورت فقط مکان دلالت میکند بر مبتدأ بودن زید و غلام و بر خبر بودن صدیق و افضل چنانکه در سابق گفته شد که گاهی مکان قرینه میشود. لذا تقدیم خبر جائز نیست بسبب مشتبه شدن خبر در صورت تقدیم بمبتدأ و این صورت از قسم ضرر معنویست لان الغرض اثبات الصدیقیة لزيد لا الزیدیة للصدیق و تفصیل ذلك انه اذا عرف المخاطب زيدا بعینه واسمه ولكن لا یعلم انه صدیق و اردت ان تخبره بذلك قلت زید صدیق ولا یجوز ان تقول صدیق زید و اذا علم ان له صدیقا لكن لا یعرفه باسمه قلت صدیق زید ولا یجوز ان تقول زید صدیق والمعصود فیما نحن فیه هو الاول فان قدم صدیق یشبه بالمعنی الثاني وهو خلاف المقصود .

مسألة — بدانکه در مبتدأ و خبر معرفتین اگر قرینه نباشد چهار قول

است اول اینکه مقدم مبتدا است ومؤخر خبر مطلقا یعنی چه اینکه هر دو جامد باشد یا یکی جامد و یکی مشتق و چه اینکه مساوی در تعریف باشند یا متفاوت و ظاهر کلام مصنف و شارح همین قول است. دوم اینکه جائز است مبتدا بودن هر يك و خبر بودن دیگری مطلقا بالمعنى السابق.

سوم اینکه اگر احدهما مشتق باشد فهو الخبر مطلقا ای سواء تقدم او تأخر و سواء كانا متساویین او متفاوتین . والا فکالقول الاول مطلقا ای سواء كانا جامدین او مشتقین كذلك .

چهارم اینکه اعرف مبتدا است مطلقا یعنی چه اینکه مقدم باشد یا مؤخر و چه اینکه مشتق باشد یا جامد و اگر مساوی باشند در تعریف فالمقدم هو المبتدا مطلقا ای سواء كانا مشتقین او جامدین ولعل العلامة الکافجی ناظر الى هذه القاعدة حیث یری ان بحسبک خبر مقدم ان قلنا بجریان الاقوال الأربعة فی النکرتین المخصمتین ایضا فتأمل .

مسألة — اگر در صورت تساوی قرینه باشد بر تعیین مبتدا و خبر جائز است تقدیم خبر بر مبتدا مثل قول شاعر بنونا بنوا ابنائنا که بنونا که خبر است مقدم شده است بر مبتدا که بنوا ابنائنا باشد چون که ذوق و عرف قرینه است که مراد تشبیه پسر زاده است پسر نه عکس چونکه قاعده و اصل تشبیه ناقص است بکامل لا العکس الا اذا كان المراد التشبیه المقلوب المذكور فی علم الی بیان وهو خلاف الاصل فلا یصار الیه الا بدلیل مفقود فی المقام .

صورت دوم از پنج صورتیکه تقدیم خبر جائز نیست در جائز است

که فعل خبر باشد که ان فعل رفع داده باشد ضمیر مستتر را که ان ضمیر بمبتدأ راجع باشد مثل زید قام که قام فعل است و رفع داده است ضمیر مستتر را که بزید راجع است و این قام که خبر زید است تقدیمش جائز نیست چونکه در صورت تقدیم فعل بر زید مبتدأ مشتبه بفاعل میشود زیرا که ضمیر مستتر قابل تلفظ نیست تا مخاطب بداند که فعل قاعل دارد پس زید فاعل نیست بلکه مبتدأ مؤخر است لذا مخاطب کمان ان میکند که زید فاعل است پس باید زید قام گفته شود و بعبارة اخرى زید قام که جمله اسمیه است در صورت تقدیم قام بر زید مشتبه بجمله فعلیه میشود و فرق بین جمله اسمیه و جمله فعلیه از حیث معنا غیر قلیل پس غرض متکلم که معنای جمله اسمیه است فوت میشود . و قوت الغرض ضرر عظیم پس در تقدیم خبر در این صورت ایضا ضرر معنوی است هذا ولكن هذه المسئلة بظواهرها تنافی ما تقدم في اول الباب من ان المبتدء لا تزول عن كونه مبتدء وان تاخر وللبیانین في المسئلة مباحث شریفه ذكرها التفتازانی في بحث تقدیم المسند اليه عند قول الخطيب ووافق السكاكي فراجع ان شئت .

بدانکه اشكال والد شارح چنانکه تصریح کرد در صورت تشبیه بودن فعل است زیرا که در صورت جمع بودن ضمه مانع از اشتباه میشود اما اسر والنجوى فقیه سبعة اقوال الاول ما اشار اليه الشارح وهو ان الذين مبتدء مؤخر واسر واخبر مقدم والثاني ان الذين موضعه رفع بدل من وا واسر وا والثالث ان موضعه رفع باضمار فعل ای وبقول الذين الرابع ان يكون خبر مبتدء محذوف ای هم الذين

الخامس انه فاعل اسروا على لفة اكلوني البراغيث السادس انه في موضع نصب باضمار اعنى السادس انه في موضع جر بدل من الناس في اقتراب للناس او نعت له .

سوم در جائزست که مقصود متکلم انحصار مبتدا در خبر باشد یعنی مقصود از استعمال محصور فیه بودن خبر باشد مثل انما زید شاعر وما زید الا شاعر که مقصود متکلم انحصار زید است در شاعر بودن نه عکس و اگر شاعر که خبر است مقدم شود معنا عکس میشود پس تقدیم جائز نیست تا اینکه توهم نشود عکس مقصود خلاصه آنکه معنا و مقصود از دو مثال مذکور اینست که زید منحصر در شاعر بودن است یعنی صفت دیگری غیر از شاعر بودن ندارد لکن ممکن است که کس دیگر غیر از زید شاعر باشد و اگر شاعر مقدم شد معنا عکس میشود یعنی معنا چنین میشود که شاعر بودن منحصر در زید است و کس دیگر غیر از زید شاعر نیست لکن ممکن است زید غیر از شاعر بودن صفات دیگری هم داشته باشد و این خلاف مقصود است چونکه مقصود معنای اول است پس ضرر در این صورت أيضا معنوی است .

مسألة — بدانکه واقع شدن بعد از الا علامت و قرینه محصور فیه بودن است پس هر چیزیکه بعد از الا واقع شود محصور فیه است لذا در هل الا عليك المعول لفظ الا قرینه و علامت است که عليك محصور فیه است اگرچه بر مبتدا خود که المعول است مقدم شده پس محصور فیه که عليك است مشتبیه بمحصور که المعول است نمیشود لکن این تقدیم شاذ است چونکه مکان و رتبه لفظ الا بعد از محصور و قبل



از جزء اخیر کلام است نه قبل از جمیع اجزاء کلام و لفظ هل بمعنای استفهام انکاری که در معنی نفی است و معول مصدر میمی است از باب تفعیل بمعنای اعتماد و حاصل معنا چنین است لیس المعول ای الاعتماد الا علیک .

صورت چهارم در جائیست که خبر مستند باشد برای مبتدئیکه صاحب لام ابتداء باشد مثل لزید قائم که جائز نیست تقدیم قائم که خبر است بر مبتدأ که زید است چونکه لام ابتداء صدارت دارد .  
مسألة — بدانکه صدارت در مبتدأ دو قسم است اول صدارت ذاتی مثل اینکه مبتدأ اسم استفهام باشد دوم صدارت عارضی مثل لزید قائم که صدارت زید بسبب دخول لام ابتداء است و قول مصنف او لازم الصدر بنا بر تفسیر شارح شامل هر دو قسم میشود لهذا میگوید ولو تركه لفهم بما بعده ولكن تفسیر شارح محل تأمل است لان المطلق عند الاطلاق ينصرف الى الفرد الاكمل وهو القسم الاول بعلاوة اینکه ذکر لازم الصدر در مقابل ذی لام ابتداء و لفظ او قرینه قوی میشود که مراد از لازم الصدر فقط قسم اول صدارت است اگرچه این علاوه در صورت ترك جاری نیست لکن انصراف جاریست و فیه کفایة لمن له ذوق و درایة .

مسألة — قول مصنف او لازم الصدر صورت پنجم است و من لی منجدا مثال صدارت ذاتیست و فقی من مثال صدارت عارضی است چونکه صدارت فقی که مبتدأ است بسبب اضافه است مثل لزید که صدارت زید بسبب لام است .

مسألة — چون از صور منع تقدیم خبر فراغ حاصل شد شروع

میشود در صور وجوب تقدیم خبر و این وجوب تقدیم خبر در چهار صورت است .

اول — در جائیکه مبتداً نکره باشد و مسوغ ابتداء بنکره فقط تقدیم خبر باشد و این خبر ظرف باشد مثل عندي درهم یا انکه جار و مجرور باشد مثل لي وطر یا انکه خبر جمله باشد چنانکه خبر جمله را در شرح تسهیل گفته مثل قصدك غلامه رجل که رجل مبتداً مؤخر است و جمله قصدك غلامه که فعل و فاعل است خبر مقدم است از برای رجل و ضمیر غلامه عائد جمله است که راجع برجل است پس بدانکه در این سه قسم واجب است تقدیم خبر چونکه غیر از تقدیم خبر مسوغ دیگری برای ابتداء بنکره نیست و لا ینخفی اینکه وطر بمعنای حاجت است و معنای لی وطر چنین میشود که برای من حاجتی هست .

صورت دوم که همچنین واجب است تقدیم خبر زمانیست که عود کند بر خبر یعنی بر ملابس خبر ضمیری از مبتداً که بسبب این مرجع ضمیر خبر داده میشود از آن مبتده خلاصه آنکه صورت دوم جائیست که مبتداً شامل ضمیری باشد که آن ضمیر عود کند بیکی از اجزاء و متعلقات خبر مثل في الدار صاحبها که صاحبها مبتداً است و مشتمل است بر ضمیری که بر میگردد یعنی عود میکند بدار که از اجزاء و متعلقات خبر است پس واجب است تقدیم خبر که في الدار است بر مبتداً زیرا که اگر في الدار مؤخر شود عود ضمیر میشود بر متأخر لفظی و رتبی زیرا که رتبه خبر متأخر است از مبتداً و ذلك لایجوز الا في مواضع معينة لیس هذا منها .

مسألة — ابن حاجب در متن جامی این صورت را باین عبارت بیان کرده او متعلقه ضمیر فی المبتدأ مصنف در کتاب نکت خود که حاشیه بر متن جامی است بر ابن حاجب اشکال کرده و گفته که او متعلقه ضمیر فی المبتدأ عبارت دشواریست برای متعلم و اگر او کانت فی المبتدأ ضمیر له میگفت کفایت میگرد حاصل اینکه مصنف بر عبارت ابن حاجب اشکال کرده که این عبارت فهمیدنش برای خواننده مبتدی دشوار است لکن شارح بر مصنف اشکال میکند لذا میگوید تو میبینی آنچه را که در عبارت مصنف است از غلاقة و کثرة ضمائر که مقتضی دشواری فهمیدن است خلاصه مقصود شارح اینست که عبارت خود مصنف مشکل تر از عبارت ابن حاجب است و ممکن بود برای مصنف که بگوید بیتی را که در کافیه گفته .

وان يعد بخبر ضمير من مبتدأ يوجب له التأخير

صورت سوم که واجب است تقدیم خبر زمانست که خبر مستوجب صدارت باشد مثل این من علمته نصیرا که این که خبر است صدارت دارد چون متضمن استفهام است لذا واجب است که بر مبتدأ مقدم شود که من موصوله است وجمله علمته صله من میباشد .

صورت چهارم اینست که خبر محصور باشد و مبتدأ محصور فیه پس این خبر محصور را مقدم کن بر مبتدأ محصور فیه مثل مالنا الا اتباع احمد (ص) که لنا خبر محصور است واجب است مقدم شود بر اتباع احمد که مبتدأ محصور فیه است زیرا که اگر خبر مؤخر شود و گفته شود ما اتباع احمد الا لنا توهم میشود انحصار اتباع احمد در لنا انوقت معنا چنین میشود که اتباع ان بزرگوار منحصر در ما

هست یعنی متابعت آن حضرت فقط بر ما واجب است و این معنا صحیح نیست زیرا که متابعت آن حضرت بر جمیع عباد الله واجب است پس معنای صحیح اینست که برای ما جائز نیست مکر متابعت آن بزرگوار چونکه انبیاء دیگر (ع) شریعة شان منسوخ شده است. و این معنا در صورت تقدیم لنا حاصل میشود پس تقدیم لنا واجب است.

مسألة — لما فرغ من التقديم والتأخير في الخبر شرع في بيان حذف المبتدأ والخبر من حيث الجواز والوجوب .

مسألة — بدانکه حذف بر دو قسم است یکی جائز و دیگری واجب و هر يك از این دو قسم یا سماعی است یا قیاسی و مقصود در اینجا حذف قیاسی است نه سماعی .

مسألة — در حذف جائز فقط وجود قرینه کافیست و محتاج بقائم مقام نیست بخلاف حذف واجب که هم قرینه لازم است و هم قائم مقام .

مسألة — بدانکه قرینه بر دو قسم است اول قرینه عامه و مراد از قرینه عامه قرینه ایست که فقط دلالت کند بر حذف لکن محذوف را معین نکنند دوم قرینه خاصه و مراد از قرینه خاصه قرینه ایست که محذوف را معین کند مثلاً در زید که در جواب سائل گفته میشود قرینه عامه میگوید که خبر محذوف است چونکه استعمال مفرد در لغت عرب بلکه در هیچ لغتی جائز نیست لکن این قرینه خبر را معین نمیتواند و قرینه خاصه عبارت است از عندکم در کلام سائل که این عندکم خبر زید را معین میکند که عندنا میباشد و همچنین در حذف قرینه عامه میگوید که مبتدأ محذوف است لکن مبتدأ را

معین نمیکند لکن زید در کلام سائل قرینه خاصه است که مبتداً  
دنف را معین میکند که زید است .

مسألة — مراد از قرینه که در حذف شرط است قرینه خاصه  
است نه قرینه عامه زیرا که قرینه عامه وجودش کالعدم است چونکه  
مخذوف را نمی تواند معین کند .

مسألة — حذف هر يك از مبتداً و خبر که معلوم باشد یعنی قرینه  
خاصه داشته باشد جائز است مثل خبر در مثال اول و مبتداً در مثال  
دوم که قرینه خاصه دارد بیانی که ذکر شد پس حذف خبر در  
مثال اول و حذف مبتداً در مثال دوم جائز است نه واجب چون  
مخذوف قائم مقام ندارد .

مسألة — اگر مخذوف قائم مقام داشته باشد بعلاوه قرینه خاصه  
پس حذف واجب است و این وجود قائم مقام و قرینه در خبر چهار  
صورت است اول در جائیکه خبر بعد از لولا غالبیه باشد و مراد از  
لولا غالبیه لولا نیست که خبر مبتداً بعد از او از افعال عموم باشد  
و بعبارة اخری لولاء غالبیه لولا نیست که جواب لولا ممتنع شده باشد  
بسبب وجود مبتداً یعنی بسبب نسبت کون مطلق بمبتداً و لولاء غیر  
غالبیه لولا نیست که خبر مبتداً بعد از او افعال خصوص باشد  
و بعبارة اخری جواب لولا ممتنع شده باشد نه بسبب وجود مبتداً  
بلکه بسبب نسبت یکی از افعال خصوص بمبتداً پس در قسم اول  
که لولا غالبیه است حذف خبر مبتداً بعد از او واجب است مثل  
لولا زید لایتیک که در اصل لولا زید موجود لایتیک بوده پس خبر  
که موجود بوده و از افعال عموم است حذف شده چونکه خود لولاء

غالبیه قرینه خاصه است بر خبر محذوف چونکه لولاء غالبیه دلالت میکند که خبر مبتدأ از افعال عموم است که موجود باشد و جواب لولا قائم مقام خبر محذوف است و در قسم دوم یعنی لولاء غیر غالبیه اگر قرینه خاصه موجود باشد حذف جائز است نه واجب و اگر قرینه خاصه موجود نباشد حذف جائز نیست مثل فرمایش حضرت رسول (ص) که بعائشه فرموده لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة وجعلت لها بابين که خبر مبتدأ که حديثو عهد است حذف نشده چون قرینه خاصه موجود نیست و در صورتی که در لولای غیر غالبیه قرینه خاصه موجود باشد جواب لولا نمیتواند قائم مقام خبر بشود چونکه جواب لولا با افعال خصوص مناسبتی ندارد تا بتواند قائم مقام بشود و معلوم است که بین نائب و منوب عنه مناسبت لازم است. لذا در این صورت حذف واجب نیست فتبصر فانه دقیق .

دوم در جائیست که مبتدأ نص در قسم باشد یعنی در غیر قسم استعمال نشود مگر با قرینه مثل لعمرک لافعلن بفتح عين عمرک که خبر قسمی بوده و حذف شده و جواباً چون که عمر بفتح عين نص در قسم است و در غیر قسم استعمال نمیشود مگر با قرینه بعکس عمر مضموم العين و قرینه خاصه در این صورت خود مبتدأ است واجب قائم مقام است .

مسألة — اگر مبتدأ نص در قسم نباشد حذف خبرش واجب نیست بلکه جائز نیست مگر اینکه قرینه خاصه بر خبر موجود باشد .  
مسألة — بدانکه عبارت نحویین در بیان صورت سوم مختلف است بعضی میگویند الثالث ان يقع بعد المبتدأ واوهی نص فی المعية

وبعض دیگر میگویند الثالثة ان يكون المبتدأ معطوفا عليه اسم يواو هي نص في المعية .

وبعضی میگویند وثالثها مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة ولكن عبارات مصنف بنابر تفسیر شارح با هیچیک از این عبارات مناسبت ندارد چونکه ظاهر عبارت بنابر تفسیر شارح اینست که صورت سوم اینست که مبتدأ بعد از واو واقع شود و حال آنکه مبتدأ که کل صانع است قبل از واو واقع شده نه بعد از واو پس باید لفظ بعد را بضمه بخوانیم تا مبني شود ومعنای مضاف الیه را که ضمیر راجع الی المبتدأ است در نیت بگیریم و واو را برفع بخوانیم تا فاعل بعد شود و بمجموع بعد واو را حال قرار بدهیم از برای المبتدأ تا اینکه معنای عبارت موافق شود با عبارت اول نحویین و ظاهرا مقصود مصنف هم همین است و کسانیکه واو را بجر خوانده اند و محتاج بارتکاب تعسفات شده اند و توجیهاات بیجا کرده اند از ترکیب خالد باشتباه افتاده اند چونکه خالد واو را مضاف الیه بعد قرار داده و این ترکیب خالد غلط است بقرینه عبارت نحویین و توجیه الغلط غلط آخر پس حاصل معنای عبارت مصنف و شارح چنین میشود که صورت سوم جائیست که مبتدأ واقع شود حالکونیکه بعد از مبتدأ واو باشد که این واو معین کند معنای مع را مثل ، کل صانع وما صنع که مقترنان ، که خبر است حذف شده و جویا چون واو مع قرینه خاصه است بر خبر لان المعية والاقتران رضیعا ثدی واحد وهی أيضا قائم مقام الخبر فتأمل ، وبعضهم جعل هذه الصورة بما لا يحتاج الى الخبر .

مسألة — اگر واو نص در معیت نباشد حذف خبر واجب نیست

بلکه جائز نیست مگر اینکه قرینه خاصه بر خبر موجود باشد مثل  
وکل امرء والموت يلتقيان، که چون واو والموت نص در معیت نیست  
لذا يلتقيان حذف نشده .

صورت چهارم زمانیست که مبتدأ مصدر باشد یا مضاف الی مصدر  
واین مبتدأ قبل از حالی باشد که آن حال لیاقت خبر شدن برای این  
مبتدأ را نداشته باشد مثل، ضربی العبد مسیئاً، چونکه مسیئاً که  
حال است لیاقت ندارد که خبر ضربی بشود چونکه ضرب متصف  
بمسیء بودن نمیشود زیرا که مسیء بمعنای بد کننده است که  
صفت انسان است نه صفت ضرب واصل این مثال چنین بوده، ضربی  
العبد حاصل اذا كان مسیئاً، اگر مراد زمان مستقبل باشد یا اذا كان  
مسیئاً اگر مراد زمان ماضی باشد پس خبر که حاصل بوده حذف  
شده و اذا كان یا اذا كان که ظرف است و متعلق بخبر است جای خبر  
نشسته و بعد از ان ظرف حذف شده و مسیئاً که حال برای العبد  
است جای ظرف نشسته پس مسیئاً نائب نائب خبر است نه نائب  
خبر پس در عبارت، شارح که میگوید فمسیئاً حال سد مسد الخبر  
مسامحه شده و مثال مضاف الی المصدر اتم تبییق الحق منوطاً بالحکم  
است والبيان فيه كما تقدم ولكن لا يخفى ان لفظ كان في المثالين تامه  
لا ناقصة لا يقال قد تقدم عند قوله واخبروا بظرف او بحرف جر ان  
حذف المتعلق واجب في نفسه سواء كان هناك حال لا يكون خبراً ام  
لا فما معنى ذكر الحذف ثانياً وتقييده بالحال المذكور لانا نقول كان  
الكلام هناك في المتعلق اعنى حاصل وهما في المتعلق اعنى الظرف فلا  
تكرار ولا منافاة فتدبر جيداً فانه دقيق جداً .



مسألة — اگر حال صلاحیت خیر شدن برای مبتدأ را داشته باشد واجب است که همین حال را رفع بدهیم تا خیر شود مثل ضربی زیداً شدید که شدید لیاقت خیر شدن برای ضرب را دارد چون ضرب متصف بشدت میشود لذا او را رفع دادیم تا خیر شود .

مسألة — اعلم ان المصنف لم يذكر المواضع التي يحذف المبتدأ فيها وجوباً فذكرها الشارح تكميلاً للبحث .

مسألة — بدانکه واجب است حذف مبتدأ در چند موضع و شارح چهار موضع را ذکر کرده .

اول ، زمانیکه خبر داده شود از مبتدأ بنعت مقطوع مثل ، مررت بر رجل الکریم ، برفع الکریم که الکریم در اصل صفت رجل بوده و مجرور او را از صفتیت قطع کردیم و خبر قرار دادیم از برای مبتدأ که هو باشد و حذف این مبتدأ واجب است با شرائطی که قبلاً در قال محمد هو ابن مالک بیان شده چنانکه مصنف ذکر کرده است این مسأله را در باب نعت وانما وجب الحذف حينئذ لان المقصود من الكلام انشاء المدح ونحوه فلو ذكر المبتدأ اوهم الاخبار ولا يختص الحكم بالنعت المقطوع بل يجري في سائر التوابع ايضاً فتأمل .

دوم ، زمانیکه خبر داده شود از مبتدأ بمخصوص نعم مثل ، نعم الرجل زيد ، بنا بر اینکه زيد خبر مبتدأ محذوف باشد نه مبتدأ مؤخر چنانکه ذکر کرده است این قسم را در باب افعال مدح و ذم و وجه الوجود في ذلك كسابقه و قيس الوجه في ذلك انها كالامثال فلا يتغير مثلها و سياها بيان ذلك في الباب المذكور .

سوم ، زمانیکه خبر داده شود از مبتدأ بمصدریکه آن مصدر عوض

باشد از تلفظ بفعل یعنی مصدر نائب فعل شده باشد مثل ، صبر جمیل که در اصل صبري صبر جمیل بوده ومبتدأ که صبری باشد حذف شده وجوبا وسبب وجوب حذف در این قسم اینست که این جمله اسمیه در اصل جمله فعلیه بوده مثل ، سلام عليك ، یعنی در اصل ، صبرت یا اصبر صبراً جمیلاً ، بوده پس از آن صبراً را که مصدر است قائم مقام فعل قرار دادیم وفعل را حذف کردیم تا جمع بین عوض ومعوض نشود وپس از آن نصب صبراً را بدل بر رفع کردیم تا جمله اسمیه شود پس در حالت نصب حذف فعل واجب است چون جمع بین عوض ومعوض جائز نیست انگاه حالت رفع را حمل بر حالت رفع کردیم ومبتدأ را حذف کردیم وجوبا .

چهارم ، زمانی که خبر داده شود از مبتدأ بصریح قسم مثل ، فی ذمتی لافعلن ، که یمین مبتدأ بوده وحذف شده وجوبا واین دو قسم اخیر را مصنف در کافیه ذکر کرده است .

مسألة — چون مبنای این تعلیقه فقط بر توضیح عبارت کتاب است لذا صور دیگری را که حذف مبتدأ در آنها واجب است ذکر نکردیم فمن أراد الاطلاع علیها فعلیه بمراجعة المطولات ولذلك أيضا لم نذكر مافی الصور الاربع المذكورة من التوجیہات والاقوال فمن ارادها فعلیه أيضا مراجعتها .

مسألة — خبر داده اند عربها بدو خبر یا بیشتر از دو خبر از يك مبتدأ چه انکه خبر های متعدد در معنا يك خبر باشد مثل ، الرمان حلوحامض ، که این دو خبر مجموعاً بمعنای ، زاست که در فارسی میخوش میگویند یا اینکه در معنا واحد نباشند مثل ، هم سراً شعراً که سراً

وشعراء هر کدام معنای جداگانه دارند و مجموعاً معنای واحد ندارند لان السراة جمع السرى بتشديد الياء بمعنى الرجل الرفيع القدر من السرو وهو الرفعة وهذا المعنى هو المراد في قوله تعالى جعل ربك تحتك سر يا اذ المراد ولدها عيسى (ع) واما الشعراء فهو جمع شاعر ومعناه ظاهر ولا يخفى كه شعراء بجهة ضرورت شعرى بقصر خواننده شده . ومعنای ، من يك ذابت فهذا بقى الى آخره ، چنین است كه شاعر در وصف كساء خود ميگويد هر كس صاحب كسائی باشد پس اين كساء من كفايت ميكنند مراد شدت حرارة تا بستان ودر بقيه ايام تا بستان ودر زمستان يعنى كساء من هر كاره هست واختصاص بزمان واحد ندارد ومعلوم است كه متميظ ومصيف ومشقي كه سه خير متعدد هستند در معنا واحد نيستند وقوله (ع) اما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه حافظاً لدينه مطيعاً لامر مولاه مخالفاً لهواه يحتمل الوجهين فتأمل .

مسألة — چائز است آوردن دو خير از برای دو مبتدأ مثل ، زيد وعمر وكاتب وشاعر ، ودر اين صورت در تعيين مبتدأ هر يك از دو خير بايد بقاعده الاقرب للاقرب والابعد للابعد عمل شود اكر قرينه تعيين نباشد نظير حال متعدد برای ذو الحال متعدد چنانكه بيايد در قول مصنف .

والحال قد يجيء ذا تعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد

مسألة — لما فرغ المصنف عن ذكر المبتدأ والخبر وما يتعلق بهما

من الاحكام شرع في النواسخ وهي ستة :

## (النواسخ)

مسألة — النواسخ جمع الناسخ من النسخ وهو في اللغة بمعنى  
الازالة يقال نسخت الشمس الظل اذا ازالته وفي اصطلاح هذا العلم  
ما يرفع حكم المبتدئ والخبر او احدهما على ما يأتي :

## كان واخواتها

مسألة — الاول من النواسخ كان واخواتها وتسمى أفعالا ناقصة  
اذا عمل العمل الآتي .

مسألة — في عمل هذه الافعال اقوال منها انها لا تعمل في المرفوع  
وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها عليه .  
ومنها انها تعمل في المرفوع لكن تشبيها له بالفاعل .  
واتفقوا في عملها في الخبر ثم اختلفوا في نصبه فقال بعضهم ان النصب  
على التشبيه بالحال وقال بعض آخر على انه بالحالية .  
والمختار عند المصنف انها تعمل في المبتدئ اسما لها وفي الخبر  
خبراً لها .

مسألة — بدائكه شرط است در داخل شدن اين افعال بر مبتدئ  
اينكه مبتدئ صدارت نداشته باشد پس بنا بر اين داخل بر اسماء  
شرط وامثال آن نميشوند وهمچنين شرط است كه واجب الحذف  
نباشد مثل مبتدئى كه خبرش نعت مقطوع باشد وهمچنين شرط است  
كه واجب الابتدائية نباشد مثل مبتدئيكه بعد از اذا فجائيه واقع  
ميشود .

لكن اشكال شده است در شرط اول بضمير شان زیرا که ضمير شان صدارت دارد و حال اینکه كان بر او داخل میشود مثل ، اذا مت كان الناس صنفان شامت — و آخر مثن بالذی كنت اصنع ، زیرا که اسم كان اول ضمير شان است و جمله الناس صنفان خبر كان است . و جواب داده شده از این اشكال باینکه كان زائده است نه اینکه ضمير شان اسم كان است و جمله خبر كان ولكن یاتی عنقریب فی قوله ومضمر الشان اسما انوما بظاهره ینافی ذلك فتامل .

مسألة — ظل معناه ثبوت الخبر للاسم في النهار وهذا هو المراد بقول الشارح بمعنى أقام نهاراً نحو ، ظل زيد حزيناً ، بمعنى ان الحزن كان ثابتاً لزيد في جميع النهار و بات معناه ثبوت الخبر للاسم في الليل وهذا هو المراد بقول الشارح بمعنى أقام ليلاً نحو ، بات زيد باكياً ، یعنی ان البكاء كان ثابتاً لزيد في جميع الليل واضحی معناه ثبوت الخبر للاسم في وقت الضحی نحو ، أضحی زيد ضاحكاً ، یعنی دخل زيد في الضحی وكان ضاحكاً في ذلك الوقت وأصبح وأمسى يظهر معناهما من معنى أضحی وصار معناه انتقال الاسم من خبر الى خبر یعنی هذا الخبر الموجود لم يكن ثابتاً له نحو ، صار زيد غنياً ، بمعنى ان الغنى حصل له جديداً یعنی كان قبل ذلك فقيراً معدماً فاتتقل الى الغنى وهذا هو المراد من قول الشارح تحوّل .

مسألة — التحوّل بمعنى التغير والتغير على ثلاثة أقسام الاول التغير الذاتي نحو ، حرقت الشجر فصار رماداً ، الثاني ؛ التغير الصفاتي نحو صبغت القرطاس فصار احمر ، الثالث ؛ التغير الحالی نحو ، صار الخمر خلا ظاهر كلام الشارح ان صار يستعمل في كل واحد من الاقسام

الثلاثة وظاهر امثلتهم هو المعنى الثاني واما زال فمعناها الانتقال من مكان الى آخر هذا اذا كانت ناقصة واما اذا كانت تامة فمعناها ماز بمعنى ميز وقد يستعمل بمعنى انتقل ولهذا تنمة تأتي بعيد هذا .

مسألة — ليس لنفي الحال أي نفي الخبر عن الاسم في الزمان الحاضر أي زمان التكلم ولذلك لا يجوز ان يكون خبره فعلا ماضيا قيل وكذلك لا يجوز ان يكون خبره فعلا ماضيا قيل وكذلك بقية الانعال الناقصة لا يجوز ان يكون خبرها فعلا ماضيا الا مع قد ظاهرة أو مقدرة ففي نحو قوله تعالى ، ولقد كانوا عاهدوا الله ، ونحو ، وان كان قميصة قد من دبر ، لا بد من تقدير قد .

مسألة — قيل ليس لنفي الحال اذا لم يكن في الكلام دال على الزمان والا ففيها على حسب ذلك الدال مثلا في قوله تعالى ، الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ، المراد النهي في الاستقبال وفي ، ليس ان خلق الله النفي في الماضي واسم ليس في هذا المثال ضمير الشأن .

مسألة — لا خلاف في فعلية الافعال الناقصة الا ليس فقال بعضهم انها حرف بدليل انها جامد وانها لا يدل على الحدث بل على النقي فقط كالحرف ولكن يرد ذلك قبولها علامات الفعل يعني تاء آتت وفعلت وقد تقدم ان الفعل ينجلي بهما ويأتي وجه اخر لحرفيتها في باب حروف العاطفة نقلنا عن الرضى .

مسألة — زال در صورتی از افعال ناقصه میباشد که از باب نصر ينصر و ضرب يضرب و ضرب يضرب و الا تامة میباشد چنانچه بزودی بیاید .

مسألة — زال که از باب نصر ينصر باشد فعل لازم است و معنایش

انتقال فاعل است از مکان خودش مثل ، زالت الشمس عن خط نصف النهار یعنی انتقلت الشمس عنه ، و مصدرش زوال است و زوال که از باب ضرب یضرب باشد متعدی بیک مفعول است و بمعنای تمیز پیدا کردن میاید مثل ، زال زید الحنطة عن الشعير ، و مصدرش زیل است این هر دو زال موجه و اثبات میباشد مثل بقیه افعال تامه و اگر نفی بر آنها داخل شود سالبه میشوند .

وزال ناقصه که از باب منع یمنع میباشد معنایش قبل از دخول نفی و شبه نفی منفصل شدن خبر از اسم است یعنی دلالت میکنند بر عدم ثبوت خبر برای اسم پس معنای زال ناقصه قبل از دخول نفی و شبه نفیست و بعد از دخول نفی و شبه نفی اثبات میشود و همچنین است برح وانفك وفتی .

مسألة — این چهار فعل که قبل از دخول نفی و شبه معنای آنها نفی است شرط عمل کردن آنها دخول نفی و شبه نفیست لفظا مثل ولا یزالون مختلفین و مثل لن نبرح علیه عاکفین ، یا تقدیرا مثل ، تالله تفتؤ و حذف نفی جائز نیست قیاسا مکرر در قسم لکن بشرطیکه نفی بلا باشد و مدخول نفی فعل مضارع باشد مثل تفتؤ درایه شریفه .

مسألة — معنای این چهار فعل بعد از دخول نفی و شبه این استمرار خبر است برای اسم مثلا ، ما زال زید مصلیا یوم الجمعة ، معنایش این است که زید در روز جمعه مستمرا نماز میخواند .

مسألة — مثال شبه نفی که نهی باشد لا تزل یجتنبنا عن المعاصی یعنی باید همیشه از معاصی اجتناب بنمائی و مثال دعا ، لا زلت موقفا علی اتیان الواجبات یعنی همیشه موفق باشی که واجبات را بجا

بیاوری و مثال دعائی که نفرین باشد مثل ، لازلت مریضا، یعنی همیشه مریض باشی .

مسأله — دام مثل کان عمل میکنند و از افعال ناقصه میباشد بشرطیکه بر او مقدم شود ماء مصدریه ظرفیه و معنای دام بعد از دخول ماء مصدریه تعیین وقت است برای فعلی که قبل از او ذکر میشود که وقت آن فعل زمان ثبوت خیر دام هست برای اسمش لذا شرط شده که باید قبل از دام همیشه جمله باشد مثل ، صل خلف زید ما دام عادلا ، که صلوة در خلف زید زمانیست که عادل بودن برای زید ثابت باشد نه در غیر آن زمان و مثل ، اعط مادمت مصیبا درهما ، که مدت زمان دادن درهم زمان بودن مخاطب است مصیب نه محظی تاء در دمت اسم دام است و مصیبا خبرش و درهما مفعول دوم اعط و مفعول اول اعط محذوف است ، ای اعط الفقیر درهما فی زمان کونک مصیبا ، پس دام همیشه مفعول فیه است و بسبب ماء مصدریه تاویل مصدر می‌رود .

مسأله — گاهی بعضی از افعال ناقصه بمعنای بعضی دیگرش استعمال میشود لکن از حیث عمل فرق نمیکند پس کان وظل واضحی و اصبح و امسى بمعنای صار استعمال میشوند یعنی بمعنای تحول استعمال میشود و معنای تحول در سابق بیان شد مثل ، فتحت السماء فکانت ابوابا ، أي فصارت ابوابا ، و مثل ، ظل وجهه مسودا ، أي صار وجهه مسودا .

مسأله — ملحق شده است بصار در عمل کردن افعالی که در معنا مثل صار هستند یعنی بمعنای تحول هستند و اگر بمعنای دیگری



استعمال شوند ملحق بصار نمیشوند در عمل کردن مثل اینکه قعد مثلا بمعنای نشستن باشد که در این صورت ملحق بصار نمیشود و ان افعال افعالست که شارح در تته ذکر کرده .

مسألة — بدانکه افعال ناقصه بر سه قسم است ، اول آنکه متصرف است بتصرف کامل یعنی جمیع مشتقات را دارد حتی مصدر علی قول و این قسم عبارت است از کان و صار و ما بینهما بما ذکر فی النظم ، دوم آنکه متصرف است بتصرف متوسط یعنی بعض مشتقات را دارد و بعضی را ندارد یعنی مثلا فعل مضارع دارد و فعل امر ندارد و اسم فاعل دارد و مصدر ندارد و این قسم عبارت است از چهار فعلی که عمل آنها مشروط بنفی و شبه نفی است زیرا که نفی بر فعل امر داخل نمیشود و در این چهار فعل معنای حدث یعنی مصدر نیست لذا امر و مصدر ندارد .

سوم — آنکه ابدا متصرف نیست یعنی غیر از ماضی مشتق دیگری ندارد و این قسم عبارت است از لیس و دام و بنا بر قوی .

مسألة — غیر ماضی از این افعال یعنی مشتقات دیگر این افعال اگر مشتقات دیگر داشته باشد مثل ماضی میباشد در عمل و شرائط مثل ، لم أك بغیا ، که فعل مضارع کان مثل کان عمل کرده و مثل ، کونوا حجارة ، که فعل امر کان عمل کرده و مثل ، کونک اياه کاتنا اخاک ، که مصدر و اسم فاعل کان عمل کرده و مثل ، لست زائلا احبک که زائلا اسم فاعل زال عمل کرده چون شرط که مسبوقیه بنفی است در او موجود است .

مسألة — ظاهرا کونک اياه اشاره بقول شاعر است که میکويد

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى — وكونك اياه عليك يسير .  
 وشاعر فارسی تقریبا معنای همین بیت را اراده کرده که مگوید :  
 فریدون فرخ فرشته نبود      زمشک وز عنبر سرشته نبود  
 بداد دهش کرد این خسروی      تودادوددهش کن فریدون توئی  
 وهم ان شاعر دیگر که میگوید  
 ( بحسن خلق توان کرد صید اهل نظر )

بدام ودانه نکیر ندمرغ دا نارا )  
 وظاهرا کائنا اخاك اشاره بقول شاعر است که میگوید .  
 وما كان من يبدي البشاشة كائنا      اخاك اذا لم تلقه لك منجدا  
 که شاعر فارسی تقریبا اشاره بهمین بیت میکند که میگوید ؛  
 این همه مردمان که میبینی      مگسانند دور شیرینی  
 ولست زائلا احبك اشاره بقول شاعر است که میگوید ؛  
 قضی الله يا اسماء ان لست زائلا      احبك حتى يغمض العين مغمض  
 که شاعر فارسی تقریبا اشاره بهمین معنا میکند که میگوید ؛  
 نادا من كفن نكشم زیر پای خاك      باور مکن که دست زدامن بدارمت  
 وشاعر دیگر میگوید ؛

مهر تودر درونم وحب تودر دلم      باشیر اندرون شد و باجان بدرشود  
 مسألة — من الحكایات النحویة انه سئل ابن جنی استاذہ اباعلی  
 الفارسی عن قول سبویة ، مكون فيه ، یعنی عن تجویزه اسم مفعول  
 كان فقال أبو علي في الجواب ، ماكل داء يعالجه الطبيب .

مسألة — در جمیع افعال ناقصه جائز است که خبر مقدم بر  
 اسم شود یعنی خبر در وسط فعل واسم واقع شود مثل ، كان قائما

زيد قال الرضى في آخر بابها الافعال المناقصة قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن ويسمى ذلك الظرف مستقرا بفتح القاف وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه وهو استقر مقدر قبله فقولك كان في الدار زيد اى كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال المحصول للمحصول عليه ولم يستحسن تقديم الظرف اللغو وهو ما ناصبه ظاهر لانه اذن فضلة فلا يتم به نحو كان زيد جالسا عندك واما قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد فانما قدم اللغو فيه لانه معقد الفائدة اذ ليس الفرض نفى الكفو مطلقا بل نفى الكفو له تعالى فقدم اهتماما بما هو المقصود معنى ورعاية للفواصل لفظا انتهى .

ولكن ابن معط مخالف است در دام يعنى گفته است که خبر دام بر اسمش مقدم نمیشود ورد شده است ابن معط بقول شاعر ، مادامت منغصة لذاته ، چونکه منغصة که خبر دام است بر لذاته که اسم دام است مقدم شده است و بعضی دیگر مخالفت کرده در ليس يعنى تقديم خبر ليس را بر اسم ليس منع کرده ولكن رد شده است اين بعض بقول شاعر ، وليس سواء عالم وجهول ، زیرا که سواء خبر ليس میباشد و بر عالم که اسم ليس است مقدم شده است .

مسألة — نوقش في البيت الاول باحتمال كون اسم دامت ضميرا مستترا ومنغصة خبرها ولذاته نائب فاعل لمنغصة فلا شاهد فيه للرد على ابن معط ولكن في هذه المناقشة مناقشة عدم وجه صحيح لتأنيث الضمير في دامت الا قاعدة دوران امر الضمير بين مطابقتها للمرجع او الخبر وانطباقها على ملتعن فيه محل تأمل اذ هي تجرى فيما لم يكن

الضمير منسوخ الابتداء على ما قيل او تاويل العيش بالحياة .

مسألة — جواز تقديم خبر بر اسم در جائي است که برای تقديم خبر مانعی نباشد .

مسألة — گاهی تقديم ممنوع میشود وان درسه مورد است اول اینکه تقديم خبر بر اسم موجب اشتباه شود و این در جائيست که اعراب اسم و خبر هر دو ظاهر نباشد و قرینه هم بر تعیین اسم و خبر نباشد مثل ، کان صدیقی عدوی ، بخلاف کان اخاك عدوی ، و بخلاف کان عدوی اخوك ، و بخلاف کان قائما زید ، که در جمیع اینها تقديم خبر جائز است زیرا که اعراب موجب شناختن اسم و خبر میشود اگرچه اعراب را در اصطلاح بنا بگفته جامی قرینه نمیگویند لکن کار قرینه را میکند و بخلاف ، یصیر ابني وارثي ، چونکه قرینه در این کلام دلالت میکند که ممکن است ابن متحول بوارث بشود و عکس ممکن نیست پس در این مثال جائز است که وارثی که خبر است بر ابني که اسم است مقدم شود و گفته شود ، یصیر وارثي ابني .

دوم در جائي که خبر بعد از الا یا معنای الا واقع شود مثل ، ماکان زید الا قائما ، و مثل انما یكون زید قائما ، پس در هر دو مثال تقديم خبر جائز نسبت از لو قدم لا نقلب الحصر كما اوضحناه في باب المبتداء والخبر مفصلا فراجع .

سوم — در جائي که خبر اضافه شود بضمیر یکه مرجعش خود اسم یا متعلقات آن باشد مثل ، کان زید ضاربه ، و مثل کان زوج هند محبها ، که در این صورت جائز نسبت تقديم خبر زیرا که لازم میاید عود ضمیر بر متاخر لفظی فقط پس بنا بر این داخل

کردن این صورت را در ممنوع التقديم ممنوع است ولعله سهو من الشاح.  
 مسأله — گاهی تقدیم خبر بر اسم واجب میشود وان در دو  
 مورد است اول درجائی که اسم اضافه شود بضمیریکه عود کند  
 بملا بس خبر مثل کان فی الدار صاحبها، زیرا که اگر فی الدار مقدم  
 نشود لازم میاید عود ضمیر بر متاخر لفظی ورتبی وذلك لایجوز الا  
 فی موارد معینه لیس هذا منها دوم درجائیکه اسم بعد از الا ویا  
 معنای الا واقع شود مثل، ماکان قائما الا زید، و مثل انما کان قائما  
 زید، وقد تقدم وجهه فلا وجه لتركه فتأمل.

مسأله — مقدم کردن خبر بر نفس افعال ناقصه جائز است الا  
 در دام والا در هر فعلی که ماء نافیه برا وداخل شود چه انکه دخول  
 نفی شرط عمل ان باشد مثل زال و اخواتش یا انکه شرط عملش نباشد  
 مثل کان ونحو ان چونکه ماء مصدریه و ماء نافیه صدارت دارند.  
 مسأله — مثل دام مییاشد هر فعلیکه حرف مصدری بر وداخل  
 شود مثل، یعجبنی ان تكون قائما، فلا یجوز تقديم قائما لما ذکر  
 فی ما دام همچنین جائز نیست تقديم خبر بر قعد و جاء که از ملحقات  
 صار مییاشد اگرچه حرف مصدری یا نفی بر انها داخل نشود از  
 الاستعمال فیهما سماعی پس باید ماء نافیه را متلوه بخبر قرار بدهی یعنی  
 خبر را بعد از ان بیاوری نه اینکه ماء را تالیه قرار بدهی یعنی بعد از  
 خبر بیاوری زیرا که ما صدارت دارد و برای او صدر کلام است و اگر  
 نفی بضمیر ماء نافیه باشد تقديم خبر جائز است و مصنف باین جواز  
 تقديم تصریح کرده در شرح کافیه مثل، قائما لم یزل زید.  
 قال الجلبی فی بحث کلمة کل الوجه فی عدم جواز التقديم علی

ما النافية اقتضائها صدر الكلام بسبب مشابهتها حرف الاستفهام من حيث دخولها على الاسم والفعل كهي بعينها بخلاف لم ولن فانهما لاختصاصهما بالفعل صار كالجزء منه فيجوز تقديم ما في حينهما عليهما كجواز تقديم معمول الفعل المثبت عليه واما لا فانها وان كانت في الدخول على القبلتين كما الا انها حرف كثر تصرفه فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها في قولك ضربني بلاذنب وقولك عزمت عليك ان لا تضربني يعمل ما بعدها فيما قبلها انتهى .

مسألة — اختلفوا في تقديم الخبر على ليس والمختار عند الناظم منعه ولذا قال، ومنع خبر ليس اصطفى، وفاقا لمن ذكرهم الشارح وقال الناظم في شرح الكافية، منع تقديم خبر ليس عليها قياسا لليس على عسى فان ليس مثل عسى في الجمود والاختلاف في فعليتها كما اشير اليه في أول الباب وقد اجمعوا على امتناع تقديم خبر عسى فكذا ليس .

مسألة — بدانکه پسر ناظم قیاس کردن نیست را بعسی باطل نموده و فرق گذاشته بین نیست و عسی باینکه عسی متضمن معنای حرفی است که برای او صدارت است که آن حرف عبارت است از لعل زیرا که در عسی ترجیست که معنای لعل میباشد بخلاف نیست که در نیست معنای حرف صدارت دار نیست اینست فرقی که ابن ناظم بین نیست و عسی ثابت کرده لکن شارح این فرق را باطل کرده و گفته که نیست ایضا متضمن معنای ما نافی است که صدارت دارد پس فرق باطل است .

مسألة — بعضی از نحویین تقدیم خبر نیست را بر نیست جایز

دانسته اند بدلیل تقدیم معمول خبر لیس بر لیس مثل قول خداوند  
 الا یوم یأتیهم لیس مصروفا عنهم ، که اسم لیس ضمیر است بعذاب  
 راجع است ومصروفا خبر لیس است ویوم معمول مصروفا میباشد  
 پس تقدیم یوم دلیل بر جواز تقدیم مصروفا است لان تقدیم معمول  
 لایجوز الا اذا جاز تقدیم العامل واجیب عن هذا الدلیل بانهم اتسعوا  
 فی الظرف فتقدیم معمول اذا كان ظرفا من باب الاتساع لایدل علی  
 جواز تقدیم مطلق معمول حتی یدل علی جواز تقدیم العامل ولیعلم  
 ان الاتساع فی الظروف ثلاثة اقسام الاول الاتساع من حیث المكان  
 بان يستعمل فی مكانه الاصلی وغیره والمراد من الاتساع ههنا هو هذا  
 القسم والثانی الاتساع من حیث المعنی بان يستعمل فی المعنی الظرفی  
 وغیره وهذا القسم هو المراد مما یأتی فی اخر باب افعال التفضیل  
 والظروف المتصرفه الثالث الاتساع من حیث الالة بان يستعمل مع  
 الة الظرفیة ای مع فی وبدونها وهذا القسم هو المراد مما یأتی فی اول  
 باب المفعول فیه نحو دخلت الدار قیل ومن هذا القبیل قوله تعالی  
 مالک یوم الدین فتامل .

مسألة — بعضی از خبرها خبری است که واجب است تقدیمش  
 بر افعال ناقصه مثل ، کم کان مالک ، برفع مالک چونکه کم خبر است  
 ومقدم شده وجوبا بسبب صدارت ومالک اسم است وبعضی از خبرها  
 خبری است که واجب است تاخیرش مثل ، ماکان زید الا فی الدار  
 که تاخیر فی الدار واجب است بد وسبب یکی ماء نافیہ ویکی حصر .  
 مسألة — هذه الافعال علی قسمین الاول ما تستعمل ناقصة تارة  
 وتامة تارة اخرى والثانی مالا يستعمل الا ناقصا .

مسألة — صاحب تمام یعنی تامه از این افعال ان فعلیست که بمرفوع فقط اکتفا کنند یعنی کلام مفید بشود و در مفید بودن محتاج بمنصوب نباشد مثل ، وان کان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ، که کان بمعنای حاضر میباشد و ذو فاعل کان و معنای کلام بهمین فاعل مفید است یعنی اگر مدیون حاضر شود صاحب عسرت پس باید او را مهلت داد تا زمانی که متمکن و غنی شود حاصل معنا چنین میشود ، که المفلس فی امان الله ، و مثل ما شاء الله کان ، که کان بمعنای وجد میباشد و ضمیر مستتر در او فاعل راجع است بماء موصوله و کان محتاج بمنصوب نیست و بودن خبر معنا مفید و یصح السکوت علیه است یعنی آنچه خدا خواست همان میشود و مثل ، ظل الیوم ، که ظل بمعنای استمر و الیوم فاعلش یعنی سایه امر و ز مستمر بود و مثل بات فلان بالقوم که بات بمعنای وارد شدن در شب است و فلان فاعلش یعنی فلانی در شب وارد بر قوم شد و مثل ، فسیحان الله حین تمسون و حین تصبحون ، که تمسون بمعنای تدخلون فی المساء است و تصبحون بمعنای تدخلون فی الصباح و محتاج بمنصوب نیستند و معنای کلام مفید است یعنی پاک و منزّه است خداوند در زمانیکه شما داخل صبح میشوید و در زمانیکه داخل شب میشوید یعنی خداوند همیشه و در جمیع اوقات منزّه است از نقائص و مثل ، خالدين فیها مادامت السموات و الارض ، که دامت بمعنای بقیت میباشد و السموات فاعلش پس دانسته شد که تامه آن فعلیست که بمرفوع اکتفا کند در مفید بودن و محتاج بمنصوب نباشد .

مسألة — غیر مکلفی بمرفوع ناقصه میباشد که محتاج بمنصوب



است وبدون منصوب مفید وما یصح السکوت علیه نمیشود .  
 مسأله — بدانکه بعض نحویین میزان در تامه بودن و ناقصه بودن این افعال همین اکتفاء بمرفوع وعدم اکتفاء بمرفوع و اقرار داده اند و بعض دیگر میزان دلالت بر حدث وعدم دلالت بر حدث را قرار داده اند یعنی هرگاه این افعال زائد بر دلالت بر زمان دلالت بر حدث یعنی مصدر بکنند تامه میباشد و اگر فقط دلالت بر زمان بکنند ناقصه میباشد مثلاً در قول خداوند ، کن فیکون ، دلالت بر حدث یعنی مصدر دارد لذا تامه میباشد و در ، کان زید قائماً ، دلالت بر حدث ندارد چون که کون از جمله زید قائم دانسته میشود لان ثبوت شیء لشیء فرع کونهما وثبوتهما پس کان فقط دلالت بر زمان کون زید قائماً میکند و در ، اصبح زید غنیا ، اصبح دلالت بر صبح کردن نمیکند بلکه دلالت میکند که غناء زید زمانش صبح بوده والحاصل ان اصبح تدل علی اقتران غناء زید بوقت الصبح ولا تدل علی معنی مصدری فیه ناقصه بخلاف ، سبحان الله حین تمسون و حین تصبحون ، فان تصبحون يدل علی معنی مصدری وهو الدخول فی الصباح و قس علیها امسى واضحی وبقية الافعال ولیکن هذا علی ذکر منك لانه یفیدک عند قول الشارح فی باب الحال ضابطة جمیع العوامل اللفظية تعمل فی الحال الا کان واخواتها و عسی علی الاصح انتهى لان عسی ایضا یجری فیها هذا الکلام .

مسأله — فتی و لیس و زال که از باب منع یمنع باشد چنانکه قبلاً گفته شد دائماً ناقصه استعمال میشوند زیرا که این سه فعل مصدر ندارند و بعضی از محققین گفته اند که هیچ يك از این افعال

ناقصه مصدر ندارند و هر يك از ان ها كه دارای مصدر است تامه  
میباشد چنانكه در مسأله سابق گذشت .

مسأله — در سابق گفته شد كه زال اگر از باب نصر ينصر يا  
از باب ضرب يضرب باشد تامه است نه ناقصه .

قال الرضى وقد يجوز تضمين كثير من الافعال التامة معنى الناقصة  
كما تقول تتم التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة و كمل زید  
عالمًا اى صار عالمًا كاملاً قال الله تعالى فتمثل لها بشرًا سويا اى صار  
مثل بشر ونحو ذلك انتهى .

مسأله — مقدم شدن معمول خبر شش صورت است اول اینکه  
معمول مقدم شود بر اسم بدون تقدم خبر بر اسم ، و كان طعامك زید  
اكلا مثال همین قسم است .

دوم — اینکه معمول مقدم شود بر اسم با تقدم خبر بر اسم نه  
بر معمول و كان طعامك اكلا زید ، مثال این قسم است .

سوم — اینکه معمول مقدم شود بر اسم با تقدم خبر بر معمول  
و كان اكل طعامك زید ، مثال این قسم است .

چهارم — اینکه معمول مقدم شود بر عامل بدون تقدم خبر بر  
اسم مثل طعامك كان زید اكلا .

پنجم — اینکه معمول مقدم شود بر عامل با تقدم خبر بر عامل  
نه بر معمول مثل ، طعامك اكلا كان زید .

ششم — اینکه معمول مقدم شود بر عامل با تقدم خبر بر معمول  
مثل ، اكلا طعامك كان زید .

وقول شارح ، وصرح ايضا بجواز تقديم المعمول على نفس العامل

اشاره به صورت اخیر است .

وحکم جمیع این شش صورت از ، ولا یلی العامل معمول الخبر ، دانسته میشود چنانکه شارح استخراج کرده که حکم صورت اول ودوم امتناع است ووجه امتناع فصل باجنبی میباشد چونکه معمول خبر نسبة بعامل اجنبی میباشد اگرچه کوفین وایو علی معمول خبر را اجنبی نمیدانند واین دو صورت را ایضا جائز میدانند .

وحکم چهار صورت دیگر جواز است .

مسألة — ممتنع بودن دو صورت مذکور در وقتی است که معمول خبر ظرف و جار و مجور نباشد والا این دو صورت مثل چهار صورت دیگر جائز است مثل ، كان عندك زيد مقیما ومثل كان عندك مقیما زيد ، ومثل كان فيك زيد راغبا ، وكان فيك راغبا زيد ، وقس علیها امثلة بقية الصور فانها سهلة هذا ما يقتضيه العبارة ولكن في تفسير النظام النيشابوری في قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد قد نص سيبويه في كتابه على ان الخبر قد يقدم على الاسم في باب كان ولكن متعلق الخبر حينئذ لا يتقدم على الخبر لئلا يلزم العدول عن الاصل بعرتبتين فكيف قدم الظرف على الاسم والخبر جميعا واجاب النحويون عنه بان هذا الظرف وقع بيانا للمحذوف كانه قال لم يكن كفوا احد فقليل لمن فاجيب بقوله له نظيره قوله فكانوا فيه من الزاهدين انتهى .

مسألة — بدانکه در قول شاعر ، بما كان اياهم عطية عود ، توهم شده است که اياهم معمول خبر است که عود باشد واین معمول خبر بعد از عامل واقع شده پس این بیت صورت اول ازد و صورتی است که باید ممتنع باشد و حال آنکه شاعر او را استعمال کرده لذا

ناظم میگوید که این بیت باید تاویل برده شود باینکه برای كان که عامل است ضمیر شان اسم نیت گرفته شود و عطیة مبتدأ و عود خبر عطیة و جمله خبر كان پس این بیت صورت اول نیست بلکه از هیچ يك از شش صورت نیست زیرا که ایاهم معمول خبر در خبر كان است قتبصر فانه دقیق لانه بظاهره مخالف لما تقدم في شرائط دخول هذه الافعال على المبتدأ كما اشرنا الى ذلك هناك فتأمل .

مسألة — اختلفوا في كان الزائدة هل هي دالة على شيء غير تأكيد الكلام لأن التأكيد لازم لجميع الزوائد أم لا يدل على شيء غير التأكيد فقال بعضهم انها دالة على الزمان زائدا على الدلالة على التأكيد وقال بعضهم بالعدم واختلفوا أيضا في ان زيادتها مع الاسم او مجردا عن الاسم .

مسألة — گاهی كان زائده میشود بصیغه ماضی در بین اجزاء کلام و شاذ است یعنی بر خلاف قیاس نحوی است زائده شدن بصیغه مضارع مثل ، و أنت تكون ماجد نبیل ، که كان بصیغه مضارع زیاد شده در بین مبتدأ و خبر و اطراد دارد یعنی کثیر الاستعمال است زیاد شدن كان بین ماء التعجیبة و فعل تعجب مثل ، ما كان اصح علم من تقدم ، که كان بین ما و اصح که فعل تعجب است زیاد شد تا دلالت بر زمان ماضی کند چونکه فعل تعجب انشاء است نمیتواند دلالت بر زمان کند و معنای کلام چنین است تعجب میکنم که چه چیز صحیح کرده است در زمان سابق علم علماء سابق را و همچنین مطرد است زیاد شدن كان بین صلہ و موصول و بین صفة و موصوف و بین فعل و نائب فاعلش و لم یسمع من العرب زيادتها بين الفعل و فاعله و بين

مبتداً و خبر و لكن خلاف قیاس است زائده شدن کان در بین جار و مجرور .

مسألة — قبلاً گفته شد که غرض از زیاد شدن کان بعلاوه تأکید دلالت بر زمان ماضی است .

مسألة — کان زائده عمل نمیکند چنانکه از امثله که شارح ذکر کرده دانسته میشود بخلاف حرف جر زائد که عمل میکند چون کان زائده اختصاصش با اسماء زائل میشود بخلاف حرف حرف جر زائد .

مسألة — از أفعال ناقصه غیر از کان فعل دیگری زائد نمیشود چونکه کان ام الباب است و شاذ است زائده شدن امسی و أصبح بین ماء تعجیبه و فعل تعجب در قول عربها ، ما أصبح ابردها ، و ما أمسی ادفاها ، و لكن زائده شدن این دو فعل در این دو مثال بی مناسبت نیست چونکه معنای أصبح با پرودت مناسب است و منعی امسی با دفاً که گرم بودن است مناسب است چونکه هر چیزی در طرف صبح میل بسردی میکند و در طرف شب میل بگرمی میکند .

مسألة — حذف شدن کان بر چهار قسم است :

اول اینکه کان حذف شود با اسم و خبر باقی بماند و این قسم بعد از إن و لو کثیر الاستعمال است و مشهور است مثل ، ان خیرا فخیر ، که در اصل ، ان کان عمله خیرا فجزائه خیر ، بوده و مثل ، ولو ملکا ، که در اصل ، ولو کان الباغی ملکا ، بوده و این قسم بعد از غیر ان و لو قلیل است مثل من لد شولاً که در اصل ، من لدن کانت شولا ، بوده .

دوم اینکه کان با خیر حذف شود و اسم باقی بماند و این قسم ضعیف است یعنی ثبوتش در کلام فصحاء محل بحث و مناقشه میباشد و مبنی بر همین قسم است ، ان خیر فخیر ، که برفع خیر اول خوانده شده که در اصل ، ان کان فی عمله خیر ، بوده .

سوم اینکه کان بتنهائی حذف شود و اسم و خبر باقی بماند و این صورت درجائی است که کان بعد از ان مصدریه باشد و پس از حذف کان ماء زائده عوض ان آورده شود مثل ، اما أنت برا فاقترَب ، که در اصل ، لأن كنت برا فاقترَب ، بوده و در اصل ، اقترَب لان كنت برا بوده جمله لان كنت مقدم شده برای اختصاص و حصر یا برای اهتمام پس از ان لام تعلیل حذف شد برای اختصار و پس کان حذف شد ایضا برای اختصار و اسم کان که تاء است ضمیر متصل بود منفصل شد چون اتصال بمحذوف ممکن نیست چنانکه در باب ضمائر گفته شد و ماء زائده بعد از ان ناصبه زیاد شد عوض کان و نون ان در میم ما ادغام شد چون قریب المخرج میباشد و از همین قسم است ، اما أنت ذا نفر ، که در اصل ، لان كنت ذا نفر ، بوده و البیان هو البیان قال الجاحظ فی الجزء السادس من کتاب الحيوان اذا كانت السنة جدبة تاكل المال سمتها العرب الضبع ثم ذكر البيت وقال الثعالبي فی الباب الثلاثين من کتاب ثمار القلوب مثل مقاله الجاحظ ثم قال ابن الاعرابی لا یریدون بالضبع السنة وانما هو ان الناس اذا اجذبوا ضعفوا عن الانبعاث و سقطت قواهم فعائت فيهم الضباع و اكلتهم ثم انشد البيت .

چهارم — اینکه کان حذف شود با اسم و خبر و ماء زائده عوض

آورده شود لکن بشرطی که بعد از آن شرطیه باشد مثل قول عربها  
افعل هذا اما لا ، که اما لا ، در اصل ، ان کنت لاتفعل غیره ، بوده پس  
از آن مجموع کنت لاتفعل غیره حذف شده فقط ان ولا باقی مانده  
پس از آن ماء زائده زیاد شد بعد از آن شرطیه و قبل از ماء زائده  
ونون ان در میم ما ادغام شده للتقارب مصنف این قسم چهارم را  
در شرح کافیہ ذکر کرده .

مسأله — از فعل مضارع کان نون لام الفعل حذف میشود للتخفیف  
او للتشبیہ بالتنون لانها ساکنه مثلها لکن به پنج شرط : اول آنکه  
معرب باشد نه مبنی .

دوم آنکه مجزوم باشد نه مرفوع یا منصوب .

سوم آنکه جزمش بسکون باشد نه بحذف نون عوض رفع .

چهارم آنکه بعد از ساکنی نباشد .

پنجم آنکه بعد از آن ضمیر منصوبی نباشد مثل ، ولم أك بغیا ،  
ومثل وان تك حسنة ، که در هر دو مثال شرائط خمسہ جمع است .  
بخلاف ، النسوة لم یکن قائمات ، ولم تکن آیتها التسوة قائمات ،  
زیرا که این دو ضیغه مبنی هستند .

و بخلاف ، سوف یكون زید قائما ، که مجزوم نیست .

و بخلاف أفعال خمسہ در حال جزم زیرا که جزم آنها بحذف نون

است نه بسکون مثل ، ان یكونوا فقراء یغنهم الله من فضله .

و بخلاف ، لم یسکن الذین ، که بعد از یکن ساکن است که لام

الذین باشد و بسبب دفع التقاء ساکنین نون یکن متحرک شده و بسبب

حرکه قوی شده لذا حذف جائز نیست .

وبخلاف، ان يكنه، كه بعد از يكن ضمير منصوب است، والضمير يرد الاشياء الى اصولها المستعملة فلا ينتقض بنحويده ودمه حيث لم يردهما الضمير الى اصلهما اذ اصلهما غير مستعمل وسنشير الى ذلك بعيد هذا فلا تحذف النون لانه خلاف ما يقتضيه الضمير واين حذف در صورت اجتماع شرائط خمسة جائز است نه واجب قال الرضى وقد يحذف لام يكن للجزم تشبيها لنونها بالواو فحذفت مع انه قد حذفت للجزم حركتها اولا وذلك لكثرة الاستعمال كما حذفت كسرة لم ابال فليل لم ابل بعد ما حذف منه الياء لكثرة الاستعمال ايضى انتهى .

مسألة — برقاعده الضمائر ترد الاشياء الى اصولها اشكال شده است به يدك ودمك كه كاف ضمير است ويد ودم را باصل شان رد نكرده والا بايد يديك ودموك گفته شود، واجيب عن الاشكال بأن المراد من الاصول الاصول المستعملة لا مطلق الاصول والاصل في يد ودم غير مستعمل لذلك لم يرد الى الاصل لكنه مشكل للرد الى الاصل في التصغير ولكن اجيب عن ذلك بان الرد ليس لاجل التصغير بل لاجل الوزن اذ اقل وزن التصغير يجب ان يكون على فصيل فتامل .





## الحروف المشبهة بليس

الثاني من النواسخ ما ولا ولاوات وان المشبهات بليس .  
 مسألة — قالوا وجه الشبه هنا النفي والدخول على المبتدأ والخبر والغرض من التشبيه الاعمال فاستشكل عليهم بأنه قياس في اللفظ وهو غير جائز واجيب عنه ، اولاً بأننا لا نسلم انه قياس بل هو استقراء وثانياً انه يمتنع في الدلالة لا مطلقاً وهذا قياس في الاحكام فتأمل .  
 مسألة — عمل دادن ليس را كه عبارت است از رفع اسم ونصب خبر عمل داده شده است ماء نافية در نزد أهل حجاز وقرآن هم بر طبق لغة انها نازل شده مثل ، ما هذا بشرا ومثل ، ما هن امهاتهم ، بكسر تاء امهات .

مسألة — عمل کردن مادر نزد حجازيين مشروط بچهار شرط است .  
 اول ! اینکه ان نافية بعد او زياد نشود پس اگر ان زائده بعد او باشد پس عملی نیست برای ما مثل ، ما ان انتم ذهب ، که ما عمل نکرده بدليل رفع ذهب ووجه اهمال اینست که عمل ما بسبب شباهة بليس میباشد وبعد از ليس ان زائده نمیشود .

دوم اینکه نفی ما باقی بماند ومنتقض بالا نشود پس اگر نفی منتقض شود بسبب الا واجب است رفع خبر مثل ، ما انتم الا بشر مثلنا ، ووجه بطلان عمل در این صورت بطلان معنای ليس است چون که نفی که معنای ليس هست منتقض شده .

سوم آنکه ترتیبی که معلوم است باقی بماند یعنی اسم مقدم بر خبر باشد پس اگر خبر مقدم شود بر اسم و حال آنکه خبر ماضرف جار و مجرور نباشد واجب است رفع مثل ، ما قائم زید ، و همچنین واجب است در صورتی که خبر مقدم ظرف و جار و مجرور باشد چنانچه همین است ظاهر اطلاق ناظم در این کتاب و در تسهیل و در عمده و در شرح تسهیل و عمده چونکه در این پنج کتاب خبر راقید نکرده که غیر ظرف باشد پس مطلقاً تقدیم خبر مبطل عمل ما میشود و بهمین اطلاق تصریح کرده در کتاب کافی که مخالفت کرده بسبب این اطلاق ابن عصفورا را چون ابن عصفور تقدیم خبر یرا که ظرف یا جار و مجرور باشد مبطل عمل نمیداند و وجه بطلان عمل مادر این صورت ضعف ماء است چونکه عملش اصلی نیست بلکه بسبب شباهت بليس میباشد .

چهارم اینکه معمول خبر اگر غیر ظرف و غیر جار و مجرور باشد بر اسم مقدم نشود چونکه سبقت گرفتن معمولیکه ، غیر ظرف و غیر جار و مجرور است مبطل عمل لامیباشد والوجه فی بطلان العمل حیثند الضعف کسابقه والفصل بالاجنبي ، نحو ما طعامك زید أكل ، که تقدیم طعامك که معمول خبر است موجب بطلان عمل ما شده است چون ما ضعیف است در عمل و چون فصل باجنبي شده .

مسألة — اگر معمول خبر مقدم شود و حال آنکه ظرف یا جار و مجرور باشد مثل ، ما بی أنت معنیاً که بی معمول معنیاً است و مقدم شده است پس اجازه داده اند علماء نحو تقدیم معمول را در این صورت زیرا که در ظرف و جار و مجرور چیزهایی بخشیده شده است که

در غیر ظرف و جار و مجرور بخشیده نمیشود چنانچه در طی مسائل نحویہ گفته شده و مراد از توسع در ظروف أيضا همین اغتفار است و الاغتفار و التوسع في مواضع منها الافعال الناقصة حيث جوڑو الفصل بالظرف و المجرور بينها و بين اسمها ، نحو كان في الدار أو عندك زيد جالسا ، و قد تقدم عند قول الناظم ، الا اذا ظرفا أتى او حرف جر . و منها فصل فعل التعجب من المتعجب منه ، نحو واجب الينا أن تكون المقدم ، كما يجيء في باب التعجب في قوله :

وفصله بظرف أو بحرف جر مستعمل والخلف في ذاك استقر و منها الفصل بين حرف الناسخ و منسوخه نحو ، ما نحن فيه و نحو تقديمهما خبرين على اسم ان و يجيء في باب ان عند قوله ، و راع ذا الترتيب الا في الذي .

و منها الفصل بين اداة الاستفهام و المستفهم اذا كان قولا جاريا مجرى الظن نحو ، أفي الدار تقول زيدا جالسا و قد يجيء في باب أفعال القلوب عند قول الناظم ،

( و كئظن اجل تقول ان ولى ) ( مستفهما به ولم ينفصل )

و منها الفصل بين المضارع و ناصبه ، نحو اذن و الله ترميم ، كما يجيء في باب اعراب الفعل عند قوله ، و نصبوا باذن المستقبل ، و غير ذلك مما يجده المتتبع في الكتاب و غيره .

مسألة — رفع دادن اسمی را که عطف شود بسبب بل بعد از خبریکه منصوب است بما واجب بدان این رفع را در هر جا که این عطف باشد زیرا معطوف باین دو حرف بعد از نفی موجب میشود و نفی منتقض میشود علی رأی غیر المبرد كما يجيء في باب العطف

و شرط بقاء نفي منتفی میشود مثل ، ما زيد قائما لكن قاعد ، برفع قاعد که قاعد خير مبتداً محذوف میباشد ای لكن هو قاعد چونکه معطوف باین دو حرف موجب است و ما عمل نمیکند مکر در منفی چنانکه گذشت و اگر عطف بغیر این دو حرف باشد معطوف نصب داده میشود چونکه معطوف بغیر این دو حرف در حکم معطوف علیه است از حیث نفي و اثبات مثل ، ما زيد عالما و عادلا ، که عادلا مثل عالما منفی میباشد پس نفي منتقص نشده و باقی است لذا باید عادلا نصب داده شود .

مسألة — بعد از ما و بعد از ليس جر میدهد باء زائده خبر را مثل ، اليس الله بعزیز ، که عزیز خبر ليس است و مجرور شده است بیاء زائده و مثل و ما ربك بغافل ، که غافل خبر ماء است و جر داده شده بیاء زائده و فرقی نیست در این حکم بین ماء حجازیه که عمل کند و بین ماء تمیمیة که عمل نکند چنانکه همین عدم فرق را مصنف گفته است در شرح کافیة زیرا که باء داخل شده بر خبر بسبب منفی بودنش نه بسبب منصوب بودنش لذا بنا بر هر دو لغت باء زائده بر خبر داخل میشود چونکه در بین دو لغت فرقی در منفی بودن خبر نیست و دلالت میکند بر اینکه دخول باء بسبب منفی بودن است نه بسبب منصوب بودن داخل شدن باء در لم اکن بقائم چون خبر منفی است و امتناع دخول باء در مثل کنت قائما چونکه خبر منفی نیست پس دانسته میشود که سبب دخول باء نفي است نه نصب .

مسألة — جائز است در معطوف بر خبر در این هنگام که خبر مجرور بیاء شده جر معطوف عطفاً علی لفظ الخبر و جائز است نصب

معطوف عطفاً علی محل الخبر .

مسألة — دخول باء زائده بر خبر برای تأکید نفی است چنانکه قبلاً گفته شد که غرض از جمیع زوائد ولو فعل باشد مثل کان زائده تأکید است و بعضی گفته که غرض در این مورد بالخصوص دفع توهم اثبات است زیرا که گاهی مخاطب صدر کلام را که نفی است نمیشنود لذا باء در خبر زیاد میشود تا دلالت بر نفی کند چونکه باء بر خبر مثبت داخل نمیشود .

مسألة — بعد از لا و بعد از نفی کان گاهی جر داده میشود خبر بیاء زائده مثل ، لا ذ و شفاعة بمغن ، که مغن خبر لاء است و مجرور بیاء زائده شده و مثل ، ولم اکن بأعجلهم ، که أعجل خبر کان منغیه است و مجرور بیاء زائده شده و این عصفور گفته است که این مجرور شدن خبر در لا و کان منغیه سماعی است نه قیاسی .

مسألة — در نکرآت فقط عمل لیس میکند لا با شرائطی که در ماذکر شد مگر شرط اول چونکه شرط اول در لا تحصیل حاصل است زیرا که ان نافیة بعد از لا واقع نمیشود تا محتاج بشرط عدمش باشیم و نکره بودن در اسم لا شرط است و هم در خبرش مثل ، تعز فلا شیء علی الارض باقی که شیء و باقیها ، هر دو نکره هستند .

و جائز دانسته است مصنف در شرح تسهیل مثل این جنی اعمال لا را در معرفه مثل ، ولا انا باغیا ، که انا اسم لاء است و معرفه .

مسألة — غالب در استعمال حذف خبر لاء است مثل لا براح که لی خبر لاء است حذف شده و بعضی حذف خبر را واجب دانسته .

مسألة — تلی در کلام ناظم فعل مضارع ثلاثی مجرد است نه

مزید و ماضیش ولی مییاشد و اعلالش مثل تعد مییاشد و قول شارح  
ای تمولی اشاره بمضارع بودن تلی مییاشد و همچنین اشاره است باینکه  
ماضیش ولی و مثال واوی است مثل وعد نه تلوکه ناقص واوی است  
پس دانسته شد که تلی فعل مضارع است نه ماضی .

مسألة — لات در اصل لا بوده و تاء بر او زائد شده برای تأنیث  
کلمه بنابر مشهور و اما غیر المشهور فی تاء لات فقد اشرنا الیه فی شرح  
قول المصنف بتاء فعلت و آتت و یا افعلی فراجع .

مسألة — برای تاء تأنیث سیزده معنا ذکر کرده اند چنانچه  
بیاید در باب تأنیث در ذیل قول مصنف ، و يعرف التقدير بالضمیر  
وهیچیک از آن سیزده معنا تأنیث کلمه نیست فتأمل .

مسألة — لات وان والی و صاحب این عمل میشوند یعنی عمل  
لیس میکنند مثل ، ولات حین مناص ، که اسم لات حین مرفوع است  
که حذف شده و حین مذکور خبر لات است و منصوب و مثل ، ان هو  
مستولیا ، که هو اسم ان است و مستولیا خبر ان .

مسألة — نیست از برای لات عمل در غیر حین و چیزی که مرادف  
حین باشد مثل ساعة و اوان چون لات در عمل ضعیف است و غیر  
زمان قوی و معلوم است که عامل ضعیف نمیتواند در معمول قوی  
عمل کند .

مسألة — حذف اسم لات و باقی گذاشتن خبرش زیاد است  
چنانکه مثالش گذشت و عکس یعنی حذف خبر و باقی گذاشتن اسم  
لات قلیل است و خوانده شده شدوذا ولات حین مناص برفع حین که  
اسم لات شود و خبر لات لهم است در تقدیر .

مسألة — جائز نیست ذکر اسم و خبر لات معا بلکه باید یکی از آنها حذف شود چنانکه در مسأله سابقه بیان شد .

## افعال المقاربة

( الثالث من النواسخ افعال المقاربة )

مسألة — اعلم ان بعضهم جعل التسمية بها من باب تسمية الكل باسم الجزء وبعض آخر جعلها من باب تسمية الكل باسم البعض . وجعلها الشارح من باب التغليب وأنكر بعض كل هذه الثلاثة وقال ان التسمية حقيقة اذ القرب داخل في مفهوم كل واحد من هذه الافعال فجميعها للمقاربة .

مسألة — هذه الافعال على ثلاثة أقسام، الاول ما هو لقرب الخبر باعتقاد المتكلم، والثاني ما هو للشروع في الخبر، والثالث ما هو لرجاء الخبر عند المتكلم .

مسألة — مثل كان ميباشد در عمل کردن کاد که دال بر قرب خبر است از برای اسم بعقیده متکلم و این کاد از باب يخاف ميباشد مثل یکاد زیتها یضییء، اما کاد که از باب ضرب یضرب هست پس او بمعنای مکر و دشمنی ميباشد مثل، یکیدون کیدا و اکیدا، و ایضاً مثل کان ميباشد عسی که برای امیدوار بودن متکلم است حصول خبر را برای اسم وعسی از باب نصر ینصر و ضرب یضرب آمده .

مسألة — أفعال مقاربه مثل کان و اخواتش ناقصه ميباشند یعنی

بمرفوع فقط اکتفاء نمیکند لکن خیر افعال مقاربه اخص از افعال ناقصه میباشد زیرا که خبر آنها باید غالباً فعل مضارع باشد .

مسأله — نادر و قلیل است که غیر فعل مضارع خبر کاد و عسی واقع شود و مراد بغير مضارع اسم مفرد است نه مطلق ما کان قابلاً للخبریه چنانکه تصریح کرده ناظم باینکه مراد از غیر مضارع فقط اسم مفرد است در شرح کافیه مثل عسیت صائماً ، که صائماً اسم مفرد است خبر عسی واقع شده و مثل کدت آتیا که آتیا ابضاً اسم مفرد است خبر کاد واقع شده و مراد از اسم اسم مقابله فعل است و مراد از مفرد مفرد مقابل جمله است فلا تغفل و زیاد است آمدن خبر این کاد و عسی فعل مضارع مثل امثله که بعد از این ذکر میشود .

مسأله — بدون آن بودن فعل مضارعی که خبر عسی واقع میشود

قلیل است مثل :

عسی الكرب الذي امسیت فيه یكون ورائه فرج قریب

که یکون خبر عسی میباشد و بدون آن آمده شاعر فارسی مضمون

این بیت را بنظم آورده میگوید :

صبر و ظفر هر دو دوستان قدیمند بر اثر صبر نوبت ظفر آید

بگذرد این روز کار تلخ تراز زهر بار دگر روز کار چون شکر آید

مسأله — زیاد است در فعل مضارع که خبر عسی واقع میشود متصل

شدنش بآن مثل ، عسی ربکم آن یرحمکم ، که یرحم متصل بآن شده

و الوجه فی ذلك ان عسی للترجی والترجی یقتضی استقبالیة المترجی أي

الخیر فیناسبه ان لانها تخلص المضارع للاستقبال

مسأله — استشکل اقتران المضارع بآن بآنه یلزم منه حمل المصدر



على الذات واجيب عنه بوجوه ، منها انه من باب زيد عدل فيول بأحد المجازات الثلاثة ، ومنها انه يقدر مضاف قبل الاسم مثلا تقدير ، عسى زيد ان يقوم عسى أمر زيد أن يقوم ، ومنها ان ان هنا لا تؤول بالمصدر وانما جيء بها لتدل على تراخي حصول الخبر .

مسألة — خبر كاد بعكس خبر عسى ميباشد پس كثير تجرد خبر كاد است از ان مثل ، وما كاد وايفعلون ، كه يفعلون بدون ان امده وقليل است اتصال خبر كاد بان مثل ، قد كاد من طول البلى ان يمصحوا .

مسألة — مثل عسى ميباشد حرى در بودن حرى ايضا از برای ترجى ولكن اختصاص داده شده باينكه واجب است كه خبرش متصل بان شود پس خبر حرى مجرد از ان نميشود نه در شعر ونه در غير شعر مثل ، حرى زيد أن يقوم ، كه ان بر يقوم داخل شده وجوبا . مثل اينكه واجب دانسته اند بر خبر اخلولق ان را بسبب اينكه اخلولق مثل حرى ميباشد در لالت بر ترجى ، مثل اخلولقت السماء ان تمطر ، كه ان بر تمطر داخل شده وجوبا .

مسألة — بعد از اوشك زياد است متصل شدن خبر بان مثل ولو سئل الناس لأوشكوا اذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا كه ان يملوا متصل بان شده وجوبا .

مسألة — منفي شدن ان از خبر اوشك قليل است مثل ؛  
( يوشك من فر من منيته ) ( في بعض غراتها يواقعا )  
كه يواقعا بدون ان امده .

مسألة — بعض نسخه ها يواقعا را مضارع وافق دانسته و بعض نسخه ها مضارع واقع وايضا بعضى يوشك را بفتح شين دانسته اند تا مجهول باب أفعال باشد و بعضى بكسر شين دانسته اند تا معلوم آن

بأب شود .

مسألة — مثل كاد است در قول اصح كرب بفتح راه پس كثيراً مجرد خبر كرب است از ان مثل كرب القلب من جواه يذوب ، كه يذوب بدون أن آمده و متصل شدن خبر كرب بان قليل است مثل وقد كربت اعناقها ان تقطعا كه تقطعا متصل بان شده والـف تقطع الف اطلاق است نه الف تثنیه و تقطع فعل مضارع است و در اصل تتقطع بوده از قبیل نارا تلظی .

مسألة — ترك أن از خبر فعلیكه برای شروع باشد واجب است چونكه فعل ذی الشروع دلالت بر زمان حال میکند وان برای استقبال است فبینهما تناف مثل ، انشاء السائق يحدو ، كه يحدو بدون ان آمده و جوبا وحدي خواندن اشعار است بنغمه مخصوصی برای سرعت سیرا بل لذا شارح میگوید أي یعنی للابل ومثل ، طفق زيد يدعو و گفته میشود طبق باباء بنقطه واحده من تحت و همچنین است جعلت انظم وأخذت أتكلم ، وعلق زيد يفعل ، كه همه اینها برای شروع در خبر است مثلا أخذت أتكلم یعنی شروع كردم در اینکه تكلم بنمایم و زیاد کرده است مصنف در كتاب تسهیل هب را یعنی در كتاب تسهیل گفته كه هب أيضا از افعال شروع است و در شرح تسهیل گفته هب غریب است یعنی یكه و تنها میباشد و صیغه دیگری برایش نیست .

مسألة — این افعال ملازم ماضی میباشد و لكن استعمال کرده اند قبل مضارع اوشك را و فعل مضارع كاد را مثل ، يوشك من فر من منية ، كه در سابق گذشت و مثل ، يكاد زيتها ، كه ايضا گذشت و زیاد كرده اند برای اوشك اسم فاعل را پس گفته اند موشكا

مثل فموشكة ارضنا ان تعود و حکایت کرده مصنف در شرح کافیه استعمال اسم فاعل کاد را مثل قول شاعر :

أموت أسی يوم الرجاء وانني یقیناً لرهن بالذی أنا کاید  
 که کاید اسم فاعل کاد است و حکایت کرده است جوهری صاحب کتاب صحاح اللغة مضارع طفق را که یطلق می باشد و طفق یطلق از باب ضرب یضرب و علم یعلم آمده گفته است مصنف در شرح تسهیل که ندیده ام این حکایت مضارع طفق را برای غیر جوهری یعنی کس دیگر نگفته است که طفق مضارع دارد و حکایت کرده جماعتی اسم فاعل کرب را مثل قول شاعر :

أبني ان أباک کارب یومه فاذا دعیت الی المکارم فاعجل  
 و حکایت کرده کسائی اسم فاعل جعل را و حکایت کرده اخفش مضارع طفق را پس قول ناظم ، لم أره لغيره ، باطل است وهم چنین اخفش حکایت کرده مصدر طفق را و مصدر کاد را .

مسألة — بدانکه بعد از عسی و اخذ لوق و او شک گاهی غنی حاصل میشود بسبب ان یفعل از ثانی یعنی از خبر که مفقود است حاصل اینکه این سه فعل گاهی مستغنی میشوند بسبب ان و فعل مضارع از خبر مثل ، عسی ان یقوم زید ، پس در این صورت ان و فعل مضارع در محل رفع است بعسی یعنی اسم عسی می باشد و جای اسم و خبر نشسته چنانکه ان و فعل مضارع جای دو مفعول نشسته در قول خداوند ، احسب الناس ان یترکوا که ان یترکوا جای دو مفعول احسب نشسته و این ترکیب بنا بر ان چیز است که اختیار کرده است او را مصنف که عبارت است از قرار دادن این افعال را ناقصه

همیشه یعنی این ترکیب بنا بر رای مصنف است چونکه مصنف این افعال را همیشه ناقصه میدانند و رفته اند جماعتی بسوی اینکه این افعال در این صورت تامه میباشد که اکتفاء بفاعل کرده اند و محتاج بنخب نیستند و علی کلا الترتیبین یجری فی زید احتمالان الاول أن یكون زید فاعلا ليقوم والثاني أن یكون زید مبتدأ مؤخرأ وضمير الفاعل مستترا في يقوم راجعا الى زید و عسی أن یقوم خیرا مقدمالزید.

مسألة — مجرد ییاور از ضمیر عسی واخلوق و اوشك را بنا بر تامه بودن آنها و یا بنا بر ناقصه بودن آنها علی القول بالسد لكونها ناقصة أبداً كما اختاره المصنف فيها ویا انکه رفع بده باین افعال ضمیرا بنا بر ناقصه بودن و این مجرد آوردن از ضمیر و رفع دادن ضمیر در زمانست که اسمی قبل از آنها ذکر شود مثل زید عسی ان یقوم فحينئذ یجوز فی عسی ان تكون مجردة عن الضمیر و ان یقوم فاعلها علی التمام او اسمها سادا مسد الجزئين علی القول بالنقص أبداً و یجوز ان تكون رافعة لضمیر مستتر فيها راجعاً الى المبتدأ علی القول بالنقص ولا یجوز الاستتار علی التمام لكون الفاعل موجوداً فی الكلام أعنی ان یقوم و علی جمیع التراكيب یستتر فی یقوم ضمیر راجع الى زید وهكذا الكلام فی اخلوق و اوشك .

مسألة — لیس قوله تعالی عسی ان تکر هوا شیئا نصاً فی هذه المسألة لاحتمال التنازع فی شیئا فتأمل .

مسألة — یظهر اثر التجرد والإضمار فیما كان الاسم المقدم غیر مفرد مذكر فقل علی التجريد حينئذ وهو ای التجريد لفة اهل الحجاز الزیدان عسی ان یقوما والیزیدون عسی ان یقوموا بافراد عسی فی

المثاليين ولو لم يكن مجرد القيل عسي في المثال الاول وعسوا في المثال الثاني وقل أيضا على التجريد هند عسى ان تقوم بدون تاء التانيث الساكنه في عسى ولو لم تكن مجرداً عن الضمير لقيام عست بتاء التانيث ، وقس عليه الهندان عسى ان تقوما والهندات عسى ان يقمن وهو واضح وكذا أنا عسى ان أقوم ونحن عسى ان نقوم وقل على الاضمار وهو لغة بني تميم الزيدان عسيا أن يقوما والزيدون عسوا أن يقوموا وهند عست ان تقوم والهندان عستا ان تقوما والهندات عسين أن يقمن وانا عسيت ان أقوم ونحن عسينا ان نقوم . \*

مسألة — لا يجب في الاسم الذي ذكر قبل هذه الافعال ان يكون مبتدأ بل يجوز ان يكون غيره نحو ، قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء عن نساء عسى ان يكن خيرا منهن .

مسألة — فتح وكسر سين را جائز بدان در عسى لكن نه مطلقا بلکه بشرط اینکه متصل شود بمسى تاء الضمير مثل عسيت بالحركات الثلاث يا نون ضمير مثل عسين يا نا مثل عسينا ومختار بودن فتح دانسته شده يا از تقدم ذكر فتح در نظم بر كسر ويا از دليل خارجي يعنى بسبب شهرة فتح در كلام عرب وبهمين فتح خوانده اند قراء سببه هريك از اين افعال را که در قرآن ميباشد مگر نافع که بکسر خوانده است .



## الحروف المشبهة بالفعل

(الرابع من النواسخ ان واخواتها)

وهي المشبهة بالفعل في خمسة اشياء الاول في كونها اي هذه لحروف رافعة وناصبية كمطلق الافعال في الرافية فقط وكفعل المتعدي في الرافية والناصبية معاً او كمطلق الافعال مطلقاً ان كان المراد من الناصبية أعم من النصب على المفعول به وهو الاقرب والفرق بينها وبين الفعل بتقديم النصب فيها وتأخيره في الفعل لتمييزها عنه اذ لولا هذا الفرق لتوهم انها أفعال لكمال شباقتها بها .

والثاني في اختصاصها بالاسماء كمطلق الافعال سواء كانت ناسخة ام لم يكن ناسخة لأن الافعال مطلقاً تحتاج الى مرفوع سواء كان فاعلاً لها كلافعال التامة او اسماً لها كلافعال الناقصة ككان وعسى .  
والثالث في دخولها على المبتدأ والخبر كلافعال الناسخة ككان وعسى وعلم .

والرابع في بنائها على الفتح كضرب ويضربن - واضربن .  
والخامس في كونها ثلاثية ورباعية وخماسية كعدد حروف الافعال الثلاثية والرباعية والخماسية كضرب ودحرج واستخراج لان المكسورة الالف المشددة النون وان المفتوحة الالف المشددة النون اذا كانتا حرفين للتأكيد والتحقيق لا اذا كانتا اسمين مراد ابهما لفظهما ولا اذا كانتا فعلين ولا اذا كانت المكسورة الهمزة حرف جواب بمعنى نعم ولليت اذا كانت للتمنى وهو طلب حصول .

المحال العادي كهود الشباب أو ما يقرب منه كطلب أشياء يبعد حصولها لا إذا كانت اسماً للفظها أو مصدر اللات يليت الوارد في القرآن مضارعه نحو لا يلتكم ولكن إذا كانت للاستدراك وهو دفع توهم نشاء من كلام سابق عليها نحو زيد مجتهد فيتوهم من هذا الكلام انه عادل لان مقتضى العلم والاجتهاد العدالة فيقال لكنه فاسق وللعل إذا كانت للترجي وهو طلب شيء محبوب يمكن حصوله عادة وللشفاق وهو توقع شيء مكروه كذلك ؛

مثال الاول ، لعل الحبيب قادم ، مثال الثاني ، لعل المال مسروق ، ولكان إذا كانت للتشبيه وفيه تأكيد ليس في كاف التشبيه لان زيادة المبني تدل على زيادة المعنى أو لانها مركبة من الكاف وان وهي للتحقيق لجميع هذه الحروف عكس ما لكان من عمل ثابت وهو نصب الاسم ورفع الخبر وقد أشرنا الى وجه تقديم النصب على الرفع فتذكر كقولك ، ان زيدا عالم باني كفو ، فزيدا منصوب اسم ان وعالم مرفوع خبر ان وباني كفو متعلق بان وكقولك ، ولكن ابنه ذو ضغن فابنه منصوب اسم لكن وذو مضاف الى ضغن مرفوع خبر لكن .

مسألة — اين حروف داخل نميشود بر جمله كه حذف مبتدأ در ان جمله واجب باشد واقسام اين جمله در باب مبتدأ وخبر ذكر شد وهمچنين داخل نميشوند بر جمله كه مبتدأ در ان جمله صدارت داشته باشد مكر ضمير شان چنانچه بزودي بيايد در قول مصنف ، وان تخفف ان فاسمها استكن ؛

مسألة — بدانكه جائز نسبت تقديم خبر بر اين حروف مطلقا چه اينكه ظرف يا جار و مجرور باشد يا انكه غير ان باشد اما تقديم خبر

این حروف بر اسم پس این تقدیم بر سه قسم است !  
 اول اینکه خبر غیر ظرف و جار و مجرور باشد که در این صورت تقدیم  
 ممتنع است و قول مصنف ، و راع ذالترتیب ، اشاره بهمین قسم است  
 والوجه فيه ان هذه الحروف غير متصرفه فكما لا يتقدم عليها كذلك  
 لا يتقدم على اسمها حفظا لما عليه من الترتيب .  
 دوم اینکه خبر ظرف و جار و مجرور باشد لکن مدخول لام ابتداء  
 نباشد که در این صورت تقدیم خبر بر اسم جائز است و قول ناظم ،  
 الا في الذي كليت ؛ فيها او هنا غير البذي .  
 اشاره بهمین قسم است که فيها و هنا بر اسم که غیر البذي است  
 مقدم شده .

سوم اینکه خبر ظرف یا جار و مجرور باشد لکن مدخول لام ابتداء  
 باشد که در این صورت تقدیم ممتنع است بسبب عدم جواز اجتماع  
 دو حرف تاکید .

مسألة — وكاهي واجب میشود تقدیم خبر بر اسم مثل في الدار  
 صاحبها وقد تقدم الوجه في ذلك فتذكر .

مسألة — همزة ان رافتحه بده وجوبا برای سد کردن مصدر در  
 مسد ان یعنی واجب است فتح دادن همزة ان در جائي که مفرد بودن  
 واجب باشد وان هشت مورد است که شارح هفت مورد را ذکر کرده ،  
 اول انکه ان که با اسم و خبرش فاعل باشد مثل ، اولم يكفرم انا أنزلنا .  
 دوم انکه نائب فاعل باشد مثل قل اوحى الي انه استمع نفر  
 من الجن .

سوم انکه مفعول غیر محكية بالقول باشد مثل ، ولا تخافون انكم اشرکتكم



چهارم آنکه مبتدأ باشد مثل ، ومن آیاته انك ترى الارض .  
پنجم آنکه خبر باشد از اسم معنی یعنی از مصدر غیر قول مثل ،  
اعتقادي انك فاضل ،

ششم آنکه مجرور باشد مثل ، عجبت من انك قائم .  
هفتم آنکه تابع یکی از این مذکورات باشد مثل ، اذکر وانعمتی  
التي أنعمت علیکم وانی فضلتکم علی العالمین .

هشتم که شارح ذکر نکرده جائیست که مجرور باشد باسمی که  
در او معنای ظرف نباشد مثلاً نه لاحق مثل ما انکم تنطقون ، واکر مجرور  
باشد باسمی که در او معنای ظرف باشد واجب است کسر همزه مثل ،  
اجلس حیث ان زیداً جالس ، کما یأتی

مسألة ان قلت ان الثامن داخل في السادس لاطلاق قول الشارح  
او مجرورا والتقييد بالحرف خلاف الاصل ، قلت نعم ولكن يلزم من  
ادخال الثامن في السادس دخول ما ليس بداخل كما بيناه فتدبر فانه  
يحتاج الى مزيد دقة ،

مسألة — همزة را کسره بده وجوبا در سوای این هشت صورت  
مذکوره لکن بشرطی که از موارد جائز الوجهین نباشد ، وموارد  
وجوب کسره مورده است که شارح پنج مورد را ذکر کرده .

اول زمانی که ان با اسم و خبرش واقع شود در ابتداء کلام زیرا  
که اگر فتحه داده شود تأویل مصدر می رود و مفرد میشود و لفظ مفرد  
کلام مفید نمیشود بلکه استعمال مفرد در کلام عرب جائز نیست عند  
المحققین مثل ، انا انزلناه و مثل اجلس حیث ان زیداً جالس و مثل جئتک  
اذا ان زیداً امیر و تعدد مثال برای تعمیم ابتداء کلام است حتی يشمل

الابتداء الحقيقي والحكمي اذا الواقعه بعد حيث واذا في ابتداء الكلام حكما ولا يخفي عليك ان الوقوع في الابتداء غير وقوعها مبتدئه فلا تغفل الثاني اذا وقعت في بدء صلة اي اوئها نحو ما ان مفاتحه لان كل صلة يجب ان تكون جملة كما تقديم في الموصولات الا صلة ال ولو فتحت لأولت بالمفرد وذلك لا يجوز الا في صلة ال كما تقدم ايضا فان لم تقع في الاول اي في اول الصلة لم تكسر همزتها نحو ، جاتني الذي في ظني انه فاضل ، بل يجب حينئذ فتحها اما لانها مبتدئه مؤخر او فاعل على الاختلاف في امثال المقام فانه من قبيل ، افي الله شك .

الثالث حيث وقعت ان ليمين مكملة اي تقع جواباً لقسم لم يذكر فعله فاذا وقعت كذلك فاكسر همزتها ، كجم والكتاب المبين انا انزلناه ، فالواو في والكتاب قسمية وفعل القسم محذوف وجملة انا انزلناه جواب القسم او ذكر فعله وبعده اللام نحو ، حلفت ان زيدا لقائم فيجب في صورتين كسر الهمزة لان جواب القسم يجب ان يكون جملة .

الرابع اذا حكيت هي وما بعدها بالقول اي تقع مع اسمها وخبرها مفعولا للقول او ما في معناه نحو قال ، اني عبد الله اني معكم ، فحينئذ يجب كسرها لأن المحكى بالقول وما في معناه يجب ان يكون جملة او ما في معناها نحو قال نعم فان وقعت ان مع اسمها وخبرها بعد القول ولكن لم تحك به اي لا يكون مفعولا للقول لم تكسر نحو ، اخصك بالقول انك فاضل ، فحينئذ يجب فتحها لانها مجرورة بلام التعليل المقدر .

الخامس اذا حلت محل حال ، كزرتي واني ذو امل ، اي مؤملا ليس الغرض من التفسير الحكم بكون الجملة في تاويل المفرد لانه نقض للغرض ولانه لو كان كذلك لفسره بالمصدر لا باسم الفاعل بل الغرض بيان

كونها حالاً ومنصوباً لا معطوفاً على زرت لان المنصوبية دليل على عدم العطف اذ المعطوف على الاول اي على المستأنفة اول اي لا محل له من الاعراب فوجود الاعراب اي النصب دليل على عدم العطف واذا ثبت الحالية يجب كسر سزتها وان كان الاصل في الحال الافراد كالتخبر لانها لو فتحت تؤل الجملة بالمصدر المعرفة على ما هو التحقيق في اضافة المصادر من كونها معنوية والحال مشروطة بالتكثير فالجمع بين الفتحة والحالية جمع بين المتناقضين وهو غير جائز مع ان الواو الحالية تمنع الفتحة لانها لا تدخل الا على الجملة والفتحة موجبة لصيرورة الجملة مفرداً فكيف تجتمعان اي الواو والفتحة .

السادس اذا وقعت من بعد فعل قلبي علق باللام المعلقة ، كاعلم انه لذو تقي ، فيجب حينئذ كسرها اذ لو فتحت لتسلط العامل على اللام وما بعدها وذلك غير جائز لان اللام لها صدر الكلام وما له صدر الكلام يمنع من تسلط ما قبلها عليها وعلى ما بعدها وهذه اللام مكانها في المبتدأ زحلت الى الخبر كراهية اجتماع اداتي التاكيد في مكان واحد .

السابع اذا وقعت صفة نحو ، مررت برجل انه فاضل ، فحينئذ يجب كسرها لانها لو فتحت يلزم توصيف النكرة بالمعرفة لما ذكر في الخامس من كونها مع الفتح مؤلة بالمصدر المعرفة ولان الفتح يلزم منه حمل المصدر على الذات ولا يجوز ذلك الا باحد من التأويلات الثلاثة والتأويل خلاف الاصل فلا بد من تقيده قوله فيما سبق او تابعة لشيء من ذلك بقيد يخرج هذه الصورة الثامن ان تقع خبراً عن اسم ذات نحو زيد انه فاضل ، والوجه فيه الوجه الثاني في السابع .

والتاسع ان تقع تابعا لشيء مما ذكر نحو ان زيدا فاضل وان

عمراً جاهل .

والعاشر ان تقع بعد حيث ونحوها بما يضاف الى الجمل فحينئذ  
يجب كسرها اذ فتحها يوجب اضافته اى حيث الى المفرد وذلك لايجوز الاعلى  
قلة والشارح أدرج هذا القسم في الاول زعماً منه ان الابداء أعم كما  
بيناه والاحسن عدم الادراج فتلك عشرة كاملة فاحفظ واغتنم و زاد  
بعضهم موارد اخرى منها ان تقع بعد كلا نحو كلا ان الانسان ليطغى  
والواقعه بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه والمقرؤن  
خيرها باللام من غير تعليق فانه في جميع ذلك يجب الكسر ولكن الحق  
ان ذلك كله من افراد المورد الاول فلا تغفل .

مسألة — بعد ما بينا موارد وجوب الكسر نشرح في موارد جواز  
الوجهين وعلى الله التوكل وبه الاعتصام .

مسألة — المواضع التي يجوز فيها الوجهان اى الفتح والكسر تسعة  
والمذكوره في الكتاب خمسة :

الاول اذا وقعت ان بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا انك  
قائم فيجوز كسرها بناء على انها واقعة موقع الجملة اضيفت اليها اذا  
الفجائية ويجوز فتحها بناء على انها مؤالة بالمصدر وهو مبتدأ خبره اذا  
الفجائية والتقدير خرجت فاذا قيامك اى ففي زمان الخروج قيامك او  
ففى مكان الخروج قيامك هذا بناء على اسميتها واما على الحرفيه فالخبر  
محذوف اى خرجت فاذا قيامك موجود .

الثاني اذا وقعت بعد قسم لا لام بعده ، فالحكم في همزتها بوجهين  
نمى ، نحو حلفت انك كريم ، فيجوز كسرها بناء على انها واقعه موقع  
الجملة جوابا للقسم وحلفت انشاء للقسم والمقسم به محذوف وجواب  
القسم يجب ان يكون جملة ويجوز الفتح بناء على ان يكون الجملة مؤالا

بالمصدر ومقسما به وفعل القسم محذوف وحلفت اخبار عن القسم والتقدير حلفت بكرمك نظير حلفت بحياتك .

الثالث كونها واقعة تلو فاء الجزاء نحو ، كتب ربكم على نفسه الرحمة انه من عمل منكم سوء بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم ، فيجوز كسرهما بناء على جعل ما بعد الفاء جملة باقية على حالها ويجوز فتحها بناء على تأويل ما بعد الفاء بالمصدر وجعله مبتدأ لخبر محذوف او خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير على الاول فهو غفور رحيم وعلى الثاني فمغفرته ورحمته حاصلتان او فالخاصل الغفران والرحمة لكن الثاني اولى لانه المعهود في الجملة الجزائية كما في قوله تعالى وان مسه الشرفيؤس اى فهو يؤس .

الرابع اذا وقعت ان خبرا عن مبتدأ هو قول وخبرها اى خبر ان أيضا يكون قولاً ويكون فاعل القولين شخصاً واحداً نحو ، خير القول اني احمد الله ، فيجوز الكسر بناء على الاخبار بالجملة نظراً الى ذات المبتدأ اى مادة القول لا الى وصفه العنوانى اعني المبتدئية فبهذا الاعتبار يجوز الكسر لأن المحكى بالقول يلزم أن يكون جملة كما سبق وانما لم يجب الكسر لعدم وجوب هذا الاعتبار ويجوز الفتح نظراً الى الوصف العنوانى اعني المبتدئية فقط والاصل في خبر المبتدأ الافراد فان قيل هذا المثال لا ينطبق على الممثل لأن المبتدأ ليس فيه القول لأن المبتدأ لفظة خير قلنا في الجواب ان المضاف والمضاف اليه كالكلمة الواحدة خصوصاً في هذا المثال .

الخامس اذا وقعت في موضع التعليل نحو ، انا كنا ندعوه من قبل انه هو البر الرحيم ، فيجوز الفتح بناء على انها تعليل نحوي أو لغوي

نظير للتأديب في قولنا ضربته للتأديب ولام العلة مقدره والجملة مؤلة بالمفرد المجرور أي لبره ورحمه ويجوز الكسر بناء على استئناف بياني جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل لم كنتم تدعوه من قبل فقيل في الجواب انه هو البر الرحيم او قيل هل الذي كنتم تدعوه من قبل بر رحيم فقيل في جوابه ذلك هذا تمام الخمسة المذكورة في الكتاب .

السادس ان تقع بعد واو مسبوقه بمفرد يمكن العطف عليه نحو ، ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعزى ، وانك لا تنظما فيها ولا تضحى ، الشاهد في انك فيجوز الكسر على ان تكون جملة مستأنفة نحوية ويجوز الفتح على أن تكون معطوفة على إن لا تجوع المؤل بالمصدر . السابع ان تقع بعد حتى فان جعل حتى ابتدائية فالكسر وان جعلت جارة فالفتح ، نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه ، وان جعلت عاطفة يجب الكسر على ما هو التحقيق من عدم جواز عطف المفرد على الجملة الا بشرائط مفقودة هنا ولان المعطوف على الاول اول وقد تقدم نظيره فتذكر .

الثامن ان تقع بعد اما المخففة الميم نحو ، اما انك فاضل فالكسر على ان اما استفتاحية فما بعدها صدر الكلام والفتح على انها مركبة من همزة الاستفهام واء الظرفية وضار المجموع بمعنى في حق فاما خبر مقدم وان ضع اسمها وخبرها بتأويل المصدر مبتدأ مؤخر .

التاسع ان تقع بعد لاجرم نحو ، لاجرم ان الله يعلم ، فالفتح على كونها فاعلا لجرم بناء على فعليته والكسر على كون لاجرم بمنزلة اليمين وان ومعمولها بمنزلة جواب القسم واعلم انا ذكرنا جميع أمثلة الاقسام الثلاثة مستوفاة واطلنا الكلام فيها وان كان في بعضها كلام لشدة

اجتياج المبتدئين اليها والى تعليلاتها ولتشریح اذ هانهم .  
 مسأله — بدانکه در داخل شدن لام ابتداء بر خبر ان اختلافی نیست وحق این لام این بود که بر اسم ان داخل شود چون صدارت دارد لکن مؤخر شد و بر خبر داخل شد چونکه این لام برای تأکید است و ان ایضا برای تأکید است فکرها الجمع بینهما مثل ، انی لوزر ووزر خبر است وصفه مشبهه بمعنای معین و مثل ، ان زیداً لایوه فاضل و شارح این مثال را زده تا بفهماند که فرقی نیست بین خبر مفرد و خبر جمله .

مسأله — مصنف برای داخل شدن لام بر خبر ان دو شرط ذکر کرده .  
 اول اینکه خبر منفي نباشد چون که لام ابتداء برای تأکید اثبات است نه تأکید نفي و بجهت اینکه لازم میآید جمع بین مثلین درجائی که نفي خبر بلم ولا ولن و لما باشد و در بقیه أدوات نفي طردا للباب جائز نیست وللا متشابهان شاذ است .

دوم اینکه خبر ماضی متصرف عاری از قد نباشد چونکه این ماضی شباهت با اسم ندارد و لام ابتداء از مختصات اسم است باید داخل شود بر اسم یا فعلیکه شبیه با اسم باشد لذا بر فعل مضارع و ماضی غیر متصرف داخل میشود چون این دو شبیه اسم میباشد مثل ، ان زیداً لمسی ان یقوم .

مسأله — گاهی لام داخل میشود بر خبری که فعل ماضی متصرف باشد اگر بر ماضی قد داخل شده باشد چون ماضی مقترن بقد شبیه مضارع مقترن بقد میباشد از حیث دلالة بر زمان حال کما یاتی عنقریب و فی باب الحال و مضارع شبیه اسم میباشد و مشابه المشابه

مشابه پس فعل ماضی مقترن بقدم شبیه اسم است لذا لام برا و داخل میشود مثل ، ان ذا لقد سما علی العدا مستحوذا .

مسألة — ایضا دخول لام بر خبر مشروط است باینکه خبر بر اسم مقدم نشود زیرا که در صورت تقدیم خبر بر اسم لازم میاید اقتران دو حرف وهو مکروه عندهم .

مسألة — داخل میشود لام ابتداء ایضا بر سه چیز دیگر غیر از خبر یکی معمول خبر لکن بچهار شرط شرط اول آنکه معمول خبر در وسط اسم و خبر واقع شود یعنی معمول خبر بر خبر فقط مقدم باشد ، شرط دوم آنکه خبر صالح باشد از برای داخل شدن لام بر او مثل ان زیدا لطعامك قد اكل ، شرط سوم آنکه لام بر خود خبر داخل نشده باشد ، شرط چهارم آنکه معمول خبر حال و تمیز و مفعول مطلق و مفعول له نباشد پس داخل نمیشود لام بر معمول خبر هر گاه مؤخر باشد چنانکه از قید واسط در کلام مصنف فهمیده شد و همچنین داخل نمیشود بر معمول اگر خبر صالح برای لام نباشد مثل ان زیدا طعامك اكل ، و همچنین داخل نمیشود بر خود معمول داخل بر خود معمول شده باشد مثل ان زیدا طعامك لا اكل ، و همچنین داخل نمیشود بر معمول خبر اگر معمول مفعول له و یا بقیه مذکورات باشد مثل ان زیدا تأدبیا یضرب اخاه ، و قس علیه بقیه الذکورات .

مسألة — لام داخل بر خود خبر نمیشود اگر داخل بر معمول متوسط شده باشد .

مسألة — الثانی بما تصحبه اللام غیر الخبر ضمیر الفصل نحو ، ان هذا لهو القصص الحق ، واعلم ان الوجه فی جملة هذا المثال قسما



براسه غیر داخل فی قول المصنف :

وبعد ان ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء نحو اني لوزر  
لاسيما بعد تعميم الشارح الخبر كما أشار اليه بتكرار المثال  
وبيناه نحن هناك يظهر من نقل الاقوال في ضمير الفصل بعيد هذا .  
مسألة — ضمير فصل را باين اسم نا ميده اند چون كه فاصل  
و بين ميشود بين خبر بودن و تابع بودن زیرا كه اگر در مثل اين ايه  
شريفه ضمير فصل نيايد در القصص احتمال صفت بوذن برای هذا  
مي رود چنانكه احتمال خبر بودن مي رود و چون ضمير فصل آورده شود  
اين ضمير دليل ميشود كه القصص خبر است نه صفت و بعضی اين  
ضمير را عماد ناميده اند لانه المعتمد في فهم المعنى كما بينا .

مسألة — خلاف است در ضمير فصل كه ايا حرف است يا اسم  
است و بر فرض اسم بودنش خلاف است كه ايا محل از اعراب دارد  
يا محل از اعراب ندارد و بر فرض محل داشتن ايا محلش مثل محل اسم  
قبل از او ميباشد يا محلش مثل محل اسم بعد از او ميباشد اكثر  
نحوين ميگویند حرف است بشكل ضمير لذا اورا ضمير مينامند چون  
بشكل ضمير است .

و بعضی نحوين ميگویند اسم است و لكن محل از اعراب ندارد و بعضی  
ديكر ميگویند محل دارد و محلش مثل محل اسم قبل بر او ميباشد چه  
انكه اسم قبل برا و مرفوع باشد ، مثل كان زيد هو القائم ، يا انكه  
منصوب باشد مثل مثال مذکور در كتاب .

و بعضی ديكر ميگویند محلش مثل محل اسم بعد از او ميباشد چه  
انكه محل اسم بعد از او رفع باشد مثل مثال مذکور در كتاب يا انكه

محل اسم بعد از او نصب باشد كالمثال المذكور قبيل هذا اعني كان زيد هو القائم اذا عرفت ذلك فاعلم ان الشارح لم يدرج المثال المذكور داخلا في قول الناظم لان ضمير الفعيل ليس محتمل المبتدئية الا على بعض الاقوال وهو القول بكونه اسما له محل مثل محل الاسم قبله لكن بشرط ان يكون الاسم قبله وكذا الاسم بعده مرفوعين وهذا الشرط مفقود في المثال .

مسألة — يشترط فيما قبله كونه مبتدء في الحال ، نحو زيد هو القائم أو في الاصل ، نحو ان هذا هو القصص الحق ، ويشترط فيما بعده كونه خبرا في الحال كالمثال الاول أو في الاصل كالمثال الثاني ويشترط في نفسه ان يكون بصيغة المرفوع وان يكون مطابقا لما قبله افرادا وتذكيرا وفروعهما .

مسألة — فائدة ضمير الفصل ثلاثة اشياء ، الاول لفظي وهو الاعلام من اول الامر بان ما بعده خبر لا تابع وقد تقدم بيان هذه الفائدة وليس المراد من التابع الصفة فقط كما توهم لانه قد يجيء فيما لا يحتمل الصفتية ، نحو كنت انت الرقيب ، لان الضمائر لا توصف ، والثاني معنوي وهو التأكيد ولذا لا يجامع التأكيد فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل ، والثالث وهو ايضا معنوي افادة الحصر قال الزخشي في أولئك هم المفلحون فائدة ضمير الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لاصفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره .

مسألة — الثالث مما تصحبه اللام غير الخبر الاسم الذي حل قبله الخبر نحو ان علينا المهدي ، او حل قبله مفعول الخبر ، نحو ان فيك

لزیدا راغب .

مسألة — لام ابتداء بر غیر ماذکر داخل نمیشود و شنیده شده از عرب داخل شدن لام در چند موضع غیر از ماذکر که تاویل برده شده آن چند موضع برزانه بودن لام ، اول در خبر مبتداء مثل ،  
 أم الخلیس لعجوز شهریه ترضی من اللحم بعظم الرقیة  
 دوم در خبر لکن مثل :

یلوموننی فی حب ایلی عواذلی ولکننی من حبها لعمد

مسألة — بعضی در بیت اول تاویل دیگری گفته اند و اینست که در اصل لمی عجز بوده پس لام بر مبتداء داخل شده نه بر خبر پس از آن مبتداء حذف شده و لام منتقل بخبر شده .

و در بیت دوم گفته اند که این بیت قائلش معلوم نیست و نظیرش در کلام عرب موثوق به دیده نشده و فرد اول بیت از جعلیات بعض نحویین است و اذا كان كذلك فلا یصیر دلیلا علی اثبات شیء من القواعد النحویة لان ما یحتج به فی اثبات القواعد لابد فیه من ان یکون من کلام العرب الموثوق بعربیتة اعنی الجاهلین والمخسرین او للمتقدمین علی قول وقد تقدم فی نون الوقایة فی قوله منی و عنی ما ینفیک هیئها فراجع .

و بعضی گفته که لکننی در اصل لکن انی بوده همزه برای تحفیف حذف شد و اجتماع اربع نونات شد یک نون حذف شد و پس از آن ادغام شد پس لام در خبر لکن داخل نشده بلکه بر خبر آن داخل شده و بعضی گفته اند سلمنا که این بیت از کلام فصحاء و عرب موثوق به باشد و لام هم لام ابتداء باشد و بر خبر لکن داخل

شده اما مسلم نیست که بما یقاس علیه باشد بلکه احتمال می‌رود که ضرورت باشد و یک بیت مبنی علیه قواعد نمیشود .

مسألة — قبلا بیان شد که لام بر خبر منفی و همچنین بر خبریکه فعل ماضی متصرف عاری از قد باشد داخل نمیشود و اگر فعل ماضی مدخول قد باشد لام برا و داخل میشود .

مسألة — شاهد در لما احقر است و وجه احسن بودن تقدم ان است در فرد اول بیت .

مسألة — وصل شدن ماء زانده که او را کافه و مهیة مینامند چون میبیا میکند این حروف را برای داخل شدن بر فعل و مبطل عمل این حروف میشود مکر لیت که این ما کافه نمیتواند لیت را کف از عمل کند و لکن بقية را کف از عمل میکند بجهة زائل شدن اختصاص این حروف با اسماء مثل ، انما الله اله واحد ، که عمل ان بسبب ماء کافه باطل شده لذا الله را نصب نداده و مثل ، قل انما یوحی الی انما الهکم اله واحد ، و مثل ، کأنما یساقون الی الموت ، که ما کافه مهیا کرده ان و کان را برای داخل شدن بر فعل و اختصاص با اسم را زائل کرده .

مسألة گاهی عمل این حروف با اینکه ما زانده بانها وصل شده باقی میمانند و این باقی ماندن عمل در جمیع این حروف است نه در لیت تنها و اخفش حکایت کرده از عرب انما زید اقامتم را بنصب زید او قیاس کن بر این مثال بقية حروف را مثل لعل زید اقامتم و نحو ان چنین گفته است ناظم چونکه متابعت کرده است ابن سراج را .

مسألة — حاصل مطلب چنین شد که غالب در این حروف در صورت اتصال ماء کافه بطلان عمل است و باقی ماندن قلیل است این بود حکم این حروف غیر از لیت .

مسألة — اما لیت پس جائز است در او اهمال یعنی ابطال و جائز

است در او اعمال یعنی هر دو مساوی است مصنف در شرح تسهیل گفته است که این جواز الوجهین بودن اجماعی است و بعضی گفته اند اعمال اغلب است و بعضی گفته اند عمال واجب است و اهمال جائز نیست چونکه اختصاص لیت باسماء بسبب ما کافه زائل نمیشود .  
مسألة — بھر دو وجه یعنی اعمال و اهمال روایت شده لفظ الحمام در قول شاعر :

قالت الا ليتما هذا الحمام لنا

فانه يروي بالنصب على الاعمال وبالرفع على اهمال والرفع اقيس وعلى كلا الروايتين الحمام بدل من اسم الاشارة او عطف بيان او نعت وهكذا الحكم في كل معرف بال بعد اسم الاشارة واذا كان المعرف خبر لا بد من ضمير الفصل كما تقدم .

مسألة — بدانکه عطف بر اسم ان بنصب معطوف جائز است مطلقا چه قبل از استكمال خبر مثل ، ان زيدا وعمرا قائمان ، وچه بعد از استكمال خبر مثل ، ان زيد قائما وعمر . وهمچنين عطف بر اسم ان برفع جائز است لکن نه مطلقا بلکه فقط بعد از استكمال خبر مثل ، ان زيدا قائما وعمرو ، بالعطف على محل اسم ان ان لم نشترط في العطف على المحل وجود المحرز اي الطالب لذلك الاعراب الملبوظ في المعطوف عليه والا فلا يجوز العطف على محل اسم ان لان المحرز لرفع زيد وهو الابتدائية قد نسخ بدخول ان وقيل بالعطف على محل ان مع اسمها بناء على اشتراط المحرز اذ المنسوخ محرز الاسم لامحرزها مع الاسم اذ الاسم حينئذ مع ان منزلة رجيل في كونه دال على معنى استفاد من ان وهو المؤكدية بفتح الكاف كما ان رجيل دال على معنى استفاد من ياء التصغير وهو التحقير او التعظيم على اختلاف الموارد .

فح . مجموع الداخِل والمدخول مبتدأ مرفوع المحل لا المدخول وحده  
 حتى يلزم زوال محرزه بدخول الناسخ وقيل هو اى المعطوف بالرفع  
 مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر ان عليه قال الرضى اعلم انه يختلف  
 عبارتهم في ذلك يقول بعضهم كما قال المصنف يعطف على اسم المكسورة بالرفع  
 وبعضهم يقول على موضع ان مع اسمها كما قال الجزولى وكان الاول نظر الى ان الاسم  
 هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها عليه كلا دخول يبقى على كونه  
 مرفوعا لكن محلا لا اشتغال لفظه بالنصب فان اللام في لزيد ولا شك ان المرفوع  
 فيه هو الاسم وحده لا الاسم مع الحرف الداخِل عليه فكذا ينبغي ان يكون الامر  
 مع ان ومن قال على موضعها مع اسمها نظير الى ان اسمها لو كان وحده  
 مرفوع المحل لكان وحده مبتدأ والمبتدأ مجرد عن العوامل عندهم واسمها  
 ليس بمجرد والجواب انه باعتبار الرفع مجرد لان ان كالعدم باعتباره وانما  
 يعتني بها اذا اعتبر النصب ويشكل عليه بان ان مع اسمها لو كانت مرفوعة  
 المحل لكانت مع اسمها مبتدأ والمبتدأ هو الاسم المجرد على ما ذكرنا وهى  
 مع اسمها ليست اسما فالاولى ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحده  
 انتهى .

مسألة — جائز ليست عطف برفع قبل از استكمال خبر زیرا که  
 لازم میاید عطف قبل از کامل شدن معطوف علیه اگر عطف جمله  
 بر جمله باشد و لازم میاید تقدم معطوف بر معطوف علیه اگر عطف مفرد  
 بر مفرد باشد زیرا که در این صورت معطوف علیه ضمیر مستتر در خبر است  
 نه اسم ان چونکه اگر معطوف علیه اسم باشد عطف جمله بر جمله  
 میشود نه عطف مفرد بر مفرد والا لازم میاید عدم مطابقت خبر مشتق  
 متحمل لضمیر المبتدأ او توارد عاملین على معلوم واحد وهما ممنوعان

مثلا ، ان زيدا وعمرو قائم ، اكر عطف عمرو بر ضمير مستتر در قائم باشد لازم ميايد تقدم معطوف بر معطوف عليه مع ضعف العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون التاكيد او فاصل ما واكر عطف بر محل اسم ان باشد وخبر قائم بصيغة مفرد باشد لازم ميايد عدم مطابقة واكر قائمان بصيغة تثنية باشد لازم ميايد توارد عاملين مختلفين اللهم الا ان يقال في صورت افراد الخبر بما قاله البيانين في قول الشاعر:

واني وقيار بها لغريب

من تقدير خبر لاسم ان اي اني غريب وقيار ايضا لغريب لكن فيه محذور اشد وهو دخول اللام في خبر المبتدئ لاني خبر ان مع ان الحذف من الثاني اولى وان لم يقله البيانين .

مسألة — كسائي جائز دانسته است عطف برفع را قبل از استكمال خبر مطلقا چه انكه اعراب اسم ان ظاهر باشد وچه قنكة مخفي باشد بدليل قول خدواند ، ان الله وملئكته يصلون ، برفع ملكته وقول خدواند ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون برفع ولكن مانعين ايه اول را تاويل برده اند بحذف خبر ان وجعل يصلون خبر الملكة وايه دوم را تاويل برده اند بحذف خبر الصابئون فليسا بما نحن فيه وههنا كلام

لايسعه المقام فمن اراد مزيد الاطلاع فعليه بمراجعة المطولات .

مسألة — فراء جائز دانسته عطف برفع را قبل از استكمال خبر لكن نه مطلقا بلكه بشرط خفاء اعراب اسم ان چه انكه خفاء اعراب بسبب بناء باشد مثل ايه دوم يا انكه بسبب ديكر على قول مثل ، ان موسى وزيد ذاهبان ومثل ان غلامي وعمر قائمان .

مسألة — پس از همه اين اختلافات بدانكه اصل در عطف قبل از استكمال وبعد از ان نصب معطوف است مثل :

ان الربيع الجود والخريفا يدا ابي العباس والصيوبا  
 كه الخريف قبل از استكمال والصيوف بعد از استكمال عطف شده  
 بر اسم ان كه الربيع است بنصب .

مسألة — يحتمل ان يكون لفظ الربيع بدون لام التعريف وان كان  
 في النسخ المتداوله من الكتاب مع اللام فتدبر .

مسألة — ملحق شدة است بان مكسوره در احكام مذكوره قبل  
 الاستكمال وبعده لكن اجماعا وان مفتوحه بنا بر قول صحيح ووجه  
 اختصاص اللاحق بهما انهما لا يفيضان الجملة من الخبره الى الانشائية  
 كان المسكورة لكن يشترط في اللاحق ان المفتوحة تقدم علم عليها كقوله ،  
 والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق ، هذا مثال للعطف  
 قبل استكمال ويمكن جعله مثلا لبعده ايضا على توجيه ونحو ، ما  
 زيد قائما لكن عمرا منطلق وبكر . برفع بكر او نصبه .

مسألة — انما اشترط في اللاحق ان المفتوحة بان المكسوره تقدم العلم  
 لانها بسبب تقدم العلم تصير في حكم المكسورة من حيث كون الجملة  
 بعدها غير مؤلفة بالمفرد لاحتياج العلم الى مفعولين . وتاويلها بعد المفتوحة  
 للحفاظ على القوانين الكلية والا فالجملة بعدها حينئذ باقية على ما كانت  
 عليه من كونه مشتملا على المحكوم عليه وبه والدليل على ذلك وجوب  
 كسرها اذا دخلت في خبرها اللام اذا وقعت بعد العلم نحو ، والله  
 يعلم انك لرسوله ، وقد تقدم واما اذا لم يتقدم عليها العلم فلا يجوز  
 اللاحق لعدم بقاء الجملة بعدها على ما كانت عليه فالعطف على اسمها  
 حينئذ كالعطف على بعض حروف الكلمه وذلك غير جائز .

مسألة — مثل تقدم علم است تقدم معنى علم مثل قول خداوند ،



واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله برىء من  
المشركين ورسوله ، كه بمعنای علم است ومعنای اذان من الله اعلام  
من الله است واين ايه مثال است براى عطف بعد الاستكمال .

مسألة — ملحق نشده است بان مكسوره ليت ولعل وكان چونكه  
اين سه معنای جمله را از خبريه بدل بانشاء ميكنند فيلزوم حينئذ  
من العطف على اسمها بالرفع عطف الاخبار على الانشاء وذلك غير جائز  
عند المحققين فلا يعطف على اسمها الا بالنصب ولا يجوز العطف  
بالرفع لا قبل الخبر ولا بعده واجازه الفراء بعده اي بعد الخبر لانه  
لا يرى مانعا في العطف المذكور .

مسألة — بدانكه ان مكسورة مخفف ميشود وپس از ان عملش  
قليل ميشود وغالبا ملغى از عمل ميشود بجهة اينكه اختصاصش باسما  
زائل ميشود فتدخل على الجملتين فان دخلت على الفعلية وجب اهمالها  
نحو ، ان كانت لكبيرة ، وان دخلت على الاسمية جاز الوجهان اي  
الاعمال والاهمال وقرء بهما قوله تعالى ، وان كلا لما ليوفينهم .

مسألة — اذا اهملت ان المكسورة المخففة يجب دخول اللام على  
خبرها واختلف في هذه اللام هل هي لام الابتداء جاءت للفرق بين  
ان النافية وان المخففة ام هي لام اخرى اجتلبت للفرق وكلام الشارح  
ظاهر بل صريح في الاول .

مسألة — اذالم تهمل لم تلزم اللام لحصول الفرق بالعمل لان ان  
النافية لاتعمل بالنصب في الاسم .

مسألة — وربما استغنى عن اللام اذا اهملت ان ظهر ما اراده

الناطق من كونها مخففة من المثقلة حالكون المتكلم معتمدا على هذا الظهور ، نحو

وان مالك كانت كرام المعادن

فاستغنى الشاعر عن اللام الفارقة اعتيادا منه على سياق الكلام وثقة منه بانه يفهم من الكلام اثبات كون مالك كرام المعادن لانفيه لان المقصود من الكلام بقرنية المقام هو المدح والنفي يدل على الذم اذ المعنى على النفي ليست مالك كرام المعادن فيدل الكلام على ان قبيلة مالك دينية الاصل فالقرنية هي هنا موجودة على كونها مخففة فلا تلزم اللام فلذا لم يات الشاعر باللام لامن الالتباس بالنافية والقرنية معنوية .

مسألة — والفعل ان لم يك ناسخا فلم تجده غالبا بان المخففة المكسورة الهمزة موصلا والوجه في ذلك يظهر بما يذكر في اتصال الناسخ الماضي في المسئلة الآتية ولكن حيثئذ دخلت اللام على معمول الفعل .  
مسألة — اذا كان الفعل ناسخا فيوصل بها قال في شرح التسهيل والغالب كونه بلفظ الماضي لدلالته بصيغته على الوجود والحصول وبعنوانه أي الناسخية على ما تقتضيه ان المكسورة وهو اعمالها في الجملة فيجبر بهما ما فات منها من الصيغة والاعمال ، نحو وان كانت لكبيرة ، وقل وصلها بالمضارع لفقدان الدلالة الاولى ، نحو وان يكاد الذين كفروا ، وكذا قل وصلها بغير الناسخ ، نحو شلت يمينك ان قتلت مسلما ، لفقدان الدلالة الثانية وكذا ان كان مضارعا غير ناسخ ، نحو ان تزينك لنفسك وان تهينك ليه ؛ لفقدانها معا .

مسألة — وان تخفف ان المفتوحة فاسمها ضمير الشأن والجملة

بعدها خبرها ولا يبطل عملها لأنها اشبه بالفعل من المكسورة اذا المكسورة تشبه فعلا واحدا وهو الامر نحو جـد والمفتوحة تشبه فعلين وهما الماضى نحو مد والامر نحو عض قاله المصنف في شرح الكافية قال الجامى وحذف ضمير الشأن من اللفظ باضمامه لانسيا منسياحا لكونه منصوبا ضعيف اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل الامع ان المفتوحة اذا خففت فانه اى حذفه بنيته الاضمار لازم وذلك لانه قد خفف ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ايرفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة عاملة في الملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى شها بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدر واعملها في ضمير الشأن لثلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انها اجدر به ولم يجوز وا اظهر ذلك الضمير لثلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشأن مع ان المفتوحة اذا خففت انتهى باختصار غير فحل .

مسألة — اذا كان اسمها ضمير شان مستكن أي محذوف يجب ان يجعل خبرها جملة كقوله ، ان هالك كل من يعنى وينتعل ، وقد يظهر أي لا يحذف اسمها فلا يجب حينئذ ان يكون الخبر جملة نحو بانك ربيع وغيث مريع .

مسألة — ان يكن جملة الخبر فعلا ولم يكن ذلك الفعل دعاء ولم يكن تصريفه ممتعا أي يكون متصرفا لا جامدا فلاحسن الفصل بين

ان والفعل بما سيذكر لثلاثا يلتبس بان المصدرية الناصبة للمضارع وليكون الفاصل عوضا من النون المحذوقة والفصل باربعة اشياء ، الاول قد ، نحو ونعلم ان قد صدقنا ، والوجه في كون قد فاصلا انها تقرب الماضي من الحال فيعلم ان ان الداخلة على الفعل ليست مصدرية لانها للاستقبال وقد للحال فلا يجتمعان ، الثاني حرف النفي والمراد به لا ولن ولم نحو ، أفلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا ، ونحو ، أبحسب ان لن يقدر عليه احد ، ونحو ، أبحسب ان لم يره احد ، والوجه ، فيها ان ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل المضارع شيء لضعفها كذا قالوا ولكن فيه نظر قال في حاشية شرح التصريح ان قيل لا النافية لاتميز بين المصدرية والمخففة لوقوعها بعد المصدرية فالجواب ان لا الداخلة بعد المخففة نافية لاغير بخلاف الواقعة بعد المصدرية فانها زائدة نحو لثلاثا يعلم اهل الكتاب انتهى والاولى في الجواب ان يقال ان الاكثر في الواقعه بعد المصدرية الزيادة كما يظهر ذلك من مراجعة بحث لا في المعنى .

والثالث حرف التنفيس وهو السين ، نحو علم ان سيكون ، وسوف

كقول الشاعر ؛

واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ماقدرا  
والوجه فيه كسابقه أو عدم جواز الجمع بين اداتي الاستقبال  
فيعلم من ذلك ان ان الداخلة على الفعل ليست ان المصدرية بل هي  
مخففة من المثقلة .

الرابع لو ، نحو ان لو كانوا يعلمون الغيب ، وقليل ذكر لوفى كتب  
النحو في الفواصل اما في لغة العرب فاستعمالها للفصل كثير مثل

الفواصل والوجه في ذلك ان ان المصدرية لاتقع بعدها الجملة الشرطية.  
 مسألة — ان كان الفعل دعاء أو غير متصرف لم يحتج الى الفصل  
 لانهما شبيهان بالاسم والاسم لا يحتاج الى فاصل لان ان المصدرية  
 لاتدخل على الاسم ولا على ما كان شبيها به ، نحو والخامسة ان غضب  
 الله عليها ، هذا دعاء للشر ونحو ، ان عسى ان يكون وان ليس للانسان  
 الا ماسعى ، مثالان للجامد وكذا لم يحتج الى التوصل اذا كانت الجملة  
 اسمية ، نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين .

مسألة — وقد يأتي الخبر فعلا متصرفا بلا فصل كما اشار اليه  
 بقوله فالاحسن الفصل ولم يقل فالواجب الفصل نحو علموا ان  
 يؤملون فجادوا ولكن في افتقارها الى الفاصل في امثال هذا تأمل اذ  
 بقاء النون في يؤملون يدل على ما يدل عليه الفاصل فاتيانه يشبه تحصل  
 الحاصل فتأمل .

مسألة — وخففت كأن ايضا فنوى أي قدر منصوبها أي اسمها  
 وانما قال قدر لان الحرف لا يمكن ان ينوى فيه شيء وهذا هو الوجه  
 في كل ما يفسر النية بالتقدير .

مسألة — ولا يبطل عمل كان اذا خففت اما لما ذكر في ان المفتوحة  
 المخففة من كونها اشبه بالفعل او استصحابا للاصل كما قيل .

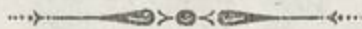
مسألة — وتخالف كان المخففة ان المفتوحة المخففة في شيئين الاول  
 ان خبر كان يجيء جملة كقوله تعالى ، كان لم تغرن بالامس ، ويجيء  
 مفردا ولو كان اسمها مقدرا كالبيت الآتي وهو قوله : كان ظبية على  
 رواية الرفع .

الثاني انه لا يجب حذف اسم كان المخففة بل يجوز اظهاره ولكن

لا يذهب عليك انه لم يعلم في ان المفتوحة المخففة ما يوجب هذا الفرق فلا تغفل اللهم الا ان يقال مراده من الاظهار هنا الاتيان بالاسم الظاهر والمراد منه ثمة الاتيان به ضميراً مذكوراً لا محذوفاً كما اشرنا اليه ثمة او يقال بان المراد من الجواز هنا مالا ضرورة فيه ولا قبج والمراد منه ثمة ما فيه ضرورة او قبج وكيف كان فاسم كان المخففة ثابتاً ايضاً روى في قول الشاعر كان ظبية تعطوا الى وارق السلم في رواية من نصب ظبية بناء على كونها اسماً وكون تعطو هو الخبر او الخبر محذوف على ما قيل وروى ايضاً برفع ظبية بناء على انه خبر كان المخففة وهو اي ظبية مفرد واسم كان ضمير مستتر أي محذوف .

مسألة — في قول الشارح تبعاً لابن هشام تتمه لا تخفف لعل تأمل بل منع لاسيما مع ما حكاه بعض المحققين من معاصرنا في ايضاح العوامل من اللغات الكثيرة البالغة الى احد عشرة لغة فتأمل .

مسألة — اما لكن فان خففت لم تعمل شيئاً لانها مع التخفيف ليست من الحروف المشبهة بالفعل بل هي حرف عطف الا ان يقال ان المخففة غير ما وضعت مخففة من الاول او لزوال اختصاصها بالاسماء واجاز يونس والاختفش أعمالها قياساً ونقل عن يونس انه حكاه اي الاعمال عن العرب .



## لا التي لنفي الجنس

الخامس من النواسخ لا التي لنفي الجنس .

مسألة — بدانكه عنوان هر چیزی بمنزله تعريف ان چیز میباشد پس بنا بر این التي لنفي الجنس بمنزله تعريف این لاء است و حال اینكه این عنوان مانع اغیار نیست كما يوضحه الشارح ويقول والاولى التعبير بلا المحمولة على ان كما قال المصنف في نكته على مقدمة این الحاجب لان لا المشبهة بليس قد تكون نافية للجنس ويفرق بين ارادة الجنس وغيره بالقرائن المعنوية او اللفظية ففي نحو ، لا رجل في الدار بل رجلان : برفع رجل تكون لا مشبهه بليس لا نافية للجنس بقرينة بل رجلان اذ لو كانت في المثال نافية للجنس للزم من اثبات رجلان في الدار التناقض اذ نفس الجنس على سبيل الاستغراق يستلزم نفي الافراد جميعا فاثبات فردين منها مناقض له اذ الموجبة الجزئية نقيض للسالبة الكلية بخلاف ما لو لم يذكر بل رجلان فانه يفيد نفي جنس الرجل ويصير المعنى ليس جنس الرجل في الدار وكذا اذا قيل ، لا رجل في الدار بل امرئة : برفع رجل فان بل امرئة قرينة على كونها نافية للجنس لان بل اذا وقعت بعد نفي كانت لتقرير ما قبلها على حاله فدخولها على امرئة مقتض لتقرير نفي جنس الرجل على حاله بخلاف ما لو قيل بل رجلان فانها تدل على ان المقصود بالنفي نفي الوحدة لانفي الجنس هذا كله فيما رفع مدخول لا ؛ واما اذا بني او

نصب فيعلم من البناء والنصب انها لنفي الجنس فلا يحتاج الى قرينة دالة على انها لنفي الجنس وهذا هو المراد من قول الزمخشري في قوله تعالى ، لا ريب فيه ! ان قراءة الفتح اي فتح مدخول لا يوجب استغراق النفي وقراءة الرفع يجوز فيحتاج الى القرينة .

مسألة — بعض ابن لارا لاء تبرئه مينامند لانها لنفي الجنس فكانها تدل على البرائة من ذلك الجنس .

مسألة — انما اعلمت في الاسم لانها لما قصد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص والاستفراق اختصت بالاسم لان الاستفراق معناه العموم والعموم لا يوجد الا في الاسم ولذلك بعينه يستلزم وجود من في اسمه لفظا او تقديرا وهذا نظير قولهم في وجه اختصاص الاضافة بالاسم ان وجه اختصاصها به اختصاص لوازما من التعريف والتنصيص به اذ لوازم الاضافة المعنوية التعريف والتنصيص وهما من خواص الاسم ومن لوازم الاضافة اللفظية التخفيف اما بحذف التنوين او ما يقوم مقامه كتنوني التثنية والجمع والفعل لا يدخله التنوين ولا يثنى ولا يجمع كما بينا سابقا وقلنا ان نحو يضربان ويضربون تثنية وجمع للفاعل لا للفعل .

مسألة — ولم تعمل جرا لثلا يتوهم انه اي الجر بمن المقدرة لظهورها في قوله ، الا لامن سبيل الى هند : ولا رفعا لثلا يتوهم انه بالابتداء وهي ملغاة عن العمل فتعين ان تعمل النصب ولذا قال عمل ان وهو نصب الاسم لفظا او محلا او تقديرا ورفع الخبر كذلك حملا لها عليها اجعل للا في النكرة اما من باب حمل النظير على النظير واما من باب حمل النقيض على النقيض وهو واضح .



مسألة — وجه اعمالها في النكرة فقط مآذکر في وجه اعمالها لان العموم في الجنس لا يوجد في المعرفة اذ الجنسية والتعريف متنافيان ولذلك قالوا ان علم الجنس والمعرف بلام الجنس في معنى النكرة لانهما ملازمان للابهام .

مسألة — شرط است در عمل کردن لا اینکه حرف جر براو داخل نشود زیرا که اگر حرف جر براو داخل شود واجب است که مدخول لا مجرور شود بسبب حرف جر بجهة اقوی بودن حرف جر از لامثل ، جئت بلا زاد وغضب زید من لاشيء ؛ ودر این لاکه مدخول حرف جراست اقوی است یکی از آنها اینست که لا اسم است بمعنای غیر و اضافه شده بما بعد خودش بدلیل دخول حرف جر براو و یکی دیگر از ان اقوال اینست که لا حرف است وزائده اگرچه مفید معنی میباشد که نفی است چنانکه کان زائده میشود اگرچه مفید معنا باشد که تعیین زمانست کما سبق فی بابہ .

مسألة — شرط است ایضا در عمل کردن لا اینکه متصل باشد باسم نکره چه اینکه لا مفرده باشد مثل ، لا رجل فی الدار ؛ یا اینکه مکرر باشد چنانکه بیاید مثل ، لا حول ولا قوة الا بالله ؛ پس عمل نمیتند در معرفة مطلقا و لذلك رفع ما بعدها فی قوله تعالی لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر ولا الیل سابق النهار .

وقد تقدم وجهه وهمچنین عمل نمیتند در نکره منفصله لضعفها ولو كان الانفصال بخبرها ، او بمعمول الخبر وذلك لكونها محمولة علی ان فی العمل فبا لفصل انحطت درجتها عنها فی امور منها عدم الاعمال مع الانفصال و لذلك رفع ما بعدها فی قوله تعالی لا فیها غول ولا هم عنها ينزفون .

مسألة — اسم لا منصوب میشود اگر اضافه شود بنكرة مثل ، صاحب بر محقوت ! زیرا که اگر اضافه شود بمعرفة کسب تعریف میکند ولا در معرفة نمیتواند عمل کند وهمچنین اسم لا منصوب میشود اگر شبه مضاف باشد وهو الذي ما بعده من تمامه سواء كان ما بعده مرفوعا نحو ، لا قبيحا فعله محبوب ؛ او منصوبا نحو ، لاطالما جبلا حاضر؛ وفيه كلام يأتي في باب المناذي او مجرورانحو ، لا افضل من زيد موجود .

مسألة — بعد از اسم منصوب خبر را ذکر کن حال کونی که رفع دهنده هستی خبر را بلا چنانکه گذشت مثال رفع خبر در مثال مضاف وشبه مضاف .  
مسألة — انما قید الشارح رفع الخبر بها بكون الاسم منصوبا كما يظهر من لفظ ذاك في النظم لان في رفع الخبر اذا لم يكن بعد الاسم المنصوب خلافا فقال بعضهم في : لا رجل قائم : ان ارتفاع الخبر بما كان مرفوعا بها واما في نحو ، لا صاحب بر محقوت : فادعي الاجماع على ان ارتفاع الخبر بها لا بما كان مرفوعا به قبل دخولها .

مسألة — اختلف في علة بناء اسم لا فقل لتضمنه معنى من الاستفراقة الجنسية كما اختاره الشارح وسياتي فيه كلام في باب حروف الجر وقيل لتركيبه مع لا تركيب خمسة عشر ويؤيده انهم اذا فصلوا اسمها عنها اعربوه ورده بعضهم بان تركيب الاسم مع الحرف قليل ونحو ، لاحول ولا قوة الا بالله مثال للبناء على الفتح ونحو ، لا زيدين عندك : مثال لما بني على ما يقوم مقام الفتح .

مسألة — بدانکه در مثل لا زيدين دو اشکال است اول اينکه مدخول لا بايد نکره باشد نه معرفة و حال انکه زيدين تشبيه و جمع معرفة هستند .

دوم — اينكه تشنية وجمع از مختصات اسماء است چرا باعلت بنا معارضة نكرده وجواب هر دو اشكال اگرچه در طبي مسائل سابقه بيان شده لكن مكررا در اينجايسان ميشود لانه لا يخلو من دقة وفائدة . اما جواب از اشكال اول اينست كه العلم لا يثنى ولا يجمع الا بعد التنكير وبعد ان ثنى او جمع ان اريد تعريفه ادخل عليهما لام التعريف عوضا عن التعريف الزائل والا فلا وفي المثالين فيما نحن فيه لم يدخل عليهما ال فهما نكرتان واما يازيدان و يازيدون فحرف النداء اداة التعريف فهما معرفتان فلا تغفل واما جواب از اشكال دوم اينست كه مختصات اسم باعلت بناء در صورتي معارضة ميكند كه وارد برعلة بناشود چون للوارد قوة وتسلط على المورد نحو اللذان واللتان وذان وتان على القول باعرابها ولم يعرب المذنين لانه لم يجر على طريقة الجمع كما سبق في الموصولات واما كان ماهو من المختصات موجودا في الاسم قبل عروض ما يقضي بنائه ثم طره عليه ما يقتضي البناء فحينئذ لا يعارض علة البناء لان الامر حينئذ بالعكس لان علة البناء واردة على ما يختص بالاسم فلها قوة وتسلط على ما يختص الاسم والمفروض في المقام ان الاسم كان مثنى او مجموعا ثم دخلت عليه لافتركب معها تركيب خمسة عشر فوجد سبب البناء طارئا على ماهو من خصائص الاسماء والى بعض ما ذكرنا يشير الرضى في باب غير المنصرف حيث يقول لان الطارى يزيل حكم المطر وعليه ولكن فيه نظر ظاهر اذ يلزم عليه بناء الاسم المضاف وشبهه فتأمل .

مسألة — ويجوز في نحو لا مسلمات البناء على الكسر بلا تنوين استصحابا للحالة السابقة اي نيابة الكسرة عن الفتحة ويجوز فيه البناء على الفتح مع التنوين وهو اولى كما قال المصنف والتزمه ابن عسفور

وفيه قول ثالث وهو جواز الفتح والكسر مع التنوين وبدونه وقول رابع وهو البناء على الكسر بلا تنوين .

مسألة — بدانکه در ، لا حول ولا قوة الا بالله ؛ وامثالش که لا مکرر شده باشد شش وجه است بشرطیکه مدخول لا نکره باشد ومفردچنانکه بیان خواهد شد ، وجه اول بناء اول ورفع ثاني ، وجه دوم بناء اول ونصب ثاني وجه سوم بناء هردو واين سه صورت در قول ناظم والثاني اجعل مرفوعا او منصوبا او مرکبا؛ داخل است ، وجه چهارم رفع اول ونصب ثاني که اين صورت باطل است ودر منطوق قول ناظم ، وان رفعت او لا تنصب الثاني ؛ داخل است وجه پنجم رفع اول بناء ثاني .

وجه ششم — رفع اول ورفع ثاني واين دو صورت در مفهوم قول ناظم ، وان رفعت اولا تنصب الثاني ؛ داخل است ، وقول شارح فالرفع اشاره بوجه اول است ، وقول شارح والتنصب اشاره بوجه دوم است ، وقول شارح والترکیب اشاره بوجه سوم است ، وقول ناظم وشارح وان رفعت اولا أي الاسم الاول ، والغيت الاولى أي لاء الاولى اشاره بوجه چهارم است که باطل است ، وقول شارح بل افتحه اشاره بوجه پنجم است ، وقول شارح او ارفعه اشاره بوجه ششم است وقد تقدم في باب الحروف المشبهة بالفعل الوجه في التعبير بالعطف على محل ان مع اسمها فراجع ان شئت وبدانکه اين وجوه مذکوره در جائیست که ما بعد لاء دوم نکره باشد والا در ما بعد لاء دوم غیر از رفع جائز نیست .

مسألة — بدانکه صور نعت اسم لاهشت صورت است زیرا که

اسم لا يامبني است ويا غير مبني ودر هر يك از اين دو صورت نعت  
 اسم لا يامفرد است يا غير مفرد ودر هر يك از اين چهار صورت نعت  
 اسم لا يايلي يعني متصل است باسم لا ياقير يلي است يعني منفصل از  
 اسم لا است مجموع ميشود هشت صورت ، صورت اول نعت مفرد يلي  
 يعني متصل باسم لامبني ، صورت دوم نعت مفرد غير يلي يعني منفصل  
 از اسم لامبني ، صورت سوم نعت غير مفرد ويلي يعني متصل باسم لاء  
 مبني ، صورت چهارم نعت غير مفرد وغير يلي يعني منفصل از اسم لاء  
 مبني ، و صورت اول در قول ناظم ، ومفرد انعتا لمبني يلي ؛ داخل است  
 و صورت دوم در قول ناظم وغير ما يلي داخل است ، و صورت سوم  
 و چهارم در قول ناظم وغير المفرد داخل است اين بود چهار صورتي  
 كه اسم لامبني باشد ، صورت پنجم نعت مفرد ويلي يعني متصل باسم  
 لا غير مبني ، صورت ششم نعت مفرد غير يلي يعني منفصل از اسم لا غير  
 مبني ، صورت هفتم نعت غير مفرد ويلي يعني متصل باسم لا غير مبني ،  
 صورت هشتم نعت غير مفرد وغير يلي يعني منفصل از اسم لا غير مبني  
 و مجموع اين چهار صورت در قول شارح ، ويجوز النصب والرفع ايضا ؛  
 في نعت غير المبني داخل است .

مسألة — فقط در صورت اول سه وجه جائز است كه عبارت  
 است از فتح و نصب و رفع ودر هفت صورت ديگر فقط دو وجه جائز  
 است كه عبارت از نصب و رفع است وفتح جائز نيست اما لزوال  
 التركيب بالفصل او للاضافة وشبهها .

مسألة — قد علم فيما سبق انه اذا تكررت لاوكان ما بعد لا  
 الثانية نكرة يجوز في ما بعد الثانية الرفع والنصب والفتح فاعلم ان

المعطوف ان لم تتكرر فيه لانحكمه حينئذ حكم النعت المنفصل فلا تبينه وانصبه او ارفعه نحو فلا ، اب وابنا مثل مروان وابته : الشاهد في ابنا حيث نصب بالعطف على المحل القريب لاسم لا ونحو ، لارجل ولا امرئة في الدار : الشاهد في امرئة حيث رفع عطفا على محل لامع اسمها وبعبارة اخرى عطفا على المحل البعيد لاسم لا اعني الابتدائية وجاء شذوذا في المعطوف البناء حكى الاخفش ، لارجل وامرئة : بفتح امرئة بناء على ان لا كانت موجودة ثم حذفت .

مسألة — بدانكه بدل اكر معرفه باشد غير از رفع در او جائز نيست وقد تقدم وجهه مثل ، لارجل زيد وامرأة في الدار : وان كان نكرة فكالتعت المفصول نحو ، لا احد رجل او رجلا وامرئة فيها : بنصب رجل ورفعه وكذا عطف البيان فان كان معرفة فلا يجوز فيه غير الرفع لما تقدم وان كان نكرة يجوز فيه الرفع والنصب نحو ، لاشرب حليباً او حليب : بنصب حليب ورفعه عند من اجازه اي عطف البيان في النكرة كما يأتي في بابه عند قول الناظم ، فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين :

واما التوكيد فلا يأتي منه المعنوي لان الفاظ المعنوي معارف واسم لانكرة ولا تؤكد النكرة توكيدا معنويا الا بشرط مفقود في المقام كما يجيء في بابه عند قول الناظم :

(وان ينفد توكيد منكور قبل) (وعن نحاة البصرة المنع شمل)

واما التوكيد اللفظي فيجوز تركيبه مع المؤكد فينبى على الفتح بلا تنوين ويجوز تنوينه نصبا ورفعا نحو ، لا ماء ماء باردا : فيجوز فيه الا وجه الثلاثة بناء على كون الماء الثاني توكيدا ولكن قال ابن هشام

والقول بان هذا أي كون الماء الثاني في المثال توكيذا خضاء لان التوكيد اللفظي لا بد من ان يكون مثل الاول اي مثل المؤكد في العموم والخصوص وهذا اي الماء الثاني اخص منه اي من الماء الاول لتقيده بقيد ليس في الاول وقد ثبت في محله ان كل مقيد اخص من غير المقيد وقال ابن هشام انه يجوز ان يعرب الماء الثاني عطف بيان للاول او بدلاله لجوازه كونهما اوضح واخص من المتبوع واما التوكيد المعنوي فقد تقدم منا انه لا يأتي هنا لامتناع توكيد النكرة به اي بالمعنوي كما سيأتي وقد اشرنا الى محله الآتي .

مسألة — بدانکه جميع احكام مذکوره در اسم لا ودر توابع ان جاريست در صورتی که لامدخول همزه استفهام باشد چه انکه همزه برای مجرد استفهام باشد یعنی برای استفهام حقیقی باشد که عبارت است از طلب فهم از نفي مثل .

( الا اصطبار لسلمی ام لها جلد ) ( اذا الاقی الذي لاقاه امثالی )  
ومعناى بيت سؤال از صبر نکردن سلمی میباشد یعنی هل عدم الصبر لسلمی ثابت ام لها تجلد وتحمل وتثبت اذا مت مثل مايموت جميع الناس شاهد در اسم لا است که بادخول همزه بر لامبني شده وهمچنين است اگر همزه برای توبيخ و سرزنش بر نفي باشد مثل ،  
ألا توبة وقد شبت ؛ فان المراد من هذا الكلام التوبيخ على عدم التوبة مع حصول الشيخوخة والشاهد في بناء توبة يا اينکه استفهام برای تقرير یعنی وادار کردن مخاطب را بر اقرار بنفي باشد مثل ، الا نوم لك في الليل ؛ اذا كان المراد حمل المخاطب على الاقرار بعدم النوم في الليل فحاصل معنى البيت هكذا واعط لا النافية للجنس حالكونها

مع الهمزة الاستفهامية سوله كاذن للاستفهام الحقيقي او التوبيخي او  
التقريبي نفس الحكم الذي كانت تستحقه بدور. الهمزة من العمل  
والاتباع واحكام التوابع ففي نحو ، الاطمان الا فرسان عادية يجرى  
الرجوع الخمسة الصحيحة المذكورة في ، لاحول ولا قوة الا بالله .

مسألة — هذه الامور المذكورة كلها فيما كانت الهمزة ولا النافية  
باقيتين على معناهما واما اذا خرجتا عن معناهما وقصد بهما مركبتين  
التمني فلا يتغير حكمهما المذكور فيما سبق ايضا عند المازني والمبرد  
نحو ، الاعمر ولي مستطاع رجوعه ، فبنى عمر على الفتح وان كانت الا  
بمعنى التمني وذهب سيبويه والخليل الى انها حينئذ تعمل في الاسم  
خاصة ولا خبر لها لانها حينئذ بمعنى الفعل اي اتمنى واتمنى لا يحتاج  
الى خبر .

قال ابن هشام في اوائل الباب الثاني يتعين في قوله الا عمر ولي  
مستطاع رجوعه تقدير رجوعه مبتدأ ومستطاع خبره والجملة في محل  
نصب على انها صفة لا في محل رفع على انها خبر لان الا التي للتمنى  
لا خبر لها عند سيبويه لا لفظا ولا تقديرا انتهى .

وذهبوا ايضا الى انه لا يتبع اسمها الا على اللفظ لانها حينئذ بمنزلة  
ليت وقد تقدم ان ليت لا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولذلك بعينه  
ذهبوا الى انها لا تلغى اذا تكررت كما ان ليت لا تلغى اذا تكررت  
واختاره أي ما ذهبوا اليه في شرح التسهيل حاصل اينكه مصنف در  
شرح تسهيل قول سيبويه وخليل را اختيار کرده .

مسألة — وقد يقصد بها اي بالا العرض وسيأتي حكمها اي الا



إذا قصد بها العرض في فصل أما ولولا ولولا ما .

مسألة — وشاع أي كثر وليس بواجب عند الحجازيين في هذا الباب أي باب لا النافية للجنس اسقاط الخبر أي حذفه لكن لا مطلقا بل إذا كان المراد مع سقوطه ظهر بأن يكون هناك قرينة خاصة تدل على الخبر المحذوف كقولته تعالى ، لا ضير أي لنا ونحو لا إله إلا الله أي موجود :

مسألة — بدانكه در تركيب كلمة طيبه ، لا إله إلا الله : اقوال چنديست فيعجبني ان انقل فيه كلام بعض المحققين بعين عبارته لانه في كمال المتانة والدقة وفيه اشارة الى منشاء الاقوال قال رحمه الله لا فيها هي النافية للجنس واله اسمها قيل والخبر محذوف تقديره موجود ويضعف بانه لا ينفي امكان اله معبود بالحق غيره تعالى لان الامكان اعم من الوجود وقيل ممكن وفيه انه لا يقتضى وجوده بالفعل وقيل مستحق للعبادة وفيه انه لا يدل على نفي التعدد مطلقا وذهب المحققون الى عدم الاحتياج الى الخبر وان الا الله مبتدئ وخبره لا إله اذ كان الاصل الله اله فلما اريد الحصر زيد لا والا ومعناه الله اله ومعبود بالحق لا غيره او انها نقلت شرعا الى نفي الامكان والوجود عن اله سوى الله مع الدلالة على وجوده تعالى وان لم تدل عليه لغة انتهى كلامه رفع الله في الجنان مقامه .

مسألة — وبنو تميم يوجبون حذفه أي الخبر اذ المراد مع سقوطه ظهر بالامنى المتقدم فان لم يظهر المراد لم يجز الحذف عند احد سواء كان تميميا او حجازيا فضلا عن ان يجب كقوله صلى الله عليه وسلم لا احد اغير من الله عز وجل : فلم يحذف الخبر وهو اغير لعدم ظهور

المراد لو حذف اذ ليست قرينة دالة عليه لو حذف قال المصنف في شرح الكافية وزعم الزمخشري وغيره ان بني تميم يحذفون خبر لامطلقا اي سواء كانت قرينة في المقام يظهر المراد بها مع حذف الخبر ام لم تكن على سبيل اللزوم اي على سبيل الوجوب وما زعمه الزمخشري ليس بصحيح لان حذف خبر لا دليل عليه اي لا قرينة عليه يظهر المراد بها بعد حذفها يلزم منه اي من حذف خبر لا دليل عليه عدم الفائدة لان الخبر هو الجزء المتم الفائدة : والعرب يجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه لاوجه لاختصاص هذا الاجماع بالعرب واما كلمة فضلا فقال في المصباح قولهم لا يملك درهمها فضلا عن دينار وشبهه معناه لا يملك درهمها ولا دينارا وعدم ملكه للدينار اولى بالانتفاء وكانه قال لا يملك درهمها فكيف يملك دينارا وانتصابه على المصدر والتقدير فقد ملك درهم فقدما يفضل عن فقد ملك دينار قال قطب الدين الشيرازي في شرح المفتاح اعلم ان فضلا يستعمل في موضع يستبعد فيه الادنى ويراد به استحالة ما فوقه ولهذا يقع بين كلامين متغايري المعنى واكثر استعماله ان يجيء بعد نفي وقال شيخنا ابو حيان الاندلسي نزيل مصر المحروسة ابقاه الله تعالى ولم اظفر بنص على ان مثل هذا التركيب من كلام العرب وبسط القول في هذه المسئلة وهو قريب مما تقدم انتهى كلام المصباح وايضا رايت في حاشية المختصر المطبوع في تركيا في مطبعة عبد الله افندي في سنة سبعة وثلاثمائة بعد الالف كلاما قريبا من ذلك منسوبا الى المصباح وليس من المصباح وهذا نصه قوله فضلا مصدر منصوب بفعل مضمر ابدا اي فضل فضلا اي يبقى بقاء ويتوسط بين اعلا وادنى للتنبيه بنفى الادنى واستبعاده على

نفي الاعلى واستحاله فيقع بعد نفي صريح او ضمنى كما في قواك  
تقاصرت الهمم عن ظواهر العلوم فضلا عن دقائقها وهو من قولهم  
فضل الماء اذا ذهب اكثره وبقي اقله والنفي الصريح كقولنا فلان  
لا ينظر الى الفقير فضلا عن الاعطاء انتهى .

مسألة — وقد يحذف اسم لا للعلم به بقرينة حالية او مقالية او  
عقلية كما ذكر في الكافية كقولهم لاعليك اي لا باس عليك :

## افعال القلوب

( السادس من النواسخ ظن واخوانها )

مسألة — اين افعال را افعال قلوب مينامند چونکه معاني انها  
در قلب وجود ميکيرند .

مسألة — اين افعال داخل بر مبتده وخبير ميشوند بعد از اينکه  
فاعل گرفته باشند پس نصب ميدهند مبتده وخبير را بنا بر اينکه مبتده  
مفعول اول انها باشد وخبير مفعول دوم انها لذا مصنف ميگويد انصب  
بفعل القلب جزئي ابتداء ؛ مراد از دو جزء ابتداء مبتده وخبير است .

مسألة — بدانکه افعال قلوب بر سه قسم است قسم اول افعال مست  
که لازم است و متعدی به حرف جر ميشود واز اين قسم است فکر  
وتفکر وچين قسم دوم افعال مست که متعدی بيک مفعول ميشود واز  
اين قسم است عرف وفهم وکره ، قسم سوم افعال مست که متعدی

بدومفعول میشود. که این باب ششم برای همین قسم منعقد شده و هذا هو المراد من قول الشارح ولما كانت افعال القلوب كثيرة وليست كلها عاملة هذا العمل والمفرد المضاف يعم بين ما اراده منها .

مسألة — المراد من المفرد المضاف لفظ الفعل المضاف الى القلب والدليل على افادة المفرد المضاف العموم انه اذا قيل ، جائي عالم البلد : يفهم منه عرفا ان الجائي كل من هو عالم في البلد لا واحد من علماء البلد وكذا قول الناظم ، انصب بفعل القلب : يفهم منه ان كل فعل قلبي له هذا الحكم وليس كذلك فبين ما اراده منها فقال اعني بالفعل القلبي العامل هذا العمل رائى الخ .

مسألة — رأى نصب ميدهد مبتدء وخبر را زمانيكه بمعناى علم باشد مثل قول شاعر : رايت الله اكبر كل شيء : كه رايت بمعناى علمت است يا اينكه بمعناى ظن باشد مثل قول خداوند ، انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا ؛ شاهد در يرونه ميباشد كه بمعناى يظنونه ميباشد ونراه بمعناى نعلمه ميباشد .

مسألة — اگر رأى بمعناى اصاب الرية باشد متعدى بيك مفعول ميشود مثل ، رايت زيدا ؛ يعنى ضربت زيدا بالسكين مثلا فاصاب السكين ريته ؛ وهمچنين متعدى بيك مفعول ميشود اگر بمعناى دیدن بچشم باشد مثل ، رايت زيدا ؛ يعنى دیدم زيدرا وهمچنين متعدى بيك مفعول ميشود اگر بمعناى رأى دادن باشد مثل ، رأى ابو حنيفة حل النبيذ يعنى رأى داده وفتوى داده ابو حنيفة حلال بودن نبذرا .

مسألة — از همین افعال قلوب دو مفعوليست خال كه ماضى يخال باشد يعنى از باب منع يمنع باشد وخال بمعناى ظن است مثل

یخال الفرار یراخی الاجل : الفرار منصوب ومفعول اول یخال میباشد  
وجمله یراخی الاجل مفعول دوم است ویا بمعنای علم مثل ، و خلتنی  
لی اسم :

مسألة — اگر خال ماضی یخول باشد یعنی از باب نصر ینصر  
باشد گاهی بمعنای تعهد استعمال میشود وگاهی بمعنای تکبر ودراین  
صورت از افعال مانحن فیه نیست .

مسألة — از جمله این افعال علمت بمعنای تیقنت میباشد مثل  
وان علمتموهن مؤمنات : نه بمعنای عرفت یا بمعنای ، صرت اعلم ای  
صرت مشقوق الشفة العلیا : وقیل السفلی : ولفظ اعلم صفة مشبهة  
است .

مسألة — از جمله این افعال وجد میباشد که بمعنای علم است  
نحو ، انا وجدناه صابراً : نه بمعنای اصاب بمعنای پیدا کردن  
کمشده یا بمعنای غضب یا بمعنای حزن .

مسألة — از جمله این افعال ظن میباشد که مشتق از ظن بمعنای  
کمان باشد مثل ، انه ظن ان لن یحور : ان مخففة با اسمش که ضمیر  
شان است وخبیرش که جمله لن یحور است سد مسد دو مفعول ظن  
شده یا اینکه مشتق از ظن بمعنای علم باشد مثل ، وظنوا ان لاملجأ  
من الله الا الیه : وترکیب این مثال مثل ترکیب سابق است .

مسألة — اگر ظن مشتق از ظن بمعنای تهمة باشد از افعال دو  
مفعولی نیست بلکه فقط متعدی بیک مفعول میشود چنانکه بزودی  
بیاید ومراد از تهمة اینستکه که کسی بدون سبب مورد ظن سوء  
قرار داده شود ومثالش خواهد آمد .

مسألة — از جمله این افعال حسب بکسر سین است بمعنای اعتقدت مثل ، و يحسبون انهم على شيء : و ترکیب این مثال مثل ترکیب دو مثال سابق است یا بمعنای علمت مثل ، حسب التقي والجدو خير تجارة : نه اینکه بمعنای صرت احسب باشد یعنی گردیدم صاحب شقره یعنی سرخ و سفید و لفظ احسب صفة مشبهه است بمعنای اشقره .

مسألة — از جمله این افعال زعمت بمعنای ظننت میباشد مثل فان تزعميني كنت اجهل فيكم ! نه اینکه بمعنای کفيل وضامن شدن و یا فر به شدن و یا لاغر شدن باشد .

مسألة — از جمله این افعال عد بمعنای ظن میباشد مثل ، ولا تعدد المولى شريكك في الفئ ؛ نه اینکه مشتق از عد بمعنای حساب کردن باشد .

مسألة — از جمله این افعال حجبى بحاء بی نقطه پس از ان جيم بمعنای اعتقد میباشد مثل ، قد كنت احجو ابا عمر واخا ثقة ؛ نه اینکه بمعنای غلب في الحاجة باشد یعنی غلبه در الغاز و معنی ومايستر فيه المعنى كقوله :

الاخذ وعد موسى مرتين  
وضعت اصل الطبايع تحت ذين  
وسكة خان شطرنج فخذها  
وادرج بين ذاك المدرجين  
فهذا اسم من يهواه قلبى  
و قلب جميع من في الخافقين

که این معنی یا اسم رسول خدا محمد (ع) میباشد چون وعد موسى چهل است مطابق ميم بحساب جمل و اصل طبايع چهار مطابق دال و سكة شطرنج هشت مطابق حاء و نه اینکه بمعنای قصد کردن یا اقامه کردن یا بغل کردن باشد .

مسألة — از جمله این افعال دري بمعنى علم میباشد مثل .  
دریت وفي العهد : تا دریت مفعول اول است نائب فاعل وفي العهد  
مفعول دوم .

مسألة — از جمله این افعال جعل بمعنى اعتقد میباشد مثل ،  
وجعلوا الملكة الذين هم عباد الرحمن اناثا ؛ نه اینکه بمعنى خلق  
باشد اما جعل که بمعنای صیر باشد پس بزودی میاید که این جعل  
همچنین دو مفعولی است .

مسألة — از جمله این افعال هب بمعنای فعل امر از ظن یظن  
میباشد مثل ، فهبني امرءه هالكا ؛

مسألة — از جمله این افعال تعلم که امر است از باب تفعّل  
بمعنای امر ثلاثی مجرد میباشد و معنای تعلم در فارسی بدان است  
مثل ، تعلم شفاء النفس قهر عدوها نه اینکه بمعنای تعلم یعنی  
یاد گرفتن باشد .

مسألة — بدانکه فرق بین تعلم که بمعنای اعلم باشد و بین تعلم  
که بمعنای یاد گرفتن باشد اینست که مراد از اول طلب حصول  
علم است در زمان تکلم مثل تعلم زيدا عادلا یعنی بدان الان که  
زيد عادل است و مراد از دوم اینست که بسبب اسباب و مقدمات علم  
را بعد ازین تحصیل نماید مثل تعلم الفقه یعنی علم فقه را بسبب  
درس خواندن و مطالعه کردن و بقیه اسباب تحصیل بنما حاصل آنکه  
اول در فارسی بمعنای بدان است و دوم بمعنای دانا بشو است این  
بود فرق معنوی بین تعلم که از مانحن فیه است و بین تعلم که از  
مانحن فیه نیست اما فرق لفظی اینست که تعلم که از مانحن فیه

است غیر متصرف است و تعلم که از مانحن فیه نیست متصرف است  
وایضا تعلم که از مانحن فیه است دو مفعولی است و دیگری يك  
مفعولی .

مسأله — بدان که افعالی که بمعنای صیر باشد که انها را افعال  
تصییر و افعال تحویل مینامند مثل افعال قلوب عمل میکنند یعنی نصب  
میدهند مبتده و خبر را لکن فعل قلب نیستند و این افعال تصییر هشت  
فعل است اول صار بدانکه در غالب کتب نحو لفظ صیر از باب  
تفعیل را از افعال تصییر شمرده اند نه صار ثلاثی مجرد را و ظاهرا  
شارح اشتباها صار را ذکر کرده چونکه مثالی هم برای صار که عمل  
در دو مفعول کرده باشد در کلام عرب موثوق به دیده نشده چنانکه  
شارح هم از برای صار مثال ذکر نکرده و لعل منشاء اشتباهه نسیانه  
ما قاله فی اول الكتاب فی کاستقم از من عاده اعطاء الحکم بالمثال  
لان قول الناظم کصیر بیان لاحد الافعال التي تنصب المفعولين فالاول  
من هذه الافعال صیر لاصار ، نحو فصيروا مثل کعصف ما کول ؛ و نحو  
صیر زید الطین خزفا ؛

دوم — جعل بشرطیکه بمعنای صیر باشد نه بمعنای اعتقد و یا  
خلق مثل ، فجعلناه هباء منثورا ؛

سوم — وهب مثل ، وهبني الله فداك ؛

چهارم — رد مثل ، لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا ؛

پنجم — ترك مثل ، تركه اخا القوم ؛

ششم — اتخذ که بمعنای اخذ میباشد و تاء اصلي است مثل همزه

در اخذ و در ما نحن فیه بمعنای صیر میباشد مثل ، لتخذت عليه اجرا ؛



هفتم — اتخذ من اتخذ لامن اخذ ولذلك ادغم تاء الاصل في تاء الافتعال ولولا ذلك لقلبت التاء بقلب الهمزة ياء كما بين في علم الصرف مثاله ، واتخذ الله ابراهيم خليلا .

مسألة — بدانكه از جمله مختصات اين افعال قلوب وما يلحق بها يكي الغاء است وديكر تعليق وديكر عدم جواز حذف احد المفعولين مع ذكر الاخر وديكر جواز كون فاعلها ومفعولها الاول ضميرين متصلين بها ذكر المصنف الثلاثة الاولى واما الرابع فقد علم من مثال خال بمعنى علم والوجه في ذلك ان تعليق افعال القلوب في الحقيقة بالمفعول الثاني لا بالمفعول الاول فكان الاول غير موجود لانك اذا قلت طنتت زيدا قائما فالمظنون هو القائم لاذات زيد بخلاف ضربتني فان تعلقه بالضميرين معا ولان تعلق علم الانسان وظنه بصفات نفسه اكثر من تعلقهما بصفات غيره فاذا احتاج الى دخول لفظه نفس على الضمير الثاني بخلاف غيرها فيجب فيه فيقال ضربت نفسي ونظير افعال القلوب في هذا الحكم فقد وعدم .

مسألة — وخص بالتعليق وهو ابطال العمل لفظا لا محلا فيجوز مراعاة محل المفعولين بان يتبع بالنصب وسندكر الوجه في ذلك وكذلك خص بالالفاء وهو ابطال العمل لفظا ومحلا ما من قبل هب من الافعال المتقدمة بخلاف هب وما بعده اعنى تعلم والتي كصير .

مسألة — وجه التعليق فيما يعلق ان المعلقات المذكورة الالية لا بد من ان تقع في صدر الجملة وضعا كما سيبيئه الشارح فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال تقتضى تغيير صورة الجملة بنصب جزئها فوجب مراعاة المقتضيين معا بان يراعي احدهما لفظا والاخر محلا

فروعي المعلقة لفظا وهذه الأفعال محلا ولم يعكس الامر لان العكس غير ممكن في المعلقة والتعليق منقول من قولهم : امرته معلقة بفتح اللام اذا فقد زوجها فتكون كالشيء المعلق لامع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لعدم جواز تزويجها بغير الزوج المفقود والفعل المعلق مثلها لانه ممنوع من العمل لفظا وعامل محلا ولذلك جاز العطف على معموليها بالنصب نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا . قال الرضى في باب الموصولات وبعضهم يجوز التعليق في غير افعال القلوب ثم ابطله فراجع .

مسألة — هب وتعلم هر دو فعل امر هستند وغير متصرف كما اشير اليه سابقا .

مسألة — برای غير ماضي از اين افعال يعنى براي مضارع وفعل امر ومشتقات ديگر اين افعال غير از هب وتعلم قرار بده هر حكمي را كه براي ماضي اين افعال دانسته شده كه عبارت است از نصب دو مفعول كه در اصل مبتدئه وخبر برده اند وجواز الغاء ووجوب تعليق . قيل لم يسمع مضارع درى بمعنى الظن الا مجهولا وعلى هذا يمكن افتراك في دعاء الكميل فتأمل المنجد .

مسألة — بدانكه بين الغاء وتعليق دو فرق است يكى اينكه الغاء بطلان عمل است لفظا ومحلا وتعليق بطلان عمل است لفظا نه محلا دوم اينكه الغاء جائز است باشرائط الغاء بخلاف تعليق زيرا كه تعليق واجب ميشود باشرائط چنانكه بزودي خواهد آمد .

مسألة الغاء را جائز بدان لكن نه در ابتداء كلام بلكه در وسط چه اينكه در وسط دو مفعول باشد مثل زید علمت قائم ، يا انكه در

وسط دو مفعول نباشد مثل ان المحب علمت مصطبر ، که علمت در  
 وسط اسم وخبر ان واقع شده لذا ملغى شده ويا انکه در وسط فعل  
 وفاعل باشد مثل ضرب اظن زيد ، ويا انکه در وسط مفعول وفاعل  
 فعل ديگر باشد مثل : شجاك اظن ربع الظاعنيناء ، که اظن در وسط  
 مفعول شجاکه کاف است وفاعل شجاکه ربع است واقع شده ولكن  
 اظن عمل کرده در ربع وپس از عمل اظن در ربع براي شجاضمير  
 مستتر در شجا را فاعل قرار داديم لانه من امثلة باب التنازع ان  
 قلنا ان شجا فعل لا اسم مضاف بمعنى الحزن او العظم الناشب في الحلق  
 كما في قوله (ع) وفي الحق شجا والا فيكون بما وقع الفعل بين المفعولين  
 وعليهذا يكون الربع المفعول الاول وشجاك الثاني فتنازع في ربع العاملان  
 اعني شجا واظن فاعملنا الثاني واضررنا في الاول فتحصل بما ذكرنا انه اذا  
 وقع الفعل في الوسط يجوز الوجهان اي الالفاء والاهمال وهما على السواء  
 لارجحان لاحدهما على الاخر ولكن قال ابن معط المشهور الاعمال فيظهر من  
 كلامه ان الاعمال ارجح لما ذكر في باب التنازع من ان اعمال الثاني  
 اولى لقربه وسلامته من الفصل باجنبي في بعض الموارد ولا قواضية  
 الفعل من الابتداء في نحو : زيد اظن قائما ، فتأمل .

مسألة — أيضا الفاء را جائز بدان اگر فعل قلبی در خبر واقع  
 شود مثل ، هما سيدانا يزعمان ، ويجوز الاعمال أيضا نحو زيد قائما  
 ظننت ، لكن الالفاء احسن واكثر استعمالا لانه لاحظ للفعل القلبي في  
 المقدم بوجه من الوجوه مع ان الابتداء اسبق واقرب اليهما  
 مسألة — قال بعض المحققين ان يجوز الالفاء انما هو في مثل اذا  
 وقع الفعل بين المبتدأ والخبر وفي غيره يجب قال الجاسم وقد يفتح الالفاء

فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاتني زيد احسب وعمرو ولاشك ان الغائها في هذه الصور واجب انتهى .

مسألة — قد تقدم انه لا يجوز الالغاء فيما وقع الفعل في ابتداء الكلام فان جاء في كلامهم ما يوهم الغاء ما وقع في الابتداء فأوله وإنو اي قدر ضمير الشأن كقوله ، واما أخال لدينا منك تنويل ، فالتقدير أخاله أي الشأن فضمير الشأن المقدر مفعوله الاول والجملة بعده في موضع مفعوله الثاني فلا الغاء ولا تعليق حينئذ .

أو انو لام ابتداء معلقة في كلام يوقع في الوهم اي الذهن الغاء فعل تقدم على المفعولين كقوله ، اني رأيت ملاك الشيمة الادب ، برفع ملاك والادب تقديره ، اني رأيت ملاك الشيمة الادب ، فحذف اللام وابقى التعليق فليس فيه الغاء ما تقدم على المفعولين بل تعليق .

مسألة — واجب است تعليق افعال قلوب غير ازهب وتعلم قبل از ماء نافية زيرا كه برای ما صدارت است ومنتع است كه عمل كند ما قبل ان در ما بعدش وهمچنين است بقيه معلقات يعنى بقيه هم صدارت دارند ومنتع است كه ما قبل انها در ما بعد شان عمل كند مثل لقد ، علمت ما هؤلاء ينطقون ، كه علمت معلق از عمل شده بسبب اينكه قبل از ماء نافية واقع شده وهمچنين است اكر قبل از ان نافية واقع شود مثل قول خداوند ، وتظنون ان لبثتم الا قليلا ، كه تظنون معلق از عمل شده بسبب اينكه قبل از ان نافية واقع شده .

مسألة — بدانکه این افعال قلوب مقتضایشان دو چیز است یکی اینکه باید داخل بر جمله شوند زیرا که مراد از علمت مثلا ادراك ذات است مع الحكم عليه بوصف من الاوصاف كالقيام مثلا ولذا قالوا ان الفرق بين العلم بمعنى اليقين وبين العلم بمعنى العرفان ان الاول ادراك للشئ مع الحكم عليه والثاني ادراك للشئ نفسه من غير حكم عليه ولذلك بعينه أيضا قالوا انه انما يعطف على الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة نحو ، علمت لزید قائم ، وغير ذلك من افعاله ولا يقال ، علمت لزید قائم وعمروا ، لأن مطلوب هذه الافعال هو مضمون الجمل وديكر اینکه باید دو جزء جمله را نصب بدهند وبعبارة اخرى این افعال قلوب دو اقتضاء دارند اول معنوی که باید متعلق بجمله بشوند یعنی دلالت بر ادراك مضمون جمله کنند ودوم لفظی که باید دو جزء جمله را نصب بدهند بنا بر مقعولية ولازمه این اقتضاء دوم اینست که این افعال باید بر جمله اسمیه داخل شوند تا بتوانند دو جزء جمله را نصب بدهند واکر برای این اقتضاء مانعی پیدا شد كأحد المعلقات كما في قوله تعالى وتظنون ان لبثتم الا قليلا فيبطل هذا الاقتضاء الثاني ولازمه فتدخل هذه الافعال على الجملة الفعلية أيضا وذلك لقوة المانع بالنسبة الى المقتضي كما ثبت في محله وبذلك يجاب عن الاشكال الوارد على الآية الشريفة بأنها ليست من باب التعليق في شئ لأن شرط التعليق انه اذا حذف المعلق تسلط العامل على ما بعده فينصب مفعولين نحو ، ظننت ما زيد قائم فلو حذف ما لقلت ؛ ظننت زيدا قائما ، والاية الكريمة لايتأتى فيها ذلك لانك لو حذف المعلق وهو ان لم يتسلط تظنون على لبثتم اذ لا يقال

وتظنون لبثتم هذا هو الاشكال الوارد على الآية ونحوها وجوابه ما  
 حققنا لا دعوى الاجماع وانكار الاشتراط كما ارتكبه بعض من لاخبرة  
 له بدقائق القواعد والله الموفق .

مسألة — همچنين اين افعال معلق ميشوند اكر واقع شوند قبل  
 از لاء نافية مثل علمت لازيد عندك ولا عمرو ، وابن هشام شرط کرده  
 است در تعليق بسبب ان نافية ولاء نافية تقدم قسم را بر جمله معلق عنها  
 العامل چه انکه قسم ملفوظ به باشد مثل علمت والله لازيد قائم ،  
 ويا انکه مقدر باشد مثل مثال شارح و همچنين اين افعال معلق ميشوند  
 اكر واقع شوند قبل از لام ابتداء چه انکه لام ابتداء ظاهر باشد  
 مثل علمت لزيد منطلق ، يا انکه مقدر باشد چنانکه گذشت در اني  
 رأيت ملاك الشيمة الادب ، و همچنين است اكر اين افعال واقع  
 شوند قبل از لام قسم يعنى لاميكه بر جواب قسم داخل ميشود مثل  
 ولقد علمت لتأتين منيتي ، که لام لتأتين لام جواب قسم است و جمله  
 قسم محذوف و جوابش محلا منصوب است لا لفظاً لأن العامل علق  
 عنها باللام و برای استفهام نيز همين حکم تعليق ثابت است هر گاه بعد  
 از فعل قلبی واقع شود و آن در سه صورت است .

صورت اول اينکه أداة استفهام بر هر دو مفعول مقدم شود مثل  
 علمت أزيد قائم ام عمر ، و معنای کلام اينستکه ، علمت جواب هذا  
 الاستفهام يعنى دانستم که کداميك از زيد و عمرو قائم است فلا  
 اشكال في الجمع بين العلم والاستفهام الملازم للجهل ، صورت دوم اينکه أحد  
 المفعولين استفهام باشد مثل لتعلم اي الجزبين أحصى . صورت سوم  
 اينکه مفعول اول مضاف الى ما فيه الاستفهام باشد مثل علمت أبو من

زید ، وهما کسا بقتهما اشکالا وجواباً فلا تفعل ، اما اگر استفهام در مفعول دوم باشد مثل ، علمت زیداً أبو من هو ، پس در این صورت بهتر نصب مفعول اول است زیرا که مفعول اول در این صورت نه مستفهم به است و نه مضاف بمستفهم به ناظم این مطلب را در شرح کافیة گفته است .

مسألة — ذکر کرده است أبو علی از جمله معلقات لعل رامثل قول خداوند ، وان أدری لعله فتنة لكم ، که أدری بسبب لعل از عمل معلق شده و ذکر کرده بعض نحویین از جمله معلقات لو را و ناظم جزم کرده است باین قول بعض در کتاب تسهیل مثل قول شاعر .

وقد علم الأقبام لو ان حاتماً أراد ثراء المال كان له وفر  
که علم بسبب لو معلق از عمل شده .

مسألة — قد تقدم ان الجملة المعلق عنها العامل في موضع نصب حتى يجوز العطف عليها بالنصب ولكن اختلف في المعطوف بأنه هل يعطف عليها جملة منصوبة الجزئين نحو ، علمت أزيد قائم وعودوا جالساً ، ام مفرد فيه معنى الجملة كما مثلنا سابقاً وكذلك اختلف في نفس الجملة المعلق عنها العامل بأنه هل كل واحد من الجزئين منصوب المحل ام كلاهما معا وفي كلا الامرين كلام لايسعه المقام .

مسألة — لبعض هذه الافعال معنى اخر قريب من معناه الاول يتعدى به الى مفعول واحد والى ذلك اشار الناظم بقوله .

لعلم عرفان وظن تهمة تعدية لواحد ملتزمة

نحو لا والله أخرجكم من بطون امهاتكم لاتعلمون شيئاً ، أي لا

تعرفون شيئاً ونحو ، ما هو على الغيب بظنين ، أي بمتهم أي ليس النبي صلى الله عليه وآله وسلم محلاً لظن السوء في إخباره عن المغيبات أي لا يحتمل في شأنه الكذب وكذلك يتعدى الى مفعول واحد رأى بمعنى أبصر أو أصاب الرية وقد تقدم معناه أو من الرأي وقد تقدم أيضاً وكذا خال بمعنى تعهد أو تكبر ووجد بمعنى أصاب ونحو ذلك فانه يتعدى لمفعول واحد .

فائدة قال الزمخشري في تفسير اياك نعيد ان الكاف في ارايتك لا محل لها من الاعراب وبهذا ينحل الاشكال ألوارد على قوله (ع) في دعاء كميل افتراك معذبي فتامل .

مسألة — لرأي الرؤيا في النوم ويسمى الرؤيا الحلمية ، أنسب مانسب لعلم ، حال كونه طالب مفعولين فانصب به مفعولين حملاً له عليه لتمائلهما في المعنى اذ الرؤيا في النوم إدراك بالباطن كالعلم بمعنى اليقين كقوله : اراهم رفقتى يعنى أرى في النوم انهم رفقتى .

مسألة — قد ذكرنا سابقاً ان من خصائص هذه الافعال انه لا يجوز حذف أحد مفعوليهما وابقاء الآخر وكذا لا يجوز حذفهما معا وهذا هو المراد بقوله ، ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين او مفعول والوجه في ذلك انه قد تقدم انما ان الغرض من قولك ، علمت زيدا شاربا ، ليس علمك بزيد نفسه بل الغرض كما قلنا سابقاً علمك بصفة زيد وهو كونه شاربا فيكون المقصود من ؛ علمت زيدا شاربا ، علمت شرب زيد فلو اقتصر على علمت فقط او مع أحد المفعولين ضيعت المقصود من الكلام وهو الاخبار عن علمك الحاصل بشرب زيد وذكر بعض في هذا وجهاً آخر وهو ان العرب تجري هذه الافعال مجرى القسم فلا بد من أن



تقع بعدها جملة تكون بمنزلة جواب القسم وجواب القسم لا يحذف فكذا ما هو بمنزلة ولا يخفى ان التعليل الاول أحسن وأدق .

مسألة — أجاز بعضهم حذف المفعولين أو أحدهما ان وجدت فائدة كقولهم في المثل ، من يسمع يخل ، أي يخل مسموعه صادقاً لا ان لم توجد فائدة كالتصاريح على اذن اذ لا يخلو الانسان في الغالب من ظن ما هذا كله اذا لم توجد قرينة على المحذوف فان دل دليل أي ان وجدت قرينة على المحذوف فاجزه أي الحذف كقوله تعالى اين شركائي الذين كنتم تزعمون ، اي تزعمونهم شركائي فحذف المفعولين وهما هم وشركائي بقرينة قوله تعالى ، وما نرى معكم شفعائكم الذين زعمتم انهم فيكم شركاء : ولا يجب مساواة القرينة مع ذي القرينة فلا يستشكل بأن المحذوف في المثال المفعولان وفي ما جعل قرينة ان وصلتها هذا مثال لحذف المفعولين واما مثال حذف احدهما فهو نحو قول الشاعر : فلا تظني غيره مني ، بمنزلة المحب المكرم ، فحذف المفعول الثاني من تظني ومفعوله الاول غيره والتقدير فلا تظني غيره حاصل .

مسألة — الأصل في الجملة التي بعد القول ان يحكي اعرابه فلا ينصب جزءاها ولكن الجملة في محل النصب كما ذكرنا سابقاً ويجوز ان يجري القول مجرى الظن فينصب الجزئين وهذا هو المراد بقوله وكتظن اجعل القول جوازاً وانصب به مفعولين ، لكن لا مطلقاً بل بشروط أربعة :

الأول ان يكون مضارعاً . الثاني ان يكون المضارع مسنداً الى تاء الخطاب نحو تقول . الثالث ان ولي مستفهماً به بفتح الهاء اي أداة الاستفهام الرابع ان لا ينفصل القول عن أداة الاستفهام بغير ظرف

او شبهه أي الجار والمجرور او المفعول نحو .

مقي تقول القلص الرواسما يحملن ام قاسم وقاسما  
فعمل تقول في القلص وجملة يحملن لأنه جامع للشرائط المذكورة  
فان انفصل القول عن أداة الاستفهام بغير هذه الثلاثة وجبت الحكاية  
نحو ، أنت تقول زيد قائم : فحكي اعراب جزئي الجملة لأن الفصل  
ليس بالظرف وشبهه والمفعول بل بالمبتدأ وهو أنت وجملة تقول مع  
الجملة بعده المحكية بها خبره .

مسألة — وان يبعض ذي الثلاثة ، أي الظرف وشبهه والمفعول  
فصلت بين الاستفهام والقول يحتمل ان يعمل القول عمل الظن ولكن  
بالشرائط المذكورة نحو ؛ أغدا تقول زيدا منطلقاً ، هذا مثال الفصل  
بالظرف ومثال الفصل بالجار والمجرور ؛ أفي الدار تقول عمروا جالسا  
ومثال الفصل بالمفعول الثاني ؛ أجهلا تقول بني لؤي ، هذا مذهب  
جمهور العرب .

مسألة — واجرى القول كظن فينصب به المفعولان، مطلقاً بلا  
شرط من الشروط المذكورة أي سواء وجدت الشروط المذكورة أم لا  
عند سليم وهم قبيلة خاصة نحو ؛ قل ذا مشفقاً ، ونحو .

( قالت وكنت رجلا فطينا ) ( هذا لعمر الله اسرائينا )

فعمل قالت في هذا واسرائين مفعولين له وجملة وكنت رجلا فطينا  
حالية أو اعتراضية على اختلاف فيها ونحو ؛ أعجبتني قولك زيدا منطلقاً  
ونحو وأنت قائل بشرأ كريما وقد تقدم في بحث تعريف الكلام ما يفيدك  
هنا فتذكر .

مسألة — بدانكه أسباب تعدي فعل پنج است .

أول همزه باب أفعال مثل ، ذهب زيد واذهب زيداً .

دوم باء مثل ، ذهب زيد وذهب بزيد .

سوم تضعيف عين باب تفعيل مثل ، فرح زيد وفرحت زيدا .

چهارم الف باب مفاعله مثل ، سار زيد وسأيرت زيداً .

پنجم سين باب استفعال مثل ، خرج زيد واستخرجت زيدا .

إذا عرفت ذلك فاعلم ان الفعل ان كان لازماً فبهذه المذكورات يتعدى الى مفعول واحد وان كان متعدياً لمفعول واحد فيها يتعدى الى مفعول آخر يتقدم على المفعول الذي كان قبله كما يأتي مثاله في قول الناظم : وان تعديا لواحد السخ وان كان متعدياً لمفعولين فيتعدى الى ثالث يتقدم على المفعولين كانا قبله كالكاف : في يريكم وأراكمم وكهمراً في ، اعلم زيد عمرا بشرا كريما .

قال الرضى تدخل الهمزة على فعلين من جملة الافعال المتعدية الى اثنين وهما من افعال القلوب اعنى اعلم وارى وعند الاخفش تنقل بالهمزة باقى افعال القلوب فيزيد بسبب الهمزة مفعول اخر موضعه الطبيعى قبل المفعولين لان معنى الهمزة المعدية حمل الشيء على اصل الفعل فمعنى اعلمتك زيدا منطلقاً حملتك على ان تعلم زيدا منطلقاً فلا بد ان يذكر او لا المحمول ثم يذكر متعلق أصل الفعل وهو المحمول عليه لان المحمول عليه معنى قائم بذلك المحمول والعادة جارية بان يذكر الذات اولاً ثم اللفظ الدال على المعنى القائم بها كما في المبتدء والخير والحال وذوي الحال والوصف والموصوف وكذلك في نحو احقرت زيدا النهراى حملته على حفر النهر انتهى .

فالمفعول الاول في المتعدى الى الثلاثة ثالث زمانا وان كان اولاً مكانا

والثاني فيه اول زمانا لانه في الاصل كان مبتدأ وان صار بعد تعدي الفعل الى الثلاثة ثانيا مكانا والثالث فيه ثان زمانا لانه في الاصل خير للثاني وان صار بعد تعدي الفعل الى الثلاثة ثالثا مكانا فاحفظ ذلك فانه يفيدك فيما سيأتي في باب النائب عن الفاعل عند قول الناظم في باب ظن وارى المنسح اشتهر ، فتحصل بما ذكرنا ان ارى واعلم المتعديين لمفعولين يتعديان الى ثلاثة مفاعيل اذا صاروا با دخال همزة التعدية عليهما ارى واعلم نحو ، اذ يريكم الله في منامك قليلا ولو اراكم كثير الفشلتم فعدي يري وهو مضارع ارى الى ثلاثة مفاعيل اعني الكاف وهم وقليلا وكذلك ارى عدى الى ثلاثة مفاعيل اعني الكاف وهم وكثيرا وكذا اعلم وهو واضح ومعناي ، اعلمت زيدا بشرا كريما ، چنین میشود که دانا کردم زيد را که بشر کریم است ومعناي ، اراني الله زيدا عادلا چنین میشود که در خواب خداوند بمن فهماند که زيد عادل است فاستخرج منه معنى الآيتين .

مسألة — هر حکمی که برای دو مفعول علمت واخواتش ثابت بود مطلقا که عبارت است از الغاء وتعليق از دو مفعول وحذف دو مفعول یا یکی از دو مفعول جميع این احکام برای مفعول دوم وسوم از مفاعيل ثلاثة باب اری واعلم ايضا ثابت ومحقق است مثل ، البركة اعلمنا الله مع الاكابر ، كه اعلم در وسط مفعول دوم وسوم مكاني واقع شده لذا ملغى شده زیرا که در اصل ، اعلمنا الله البركة مع الاكابر ، بوده ومثل وانت اراني الله امنع عاصم ، كه اری ايضا در وسط مفعول دوم وسوم مكاني واقع شده لذا ملغى شده زیرا که در اصل ، اراني الله اياك امنع عاصم ، بوده پس از ان اياك مقدم شد

و مبتدا قرار داده شد لذا نصبش بدل برفع شد این دو مثال برای الغاء اعلم واری میباشد اما مثال تعلیق مثل اعلمت زیدا لعمر و قائم و مثل ، ارانی الله فی منامی لزید عادل ، اما مثال حذف مفعول دوم و سوم پس میگوئی ، اعلمت زیدا بحذف دو مفعول درجائی که قرینه خاصه بر دو مفعول محذوف موجود باشد مثل اینکه کسی بگوید هل اعلمت زیداً بشراً کریماً و تو در جواب بگوئی ، نعم اعلمت زیداً ، که سؤال سائل قرینه بر دو مفعول میشود این بود حکم مفعول دوم و سوم از حیث الغاء و تعلیق و حذف اما مفعول اول از سه مفعول پیش جائز نیست الغاء او و نه تعلیق فعل از او زیرا که مفعول اول اری و اعلم بمنزله مفعول اول باب اعطیت میباشد و در مفعول اول باب اعطیت نه الغاء جائز است و نه تعلیق و لکن جائز است حذف مفعول اول اقتصاراً و سیجیء المراد منه فی المسألة الآتیة و هم چنین جائز است حذف هر سه مفعول لدلیل ای اختصاراً و سیجیء المراد منه ایضاً فی المسألة الآتیة ذکر کرده ناظم این جواز حذف هر سه مفعول را در شرح تسهیل و نقل کرده ابو حیان که سببویه رایش رفته بسوی اینکه واجب است ذکر هر سه مفعول اگر قرینه نباشد فتامل ،

مسألة — بدانکه اقتصار در اصطلاح عبارت است از اینکه فعل متعدی لواحد بمنزله قاصر یعنی لازم قرار داده شود مثل ، کلوا و اشربوا ، ای یجوز لکم الاکل و الشرب من غیر نظر الی ما یؤکل ، یا اینکه متعدی لاثنین بمنزله متعدی لواحد قرار داده شود مثل هو الواهب المائة الرتاعا ، من غیر نظر الی الموهوب له و مثل ، زید یعطی الفقراء من غیر نظر الی ما یطعمیه للفقراء من الطعام و اللباس و الدرهم

والدنانير ويا اينكه متعدي لثلاثة بمنزله متعدي لاثنين قرار داده شود وقول شارح ويجوز حذفه مع ذكر المفعولين اشاره بهمين صورت است ويمكن است متعدي لثلاثة بمنزله متعدي لواحد قرار داده شود مثل ؛ أعلمت زیداً ويمكن است متعدي لثلاث بمنزله لازم قرار داده شود مثل أعلمت ودر جميع اين صور شرط است كه قرينه بر محذوف نباشد والا اقتصار ناميده نمیشود بلكه حذف با قرينه را اختصار مينامند زیرا محذوف مراد است ودر تقدير است والمقدر كالمذكور بخلاف الاقتصار لأن الفعل بعد التنزيل لا يحتاج الى ما كان محتاجاً اليه بدون التنزيل فعلم من ذلك ان في اطلاق الحذف على ما لم يذكر مساعمة ظاهرة اذ الظاهر من الحذف ان الفعل محتاج الى المحذوف وفي التنزيل ليس كذلك والتنزيل باب واسع له فوائد كثيرة ذكرت في علم البيان منصلاً فاتضح من جميع ما ذكرنا ان القول بأن الاقتصار عبارة عن الحذف من غير دليل مساعمة في مساعمة اذ لا حذف هنا حتى يقال انه بلا دليل ولكن لا يذهب عليك ان بين مفهوم قوله ويجوز حذفه مع ذكر المفعولين اقتصاراً وبين منطوق قوله وكذا حذف الثلاثة لدليل شبه تناقض يدفع بان المراد من الحذف في الاول كما صرح الحذف اقتصاراً اي تنزيل الفعل بمنزلة الفعل المتعدى للمفعول الواحد والمراد من الحذف في الثاني الحذف اختصاراً اي ابقائه على ما كان عليه من التعدية الى الثلاثة فتأمل .

مسألة — وان تعديا أي علم واری لواحد بلا همزة بأن كان رای بمعنى ابصر وعلم بمعنى عرف ثلاثين به اي بالهمزة توصلان تقدم المفعول الذي تعديا اليه بالهمزة نحو ، اريت زیداً عمراً ؛ كه در اصل

رایت عمراً بود یعنی دیدم عمرو را و پس از آن بسبب همزه اریب زیدا عمراً شد یعنی نشان دادم زید را عمر را یعنی بزید گفتم که اینست عمرو و مثل ! اعلمت بشراً بکراً ، که در اصل علمت بکراً بود یعنی شناختم بکر را پس از آن بسبب همزه اعلمت بشراً بکراً شد یعنی شناساندم بشر را بکر را یعنی بکر را برای بشر معرفی کردم تا اینکه بشر بکر را بشناسد و لکن بیشتر و محفوظ در کتب لغة و همچنین در استعمال فصحاء در این علم که بمعنای عرف است تعدیه اوست بسبب تضعیف عین الفعل مثل ، و علم آدم الأسماء كلها و متعدی شدن این علم بسبب همزه از جهة قیاس است نه از جهت سماع از عرب زیرا که متعدی شدن این علم بسبب همزه در کلام فصحاء شنیده نشده بنابر آنچه که اختیار کرده ناظم او را در شرح تسهیل که نقل متعدی لواحد بد و مفعول بسبب همزه قیاسی است نه سماعی خلافاً لسیبویه چونکه سیبویه ادعای سماع کرده و لم یثبت ما ادعاه .

مسألة — قد ظهر من مطاوي ما تقدم ان الفعل المتعدي على ثلاثة اقسام سواء كان المتعدي بنفسه او بسبب من الاسباب الخمسة المذكورة فيما سبق .

الاول ما يكون متعدياً لواحد كضرب و علم بمعنی عرف و نحوهما .  
الثاني ما يكون متعدياً الى اثنين وهو على قسمين ، الاول ما كان مفعوله الثاني غير الاول نحو ، اعطيت زيدا جبة : و نحو اعلمت بمعنی عرفت و اريت بمعنی ابصرت ، والثاني ما كان مفعوله الثاني عين الاول من حيث المصداق نحو ، علمت بمعنی تقينت و اخواته .

الثالث ما كان متعدياً الى ثلاثة مقاعيل نحو اعلمت وارىت من العلم بمعنى اليقين والرؤيا في النوم اذا عرفت ذلك يظهر لك ان المفعول الثاني من مفعولي ارى واعلم المتعديين لهما بالهمزة كثنائي مفعولي باب كسا في كونه غير الأول نحو ، اريت زيدا الهلال ، يعنى نشان دادم زيد را هلال را فالهلال غير زيد كما ان الجبة غيره في نحو ، كسوت زيدا جبة ، وكذلك يظهر لك ايضا ان المفعول الثاني منهما كثنائي مفعولي كسا في جواز حذفه نحو اريت زيدا كما تقول كسوت زيدا بخلاف المفعول الثاني من ارى بمعنى الرؤيا في النوم واعلم بمعنى اليقين والوجه في ذلك زائداً على ما ذكرنا في ما تقدم ان المفعولين في هذين بمنزلة الاسم الواحد لأن المفعول به الحقيقي مضمون المفعولين لانفسهما فلو حذف الثاني منهما كان كحذف بعض اجزاء ما هو المفعول به الا ان يدل دليل فحينئذ يجوز حذفها معاً او احدهما كما تقدم لأن المحذوف لدليل كالمذكور وذلك بخلاف باب كسوت فانه يجوز فيه الحذف وان لم يكن دليل على المحذوف كما اوضحناه في بيان اقسام التنزيل فراجع وكذلك يظهر لك ايضا ان المفعول الثاني من المتعديين بالهمزة كثنائي مفعولي كسا في امتناع الغائه كما لايجوز الالغاء في المفعول الثاني من كسا فهو اي المفعول الثاني من ارى واعلم المتعديين لهما بالهمزة به اي بالثاني من مفعولي كسا في كل حكم من احكامه اي احكام الثاني من مفعولي كسا صاحب اتساع اي صاحب اقتداء واستثنى من هذه الكلية التعليق فانه جائز في ثاني ارى واعلم المتعديين الى مفعولين بالهمزة وان لم يجز في ثاني



مفعولي كسا نحو رب ارنى كيف تحيي الموتى ، حيث علق ارني عن  
المفعول الثاني اعني جملة كيف تحيي الموتى .

مسألة — وكارى السابق في اول الباب خمسة افعال لانها تشتمل  
على معنى اعلم .

الاول نبأ الحقه بأرى سيبويه واستشهد بقوله :

نبثت زرة والسفاهة كاسمها يهدي الي غرائب الاشعار

فنبثت ماض مجهول وتاء المتكلم نائب الفاعل وهو المفعول الاول  
وزرة المفعول الثاني والسفاهة كاسمها جملة حالية وجملة يهدي الي  
غرائب الاشعار في محل النصب المفعول الثالث ولكن المشهور فيها اي  
في نبأ تعديتها الي واحد بنفسها والى غيره بحرف جر .

والثاني ماالحقه به انسيراقي وهو اخبر كقوله :

وما عليك اذا اخبرتني دنفاً وغاب بعلك يوما ان تعوديني

فأخبرت فعل ماض مجهول للمخاطبة من باب الافعال والتاء نائب  
الفاعل وهو المفعول الاول وياء المتكلم المفعول الثاني ودنفاً المفعول  
الثالث .

والثالث ما الحقه به ايضاً السيراقي وهو حدث كقوله .

او منعتم ما تسئلون فمن حد ثموه له علينا العلاء

فحدثتموه فعل ماض مجهول للجمع المذكور المخاطب وتم نائب  
الفاعل وهو المفعول الاول وهاء الغائب المفعول الثاني والعلاء مبتدا  
مؤخر وله علينا خبر مقدم والجملة في محل النصب المفعول ، الثالث  
ومعناي بيت چنين است كه شما امتناع كرديد از خواهشهاى كه  
از شما شده بود پس كيست ان كسى كه بشما گفته شده باشد كه

انكس بر ما بر تری داشته باشد خلاصه مقصود شاعر اینست که چرا امتناع کردید از قبول خواهشهایی که ما زما شما کردیم که بیاید بعد از این باهم برادری وهمد ردی داشته باشیم مگر تا حال شنیده اید که کسی در زندگانی از ما بهتر باشد تا شما آرزو کنید که مثل آنها باشید حاصل اینکه این آرزویجا است زیرا که تا حال شنیده نشده که کسی در زندگانی از ما بر تری داشته باشد .

والرابع ما الحقہ به ابو علی الفارسی وهو انبأ من باب الافعال  
كقوله :

وانبئت قيساً ولم ابله كما زعموا خير اهل اليمن  
فانبئت فعل ماض مجهول وتاء المتكلم نائب الفاعل وهو المفعول  
الاول وقيس المفعول الثاني وجملة ولم ابله حال وخير اهل اليمن  
المفعول الثالث .

والخامس خير والحقه بأرى السيرافي ايضا كقوله :

وخبرت سواد الغميم مريضة فأقبلت من اهلي بمصر اعوذا  
فخبرت فعل ماض مجهول وتاء المتكلم نائب الفاعل وهو المفعول  
الاول وسواد المفعول الثاني ومريضة المفعول الثالث .

قد تم بعون الله تعالى وحسن توفيقه الجزء الأول من شرحنا على  
البهجة المرضية الذي سميناه مكررات المدرس ويليه انشاء الله تعالى  
الجزء الثاني مبتدا بباب الفاعل وقد وقع الفراغ من نقله من السواد  
الى البياض ضحوة يوم الجمعة الثامن عشر من شهر صفر الخير من  
شهور السنة الخامسة والثمانين وثلاثمائة بعد الالف من الهجرة على  
هاجرها الف الصلاة والتحية وانا العبد المحتاج الى ربه الغني محمد  
علي بن مراد علي المدرس الافغاني ، والحمد لله اولاً وآخرأ .

### اعتذار

بر نقاد بصیر و اهل فضل و دانش پوشیده نماند بر اینکه بعضی اغلاط غیر مهم که در الفاظ واقع شده دو جهت دارد جهت اول آنکه بسیار با تعجیل در صدد اتمام بودیم از جهت خواهشهای برادران اهل فضل و جهت دیگر که علمت اصلی این اغلاط است سانحه وارده بر استاد معظم و پدر روحانی جناب مصنف حفظه الله و ایده الانجاز که سبب انشغال گردید و امید داریم از ارباب فضیله و دانش که اغماض عین نموده و اینجانب را مشمول عفو خود بفرمایند .

میرزا اسحاق الحسینی

الغزنوی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين <sup>من</sup> فله صلواته وتحياته على أشرف المرسلين وآلِهِ

محمد وآلِهِ الطاهرين <sup>بعد</sup> ولله الحمد على أعدائِهِم جميعين <sup>من</sup> ابد الابدين

فان حجاب العالم الغاصر <sup>من</sup> على يد القادر الصفي المتعبد <sup>من</sup> للرسول محمد

ووم تائيدِهِ من صرف عمره في <sup>من</sup> تصدير <sup>من</sup> نوره باخفا فاحصا <sup>من</sup> محمدا

وحضر غنم جآه من العلماء والاعلام حضور نفهم <sup>من</sup> وتبر وبلغ بحر البرية <sup>من</sup> فرح الآيات

وبه الثقة والاعتماد <sup>من</sup> وهو جازم <sup>من</sup> في ما جازان تصديقه <sup>من</sup> المجتهدون <sup>من</sup> ولله

عنى جمع ما صح لي <sup>من</sup> رواية <sup>من</sup> فر طرقي <sup>من</sup> المعرفة <sup>من</sup> المنهية <sup>من</sup> الى <sup>من</sup> ابرئ <sup>من</sup> بعصمة <sup>من</sup> عليهم <sup>من</sup> السلام

ولو صير بما وصانه <sup>من</sup> به <sup>من</sup> شايخي <sup>من</sup> الكرام <sup>من</sup> وسائير <sup>من</sup> نظام <sup>من</sup> من <sup>من</sup> سلوك <sup>من</sup> طريق <sup>من</sup> اهل <sup>من</sup> حقايق

والرجاؤ ان لا ينالني <sup>من</sup> من <sup>من</sup> صالح <sup>من</sup> الدعوات <sup>من</sup> ١١ ج ١١ <sup>من</sup> ١٢ <sup>من</sup> الاخر <sup>من</sup> على <sup>من</sup> الكافي <sup>من</sup> للزا <sup>من</sup> اسنان

مكتبة النجف الاشرف  
توزيع



# مكررات المدرس

## شرح السبوطي

لجنة الأسلام والمسلمين

الشيخ محمد علي المدرس الافغاني

الجزء الثاني

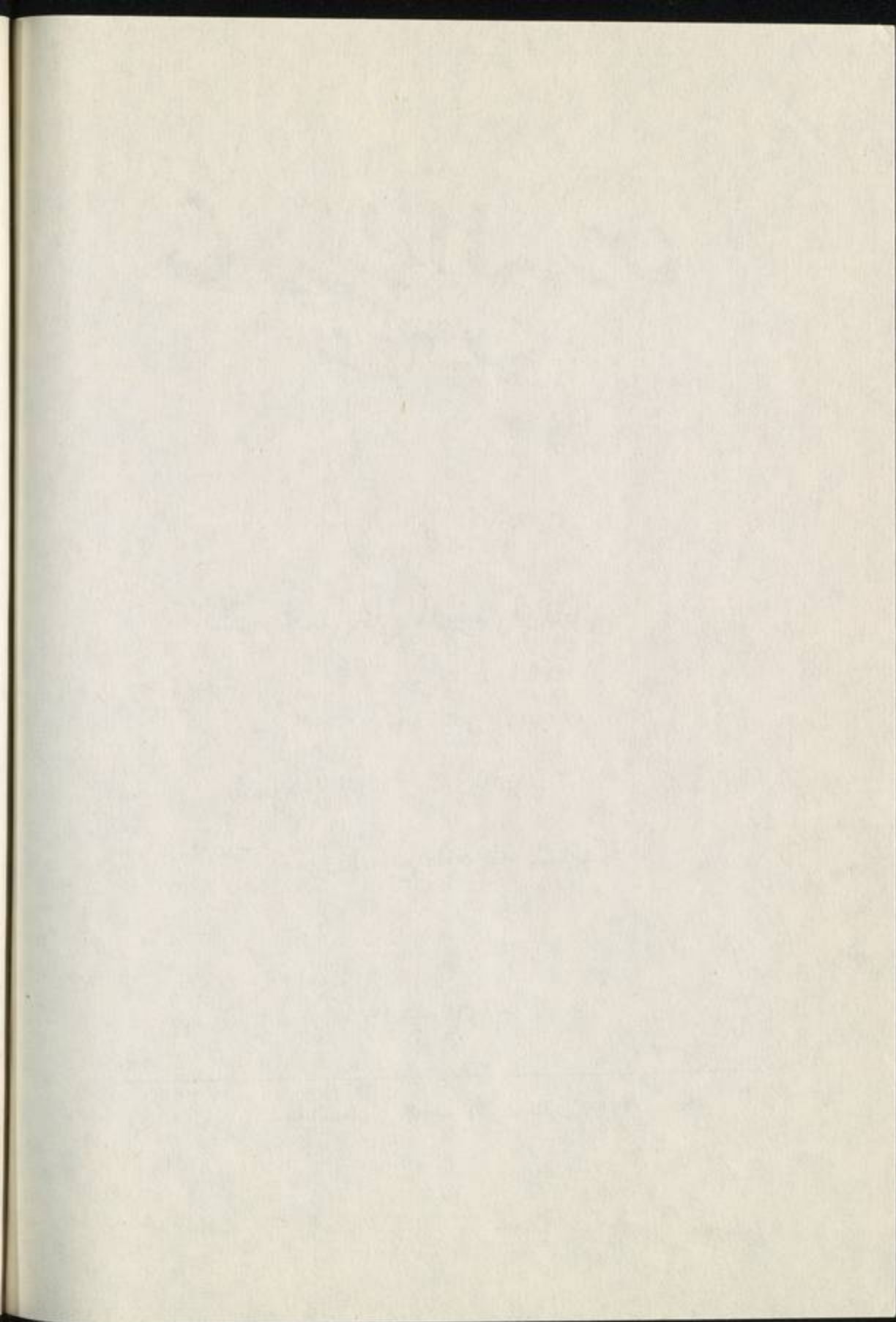
الطبعة الثانية وفيها زيادات مهمة

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م

---

مطبعة النعمان - النجف الاشرف تلفون ٢٠٩٧



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله  
الطيبين الطاهرين واللعن الدائم على اعدائهم أجمعين من الآن الى قيام  
يوم الدين. اما بعد فيقول العبد الفاني المحتاج الى رحمة ربه الغني محمد  
علي بن مراد علي المدعو بالمدرس الأفقاني ، هذا هو الجزء الثاني من  
كتابنا المسمى بمكررات المدرس في شرح البهجة المرضية اسأل الله  
العزیز القدير ان يوفقني لاتمامه انه على كل شيء قدير وبالاجابة جدير .

## باب الفاعل

( هذا باب الفاعل وفيه المفعول به )

للفاعل عندهم تعريفات لافائدة في ذكرها وذكر ما فيها من النقص والايهام ؛ فالأحسن ان نقتصر بذكر ما في الكتاب : ( وهو ) أى الفاعل في اللغة من أوجد الفعل ، وفي الاصطلاح : ( كما قال في شرح الكافية ، المسند اليه فعل تام ) سواء كان لازماً ؛ كعقد ، او متعدياً كضرب ( مقدم ) على المسند اليه . ( فارغ ) عن ضمير الفاعل ( باق على الصوغ الاصيلي : او ) اسند اليه ( مايقوم مقامه ) اى مقام فعل تام مقدم فارغ باق على الصوغ الاصيلي ؛ ( فالمسند اليه ) بمنزلة الجنس ( يعم ) أى يشمل أربعة أشياء ، اعني ( الفاعل والنائب عنه والمبتدئ والمنسوخ الابتداء ، وقيد التام ) بمنزلة الفصل الأول ( يخرج ) المنسوخ الابتداء أعني ( اسم كان ) وعسى قال ابن هشام في اول المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة ولا يدخل الناسخ على الفاعل ( و ) قيد التقديم بمنزلة الفصل الثانى ( يخرج المبتدئ ) ، نحو زيد قام ؛ وفيهما اشكال سنذكره ؛ ( و ) قيد ( الفراغ ) بمنزلة الفصل الثالث ؛ يخرج الزيدان في نحو ، يقومان الزيدان ؛ لأن الفعل المسند اليهما وان كان مقدماً لكنه ليس فارغاً من الضمير ؛ وفيه ايضا الاشكال الذي سنذكره ؛ ( و ) قيد ( بقاء الصوغ الاصيلي ) بمنزلة الفصل الرابع ( يخرج النائب عن الفاعل ) ؛ وهذا يحتاج الى توضيح سنذكره ؛



( وذكر ما يقوم مقامه يدخل فاعل اسم الفاعل والمصدر واسم الفعل والظرف وشبهه ؛ واو ، فيه ) أى فى التعريف ( للتنوع لا للتريد ) ؛ فلا يستشكل بأن التريد فى التعريف موجب للاجمال المنافى للمغرض من التعريف اعنى التعيين .

استشكل فى دخول المبتدأ من نحو زيد قام بأن الفعل لم يسند الى المبتدأ ؛ بل الجملة اسندت اليه فلا يحتاج اخراجه الى قيد التقديم لأنه خارج بنفسه ، واجيب بأن الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه حقيقة ؛ ولا يخفى ما فيه من التعسف .

واستشكل أيضا فى دخول الزيدان من نحو ، يقومان الزيدان بأن المراد من التقديم ما كان واجبا بسبب وصفه العنوانى والخبر ليس واجبا التقديم بسبب وصفه العنوانى ؛ أى كونه خبراً مع ان الفعل فى يقومان كما قلنا ليس مسنداً الى الزيدان ؛ فلا يدخل يقومان فى التعريف حتى يحتاج الى الاخراج .

ثم اعلم انهم اختلفوا فى الصيغ الأصلية للفعل ، فقال بعضهم هي ثلاث ؛ الأول ما كان بفتح العين ، كضرب ، والثانى ما كان بضم العين ، ككسر ، والثالث ما كان بكسر العين ، كعلم ، والفاء فى الجميع مفتوح ؛ وزاد بعضهم ما كان بضم الفاء وكسر العين ؛ أى الفعل المبني للمفعول ، والصحيح انه ليس بأصل وانما هو مغير من فعل الفاعل ؛ واحتج ذلك البعض بأنه جائت أفعال لم ينطق لها بفاعل أصلا ، كزهى الرجل ولو كان فرعاً للزم أن لا يوجد الا حيث يوجد الأصل ، ورد هذا الاحتجاج بأن العرب قد يستغنى بالقرع عن الأصل ؛ ألا ترى انه قد جات جموع لم ينطق لها بمفرد ، كمذاكير ونحوه ، وهي لاشك

ثوان عن المفردات ؛ هذا ما يذكره الشارح في اوائل باب التصريف نقلناه هنا بأدنى تغيير لتوضيح قوله ، وبقاء الصوغ الأهلي يخرج النائب عن الفاعل وللتنبية على ان اخراجه على قول الاكثر لا الكسل ( و ) قد ( ذكر المصنف للنوعين ) اى لما اسند اليه الفعل وما اسند اليه ما يقوم مقامه ( مثالين فقال الفاعل ) الاسم ( الذي كمرفوعي ) قولك ( اتى زيد منيراً وجهه نعم الفتى و ) انما ( مثل بهذا المثال اعلاماً ) بامرین الاول ( بانه لافرق في الفعل بين المتصرف ) نحو اتى ( والجامد ) نحو نعم والثاني انه لافرق في الفاعل بين ان يكون مرفوعاً لفظاً نحو زيد ووجهه وبين ان يكون مرفوعاً تقديراً نحو فتى وكذلك اذا كان مرفوعاً محلاً كما يصرح بذلك بعيد هذا .

( وحصره ) اى . حصر المصنف ( الفاعل في مرفوعى ما ذكره ) في المثال ( اما جرى على الغائب ) لا الكلية ( لاتبانه مجروراً بمن اذا كان نكرة بعد نفي او شبهه كما جائتى من احد وبالبناء في نحو كفى بالله شهيداً .

قال الشيخ عبد القاهر في اخر اسرار البلاغة ان الاسم الداخلى عليه البناء في نحو كفى بزيد فاعل كفى ومحال ان تعدى الفعل الى الفاعل بالبناء او غير البناء ففى الفعل من الاقتضاء للفاعل مالا حاجة معه الى متوسط وموصل ومتعد انتهى وسيأتى في باب حروف الجر فائدة الحروف الزائدة في كلام انشا الله .

( او ارادة للاعم من مرفوعى اللفظ والمحل ) فيكون جرياً على الكل فيدخل الاقسام كلها .

وليعلم انه قد جاء في بعض اللغات الفاعل منصوباً والمفعول مرفوعاً

نحو خرق الثوب المسمار برفع الثوب ونصب المسمار ونحو كسر الزجاج الحجر برفع الزجاج ونصب الحجر لكنه شاذ ومن باب القلب وقد ياتي كلاهما مرفوعين كقوله .

ان من صاد عققماً لمشوم كيف من صاد عققان وبوم  
حيث رفع الفاعل وهو الضمير المستتر في صاد والمفعول وهو عققان  
لكن في هذا المثال للتأمل مجال لولا بوم .

مسألة — قد يجر الفاعل باضافة المصدر اليه كما يجيء في باب  
اعمال المصدر عند قول الناظم وبعد جره الذي اضيف له كمل بنصب  
او برفع عمله مثل ، لولا دفع الله الناس بعضهم ببعض .

مسألة — ( ولا بد بعد فعل من فاعل وهي اعني البعدية مرتبته  
فلا يتقدم على الفعل ) لوجهين :

الأول لانه ( كالجزء ) من الفعل لشدة اتصاله بالفعل كما بين في  
علم الصرف في اسكان اللام في نحو ضربت فكما لا يجوز تقديم عجز  
الكلمة على صدرها كذلك لا يجوز تقديم الفاعل على فعله .

والثاني ما ذكرناه في اول بحث المبتدأ وحاصله ان تقديم الفاعل  
على الفعل .وجب للبس بينه وبين المبتدأ لانك اذا قلت ، زيد قام ،  
وكان تقديم الفاعل جائزاً لم يدر المخاطب اردت الاخبار عن زيد  
بجملة قام وفاعله المستتر : أم اردت اسناد قام خالياً عن الضمير الى  
زيد على انه فاعل ؛ ولاشك ان بين المعنيين فرقاً ؛ فان الجملة على  
الأول اسمية تدل على الثبوت المؤكد بسبب تكرار الاسناد كما بين في  
علم المعاني ؛ وعلى الثاني فعلية تدل على الحدوث وهذا الفرق مما يبني  
عليه اغراض وفوائد مهمة يجب مراعاتها عند الفصحاء الذين كلامهم

مدارك لاثبات القواعد اللفظية فيجب دفع اللبس بالتزام تأخير عن فعله ومع ذلك كله قال بعضهم بجواز تقديم الفاعل على فعله بعد ؛ ان واذا ؛ فيجعلون مدخولهما فاعلا للفعل المتأخر في نحو ، وان احد من المشركين استجارك ، واذا السماء انشقت .

( فان ظهر ) الفاعل ( في اللفظ ) سواء كان اسماً ظاهراً نحو ، قام زيد ) ، ام ضميراً بارزاً ( نحو ، الزيدان قاماً ، فهو ) اى الفاعل ( ذاك ) الظاهر والظاهر عندهم قسمان الظاهر بالمعنى الاخص وهو عالم يكن ضمير او الظاهر بالمعنى الاعم وهو ما يشاهد بالعين ويسمع والمراد بالظاهر هنا هو المعنى الثانى ولذلك اتى- بالمثالين فتدبر جيداً ؛ (والا) أى وان لا يظهر الفاعل بالمعنى المتقدم ( فهو ) ( ضمير استتر ) في الفعل ( راجع اما لمتقدم ) ( مذكور ) لفظاً ( نحو ، زيد قام ) ، ( ونحو ) ، ( هند قامت ، او ) راجع ( لما دل عليه الفعل ) الراجع للضمير المستتر على الفاعلية ( نحو ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، اى ولا يشرب الشارب او ) راجع ( لما دل عليه الحال المشاهدة أى الحاله التى ترى وتشاهد ) نحو ، كلا اذ بلغت التراقي ، اى بلغت الروح فحاله المحتضر التى يربها الحاضر عنده تدل على ان الضمير المستتر في بلغت راجع الى الروح .

قاعدة — ( قالوا لا يحذف الفاعل ) وحده ( اصلا عند البصريين ؛ واستثنى بعضهم صورة ؛ وهى فاعل المصدر ، نحو سقيا ورعيا ، وفيه نظر ) ؛ لانا لا نسلم ان الفاعل هنا محذوف لأن الجامد اذا اول بالمشق يستتر فيه الضمير كما تقدم في باب المبتدء والخبر عند قول الناظم ، وان يشتق فهو ذو ضمير مستكن فالمصدر أولى فاستتار الضمير

فيه لأنه مشتق عند بعض ؛ وأصل له عند بعض آخر ؛ كما سيأتى في المفعول المطلق عند قول الناظم ، وكونه أصلاً لهذين اتخذب ، وقد ذكر في وجه النظر وجه آخر أيضاً وقال في حاشية المعنى في باب الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب عند قول المصنف وقال هشام والكسائي والسهيلي في نحو ضربني وضربت زيدا ان الفاعل محذوف لا مضمراً ان شبهتهم في ذلك قول الشاعر .

وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثا في والرسوم البلاغ  
وذلك انه على تقدير اعمال الثاني يجب ان يقول يرجعن وعلى تقدير اعمال  
الاول يجب ان يقول يكشفن ولم يقل ذلك فلزم حذف الفاعل اما  
من الاول او الثاني .

( وقد استثنيت ) بالمبنى للمفعول ( صورة اخرى وهى فاعل فعل  
الجماعة ) المذكورين ( المؤكد بالنون ) سواء كانوا غائبين نحو ، لا  
يضربن ، معلوماً ومجهولاً ونحو ، ليضربن ، أيضاً معلوماً أم مخاطبين  
نحو ، لتطلبين مجهولاً ونحو اضربن ، ولا تضربن ، معلوماً ومجهولاً ولا  
فرق في هذه الأمثلة بين الثقيلة والخفيفة ؛ ( فان الضمير في ) جميع  
هذه الامثلة ( يحذف ) لالتقاء الساكنين ( وتبقى ضمة دالة عليه  
وليس ) الضمير ( مستتراً ) في الفعل ( كما سيأتى بيانه في باب نونى  
التأكيد ؛ ولا يخفى عليك ان فعل المفرد المؤنث المخاطبة المؤكد بالنون  
كذلك ؛ فلا وجه لعدم استثنائه .

مسألة — مجموع الصور المستثناة من القاعدة اثنتى عشرة ؛ الاولى  
والثانية ما ذكره الشارح ؛ الثالثة فاعل الفعل المكفوف بما نحو ،  
طالما وقلما ، الرابعة فاعل كان الزائدة ونحوه ، الخامسة فاعل المصدر

غير سقياً ورعياً نحو ، أو اطعام في يوم ذي مسغبة ، السادسة الفاعل الذي يكون حرف مد وقد اتصل به ساكن نحو ، أضربا القوم وأضربوا الرجل ، ويمكن ادخال الصورة الثانية المستثناة في الكتاب وما زدناه فيها ، السابعة الفاعل الذي وقع مستثنى منه للاستثناء المفرغ نحو ، ما قام الازيد ، الثامنة فاعل بعض اسماء الافعال نحو ، شتان بين زيد وعمر ، التاسعة فاعل الفعل المكرر ، العاشرة فاعل فعل التعجب نحو أبصر في قوله تعالى ، اسمع بهم وأبصر ، الحادية عشرة فاعل فعل المجهول واسم المفعول ، الثانية عشرة ما زدناه وزاد بعضهم صورة اخرى وهي فاعل الفعل المهمل في باب التنازع على بعض المذاهب ونسب هذا المذهب هناك الى الكسائي :

عبارة الشارح في النسخة الموجودة عندي هكذا ؛ وهي فاعل الفعل الجماعة المؤكدة بالنون ؛ ولم يظهر لي وجه لدخول اللام على لفظ الفعل مع كونه مضافا الى لفظ الجماعة ؛ وكذا لم يظهر لي وجه للحقوق التاء في لفظ المؤكدة فعليك بالتأمل في العبارة لعله يظهر لك وجه صحيح لتصحيح هذه العبارة غير مسألة كسب المضاف ؛ لان شرطه غير موجود في المقام . واما المفعول فقد يستغنى عنه الفعل من حيث هو فعل وان كان الفعل المتعدى يحتاج اليه تعقلا وجودا كاحتياجه الى الفاعل بخلاف الفاعل وهذا القدر من الفرق كاف في جواز حذفه دون الفاعل وقد يحذف الفعل والفاعل معا جوازا اذا وقعا بعد حروف الجوابية نحو قولك نعم في جواب من قال ، أقام زيد ، أي نعم قام زيد .

( وجرى الفعل من علامة التثنية والجمع اذا ما اسند ) الفعل ( لاثنين ) اي الى فاعلين ( ظاهرين او جمعا ظاهرا كفاك الشهداء او

قام اخواك او جائت الهندات هذه هي اللغة المشهورة) وعليها جاء التنزيل  
كقوله تعالى قال رجلان وقال الظالمون وعللوا ذلك بانه لو لم يجرد  
لوجب ان يقال في الامثلة المتقدمة قالا رجلان وقالوا الظالمون وفازوا  
الشهداء وقاما اخواك وقمن الهندات مثلا فيشبهه الفاعل بالمبتدأ المؤخر  
والفعل بالخبر المقدم اذ يتوهم كونه جملة وما ل هذا الاشتباه الى اشتباه الجملة  
الفعلية بالجملة الاسمية والى اشتباه الاسناد المؤكد بالاسناد غير المؤكد!  
فيجب دفع الاشتباه بتجريد الفعل من علامة التثنية والجمع لما تقدم  
في بعدية مرتبة الفاعل عن فعله ؛ والاشتباه الثاني موجود فيما كان  
المسند شبه فعل نحو ، اقامان أخواك ، اقامون الرجال ، واقائمات  
الهندات لان الوصف المتحمل للضمير قريب من الفعل المتحمل للضمير  
في تكرر الاسناد الموجب للتاكيد فيجب تجرده لدفع الاشتباه الثاني  
لان الاول لا يتوهم فيه .

واستشكل في المقام بان الاشتباه جار في كثير من الموارد كنعم الرجل  
زيد واني الله شك ومثل اقام زيد ، ونحوها مما يجده المتتبع في كلامهم  
لكنه مردود بان رفع الاشتباه واجب اذا أمكن ؛ وفي الأمثلة المذكورة  
ونحوها لا يمكن كما لا يخفى على المتأمل المطلع على القواعد مع  
الدقة والاتقان .

( وقد لا يجرد ) الفعل من علامة التثنية والجمع ( بل تلحقه )

وليست حينئذ ضميرا ؛ بل ( حروف دالة على التثنية )

الدالة على التأنيث ؛ ويقال ( حينئذ ) سعدا وسعدوا ، والحال

الفعل الذي لحقته هذه العلامة للظاهر بعد مسند ومنه قوله

عليه وآله ، يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة

يتعاقبون حيث لحقته علامة جمع المذكر مع كونه مسندا الى الاسم  
الظاهر اعني ملائكة قال ابن هشام في حرف الواو الثاني عشر واو  
علامة المذكرين في لغة طي وازدشنوءة او بلحارث ومنه الحديث يتعاقبون  
الخ وقوله يلومونني في اشتراء النخيل قومي وكلهم الوم وهي عند سيبويه  
حرف دال على الجماعة كما ان التاء في قامت حرف دال على التانيث  
وقيل هي اسم مرفوع على الفاعلية ثم قيل ما بعدها بدل منها وقيل  
مبتدأ والجملة خبر مقدم وكذا الخلاف في نحو قاما اخواك وقمن  
نسوتك انتهى ومنه ( قول بعضهم أكلوني البراغيث ) قال في حاشية  
المختصر فيه خمسة اوجه اولها البراغيث فاعل والواو زائد دال على  
انه فعل جمع والثاني البراغيث مبتدأ والفعل خبره مقدم عليه والثالث  
ان الفاعل في اكلوني مستكن والواو زائدة والبراغيث بدل والرابع الواو  
فاعل اكلوني والبراغيث بدل من الواو بدل الكل والخامس الواو فاعل  
ايضا والبراغيث عطف بيان انتهى .

وقال ابن هشام وقد تستعمل الواو لغير العقلاء اذ انزلوا منزلتهم  
قال ابو سعيد نحو اكلوني البراغيث اذ وصفت بالاكل لا بالقرص وهذا  
سهر منه فان الاكل من صفات الحيوان عاقلة وغير عاقلة وقال ابن  
الشبحري عندي ان الاكل هنا بمعنى العدوان والظلم انتهى ومنه ( قول  
الشاعر ! وقد اسلماء مبعد وحميم ) ومنه ( قوله ، القحنها غر السحائب )  
شاهد فيهما غير خفي .

وليعلم انه ليس الحاق العلامة عند من يلحقها بالفعل المسند الى  
الظاهر واجبا بخلاف علامة التانيث فانها تجب في بعض الموارد كما  
سيجيء ؛ والوجه في ذلك ان احتياج الفعل الى علامة التانيث أقوى



من احتياجه الى علامتهما ؛ لأن الفاعل قد يكون بلا علامة لفظي ؛ كزيد  
اذا كان اسم امرأة ؛ وكهند فانه مشترك بين المذكر والمؤنث ؛ فاذا ذكر  
الفعل بدون علامة التأنيث لم يعلم مؤنث فاعله أم مذكر ؛ واما التثنية  
والجمع ؛ فلا يحتمل فيهما غيرهما اذا كانا ظاهرين الا في صورة نادرة  
وهي ما اذا صارا علمين لمفرد والناذر كالمعدوم ( ويرفع الفاعل فعـل  
اضمر ) اي قدر ( تارة جوازا ) وذلك في مواضع ثلاثة ؛  
الاول ؛ ( اذا اجيب به ) أي بالفعل ( استفهام ظاهر ) وبعبارة  
اخرى اذا كان الفعل جوابا عن سؤال مذكور نحو ( زيد ، في جواب ،  
من قرأ ) فالتقدير ، قرأ زيد ، وانما قدر الفعل دون الخبر وان كان  
مقتضى مطابقة السؤال والجواب ؛ تقدير الخبر لوجوبين : الأول ان تقدير  
الخبر يوجب كثرة الحذف وتقدير الفعل يوجب قلته والتقليل في الحذف  
اولى لأن الحذف خلاف الاصل والثاني ان السؤال وان كان ظاهره  
الاسمية لكنه فعلية معنى اذ معنى من قرأ هل قرأ زيد ام قرأ عمر وهكذا  
الثاني ؛ اذا اجيب به استفهام ( او مقدر ) وبعبارة اخرى اذا كان  
الفعل جوابا عن سؤال مقدر ( نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال  
بيناء يسبح ) وله نائب عن الفاعل ورجال فاعل فعل بحذف  
وهو جواب عن سؤال مقدر نشأ من الكلام فكأنه لما قيل يسبح له  
فيها بالغدو والآصال فسئل وقيل من يسبحه فقيل رجال بحذف فعله  
وهو يسبحه بقريئة يسبح المذكور الذي هو منشأ للسؤال المقدر .  
الثالث ( او اجيب به نفى كتقولك لمن قال لم يتم أحد بلى زيد )  
اي بلى قام زيد والكلام في تقدير الفعل في الثاني والثالث دون الخبر  
هو الكلام في الاول مع ان المطابقة بين السؤال والجواب موجودة في

الثالث .

(و) يرفع الفاعل فعل اضمر اي قدر ( تارة وجوبا ) وذلك ( اذا ) حذف الفعل ثم ( فسر ) المحذوف ( بما بعده ) اي بما بعد الفاعل لرفع الابهام الحاصل من حذف الفعل فحينئذ يجب حذف المفسر بالفتح اذ لو ذكر لم يبق المفسر بالكسر على وصفه العنوانى اعني المفسرية فيصير حشوا ( كقوله سبحانه وان احد من المشركين استجارك ) فحذف الفعل من احد وجوبا لوجود مفسره وهو الفعل المذكور ولا يجوز ان يكون احد مبتدأ لامتناع دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية عند اكثر المحققين .

فان لهم في نحو ، وان احد من المشركين استجارك ، ونحو اذا السماء انشقت . أقوالا ثلاثة

الاول : ان الاسم المرفوع بعدهما فاعل للفعل المحذوف المفسر بالمذكور وهذا هو ما اختاره الشارح .

الثاني : انه فاعل لنفس الفعل المتأخر المذكور في الكلام كما أشرنا اليه فيما تقدم .

الثالث : انه مبتدأ والفعل المذكور بعده خبر له .

( وتاء تانيث ساكنة تلى الفعل الماضي ) اي تلحق باخره بلا فصل ( دلالة ) اي للدلالة ( على تانيث فاعله اذا كان ) الفعل الماضي ( لانشى ولا تلحق ) التاء الفعل ( المضارع لاستغناؤه بناء المضارعة ) الداخلة على اوله ( ولا ) تلحق التاء فعل ( الامر ) المؤنث المخاطبة ( لاستغناؤه ) اي فعل الامر ( بالياء ) الضمير مثال المضارع تقوم هند وهند تقوم مثال الامر قومي يا هند ويا هند قومي واما مثال الفعل الماضي فهو قوله ( كابت

هند الاذى ) وليعلم ان التاء ليست بلازمة مطلقة كما اشار اليه بقوله ( وانما تلزم ) وتجب ( هذه التاء ) بالفعل في موضعين ! الاول اذا كان ما تلحقه التاء ( فعل مضمر : اي فعلا مسندا اليه ) اي الى الضمير ( سواء كان مضمر مؤنث حقيقي او ) كان مضمر مؤنث ( مجازي ) لكن يشترط حينئذ ان يكون الاسناد الى ضمير ( متصل به ) اي بالفعل ( نحو هند قامت والشمس طلعت بخلاف المنفصل نحو هند ما قام الا هي ) فلا يجب اللاحق حينئذ وان كان الضمير راجعا الى المؤنث الحقيقي كالمثال المذكور بل ترك اللاحق افضل كما يأتي عن قريب ( وشذ حذفها ) اي حذف التاء ( في ) الضمير ( المتصل ) بالفعل ( في الشعر كما سيأتي ) في قوله فلا مزنة الخ .

والثاني ( او ) كان ما تلحقه التاء ( فعلا مسندا الى ظاهر ) مؤنث حقيقي اي ( مفهم ذات حر : اي صاحبة فرج ) ولذلك ( يعبر عنه بالمؤنث الحقيقي نحو قامت هند بخلاف المسند الى ظاهر مؤنث غير حقيقي نحو طلعت الشمس فلا تلزمه اي الفعل التاء .

واعلم ان كل ما كان صاحب فرج مؤنث حقيقي والفرج مذكور كما ان كل ما كان ذا خصية مذكر والخصية مؤنث .

ولفظ حر بكسر الحاء اصله حرح فحذفت لامه معناه المحل المخصوص المعبر عنه : بالكاك والسين ! كما في نصاب الصبيان والفرج أعم منه استعمالا ( وقد يبيح الفصل بين الفعل والفاعل بغير الا ترك التاء في فعل مسند الى ظاهر مؤنث حقيقي ) سواء كان الفاصل اسما ظاهرا ( نحو اتى القاضي بنت الواقف ) او ضميرا كقوله :

( ان امرء غره منكن واحدة بعدي وبعذك في الدنيا مغرور )

( والاجود فيه ) اي فيما كان الفصل بغير الا ( اثباتها ) بقرينة تفضيل الحذف في المسألة الآتية على الاثبات .

( والحذف للتاء من فعل مسند ) في الظاهر ( الى ظاهر مؤنث حقيقي مع فصل بين الفعل والفاعل بالافضل على الاثبات كما زكى الافتاة ابن العلا اذا الفعل في المعنى ) اي الحقيقة ( مسند الى مذكر ) محذوف هو المستثنى منه ( لان تقديره ما زكى احد الافتاة ابن العلا ومثال الاثبات قوله :

ما برئت من ريبة وذم في حربنا الا بنات العم  
اعلم انهم اختلفوا في المستثنى المفرغ اذا كان المستثنى فيه مؤنثا  
على قولين

الاول ؛ لن الحاق التاء وعدمه جائزان مع افضلية الحذف وهذا هو المختار عند الناظم .

والثاني ؛ ان حذف التاء واجب لا يجوز العدول عنه الا في الضرورة لان الفاعل ليس هو المذكور بعد الا ؛ بل الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المحذوف وهو مذكر مثلا اذا قبل ما جاءني الا هند فالتقدير ما جاءني احد الا هند فيجب حذف التاء لان الفاعل مذكر لا مؤنث .

( والحذف للتاء من فعل مسند الى ظاهر مؤنث حقيقي ؛ قد ياتي بلا فصل حكى سيبويه عن بعضهم قال فلانة ) فحذف التاء من الفعل اعني قال ؛ مع كون فاعله المؤنث الحقيقي اعني ؛ فلانة ، غير منفصل عنه ووجه بعضهم بأن فلانة ليس مؤنثا حقيقيا لانه ليس دالا على المرأة نفسها .

لان المراد به كما يظهر من كلام الرضي في بحث العلم لفظ يدل

بلى المرأة : كهند وفاطمة ، ونحوهما من الاسماء ( والحذف مع الاستناد الى ضمير المؤنث ذي المجاز وهو الذي ليس له فرج في شعر وقع قال عامر الطائي :

( فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها )

الشاهد في : ابقل حيث لم تلحقه التاء وفيه ضمير راجع الى المؤنث المجازي اعني : الارض ولكن ( حملة ابن فلاح في الكافية على انه اي الضمير المستتر في ابقل ( عائد الى ) مضاف ( محذوف اي ولا مكان ارض ابقل والضمير في ابقالها للارض ) فتدبر .

اعلم ان الجمع على ستة اقسام الاول جمع المذكر السالم بالمعنى الاعم وهو ما جمع بالواو او الياء والنون مطلقا اي سواء تغير بناء مفردة ام لا .

والثاني جمع المذكر السالم بالمعنى الاخص وهو ما جمع بالواو او الياء والنون ولم يتغير بناء مفردة اصلا .

والثالث جمع المؤنث السالم بالمعنى الاعم وهو ما بتاء والـف قد جمع مطلقا كالاول .

والرابع جمع المؤنث السالم بالمعنى الاخص وهو ما بتاء والـف قد جمع وكان كالثاني .

والخامس جمع المكسر بالمعنى الاعم وهو الذي تغير بناء مفردة وان كان مع الواو او الياء والنون او مع الالف والتاء .

والسادس جمع المكسر بالمعنى الاخص وهو الذي تغير بناء مفردة ولم يكن مع ما ذكر .

( و ) اذا عرفت ذلك فاعلم ان ( التاء مع فعل مسند الى جمع سوى

السالم من مذكر وهو ( اي السوى ( جمع التفسير ) بالمعنى الاخص  
 بقرينة قوله والبنون جرى الخ ( وجمع المؤنث السالم ) بالمعنى الاعم  
 بقرينة قوله هذا مقتضى اطلاقه الخ فتامل ( فيجوز ( اثباتها ) اي التاء  
 ( نحو قالت الرجال ) مثال للجمع المذكر المكسر بالمعنى الاخص ونحو  
 ( قامت الهندات ) مثال للجمع المدنث السالم بالمعنى الاخص واما مثال  
 الجمع المؤنث السالم بالمعنى الاعم فمثل جاءت البنات كما يشير اليه  
 الشارح عن قريب واعلم ان لحوق التاء في قامت الهندات وجاءت البنات  
 على طبق الاصل فلا يحتاج الى تأويل ولذا لم يذكر الشارح له تأويل  
 بخلاف قالت الرجال لان لحوق التاء فيه على خلاف الاصل فقال ان  
 لحوق التاء مبني ( على تأويلهم ) اي الرجال الذين هم مذكرون ( بالجماعة )  
 وهي اي لفظ الجماعة مؤنث لفظي مجازي فتأمل ويجوز ( حذفها ) اي  
 التاء ( نحو قال الرجال وقام الهندات ) وقام البنات ( على تأويلهم )  
 الاولى ان يقال تاويلهن اي الهندات اللات هن مؤنثات ( بالجمع ) ولفظ  
 الجمع مذكر فتأمل .

واعلم ان لحوق التاء في هذه الامثلة بعكس ما قبلها ولذا عكس  
 الشارح التأويل فتبصر واغتنم .

( هذا ) الذي ذكرناه من جواز اللاحق وعدمه في مطلق جمع المؤنث  
 السالم ولم نقيده بكون مفردة مذكرا او مغيرا ( مقتضى اطلاقه اي الناظم  
 ( في الجمع المؤنث ) حيث لم يقيده بما ذكر ( واليه ) اي الاطلاق ( ذهب )  
 ايضا ( ابو علي ) ولكن في ( التسهيل خصص ) الناظم جمع المؤنث ( بما  
 كان مفردة مذكرا كالطلحات او مغيرا كبنات اما غيره كالهندات فتحكمه  
 حكم واحده ) من وجوب اللاحق بالشرائط المذكورة سابقا ( ولايجوز

قام الهندات ) بترك التاء ( الا في لغة قال فلانة ) فلا يجوز فيه التأويل المذكور لان سلامة نظمه تدل على التانيث .

( قال في شرح الكافية ومثل جمع التكسير ما دل على جمع ولا واحد له من لفظه ) ويسمى بأسم الجمع ( كنسوة ) فيجوز فيه الوجهان تقول ( قال نسوة وقالت نسوة اما جمع المذكر السالم فلا يجوز فيه اعتبار التانيث لان سلامة نظمه تدل على التذكير والبنون ) وان كان جمعا مذكرا سالما بالمعنى الاعم الا انه ( جرى بجرى التكسير لتغير نظم واحده كبنات ) لان واحدهما بنو فحذف اللام منه وزيدت عليه علامة الجمع .

الالفاظ التي تدل على معنى الجمع ستة :

الاول اسم الجمع نحو نسوة وقوم .

والثاني اسم الجنس الجمعي نحو روم وزنج وكلم على المذهب الصحيح كما تقدم في اول الكتاب .

والثالث الجمع المكسر المذكور نحو رجال جمع رجل ونحو زيود جمع زيد .

والرابع الجمع المكسر المؤنث نحو ، هنود ، جمع هند ، وضوارب جمع ضاربة .

والخامس جمع المذكر السالم بالمعنى الاعم نحو الزيدون ، والمؤمنون

والبنون .

والسادس جمع المؤنث السالم بالمعنى الاعم نحو ، الهندات والمؤمنات

والبنات والشارح قد بين حكم الجميع الا اسم الجنس الجمعي

وحكمه حكم اسم الجمع كنسوة نحو قوله تعالى غلبت الروم ويجوز

ان يقال في غير القرآن غلب الروم

حكم الفعل المسند الى التثنية في الحاق التاء وعدمه حكم  
الفعل المسند الى المفرد وجوبا وجوازا وترجيحا على ما بين في قول الناظم  
وتاء تأنيث تلى الماضي الى قواه في شعر وقع

( والحذف للتاء في فعل مسند الى جنس المؤنث الحقيقي نحو نعم  
الفتاة وبئس المرثة استحسنوا لان قصد الجنس فية ) اي في فعل المدح  
او الذم ( على سبيل المبالغة في المدح او الذم ) والمبالغة انما هي بسبب  
ذكر المخصوص بالمدح او الذم مرتين مرة بصريح لفظه ومرة بذكره  
في ضمن الجنس مثلا اذا قلنا نعم الفتاة هند فالتقدير فيه نعم جنس  
الفتاة ( بين ) اي ظاهر ( ولفظ الجنس ) المقدر مذكر ( ويجوز التأنيث  
على مقتضى الظاهر ) من كون الفاعل في الظاهر الفتاة مثلا وهي مؤنث  
( فتقول نعمت الفتاة وبئس المرثة )

الاصل عندهم اطلاقات قد يطلق ويراد به القاعدة الكلية كما  
يقال الاصل في الفاعل ان يكون مرفوعا اي القاعدة الكلية فيه الرفع  
بحيث يقال كل فاعل مرفوع فاذا وجد فاعل غير مرفوع فلا بد فيه من  
التأويل او الحكم فيه بالشذوذ او نحوهما وقد يطلق ويراد به ما ينبغي ان  
يكون عليه الشيء وحينئذ لا يجب التأويل او الحكم بالشذوذ او الندور  
ونحوهما في مورد المخالفة كما يقال : الاصل في الواو المضمومة ان تقلب  
تاء كما في ، تراث ، يعني انه ينبغي قلبها تاء فاذا لم تقلب تاء كما ، في  
وجوه لا يجب التأويل او الحكم بالشذوذ او الندور ونحوهما اذا عرفت  
ذلك فأعلم ان المراد من الاصل في النظم الاتي هو هذا المعنى لا المعنى  
الاول اذ قد يجيء الفاعل على خلاف الاصل بل قد يجب كما سيأتي عن  
قريب .



والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان ( يكون الفاعل ) عليه ان لم يمنع عند مانع كلزوم الاضمار قبل الذكر ونحوه ( ان يتصل بفعله ) او بالمسند اليه اذا كان المسند اليه غير فعل نحو اضراب زيد عمرا وانما كان الاصل فيه ذلك ( لأنه كالجزء منه ) لشدة احتياجه اليه وحمل فاعل غير الفعل على فاعله يدل على ذلك اي على كبرن الفاعل كالجزء من الفاعل اسكان اللام في ضربت دفعا لتوالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة وعدم اسكانه في ضربك زيد

واذا وجد مانع من العمل بهذا الاصل كالاضمار قبل الذكر والحصر ونحوهما فالاصل فيه باق بحاله ولو لم يتصل الفاعل بفعله فيعمل بسائر مقتضيات الاصل كما يجي عن قريب عند قوله وشاع نحو خاف ربه عمر ولذا يجوز في ما ضرب غلامه زيد عود الضمير الى زيد لأنه مقدم رتبة لأن الاصل فيه الاتصال الملازم لتقدمه رتبة ولفظا ايضا لولا المانع ( والاصل في المفعول ان ينفصل عن فعله لانه فضلة ) مثال الاصلين ضرب زيد عمروا .

( وقد يجيء بخلاف الاصل فيقدم المفعول على الفاعل ) اما جوازا ( نحو ضرب عمرا زيد ) واما وجوبا كما سيأتي .

( وقد يجيء المفعول قبل الفعل ) اما جوازا ( نحو فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة ) واما وجوبا وهو في ثلاثة مواضع .

الاول ان كان المفعول مما له الصدر نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى او مضافا الى ماله الصدر نحو غلام من ضربت .  
الثاني ان يكون المفعول ضميرا منفصلا وكان المقصود من انفصاله الحصر نحو اياك نعبد واياك نستعين وقد تقدم .

الثالث ان يكون العامل في المفعول واقعا في جواب اما ولا يوجد  
 للفصل بينها وبين الفاعل غير المفعول نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل  
 فلا تقهر وقد يجيء الوجه في ذلك في بحث اما في اواخر الكتاب انشاء الله.  
 وقد يجب تاخير المفعول عن الفعل وذلك في خمسة مواضع .  
 الاول ان يكون المفعول ان المشبهة بالفعل نحو عرفت انك فاضل الا  
 ان تتقدم عليها اما نحو اما انك فاضل فعرفت وذلك لحفظ الفتحة في الهمزة  
 واما في صورة تقديم اما فلان الفصل بين اما والفاء اولي بالمراعاة .  
 الثاني ان يكون مفعولا لفعل التعجب نحو ما احسن زيدا وسياتي  
 وجهه في باب التعجب عند قول الناظم وفعل هذا الباب لن يقدم :  
 • موله ووصله به الزما .

الثالث ان يكون عامله صلة لحرف مصدري نحو يعجبني ان تضرب  
 زيدا والوجه فيه ان الحرف المصدري بما له الصدر .  
 الرابع ان يكون العامل فيه مجزوما فلا يجوز ان يقع المفعول بين الجازم  
 والعامل فلا يقال لم زيدا تضرب ويجوز ان يقال زيدا لم تضرب والوجه  
 فيه عدم جواز انفصال الجازم عن معموله .  
 الخامس ان يكون العامل فيه منصوبا بلن او اذن على رأي والوجه  
 ما ذكر في سابقه .

( وَاخِرُ الْمَفْعُولِ وَقَدَمُ الْفَاعِلِ ) يَعْنِي اَعْمَلُ بِالْاَصْلِ ( وَجَوَابًا ) فِي  
 ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ .

الاول ( ان لبس بينهما حذر كان لم يظهر اعراب ) لاحدهما ( ولا قرينة )  
 تدل على فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول او كليهما الا المكان ( نحو ضرب  
 موسى عيسى ) فيجب تقديم موسى الفاعل واتصاله بالفعل اذ لا اعراب :

ولا قرينة لـواحد منهما ( اذ رتبة الفاعل التقديم ولو اخر )  
 موسى الفاعل ( لم يعلم انه الفاعل اذ ليس في المثال شيء يدل على فاعلية  
 الفاعل ومفعولية المفعول الا المكان ونحن نسمي هذا بالقرينة المكانية  
 ( فان كان ثمة قرينة ) او ظهر اعراب احدهما جاز ( التأخير ) اي تأخير  
 الفاعل سواء كان القرينة جلية بحيث يعرف ويتميز بها الفاعل من المفعول  
 من دون حاجة الى التأمل وامعان النظر ( نحو اكل الكمثرى موسى )  
 اذ من المعلوم ان الاكل فعل موسى لا الكمثرى او خفية تحتاج الى تأمل  
 وامعان نظر نحو ( اضنت سعدي الحمى ) فانه لا يعرف كون الحمى فاعلا  
 وسعدي مفعولا الا بعد البحث والفحص عن معنى الاضناء في كتب اللغة  
 فراجعها ان شئت ان تعرف فان المتحصل منها ان الاضناء لزوم المرض  
 للانسان كلزوم الحمى لسعدي ، فالحمى فاعل وسعدي مفعول ومعنى المثال  
 لزم الحمى سعدي حتى اشرفها على الموت . اما مثال ظهور الاعراب فنحو  
 ضرب عبدي زيد وضرب عمرا زيد وضرب زيدا ابني .

الثاني ( او اضمر الفاعل اي جيء به ) اي بالفاعل ( ضميرا غير  
 منحصر ) فيه اي لا يكون بعد الا او معناها ( نحو ضربت زيدا ) فيجب  
 تقديم الفاعل لمناقاة الاتصال اللازم للاختصار المطلوب المقصود من  
 وضع الضمائر للانفصال ( فان كان ) الفاعل ( منحصرا ) فيه بان يقع  
 بعد الا او معناها ( وجب تأخيره ) كما سيأتي من قريب ( نحو ما ضرب  
 زيدا الا انت ) وانه اوجب تأخير الفاعل لئلا ينقلب الحصر المطلوب  
 من الكلام فان المراد من قولنا ما ضرب زيدا الا انت . انحصار مضروبية  
 زيد في المخاطب مع جواز كون المخاطب ضاربا لغير زيد ايضا فلو تقدم  
 انت في المثال انقلب الحصر ويفوت الغرض ( وكذا ) يجب تأخير

الفاعل) اذا كان المفعول ضميرا (متصلا والفاعل اسما ظاهرا) (نحو ضربني زيد) ويظهر وجهة مما تقدم آنفا .

الثالث داخل في قول الناظم ( وما بالا او بانما انحصر ) اي اذا وقع واحد منهما بعد الا او معناها ( سواء كان فاعلا او مفعولا اخره ) ( وجوبا ) وقدم الآخر كذلك ( مثال حصر الفاعل ) اي مثال وقوع الفاعل بعد الا او معناها ( نحو ما ضرب عمرا الا زيد وانما ضرب عمرا زيد ) فيجب في المثالين تاخير الفاعل وتقديم المفعول لئلا ينقلب الحصر وقد اوضحناه آنفا ( ومثال حصر المفعول ) بالمعنى المذكور ( نحو ما ضرب زيد الا عمرا وانما ضرب زيد عمرا ) فيجب في هذين المثالين تأخير المفعول وتقديم الفاعل والوجه فيه هو الوجه في سابقه .

( وقد يسبق المحصور ) فيه ( سواء كان فاعلا او مفعولا ان قصد ظهر بأن كان محصورا ) فيه ( بالا ) وتقدم معها الا وحده بدونها ( وهذا ) اي سبق المحصور فيه بالا معها ( ما ذهب اليه الكسائي واستشهد بقوله فما زاد الا ضعف ما بنى كلامها ) حيث سبق المفعول الواقع بعد الا معها وتقدم على الفاعل اعني كلامها ( وبقوله ) ( ما عاب الا لثيم فعل ذي كرم ) حيث قدم الفاعل مع الاعلى المفعول اعني فعل ذي كرم والوجه في الصورتين بقاء الحصر وعدم انقلابه لدلالة الاعلى ان الواقع بعدها هو المحصور فيه سواء تقدم او تأخر ( ووافقه ابن الانباري في تقديمه ان لم يكن ) المحصور فيه ( فاعلا ) والجمهور على المنع مطلقا ( سواء كان فاعلا أم مفعولا ) .

انما قلنا ان ظهور القصد اذا وقع احدهما بعد لفظ الا لأن الواقع بعد معنى الا لا يظهر منه القصد الا بتأخير المحصور فيه لان المراد من معنى الا هو لفظ انما على ما بيناه سابقا والحصر فيها في الجزء

الايخبر من الكلام فلو قدم المحصور فيه اعني الجزء الاخير انقلب الحصر لعدم دلالة شيء على المحصور فيه حينئذ الا المكان والى ذلك اشار بقوله ( واما المحصور بانما فلا يظهر قصد الحصر فيه الا بالتاخير ) .

( وشاع اي كثر وظهر تقديم المفعول على الفاعل ) وان كان خلاف الاصل ( اذا اتصل به ) اي بالمفعول ( ضمير يعود على الفاعل ولم يبال بعود الضمير على متاخر لانه ) اي الفاعل المتاخر ( متقدم في الرتبة لان الاصل تقديمه ومقتضاه باق وان تقدم عليه المفعول كما أشرنا اليه سابقا ) وذلك نحو خاف ربه عمر ( فقدم المفعول وهو ربه على الفاعل وهو عمر لعدم لزوم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط فلا محذور .

وشذ تقديم الفاعل ) وان كان هو الاصل ( اذا اتصل به ) اي بالفاعل ( ضمير يعود على المفعول ) المتاخر ( نحو زان نوره الشجر ) فشذ تقديم الفاعل وهو نوره على المفعول المتاخر وهو الشجر ( لعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز الا في مواضع ستة ليس هذا ) الموضوع ( منها وفي الضرورة نحو ولما عصى قومه مصعبا واجازه ابن جنى ) اي اجاز تقديم الفاعل في هذه الصورة على المفعول المتاخر ( وتبعه المصنف ) في هذا الجواز ( قال ) ابن جنى ( لان استلزام الفعل ) المتعدى ( للمفعول ) به تعقلا ووجودا لا لفظا ( يقوم مقام تقديمه ) اي المفعول به فليس فيه عود الضمير على المتاخر مطلقا بل لفظا فقط كالصورة الاولى؛ فليس المثال من باب عود الضمير على المتاخر لفظا ورتبة حتى يعد موضعا سابعا بل هو من باب عود الضمير على المتاخر لفظا فقط

المواضع الستة التي يجوزوا فيها الاضمار قبل المذكر لفظا ورتبة ما يتلي عليك .

الاول ان يكون الضمير مرفوعا : بنعم وبئس وبأيهما : ولا يفسر الا بالتمييز نحو ، نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو ، ونحو ، ساء مثلا القوم ونحو كبرت كلمة تخرج من افواههم ، ونحو ظرف رجلا زيد ، وعن الفراء والكسائي ان المخصوص هو الفاعل ولا ضمير في الفعل ويرده نعم رجلا كان زيد ، لأن التاسخ لا يدخل على الفاعل وأنه قد يحذف نحو بئس للظالمين بدلا ولكن هذا كله بناء على القول بأن المخصوص خبر مبتدأ محذوف لامبتدأ مؤخر لما قبله والا فالضمير يعود الى زيد وهو على هذا مقدم رتبة ؛ فيخرج عما نحن فيه كذا قيل ولكن في المسئلة اشكال بل منع يظهر وجهه بما ذكرنا في شرحنا على المطول في بحث وضع المضمير موضع المظهر فراجع ان شئت .

الثاني ان يكون الضمير مرفوعا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما كيحسنان ويسيء ابناك تنازع فيه يحسن ويسيء فأعمل يسيء فيه واضمر في يحسن الفاعل ولم يبال بالاضمار قبل الذكر للحاجة اليه ولكن هذا على مذهب غير الكوفيين والكسائي والفراء كما يجي في باب التنازع . الثالث ان يكون الضمير مبتدأ مبهما فيفسره خبره نحو ان هي الا حيوتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه واصله : ان الحيوة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحيوة لأن الخبر يدل عليها ويبينها .

الرابع ضمير الشأن والقصة نحو ، قل هو الله احد ، ونحو فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا ، ولكن هذا على القول بأنه اسم واما على القول بأنه حرف فلا .

الخامس اذا كان مجرورا برب وحكمه حكم ضمير نعم وبئس في

كون وجوب مفسره تميزا .

السادس ان يكون مبدلا منه الظاهر نحو ، ضربته زيدا ، ونحو قاما أخواك على قول وزاد بعضهم قسما سابعا وهو ما اوله ابن جنى الى ما يخرج من عود الضمير الى المتأخر مطلقا وقد اوضحناه سابقا .

مسألة — اختلفوا في الضمير في هذا المواضع الستة اهي معرفة ام نكرة فقال بعضهم بأنه باق على تعريته وأختاره الشارح في باب حروف الجر عند قول الناظم وما رووا من نحو ربه فتى وقال بعض آخر انه نكرة لعدم شرط التعريف في هذه المواضع اعني تقدم المرجع .

## باب نائب الفاعل

( هذا باب النائب عن الفاعل اذا حذف )

مسألة — يحذف الفاعل اما للجهل به نحو سرق المتاع او لعدم الاعتناء به نحو قتل الخارجي اذ المقصود الا هم ان يقتل الخارجي ليستريح الناس من شره او لغرض لفظي كالايجاز نحو قوله تعالى بمثل ما عوقبتم به وكاصلاح السجع كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته فإنه لو قال حمد الناس سيرته لاختل السجع او لغرض معنوي كالاخفاء عن السامعين نحو قتل زيد اذا يعرف المتكلم القاتل وكتعظيمه فتصونه عن اللسان او لتحقيره فتصون لسانك عنه او لعدم العلم به او لخوف المتكلم عن الفاعل فيعرض عن ذكره لثلاينال منه مكروه او خوف المتكلم على الفاعل فلا يذكره لثلا يصيبه مكروه من أحد وغيره ذلك مما تقرر

في علم المعاني .

قد ذكرنا سابقا ان عنوان كل باب بمنزلة التعريف لذلك الباب ولا بد من ان يكون جامعا ومانعا ولاجل ذلك يقول (والتعبير به ) اي بالنائب عن الفاعل اذا حذف ( احسن من التعبير بمفعول ما لم يسلم فاعله ) لكون الاول جامعا دون الثاني ( لشمول ) الاول ( للمفعول وغيره ) مما ينوب عن الفاعل والثاني لا يشمل الا المفعول كما هو صريح لفظه ولكون الاول مانعا لأنه لا يصدق الا على ما ينوب عن الفاعل بخلاف الثاني ( لصدق الثاني على المنصوب في قولك اعطى زيد درهما وليس مرادا ) .

لنما جعل نائب الفاعل تلو الفاعل بشدة شباهته به كما يظهر مما يأتي ولذا ذهب كثير منهم الى أنه فاعل .

( ينوب مفعول به ان كان موجودا ) في الكلام ( عن الفاعل ) في جميع ما كان للمفاعل ( من رفع ) فيصير المفعول به مرفوعا بعد ما كان منصوبا ومن ( عمدية ) فيصير عمدة وركنا للكلام بعدما كان فضلا ومن ( امتناع تقديمه على الفعل ) فيمتنع تقديمه على ( الفعل ) بعدما كان تقديمه جائزا بل واجبا في بعض الصور كما تقدم تفصيله ( وغير ذلك ) من الاحكام التي ذكرناها للمفاعل كاستحقاقه للاتصال اذا كان ضميرا بخلاف ما اذا كان اسما ظاهرا فانه لا يجب اتصاله قال الرضي ليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل انتهى ولكن لا يخفى ان الاصل هو الاتصال تمامل وككونه كالبجزء من الفعل وعدم جواز حذفه وجواز الاستتار او وجوبه اذا كان ضميرا وتأنيت الفعل اذا كان مؤنثا على التفصيل المتقدم ( كنيل خير نائل ) فناب خير عن الفاعل في



نال المبني للفاعل ( ونحو زيد مضروب غلامه ) فتاب غلامه عن الفاعل في جميع ما يستحقه الفاعل في الضارب .

وانما اختص المفعول به بالنيابة اذا كان موجودا لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليها فان الضرب كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة وعليه بني ابن جنى قوله المتقدم في نحو زان نوره الشجر .

( فأول الفعل الذي حذف فاعله ) وبني للمفعول ( اضمن سواء كان ماضيا او مضارعا ) وسواء كان اوله حرفا اصليا أو زائدا وسواء كان ثلاثيا او رباعيا هذا كله فيما كان الفعل صحيح العين وغير مضاعف والا فيجوز فيه غير الضم أيضا كما يأتي عن قريب ( والمتصل بالآخر اكسر في مضى فقط كوصل ودحرج ) والسري في اختيار الضم للاول والكسر للمتصل بالآخر انه لا بد من تغيير في المبني للفاعل فأختاروا ضم الاول وكسر المتصل بالآخر لقلته في اوز ان الاسم حتى قيل انه لا يوجد في الاسماء الا منقولا عن الفعل لانهم خصصوا هذا الوزن بالفعل كما يأتي في باب التصريف عند قول الناظم لتقصدهم تخصيص فعل بفعل ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل التمييز أيضا لكن الخروج من الضمه الى الكسرة أسهل من العكس ولذا أهملوا العكس في الاسم أيضا كما يأتي أيضا في المحل المذكور هذا في الثلاثي المجرد ثم حمل غيره عليه وبهضمهم ذكر لاختيار هذا الوزن وجها آخر وهو ان اسناد الفعل الى المفعول خلاف ما عند العقل لأن المفعول ان يسند كل فعل الى فاعله فجعل صيغته أيضا غير منقول ومن ثمة لا يجيء هذه الصيغة في الاسم في كلامهم اصلا إلا وعل ودنل .

( واجعله اى المتصل بالآخر من فعل مضارع منفتحا ) بفتحة اصلية في باب التفعّل والتفاعل والتفعلل وعارضية في غيرها ( كيتتحي ) بكسر ما قبل الآخر ( والمقول فيه اذا بفي لما لم يسم فاعله ينتحي ) بالفتحة العارضة على الحاء ( وكيضرب ويدحرج ويستخرج ) ، والفتحة فيها ايضا عارضية وكذلك المجهول من باب الافعال الا مضارع اوشك من افعال المقاربة فانه بفتح الشين معلوما في لغة رديثة نقلناها في شرحنا على الصمدية وكيتصرف ويتضارب ويتدرج ، بالفتحة الاصلية على الراء في جميعها .

وانما يضم الاول فقط في الماضي المجهول اذا لم يكن فيه تاء المطاوعة او شبهها ولا ابتداء بهمزة الوصل والا فحكمه ما ذكره بقوله ( والحرف الثاني التالي اى السواقع بعد تاء المطاوعة كالاول اجعله فضمه بلا منازعة في ذلك اى بلا خلاف نحو، تعلم العلم ، يضم العين السواقع بعد التاء ( و ) نحو ، ( تدحرج ) ، يضم الندال السواقع بعد التاء ( لانه لو لم يضم لا لتبس بالمضارع المبني للفاعل ) اى لا لتبس تعلم الذي هو ماض مجهول من باب التفعّل بالمضارع المعلوم من باب التفعيل ولا لتبس تدحرج الذي ماض مجهول من باب التفعّل بالمضارع المعلوم من باب فعلل وكذلك تضورب لو لم يضم الضاد السواقع بعد التاء لا لتبس تضورب الذى هو ماض مجهول من باب التفاعل بالمضارع المعلوم من باب المفاعلة اذ لو لم يضم الضاد لم ينقلب الالف فيه واوا وحينئذ يصير موازاً للمضارع المعلوم من باب المفاعلة فيلتبس به ( وكذا يضم الثانى ما اشبه تاء المطاوعة نحو، تكبير وتخير )، لعين ما ذكر في تالى تاء المطاوعة ولا يعتني بالحركة التي في الآخر لانها في معرض الزوال

بالوقف ونحوه فلا يقال انها موجبة لرفع الالتباس .  
 والمطاوعة حصول الاثر وقبوله عند تملق الفعل المتعدي بمفعوله ،  
 نحو ، كسرت الكوز فتكسر ، اى حصل الكسر في الكوز وقبله وشبهه  
 المطاوعة طلب شي لا يكون موجودا في الفاعل نحو تكبر اى طلب  
 ان يكون كبيرا حين لم يكن كبيرا والا يكون طلبه تحصيليا  
 للحاصل وهو محال وقريب منه التكلف الذى هو احد معانى باب  
 التفاعل نحو تجاهل اى اظهر الجهل من نفسه والحال انه متنف عنه .  
 ( وثالث الماضى الذى ابتداء بهمز الموصول كالاول اجعلناه فضمه  
 ايضا ( كاستحلى لئلا يلتبس بالامر ) المؤنث من نفس الباب اذا كان ناقصا  
 وبالامر المذكور منه اذا كان صحيحا ( في بعض الاحوال ) كحالة الوقف  
 مع سقوط الهزمة في الدرج فيلتبس الماضى المجهول حينئذ بأمر المؤنث  
 منه اذا كان ناقصا كاستحلى وبأمر المذكور منه اذا كان صحيحا كاستخرج  
 فانه لو يضم التاء منه وقلت فاستخرج بفتح التاء في الماضى المجهول  
 في الوقف وقلت ايضا فاستخرج في الامر كذلك لا لتبس الماضى  
 المجهول بالامر وقس عليه باقى الافعال المبدوءة بهزمة الموصول وهى .  
 افتعل وانفعل وافعل وافعول ، ولم يعتن فيها ايضا بالحركة التى في  
 آواخرها لما ذكر .

ظاهر كلام الشارح ان قول الناظم ، وثالث الذى بهمز الموصول  
 كالاول اجعلناه كاستحلى ، شامل لجميع الافعال المبدوءة بهزمة الموصول ونحن  
 جرينا ايضا على ذلك ولكن قال بعضهم ان هذا الحكم لا يشمل انفعل  
 وافعل وافعول وافعلل ، لانها من اللوازم وبناء المفعول منها لا يكاد  
 يوجد فتأمل .

ويجوز لك في الماضي المجهول المعتل العين فقط المنقلبه عينه الفاء  
ثلاثة اوجه : بخلاف مثل : طوى ؛ فان اللام منه أيضا حرف علة  
وبخلاف : عور ؛ فان العين منه لا تنقلب الفاء الوجه الاول ؛ (واكسر فاء  
ثلاثي معتل العين ) لأن الاصل ( في المجهول ) ان تضم اوله وتكسر  
ما قبل آخره ؛ فتقول في قال وباع قول وبيع ؛ فاستثقلت الكسرة على  
الواو والياء فنقلت الى الفاء فسكنتا ) أى الواو والياء ( فقلبت الواو  
ياء لسكونها بعد كسرة وسلمت الياء لسكونها بعد حركة تجانسها )  
فصارا ؛ قيل وبيع ؛ (وهذه اللفظة العليا ) فالاعلال في قيل بالنقل والقلب معا  
وفي بيع بالنقل فقط ؛ ولكن لا يخفى عليك ان في عبارة الشارح  
مساحة والا يلزم عليه ان يقول ؛ فنقلت الى الفاء بعد حذف حركتها ؛  
ومنهم من يقول ان الكسرة في الفاء ليست منقولة من الواو والياء بل  
الضمة في ؛ بيع ؛ ابدلت كسرة لثقل الضمة قبل الياء فسلمت ؛ الياء ؛ ثم  
حمل عليه ؛ قيل ؛ لانهما من واد واحد ووجه ثقل الضمة قبل الياء  
يأتي في باب كيفية تشية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا عند قول  
الناظم ،

ومنعوا اتباع نحو ذرورة وزبية وشد كسر جرورة

( و ) الوجه الثانى ( اشمم فاء ثلاثي اعل عينا ) واختلف عباراتهم  
في بيان حقيقة الاشمام هنا ؛ فقال بعضهم حقيقة الاشمام ان تنحو  
بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل ياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا  
اذ هى تابعة لحركة ما قبلها ؛ وقال بعض آخر الاشمام ان تضم شنتيك  
بعد الاسكان وتدع بينهما بعض الانقراج ليخرج النفس فيراهما المخاطب  
مضمومتين فيعلم انك أردت بهنهما الحركة وقال بعض آخر الاشمام

هو تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير التلفظ به ولا يدركه البصر  
وقال بعض آخر الاشمام ان يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة  
من حركتين .

وقال بعضهم الاشمام الاتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر ولا  
يظهر ذلك اللفظ .

وقال بعض آخر الاشمام ضم الشفتين مع اخلاص كسرة الفاء وقال  
الشارح الاشمام ( بان تشير الى الضم مع التلفظ بالكسر ولا تغير الياء ؛  
وللاشمام معنى آخر يذكر في باب الوقف عند قول الناظم ، أو اشجم  
الضمة اوقف مضعفا ، وهذا الاشمام ان تشير الى الضمة بشفتيك من  
غير تصويت ؛ وأظن ان من فسر الاشمام فيما نحن بما يطابق تفسيره  
في باب الوقف ؛ زعم أنه واحد في المقامين وهذا الزعم فاسد .

وكيف كان اعلم ان الغرض من الاشمام الاشعار بأن الاصل في  
اوائل هذا الافعال الضم ( وهذه اللغة الوسطى وبها قرء ابن عامر  
والكسائي في ؛ قيل وغيض ) ؛

( و ) الوجه الثالث ؛ انه ( ضم للسفء جاء عن بعض العرب مع  
حذف حركة العين فسلمت الواو وقلبت الياء واوا ؛ كحوكت ؛ في  
قوله ؛ حوكت على نولين اذ تحاك ) ؛ الشاهد في ؛ حوكت ؛ لأنه فعل  
ثلاثي معتل العين بني للمفعول فضم أوله وسلمت الواو اذ هو أجوف  
واوي ( و ؛ كبوع ؛ في قوله ؛

ليت وهل ينفع شيئاً ليت ليت شبابا بوع فاشتريت )

الشاهد في ؛ بوع ؛ فانه فعل ثلاثي معتل العين فلما بني للمفعول  
ضم أوله وحذف حركة العين وقلبت الياء واوا ؛ وليت ؛ الاول حرف

من حروف المشبهة بالفعل و: ليت ؛ الثاني اسم علم للفظ ليت المشبهة بالفعل كما تقدم في اول الكتاب! وهو مبنى او معرب غير منصرف فاعل ينفع و ؛ ليت ؛ الثالث مؤكد للاول ويجوز ان يكون مؤكدا للثاني ان يجوزنا في الحرف المنقول الى الاسمى الاعراب والبناء لأن الثاني مضموم والثالث مفتوح فحينئذ لا مانع من الاختلاف في حركة الآخر فيهما أى في المؤكد والمؤكد: بناء على اعراب الثاني بناء الثالث (وقوله) أى قول الناظم (فاحتمل أى فاجيز) ومعلم ان هذه اللغة الدنيا الضعيفة .

( وخرج بقوله ) اي المصنف في النظم ؛ ( أعل ما كان معتلا ولم يعمل نحو: عور في المكان ؛ فحكمه حكم الصحيح ) لا يجوز فيه الا ضم الاول وكسر المتصل بالآخر والمراد من كوزن الكلمة معتلا كونه مشتملا على حرف علة ، والمراد من اعلاها اعطائها حكمها الذي تقتضيه بسبب حرف العلة من حذف وقلب ونحو ذلك كما يجيء في باب الابدال . فالمحتصل من جميع ما ذكر في المعتل العين المجهول ان فيه لغات ثلاث ؛

الأولى ؛ وهي اللغة الفصحى كسر الفاء نحو ؛ قيل وبيع ؛ اصلهما ؛ قول وبيع ؛ نقل الكسرة من العين الى الفاء بعد حذف حركتها فصار ؛ بيع ؛ بكسر الباء وسكون الياء و ؛ قول ؛ بكسر القاف وسكون الواو فسلمت الياء من بيع وانقلبت الواو من قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل .

الثانية ؛ وهي اللغة الوسطى الاشمام وقد نقلنا عباراتهم في بيان حقيقته .

الثالثة ؛ وهي اللغة الدنيا الضعيفة ضم الفاء بأن يقال قول بسكون

الواو بعد حذف حركتها للخفة ويقال ؛ بوع بسكون الواو المنقلبة عن الياء بعد حذف حركتها لثقل الكسرة على الواو .

مسألة — ( ثم هذه اللغات الثلاث انما تجوز مع أمن اللبس ) وهو فيما لم يكن الفعل المبني للمفعول مسنداً الى الضمير المرفوع المتحرك نحو قيل وبيع .

( وان بشكل من الاشكال ) الثلاثة ( المتقدمة ) اي ضم الاول وكسره والاشمام ( خيف لبس يحصل بين فعل الفاعل ) أي المعلوم ( وفعل المفعول ) أي المجهول وهو فيما كان الفعل المجهول مسنداً الى الضمير المرفوع المتحرك نحو خفت ونحوه فحينئذ في جريان كل واحد من الاشكال الثلاثة حتى الشكل الذي خيف به لبس يحصل بين فعل الفاعل وفعل المفعول اقوال ثلاثة .

القول الاول ؛ جوازها جميعا حتى الشكل الذي يحصل به اللبس بلا مرجوحية فيجوز في قلت اذا كان مجهولا ضم القاف وان حصل به لبسه بقلت المعلوم لأنه أيضا بضم القاف والوجه في ذلك انهم لا يعتقدون باللبس العارضي اذ اللبس حصل بسبب الاعلال اي نقل الضمة من العين الى الفاء في المعلوم للدلالة على ان عين الفعل المحذوف واو والضمة في المجهول للدلالة على ان الفعل مبني للمفعول فيكتفون بهذا الفرق التقديري وكذلك يجوز بعت بكسر الاول اذا كان مجهولا وان حصل به لبسه ببعث المعلوم لأنه أيضا بكسر الأول فيكتفون فيه ايضا بالفرق التقديري اذ كسر الاول في المعلوم للدلالة على ان عين الفعل المحذوف ياء وفي المجهول للدلالة على ان الفعل مبني للمفعول كما انهم اكتفوا في مختار وهو لفظ واحد لخمسة معان بذلك وفي الفلك المشترك بين

المفرد والجمع كما يجيء عند تعريف تجمّع التكسير .

والقول الثاني ؛ جواز الوجوه الثلاثة حتى الوجه الذى يحصل به اللبس لكنه مرجوح فالارجح تركه واختيار ما لا يحصل به اللبس فالارجح في قلت المجهول الكسر والاشمام والضم مرجوح والارجح في بعث المجهول الضم والاشمام والكسر مرجوح .

والقول الثالث ؛ ما اختاره المصنف وهو انه ان بشكل من الأشكال الثلاثة المتقدمة خيف لبس يحصل بين الفعل المبني للفاعل والفعل المبني للمفعول ( يجتنب ذلك الشكل كخاف فانه اذا اسند الى تاء ) التى هو ( الضمير ) المتحرك المرفوع ( يقال خفت بكسر الفاء ) في المبني للفاعل والكسرة منقولة من عين الفعل الى فاء الفعل ليدل على بناء الكلمة اى ليدل على أن عينه مكسورة ( فاذا بني للمفعول فان كسرت ) فائه ايضا ( حصل اللبس ) اى لبس المجهول بالمعلوم ( فيجب ) في المجهول ( ضمه ) اى ضم الفاء ( فيقال خفت ) بضم الفاء اعني الخاء ( ونحو طلعت ) المجهول ( اى غلبت في المطاولة ) اى كان غيري اطول منى اى كان منه على ازيد من منى عليه ( يجتنب فيه ) اى في طلعت المكسور الفاء المجهول ( الضم لئلا يلتبس ) بطلت المعلوم المبني للفاعل اى ( المسند الى الفاعل من الطول ضد القصر ) .

اعلم ان طلعت المجهول الذي فسره الشارح بغلبت في المطاولة من باب المغالبة وهو ان يذكر الفعل الثلاثي المجرد بعد باب المفاعلة منه لبيان الغالب ان كان معلوما وليبيان المغلوب ان كان مجهولا مثلا اذا شاعرت زيدا وغلبت أنت في المشاعرة تقول شاعرت زيدا فشعرته بفتح



الشين يعني انا صرت غالبا في المشاعرة وان شئت تقول فشعر زيد بضم  
الشين يعني صار مغلوبا في المشاعرة وان غلب زيد عليك تقول شاعرت  
زيدا فشعرتني بفتح الشين يعني صار زيد غالبا في المشاعرة وان شئت  
تقول فشعرت بضم الشين يعني صرت مغلوبا في المشاعرة واذا طاولت  
زيدا بأن بينت طولك ومننك عليه بأن قلت انا اعطيتك كتابا وعباء  
وقباء وهكذا وبين هو أيضا مننه عليك بأن قال ؛ انا اعطيتك قلمنا  
وقرطاسا وفرشا وهكذا فان غلبت انت عليه بأن ثبت ما اعطيته أزيد  
واكثر مما اعطاه تقول طاولت زيدا فطلته بضم الطاء اي غلبته في المطاولة  
وان شئت تقول فطيل اي صار زيد مغلوبا في المطاولة وان غلب هو  
بأن ثبت ان ما اعطاه هو أزيد واكثر تقول طاولت زيدا فطاني اي  
غلبني هو وان شئت تقول طاولت زيدا فطلت بكسر الطاء اي صرت  
مغلوبا في المطاولة وهذا هو المقصود في قول الشارح ونحو طلنت اي  
غلبت في المطاولة الخ ، ولباب المغالبة احكام وشروط ليس هنا محل  
ذكرها ومن اراد الاطلاع عليها فعليه مراجعة شرح النظام في الصرف  
( وما ) ذكر ( لباع ، اذا بني للمفعول من كسر الفاء واشمامها  
وضمها قديرى لنحو ، حب ، من الثلاثي ) المجرد ( المضاعف المدغم  
اذا بني للمفعول ) فنحو مد ورد اذا بنيا للمفعول يجوز في اولهما  
الاشكال الثلاثة على رأى ( و ) لكن ( اوجب الجمهور الضم ، ) فلا  
يجوز عندهم الكسر والاشمام ( واستدل بحيز الكسر برواية علقمه ) عن  
القراء ( نحو ردت الينسا ) ، بكسر الراء والقراءة سنة متبعة فيجوز  
الكسر .

يجوز في تاء اختير وقاف انقيد الاشكال الثلاثة اذ تير وقيدفيهما

في الاصل يعني قبل الاعلال على وزن فعل بضمه فكسرة مثل قيل وبيع بلا تفاوت ولا تجوز في خاء استخبر وقاف اقيم اذ ليس فيهما وزن قيل وبيع لسكون الخاء والقاف فيهما في الاصل اذ اصلهما ، استخبر واقوم بالياء والواو المكسورين وهذا هو المراد من قول صاحب كتاب الهداية في جامع المقدمات في آخر فصل فعل ما لم يسم فاعله حيث يقول ، وكذلك باب اختير وانقيد دون استخبر واقيم لفقدان فعل فيهما ، وهذا هو المراد أيضا من قول بعض الصرفيين حيث يقول ، وكذلك بيع واختير وانقيد له وقلن وبعن ، يعني يجوز فيهن ثلاث لغات ولا يجوز الاشمام في مثل اقيم لعدم ضم ما قبلها ولا يجوز بالواو لأن جواز الواو لانضمام ما قبل حرف العلة وهو ليس بموجود وكذلك قول بعض اخر منهم حيث يقول يجوز في نحو ، بعث وقلت ، الكسر والاشمام والضم وباب ، اختير وانقيد ، مثله اي باب افتعل وانفعل من الاجوف مثل الثلاثي المجرد الاجوف في جواز الاشكال الثلاثة لأن اصلهما ، اختير وانقود بضم التاء والقاف فيهما فتير وقود مثل ، قول وبيع ، فجوزهننا اي في اختير وانقيد ما جوز هناك اي ما جوز في ، قيل وبيع من الاشكال الثلاثة بخلاف باب اقيم واستقيم اي باب الافعال والاستفعال من الاجوف ، اذ اصلهما اقوم واستقوم بسكون القاف فيهما فليس فيهما وزن مثل وزن قول وبيع فلا يجرى فيهما التكلف المذكور اي الاشكال الثلاثة انتهى كلامه بادنى تقيير لسهولة فهم المراد ومن جميع ما ذكرنا يتضح لك المقصود من قول الناظم ، ومالفا باع لما العين تلى الخ ، على ما شرحه الشارح مع توضيح منا سيتلى عليك .

( وما ثبت ، لفا باع ، اذا بني للمفعول من جواز ) الاشكال

( الثلاثة فهو ) اى جواز الثلاثة ثابت ( لما العين تلى ) اى للتاء من اختيار والقاف من انقيد ، مثلا وليس هذا الحكم مختصا باختيار وانقاد اذا بنيا للمفعول بل يجري ( في كل ثلاثي معتل العين وهو على ) وزن ( افعل وانفعل ) فقوله ( نحو اختار وانقاد ) ، من باب المثال لامن باب الانحصار بدليل قوله ، ( وشبه اى شبههما وهو ما كان اجوفا من باب الافتعال والانفعال ، كاعتضاض وانعاض واغتاظ وابتاع وانباع ، لا ما كان ثلاثيا مجردا كباع وقال ؛ والحاصل ان المراد من شبه ( لذين ) ما كان شبيها ، لاختار وانقاد ، في كونه اجوفا ثلاثيا مزيدا فيه من البابين المذكورين لامطلق ما كان اجوفا سواء كان ثلاثيا مجردا أم مزيدا فيه حتى يلزم منه دخول فاء باع في قول الناظم ، لما العين تلى ، ويلزم منه قياس العام على الخاص كما فهمه بعض المحققين من المحشين فتكلف في تصحيح القياس ما تكلف .

بعضهم جعل ( ينجلي ) صفة لشبه وجعل ما الثانية المجرورة باللام خبرا لما الاولى والشارح جعل ينجلي خبرا لما الاولى وجعل ما الثانية المجرورة باللام متعلقا بينجلى اذ لا فائدة في توصيف شبه بالانجلاء وعدم التقدير اول من التقدير اذ على قول من جعل ينجلي صفة ، لشبه ، وما الثانية خبرا لما الاولى لا بد له من تقدير متعلق لما الثانية حتى يصح خبريته لما الاولى وصفية ينجلي لشبه فانتضح من ذلك ان ينجلي ( خبر ) لما الاولى ( وهو محط حصول ) فائدة ( ما ، لفاء باع لما وليته العين فيما ذكر ) اى الاشكال الثلاثة ، ( فيجوز عند البناء للمفعول لما تليه العين في كل فعل اجوف مزيد ( فيه ) يكون على وزن افعل او انفعل نحو اختار وانقاد ( كسر التاء والقاف وضمهما والاشمام

على العمل السابق ، ) وكذلك شبههما ( ويلفظ بهمزة الوصل على حسب اللفظ بهما ) اى على حسب التلفظ بالثناء والقاف .

( وقابل للنياحة ثلاثة الاول ( من ظرف ) وهو على قسمين .

القسم الاول ما كان غير متصرف وهو على قسمين .

الاول ما يلزم النصب على الظرفية فقط ولا يخرج منه اصلا مثل ،

قط وعوض واذا ومع .

الثانى ما يلزم النصب على الظرفية أو الجر بمن ولا يخرج من

احدهما أبدا نحو ، عند وهنا وثم ، بفتح الثاء .

القسم الثانى ما يخرج عن النصب على الظرفية وعن الجر بمن

فيتأثر بالعوامل المختلفة وذلك نحو يوم وهذا القسم يسمى متصرفا

كما يأتى في باب المفعول فيه عند قول الناظم .

وما يرى ظرفا وغير ظرف فذاك ذو تصرف في العرف

والى هذا القسم اشار بقوله ( بأن كان متصرفا ) والمراد بالمختص

ماخص بأضافة او وصف ونحوهما فتحصل من قول الشارح ان الظرف

القابل للنياحة ما كان متصرفا ( مختصا او غير مختص ) ( ولكن قيد الفعل

بمعمول آخر .

الثانى ( من مصدر ) ويشترط فيه أيضا ان يكون متصرفا فبينه

بقوله ( بان كان متصرفا ) بأن يخرج عن كونه مفعولا مطلقا فيتأثر

بالعوامل المختلفة وأن يكون مختصا والمراد من كونه مختصا ان يكون

للتوع او العدد لأن كلا منهما مقيد بقيد كما يأتى في باب المفعول

المطلق بخلاف ما كان للتأكيد فانه لا قيد فيه كما يأتى ايضا في الباب المذكور

والى هذا اشار بقوله ، ( لغير التوكيد ) ، والمراد من غير المتصرف

من المصادر مالا يستعمل الا مفعولا مطلقا ولا يخرج عنه اصلا .  
 الثالث ( او حرف جر مع مجروره ) ويشترط في قابليته أمران  
 الاول ( بان لم يكن متعلقا بمحذوف ) والثاني ان ( لا ) يكون (علة)  
 اي مفيدا للعلة كاللام والباء ومن وفي اذا كانت للعلة وزاد بعضهم  
 شرطين آخرين ، احدهما ان يكون المجرور معرفة حتى يصير مختصاً  
 كاخويه وتانيهما ان لا يكون ملازماً لطريقة واحدة كمنذ ومنذ الملازمين  
 لجر الزمان وكحروف القسم الملازمة لجر المقسم به ؟  
 فهذه الثلاثة مع الشرائط المذكورة ( بنياية عن الفاعل حرى ،  
 أى جدير نحو ، سيريوم السبب ) ، مثال للظرف المتصرف المختص  
 ( و ) نحو ، ( سيريزيد يوم ) ، مثال للظرف المتصرف الغير المختص  
 وهو يوم وقد قيد الفعل بمعمول آخر وهو بزید ، ( وضرب ضرب  
 شديد ) ، مثال للمصدر المتصرف المختص لأنه وصف بشديد فهو لغير  
 التأكيد لأنه نوعى ( و ) نحو ، ( لما سقط في أيديهم ، ) مثال للجار  
 ومجروره الجامع للشرائط الاربعة المذكورة .

ان الاحتمالات في نياية الجار والمجرور ثلاثة !

الاول ؛ ان يكون النائب هو المجرور وحده .

الثاني ؛ ان يكون النائب هو الجار وحده وهذا باطل بالضرورة ؛  
 الثالث ؛ ان يكون النائب الجار والمجرور معا وهذا ما حمل الشارح  
 كلام الناظم عليه وان كان ظاهر كلامه الثانى لأنه باطل بالضرورة  
 فكيف يمكن ان يكون مراد الناظم ذلك ( ونقل ابو حيان في ) كتاب  
 ( الارتشاف اتفاق البصريين والكوفيين على ان النائب هو المجرور )  
 وحده ( وان الذى قاله المصنف ) على ما حملة الشارح ( من انهما

معا النائب لم يقله احد ) فما قاله المصنف خرق لاجماعهم .  
( وغير القابل ) من الظرف والمصدر والجار والمجرور ( لا ينوب نحو  
اذا وعند ) ، مثال لغير القابل من الظرف .

لانهما غير متصرفين ( و ) نحو ( سبحان الله ومعاذ الله ) مثال لغير القابل  
من المصدر لانهما أيضا غير متصرفين ( و ) نحو ( ضربا في ضربت ضربا )  
مثال للمصدر المؤكد فهو أيضا غير قابل .

( وفهم من تخصيصه ) ، اى المصنف ( النيابة بما ذكر ) اى بالظرف  
والمصدر والجار مع مجروره ( انه لا يجوز نيابة التمييز ) لأن النائب  
نائب الفاعل ينبغي ان يكون مثله من ضروريات الفعل من حيث المعنى  
وليس التمييز كذلك ( و ) لعين هذه العلة ( لا ) يجوز نيابة ( المفعول  
له ) وذكروا له أيضا علة أخرى وهو أنه لو اقيم مقام الفاعل صار  
مرفوعا فيفوت النصب المشعر بالعلية ( ولا ) يجوز نيابة ( المفعول معه )  
لأن الواو فيه تدل على المصاحبة فلو حذف الواو فانت الدلالة على  
المصاحبة فيخرج عن كونه مفعولا معه وان لم تحذف فوجودها مانع  
من النيابة للزوم الانفصال بين العامل ونائب الفاعل ونائب الفاعل  
كالفاعل ، يجب ان يكون متصلا بالعامل مالم يمنع مانع كما سبق  
مفصلا واما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها  
في الكلام مانعة من نيابتها عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه .

( وصرح ) المصنف ( بالاول ) اى بعدم جواز التمييز ( في التسهيل )  
( و ) صرح ابو حيان ( بالثاني ) اى بعدم جواز نيابة المفعول له ( في  
الارتشاف ) ، ( و ) صرح ( بالثالث ) اى بعدم جواز نيابة المفعول معه ( في  
اللباب ) .

( ولا ينوب بعض هذه الثلاثة المتقدمة ) اى الظرف والمصدر والجار مع مجروره وان كان جامعا للشرائط (ان وجد في اللفظ مفعول به كما لا يكون ) هذه الثلاثة ( فاعلا اذا وجد اسم محض ) ، والوجه في عدم نيابة هذه الثلاثة اذا وجد في اللفظ مفعول به ما قاله اهل المعاني من ان اسناد الفعل المبني للمفعول به الى المفعول به حقيقة والى غير الملازمة مجاز فاسناد الفعل الى غير المفعول به يحتاج الى تنزيله منزلة المفعول به فيجعل كأنه مفعول به لذلك الفعل المبني له وليس هذا حقيقة بخلاف اسناد الفعل المبني للمفعول به اليه فهو الى ما بني له وهو حقيقة ( هذا ) اى عدم جواز نيابة هذه الثلاثة مع وجود المفعول به في الكلام ( مذهب سيبويه وذهب الكوفيون والاخفش الى أنه قديد نيابة غير المفعول به مع وجوده ) مطلقا عند الكوفيين وبشرط تقدمه على المفعول به عند الاخفش ( كقوله تعالى ليجزي قوما بما كانوا يكسبون ) فناب بما كانوا وهو جار ومجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به اعني قوما هذا على مذهب الكوفيين دون الاخفش ( و ) كقول الشاعر .

( لم يعن بالعلياء الا سيدا ولا شفى ذا الغي الا سيدا )

فناب بالعلياء عن الفاعل مع وجود المفعول به اعني سيدا هذا على مذهب الجميع ، ( واختاره ) أي جواز نيابة هذه الثلاثة مع وجود المفعول به ( في التسهيل ) .

( وباتفاق ) أى بأجماع ( من جمهور النحاة قد ينوب عن الفاعل المفعول الثاني من باب كسا ) قد تقدم المراد من باب كسا فنعينه مرة ثانية لأن الاعادة ليست خالية عن الفائدة فنقول ، الفعل المتعدى

بنفسه الى مفعولين على قسمين :

الاول ما ينصب مفعولين هما في الاصل مبتدء وخبر وهذا يختص بأفعال القلوب وما يلحق بها وهذا يسمى بباب ظن وان تعدى الى الثالث بالهمزة ونحوها .

الثاني ما ينصب مفعولين ليسا في الاصل مبتدء وخبرا وهذا ما يسمى بباب كسا نحو منحت الفقير درهما اذا عرفت ذلك ، فاعلم ان الاتفاق في المفعول الثاني من باب كسا انما وقع (فيما التباسه أمن) بأن لا يكون الثاني قابلا للفاعلية في المعنى (نحو) ، (كسى زيدا جبة) ، فباب المفعول الثاني اعني جبة لأمن الالتباس اذ لا يمكن ان يكون الجبة لابسة فليست قابلة للفاعلية في المعنى فلا يلتبس المفعول الاول بالثاني ففي هذا الفرض يجوز نيابة الثاني تقدم على الاول او تأخر فيجوز في المثال المذكور تقدم جبة على زيد بأن يقال ، كسى جبة زيدا ، وهو الاول لأن الاصل في الفاعل ان يتصل فكذا نائبه ولا ينتقض بما ياتي في فصل رتب المفاعيل من قول الناظم .

والاصل سبق فاعل معنى كمن من البسن من زاركم نسج اليمن  
لانه فيما بقى المفعول على مفعوليته لا فيما صار نائباً عن الفاعل فتحصل  
ما ذكر أنه يجوز نيابه الثاني في باب كسا لكن فيما التباسه أمن ( بخلاف  
ما اذا لم يؤمن الالتباس ) بأن يكون الثاني مثل الاول قابلاً للفاعلية  
في المعنى ( فيجب ان ينوب الاول نحو اعطي عمرو بشرا ) فلا يجوز نيابة  
بشرا تقدم او تأخر لأن كلامنا ، عمرو وبشرا ، يصلح للاخذه والمأخوذة  
ولا يتبين الأخذ من المأخوذ الا بالاعراب فلو قيل اعطي بشر عمرا ،  
لتوهم ان بشرا أخذ وعمرا مأخوذ : وهذا خلاف المراد .



( وحكى عن بعضهم منع اقامة الثاني مطلقا ) سواء امن الالتباس ام لم يومن وسواء كانا نكرتين نحو اعطيت فقيرا درهما ، او معرفتين نحو اعطيت بشرا زيدا ؛ او كان الاول نكرة والثاني معرفة نحو ، اعطيت رجلا بشرا ، او العكس نحو ، اعطيت زيدا جبة ، وحكي ( عن بعض آخر المنع ) في الصورة الاخيرة اي العكس المذكور ( ان كان ) الثاني ( نكرة والاول معرفة ) كما مثلنا ( ولعل المصنف لم يعتد بهذا الخلاف ) الصادر من هذا البعض في الصورة الاخيرة والاولى ايضا ؛ فلذا ادعى الاتفاق على نيابة الثاني في جميع الصور الا في نحو اعطيت بشرا زيدا ، ( وقد صرح ) المصنف ( بنفيه ) اي الخلاف ( في شرحي التسهيل والكافية ) .

( وحيث جاز اقامة الثاني ) مع كونه مفعولا في المعنى ( فالاول اولى لكونه فاعلا في المعنى .

واعلم انه اذا قلت ، علمت زيدا قائما ، فالموجود في الخارج اولا هو زيد: ثم يصدر منه القيام في الزمان الثاني المتأخر عن وجوده ثم تخبر: بكرا: بقيامه فتقول ، علمت بكرا زيدا قائما ، فحينئذ يصير : زيدا : الذي كان اولا زمانا ثانيا مكانا ؛ ويصير : قائما : الذي كان ثانيا زمانا ثالثا مكانا ويصير : بكرا : الذي هو ثالث زمانا اولا مكانا وقس عليه ارى في قول الناظم فالمراد من الثاني في : ارى : الثالث المكاني وهو قائما الذي كان ثانيا زمانا والمراد من الاول في ارى الثاني المكاني وهو زيدا الذي كان اولا زمانا فليكن على ذكر منك ليفيدك في حل عبارة الكتاب .

( في باب ، ظن وارى ، المتعدية لثلاثة وما يلحق بهما ولو لم يكن من افعال القلوب نحو جعلت زيدا فاضلا المنع من اقامة ) المفعول ( الثاني )

الذي كان في الاصل خبرا ( ووجوب اقامة ) المفعول ( الاول ) الذي كان في الاصل مبتدأ ( اشتهر عن كثير من النحاة ) سواء ظهر القصد بأن لا يلتبس الاول بالثاني او لم يظهر بأن التبس وسواء كان الثاني جملة ام لا ( قال الأبدى في شرح الجذولية لأنه ) أي المفعول الاول كان ( مبتدأ وهو اشبه بالفاعل ) لأنه مسند اليه مثله ( فأن مرتبته ) أي المفعول الاول ( قبل ) المفعول ( الثاني لأن مرتبة المبتدأ قبل الخبر ومرتبة المرفوع قبل المنصوب ففعل ذلك ) اي نيابة المفعول الاول ( للمناسبة ) وخالف ابن عصفو وجماعة ؛ وتعيبهم المصنف فقال : ولا أرى منعا من نيابة الثاني ( بشرطين الاول انه جائز ( اذا القصد ظهر ) بان كان الثاني غير معرفة اذ كونه غير معرفة دليل على انه المفعول الثاني وان صار نائباً (و) الثاني أن ( لم يكن ) المفعول الثاني ( جملة وظرفا : كما في التسهيل كقولك : في جعل الله ليلة القدر خيرا من الف شهر : جعل خيرا من الف شهر ليلة القدر ) فان لم يظهر القصد بأن التبس الثاني بالاول نحو ظننت زيدا عمرا ، فلا يجوز نيابة الثاني أي : عمرا. وهكذا ان كان الثاني جملة او ظرفا نحو ، ظننت زيدا يقوم غدا ، ونحو ، ظننت زيدا في الدار او عندك ، فلا يجوز حينئذ ايضا نيابة الثاني لأن الفاعل ونائبه لا يكونان جملة كما تقدم في باب الحروف المشبهة بالفعل عند قول الناظم .

وهمز ان افتتح لسد مصدر مسدها وفي سوى ذلك اكسر

هذا كله في المفعول الثاني لظن ( اما الثالث المكاني من باب ) أرى الذي كان خبرا وثانيا وصار ثالثا بسبب زيادة مفعول آخر بالهمزة ( ففي الارشاف ادعى ابن هشام الاتفاق على منع اقامته ) ففي نحو ، أريت بكرا زيدا قائما ، لايجوز نيابة قائما لما ذكر في المفعول الثاني من ظن

ولأنه مسند الى المفعول الاول الزماني اسنادا تاما فلو نائب عن الفاعل واسند اليه الفعل لا محالة يكون اسناده أيضا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما ولا ينتقض بنحو اعجبي ضرب زيد ، حيث ان المصدر اعني ضرب مسند اليه لا اعجبي ومسند الى زيد لأن أحد الاسنادين اعني اسناد الضرب الى زيد غير تام ولا يذهب عليك ان هذا التعليل جار في ثاني ظن أيضا هذا وجه الاتفاق الذي ادعاه هشام ابن في الارتشاف (و) لكن (ليس كذلك) أي ليست المسألة اتفاقية (ففي المخترع) نقل (جوازه عن بعضهم) واما الاول المكاني في ارى فلاشك في جواز نيابته بل هو اولي لان الجار احق بمكان جاره ولانه راء وعالم .

وقد علم من المسائل السابقة ان للفعل تسعة معمولات غير الفاعل الفاعل والمستثنى والقابل منها بعد المفعول به ثلاثة (وكما لا يكون للفعل الا فاعل واحد كذلك لا ينوب عن الفاعل الا شييء واحد) مما هو قابل للنيابة ويرفع ذلك الواحد بالنيابة ويبقى الثمانية الباقية علي نصبها سواء كان قابلا للنيابة لم يكن والى هذا ينظر قوله (وما سوى النائب عنه مما علق بالرافع النائب وهو الفعل) المجهول (واسم المفعول والمصدر) من الفعل المجهول أي المصدر الذي يقدر بحرف مصدرى موصول بفعل لم يسم فاعله كما يجبي في آخر باب اعمال المصدر كقوله تعالى ، وهم من بعد غلبهم سيغلبون ، (على ظاهر قول سيبويه فان ظاهرا كلامه الخاق المصدر المجهول بالفعل المجهول في الحكم وهو كون (النصب له) أي لسوى النائب من معمولات (محققا لفظا ان لم يكن) غير النائب (جارا ومجرورا نحو ، ضرب زيد يوم الجمعة أمامك ضربا شديدا) برفع زيد لنيابته ونصب البقية هذا اذا كان البقية قابلا للنيابة والا فتحقق النصب

للبقية بطريق أولى ووجهه ظاهر نحو ضرب زيد وعمرا تأديبا ضربا ،  
 (و)النصب لما سو النائب محقق ( محلا ان يكنه ) أي ان يكن ما سوى  
 النائب جارا ومجرورا ( نحو ، فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة ) برفع نفخة  
 لنيابته ونصب ؛ في الصور ؛ محلا وكذا ينصب محلا بغير القابل والقابل غير  
 النائب ان لم ينصب لفظا نحو ، ضرب زيد هنا قبل .

## باب الاشتغال

(( هذا باب اشتغال العامل. عن المعمول ))

ولهم في تعريفه عبارات مختلفة .

منها : الاشتغال هو ( ان يتقدم اسم ويتأخر ) عنه ( فعل او شبهه قد  
 عمل في ضميره اى ضمير ذلك الاسم ) او ( في ) سببه ) وهو المضاف الى  
 ضمير الاسم السابق ؛ منها ؛ انه اسم بعده عامل متصرف ناصب لضميره  
 او متعلقه بواسطة او غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك  
 المعمول وسلط على الاسم لنصبه .

ومنها ؛ انه كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه .  
 ومنها ؛ هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل عامل في ضميره ويكون ذلك  
 الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم الاول لنصبه .  
 ومنها ؛ هو ان يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف او اسم يشبهه  
 ناصب لضميره أو ملابس ضميره بواسطة او غيرها ويكون ذلك العامل  
 بحيث او فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه .

ومنها : ما في الكتبا - وهو ان يتقدم اسم ويتأخر فعل او شبهه قد عمل في ضميره او سببه ( لولا ذلك لعمل فيه او في موضعه ) اذا عرفت ذلك فأعلم ان الغرض من ذكر هذه العبارات أمران .

الاول ! انه علم منها ان اركان الاشتغال ثلاثة : الاول المشغول عنه وهو الاسم المتقدم ؛ والثاني المشغول وهو العامل المتأخر ؛ الثالث المشغول به وهو الضمير او الملابس له الذي عمل الفعل فيه بنفسه او بواسطة .  
الامر الثاني ؛ انه قد علم من طي هذه العبارات ان لكل واحد من هذه الارقان الثلاثة شروطا لا بد منها .  
اما شروط المشغول عنه فخمسة :

الاول : ان لا يكون متعددا لفظا ومعنى بأن يكون واحدا نحو ، زيدا ضربته ، او متعددا في اللفظ دون المعنى نحو ، زيدا وعمروا ضربتهما ، لأن العطف جعل الاسمين بمنزلة الاسم الواحد فان تعدد في اللفظ والمعنى لم يصح نحو ، زيدا درهما اعطيته ، الثاني ؛ ان يكون متقدما فان تأخر نحو ؛ ضربته زيدا لم يكن من باب الاشتغال بل ان نصب زيدا فهو بدل من الضمير وان رفع فهو مبتدأ خبره ما قبله .

الثالث ؛ قبوله الاضمار فلا يصح الاشتغال من الحال والتمييز والمجرور بحرف يختص بالظاهر وسيأتي في باب حروف الجر .

الرابع ؛ كونه مفتقرا الى ما بعده فنحو ، جاءك زيد فأكرمه ، ليس من باب الاشتغال لكون زيد في المثال مكنتيا بالعامل المتقدم عليه .  
الخامس ؛ كونه صالحا لأن يكون مبتدأ فنحو قوله تعالى ، ورهبانية ابتدعوها ، ليس من باب الاشغال بل رهبانية معطوفة على ما قبلها وجملة ابتدعوها صفة لها .

وأما ما يشترط في المشغول فائنان :

الاول : ان لا يفصل بينه وبين الاسم السابق ماله الصدر والا فليس من هذا الباب نحو ، زيد هل رأيت ، وسياتي عن قريب .  
الثاني : كونه صالحا للعمل فيما قبله بأن لا يكون فعلا جامدا او صفة مشبهة ونحوهما مما لا يعمل فيما قبله لضعفها وسياتي أيضا واما الذي يجب تحققه في المشغول به فشيء واحد وهو ان يكون ضميرا عائدا الى المشغول عنه نحو ، زيدا ضربته ، او مررت به ، او اسما ظاهرا مضافا الى ضميره نحو ، زيدا ضربت أخاه ، او زيدا مررت بفلامه ، كل ذلك يمكن استخراجهم من ضمن التعاريف المذكورة .

( ان مضمرا اسم سابق فعلا ؛ ) لفظا فعلا منصوب لأنه ( مفعول بقوله شغل ) وفاعله مستتر فيه اشير اليه بقوله ( اى ذلك المضمرا ) للاسم السابق فيصير حاصل المعنى انه ان شغل الضمير المتاخر الراجع الى الاسم السابق الفعل ( عنه أي عن الاسم السابق بنصب لفظه اى لفظ ذلك المضمرا ) نحو ، زيد ضربته ، ( او المحل أى محله ) نحو ، زيد مررت به ، هذا بناء على ما فهمه الشارح من عود ضمير لفظه الى الضمير المشغول به العامل فالمراد من نصب لفظه ان يكون الضمير منصوبا بالعامل بلا واسطه حرف الجر نحو زيد ضربته ، ومن نصب محله أن يكون الضمير منصوبا بالعامل بواسطة حرف الجر نحو زيد مررت به ، فالضمير في به مجرور لفظا ومنصوب محلا واما بناء على ما فهمه بعض آخر من عود ضمير لفظه الى الاسم السابق يجعل الباء في بنصب بمعنى عن كما صرح به اى بعن في بعض الشروح فمثال نصب لفظه زيدا ضربته ، ومثال نصب المحل ، هذا ضربته ، اما ما قاله بعض

المحققين من ان المراد من نصب لفظه بناء على ما فهمه الشارح تصور لفظ المعمول بصورة موضوعة لنوع مقتضى العامل الى آخر ما قاله فأظن انه لا يوجد له مثال صحيح فان وجدت له مثالا صحيحا داخلا في باب الاشتغال فألحقه بهذه التعليقة ليستفيد منه الطلاب اللهم الا ان يمثل له . بنحو ، زيد ما ضربت الا اياه وبنحو الزيدان لم تضرب الا اياهما وهو كما ترى وكيف كان ( فالسابق ارفعه ) في بعض الصور ( على الابتداء او انصبه ) في صور أخرى كما يأتي ( واختلف في ناصبه فالجمهور وتبهم المصنف على أنه منصوب بفعل اضمر ) أي قدر ( حتما ) اي وجوبا ( موافق لما قد اظهر لفظا كما في ، أزيدا ضربته ، فيقدر ، ضربت ( او معنى ) كما في ، أزيدا مررت به ، فيقدر جاوزت للموافق لمررت معنى لا لفظا ويقدر في نحو ، زيدا مررت بأخيه ، لا بست الملازم للفعل المذكور وفي نحو ، زيدا ضربت اخاه ، اهنت وكذلك .

وانما وجب حذف الناصب لأن الفعل المذكور مفسر له ولا يجوز الجمع بين المفسر والمفسر الا اذا كان المفسر بالكسر الجملة التفسيرية التي لا محل لها من الاعراب او عطفًا بيسان او كان بعد اي التفسيرية ونحوها .

( وقيل ) ان الاسم السابق منصوب ( بالفعل المذكور بعده ثم اختلف فقيل انه عامل في الضمير وفي الاسم ) السابق ( معا وقيل ) انه اي الفعل المذكور عامل ( في ) الاسم ( الظاهر ) السابق ( والضمير ملغى ) عن المعمولية فلا محل له من الاعراب فتأمل ؟

( واعلم ان هذا الاسم الواقع بعده ناصب لضميره على خمسة اقسام ) وان لم يكن بعضها من الباب كما يأتي الاول ( لازم النصب ) ( و )

الثاني ( لازم الرفع ) وهذا هو الذي ليس من الباب ( و ) الثالث  
 ( راجع النصب على الرفع ) ( و ) الرابع ( مستوفيه الامران ) ( و )  
 الخامس ( راجع الرفع على النصب هكذا ) اي بالترتيب المذكور ؛  
 ذكره التحويون وتبعهم المصنف ( وان كان الاحسن تأخير واجب  
 الرفع عن الجميع لما سيأتي ( فشرح ) المصنف في بيانها ) بالترتيب  
 المذكور ( بقوله والنصب ) الخ .

القسم الاول ؛ النصب ( للاسم السابق حتم ) اي واجب ( ان  
 تلا الاسم السابق ) لفظ السابق ( بالرفع ) لانه فاعل تلامي النظم  
 ( اي وقع ) الاسم السابق ( بعد ما يختص بالفعل كان وحيشما )  
 الشرطيتان ( نحو ، ان زيدا لقيته فأكرمه ، وحيشما عمروا تلقاء فاهنه )  
 فيجب نصب الاسم السابق في المثالين ولا يجوز رفعه على الابتدائية  
 لأن ادات الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية ( وكذا ان تلى الاسم  
 السابق ) استفهاما غير الهمزة كأي بكرا فارقته وهل عمروا حدثته  
 ( وسيأتي حكم التالي الهمزة ) وكذلك اداة التحضيض واداة العرض .  
 القسم الثاني ؛ ( وان تلا السابق اي وقع بعدما بالابتداء يختص  
 كذا الفجائية ) فالرفع للاسم السابق على الابتداء التزمه ابدانحو خرجت  
 فاذا زيد لقيته لأن اذا ) الفجائية ( لا يليها الا مبتدئه نحو فاذا هي  
 بيضاء او خير نحو فاذا لهم مكر في اياتنا ولا يليها فعل ولذا قدر  
 متعلق الخبر بعدها اسما كما تقدم ) في باب المبتدئه والخبر عند قول  
 الناظم واخبروا بظرف او بحرف جر .

( وذكره ) اي المصنف ( لهذا القسم ) اي واجب الرفع ( افادة  
 لتمام القسمة وان كان ليس من الباب لعدم صدق ضابطة الباب عليه



لما تقدم فيه ) اي في التعريف ( من قولنا لولا ذلك الضمير لعمل  
الفعل المشغول بالضمير ( في الاسم السابق : ولا يصح هذا هنا لما تقدم  
من ان اذا لا يليها فعل .

قيل كل من ذكر في الاشتغال وضابطه قيد : لولا ذلك الضمير لعمل  
فيه ؛ فهو لم يجعل القسم الواجب الرفع من باب الاشتغال كالشارح  
وجماعة ذكرنا عباراتهم في الباب ؛ وفيه نظر اذ يمكن ان يكون القيد  
عند بعضهم لأخراج فعل التعجب واسماء الافعال ونحوهما بما لا يعمل  
فيما قبله لضعفها كما أشرنا اليه سابقا ؛ لا لأخراج ما وقع بعد ما يختص  
بالابتداء او قبل ما له صدر الكلام ؛ لأن العامل حينئذ صالح للعمل في الاسم  
السابق ذاتا لولا ذلك الضمير وان منع من العمل بسبب أحد الامرين  
فالقول بأن القسم الواجب الرفع لا يعد من الباب عند الكل لا  
يصح عند الكل .

( وكذا يجب الرفع اذا الفعل تلا ؛ أي وقع بعد ما له صدر الكلام  
وهو الذي لم يرد ما قبل أي ) ما (قبله معمولا لما بعد وجد) وهو عشرة اشياء  
الاول ( كاداة الاستفهام ) نجو ، زيد هل رأيت ، وبكر أين مررت به ؛  
والثاني ( ما النافية ) ولاء الناهية اذا وقعت جوا بالقسم نحو ، خالد ما  
صحته ، ونحو زيد والله لا أمر به .

والثالث ( أدوات الشرط ) نحو ، عبد الله ان أكرمه اكرمك .

الرابع : أداة التحضيض نحو ، زيد هلا ضربته ، وخالد الا تمرر به

الخامس : أداة العرض نحو ، زيد ألا تكرمه وعمر ألا تجيبه .

السادس لام الابتداء نحو ، زيد لأننا اكرمه وبكر لأننا اضربه .

السابع : كم الخبرية نحو زيد كم ضربته وخالد كم مررت به ، الثامن ؛ الحرف

الناسخ نحو ، زيد انى علمته ، وابراهيم كأنه يحب أخاه قال الرضى  
 فى بحث كم كل ما اثر فى معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمنى والتنبيه  
 ونحو ذلك فحقها صدر تلك الجملة خوفا ان يحمل السامع تلك الجملة  
 على معناها قبل التغيير فاذا جاء المغير فى اخرها يشوش خاطره لانه يجوز  
 اذن رجوع معناه الى ما قبله من الجملة مؤثرا فيها ويجوز بقاء الجملة  
 على حالها فىرتقب جملة اخرى يؤثر ذلك المؤثر فيها .

التاسع : الموصولات نحو ، زيد الذى احبه ، وهند التى تحبها ، العاشر  
 الاسماء الموصوفة بالعامل المشغول نحو ، زيد رجل اكرمه ، وهند امرئة  
 يحبها زوجها .

القسم الثالث ( واختير نصب للاسم السابق اذا وقع قبل فعل ذي  
 طلب ؛ كالامر والنهي والدعاء ؛ نحو زيدا أضربه وعمروا لاتهمنه ، وخالدا  
 اللهم أغفر له ، وبشرا اللهم لا تعذبه ) وعلل بعضهم اختيار النصب فيه  
 بأنه لو رفع الاسم السابق على الابتداء للزم كون الطالب خبرا وهو خلاف  
 الاصل لكونه لا يتحمل الصدق والكذاب ؛ لأنه انشاء ؛ ولكن هذا غلط  
 نشاء من اشتراك لفظ الخبر بين خبر المبتداء والخبر الذى هو مقابل الانشاء  
 واعتبار احتمال الصدق والكذب فى الثانى دون الاول نفسه فأن احتمال  
 الصدق والكذب فى الاول ؛ انما هو فى النسبة بينه وبين المبتداء لافيه نفسه  
 فتأمل فأن الفرق دقيق .

وعلل بعض آخر بأن الأغلب كون الطالب بالفعل ؛ فحمل الكلام  
 على الاغلب اولى ؛ وهذا يحصل بالنصب لا بالرفع وانما خصص الطالب  
 بما ذكر لان الاستفهام ونحوه تقدم حكمه .

( واخترت بقوله فعل ) ذي طلب ( عن اسم الفعل نحو ، زيد دراكه ) أى

أدرکه ( فيجب ) في الاسم السابق ( الرفع ) لأن اسم الفعل لضعفه لا يعمل فيما قبله فلا يصدق عليه ضابطة الباب فهو من قسم الواجب الرفع .  
( وكذا ) يجب الرفع ( اذا كان ) الاسم السابق قبل ( فعل أمر يراد به العموم نحو السارق والسارقة فأقطعوا ايديهما ، قاله ابن الحاجب ) في نظير الآية وهو قوله تعالى ، الزانية والزاني فأجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة قال شارح كلامه : واعلم انه قد سبق ان بعد الاسم المذكور اذا كان الفعل المشغل عنه بضميره او متعلقه أمرا او نهيًا فالمختار فيه النصب ؛ فالظاهر ان قوله تعالى ، الزانية والزاني فأجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ، داخل تحت هذه القاعدة مع ان القرأه اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فأضطر النحاة الى ان تمحلوا لاخرها عنها ؛ فقال ونحو ، الزانية والزاني فأجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد ؛ لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدئ موصولا ففيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخير المبتدئ كالجزء والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط لدلالته على سببيته للجزء ومثل هذه الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فأمتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع ؛ والآية جملتان مستقلتان عند سيبويه لاذ الزانية مبتدئ محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف أي حكم الزانية والزاني فميا يتلى عليكم بعد وقوله فأجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده أيضا للسببية أي ان ثبت زناهما فأجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع انتهى كلام ابن الحاجب واهل نظر شارح الالفية الى المبرد بقرينة قوله يراد

به العموم اذا لشرط وشبهه يفيدان العموم كما بين في علم الاصول قال شارح كلام ابن الحاجب في باب المبتدء والخبر وقد يتضمن المبتدء معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نجو، وما بكم من نعمة فمن الله، فيشبه المبتدء الشرط في سببية للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في خبر انتهى محل الحاجة من كلامه فتحصل من كلامه ان المانع من عمل الفعل فيما قبل الفاء اما نفس الفاء لشبهها بقاء الجزاء واما كون ما بعدها جزء جملة أخرى ومختار الشارح في المقام هو الاول بقرينه ما ذكرناه وفي كلام الفاضل المحشى في بحث المعروف باداة العريف عند قول المصنف فتمط عرفت قل فيه النمط ما يفيدك ههنا فراجع ان شئت . (واختير نصبه أيضا اذا وقع بعدما ايلائه الفعل غلب ) وهو خمسة .

الاول ( كهزمة الاستهام نحو أبشرا منا واحدا تتبعه ) فالمختار نصب بشرا بفعل محذوف يفسره المذكور لأن الغالب في الهزمة دخولها على الافعال وانما لم يختص بالافعال كبقية اداة الاستفهام لانها أم الباب وهم يتوسعون في امهات الابواب مالا يتوسعون في غيرها وهذا الحكم في الهزمة ما ( دام ) لم يفصل بينها وبينه ( اي بين الاسم السابق ) بغير ظرف ) سواء لم يفصل بينهما اصلا كالآية المذكورة او فصل بينهما بالظرف نحو أيوم الجمعه زيدا تكرمه لأن الفصل بالظرف يعد كلا فصل فان فصل بينهما بغير ظرف نحو أنت زيسد تضربه ( فالمختار الرفع ) لأن الاستفهام حينئذ داخل على الاسم لا على الفعل .

والثاني والثالث والرابع كما ولا وان النافيات نحوما زيدا رايته ونحو لازيدا ضربته ولا عمرا وان زيدا ضربته بمعنى ما زيدا ضربته الخامس ( قال في شرح الكافية وحيث مجردة من ما نحو حيث زيدا

تلقاه فأكرمه ، لأنها تشبه اداة الشرط فلا يليها في الغالب الا فعل ( تأمل .  
 واختير نصبه أيضا اذا وقع ) الاسم السابق ( بعد حرف عاطف  
 له ) أي الاسم السابق ( بلا فصل على معمول فعل متصرف مستقرا ولا  
 نحو ضربت زيدا وعمروا اكرمه ) فالمختار نصب عمروا ( قال في شرح  
 الكافية لما فيه اي في المختار النصب ) من عطف جملة فعلية على مثلها  
 وتشاكل الجملتين المعطوفتين اولى من تخالفهما انتهى وح فالعطف ليس  
 على المعمول لأن ) العطف على المعمول من قبيل عطف المفرد على المفرد  
 وهذا من قبيل عطف الجملة على الجملة ( كما ذكره هنا ولو قال تلى  
 بدل على لتخلص منه ) اي من الاشكال ( وخرج بقوله بلا فصل ما اذا فصل بين  
 العاطف والاسم ) السابق ( فالمختار ) حينئذ ( الرفع نحو قام زيد واما  
 عمرو فأكرمه ) فالمختار رفع عمرو لكونه منفصلا عن العاطف وان  
 قلت ، قام زيد واما عمرو فأكرمه ، فالمختار النصب لأن الاسم السابق  
 وقع قبل فعل ذي طلب وقد تقدم ان المختار فيه النصب وخرج  
 ( بقول ) اي الشارح متصرف ما اذا وقع الاسم السابق بعد حرف  
 عاطف له على معمول ( افعال التعجب ) نحو ، ما احسن زيدا وعمرو  
 اكرمه ، فليس المختار في الاسم السابق اعني عمرو النصب بل المختار  
 فيه الرفع لأن فعل التعجب لجموده قد جرى بجرى الاسماء فكأنه ليس في  
 الكلام فعل ( و ) كذلك افعال ( المدح والذم ) نحو ، نعم الرجل  
 زيد وعمرو اكرمه ، وبئست المرثة هند والخنساء احبها ، ( فانه لا تأثير  
 للعطف عليها ) قد اضطرب كلام الشراح في معنى هذه العبارة فقال  
 بعضهم معناه ان العطف على هذه الافعال متعذر اذ لا معنى له ولأن ما  
 التعجبية لا يقع بعدها الا فعل التعجب فتعين العطف على مجموع الجملة لا

على هذه الافعال وحدها وقال بعضهم معناه ان العطف على هذه الافعال لا يؤثر في نصب الاسم السابق بل لا بد من رفعه سواء عطف على نفس هذه الافعال او على مجموع الجملة وقال بعض آخر معناه انه لا عطف على هذه الافعال سواء نصبت الاسم السابق او رفعته بل العطف على مجموع الجملة في كلتا صورتين وعليك بأمعان النظر حتى تعرف المراد منها اي من الاقوال وكيف كان فالمختار فيها الرفع ( كما قال الصنف في نكته على مقدمة ابن الحاجب ولا يخفي عليك ان في المثال الذي ذكر لفعل التمجيب مناقشة لانه من امثلة المسألة الآتية كما يظهر من بعض تعليلاته ( وان تلا الاسم المعطوف ) اي الاسم السابق الواقع بعد حرف العطف ( فعلا متصرفا مخبرا به عن اسم اول مبتدء ) وبعبارة اخرى اذا وقع الاسم السابق بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين صدرها اسم وعجزها فعل ( نحو ، هند اكرمتها وزيد ضربته عندها ) الشاهد في زيد حيث انه اسم سابق تلا حرف العطف وتقدمه جملة هند اكرمتها وهذه الجملة ذات وجهين اذ صدرها اسم وهو هند وعجزها فعل وهو اكرمتها ( فأعطفن ) زيدا ( مخبرا بين الرفع على الابتداء والخبر ) مراعاة لصدر الجملة المتقدمة فيصير زيد مبتدء وجملة ضربته عندها خبره فيعطف صدر هذه الجملة الاسمية على مجموع الجملة المتقدمة التي تسمى كبرى لأن المجموع ايضا اسمية وبين ( النصب ) مراعاة لعجز الجملة المتقدمة فيصير زيدا مفعولا لفعل محذوف فيكون عطفا ( على جملة اكرمتها ) التي تسمى صغرى ( وتسمى الجملة الاولى من هذا المثال ) ايضا ذات وجهين لانها اسمية بالنظر الى اولها ( وفعلية بالنظر الى آخرها وهذا المثال اصح كما قال الابدي في شرح الجزولية من تمثيلهم ، بزيد قام

وعمرا كلمته ، لبطلان العطف فيه ) في صورة النصب ( لعدم ضمير في المعطوفة يربطها بمبتدئ ) الجملة الاولى ( المعطوف عليها اذ المعطوف بالواو يشترك المعطوف عليه في معناه ) كما يأتي في اول باب عطف النسق ( فيلزم ان يكون ) المعطوف بالواو اعني جملة عمروا كلمته ( في هذا المثال خبرا عنه ) اي عن المبتدئ في الجملة الاولى ( ولا يصح ) كون جملة عمرا كلمته خبرا عن زيد في جملة زيد قام ( الا بالرابطة وقد فقد ) الرابطة في عمرو كلمته لأن ضمير كلمته عائد الى عمرو وليس ضمير آخر فيه يعود الى زيد الذي هو مبتدئ في الجملة الاولى بخلاف المثال الذي ذكره الشارح فإن العطف فيه في صورة النصب صحيح لأن في جملة زيد ضربته عندها الرابطة موجودة وهو ضمير المؤنث في عندها ( انتهى ) ما قاله الابدي في شرح الجزلية .

وانما قيدنا بأصحية المثال الذي ذكره الشارح بصورة نصب الاسم السابق اعني زيدا في ضربته عندها لأن صورة رفعه مستغنية عن الرابط اذا الجملة حينئذ معطوفة على جملة هند اكرمتمها بأعتبار أولها فلا يحتاج المعطوفة الى رابط وهو واضح فالمثالان صحيحان من دون فرق بينهما في هذه الصورة .

ولما كان لقائل ان يقول ان الحكم بأصحية مثال الشارح يستلزم الحكم بصحة مثال النحويين للزوم اشتراك المفضل اعني مثال الشارح والمفضل عليه اعني مثال النحويين في اصل الصحة وقد حكم الشارح ببطلان مثالهم فاجاب الشارح بقوله ( ولعله يغتفر في التوابع مالا يغتفر في غيرها ) وحاصل ما أجاب به الشارح انا حكمنا ببطلان مثالهم مع قطع النظر عن قاعدة الاغتفار في الثواني ولعل نظرهم في التمثيل الى قاعدة الاغتفار فيصيح التمثيل والاصحية معا والمراد من قاعدة الاغتفار انهم

كثيرا ما يغتفرون في الثواني مالا يغتفرون في الاوائل نحو رب رجل واخيه فأغترف  
عطف اخيه على رجل وان كان يلزم منه دخول رب على المعرفة لان المعطوف في  
حكم المعطوف عليه وهي مختصة بالنكرة كما يجيء في باب حروف الجر  
هذا هو الدائر على السنة القوم ولكن قال في المطول في بحث الفصل  
والوصل ما حاصله انهم انما تركوا الضمير اعنى عندها لان غرضهم  
تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون  
باعتبار الضمير وهم انما اعتمد وافية على علم السامع والذي يشعر به  
كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو مجموع جملة  
هند اكرمتها لانها ذات وجهين فرفع زيد بالنظر الى اسميتها ونصبه بالنظر  
الى فعليتها والمعطوف عليه في الصورتين مجموع الجملة واختلاف الاعرابين  
باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة بين الجملتين المتعاطفتين ولا  
يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه اكثر القوم  
وخفى على كثير من الفحول وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فكف  
من هفوات صدرت من بعض الاعلام وصارت مورد اللقبول عند العوام  
ومراحل التحقيق بها مر الكرام ومن الله التوفيق وبه الاعتصام .

( والرفع في غير الذي مرجح ) على النصب وهو مالا يقع بعدما  
يختص بالفعل او بالابتداء ولا بعد ماله صدر الكلام ولا قبل فعل ذي  
طلب ولا بعدما ايلائه الفعل غلب ولا بعد عاطف على معمول فعل  
مستقر اولا ولا بعد فعل مخبر به عن اسم اول ومعلوم ان رفع الاسم  
السابق حينئذ ارجح من نصبه ( لعدم موجب النصب ورجحه وعدم  
موجب الرفع ومستوى الامرين وعدم التقدير اولي منه ) اي من



التقدير الذي يلزم في صورة النصب اذ يلزم عليه تقدير فعل ناصب للاسم السابق ( نحو زيد ضربته ) فرفع زيد في المثال ارجح من نصبه ويجوز نصبه أيضا لكنه مرجوح ( ومنع بعضهم النصب ) لكلفة الاضمار ( ورد بقوله تعالى ، جنات عدن يدخلونها ) حيث قرء جنات بالنصب بالكسرة مع أنه مما نحن فيه .

( فما ابيح لك ) من الاحكام في كل واحد من الصور الخمس ( افعل ودع أي اترك ما لم يبيح لك ) مثلا لا تنصب في صورة وجوب الرفع ولا ترفع في صورة وجوب النصب وارفع في صورة مختاربية النصب لكن على المرجوحية وانصب في صورة مختاربية الرفع كذلك وانصب وارفع في صورة جواز الوجهين بلا ترجيح لاحدهما على الآخر .

( وتقديمه ) أي المصنف ( واجب النصب ثم مختاره ثم جائزه على السواء ) أي على مستوى الوجهين ( ثم مرجوحه ) أي مرجوح النصب ( أحسن كما قال ) المصنف في بعض كتبه ( من صنع ابن الحاجب لأن الباب لبيان المنصوب منه انتهى ) كلام المصنف في بعض كتبه وحاصله ان تقديم صور النصب سواء كان واجبا او راجحا او مساويا مع الرفع ثم ذكر مرجوح النصب احسن من صنع ابن الحاجب لانه قدم مختار الرفع على جميع صور النصب مع ان الباب لبيان صور النصب فقط وذكر صور الرفع من باب الملازمة او تميم الاقسام كما تقدم ( وكان ينبغي ان يؤخر ) المصنف ( واجب الرفع عنها ) أي عن صور النصب ( لما ذكر ) في وجه الاحسنية ولا يخفى عليك ان ابن الحاجب لم يذكر صورة واجب الرفع في كتابه فلا تغتر بما قاله بعض المحققين من المحشين وما ذكره ابن الحاجب في قوله تعالى ، الزانية والزانية فأجلدوا كل واحد منهما مائة

جلدة ، ونحوها ليس من حيث انها من الاقسام التي تذكر في باب  
الاشتغال بل من باب رد باب النقص الوارد على قاعدة مختار النصب كما  
صرح به شارح كلامه وقد نقلناه بتمامه ووضح من ذلك قول ابن  
الحاجب في اول دخوله في رد النقص حيث يقول وليس مثل ازيد ذهب  
به منه الى آخر ما قاله في رد النقص المذكور فراجع كلامه حتى تعرف  
حقيقة مراده ( وفصل ضمير مشغول به عن الفعل بحرف جر او باضافة اى  
بمضاف كوصل فيما مضى ) أى في الاحكام الماضية ( يجرى ) وبعبارة  
اخرى لا فرق في الصور الخمس السابقة بين اتصال الضمير بالفعل  
المشغول به نحو زيد ضربته ، وبين انفصال الضمير من الفعل بحرف  
جر نحو ، زيد مرتت به او بمضاف نحو زيد رأيت أخاه ( فيجب  
النصب في نحو ان زيدا مرتت به ) اكرمك ( او ) ان زيدا رأيت  
أخاه اكرمك ) ، لوقوع الاسم السابق في المثالين بعدما يختص بالفعل  
اعني ان الشرطية والمثال الاول للفصل بحرف الجر والمثال الثانى  
للفصل بالمضاف وهكذا الامثلة الآتية ( و ) يجب ( الرفع في نحو ،  
خرجت فاذا زيد مر به عمرو ) ( او ) خرجت فاذا زيد ( رأى اخوه ) لوقوع  
الاسم السابق بعدما يختص بالابتداء ( ويختار النصب في نحو زيدا امر به او  
زيداً ( انظر أخاه ) لوقوع الاسم السابق في المثالين قبل فعل ذي طلب  
( و ) يختار ( الرفع في نحو زيد مرتت به او ) زيد ( رأيت أخاه ) لعدم  
موجب النصب ومرجح الرفع ومستوى الامرين وعدم التقدير  
اولى منه ( ويجوز الامر ان ) أى النصب والرفع ( على السواء في نحو ،  
هند أكرمتها ، وزيد مرتت به ) في دارها ( او ) هند أكرمتها وزيد  
( رأيت أخاه في دارها ) لكون المثالين داخلين في قوله وان تلى المعطوف

فعلا مخبرا الخ ( نعم يقدر الفعل ) في صور نصب الاسم السابق وجوباً أو جوازاً ( من معنى ) الفعل ( الظاهر لا لفظه ) كل على حسب ما يقتضيه المقام ويصح معه معنى الكلام فقيماً كان العامل لازماً والمشغول به نفس ضمير الاسم السابق ، نحو زيد مررت به ونحوه ، يقدر جاوزت ان العامل معلوماً وجيز ان كان مجهولاً وفيما كان العامل متعدياً والمشغول به اسماً ظاهراً مضافاً الى ضمير الاسم السابق نحو ، زيد انظر أخياه يقدر لا بس ونحوه وكذا اذا كان العامل لازماً والمشغول به اسماً ظاهراً مضافاً الى ضمير الاسم السابق نحو زيد مررت بغلامه يقدر لا بست زيداً مررت بغلامه لانك لم تجاوز زيداً ولم تمر به والحاصل يجب ان تقدر في كل مثال فعلاً يناسب ويصح معه المعنى كجاوزت ولا بست وامنت كل على حسب ما يقتضيه المقام ويصح معه المعنى المقصود من الكلام . ( وسو في ذا الباب وصفاً ذا عمل بالفعل فيما تقدم ) اى في الاقسام الخمسة المتقدمة وغيرها من الاحكام المذكورة والمراد بالوصف هنا اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة على راي مثال الاول ، زيداً انا ضاربه ، مثال الثاني ، الجبة انت مكسيها مثال الثالث ، النحو انت الآن بجائه فسو هذه الثلاثة في الاحكام السابقة بالفعل ( ان لم يك مانع ) من عمله فيما قبله ( حصل ) وسيأتى بيان المانع ( نحو ازيداً انت ضاربه الان او غداً ) ، فالمختار فيه النصب لوقوع الاسم السابق بعد ما ايلائه الفعل غلب فزيداً في المثال منصوب بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور وتقديره ، انت ضارب زيداً ضاربه الآن او غداً ، وهكذا اسم المفعول وصيغ المبالغة وفهم من كلام الناظم ان المساوى للفعل في الأحكام المتقدمة لا بد فيه من ثلاثة شروط الاول ان يكون الوصف عاملاً بأن

يكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال كما مثلنا والشرط الثاني ان يكون العامل وصفا والشرط الثالث ان لا يكون مانع من عمل الوصف فيما قبله حصل وبهذا يظهر المراد من قول الشارح ( بخلاف الوصف غير العامل كما ) لوصف ( الذي ) يكون ( بمعنى الماضي ) نحو ، ازيد انت ضاربه امس ، فلا يجوز نصب زيد بوصف مقدر الا عند من يجوز عمل الوصف بمعنى الماضي كالكسائي .

( او العامل غير الوصف كاسم الفعل ) نحو ، زيد دراكه ، كما مثلنا سابقا فلا يجوز نصب زيد لعدم صدق ضابطة الباب على اسم الفعل لأنه لضعفه ليس بحيث لولا الضمير المشغول به لعمل في الاسم السابق .

( او الحاصل فيه مانع ) كالوصف الذي يكون ( صلة الالف واللام ) نحو ، ازيد انا الضاربه ، فلا يختار نصب زيد بل لا يجوز وان وقع بعد ما ايلانه الفعل غلب لأن الصلة اعني ضارب لا يعمل فيما قبل الموصول اعني الألف واللام .

وقد علم من التعاريف التي نقلناها في أول الباب انه لا بد في صحة الاشتغال من علة بين العامل والاسم السابق والعلقة تحصل بأحد امور ثلاثة ؛

الاول : بالضمير المتصل بالفعل العائد الى الاسم السابق وهذا هو الاصل وقد مضى .

الثاني : بالضمير المنفصل عن العامل اما بحرف جر او بمضاف وقد مضى ايضا .

الثالث : بالضمير المتصل بتابع معمول العامل نحو ، ازيدا ضربت

عمروا وأخاه ، حيث حصلت العلقمة بسبب الضمير في اخاه الذي هو تابع عمروا وهذا القسم هو المراد بقول الناظم وعلقمة حاصلة الخ . ( وعلقمة حاصلة بتابع للاسم الشاغل للفعل كعلقمة حاصلة بنفس الاسم الواقع بعد الفعل وهو ( الشاغل للفعل ) وبعبارة اخرى العلقمة الحاصلة بالتابع كالعلقمة الحاصلة بنفس معمول الفعل ( فقولك ازيدا ضربت عمرا واخاه ) وعلقته بالضمير المتصل بالتابع ( كقولك ازيدا ضربت اخاه ) فلا فرق في الصورتين في كون المختار في زيدا هو النصب وان كان العلقمة في المثال الاول بسبب الضمير المتصل بالتابع وفي المثال الثاني بسبب الضمير المتصل بنفس معمول الفعل .

( وشرط ) المصنف ( في التسهيل ان يكون التابع عطفًا بالواو كما مثلناه ) والوجه في اختصاص الحكم بالعطف بالواو ما يأتي في باب عطف النسق عند قوله ، واخصص بهاعطف الذي لا يفتى لأن المقام لو لم يكن من ذلك لم يصح لاحتياج الباب الى العلقمة ( او نعتا ، كأزيدا رأيت رجلا محبه ) الشاهد في محبه حيث العقلة به وهو نعت تابع لرجلا والوجه في ذلك ان النعت والمنعوت كالشيء الواحد فيحصل ما لا بد منه في الاشتغال من العلقمة ( وزاد في الارشاف ان يكون ) التابع ( عطف بيان كأزيدا ضربت عمرا أخاه ) ، والوجه فيه عين ما ذكر في النعت لأن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات في جميع الاحكام اما البدل نحو ، اهتد اتزوجت خنساء اختها ، بناء على كون اختها بدلا من خنساء فلا يجري فيه احكام الاشتغال لأن البدل في نية تكرار العامل فيصير التقدير ، تزوجت اختها ، فهذا المقدر جملة مستقلة واختها من متعلقاتها وح تبقى جملة اهتد تزوجت خنساء خاليا عن العائد سواء

رفعت هنداً على الابتداء أو نصبت على الاشتغال فيبتطل الكلام على البدلية أي بدلية اختها فلا بد من أن يجعل اختها عطف بيان ليصح الكلام وحينئذ يزيد هذه المسألة على المسئلتين المستثنيتين عن قاعدة كل ما يجوز فيه عطف البيان يجوز فيه البدلية كما يأتي في باب عطف البيان عند قول الناظم .

وصالحا لبدلية يرى في غير نحو يا غلام يعمرأ

وأما التأكيد فلا يمكن فيه فرض الاشتغال لأن اللفظي منه نحو أزيداً ضربت عمروا عمروا لا ضمير فيه أصلاً والمعنوي منه نحو أزيداً ضربت عمروا نفسه ، وإن كان فيه ضمير لكنه عائد على المؤكد أبدأ فيبقى الاسم السابق بلا عائد وعلقة كذا قالوا ولكن المسألة لا تخلو عن اشكال لصحة قولنا ، أزيداً ضربت أخاه أخاه ، فلا مانع فيه من القول بالاشتغال بأن يقال التقدير أهنت زيداً ضربت أخاه أخاه ، كما بينا هذا التقدير في السابق مفصلاً فتأمل جدا .

## باب تعدي الفعل ولزومه

( هذا باب تعدي الفعل ولزومه وفيه رتب المفاعيل )

يذكر الرتب في قوله فيما يأتي ؛

( والاصل سبق فاعل معنى كمن من البسن من زاركم نسح اليمن )

الاكثر على ان الفعل اما متعد او لازم وقال بعض ان هناك قسما

ثالثا وهو ما ليس بمتعد رلا لازم ومثل له بالافعال الناقصة فان المنصوب

بها اما خبر واما حال وزاد بعض آجر قسما رابعا ومثل له بالافعال

التي تستعمل متعدية تارة ولازمة أخرى ، نحو مسحت رأسي ، ومسحة براسي ، ونحو شكرته ، وشكرت له لكن الحق في ذلك انه متعد وحرف الجر زائدة وسياتي الاشارة اليه .

( علامة الفعل المعدي اي المجاوز الى المفعول به ) شيشان الاول ( ان تصل هاء تعود على غير مصدر لذلك الفعل به ) بشرط ان لا تكون الهاء في الاصل خبرا ( نحو عمل فانك تقول الخير عملته فتصل به ) اي بعمل الذي هو فعل متعد ( هاء تعود على غير مصدره ) وهو الخير فيعرف بذلك ان عملت متعد ( واحترز ) المصنف ( بهاء اي بهاء غير المصدر ( عن هاء ) العائد الى ( المصدر فانها توصل بالمتعدي نحو ، ضربته زيدا ) فتعود الهاء المتصلة بضربت الى المصدر ( اي الضرب ونحوه قوله تعالى ولا اعذبه احدا كما ياتي في باب المفعول المطلق وتوصل الهاء العائدة الى المصدر ايضا ( باللازم نحو قمته ) فتعود الهاء المتصلة بقمته الى المصدر ( اي القيام ) وانما قلنا بشرط ان لا تكون الهاء في الاصل خبر اليخرج نحو ان يكنه فان الضمير البارز المتصل وان كان لغير المصدر لكنه ليس علامة لكون الفعل المتصل هو به متعديا فتبصر والثاني ما ذكره الشارح في ( تمة ) وهو انه ( من علامته ) اي المتعدي ( ايضا ان يصلح لأن يصاغ منه اسم مفعول تام كمقت فهو ممقوت قال في شرح الكافية والمراد بالتمام الاستغناء عن حرف جر فلو صيغ منه اسم مفعول مفتقر الى حرف جر يسمى لازما ، كقضب على عمرو ، فهو مغضوب عليه ) وبعبارة اخرى المراد بالتمام ان لا يحتاج بناء اسم المفعول الى تعدي الفعل او لا بحرف جر اذ لا يبني اسم المفعول من الفعل اللازم الا بعد تعديته بحرف جر اذ ليس للازم مفعول حتى يبني له اسم فيجب في اللازم او

لان يهدي الفعل بحرف جر حتى يصير ذا مفعول ثم يبنى لمفعوله اسم بخلاف المتعدي فانه لما كان متعدياً بنفسه وذا مفعول فيصح ان يبنى لمفعوله اسم من دون افتقار الى حرف جر وليعلم ان اللازم لا يطابق موصوفه مطلقاً بل المطابق للموصوف هو الضمير المجرور العائد الى الموصوف فتقول مثلاً رجل مفضوب عليه ، رجلاً مفضوب عليهما ، ورجال مفضوب عليهم وامرأتان مفضوب عليهما ، ونساء مفضوب عليهن والوجه في ذلك ان التائب مقام الفاعل اعني الجار والمجرور مركبا ومجموعا من حيث هو مركب ليس بمؤنث ولا مثنى ولا مجموع فلا وجه لتأنيث العامل فيهما وتثنيته وجمعه وانما المطابق هو الضمير المجرور ومن هذا القبيل انت خير منزل به في صلاة الميت ونحوهما فيجب مطابقة المجرور لانت المراد به الله الميت فما في بعض الرسائل العملية من انه اذا كان الميت امرئة يقال منزل بها غلط فاحش بخلاف اسم المفعول من المتعدي فانه يطابق موصوفه على تفصيل ياتي في باب النعت عند قول الناظم :

وهو لدى التوحيد والتذكير او سواهما كالفعل فاقف ما قفوا  
ويشترك الفعل المتعدي والفعل اللازم في معمولات غير المفعول به  
وهي اي معمولات المشترك فيها ثمان .

الاول ما هو بمعناه ويسمى مصدرا ومفعولا مطلقاً ، نحو ضربت  
ضرباً ونحو ، قعدت جلوساً .

الثاني ؛ ما هو واقع فيه من زمان او مكان ويسمى ظرفاً ومفعولا فيه  
نحو ، هنا ضربت زيدا يوم الجمعة ، ونحو ، هاهنا صام زيد يوم الخميس  
الثالث ما فعل فعل لتحصيله او حصوله ويسمى مفعولا له نحو



ضربته تأديبا ونحو قعدت عن الحرب جيباً .

الرابع؛ التميز الذي يرفع الابهام عن نسبة الفعل نحو؛ اشتعل الرأس شيبا ونحو طاب زيد نفسا .

الخامس؛ ما يبين هيئة الفاعل عند صدور الفعل عنه او المفعول عند وقوعه عليه نحو جاء زيد راكبا ونحو لقيت هندنا ضاحكة .

السادس؛ المفعول معه نحو رأيتك وزيدا ونحو جئت وزيدا .

السابع؛ المستثنى نحو جاء القوم الا زيدا ونحو امنت الفساق الا زيدا .

الثامن؛ المنصوب بنزع الحافض نحو؛ دخلت الدار ونحو؛ ضربت زيدا الدار .

( فانصب به ) اي بالفعل المتعدي ( مفعوله الذي تجاوز اليه ان لم ينب ) مفعوله ( عن فاعل ) سواء كان المفعول واحدا ( نحو تدبرت الكتيب ) ام اثنين نحو علمت زيدا قائما ام ثلاثة نحو اعلمت بكرا زيدا قائما ( ومعلوم انه ان ناب عن فاعل رفع ) كما تقدم مفصلا .

( وفعل لازم غير الفعل المعدي وهو الذي لا يتصل به ضمير غير مصدر ) ولا يصاغ منه اسم مفعول تام ( ويقال له ايضا قاصر وغير متعد ومتعد بحرف ) قال في شرح التصريف الفعل اما متعد وهو الفعل الذي يتعدى بنفسه من الفاعل اي يتجاوز الى المفعول به كقولك ضربت زيدا فان الفعل الذي هو الضرب قد جاوز من الفاعل الى زيد واما قيد بقوله به لان المتعدي وغيره متساويان في نصب ما عدا المفعول به نحو اجتمع القوم والامير في السوق يوم الجمعة اجتماعا ناديبا لزيد ونحو ذلك ولا يعترض بنحو ما ضربت زيدا لان الفعل الذي هو ضربت قد

يتعدى الى المفعول به في نحو ضربت زيدا وان اريد به لفظ الفاعل والمفعول به فهذا مدفوع بلا خلاف ويسمى ايضا المتعدى واقعا لوقوعه على المفعول به ومجاوزا لمجاوزته الفاعل بخلاف اللازم واما غير متعد وهو الفعل الذي لم يتجاوز الفاعل كقوله حسن زيد فان الفعل الذي هو الحسن لم يتجاوز الفاعل الذي هو زيد بل ثبت فيه ويسمى غير المتعدى ايضا لازما للزومه على الفاعل وعدم انفكاكه عنه وغير واقع لعدم وقوعه على المفعول به وفعل واحد قد يتعدى بنفسه فيسمى متعديا وقد يتعدى بالحرف فيسمى لازما وذلك عند تساوي الاستعمالين نحو شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له والحق انه متعد واللام زائدة مطردة لان معناه مع اللام هو المعنى بدونها والتعدي واللزوم بحسب المعنى انتهى باختصار فتأمل ،

( وحتم لزوم افعال السجايا جمع سجية وهي الطبيعة ) والسليقة ( كنهم : اذا كثر اكله وظرف وكرم وشرف ) قال التفتازاني في بحث التشبيه الطبيعة ملكة تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ملكة يصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان للاعتياد مدخلا في الخلق دون الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم والقسوة والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه ذلك وقال المحشى الغريزة هي الصفة الخلقية للنفس اي التي خلقت عليها كانها غرزت فيها وكذلك الطبيعة في اللغة هي السجية جبيل عليها الانسان وطبع عليها انتهى .

وقد يطلق الطبيعة على الحقيقة والمساهية كالحیوان الناطق للانسان ( وكذا حتم ) ايضا ( لزوم ما كان على وزن افعلل بتخفيف اللام الاولى وتشديد الثانية ؛ كاقشعر واطمان وكذا ) ما كان على وزن ( افعلل

المضاهي اقعنسس ) يقال اقعنسس الجمل اذا ابى ان ينتقاد ( وهو ) اي المضاهي اقعنسس ( احر نجم وكذا ما الحق بافعلل وافعللل كأكوهـد واحر نبأ وكذا حتم لزوم ما اقتضى ) معناه ( نظافة ) ظاهرية او معنوية ( كظهر ونظف او دنسا ) كذلك ( كدنس ووسخ ونجس او اقتضى ) معناه ( عرضا اي معنى غير لازم كمرض وبرىء وفرح او طاوع فاعله فاعل الفعل المعدى لواحد كمدته فامتد ) فامتد لازم ( ودحرجته فتدحرج ) فتدحرج لازم ( والمطاوعة قبول المفعول فعل الفاعل فان طاوع المعدى لاثنين كان متعديا لواحد نحو كسوت زيدا جبة فاكتسامها ) فاكتسامها متعد لواحد .

( وعد فعلا لازما الى المفعول به بحرف جر نحو عجبت من انك قادم وفرحت بقدمك ) والوجه فيه ان حروف الجر وضعت لتجر معنى الافعال الى الاسماء .

( وعده ) اي الفعل اللازم ( ايضا بالهمزة نحو اذهبت زيدا ) فان قولك ذهب زيد كان لازما فلما قلت اذهبت صار متعديا .

( و ) عده ايضا ( بالتضعيف ) اي بتضعيف العين ( نحو فرحته ) فان قولك فرحت بتخفيف العين كان لازما فلما قلت فرحته بالتشديد صار متعديا .

( وان حذف حرف الجر ) بعد ما عدى الفعل به ( فالنصب ثابت للمنجر ) ويسمى هذا بالمنصوب بنزع الحاقض ويسمى بالحذف والايصال ايضا ووجه التسمية في كلا الاسمين واضح ( ثم هذا الحذف ليس قياسا بل نقلا عن العرب يقتصر فيه على السماع ) منها ( كقوله تعرون الديار ) ( ك ) كان بالديار فحذفت الباء وبقي الديار منصوبا ( وقد

يحذف ) حرف الجر ( ويبقى الجر كقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع )  
 الشاهد في كليب اذ اصله الى كليب فحذفت الى وبقي الجر فيه .  
 ( وحذف حرف الجر في ان وان المصدريتين يطرد ويقاس عليه )  
 قال الرضي وانما صار حذف الجار مع ان وان كثيرا قياسا لاستطالتهما  
 بصلتهما انتهى

لكن ( مع امن لبس ) بان يتعين الحرف المحذوف ( كمعجبت ان  
 يدوا اي يعطوا الدية ومعجبت انك قائم ) حيث ان الحرف المحذوف  
 متعين لأن التعجب يتعدى بمن لاغيره فالتقدير في المثال الاول ( من ان  
 يدوا ) وفي المثال الثاني ( من انك قائم ) .

( و ) اختلف في محل ( ان وان حينئذ ) وهو ( نصب عند سيبويه  
 والفراء وجر عند الخليل والكسائي ) قال الرضي والاول اولى لضعف  
 حر الجر عن ان يعمل مضمرًا ولهذا حكم بشذوذ الله الله لافعلن ونحو  
 قول روبة خير لمن قاله له كيف اصبحت وقوله اشارت كليب بالاكف  
 الاصابع انتهى ويظهر أثر الخلاف في التابع كما في البيت الآتي ( قال  
 المصنف ، ويؤيد قول الخليل ما أنشده الاخفش ) ؛

( وما زرت ليلى ان تكون حبيبة الي ولا دين بها أنا طالبه )  
 ( بجر المعطوف ) أعني ولا دين ( أن تكون فعلم ) من جر المعطوف  
 ( انها ) ان تكون ( في محل جر ) لوجوب تطابق المعطوف والمعطوف  
 عليه في الاعراب .

( فان لم يؤمن اللبس ) بأن لم يتعين الحرف المحذوف ولا مكانه  
 ( لم يطرد الحذف نحو ، رغبت في انك تقوم ) ، فلا يطرد في ( اذ )  
 بعد الحذف ( يحتمل ان يكون المحذوف عن ) اذ مادة رغبت قد تتعدى

بفي فتكون بمعنى الميل في الشيء وقد تتعدى بعن فتكون بمعنى الاعراض  
 عن الشيء فلو حذف حرف الجر يحصل الالتباس ولا يعلم المراد .  
 ( ولا يلزم من عدم الاطراد أى القياس عدم الورد فلا يشكل  
 بقوله تعالى ، وترغبون ان تنكحوهن ) ، حيث حذف حرف الجر من ان  
 تنكحوهن وهو غير معين اذ لا يدري هل المحذوف في أو عن ( فتأمل )  
 قيل في وجه التأمل وجوه منها ان الآية ليس من باب الالتباس بل الآية  
 من باب الاجمال والفرق بينهما ان الالتباس عبارة عن دلالة الكلام  
 على غير المراد والاجمال عبارة عن خفاء المعنى المقصود بحيث لا يفهم  
 الا الذكي المتوقد والآية الشريفة من باب الاجمال بهذا المعنى .  
 ومنها ان الحذف في الآية لعله لقريئة رافعة للباس معلومة للمخاطبين  
 وان كانت مجهولة لنا .

ومنها ان الحذف لقصد الابهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن  
 لجمالهن ومن يرغب عنهن لدماמתهن وفقرهن وحاصل هذا الوجه  
 ان الحذف لقصد ان يفهم الفريق الاول ان المحذوف عن ويفهم الفريق  
 الثاني ان المحذوف في فينتظم امر التزويج الموجب لبقاء سلسلة البشر  
 ومنها ان الحذف لقصد الابهام على الرجال والنساء لقصد ان يفهم  
 الرجال ان المحذوف في فيهيئون الصداق وبقية مقدمات الكناح وتفهم  
 النساء ان المحذوف عن فيقللن الصداق ولا يطلبن ما يعسر على الرجال  
 تحصيله لينتظم امر التزويج كذلك .

ومنها ان الحذف في الآية اوجود القريئة المعلومة وان اختلف  
 العلماء في المحذوف فالكل متفقون في وجود القريئة المعينة للمحذوف  
 وانما الاختلاف في نفسها اى القريئة لا في وجودها وسبب الاختلاف

فيها الاختلاف في سبب نزول الآية .

( فصل في رتب المفاعيل وما يتعلق بذلك ) من وجوب العمل بالاصل تارة ووجوب تركه تارة اخرى على حسب ما يفصل الى آخر الفصل .

( و ) اذا تعدى الفعل الى مفعولين الثاني منهما غير الاول بأن لا يكون خبراً في الاصل وقد تقدم في باب النائب عن الفاعل انه يسمى بباب كسى وقد يسمى بباب اعطيت فح ( الاصل سبق مفعول هو فاعل معنى مفعولا ليس كذلك ) أي ليس فاعلا من حيث المعنى ( كمن ) الموصولة ( من قولك ، البسن من زاركم نسج اليمن ) ، فمن الموصولة مفعول اول و نسج مفعول ثان والاصل تقديم من الموصولة على نسج اليمن لأنه لايس والنسج ملبوس فعلى هذا لا بد من أن يتأمل في عقد النكاح في ان الفاعل في المعنى ، أهو الرجل ام المرأة ، فيقدم حين اجراء العقد في المعنى منهما على الآخر .

وقد تقدم ان الأصل قد يكون بمعنى ما ينبغى أن يكون عليه الشيء والمراد منه هنا هذا المعنى فيجوز تركه وتقديم ما ليس فاعلا على ما هو فاعل في المعنى لكنه خلاف الاصل لا يحسن استعماله عند الفصحاء .  
واذا كان الفعل متعدياً الى مفعولين ثانيهما عين الاول بأن يكون خبراً في الاصل ويكون الاول مبتدأ في الاصل وقد تقدم ايضا في ذلك الباب ان هذا يسمى بباب علمت وظننت فح الاصل تقديم ما كان مبتدأ في الاصل على ما كان خبراً في الاصل على حسب ما فصل في باب افعال القلوب وما يكون منها متعدياً الى ثلاثة مفاعيل بالهمزة فالاصل فيه تقديم المفعول الذي زيد بواسطة الهمزة على المفعولين الذين هما في

الاصل مبتدء وخبر وقد بينا لك هذا في باب افعال القلوب مفصلا ونزيدك هاهنا فنقول ان علم ورأى المتعديين الى اثنين يتعديان الى ثلاثة بالاتساق فيزيد لهما بسبب الهمزة مفعول آخر وهو الذي كان فاعلا قبل دخول الهمزة كالتاء في علمت مثلا ومعلوم ان موضعه الاصل قبل دخول الهمزة قبل المفعولين فكذا بعد دخولها .

( ومن ثم ) أى من أجل ان الاصل في المفعول السذي هو فاعل معنى التقدم والسبق ( جاز ، البسن ثوبه زيدا ) فان الضمير ثوبه وان كان عائدا على متأخر وهو زيد لكنه ليس متأخرا لفظاً ورتبة بل لفظاً فقط لانه متقدم رتبة اذ هو فاعل معنى ( و ) من ثم ( امتنع ، اسكن ربها الدار ) لعود ضمير ربها على متأخر لفظاً ورتبة اذ الدار : ليس فاعلا معنى وذلك لا يجوز الا في مواضع معينة قد سبق ذكرها ليس هذا منها . ( ويلزم ) اي يجب العمل بمقتضى هذا ( الاصل ) اي تقديم الفاعل في المعنى اي المفعول الاول في باب كسا ( لموجب عرى اي وجد ) والموجب ثلاثة اشياء :

الاول : ( كان خيف لبس ) المفعول ( الأول ) بالمفعول ( الثاني ) وذلك اذا صلح كل واحد من المفعولين ان يكون فاعلا في المعنى ( نحو اعطيت زيدا عمرا ) وقد سبق تحقيق هذا المثال في نظير المقام فلا نعيده . الثاني : ( او كان ) المفعول ( الثاني محصورا ) فيه ( نحو ما اعطيت زيدا الا درهما ) وقد سبق تحقيق المثال في نظير المقام فلا نعيده ايضا . الثالث : ( او ) كان المفعول الثاني اسما ( ظاهرا ) والمفعول ( الأول مضمرا ) متصلا ( نحو اعطيتك درهما ) وهذا المثال ايضا كسابقيه . ( وترك ذلك الاصل ) وتأخير الفاعل معنى ( حتما قد يرى لموجب )

والموجب هنا أيضا ثلاثة :

الاول كان ( كان ) المفعول ( الأول محصورا ) فيه ( نحو ما اعطيت الدرهم الا زيدا ) .

الثاني ؛ ( او ) يكون المفعول الاول اسما ( ظاهرا والثاني ضميرا ) متصلا ( نحو الدرهم اعطيته زيدا ) .

الثالث ؛ ( او ) يكون ( فيه ) اي في المفعول الاول ( ضمير يعود على ) المفعول ( الثاني كما تقدم ) يعني اسكن ربها الدار اذ قلنا ان تقديم ربها يوجب عود الضمير على المتأخر لفظا ورتبة فيجب ترك تقديمه وان كان فاعلا معنى والاصل تقديمه فيجب ان يقال اسكن الدار ربها ( وحذف مفعول فضلة بان لم يكن احد مفعولي ) باب ( ظن لغرض اما لفظي كتناسب الفواصل ) اي اواخر الآيات القرآنية ( وكلا يجاز ) اي الاختصار ( واما ) لغرض ( معنوي كاحتقاره ) اي المفعول ( اجز ) الحذف ( نحو ما ودعك ربك وما قبي ) مثال لتناسب الفواصل والشاهد في قلى كان في الاصل قلاك فحذف المفعول وهو الكاف ليتناسب قلى مع سجي واولى ونحو ( فان لم تفعلوا ولن تفعلوا ) مثال للايجاز والاختصار اذ الاصل تفعلوه فحذف الضمير الذي هو المفعول في الفعلين للايجاز والاختصار ونحو ( كتب الله لاغلبين انا ورسلي والاصل لاغلبين الكافرين فحذف المفعول اعني الكافرين لتحقيرهم واحتقارهم بحيث لاقابلية ولا شان لهم بحيث لا يناسب ذكرهم مع الله ورسله .

( وهذا ) اي جواز حذف الفعلة ثابت ( ان لم يضر ) لفظ يضر فعل مضارع واجزف يائي وهو ( بفتح اوله وتخفيف الراء ) بمعنى يضر المضاعف بتشديد الراء ( فان ضار اي ضر ) حذف المفعول ( كحذف



( ما ) اي مفعول ( سيق جوابا للسائل او ما ) اي مفعول ( حصر ) اي كان محصورا فيه فحينئذ ( لم يجز ) الحذف ( كقولك زيدا لمن قال من ضربت ونحو ما ضربت الا زيدا فلو حذف المفعول ) وهو زيدا ( في ) المثال ( الاول لم يحصل جواب ) للسائل ( ولو حذف ) المفعول وهو ايضا زيدا ( في ) المثال ( الثاني لزم نفي الضرب مطلقا ) اي عن زيد وغيره ( و ) الحال ان ( المقصود نفيه مقيدا ) بغير زيد واثباته لزيد . الى هنا كان الكلام في حذف المفعول جوازا وامتناعا وان كان ناصبه في بعض الصور ايضا محذوفا لكن لم يكن الكلام فيه ولما فرغ من الكلام في المفعول شرع في بيان حذف ناصبه جوازا او وجوبا .

( ويحذف الفعل الناصبها اي الناصب الفضلة جوازا ان علم ) اي عين المفعول المحذوف كان ( كان ثمة قرينة ) معينة للفعل ( حالية كانت ) القرينة ( كقولك لمن تاهب ) اي تهبأ ( للحج مكة اي تريد مكة ) فحذف تريد لدلالة القرينة الحالية على تعيين تريد اذ حالة المخاطب المتاهب للسفر الى مكة وتهيئة الزاد والراحلة وسائر ما يجب تحصيله لمن يريد السفر الى مكة من اخذ جواز السفر من الحكومة واخذ بطاقة الطائرة او السيارة ونحوهما مما يلزم شرعا او قانونا او عرفا قرينة قطعية دالة على انه يريد السفر الى مكة فتقول له مكة بحذف تريد لدلالة القرينة على المحذوف ( او ) كانت القرينة ( مقالية ) كقولك ( زيدا لمن قال من ضربت ) والاصل ضربت زيدا فحذف ضربت بضم التاء من قولك بقرينة ضربت بفتح التاء في قول السائل فالقرينة مقالية وهذا واضح لا يحتاج الى التطويل والبيان .

( وقد يكون حذفه ) اي الناصب للمفعول ( ملتزما ) اي واجبا في

مواضع كثيرة كذب الاغراء والتحذير والتمتع المقطوع ( المنصوب ) على المدح او الذم او الترحم وسياتي كل في باب انشاء الله تعالى ( وكما في باب الاشتغال ) وقد تقدم مفصلا ومشروحا ( او كان نداء ) وسياتي ايضا في باب انشاء الله تعالى ( او ) كان ( مثلا ) وهو كل كلام استعمل اولاً بطريق الحقيقة ثم استعمل مجازاً في موارد كثيرة تشبيها لكل واحد من تلك الموارد بالموارد الاوّل الذي كان استعماله فيه بطريق الحقيقة كقولهم في الصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب فانه استعمل اولاً في امرأة كانت زوجة رجل وكان شيخاً كبير السن لكنه ذو مال ومواش فسألته الطلاق فطلقها فتزوجها رجل شاب قوي لكنه كان فقيراً معدماً لا مال له ولا مواشي فاشتهدت يوماً لبناً فأرسلت الى الشيخ زوجها الاوّل تستسقيه لبناً فقتل الشيخ للرسول قل لها في الضعيف ضيعت اللبن فلما رجع الرسول وأخبرها بما قال الشيخ ضربت يدها على منكب زوجها الشاب وقالت هذا ومذق خير يعني هذا الشاب الجميل القوى مع اللبن القليل الممدوق اي المزوج بالماء خير منه ومن لبنة الكثير ولنعم ما قيل في المقام بالفارسية :

زن نکردد کرد مرد نیک بخت کردان کردد که دارد ضرب سخت  
 وقيل ايضا بالفارسية ( زن جوان را تیری در پهلو نشیند به که پیری )  
 وانما خص الشيخ الصيف لأن سسؤالها الطلاق كان في الصيف هذا  
 مورد الاوّل لهذا الكلام ثم كثر استعماله في كل مورد طلب رجل شيئاً  
 ضيعه قبل فيقال له هذا الكلام بكسر تاء الخطاب ايضا لكنه مجاز ولا  
 يلتفت في تلك الموارد الى التذكير والافراد وفروعهما بل يكسر تاء  
 الخطاب ويؤتي بصيغة المفرد وان كان المورد على خلاف ذلك فيجب

ان لا يغير المثل عما كان او لا فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي استعمل في المورد الاول حقيقة بل غيره وهذا غير المعهود في الاستعمالات المجازية اذ المعهود فيها استعمال نفس اللفظ الذي وضع للمعنى الحقيقي في غيره فاذا عرفت ذلك يتضح لك وجه وجوب حذف الناصب في قولهم ( الكلاب على البقر قال في تاج العروس وفي المثل الكراب على البقر لانها تكرب الارض اي لا تكرب الارض الا بالبقر ومنهم من يقول الكلاب على البقر اي اوسد الكلاب على البقر الوحش وقال ابن السكيت المثل هو الاول انتهى وقال الجوهري واوسدت الكلب اغريته بالصيد مثل اسدته وكيف كان فالكلاب ههنا منصوب بفعل محذوف وجوبا ( اي ارسل ) ولا يجوز ذكره لان ذكره يغير لفظ المثل والامثال لا تغير لانها تستعمل في غير معناها الحقيقي مجازا على سبيل الاستعارة لأن العلاقة فيها شباهة المعنى المجازي بالمعنى الحقيقي وكل مجاز كان العلاقة فيه الشباهة فهو استعارة والا فهو مجاز مرسل وفي الاستعارة يجب ان يكون المستعار نفس اللفظ الذي استعمل في المعنى الحقيقي فلو تغير اللفظ لما كان نفس اللفظ الذي استعمل في المعنى الحقيقي فلا يكون استعارة وهذا خلاف . قال بعض المحققين في حاشية له على كلام النفتازاني في بحث التمثيل انهم مصرحون بامتناع ادنى تغيير في التمثيل ولو بتبديل حركة باخرى تقتضيها المضرب معللين بانها تخرج بهذا عن كونها استعارة ويجب حذف الناصب ايضا اذا كان جاريا مجرى المثل في كثرة الاستعمال والفرق بين المثل وبين قوله ( او جاريا مجراه ) ان المثل حقيقة في المورد الواحد ويجاز في سائر الموارد كما بينا بخلاف ما كان جاريا مجراه فانه حقيقة في جميع الموارد والحاصل ان المثل كلام شبه ما استعمل فيه بما

وضع له واما ما جرى مجراه فهو كلام مستعمل دائما في ما وضع له كثير الدوران في الألسنة كانتهوا خيرا لكم فخيرا منصوب بفعل مجذوف وجوبا اي واتو خيرا اي واقصدوا خيرا ولا يجوز ذكر الفعل فيه لما ذكرنا في المثل وهذا الكلام يستعمل في كل مقام يراد فيه نصح المخاطبين ونهيهم عما يريدون ان يفعلوه او عما هم فاعلوه وهو مضر بحالهم فتقول لهم ( انتهوا ) اي تقبلوا النهي وآتوا واقصدوا فعلا اخر الذي يكون ( خيرا لكم ) وهذا الكلام بهذا المعنى حقيقة في جميع الموارد كما هو واضح جدا.

## باب التنازع

( هذا باب التنازع في العمل )

( ويسمى باب الأعمال ايضا ) لأعمال ما يهمل منهما عن العمل في المتنازع فيه في الضمير .

( وهو ) اي التنازع في الاصطلاح ( كما يؤخذ مما سيأتي ) من كلام الناظم ( ان يتوجه عاملان ) سواء كانا فعلين او اسمين او مختلفين كما سيصرح الشارح بهذا التعميم ( ليس احدهما مؤكدا للاخر الى معمول واحد ) يكون اسما ظاهرا ( متاخر عنهما نحو ضربت واكرمت زيدا وكل واحد من ضربت واكرمت يطلب زيدا بالمفعولية ) اما الحرفان فالذي يظهر من كلام الرضى في بحث الفرق بين لم ولما انه لا تنازع بينهما بل العامل في نحو ان لم يضرب زيد هو السابق وانما قال عاملان تبعا للناظم اقتصارا على اقل ما يحصل به التنازع والا فقد يقع التنازع بين اكثر من العاملين مثل ما في بعض الادعية اللهم صل على

محمد وال محمد كما صليت وباركت وترحمت على ابراهيم وال ابراهيم  
وانما قال ليس احدهما مؤكدا للاخر لانه لو كان كذلك لكان العمل  
للاول والثاني تاكيدها له نحو ضرب ضرب زيد وانما قال الى معمول  
واحد لانه زعم ان التنازع لا يقع في اكثر من معمول واحد وهو خلاف  
التحقيق فتأمل .

وانما قلنا يكون اسما ظاهرا لعدم امكان التنازع في الضمير اذا  
كان متصلا لانه معمول لما يتصل به اذ الضمير لا يتصل الا بعامله وهو  
يتصل في المقام بالثاني فقط نحو زيد لقيت وأكرمته فلا بد من تقدير  
مفعول للاول لانه لا يصح أن يتوجه الى الضمير المتصل بالثاني واما  
الضمير المنفصل نحو ما أكرمك واعطاك الا أنا فيمكن فيه التنازع لكن لا يمكن  
قطعه بما هو معهود عندهم من اضمار الفاعل في الاول أو الثاني لانه  
لو اضمر بدون الا ينقلب المعنى الى النفي والمقصود اثباته ولو اريد  
اضماره مع الا لا يمكن لأن الاحرف والحرف لا يضمير في شيء . فلا بد من  
القول بقول الكسائي من جواز حذف الفاعل من المهمل أو الذهاب  
الى مذهب الفراء من أعمالهما معا في الضمير والا فيبقى النزاع الى الأبد  
لأن الطريق المعهود عندهم وهو الاضمار في المهمل غير ممكن فتبصر .

وانما قال متأخر عنهما اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول  
للاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فتأمل .

( ان عاملان فعلان ) كالأمثلة الآتية ( او اسمان ) نحو انت مكرم  
ومعط العلماء ( او اسم وفعل ) نحوهاؤم اقرؤا كتابيه ( اقتضيا اي طلبا في  
اسم عمل ) بالوقف على السكون على لغة ربيعه وقد تقدم نظيره في  
باب العلم ( رفعا ) نحو ضرب وقعد زيد ( او نصبا ) نحو ضربت وأهنت

زيد ( او طالب احد من ارفعنا ) والاخر نصبنا ) نحو ضربني واهنت زيدا ونحو ضربت واهانني زيد ( وكانا ) اي العاملان ( قبل ) يقتضيان فيه العمل بأن يكون الاسم المتنازع فيه متأخرا عنهما وقد ذكرنا وجهه ( فللواحد منهما العمل بالاتفاق اما الاول او الثاني ) فلا خلاف بين البصريين والكوفيين في انه يجوز اعمال كل واحد منهما في الاسم المتأخر ولكن اختلف الفريقان في الاولى منهما كما ياتي .

( مثال ذلك على اعمال الاول قام وقعدا اخواك ) هذا مثال لاقتضائهما الرفع ( ورايت واكرمتهما ابويك ) هذا مثال لاقتضائهما النصب ( ضربني وضربتني الزيدان ) هذا مثال لاقتضاء الأول الرفع والثاني النصب ( وضربت وضربوني الزيدان ) هذا مثال عكس ما قبله .

ففي جميع هذه الامثلة اعلم الاول في الاسم الظاهر المتأخر واضمر في الثاني ولا محذور لعدم لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط .

( ومثاله على اعمال الثاني قاما وقعدا اخواك ) مثال لاقتضائهما الرفع فاعمل الثاني في الاسم الظاهر واضمر في الاول ولم يبال بالاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة لكونه عمدة والمحااجة اليه وهذا الباب من المواضع الستة التي جوزوا فيها الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة ووجه كونه اضمارا قبل الذكر لفظا ورتبة ان الاسم الظاهر المتنازع فيه جزء الجملة الثانية وهي معطوفة على الجملة الاولى التي الضمير جزئها ومعلوم ان الجملة المعطوفة متأخرة رتبة عن الجملة المعطوف عليها كتأخرها عنها لفظا بالحس والعيان .

( ورايت واكرمت ابويك ) مثال لاقتضائهما النصب فاعمل الثاني

في الاسم الظاهر وحذف المفعول من الاول ولم يضمن للزوم التكرار لو ذكر والاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة في الفضلة لو اضمر وذلك غير جائز ( وضرباني وضربت الزيدون ) هذا مثال لاقتضاء الاول الرفع والثاني النصب فاعمل الثاني في الاسم الظاهر واضمر في الاول لما ذكر في المثال الاول من هذا القسم ( وضربت وضربني الزيدون ) هذا مثال لاقتضاء الاول النصب والثاني الرفع فاعمل الثاني في الاسم الظاهر ولم يضمن في الاول لما ذكر في المثال الثاني من هذا القسم .

( هذا ) اي جواز اعمال كل واحد منهما في الاسم الظاهر ( في غير فعل التعجب اما هو فيتعين فيه اعمال الثاني كما اشترطه ) اي اعمال الثاني ( المصنف في شرح التسهيل في جواز التنازع فيه خلافا لمن منعه ) اي التنازع فيه ( كما احسن واعقل زيدا ) فاعمل الثاني في زيدا ولم يضمن في الاول لما ذكر .

( واعمال الثاني اولى من اعمال الاول عند أهل البصرة لقربه ) ولسلامته من الفصل بين العامل ومعموله بالاجبي اللان من اعمال الاول ومن العطف على الشيء قبل تمامه .

( واختار عكسا وهو اعمال الاول لسبقه ) ولسلامته من التكرار او حذف العمدة او الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة اللان احدهما من اعمال الثاني ( غيرهم اي اهل الكوفة حال كونهم ذا اسرة اي صاحب جماعة قوية ) .

( واعمل المهمل من العمل في الاسم الظاهر في ضمير ما تنازعا وجوبا ان كان ما يضمن بما يلزم ذكره ) بان يكون عمدة ( كالفاعل والتزم ) في الضمير ( ما التزم من مطابقة الضمير ) للاسم ( الظاهر )

المتنازع فيه ( في الافراد والتذكير وفروعهما ) اي التثنية والجمع والتانيث  
 مثال الباب على رأي البصريين قول الناظم ( كيحسنان ويسىء ابنك  
 فاينك تنازع فيه يحسن ويسىء فاعمل يسىء فيه ) اي في ابنك  
 ( واضمر في يحسن الفاعل ) وقيل يحسنان ( ولم يبال بالاضمار قبل  
 الذكر ) لفظا ورتبة لكونه عمدة ( وللحاجة اليه كما ) لم يبال ( في  
 ربه رجلا زيد ) ونعم رجلا زيد على احد القولين وليعلم انه استشكل  
 في المقام بانه قياس مع الفارق لان جواز الاضمار في ربه رجل ونحوه  
 للتفسير بعد الابهام ليكون اوقع في النفس ففيه فائدة كما بين في علم  
 المعاني بخلاف ما نحن فيه فانه خلو عن الفائدة واجيب بان المقصود  
 من القياس اثبات الامكان في مقابل الامتناع الذاتي لا المساواة من  
 كل وجه فلا اشكال ( ومنع جواز مثل هذا ) المثال الذي يقتضي  
 العاملان الرفع ( الكوفيون ) هربا من الاضمار قبل الذكر ولو كان عمدة  
 ( وجوز الكسائي ) وهو من الكوفيين مثل هذا المثال لكن بشرط ان  
 يحذف الفاعل من الاول ولا يضم فيه بان يقال ( يحسن ويسىء ابنك  
 بناء على مذهبه من حواز حذف الفاعل ) من دون ان يسد مسده شيء  
 ( وجوزه ) اي مثل هذا المثال ( الفراء ) وهو ايضا من الكوفيين وتلميذ  
 الكسائي ( بناء على ) جواز ( توجه العاملين معا الى الاسم ) الظاهر اذا  
 كانا موافقين في الاقتضاء وكان العطف بالواو كامثال المثال المذكور لما  
 تقدم من ان المتعاطفين بالواو بمنزلة العامل الواحد واستشكل عليه  
 بانه يلزم من ذلك اجتماع علتين على معلول واحد واجيب عن ذلك  
 بان العوامل في الحقيقة علامات لا مؤثرات واجيب بعين هذا الجواب  
 عن الاشكال الوارد في موجبات الوضوء والغسل .



( وجوز الفراء ايضا ان يؤنى بضمير الفاعل ) منفصلا ( مؤخرا )  
 عن المتنازع فيه هربا من اجتماع العاملين في معمول واحد ومن الاضمار  
 قبل الذكر ومن حذف الفاعل من دون ان يسد مسده شيء ( نحو يحسن  
 ويسبيء ابنك هما ) .

( و ) مثال الباب على رأي الكوفيين ( قد بغى واعتديا عبدك فعبداك  
 تنازع فيه بغى واعتدى ) وكلاهما يقتضيان الرفع ( فاعمل فيه ) اي  
 في عبدك ( الاول واضمر في الثاني ولا محذور ) فيه ( لرجوع الضمير  
 الى متقدم في الرتبة ) نعم فيه العطف قبل الاستكمال وهو سهل هذا  
 اذا احتاج الثاني الى مرفوع ( فان عملت الاول واحتاج الثاني الى  
 منصوب ووجب ايضا اضماره ) في الثاني لأن في حذفه تهيئة العامل  
 للعمل وقطعه عنه وهو غير جائز ( وندر ) حذف المنصوب عن الثاني  
 ( كقوله بعكاظ يغشى الناظرين اذا هم لمحووا شعاعه ) فشعاعه تنازع  
 فيه يغشى لاحتياجه الى الفاعل ولمحووا لاحتياجه الى المفعول فاعمل في  
 شعاعه الاول وحذف الضمير من الثاني اعني لمحووا اذ الاصل ان يقال  
 لمحوه فحذف الضمير وهو نادر قال في المصباح عكاظ وزان غراب سوق  
 من اعظم اسواق الجاهلية وراء قرن المنازل بمرحلة من عمل الطائف  
 على طريق اليمن وقال ابو عبيدة هي صحراء مستوية لا جبل بها ولا علم  
 وهي بين نجد والطائف وكان يقام فيها السوق في ذي القعدة نحو امن  
 نصف شهر ثم ياتون موضعا دونه الى مكة يقال له سوق بجنة فيقام فيه  
 السوق الى اخر الشهر ثم ياتون موضعا قريبا منه يقال له ذو المجاز فيقام  
 فيه السوق الى يوم التروية ثم يصدرون الى منى والثانيث لغة الحجاز  
 والتذكير لغة تميم .

( ولا تجيء مع اول قد اهمل من العمل بمضمر لغير رفع او هلا )  
 وبعبارة اخرى اذا عملت الثاني واهملت الاول فان احتاج الاول الى  
 ضمير منصوب او الى ضمير مجرور فلا تجيء مع الاول بالمضمر المنصوب  
 او المجرور ( بل حذفه اي مضمر غير الرفع ) اي المنصوب والمجرور  
 ( الزم ان يكن ) مضمر غير الرفع ( فضلة ) .

واعلم ان الفضلة قسمان الاول الفضلة بالمعنى الاعم وهو ما لم يكن ركنا  
 للكلام سواء وقع حذفه في لبس ام لا .

والثاني الفضلة بالمعنى الاخص وهو ( بان لم ) يكن ركنا للكلام ولا  
 ( يوقع حذفه في لبس ) فالجار والمجرور في نحو رغبت في الشيء ورغبت  
 عن الشيء والمثال الثالث من الامثلة الالية فضلة بالمعنى الاول الاعم  
 دون المعنى الثاني الاخص ويعلم من ذلك بطريق المقابلة ان العمدة  
 ايضا قسمان الاول العمدة بالمعنى الاعم وهو ما اوقع حذفه في لبس او  
 كان ركنا للكلام .

والثاني العمدة بالمعنى الاخص وهو خصوص ما كان ركنا للكلام فالجار والمجرور  
 في رغبت وتحوه عمدة بالمعنى الاول الاعم دون المعنى الثاني الاخص  
 والمراد من الفضلة في المقام هو الثاني من قسميها والمراد من العمدة  
 القسم الاول من قسميها فتدبر جيداً حتى تعرف المراد من بيان الشارح  
 بأن لم يوقع حذفه أى حذف الضمير غير الرفع في لبس ( وكان )  
 الضمير ( غير خبر وغير مفعول أول ) لباب ( ظن ) وبالجمله لا يكون  
 ركناً للكلام ( نحو ضربت وضربني زيد فان عملت الثاني في زيد لا تجيء  
 مع الاول اعني ضربت الضمير لأنه ضمير غير رفع وفضلة لانه ليس  
 ركناً للكلام ولا يوقع حذفه في لبس ولا ضرورة تلجئنا الى الاضمار

قبل الذكر مع كونه مستغنى عنه لانه فضلة ولا يوقع حذفه في لبس ( وندر المجيء به ) أي بالضمير غير الرفع الفضلة ( في قوله اذا كنت ترضاه ويرضيك صاحب ) حيث اعمل الفعل الثاني في صاحب واضمر مع الاول مع كونه ضمير غير رفع وفضلة .

( واضمرنه ) أي جىء بمضمر غير الرفع ( واخرنه ) أي الضمير عن المتنازع فيه ( وجوباً ان يكن ذلك الضمير عمدة ) بالمعنى الاول الاعم وكونه عمدة بهذا المعنى يحصل بأمرين كما اوضحناه .

الاول بأن يكون ركناً للكلام ( بأن كان هو الخبر أو ) مفعولاً ثانياً ( لظن أو ) كان ( المفعول الاول لظن ) والثاني ( أو اوقع حذفه في لبس ) مثال كونه خبراً المكان كقولك ( كنت وكان زيد صديقاً اياه ) فالفعلان تنازعا في صديقا على الخبرية فأعملنا الثاني فيه وجئنا بالضمير مؤخراً عن صديقا خبراً للاول ولم نحذفه لكونه عمدة ( و ) مثال كون الضمير مفعولاً ثانياً لظن ( ظننى وظننت زيدا عالماً اياه ) فالفعلان تنازعا في زيداً عالماً لان الاول يطلب زيدا فاعلاً وعالماً مفعولاً والثاني يطلبهما مفعولين فاعلمنا الثاني في زيدا وعالماً مفعولين له وبقى الاول يحتاج الى فاعل ومفعول ثان فاضمرنا الفاعل فيه مقدماً لكونه عمدة وجئنا للاول بضمير منصوب مؤخر عن المتنازع فيهما لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر فيما هو فضلة بأحد المعنيين ولم نحذفه لكونه عمدة بأحد المعنيين او لعدم جواز حذف احد مفعولى باب ظن كما تقدم هناك عند قول الناظم ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين او مفعول وقلنا فيه ان عدم الحذف لكون مضمون المفعولين المفعول الحقيقي لان المعلوم والمقصود في قولك علمت زيداً شارباً مصدر شارباً مضافاً الى زيد اي علمت شرب

زيد فلو اقتضرت على احد المفعولين ضيعت المعلوم والمقصود من الكلام وهو الاخبار عن علمك الحاصل بشرب زيد .

مثال كون الضمير مفعولا او لا لظن ( ظننت منطلقا و ظننتي منطلقا هند اياها ) فتنازع الفعلان في هند فالاول يطلبها مفعولا اولا والثاني يطلبها فاعلا فاعملنا الثاني وجئنا للاول بضمير منصوب مؤخر عن .  
التنازع فيها لما قلنا فيما قبله حرفا بحرف فلا نعيده ( و ) مثال الضمير الموقع حذفه في لبس ( استعنت واستعان علي زيد به ) فتنازع الفعلان في زيد فالاول يطلبه مجرورا بالباء اذا كان هناك قرينة على ان مطلوبه ذلك والثاني يطلبه فاعلا لانه استوفى معموله المجرور بعلى فاعلمنا الثاني واضمرنا للاول ضميرا مجرورا بالياء راجعا الى زيد مؤخرآ عنه لثلا يلزم الاضمار قبل الذكر ولم نحذفه لان حذفه موقع في اللبس اذ لا يعلم حينئذ هل زيد مستعان به للاول او مستعان عليه له لان المتبادر بقرينة علي في الثاني ان زيدا مستعان عليه للاول والمراد بقرينة المقام وحسب الفرض انه مستعان به له فعلم من جميع ذلك ان الحذف في المثال موجب للالتباس بسبب علي في الفعل الثاني لا الاجمال كما توهمه بعض والفرق بين الاجمال والالتباس قد تقدم فلا نعيده .

( وذهب بعضهم في ) ما كان الضمير ( الخبر ) لكان أو مفعولا ثانيا لظن ( والمفعول الاول ) لظن ( الى جواز تقديمه ) لانه عمدة في الصور الثلاث ( كالفاعل ) فلم يبالي بعود الضمير الى المتأخر لفظاً ورتبة ( و ) ذهب بعض ( اخر ) فيها ( الى جواز حذفه ) في الصور الثلاث ( ان دل ) دليل ( عليه ) لأن حذف ما يعلم جائز كما تقدم وقد صرح بجواز الحذف في صورة الثانية والثالثة ان دل ( دليل ) عند قول الناظم

المذكور آنفا ( و ) ذهب ( ابن الحاجب ) في الصور الثلاث ( الى  
الايان به ) أي بمعمول الفعل الاول ( اسما ظاهرا ) وليعلم ان عبارة  
متن الكافية في المسألة هكذا فان عملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول  
الى ان يقول وحذفت المفعول ان استغنى عنه والا اظهرت فهذه العبارة  
أي والا اظهرت تشمل جميع الصور الثلاث كما هو واضح ولكن الشارح  
طبقها على صورتين منها لأنه قال في شرحها نحو حسبي منطلقا وحسبت زيدا منطلقا  
لأنه لا يجوز حذف أحد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لثلا يلزم  
الاضمار قبل الذكر في الفضلة انتهى موضع الحاجة من كلامه فظاهر  
هذا التعليل لا ينطبق الا على صورتين فالحق ما فهمه شارحنا من التعميم  
ولكن لا يخفى عليك ان متن الكافية مجملة اذ لم يعلم منه ان الاظهار  
هل فيها لم يدل دليل وقرينة على المحذوف أو مطلقاً وان حمله شارحنا  
على الثاني بدليل قوله ( والاحسن انه ان وجدت قرينه حذف ) أي  
معمول الفعل الاول ( والا أتى به اسما ظاهرا ) .

هذه الاحكام والاقوال المذكورة كانت في موضع يمكن أعمال أحد  
الفعلين والحذف أو الاضمار في الآخر لا فيما امتنع الحذف أو الاضمار  
فانه اذا امتنع الحذف أو الاضمار لا بد حينئذ من الاظهار في الفعل  
المهمل والمانع في المقام كما يذكره الشارح كون المفسر بكسر السين  
أي المتنازع فيه مثنى مثلاً والضمير المفسر بفتح السين الراجع اليه لو  
جئنا به للمهمل مفردا مع كونه عمدة فحينئذ لا يمكن الحذف لانه  
عمدة ولا الاضمار لعدم مطابقة المفسر بكسر السين اعني المتنازع فيه  
مع المفسر بفتح السين اعني الضمير في المهمل لو جئنا به واذا لا يمكن  
الحذف والاضمار فالواجب الاظهار كما قال ( ولا تضمر ) أي لاتجيبه

بالضمير ( بل اظهر مفعول الفعل المهمل ) اعني الفعل الثاني في مثال  
الناظم ( ان يكن ضمير لو اضمر خبراً في الاصل لغير ما ) اي مبتدئ  
( يطابق المفسر بكسر السين وهو ) اي المفسر بالكسر ( المتنازع فيه )  
وما اظهر هو اخا حاصله ان يكون الضمير في الاول لو جئنا به خبراً  
في الاصل لمبتدأ غير مطابق للمتنازع فيه وهو اخوين في المثال ( بأن  
كان المتنازع فيه الذي عملنا فيه الثاني ( مثني والضمير ) لو جئنا به  
( خبراً ) في الاصل ( عن ) مبتدئ ( مفرد ) وهو زيداً في المثال وذلك  
( نحو اظن ويظناني اخا زيداً وعمرا اخوين في الرخاء ) محل الشاهد  
أخا واخوين ( فأخوين تنازع فيه اظن لأنه يطلبه مفعولاً ثانياً اذ  
مفعوله الاول زيदा ) ( و ) يطلبه أي أخوين ( يظناني ) ايضاً ( لأنه  
كما قيل يطلبه مفعولاً ثانياً ) وان كان مخالفاً لمفعوله الاول اعني ياء  
المتكلم ( فاعمل فيه ) اي في اخوين الفعل ( الاول وهو اظن ) فأكمل  
مفعولاه اذ صار مفعوله الاول زيداً وعمرا ومفعوله الثاني اخوين  
( وبقى يظناني يحتاج الى المفعول الثاني ) اذ مفعوله الاول ياء المتكلم  
( فلو أتيت به ) اي بالمفعول الثاني المحتاج اليه يظناني ( ضميراً مفرداً  
فقلت اظن ويظناني اياه زيداً وعمرا اخوين لكان ) الضمير المأثني به  
اعني اياه ( مطابقاً للياء غير مطابق لما يعود عليه وهو اخوين ) المفسر  
بالكسر للضمير ( ولو أتيت به ) اي بالضمير ( ضميراً مثني ) لي مطابق اخوين  
( فقلت اظن ويظناني اياهما ) زيداً وعمراً أخوين لطابقه ) اي ما يعود  
عليه ( و ) هو أخوين ولكن ( لم يطابق الياء الذي هو ) أي الضمير  
في الاصل ( خبر عنه ) وبالجملة لا يمكن الاضمار للفعل الاول لأنه  
لو اضمر مفرداً خالف المرجع وهو أخوين ولو اضمر مثني خالف المبتدأ

وهو الياء وكل غير جائز وكذلك الحذف لانه عمدة ( فتعين الاظهار )  
 أي اتيان اسم وهو أخا فلا ضمير ولا حذف لوجود المانع من كل  
 منهما كما أوضحنا لك ( وقد علمت ) ان ( المسألة حينئذ ليست من  
 باب التنازع لأن من شرائط الباب ان يكون رفع النزاع بالحذف أو  
 الاضرار في احد الفعلين والمسألة ليست كذلك لان ( كلا من العاملين )  
 فيها ( قد عمل في ) اسم ( ظاهر ) وليعلم انه لا بد في المسألة من فرض  
 المتنازع فيه اسما دالا على مجرد الاخوة مجردا عن الدلالة على الافراد  
 او التثنية والا فلا يكون المسألة من الاول من الباب لان الفعل الاول  
 في المثال يقتضي تثنية والثاني يقتضي مفردا فلا يعقل ان يتوجها الى  
 شيء متصف بالافراد بالخصوص او التثنية كذلك ولعل قول الشارح  
 كما قيل اشارة الى ذلك .

## المفعول المطلق

( فصل المفاعيل ) على المشهور ( خمسة احدها المفعول به وقد سبق  
 حكمه ) في باب الفاعل ( الثاني المفعول المطلق وهو كما يؤخذ مما سيأتي ) في  
 كلام الناظم ( المصدر الفضلة ) بالمعنى الاخص في التقييد بكونه مصدرا  
 كلام تقدم في الجمع المؤنث بالالف والتاء في خلق الله السموات فراجع  
 وهو ثلاثة اقسام .

الاول : ( المؤكد لعامله ) وسيأتي بيانه عن قريب .

الثاني ( او المبين لنوعه ) وسيأتي بيانه ايضا في المحل المذكور .

الثالث (او) المبين (لعدده) وسياأتي بيانه ايضا فيه .  
 ( ويسمى ) مفعولا ( مطلقا لانه يقع عليه اسم المفعول من غير  
 تقييد بحرف جر ) او لفظ مع بخلاف سائر المفاعيل لانه لا يقع عليها  
 اسم المفعول الا مع التقييد بحرف جر او لفظ مع فيقال المفعول به  
 او فيه او له او معه ( ولهذه العلة ) اي لأجل انه يقع عليه اسم  
 المفعول من غير تقييد بحرف جر ( قدمه على المفعول به الزمخشري وابن  
 الحاجب ) هذا الكلام يشبه رجما بالغيث اذ لا تصریح لابن الحاجب  
 في وجه تقديمه على المفعول به ولذا علل التقديم بعض شراح كلامه  
 بغير ما علله به شارحنا وهذا نصه قدم المفعول المطلق لانه المفعول  
 الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيام هذا  
 المفعول به صار فاعلا لان ضاربية زيد في قولك ضرب زيد ضربا لاجل  
 حصول هذا المصدر منه واما المفعول به نحو ضربت زيدا او المفعول  
 فيه نحو ضربت قدماك يوم فليسا بما فعله الفاعل المذكور واوجده وكذا  
 المفعول معه واما المفعول له وان كان مفعولا للفاعل وصادرا منه الا  
 ان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به الا يرى ان كون المتكلم زائرا  
 في قولك زرتك طمعا ايس لاجل قيام الطمع به لاجل الزيارة فبان  
 ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من المفعول له فهو احق بتقديم ذكره  
 وايضا لا فعل الا وله مفعول مطلق ذكر او لم يذكر بخلاف المفعول  
 له فرب فعل بلا علة انتهى كلامه نقلناه بطوله لفوائده يتفطنها الالهي  
 والله الموفق لفهم الدقائق ( واعلم ان الفعل يدل على شيئين الحدث والزمان ) هذا  
 ما يفهم من ظاهر كلام الشارح واما عند المشهور فهو يدل على ثلاثة معان  
 الاول الحدث والثاني الزمان الثالث النسبة الى فاعل ما او فاعل معين



على ما في حاشية الجامي عند تعريف الفعل وهذا نصه اختلف في ان معنى الفعل النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين ولاشك انها على الثاني معنى حرفي لا يفهم ما لم ينضم الى الفعل ذكر الفاعل وعلى الاول معنى يتعقل بتعقل فاعل ما اجمالاً وهو من فهم بذكر الفعل من غير ذكره فيكون معنى مستقلاً ونظيره لفظ الابتداء فان معناه يتعقل بتعقل متعلق ما اجمالاً من فهم من غير ذكره انتهى وزاد بعضهم رابعاً وخامساً وهما تقييد الحدث والنسبة بالزمان وهذا افراط كما ان ما يفهم من ظاهر كلام المشرح من دلالة على اثنين تفریط فخير الاقوال اوسطها وهو قول المشهور (واما المصدر فهو اسم يدل على ما سوى الزمان من مدلولي الفعل) بل مدلولات الفعل على ما حققنا (وهو) أي ما سوى الزمان الحدث وليعلم ان كل دال على (الحدث) ليس مصدراً اذا الدال على الحدث ان كان علماً كبرة للعبارة وسبحان للتسبيح وفجار للفجرة ويسار للميسرة او على زنة مصدر من مصادر الثلاثي وهو غير جار على الفعل نحو غسلا ونحو وضوء في توضاً وضوء او كان مبدؤاً بميم زائدة لغير المفاعلة نحو نحو المقتل بمعنى القتل فهو اسم مصدر والا فمصدر (كامن من ان) قال بعض المحققين في حاشيته على الجامي وانما سمي المصدر مصدراً لانه من صدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاختذه منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفية انتهى

فما في شرح الامثلة من تعريفه بان المصدر ما يصدر عنه الفعل او شبهه ينطبق على المذهب الاول لا الثاني بقربية عن واعلم ان للجريان عندهم معان منها ما اريد هاهنا وهو ان يكون الدال على الحدث مصدراً قياسياً فنحو غسلا وضوء ليسا جاريتين على اغتسل وتوضاً بل

الجارى عليهما الاغتسال والتوضوء .

ومنها ان يقع المصدر بعد اشتقاق الفعل منه تأكيداً له أو بياناً لنوعه أو عدده وهما بهذا المعنى جاربان على الفعل كما لا يخفى .  
ومنها موازنة شيء لشيء كموازنة اسم الفاعل لفعل المضارع موازنة عروضية نحو ناصر وينصر وضارب ويضرب اذ الموازنة العروضية عبارة عن مطابقة شيء لشيء في الحركات والسكنات وترتيبها سواء كانا مطابقين في شخص الحركات كضارب ويضرب ام لا كناصر وينصر .

ومنها جريان الخبر على المبتدأ والنعته على المنعوت والحال على ذي الحال سواء كان اسنادها حقيقة نحو زيد قائم وزيد القائم وزيد قائماً أو صورة نحو زيد قائم أبوه وزيد القائم أبوه وزيد قائماً أبوه فاحفظ ذلك فإنه يفيدك في مسائل كثيرة .

والفرق بين المصدر واسمه زائداً على ما تقدم ان مدلول المصدر معنى ومدلول اسمه لفظه كأسماء الافعال على المذهب الاصح فقولنا ان اسم المصدر دال على الحدث مساحمة فتأمل وزاد بعض المحققين فرقاً آخر وهو ان المصدر يدل الحدث القائم بالفاعل بحيث يصبح اسناده اليه لا ان يكون مؤثراً فيه موجداً اياه فلا يرد النقض عليه بمثل مات موتا ومرض مرضاً واسمه يدل على الهيئة بسبه والى هذا المعنى يرجع ما يقال ان المصدر موضوع لنفس ما يصدر من الافعال كغسل الرأس والرقبة والطرفين وكغسل الوجه واليدين ومسح الرأس والرجلين واسم المصدر موضوع للحاصل من الافعال وهو الأمر المعنوي الحاصل للمكاف بعدها اعني الطهارة في لسان الفقهاء .

ولما كان المفعول المطلق من المنصوبات ولا يبد له من ناصب فقال  
ان نصبه بثلاثة اشياء !  
الأول : ( بمثله أى بمصدر ) سواء كان مثله لفظاً ومعنى او معنى  
فقط .

الثاني : ( او فعل ) كذلك .

الثالث : ( او وصف ) كذلك ( نصب ) المفعول المطلق .

مثال المصدر المماثل له لفظاً ومعنى ( نحو ) قوله تعالى ( فان جهنم  
جزائكم جزاء موفوراً ) فنصب الجزاء الثاني بالجزاء الاول وهو مثله  
لفظاً ومعنى ومثال المماثل له معنى فقط اعجبني قعودك جلوساً بناء على  
تراد فهماً وفيه كلام .

مثال الفعل نحو قوله تعالى ( وكلم الله موسى تكليماً ) وقعدت جلوساً  
ومثال الوصف نحو قوله تعالى ( والصابغات صفياً ) والجالسات قعوداً ( وهو  
مضروب ضرباً ) وهو مرور به مجازوة

واختلفوا في ان الاصل هل هو المصدر أم الفعل والوصف فقال  
المصنف ( وكونه اي المصدر أصلاً لهذين اي للفعل والوصف وهو  
مذهب اكثر البصريين وهو الذي انتخب اي اختير ) عند الناظم والشارح  
وصاحب شرح الامثلة لان كل فرع ( يتضمن الاصل وزيادة ) كزيد  
وزيدان وزيدون فان التثنية والجمع فرعان للمفرد متضمنان لما تضمنته  
المفرد وزيادة اعني العلامة او التعدد وكامرء وامرأة ورجل ورجلة وقائم  
وقائمة فان المؤنث فرع للمذكر متضمن لما تضمنته المذكر وزيادة اعني  
علامة التانيث او الانوثة فتأمل ( والفعل والوصف بالنسبة الى المصدر كذلك )  
لأن كل واحد منهما متضمن للمصدر اعني الحدث وزيادة اعني التثنية  
والنسبة في الفعل والنسبة فقط في الوصف مع الدلالة على فاعلية

الموصوف ونحوها ( وذهب بعض البصريين الى ان المصدر اصل للفعل )  
لاشتقاق غالب الافعال منه ( والفعل أصل للوصف ) لاشتقاق اسم الفاعل  
والمفعول ونحوهما منه ( و ) ذهب بعض ( آخر ) من البصريين ( الى )  
ان كلا من المصدر والفعل اصل برأسه ( لأن بعض المشتقات يشتق من  
المصدر المجرد وبعض المشتقات يشتق من الفعل كما تقدم والفعل لا يشتق  
من المصدر لأنه قد جاءت أفعال بلا مصادر ولو كان المصدر اصلا والفعل  
فرعا لما وجد الفرع بدون الاصل ولا شيء آخر يشتق الفعل منه باجماع  
القوم فالفعل اصل برأسه ذهب ( الكوفيون الى ان الفعل اصل  
للمصدر ) واستدلوا بوجوه منها ان اعلال الفعل مدار لاعلال المصدر  
وجودا كيعد وعدة وقام وقيام وعد ما كيوجل ووجلا وقاوم قواما فاعل  
المصدر حيث اعل الفعل ولم يعمل حيث لم يعمل فمداريتها تدل على اصلته  
واجيب عن ذلك بان اعلال المصدر للمشاكله في المعنى اذ كل من الفعل  
والمصدر يدل على حدث واحدا لا للمدارية كحذف الواو والهمزة في  
تعد وتكرم ومنها ان الفعل يؤكد بالمصدر نحو ضربت ضربا وهو بمنزلة  
ضربت ضربت ومعلوم ان المؤكد بالفتح اصل بالنسبة الى المؤكد بالكسر  
واجيب عن ذلك بان المؤكدة بالفتح لا تدل على اصالة الفعل في  
الاشتقاق بل في العاملة والاعراب بل يمكن ان يقال علاوة على ذلك  
ان الفعل ليس مؤكدا بالفتح للمصدر بل المؤكد عند التحقيق هو المصدر  
الموجود في ضمن الفعل فان معنى ضربت اوجدت ضربا فلما ذكرنا ضربا  
آخر صار معنى ضربت اوجدت ضربا ضربا فقولنا ضربا تأكيدا للفعل  
بجاز من باب اسناد ما للجزء الى الكل او من باب اسناد ما للمظروف  
الى الظرف فتبصر واحفظه فانه يفيدك فيما سيأتي .

ومنها انه يقال للمصدر هو مصدر لكونه مصدورا عن الفعل كما يقال في الماء مشرب عذب اي مشروب عذب وفي الفرس مركب فاره اي مركوب فاره فانضف المشرب بالمشروبية والمركب بالمركوبية واجيب عن ذلك بان المشرب والمركب ليسا بحقيقة في معنى المشروب والمركوب حتى يكونا مرادفين للمشروب والمركوب في المعنى والاشتقاق حتى يلزم منه ان يكون لفظ المصدر ايضا بمعنى المصدر بل استعمال مشرب عذب ومركب فاره كاستعمال نهر جار استعمال مجازي على ما بين في علم المعاني .

ومنها ان الفعل عامل في المصدر والعامل اصل بالنسبة الى المفعول واجيب عن ذلك بأنه لا يلزم من كونه عاملا كونه اصلا فان الحروف عاملة في الاسماء وليست اصلا لها .

ومنها ما تقدم في قول بعض البصريين من انه قد جاءت افعال لم ينطق لها بمصدر قط ولو كان المصدر اصلا للفعل للزم ان لا يوجد الا حيث يوجد المصدر واجيب عن ذلك بوجهين !

الوجه الاول : ما اجابوا به عن دليل القائل بان الفعل المجهول ايضا من الاصول كأقسام فعل المعلوم كما ياتي في باب التصريف وقد اشرنا اليه سابقا من ان العرب قد يستغني بالفرع عن الاصل الا ترى انه قد جاءت جموع لم ينطق لها بمفرد اصلا كمذاكير ونحوه وهي لا شك ثوان عن المفردات .

الوجه الثاني ان المتنازع فيه الافعال التي لها مصادر ومنها ان مفهوم المصدر جزء من مفهوم الفعل كما بين انفا والكل اصل بالنسبة الى الجزء واجيب عن ذلك بأنه على عكس المقصود ادل لأن الجزء مقدم على الكل واصل

لوجوده فيكون اصلا لاشتقاقه وانما اطيننا الكلام في المقام تشريحا  
لأذهان المبتدئين الكرام وتكميلا لما يعرفونه من الاقوال .

والمفعول المطلق ثلاثة اقسام :

الأول : انه ( توكيدا يبين المصدر ) والمراد على ما حققنا سابقا انه  
يؤكد مصدر الموجود في عامله ان لم يكن العامل مصدرا ولا يؤكد نفس  
العامل والوجه في ذلك ان الفعل دال على الزمان والنسبة والحدث  
والمصدر لا يدل الا على الحدث ولا بد من الاتحاد في المؤكد والمؤكد  
حتى يفيد ما افاده المؤكد بالفتح وذلك اي كون المصدر مؤكدا ( اذا ذكر مع  
عامله ) اذ لا يجوز حذف عامله حينئذ كما ياتي عن قريب لان الحذف  
مشعر بعدم الاهمية والتاكيد مشعر بالاهمية فيتناهيان مثال ذلك  
( كاركع ركوعا ) .

الثاني : ( او نوعا يبين ) المصدر وذلك في ثلاثة مواضع الاول ( اذا  
وصف ) نحو ضربت ضربا شديدا والثاني ( او اضيف ) مثاله مذكور في  
النظم وهو سير ذي رشد والثالث ( او اضيف اليه ) اي الى المصدر  
شيء ذكر الشارح مثاله وهو رجعت القهقري لأن القهقري مفعول مطلق  
يبين نوع العامل والمضاف اليه محذوف اصله رجوع القهقري فهو من  
قبيل ضربته بعض الضرب من جهة ومبين للنوع من جهة اخرى ولا  
منافاة فلا وجه لما زعمه بعض ارباب الحواشي من ان هذا تميم  
لمثال المصنف للمضاف ولم يمثل للمضاف اليه . الخ . لأن صدر كلامه  
يناقض ذيله .

الثالث : من اقسام المفعول المطلق ( او ) يبين المصدر ( عدد ) الفعل  
الوقف على لفظ عدد في النظم بالسكون على لغة ربيمة فلا تنفل مثال

المبين للعدد ( كسرت سيرتين ) واما ( سير ذي رشد ورجعت القهقري ) فقد قلنا انهما مثالان للمبين للنوع .

ولفظ او في النظم لمنع الخلو لا يمنع الجمع فلا غرو ان يكون كل واحد من المبين للنوع والعدد مؤكدا ايضا بل يمكن ان يكون مصدر واحد مؤكدا ومبين للنوع والعدد جميعا نحو ضربت ضربتي الامير فتدبر . ( وقد ينوب عنه ) اي عن المفعول المطلق ( ما ) اي شيء ( عليه دل ) وهو تسعة اشياء الاول ( ككل مضاف اليه كجد كل الجد ) قيل اصله جد جدا كل الجد وفيه نظر لوجهين الاول لزوم عدم مطابقة الوصف لموصوفه والثاني لزوم كونه من قبيل نيابة الوصف لا قسما برأسه وكذا الكلام في الثاني والثالث بل غالب التسعة ( و ) الثاني ( بعض ) مضاف اليه ( كما في الكافية كضربته بعض الضرب ) فالاولى فيهما ان يقال ان لفظ كل وبعض مصدر لا انهما نائبان عن مصدر ومصدريتهما باعتبار المضاف اليه كما قيل ذلك في خير مقدم هذا اذا قيل ان المصدر المحذوف نكرة وان قيل انه معرفة فلا يرد الا الوجه الثاني من النظر ويمكن حينئذ ايضا ان يقال مصدريته باعتبار الموصوف المحذوف كما قيل ذلك في خير مقدم ايضا .

الثالث من التسعة ( وكذا مرادفه نحو افرح الجذل ) ( با ) لئذال ( المعجمة ) اي ( الفرح ) قيل اصله افرح فرحا الجذل والكلام والنظر فيه كسابقيه حرفا بحرف فلا نعيده ولهم في هذا القسم من المفعول المطلق اي ما كان من معنى الفعل لا من لفظه اقوال ثلاثة الاول انه مفعول مطلق لنفس الفعل المذكور السابق وهذا هو الظاهر من كلام الناظم وقيل انه مفعول مطلق لفعل محذوف من لفظ المصدر يدل عليه

## الفعل المذكور .

الثاني من الاقوال انه مفعول له فمعنى افرح الجذل افرح للجذل .

الثالث انه حال من قبيل زيد عدل .

( و ) الرابع من التسمية ( وصفه ) ( و ) الخامس ( الدال على

نوع منه ) ،

( و ) السادس ( و ) الدال ( على عدده ) والسابع ( او ) الدال على

( الته ) والثامن ( ضميره ) والتاسع ( او اشارة اليه كما في الكافيه نحو

سرت احسن السير ) مثال لوصفه النائب عنة ( واشتمل الصماء ) والمشهور

انه الالتحاف بالأزار حال كون طرفيه تحت اليد وجمعهما على منكب

واحد وقيل هو ان يجعل الثوب على المنكبين ثم يرد ما على الايسر على

الايمن وقيل هو ان يتخلل بثوب على جميع بدنه ويضم طرفيه وقيل

الصماء اشتمال الرداء ونحوه للابسه معكوسا وقال بعض آخر الحق ان

كلامهم مشوش في بيان معنى الشملة الصماء والحق معه اذ في كيفية هذا

الاشتمال خلاف بين اللغويين والفقهاء في بحث لباس المصلي ثم انه

اضطرب كلام النحويين في هذا المثال من حيث الممثل والحق انه مثال

للموصف النائب عن الموصوف واصله اشتمل الشملة الصماء فحذف

الموصوف ونابت صفته منابه فهو كسابقه من حيث الممثل ( و ) اما

( رجوع القهقري ) فهو مثال للدال على نوع منه كما اوضحناه آنفا وازافة

رجوع المحذوف الى القهقري بيانية وقيل اصله الرجوع القهقري بالتوصيف

فلا اضافة ولكن يشكل على هذا تطبيقه على الممثل فلا تغفل ( وفاجلدوهم

ثمانين جلدة ) مثال للدال على عدده وهو واضح ( وضربته سوطاً ) مثال

للدال على آله وهو أيضا واضح ( ولا أعذبه أحدا ) مثال لضميره



والأصل لا اعذب التعذيب الخاص أحداً غير هذا الكافر ( وضربت ذلك الضرب ) مثال للإشارة اليه ففي جميع هذه الامثلة النائب عن المصدر هو المفعول المطلق لا المصدر على ما توهمه بعض من لفظ ينوب نعم مصدرية النائب باعتبار المنوب عنه حسب ما أشرنا اليه فنصب النائب بالاصالة لا بالنيابة نعم كونه مصدراً ومفعولاً مطلقاً بالنيابة فاحفظ ذلك واغتنم .

( وينوب عنه أيضاً ما شاركه في مادته ) أي في حروفه الاصلية ( وهو ) أي ما شاركه في مادته ( ثلاثة ) الاول ( اسم مصدر نحو اغتسل غسلاً ) فغسلاً ناب عن اغتسالا واشتراكهما في المادة واضح ( و ) الثاني ( اسم عين ) وهو ما دل على ذات ( نحو والله انبتكم من الارض نباتا ) فنباتا ناب عن انباتا وهما مشتركان في المادة وفي اشتراط اشتراكه وفي المسادة عند الكل نظر يظهر وجهه من المسئلة الاتية في السموات ( و ) الثالث ( مصدر لفعل آخر نحو وتبتل اليه تبتيلاً ) فتبتيلاً مصدر تبتل من باب التفعيل ناب عن تبتل مصدر باب التفعّل لان الفعل في الآية العامل في المصدر أمر من هذا الباب والاصل كون كل مفعول مطلق من باب عامله والظاهر ان السموات في خلق الله السموات على القول بانها مفعول مطلق لا مفعول به من قبيل القسم الثاني من هذه الثلاثة لانها ايضاً اسم عين كالنبات واستدل القائلون بانها مفعول مطلق لا مفعول به وهم من اكابر النحويين بان المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلاً كضربت زيداً فزيداً كان موجوداً قبل الضرب وانت فعلت به الضرب والمفعول المطلق ما كان فعل الفاعل فيه هو فعل ايجاده كالسموات في خلق السموات فانها لم تكن موجودة بل كان عدماً محضاً والله اوجدها وخلقها من العدم فكانت مفعولاً مطلقاً لا مفعولاً به واجاب الجمهور بان

المفعول به بالنسبة الى فعل غير الایجاد يقتضي ان يكون موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه واما المفعول به بالنسبة الى الایجاد فلا يقتضي ان يكون موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه بل يقتضي ان لا يكون موجودا والا لزم تحصيل الحاصل فالتزام كون المفعول به موجودا في مطلق الافعال دعوى بلا دليل هذا فظهر من ذلك ان نباتا ليس مفعولا مطلقا بل مفعولا به فتأمل قال ابن هشام قوامهم في نحو خلق الله السموات ان ان السموات مفعول به الصواب انه مفعول مطلق لان المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد كقولك ضربت ضربا والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك الا مقيدا بقولك به كضربت زيدا وانت لو قلت السموات مفعول كما تقول الضرب مفعول كان صحيحا ولو قلت السموات مفعول به كما تقول زيد مفعول به لم يصح وقد يعارض هذا بانه يصاغ لنحو السموات في المثال اسم مفعول تام فيقال السموات مخلوقة وذلك مختص بالمفعول به انتهى .

( وما لتوكيد فوحد ابدا ) فلا يجوز تثنيته ولا جمعه ( لانه بمنزلة تكرير الفعل ) ( و ) قد تقدم انه اي ( الفعل ) ( لا يثنى ولا يجمع ) وقولهم في يضربان ويضربون تثنية وجمع مسأحة اذ المثنى والجمع فاعلها لا هما نفسهما هذا لكن هذا التعليل في المقام عليل لأن العلة في المقام ما أسلفنا سابقا من ان المصدر المؤكد بمنزلة تكرير المصدر لأنه يؤكد المصدر الموجود في الفعل وهو مجرد عن جميع الخصوصيات والدلالات غير الدلالة على الحدث من حيث هو هو وانذا لا يثنى ولا يجمع .

( وثن واجمع غيره ) اي غير ما لتأكيد ( وافردا ) وهو المبين للعدد والنوع اما المبين للعدد فلا خلاف في جوار تثنيته وجمعه نحو ضربتين

وضربات واما المبين للنوع فالمشهور انه يثنى ويجمع اذا اختلفت انواعه نحو ضربت ضربي زيد الشديد والضعيف واستدلوا لذلك بقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا بجعل الفه زائدة تشبيها للفواصل بالقوافي وقيل انه لا يجوز تشنيته ولا جمعه قياسا بل يقتصر فيه على السماع واليه اشار البهائي بقوله وفي النوع خلاف ( وحذف عامل المصدر المؤكد امتنع قال في شرح الكافية لانه يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه ) اي العامل ( مناف لذلك ) ورد ذلك بان المحذوف لدليل كالمذكور ولذلك علله بعضهم بان مقام التاكيد مقام بسط ومقام الحذف مقام ايجاز واختصار فالجمع بن التاكيد والحذف جمع بين امرين متنافيين ( ونقضه انبه بمجيئه ) اي حذف العامل ( في نحو سقيا ورعيا ) فادعى ابن المصنف ان كل واحد من سقيا مصدر مؤكد حذف عامله ( ورد ) ابن المصنف ( بأنه ليس من التاكيد في شيء وانما المصدر فيه ) أي في نحو سقيا ورعيا ( نائب مناب العامل دال ) هذا المصدر ( على ما يدل ) الفعل ( عليه فهو ) أي المصدر ( عوض عنه ) أي عن الفعل ( ويدل على ذلك ) أي على كون هذا المصدر عوضا عن الفعل ( عدم جواز الجمع بينهما ) أي بين العامل وهذا المصدر ( ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد ) بل قد يجب الجمع بينهما .

( وفي حذف عامل سواء ) أي سوى عامل المصدر المؤكد ( لدليل ) أي لقريئة ( عليه متسع ) أي جائز ( فيبقى ) المصدر بعد حذف عامله ( على نصبه ) سواء كانت القريئة لفظية ( كقولك ان قال ) لك سائل ( أي سير سرت سيرا سريعا ) فسيرا سريعا مصدر نوعي حذف عامله لقريئة لفظية وهو قول السائل وأصله سرت سيرا سريعا أم كانت القريئة

معنوية ( و ) ذلك كقولك ( لمن قدم من سفره قد وما مباركا ) أي قدمت قدوماً مباركا فحذف العامل وهو قدمت للقرينة المعنوية وقيل القرينة في المثال الحالية ادلالة حالة القادم على المحذوف فتامل ( والحذف المعامل حتم ) أي واجب ( مع مصدر آت بدلا من فعله ) فحذفه واجب ( سماعا في نحو حمداً وشكراً ) وحذفه واجب ( قياساً ) في مواضع :  
منها ( في الأمر ) أي فيما كان المصدر نائباً عن فعل الأمر ( كندلا اللذ في قول الشاعر )

( علي حين الهى الناس جل امورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب )  
الشاهد في ندلا الاول ( فهو كاندل ) لاقه نائب عنه فيجب حذف اندل لانه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض .

( و ) منها ( في النهي ) أي فيما كان المصدر نائباً عن فعل النهي ( نحو قياما لا قعودا ) الشاهد في قعوداً اما قياما فهو نظير ندلا فناب لا قعودا مناب لا تقعد فوجب حذفه لما ذكر فيما قبله .

( و ) في ( الدعاء ) أي فيما كان المصدر نائباً عن فعل اريد به الدعاء سواء كان دعاء خير نحو سقيا ورعيا أي ستمك الله سقيا ورعاك الله رعيا أو كان دعاء شر نحو فسحقاً لأصحاب السعير أي سحق سحقاً .  
( و ) منها ( الاستفهام للتوبيخ ) وهو ما كان المستفهم عنه واقعا وكان فاعله ملوماً ( نحو أتوانيا وقد جد قرنائك المشيب ) أي اتوانى توانياً فالتوانى واقع من المخاطب لكنه ملوم في صدور التوانى .  
( ولا فرق فيما ذكر ) من المواضع ( بين ماله فعل ) من لفظه فيقدر له فعل من لفظه ( كما تقدم وما ليس له فعل ) من لفظه ( نحو بله الاكف ) بجر الاكف ( فيقدر ) له ( فعل من معناه أي اترك ) بله

الاكف فيصير نظير اجلس قعودا واذا نصب الاكف قبله اسم فعل لا مصدر فيخرج عما نحن فته .

( و ) يجب ايضا حذف عامل المفعول المطلق في ستة مواضع الاول ( مالتفصيل لعاقبة ) مضمون ( ما قبله ) والمراد بالمضمون مايؤل به الجملة مثلا مضمون اضرب زيدا ضرب زيد ويشترط في وجوب حذف العامل حينئذ ثلاثة شروط :

الاول ان يكون المقصود من المفعول المطلق بيان عاقبة ما قبله وبيان الفائدة المترتبة عليه كما في الآية لأن الغرض من شد الوثائق اما المن أو الفداء ففصل هذا الغرض بمننا وفداء .

الثاني ان يكون ما قبله الذي يراد تفصيل عاقبة مضمونه بالمفعول المطلق جملة لا مفرداً .

الثالث ان يكون المفعول المطلق مدخولا لاداة التفصيل اذ التفصيل يحصل من ادائه لا من المفعول المطلق كقوله تعالى ( امامنا بعد واما فداء ) والشاهد في منا وفداء فكل منهما ( عامله يحذف حتماً قياساً حيث عن اي عرض ) لكونه جامعا للشرائط الثلاثة المذكورة ( فالتقدير في الآية والله اعلم اما تمنون منا واما تغدون فداء ) فحذف تمنون وتغدون وجوبا لما ذكر وقدّر بعضهم تمنوا وتغدوا بدون ان وبحذف النون وهو لغة جاء عليها أبيت اسرى وتبتي تدلكي وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وغير ذلك والموضع الثاني ما يذكره بقوله ( كذا في الحكم ) مصدر ( مكرر ) يعني كذا يجب حذف عامل المصدر اذا اجتمع فيه ثلاثة شروط الاول ان يكون المصدر مكررا الثاني انه ( ورد نائب فعل مسند ) والثالث ان

يكون اسناد هذا الفعل ( الى ) مبتدأ هو ( اسم عين ) وبعبارة اخرى ان يكون الفعل خبرا عن مبتدأ هو اسم عين ( نحو زيد سيرا سيرا اي يسير سيرا ) فسيرا الأول مكرر ناب عن يسير ويسير خبر عن اسم عين وهو زيد فوجب حذف يسير لعدم جواز الجمع بين العوض والمعوض .

الموضع الثالث ما يذكره بقوله ( وكذا ) مصدر ( ذو حصر بالا او بانما ورد ) ايضا ( نائب فعل ) ايضا ( لاسم عين استند نحو ما انت الا سيرا ) اي ما انت الا تسير سيرا ( و ) نحو ( انما انت سيرا ) اي انما انت تسير سيرا وهذا الموضع كسابقه شروطا وبيانا الا ان في هذا الموضع يكون الحصر بمنزلة التكرار لما بين في علم المعاني ان الحصر فيه تأكيد كالتكرار ( فان استند ) المصدر المكرر او ذا الحصر ( لأسم معنى وجب الرفع على الخبرية في صورتين ) لصحة جعل المصدر في الموضعين خبرا للمبتدأ والتقدير خلاف الاصل لا يصار اليه الا في مقام الضرورة ( نحو أمرك سير سير وانما سيرك سير البريد ) فالسير الثاني في المثالين خبر عن الأول فلا حذف ولا تقدير وسيجيء معنى البريد في باب المفعول فيه والموضع الرابع والخامس ما يذكره بقوله ( ومنه اي من المصدر الذي حذف عامله حتما ) اي وجوبا ما ( يدعونه اي ما يسمونه ) في الاصطلاح ( مؤكدا ) وهو قسمان لانه ( اما ) مؤكدا ( لنفسه ) وهو الموضع الرابع ( او ) مؤكدا ( لغيره ) وهو الموضع الخامس ( فالمبتدأ به اي فا ) لتقسم ( الاول ) من قسمي المؤكد ( وهو المؤكد لنفسه ما وقع ) اي مصدر وقع ( بعد جملة لا تحتل لها ) اي لهذه الجملة ( غيره ) اي غير المصدر ( نحو له علي الف درهم عرفا ) اي اعترفت عرفا فعرفا وقع بعد جملة وهي له علي الف درهم ومضمونها

الاعتراف بالدين المذكور لأن اقرار العقلاء على أنفسهم جائز و حجة عليهم فلا تحتل لهذه الجملة غير الاعتراف فالجملة نفس عرفا فعرفا مؤكدا لنفسه لأن الاعتراف المفهوم من الجملة وعرفا متحدان من حيث الوصف العنواني اعني المنصوية والاعتراف ومن حيث الذات .

( والثاني وهو المؤكد لغيره ) الذي جعلناه موضعا خامسا ( ما ) اي مصدر ( وقع بعد جملة لها محتمل غيره ) اي غير المصدر ( كابي انت حقا صرفا ) فجملة ابي انت تحتل الحقيقة بان يكون المخاطب ابن المتكلم حقيقة وتحتل المجاز بان يكون المخاطب بمنزلة ابن المتكلم لكنها صارت نصا بالمصدر لأن قولك حقا يرفع من الجملة احتمال المجازية ويثبت انها حقيقة وانما سمي المصدر حينئذ مؤكدا لغيره لانه يؤثر في الجملة ويجعلها نصا في الحقيقة بعد ما كانت محتملة لها وللمجازية والمؤثر في الشيء غير الشيء ضرورة وبتقرير اخر انما سمي مؤكدا لغيره لأن الحق المفهوم من ابي انت حق محتمل والمصدر المؤكد حق منصوص فهما متغايران من حيث الوصف العنواني اي المحتملية والمنصوية وان كانا متحدين ذاتا .

( قال في التسهيل ولا يجوز تقدم هذا المصدر ) سواء كان مؤكدا لنفسه او لغيره ( على الجملة التي قبله وفاقا للزجاج ) والوجه فيه ان الجملة حينئذ عامل في المصدر لكونها بمعنى العامل المحذوف فتشبهه اسماء الافعال ونحوها في الضعف فلا تعمل في ما تقدم عليه والموضع السادس ما يذكره بقوله ( كذاك ذو التشبيه ) اي مصدر يكون مشبها به ( الواقع بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه ) اي بمعنى المصدر ( و ) مشتملة على ( صاحبه ) اي على فاعل المصدر والاظهر ارجاع الضمير الى الاسم

اي على صاحب الاسم في الجملة فتامل جيداً ،  
 ( كلي بكاء بكاء ذات عضلة اي صاحب داهية ) تفسير ذات بصاحب  
 المذكور غريب والشاهد في البكاء الثاني اذ نصب بعامل محذوف وجوباً  
 لانه وقع بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وهو البكاء الاول ومشتملة  
 ايضاً على فاعل البكاء الثاني وهو ياء المتكلم .  
 ان قلت لم لم يعمل في الثاني الاول وقد تقدم ان المصدر ينصب بمثله  
 قلنا قد تقدم وسياتي ان عمل المصدر مشروط بان يحل محله فعل مع ان وهاهنا  
 لا يحل محل المصدر الاول فعل لا مع ان ولا بدونها لفساد المعنى  
 بالحلول لان معنى الجملة ان له بكاء لا انه يحدث البكاء فاذا لم يمكن  
 ان يعمل المصدر الاول في الثاني فلا بد من ان يكون المصدر الثاني  
 منصوباً بفعل محذوف وجوباً وهو أبكى لدلالة الجملة على هذا الفعل  
 ( بخلاف ) المصدر ( الواقع بعد مفرد كصوته صوت حمار ) ( و ) بخلاف  
 المصدر ( الواقع بعد جملة لم تشتمل على ما ذكر كهذه بكاء بكاء الشكلى )  
 ففي كلا المثالين ليس المصدر الثاني مفعولاً مطلقاً ولا منصوباً بل المصدر  
 الثاني في المثال الاول مرفوع خير للمصدر الاول وفي المثال الثاني  
 مرفوع بدل عن المصدر الاول الذي هو خير عن هذه والوجه فيهما  
 كونهما غير مستوفيين للشروط لان المثال الاول ليس فيه تقدم الجملة  
 والمثال الثاني ليس فيه الاشتغال على الفاعل بل على اسم بمعناه المصدر  
 ان قلنا بتقييد البكاء بالشكلى لان البكاء الاول ليس بمعناه حينئذ فتامل  
 ( تنمة كالمصدر في حذف عامله ) وجوباً وجوازاً ( ما وقع موقعه نحو  
 اعتصمت عاتذاً بك ) فتأب اسم الفاعل مناب المصدر اعني عوداً  
 والتقدير عذت عوداً فحذف العامل اعني عذت جوازاً وناب عاتذاً عن



عوذا ( قاله في شرح الكافية وفيه نظر اذ يمكن ان يكون المشال من قبيل قعدت جلوسا بناء على كون الاعتصام بمعنى الاستعاذة ولو مجازا فتأمل.

## المفعول له

( الثالث من المفاعيل المفعول له )

( ويسمى المفعول لأجله ) وتحصيليا اذا كان المقصود ايجاده نحو ضربته تاديبا ( و ) يسمى المفعول ( من اجله ) وحصوليا اذا كان وجوده منشأ وسببا للفعل نحو قعدت عن الحرب جبنا اي توانيت وتأخرت عن الحرب والمنشأ والسبب للتواني والتأخر عن الحرب هو الجبن اي الفزع وضعف القلب والخوف فمن في من اجله نشوية كما قيل ذلك في قوله تعالى وكانت من القاتنين اي كانت مريم (ع) منشأها القوم القاتنين لانها من أعقاب هارون (ع) اخي موسى (ع) ويحتمل ان يكون من في ما نحن فيه للتعليل كما انه احتمل في الآية ان يكون للمتبعيض حتى تكون الآية من باب التغليب هذا هو المناسب لوجه التسمية لكن قد يستعمل احد الاسمين في مكان الاخر مسامحة فيسمى تاديبا مفعولا من اجله وجبنا مفعولا لاجله واما المفعول له فيسمى به كلاهما ( وهو ) اي المفعول له ( كما قال ابن الحاجب ما فعل لاجله ) اي لتقصده تحصيله او بسبب وجوده وخرج بهذا القيد سائر المفاعيل الاربعة ( فعل مذكور ) نحو ضروت تاديبا او فعل مقدر كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا .

( ينصب حال كونه ) الضمير يرجع الى المصدر المتقدم رتبة لانه

نائب الفاعل لينصب وذو الحال والحال قوله ( مفعولاه ) والحاصل انه ينصب  
 ( المصدر ) حال كونه مفعولا له بأربعة شروط ؛  
 الاول ؛ ان يكون مصدراً وقد علم .

الثاني ؛ ( ان ابان تعليلا للفعل كجد شكرا وذن ) فشكرا مصدر  
 يبين تعليلا للوجود وذن أمر من دارن يدين اي خذ الجود عادة لك  
 واجعله شيمتك كذا قيل ولكن الاظهر انه بمعنى الجزاء كما هو كذلك  
 في قولهم كما تدين تدان وفي قوله تعال مالك يوم الدين على اقوى  
 التفاسير فهو اشارة الى قوله تعال هل جزاء الاحسان الا الاحسان فالمراد  
 منه احسن كما احسن الله اليك فان جزاء الانعام شكر المنعم وهو واجب  
 عقلا وشرعا وعرفا ولعمري هذا هو المراد وان غفل عنه المعتنين بشرح  
 النظم ولا يخفى ان المراد من الاحسان الاحسان الى عباده كما اشير  
 اليه في الحديث القدسي بقوله الفقراء عيالي والمراد من الفقير ليس  
 خصوص المعنى المتعارف منه بل مطلق من كان محتاجا الى شيء فطالب  
 العلم المحتاج الى الدرس فقير يجب على من يقدر تدريسه وقس عليه  
 بقية ما يحتاج اليه العباد وأنت قادر عليها والى هذا اشير بقوله عليه  
 السلام لكل شيء زكوة وزكوة لوجه الشفاعة والكلام محتاج الى بسط ليس  
 هنا مقامه والعامل يكفيه هذا المقدار من الاشارة .

والثالث والرابع من الشروط ما ذكره بقوله ( وهو بما يعمل فيه  
 وهو الفعل متحد وقتاً وفاعلاً ) نحو قنعت تعففاً فتعففاً مصدر متحدمع  
 قنعت وقتاً وفاعلاً ولا مغايرة بينهما الا بالاعتبار ومثله اذا كان زمان  
 الفعل بعض زمان المصدر نحو قعدت عن الحرب جنباً فان زمان القعود  
 بعض زمان الخوف او بالعكس نحو شهدت مجلسكم لا يقاع الصلح بينكم

( وان شرط بما ذكر فقد ) بان لا يكون مصدرا او لا يكون مبيّنا  
 للتعليل او لا يكون متحدا مع العامل وقتا او فاعلا ( فأجره باللام  
 ونحوها مما يفهم التعليل وهو من وفي ) والباء مثال الفاقد لابانة التعليل  
 ( نحو لدوا للموت وابنوا للخراب ) فالموت والخراب جرا باللام لكونهما  
 غير مبيّنين للتعليل لانهما ليسا غايتين للولادة والبناء .

ومثال الفاقد لاتحاد الوقت نحو ( فنجث وقد نضت لنوم كياها )  
 فالنوم جر باللام لانه وان كان مصدرا وعلة لنض الثياب اي خلعها  
 لكنه متأخر عن الخلع وقتا فليسا متحدين وقتا .

ومثال الفاقد لاتحاد الفاعل ( واني لتعروني لذكراك هزة ) فذكراك  
 جر باللام لانها وان كانت مصدرا وعلة للعرو لكنها ليست متحدة مع  
 العرو فاعلا لأن فاعلها المتكلم وفاعل العرو هزة .

( قال في شرح الكافية فان لم يكن ما قصد به التعليل مصدرا فهو  
 أحق ) ان يجر ( باللام او ما يقوم مقامها ) لأنه حينئذ فاقد لما هو كالعلة  
 المادية للشروط الثلاثة الأخر .

مثال الفاقد للمصدرية المجرور باللام ( نحو سرى زيد للماء والعشب )  
 فجر الماء والعشب باللام لانهما ليسا مصدرين .

( و ) مثال الفاقد للمصدرية المجرور بمن ( كلما ارادوا ان يخرجوا  
 منها من غم ) فالغم جر بمن لأنه ليس بمصدر ولكن في كون الغم غير  
 مصدر نوع خفاء فلا بد من تتبع كتب اللغة فان قلت لعل اقتران  
 الزمان فيه مفقود قلت يكفى في الاقتران وجوده في بعض اجزاء الوقت  
 او يقال ان هذا المثال داخل في قوله وليس يمتنع الخ فتأمل .

ومثال الفاقد للمصدرية المجرور بفي ( ان امرأة دخلت النار في

هرة) فالهرة جرت بغى لأنها ليست بمصدر .  
ومثال الفاقد للمصدرية المجرور بالباء ضربته بسوء أدبه فجر السوء  
بالباء لأنه ليس بمصدر فتأمل .

( وليس يمتنع الجر ) بأحد الحروف الاربعة ( مع وجود الشروط  
الاربعة ( المذكورة بل يجوز ) الجر بها ( كزهد ذا قنع ) فالزهد جر  
باللام مع وجود الشرائط فيه اذ هو مصدر مبين للتعليل ومتحد مع  
قنع وقتاً وفاعلاً .

( ثم جواز ذلك ) الجر مع وجود الشرائط ( على اقسام ) ثلاثة  
( ذكرها ) المصنف ( بقوله وقل أن يصحبها ) الخ وحاصله ان المصدر  
ثلاث حالات باعتبارها يصير ثلاثة أقسام :

فالأول : ما قل أن يصحبها ( أي اللام ) أو غيرها من حروف  
التعليل وهو المصدر ( المجرد من أل والاضافة وكثر نصبه ) نحو ضربت  
تأديباً فقل جر تأديباً باللام ونحوها وكثر نصبها ( وأوجبها ) أي نصب  
هذا المصدر ( الجزولي قال الشلو بين ) الذي هو ( شيخ المصنف ) يعني  
استاذة ( ولا سلف له ) أي للجزولي ( في ذلك ) أي في وجوب نصب  
هذا المصدر .

( و ) القسم الثاني : ما هو ( العكس ) من القسم الأول ( وهو )  
أي العكس ( كثرة صحبتها ) أي اللام أو سائر حروف التعليل ( ثابت )  
في كلامهم ( في ) مصدر ( مصحوب ال ) وهو القسم الثاني ( وقل نصبه )  
( وانشدوا عليه ) أي على نصب هذا المصدر وجوازه ( قول بعضهم )  
ولم يعرف ذلك البعض ( لا أقعد الجبن اي الخوف أي لاجله عن  
الهيحاء بالمد ويجوز القصر ) أيضاً ( أي الحرب ولو توالت زمر الاعداء )

زمر ( جمع زمرة ) كغرف وغرفة ( وهي ) أي الزمرة ( الجماعة من الناس )  
 فثبت بهذا البيت أن النصب جائز في هذا القسم لكنه قليل وأما  
 القسم الثالث فهو ما أشار إليه بقوله ( وفهم من كلامه استواء الأمرين )  
 أي مصاحبة المصدر اللام ونحوها وعدم مصاحبته لها ( في ) المصدر  
 ( المضاف ) إذ حكم في المصدر المجرد من ال والاضافة بقلة مصاحبة  
 اللام ونحوها وحكم في المصدر المصحوب ال بالعكس وسكت عن حكم  
 المصدر المضاف فيفهم من ذلك استواء الأمرين في المصدر المسكوت عنه والـ  
 لكان الواجب عليه أن يبين الحكم فيه ( وصرح به ) أي باستواء الأمرين  
 في المصدر المضاف ( في التسهيل ) مثال النصب قوله تعالى لا تقتلسوا  
 أولادكم خشية اطلاق فخشية مفعول له وهو مضاف منصوب ومثال الجر  
 وإن منها لما يهبط من خشية الله فخشية مفعول له وهو مضاف بجرور.

## المفعول فيه

( الرابع من المفاعيل المفعول فيه )

( وهو المسمى ظرفاً أيضاً ) ، وبعضهم يسميه محلاً وبعض آخر يسميه  
 صفة ولا مشاحة في التسمية والاصطلاح .  
 ( الظرف في اصطلاحنا ) معاصر التحويين لا في اللغة لأنه فيها  
 الوعاء وهو متناهي الاقطار كالكأس والدار وظرف المسكن عندنا ليس  
 كذلك كالخلف والامام ( وقت أو مكان ) بالأصل أو بالعارض وهو ما  
 ناب عنهما كما يأتي في آخر الباب ( ضمن في ) الظرفية ( باطراد كهنا  
 امكث ازمننا ) .

قيل على قوله ضمن في بأن هذا يقتضى بناء الظرف لتضمنه معنى الحرف كما بنى اسم لا التي لنفى الجنس والمنادى وامس لذلك واجيب عن ذلك بوجهين :

الاول ان المقتضى للبناء انما هو التضمن الاصيل كما في متى وفي هنا لا العارضي كما في ما نحن فيه ورد هذا بأن ذلك يوجب عدم بناء اسم لا التي لنفى الجنس والمنادى وامس اللهم الا ان يقال ان بنائها ليس لتضمنها معنى الحرف بل لعلة أخرى فتأمل ؟

والثاني ان التضمن مقتضى للبناء اذا كان المتضمن بالفتوح معنى الحرف دون لفظه بحيث لا يكون اللفظ ملحوظاً أبداً نظير المنوي في الافعال التي يجب استتار الضمير فيها لا اذا كان المتضمن معنى الحرف ملحوظاً معه اللفظ نظير المقدر من أجزاء الكلام والمتضمن في الظرف من قبيل الثاني ، وفي اسم لا ونظائره من قبيل الاول وسياتي في باب حروف الجر كلام من الكشاف يفيدك فراجع .

وليس بناء هنا من حيث انه مفعول فيه ومتضمن معنى في الظرفية بل من حيث انه متضمن للاشارة التي هي من معاني الحروف كما تقدم سابقاً في باب المعرب والمبني .

وفهم من كلام المصنف ان المفعول فيه في الاصطلاح هو ما كان بتقدير في فان ظهر فيه في فليس مفعولاً فيه في الاصطلاح بخلاف ابن الحاجب لأنه جعله أعم فقال وهو ضربان مجرور ومنصوب ولذا استشكل عليه شارح كلامه بما هذا نصه وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في ، واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه ، وخالفهم المصنف

حيث جعل المجرور أيضاً مفعولاً فيه انتهى كلام الشارح وكذلك خالف ابن الحاجب القوم في المفعول له لانه قال وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعلاً لفاعل الفعل المعلل به ومقارناً له في الوجود وقال شارح كلامه أي شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولاً له فالاسمن والاكرام في قولك جئتكم للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعولاً له الى أن قال وهذا أيضاً خلاف اصطلاح القوم انتهى محل الحاجة من كلام الشارح .

— الاطراد هنا عبارة عن كون الظرف بحيث لا يتعدى اليه فعل سواء كان لازماً او متعدياً الا بتقدير في فالبيت والبلد والدار ونحوها لا اطراد فيها اذ يمكن تعدي الفعل اليها بدون تقدير في فتقول اشتريت البيت ورأيت البلد ودخلت الدار بدون تقدير في بخلاف نحو ازمنا وهنا وامثالهما فلا يتعدى اليهما فعل الا بتقدير في كمثال المصنف وكقولنا نمت فوق السطح وصمت دهرأ وجلست امام الامير ولا يخفى ان هذا الفرق فيما كان في الكلام فعل او شبهه فقول الشارح ( بخلاف ما لم يتضمنها نحو يوم الجمعة مبارك ) في غير محله لان الكلام في الظرف الاصطلاحي لا اللغوي والظرف الاصطلاحي لا بد فيه من ان يكون في الكلام فعل أو شبهه واقع فيه ليعمل فيه كما صرح به ابن الحاجب وغيره وعدم تصريح المصنف بذلك ليس من اجل انه لا يرى هذا شرطاً بل من اجل معلوميته فتدبر ؟

وكذلك قول الشارح ( او تضمنها بغير اطراد وهو المنصوب على التوسع نحو دخلت الدار ) اذ كون الدار في المثال متضمناً في بغير اطراد غير مسلم عند الكل لان لهم في المثال ونحوه نحو سكنت الدار اربعة اقوال :

الاول : ان الظرف فيه منصوب على الظرفية الاصطلاحية الا ان ذلك شاذ لا يقاس عليه فالظرف حينئذ ضمن في باطراد اذ ليس المراد من الاطراد القياس حتى يلزم عدم اطراده لشذوذه بل المراد من الاطراد ما اسلفناه فراجع .

الثاني : ان الظرف في المثال ونحوه منصوب بنزع الخافض الذي يسمى بالحذف والايصال ايضا وهذا ليس من اقسام التوسع في الظروف كما زعمه بعض .

الثالث : انه منصوب على التشبيه بالمفعول والمراد به ان يشبه الفعل اللازم بالفعل المتعدي ثم ينصب به الاسم بعده كما فعلوا ذلك في الصفة المشبهة أيضا ونصبوا الاسم بعدها بها على التشبيه بالمفعول لتشبيهها باسم الفاعل المتعدي وهي لا تصاغ الا من فعل لازم كما ياتي عند قول الناظم :

وصوغها من لازم لحاضر كطاهر القلب جميل الظاهر  
وهذا ايضا ليس من اقسام التوسع في الظروف كما توهمه بعض  
المحققين من المحشين وسننقل كلامه بل هذا من التوسع في العامل لا  
في المفعول فتدبر جيداً .

الرابع : ان الظرف في المثال ونحوه منصوب على انه مفعول به حقيقة لأن دخل وسكن ونحوهما قد يتعدى بنفسه وقد لا يتعدى وقد تقدم في باب تعدى الفعل ولزومه ما يفيدك هنا فظهر لك من نقل الاقوال ان الدار في المثال اما متضمن لفي باطراد كما في القول الاول على ما بينا لك من معنى الاطراد واما لا تضمن اصلا حتى يطرد او لا يطرد كما في سائر الاقوال وظهر لك ايضا ان التوسع في المثال ليس



من اقسام التوسع في الظروف اصلا كما توهمه بعض المحققين من المحشين وهذا نص عبارته في باب الافعال الناقصة : الاتساع في الظروف ثلاثة اقسام :

الاول : الاتساع من حيث المكان بأن يستعمل في مكانه الاصلي وغيره وهو المراد بالتوسع المجوز للمتقدم كما في ما نحن فيه ، ومراده بما نحن فيه باب الافعال الناقصة لأنه ذكر هذه العبارة هناك .

الثاني : الاتساع من حيث المعنى بأن يستعمل في المعنى الظرفي وما يشبهه وهو المراد بالتوسع المجوز لنحو هذا في ملكي .

الثالث : الاتساع من حيث الآلة بأن يستعمل مع آلة الظرفية اي في وبدونها وهو المراد بالتوسع المجوز لنحو : مالك يوم الدين ؛ ودخلت الدار على كونهما مفعولا بهما انتهى كلامه .

— وليس المنصوب بنزع الخافض من اقسام التوسع في الظروف بل هو قسم برأسه لأن سقوط الخافض لا يقتضي النصب من حيث هو سقوط خافض بل من حيث ان العامل الذي كان الجار متعلقا به لما زال الجار من اللفظ ظهر أثره لزوال ما كان يمنع من ظهوره .

وإذا عرفت ان الظرف الاصطلاحي ما ضمن في ( فانصبه بالواقع فيه وهو المصدر ) نحو عجبت من ضربك زيداً يوم الجمعة عند الامير ومثله الفعل نحو امكث هنا ازمنا ومثله ايضا الوصف نحو انا ضارب زيداً اليوم عندك .

— والذي يقع في الظرف هو نفس المصدر ، مثلا اذا قلت ضربت زيداً امام الامير فالضرب هو الذي وقع امام الامير وكذلك اذا قلت انا ضارب زيداً اليوم امام الامير وكذلك اذا قلت كان ضربي

زيداً امام الامير ففي كل واحد من هذه الامثلة الواقع امام الامير هو الضرب وهذا بما لاشك فيه ولا كلام ، وانما الكلام في ان الاصل في العمل فيه هل هو المصدر والفعل والوصف ملحقان به كما اختاره الشارح على ما يظهر من قوله ( ومثله الفعل والوصف ) او ان الاصل هو الفعل والمصدر والوصف ملحقان به وهذا هو الاظهر لاذ الاصلة في الوقوع فيه لا يقتضي الاصلة في العمل والا يلزم القول باصلة المصدر في العمل في بقية المعمولات ايضا اذ لا خصوصية للتعلق بنحو الوقوع في الشيء فلا فرق بين أقسام التعلق من الوقوع في الشيء وعلى الشيء وللشيء ووقوع نفس الشيء لأن جميع هذه التعلقات لنفس المصدر وقس عليها التعلق في الحال والتميز الراجع لابهام النسبة والجار والمجرور والظرف فلا بد اما من القول باصلة الفعل في المقام او اصلة المصدر في كل مقام .

— وان قلت ما اختاره الشارح هو مفهوم من كلام الناظم لانه قال ؛ فانصبه بالواقع فيه فان الدال على الواقع فيه مطابقة هو المصدر اذ الفعل والوصف يدلان عليه بالتضمن قلت نعم لكن الناظم لم يصرح بأن الناصب هو الدال بالمطابقة على الواقع فيه فيصح ان يحمل كلامه على مطلق ما يدل على الواقع فيه سواء كان دالا بالمطابقة أو غيرها فتدبر ؟

— فظهر لك ان ناصبه مطلق ما وقع فيه ( مظهرا كان كما تقدم ) في قوله ؛ كهنا امكت ازمنا ( والا ) أي وان لم يكن الواقع فيه مظهرا ( فأنوه مقدر ) جوازاً ( نحو ) قولك ( فرسخا لمن قال كم سرت ) تقديره سرت فرسخا .

ويجب حذف العامل فيه في مواضع لم يذكرها الشارح هنا لانها ذكرت في أبواب متفرقة :

منها اذا وقع الظرف خبراً وقد تقدم هذا في باب المبتدأ والخبر في قوله واخبروا بظرف الخ .

ومنها اذا وقع الظرف صلة وقد تقدم في باب الموصولات في قوله وجملة أو شبهها الذي وصل .

ومنها اذا وقع الظرف صفة وقد ذكره الشارح في باب النعت في شرح قول الناظم فاعطيت ما اعطيته خبراً .

ومنها اذا وقع الظرف حالا وقد ذكره الشارح في شرح قوله وموضع الحال يجيء جملة .

ومنها اذا وقع الظرف مشغولا عنه العامل ويمكن استخراجها من احكام باب الاشتغال نحو يوم الجمعة سافرت فيه فالعامل في هذه المواضع محذوف وجوبا لثلا يلزم الجمع بين العوض والمعوذ والعامل المحذوف فيها اما فعل أو وصف الا في الصلة لان العامل فيها فعل لا غير لان صلة غير ال لا تكون الا جملة والوصف مع معموله ليس بجملة كما اشير اليه سابقا .

( وكل وقت سواء كان مبهماً ) وهو ما لا حد له ينتهي به كالحين والساعة اللغوية والزمان والوقت والضابط فيه ان لا يقع جوابا لمتى ولا لكم ( او مختصاً ) وهو ماله حد يبتدئه به وحد ينتهي اليه نحو : اليوم والاسبوع والشهر والسنة والقرن والساعة المتعارفة والضابط فيه وقوعه جوابا لاحد السؤالين المذكورين ( قابل ذلك النصب اي ) النصب بتقدير في بالواقع فيه ولنعم ما قيل بالفارسي :

( ظرف زمان مبهم ومحدود وى ) ( قابل نصبند بتقدير في )  
 ( واستثنى ) المصنف ( منه ) أى من ظرف الزمان المختص ( في نكته  
 على مقدمة ابن الحاجب مذ ومنذ ) وسيجىء وجه الاستثناء في باب  
 حروف الجر عند قوله ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا ( وما يقبله ) أى  
 النصب بالواقع فيه ( المكان الا إن كان مبهماً ) ولهم في بيان معنى الابهام  
 في المكان تعبيرات .

منها انه ما لا وجود له منفردا نحو خلف وقدام فان كل واحد  
 منهما ينتقل الى الآخر بانقلابك في الجلوس أو القيام وينعلمان بذهابك  
 من ذاك المكان بل يمكن أن يكون جهة واحدة خلفا لك وقداما لفريك  
 ويمينا لثالث ويسارا لرابع وتحتا لخامس وفوقا لسادس ولكن في انقلاب  
 الاخيرين كلام يذكر في محله .

ومنها انه ما يختلف باختلاف الكائن ولعمري هذا راجع الى ما  
 قبله بل هو عينه بعبارة اخرى .

ومنها انه ما لا أمد له معلوم نحو امامك فانه اسم لقدامك الى  
 آخر الارض فانه يتناول جميع ما يقابل وجهك الى انقطاع الارض فلا  
 يعلم في جلس زيد امامك انه في اي قطعة من الارض جلس فيكون  
 مبهماً ويأتي بيانه بعبارة اخرى عن قريب .

ومنها ما ذكره الشارح بقوله ( بأن افتقر الى غيره في بيان صورة  
 مسماه ) وعبارة اخرى ما لا تعرف حقيقته ولا تعين بنفسه بل بما  
 يضاف اليه مثلا لو قلت ضربت زيدا امام بدون القرينة على المضاف  
 اليه لا يعرف ولا يعين المكان الذي ضربت فيه زيدا أصلا بخلافه لو  
 قلت امام الامير أو كانت قرينة على ان المضاف اليه المحذوف هو الامير فانه

يحصل معرفة ما بالمكان الذي ضربت فيه زيداً الوجه في كون الزمان بقسميه قابلاً للنصب على الظرفية دون المكان لأن المبهم من الزمان جزء من مدلول الفعل كما تقدم في المفعول المطلق في قوله :

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كامن من امن فيصح انتصابه بالفعل وشبهه بلا واسطة كالمصدر وحمل الزمان المختص عليه لاشتراكهما في الزمانية وكذلك حمل المكان المبهم على الزمان المبهم لاشتراكهما في وصف الابهام بخلاف المكان المختص فإنه لا يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتاً وصفة وقريب بما ذكرنا ما قيل في ذلك ان الفعل يدل على الزمان بالتضمن وعلى المكان بالالتزام لان كل فعل لا بد فيه من ان يكون وقوعه في مكان والدلالة التضمنية اقوى من الدلالة الالتزامية فلذلك عمل الفعل في الزمان بنوعيه المبهم والمختص ولم يعمل في المكان الا في المبهم منه لكونه دالاً عليه في الجملة بخلاف المختص منه فان الفعل لا يدل عليه أصلاً الا اذا كان المكان المختص مأخوذاً من مادته فإنه يعمل فيه كما سيجيء عن قريب لأنه يقوي لاشتراكه معه في المادة نحو رميت مرمى زيد .

فتحصل بما تقدم ان المكان لا يقبل النصب الا اذا كان مبهما ولنعم ما قيل أيضاً بالفارسي :

ليك مكان آنچه معين بود چاره در او نيست بجز ذكر في او كان مختصاً مشتقاً من مادة الفعل العامل فيه اما المكان المبهم ( نحو الجهات الست وهو الفوق وتحت وخلف وامام ويمين ويسار ) وما رادفها من الالفاظ كقدام ووراء ونحوهما وان اضيفت وانما حكم بابها مما فان امام زيد مثلاً يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع

الارض بل اخر تلك الجهة فيكون مبهما وقس عليه سائر الجهات واما وجه كونها ستة فامر ان على ما في الميبدى عامى وخاصى اما العامى فهو ان الانسان يحيط به الجنبان عليهما اليدان وظهر وبطن ورأس وقدم فالجانب الذي هو الاقوى في الغالب يسمى يدينا ومقابله يسارا وما يحاذي وجهه قداما ومقابله خلفا وما يلي رأسه بالطبع فوقا ومقابله تحتا ولما لم يكن عندهم سوا ما ذكرت وقفت اوها مهم على هذه الجهات الست واعتبروها في سائر الحيوانات ايضا لكنهم جعلوا الفوق ما يلي ظهرها بالطبع والتحت ما يقابله ثم عمموا اعتبارها في سائر الاجسام وان لم يكن لها اجزاء متمايزة على الوجه المذكور واما الخاصى فهو ان الجسم يمكن ان يفرض فيه ابعاد ثلاثة متقاطعة على زوايا قوائم ولكل بعد منها طرفان فللكل جسم جهات ست الا ان امتياز بعضها عن بعض يتوقف على اعتبار الاجزاء المتميزة في الجسم فطرفا الامتداد الطولى يسميهما الانسان باعتبار طول قامته حين هو قائم بالفوق والتحت وطرفا الامتداد العرضى يسميهما باعتبار عرض قامته باليمين والشمال وطرفا الامتداد العمقى يسميهما باعتبار ثخن قامته بالقدام والخلف فالاعتبار الخاصى يشتمل على الاعتبار العامى مع زيادة هى تقاطع الابعاد على قوائم ولاشك ان العامة غافلون عنها وان امكن تطبيق اعتبارهم عليها انتهى .

( وما اشبهها ) اي الجهات الست ( كجانب وناحية والمقادير ) المساحتية لا الوزنية والزمانية والكيلية ( كالليل والفرسخ والبريد ) وهو اربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة اميال والميل اربعة آلاف ذراع بذراع انسان عادى وقد تقدم ان المكان المختص يقع مفعولا فيه ان كان مشتقا من مادة العامل واليه أشار بقوله ( والا ان كان من ما صيغ ) اي اشتق ( من الفعل اي

من مادته كمرمى من رمى وشرط كون ذا مقياسا ) نصبه ( ان يقع ظرفا لما اي لفعل في أصله اي الحروف الاصيلية معه اجتمع ) حاصله ان يكون ناصبه من لفظه ( كجلست مجلس زيد ورميت مرماه فان لم يتسع كذلك ) اي لم يكن عامله من لفظه ( كان ) نصبه ( شاذا يسمع كقولهم هو عمرو مزجر الكلب ) معناه ان عمرا بعيد كبعد المكان الذي يزجر اليه الكلب ويراد بهذا ذم عمرو .

وفي كتاب ثمار القلوب يقال فلان بمزجر الكلب وفي صف النعال اذا كان بالبعد من مجلس الناس ثم قال وفي كتاب المبهج الكريم في مركز القلب واللثيم بمزجر الكلب انتهى .

( و ) كقولهم ( عبد الله مناط الثريا ) معناه ان عبد الله في مكان بعيد بحيث لا يقدر احد ان يصل اليه وهذا كناية عن كونه في نهاية الشرف والرفعة وكقولهم ( هو مني مقعد القابلة ) معناه انه قريب مني كقرب مكان قعود القابلة عند ولادة المرأة من المرأة وهذا كناية عن كمال المحبة والاتصال بينهما والتقدير استقر او مستقر في مزجر الكلب وفي مناط الثريا وفي مقعد القابلة قال الرضى ان المكان يستعمل قياسا في تعيين القرب او البعد وما استعملته العرب قولهم هو مني مزجر الكلب اي مهان ومقعد القابلة اي قريب وكذا مقعد الازار ومقعد الختان وهو مني مناط الثريا اي بعيد ثم قال ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو مقعد الازار فجعله ظرفا اولى من رفعه وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعه اولى انتهى .

( وغير ما ذكر من الامكنة لا يقبل الظرفية كالدار والمسجد والسوق والطريق ) ويعلم الوجه فيها بما تقدم .

( وما يرى ظرفاً ) اصطلاحياً ( وغير ظرف كان يرى مبتدأً او خبراً او فاعلاً او مفعولاً او مضافاً اليه نحو يوم وشهر فذاك ذو تصرف ) يسمى ( في العرف ) اي في الاصطلاح ( و ) ما يسمى ( غير ذي التصرف ) هو ( الذي لزم ظرفية ) اصطلاحية ( كقط ) لاستغراق الماضي ( وعوض ) لاستغراق المستقبل ولا يستعملان الا بعد نفي نحو ما فعلته قط ولا افعله عوض ومعنى الاول ما فعلته منذ خلقتني الله الى الآن ومعنى الثاني لا افعله منذ الآن الى اخر عمرى وهما مبنيان لتضمهما معنى من والى وبنييت قط على الحركة لالتقاء الساكنين وكانت ضمة حملا على قبل وبعد وعوض يبنى على الحركات الثلاثة اذا لم يكن مضافاً والا فينصب بالفتحة اعراباً ( او ) لزم ( شبهها كالجر بالحرف كعند ولدى ) فانهما لا يخرجان من الظرفية الا اذا جرا بمن الجارة ( ومن الكلم بيان للذي ) وهو خبر لغير ذي التصرف .

( وقد ينوب ) بقلة ( عن ظرف مكان مصدر كان ) في الأصل ( مضافاً اليه ) الظرف ( فحذف ) الظرف المضاف ( واقيم هو ) اي المصدر المضاف اليه ( مقامه ) اي مقام الظرف ( نحو جلست قرب زيد ) اصله مكان قرب زيد فحذف الظرف وهو المكان واقيم المصدر وهو القرب مقامه ( وذلك ) اي نيابة المصدر ( في ظرف الزمان يكثر نحو انتظرته صلاة العصر ) اي وقت صلاة العصر فحذف الوقت وهو ظرف زمان واقيم الصلاة وهو مصدر مقامه ( و ) نحو ( امهلته نحر جزورين ) اي مدة نحر جزورين فحذف الظرف وهو المدة واقيم المصدر وهو النحر مقامه ووجه القلة في نيابة المصدر عن ظرف المكان والكثرة في نيابة المصدر عن ظرف الزمان ما تقدم من دلالة الفعل على المكان التزاماً وعلى الزمان



تضمننا قال في التصريح وانما كان ذلك كثيرا في ظروف الزمان وقليلًا في ظروف المكان لتقرب ظروف الزمان من المصدر وبعد ظروف المكان منه الا ترى ان الزمان يشارك المصدر في دلالة الفعل عليهما لان الفعل يدل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بصيغته بخلاف ظرف المكان فان دلالة الفعل عليه بالالتزام الخارجي اذ كل فعل لا بد له من مكان يقع فيه ولم يقو في ذلك قوة ظرف الزمان ولم يبلغ رتبته فكانت اقامة المصدر مقام الزمان كثيرة ومقام المكان قليلة انتهى ( وقد يجعل المصدر ظرفًا ) مجازيا ( دون تقديره ) اى الظرف ( ومنه ذكاة الجنين ذكاة امه ) برفع ذكاة الاولى على الابتدائية ونصب الثانية على الظرفية من دون تقدير ظرف محذوف .

قال في السفينة في باب الجيم بعده النون قوله تعالى احلت لكم بهيمة الانعام قال علي بن ابراهيم القمي في تفسيره الجنين في بطن امه اذا اوبروا شعر فذكاته ذكاة امه فذلك الذى عناه الله وفي الدعائم عن الصادق ع مثله بزيادة قوله وان لم يشعر ولم يؤبر فلا يؤكل ثم اعلم ان قوله ذكاة الجنين ذكاة امه مما روته الخاصة والعامة واختلفوا في تفسيره والصحيح ان ذكاة الثانية مرفوعة خبرا عن الاولى فتتخصر ذكاته في ذكاتها لوجوب انحصار المبتدئ في خبره ومن نصبها كان التقدير ذكاتها كذكاة امه فلا بد عنده من ذبح الجنين اذا خرج حيا انتهى ثم ذكر في باب النون بعده العين ما يناسب المقام فراجع ان شئت .

( وقد يقام اسم عين مضاف اليه ) المضاف اليه ( الزمان مقامه نحو لا اكلمك هبيرة بن قيس ) بنصب هبيرة ( اى مدة غيبته ) اى هبيرة فحذف المدة المضافة الى الغيبة المضافة الى هبيرة واقيم هبيرة مقامها

اى مقام المدة لكن بعد اقامة الغيبة مقام المدة وحذفها اى الغيبة فتدبر جيدا .

## المفعول معه

( الخامس من المفاعيل المفعول معه )

( واخره عنها ) اى عن بقية المفاعيل اى عن الاربعة المتقدمة ( لاختلافهم فيه هل هو قياسي ) ام لا بل هو سماعي ( دون غيره ) فانه لا خلاف في غيره من المفاعيل انه قياسي وان اختلفوا في بعض افرادها من حيث القياسية والسماعية كقولهم ؛ هو منى متعد القابلة ونحوه فقيل انه قياسي خلافا للجمهور لانه عندهم سماعي ( ولوصول العامل اليه بواسطة حرف ) ظاهر ( دون غيره ) فخرج بقميد ظاهر المفعول فيه والمفعول معه على رأى المصنف واما على رأى ابن الحاجب فاخراجهما يحتاج الى مزيد تكلف ولا حاجة اليه .

اذا عرفت ذلك فاعلم انه ( ينصب اسم تالي الواو التي بمعنى : مع التالفة لجملة ذات فعل او ) ذات ( اسم فيه معناه وحروفه حال كونه مفعولا معه ) .

فخرج بقوله ؛ اسم الفصل نحو تشرب في قوله لا تاكل السمك وتشرب اللبن وان نصبته بان المصدرية المقدرة وأولته بالمصدر لأن الاسم المؤل لا يسمى مفعولا معه وان كانت الواو الداخلة عليه بمعنى مع ومثله تظهر في لا تكن جلدا وتظهر الجزع كما تاتي في نواصب الفعل المضارع في قوله ؛

والواو كالفاء ان تفد مفهوم مع كلا تكن جلدا وتظهر الجزع ويجوز في هذا الفعل الواقع بعد هذا الواو ثلاثة اوجه .  
 الاول : الجزم فتكون الواو عاطفة تفيده التشريك بين الفعلين في الاعراب وفي النهي فيكون كل واحد منهما منبها اجتمع مع الاخر ام لا  
 الثاني : النصب فيكون الواو للمعية فتفيد النهي عنهما مجتمعا لا منفردا فيصير المعنى : لا تاكل السمك مع شرب اللبن ولا تخرج الواو حينئذ عن كونها عاطفة .

الثالث : الرفع فيكون الواو للاستيناف فتفيد اباحة شرب اللبن مع بقاء النهي عن اكل السمك بحاله واعلم ان الفرق بين حالتي الجزم والنصب ان العطف على الاول من عطف الفعل على الفعل وعلى الثاني من عطف الاسم المؤل على الاسم المتصيد من الفعل السابق لئلا يلزم عطف المصدر على الفعل فانه غير جائز عند المحققين كما يظهر بالتأمل في قوله في آخر باب عطف النسق :

واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكسا استعمل تجده سهلا فيصير حاصل المعنى لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن ؛ وقس عليه قولنا لا تكن جلدا وتظهر الجزع حرفا بحرف واعلم ان بعضهم قدر في حالة الرفع مبتدأ وقال التقدير وانت تشرب اللبن فتتقلب الواو حينئذ من الاستينافية الى الحالية فتأمل .

وخرج ايضا بقوله : اسم الجملة بعد الواو نحو سرت والشمس طالعة لأن الجملة لا تقع مفعولا معه الا عند بعض فالجملة الحالية او استينافية على الاختلاف فيها حينئذ .

وخرج بقوله : تالي الواو تالي لنظ مع نحو جئت مع زيد فان زيد

حيثئذ مجرور ومضاف اليه لامفعول معه .

وخرج بقوله بمعنى مع تالي واو لا تكون بمعنى مع بل تكون للتشريك في الاعراب والحكم نحو ضربت زيدا وعمرا قبله او بعده او معه فان عمروا في كل واحدة من الصورة الثلاث حتى في الصورة التي يراد بها المعية ليس مفعولا معه بل هو معطوف على زيدا والواو حيثئذ عاطفة كما يجيء في باب عطف النسق في قوله :

فاعطف بواو سابقا ولا حقا في الحكم او مصاحبا موافقا  
وخرج بقوله: التالية الجملة التالية لمفرد نحو كل رجل وضيعته برفع  
ضيعة عطفًا على كل فالضيعة ليست مفعولا معه لعدم تقدم الجملة الا  
عند بعض .

وخرج بقوله ؛ ذات فعل الى آخره نحو هذا لك وزيد بناء على  
جواز مثل هذا كما ياتي في باب عطف النسق في قوله ؛  
وعود خافض لذي عطف على ضمير خفوض لازما قد جعلنا  
وليس عندي لازما اذ قد اتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا  
وينبغي زيادة قيد الفضلة ليخرج عمرو من تشارك زيد وعمرو وليس  
بمهم لخروجه بقيد الحيثية وقريئة المقام كما قيل بذلك في غير المقام  
كتعريف الدلالات الثلاث ونحوه فتامل .

ويشمل هذا التعريف لما كان المفعول معه غير مشارك لما قبله في  
الفعل ( ومثال ذلك موجود في نحو سيرى والطريق مسرعة ) ونحو استوى  
الماء والخشبة لأن الطريق مفعول معه ولا يشارك المخاطبة في السير  
وكذلك الخشبة مفعول معه ولا تشارك الماء في الارتفاع والاستواء ولا  
يحتاج الكلام الى التكلفات التي ارتكبتها بعض ظنا منه انه لا يجوز ان

يكون ما بعد الواو مفعولا معه الا اذا كان بحيث يصح اشتراكه مع ما قبلها في الفعل وهذا الظن فاسد لأنه قد ورد عنهم ما لا يصح فيه الاشتراك الا بالتاويل والتكلف وكلاهما خلاف الاصل والمستند نفس المثالين وليس هذا بمصادرة كما توهم بل القول بالتأويل والتكلف مصادرة بل دور والمراد من التأويل ما يظهر من قول البيهقيين في نحو طريق سائر ان السير مستند الى الطريق مجازا كما صرح بذلك في الكشاف في تفسير قوله تعالى ختم الله على قلوبهم فراجع ان شئت واختلفوا في ناصب المفعول معه فقال المصنف ( بما من الفعل ) المذكور كالمثال المذكور وقد يكون مقدرا كما ياتي عن قريب بيانه في كيف انت وقصعة من الثريد ( وشبهه ) نحو انا سائر والطريق ونحو حسبك وزيدا درهم اي كافيك وزيدا درهم ( ذا النصب ) اي نصب تالي الواو ( لا بالواو في القول الاحق بالترجيح الذي نص عليه سييويه ) واستدل لذلك بانفصال الضمير بعد الواو نحو جلست واياك فلو كان النصب بالواو لوجب اتصال الضمير بها فقول : وك كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو انك وفيك فلما لم يقع الضمير بعد الواو الا منفصلا علم انها غير عاملة وان النصب بعدها بما سبق من الفعل وشبهه .

( وقال الجرجاني ) ان ذلك نصب ( بالواو ) واستدل له بان الاعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل والمقتضى للمعية هنا الواو لا ما سبق من الفعل وشبهه فالعامل هو الواو ورد هذا بما استدل للقول الاول ورد هذا الرد بان هذه الواو حملت على الواو العاطفة التي هي اصلها نحو ولقد وصينا الذين اتوا الكتاب من قبلكم واياكم واستدل له ايضا بان واو المعية مختص بالاسم كما علم ذلك من التعريف وما يختص

بالاسم ولم يكن كالجزم منه يعمل فيه بخلاف ما كان كالجزم منه كالالف واللام فإنه لا يعمل ورد ذلك أولا ؛ بعدم الاطراد فان لام الابتداء ونحوها تختص بالاسم ولا يعمل فيه وثانيا بان الحرف المختص بالاسم ان يعمل يعمل الجر لا غيره الا ان يمنع مانع من عمل الجر كما سبق في اسم لاء نفى الجنس واما الحروف المشبهة بالفعل ونحوها فانها ليست من مختصات الاسم بل هي من مختصات الجملة فتأمل ( و ) قال ( الزجاج ) ان ذلك النصب ( بفعل مضمر ) اعم من جميع الافعال مشتق من الملابس مثلا يقدر في استوى الماء والخشبة لابس الماء الخشبة وفي جئت وزيدا لابست زيدا ورد بانه يوجب كون المفعول معه مفعولا به . وقال بعض اخر ان الناصب للمفعول معه معنوي وهو مخالفة ما الواو لما قبلها في اسناد الحكم السابق ورد ذلك بان المخالفة لو كانت تقتضي ذلك لجاز النصب في نحو ما قام زيد بل عمر فتأمل .

( وفهم من قوله سبق انه ) اي المفعول معه ( لا يتقدم عليه ) اي على الناصب ( وهو كذلك بلا خلاف ) يعتد به والافقي المسألة خلاف ظاهر واستدل المخالف بدليلين ؛

الاول ؛ ما استدل به المجمعون على عدم التقدم وهو ان المفعول معه يشبه المعطوف بالواو لأن اصل واو المعية واو العطف والمعطوف بالواو يجوز تقديمه على المعطوف كما ثبت في علم المعاني ومثل له بقول الشاعر ؛  
ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام

فقدم ؛ رحمة الله وهو معطوف بالواو على المعطوف عليه وهو السلام والشيء اذا شبه الشيء اخذ حكمه فيجوز تقديم المفعول معه كالمعطوف بالواو الثاني ؛ انه ورد عن العرب الموثوق بعربيتهم المحتج بكلامهم في اثبات

أمثال هذه القواعد تقديم نفس المتنازع فيه أعني المفعول معه كقول الشاعر وهو من المخضرمين :

جمعت وفحشا غيبة ونميمة      ثلاث خصال لست عنها بمرعوي  
والأصل : نميمة وفحشا ؛ وكقول الشاعر الآخر وهو من شعراء  
الحماسة : اكنيه حين اناديه لاكرمه      ولا القبه والسوء اللقبا  
والاصل : اللقبا والسوء ؛ ورد الاول ؛ بأنه لا نسلم ان المعطوف  
يجوز ان يتقدم على المعطوف عليه لأن كونه تابعا يوجب امتناعه كما  
بين ذلك في علم المعاني واما البيت فضرورة او مؤل .

ورد الثاني ؛ بان البيتين بعد تسليم صحة الرواية يجوز ان تكون  
الواو فيهما للمعطف والتقديم للضرورة واذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال  
وبعد في المقام ابحاث شريفة فمن اراد الاطلاع عليها فعليه بمراجعة  
كلام التفتازاني في المطول .

( وان قلت قد روي النصب بعد ما استفهام او كيف نحو ما انت  
وزيدا ) ( و ) كيف انت وقصة من تريد فبطل ما قرر من انه  
لا بد ) في النصب من ( ان يسبقه فعل او شبهه فالجواب ) عن ذلك بوجهين  
الاول ( ان اكثرهم ) اي العرب ( يرفعه ) اي زيदा في المثال الاول  
ونحوه ؛ قصة في المثال الثاني ونحوه على ان يكون معطوفا على ما  
بعد ما وكيف ( و ) الثاني انه ( قد نصب هذا بفعل ) او وصف مشتق ( من  
كون مضممر بعض العرب فتقديره ما تكون وزيدا ) او ما كائن انت وزيدا  
( و ) كيف تكون وقصة من تريد ) او كيف كائن انت وقصة من تريد .  
والاسم الواقع بعد الواو خمسة اقسام لا اربعة كما توهمه الشارح  
لأن قول الناظم او اعتقد اضمار عامل تصب قسم برأسه اذ لا يجوز

فيه العطف ولا النصب كما سنبين :

القسم الاول : ما ذكره بقوله ( والعطف ان يمكن بلا ضعف فيه ) لفظا لي ما تقتضيه قواعد النحو ولا معنا اي ما تقتضيه صحة المعنى وسيجيء مثال كلا الضعفين في القسم الثاني ( احق من النصب على المفعوليه : نحو ؛ كنت . أنا وزيد كالاخوين ) ؛ فعطف زيد ؛ على الضمير المتصل المرفوع احق من نصبه مفعولا معه لأن العطف يمكن للفصل بالمنفصل والتشريك في الحكم أولى لأنه الأصل في الواو ، وكذلك ؛ جاء زيد وعمرو ؛ فعطف عمرو أولى من نصبه لعدم المانع من العطف لا لفظا ولا معنا .

القسم الثاني : ما ذكره بقوله ( والنصب على المفعولية مختار عند المصنف لدى ضعف عطف النسق ) اما لفظا ( نحو جئت وزيدا ) فعطف زيدا على الضمير ضعيف من جهة قواعد النحو لأنه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الا بعد توكيده بمنفصل او فاصل ما كما سيأتى في باب عطف النسق عند قوله :

وان على ضمير رفع متصل      عطفت فافصل بالضمير المنفصل  
او فاصل ما وبلا فصل يرد      في النظم فاشيا وضعفه اعتقد

واما معنا نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعتها اذ لو عطف الفصيل على الناقة لصار المعنى ان الرضاع يوجد بمجرد تركهما ولو في مكانين بان تكون الناقة في مكان والفصيل في مكان آخر وهذا المعنى غير صحيح فلا بد حينئذ من تصحيح الكلام بان يقال ان التقدير لو تركت الناقة وتركت فصيلها لرضعها لرضعتها فيقدر لرضعها لتصحيح الكلام ومعنى



ترضعها تتمكن من رضاعها ولو نصب الفصيل على انه مفعول معه لصار المعنى لو تركت الناقة مع فصيلها في مكان واحد لأن واو المعية تدل على الاجتماع كلفظ مع كما يجيء في باب الاضافة فيصح الكلام ويؤدي المقصود من دون تكلف وتقدير كان في العطف فالتكلف الذي كان في العطف جعله ضعيفا معنا فالنصب اولى وهو مختار عند المصنف لسلامته من الضعف ولكن لا يخفى انه لا بد في صحة المعنى من اتحاد الزمان ايضا لأن تركهما في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان يرضع الناقة ولدها وهو واضح .

( واوجبه ) اي النصب على المفعول معه ( السيرا في نباء على قاعدته ان كل ثان كان مؤثرا ) بفتح التاء ( لأول اي مسببا ) ومعلولا ( له ) اي للاول ( لا يجوز فيه الا النصب ) على المفعول معه ( اذ قولك جئت وزيدا مغناه كنت السبب في مجيئه ) بحيث لو لم اكن انا لما جاء .  
القسم الثالث ! ما ذكره بقوله ( والنصب على المفعولية ان امكن ولم يجز العطف لمانع ) لفظا ( يجب نحو مالك وزيدا بالنصب ) اي نصب زيد على المفعول معه ( لان عطفه على الكاف لا يجوز ) في صنعة النحو ( اذ لا يعطف على ضمير الجر الا باعادة الجار قاله في شرح الكافية ) ( و ) لكن ( سيأتي ) في هذا الكتاب ( في باب العطف اختيار جوازه ) في قوله !

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلنا  
وليس عندي لازما اذ قد اتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا  
اولم يجز العطف معنا وان لم يكن في الكلام مانع لفظا نحو مات  
زيد وطلوع الشمس فلا مانع صنعة من عطف طلوع الشمس على زيد

وهو واضح لكنه لا يجوز معنى لأن العطف يقتضي التشريك في المعنى والظلوع لا يمكن اتصافه بالموت .

القسم الرابع ! ما يمتنع فيه العطف والمفعول معه ولا يجوز شيء منهما والى هذا القسم اشار بقوله ( او اعتقد اذا لم يمكن النصب على المفعولية ) ايضا اي على المفعول معه ( اضمار عامل ناصب ) مناسب ( له ) ليصح المعنى تصب ( نحو علققتها تبنا وماء باردا ) فلا يجوز في ماء العطف ولا المفعول معه اما العطف فلعدم المشاركة لأن الماء لا يشارك التبن في التعليف كما هو واضح عند اهله واما المفعول معه فلأن الماء لا يصاحب التبن المعلوف لأن سقي الماء يقدم على تعليف التبن او يؤخر وذلك ايضا معلوم عند اهله فيقدر للماء ناصب محذوف معطوف على الفعل المذكور ( اي وسقيتها ) ماء باردا فيصح المعنى من دون ان يجعل ماء معطوفا على التبن او يجعل مفعولا معه لفساد المعنى في كلتا الصورتين قيل في احديهما من حيث القواعد النحوية وفي الاخرى من حيث المعنى على حسب ما فصلنا فتأمل .

القسم الخامس : ما ذكره الشارح بقوله ( تتمه يجب العطف ان لم يجوز النصب نحو تشارك زيد وعمرو لافتقاره ) اي باب التفاعل ( الى فاعلين ) بمادته بل بهيئته كما بين في علم الصرف ويجب النصب ايضا في نحو ضربت زيدا وعمرا لان الاصل في هذا الواو كما اشرنا اليه العطف وانما يعدل عنه للمنص على المصاحبة وفي المثال المذكور لا يمكن التنصيص بالنصب على المعية والمصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر واولى ( فالاقسام حينئذ ) خمسة كما بينا لا ( اربعة ) كما زعم الشارح الأولى ( راجح العطف ) ( و ) الثاني ( واجبه ) اي

واجب العطف وهو القسم الخامس الذي ذكره الشارح بقوله تتمه  
 ( و ) الثالث ( راجح النصب ) وهو الذي ذكره المصنف قسما ثانيًا  
 ( و ) الرابع ( واجبه ) اي واجب النصب وهو الذي ذكره المصنف  
 قسما رابعا ولا يخفى عليك وجه ذكرها مشوشا فانه يعرف بادنى تأمل

## الاستثناء

( هذه خاتمة المفاعيل ) عند الجمهور ( وعقبها المصنف بما هو مفعول  
 في المعنى فقال : الاستثناء وهو اخراج بالا ) غير صفة ( او احدى اخواتها  
 حقيقة او حكما من متعدد ) .

وانما قيدنا : الا بكونها غير صفة لأن الواقع بعد الا التي للصفة  
 ليس مستثنى ولا هي من ادات الاستثناء نحو لو كان فيهما الهة الا الله  
 لفسدتا فالآية صفة لا لله نقل اعرابها الى ما بعدها كما نقل اعراب  
 ال الموصولة الاسمية الى ما بعدها في نحو : جاءني الضارب زيدا كما  
 مر في الموصولات عند قوله وصفة صريحة صلة ال وليست الا في الآية  
 اداة الاستثناء لتعذر الاستثناء فيها لعدم دخول الله تعالى في آلهة يقينا  
 ليكون المستثنى متصلا فلم يتحقق الدخول وهو شرط في صحة الاستثناء  
 المتصل وعدم خروج الله عنها ليصير منقطعا على ان وجود الاستثناء المنقطع  
 في فصيح الكلام اول الكلام ولأنه لو جعلت : الا ، اداة الاستثناء لصار  
 معنى الآية حينئذ لو كان فيهما آلهة خارج عنها الله لفسدتا وهذا المعنى  
 لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة خارج عنها الله وبهذا لا يشبه الوجودانية  
 المقصودة من الآية لأن هذا المعنى لا ينفي احتمال ان يكون حينئذ

فيهما آلهة غير خارج عنها الله بخلاف ما اذا كانت الا صفة لآلهة بمعنى غير فانها تدل على انه ليس فيهما آلهه موصوفة بانها غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة موصوفة بانها غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة لأن التعدد يستلزم المغايرة والمعنى حينئذ ينفيها فيثبت الوجدانية المقصودة من الآية والمحتملات في قوله حقيقة او حكما ثلاثة :

الأول ! ان المراد منهما بيان قسمي الاخراج فالاول اشارة الى الاخراج من كلام موجب نحو جاءني القوم الا زيدا فزيदा خارج عن القوم حقيقة لأنه لو لا الاستثناء لكان داخلا في القوم عند نسبة المجيء اليهم لأنه من جملة القوم والثاني اشارة الى الاخراج من كلام غير موجب نحو ما جاءني القوم الا زيدا فليس زيدا خارجا عنهم الاحكاما اذ ليس للقوم حينئذ مجيء حتى يدخل زيد فيهم عند اسناده اليهم وهذا الاحتمال هو الذي يظهر من كلام اكثرهم .

الثاني ! ان المراد منهما بيان قسمي المستثنى فالأول يكون اشارة الى الاستثناء المتصل نحو جاءني القوم الا زيدا ؛ والثاني يكون اشارة الى الاستثناء المنفصل اي المنقطع نحو جاءني القوم الا حمارا والوجه فيهما حينئذ ظاهر وهذا هو الذي يظهر من كلام بعض المحققين .

والثالث ؛ وهو أبعد الاحتمالات ان المراد بيان قسمي الاستثناء فالاول يكون اشارة الى الاستثناء التام نحو جاءني القوم الا زيدا والثاني يكون اشارة الى الاستثناء المفرغ نحو ! ما جاءني الا زيد وهو الذي توهمه بعض ودفعه واضح .

وفي المقام احتمال رابع وهو ان يكون المراد منهما بيان قسمي المتعدد فالأول يكون اشارة الى المتعدد الحقيقي نحو جاءني القوم الا زيدا ؛

والثاني يكون اشارة الى المتعدد الحكمي كالمصدر الذي يقع مستثنى منه للمفعول المطلق الذي وقع مستثنى نحو ان نظن الا ظنا حيث يتقدرون المستثنى منه مصدرا قابلا للشدة والضعف ونحوهما ويجعلون المفعول المطلق الواقع بعد الاقسما منها دفعا للزوم استثناء الشيء عن نفسه وقد بين هذا في علم المعاني وفي بعض كتب النحو مفصلا فعليك بمراجعتهما .

والاستثناء اما بالا او بغيرها من الادوات وفي صورتين اما تام وفي جميع الصور الاربعة اما في كلام موجب او غير موجب وفي جميع هذه الصور المستثني اما متعدد واما غير متعدد واما مقدم واما مؤخر اما متصل واما منقطع وفي جميع هذه الصور : الا اما مكرر واما غير مكرر واما ذات توكيد واما غير ذات توكيد وفي جميع هذه الصور اما يمكن استثناء كل مستثنى عما قبله واما لا يمكن فيحصل من ضرب كل سابق في لاحقه خمسمائة واثنى عشر تقسما بعضها صحيح وبعضها باطل وبعضها مجرد تصور مثلا كون المستثنى بافعال الاستثناء منقطعا باطل وكون المستثنى في المفرغ مقدما مجرد تصور فعليك بمعرفة الصحيح والباطل وما لا وجود له الا تصورا لأن المصنف يبين احكام الاستثناء في هذه الاقسام فيبين ان بعضها منصوب وبعضها منقطع وبعضها باطل وبعضها باطل وتفصيل يذكر في المباحث الآتية :

( ما استثنيت الا مع تمام ) بان يذكر المستثنى منه ( وايجاب )

مع كون الكلام موجبا ( ينتصب ) وجوبا عند الجميع سواء كان متصلا

ام منقطعا ثم انهم اختلفوا فيما ينتصب به على اقوال ثمانية :

الاول : انه ينتصب بنفس الا واختار المصنف هنا هذا القول كما

يظهر من قوله بعد عدة أبيات :

والغ الا ذات توكيد كلا تمرر بهم الا الفتى الا العلى

واليه اشار الشارح بقوله ( بها عند المصنف ) .

( و ) الثاني انه ينتصب ( بما قبلها ) من فعل وشبهه بواسطة الا فيكون الا كالحروف الجارة المعدية للفعل اللازم وهذا هو المراد بما ذكره في وجه التأخير من ان وصول العامل اليه بواسطة حرف وهذا القول هو المختار ( عند السيرافي ) .

والثالث : انه ينتصب بما قبلها من فعل وشبهه بلا واسطة الا ونسب

هذا القول الى ابن خروف .

( و ) الرابع : انه ينتصب ( بمقدر ) تدل عليه الا وهو استثنى وهذا

القول هو المختار ( عند الزجاج ) هذا هو الاقوال التي ذكرها الشارح هنا بناء على شمول قوله بما قبلها للثاني والثالث .

والخامس : انه ينتصب بتمامية الكلام كما ينتصب التمييز بتمامية

المميز في نحو خاتم فضة وعشرين درهما .

والسادس : انه ينتصب بان المشبهة بالفعل المفتوحة الهمزة المحذوفة

هي وخبرها فيكون المستثنى اسما لها فالتقدير في جاءني القوم الا زيدا

الا ان زيدا لم يجيء فحذف ان ولم يجيء وبقي زيدا وحده .

والسابع : انه ينتصب بعامل معنوي وهو مخالفة ما بعد الا لما قبلها

والثامن : ان الا مركبة من ان المخففة من المشددة ولا النافية العاطفة

فاذا نصب المستثنى فالعامل ان المخففة واذا رفع المستثنى فالعامل هو

العطف والتبعية او العامل في المستثنى منه على اختلاف الاقوال في عامل

التابع هل هو معنوي ام لفظي ( نحو فسجد الملائكة كلهم أجمعون الا

ابليس ) فيجري في ناصب ابليس كل واحد من الاقوال الثمانية المذكورة ويمكن جعل الآية مثالا للمتصل والمنقطع ولذا لم يمثل الشارح لكل واحد منهما على حدة واكتفى في التمثيل بالآية .

( وان وقع ) المستثنى بالا بعد ( نفي او ما هو كنفي وهو النهي والاستفهام انتخب ) فعل أمر لا ماض مجهول فهو ( بفتح التاء اتباع ما اتصل للمستثنى منه ) حاصله انه يختار جعل المستثنى المتصل تابعا للمستثنى ( في اعرابه ) لا في معناه لكن هذا اذا لم يقدم المستثنى على المستثنى منه والا فالمختار للنضب كما سيأتي واختلف فيه في انه من اي قسم من التوابع فالشارح ( على انه بدل منه ) اي المستثنى منه ( بدل بعض من كل ) وآخرون على انه عطف نسق لأن الا عندهم حرف عطف في باب الاستثناء خاصة فهي عندهم كلاء العاطفة من حيث العطف لفظا لا معنى كما يجيء في باب عطف النسق في قوله :

واتبعت لفظا فحسب بل ولا لكن كلم بيد امرء لكن طلا

ويمكن ان يكون القائل بهذا القول من القائلين بتركيب الا كما اشرنا اليه آنفا فتامل ؟ مثال الواقع بعد النفي ( نحو ) قوله تعالى ( ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم ) فانفسهم مستثنى متصل تابع لشهداء لفظا على انه بدل بعض من كل او عطف نسق ومثال الواقع بعد النهي قوله تعالى ( ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك ) مستثنى متصل تابع لاحد لفظا على انه بدل بعض من كل او عطف نسق ومثال الواقع بعد الاستفهام قوله تعالى ( ومن يقنط من رحمة ) ربه (١) ( الا الضالون ) (١) وفي بعض النسخ ومن يقنط من رحمة ( الله ) الا الضالون وهو سهو من الكاتب .

فالضالون مستثنى متصل تابع للضمير المستتر في يقنط على لانه بدل بعض من كل او عطف نسق ( ويجوز ) في هذا القسم اي في المستثنى المتصل الواقع بعد النفي وشبهه ( النصب ) على الاستثناء ( قال المصنف وهو ) اي النصب على الاستثناء ( عربي جيد ) ولذا ورد في بعض القراءات نصب انفسهم وامراتك والضالون في الآيات المذكورة ( قال ابن النحاس كل ما جاز فيه الاتباع جاز فيه النصب على الاستثناء ولا ( عكس ) كليا اي ليس كل ما جاز فيه النصب على الاستثناء جاز فيه فيه الاتباع ولكن لا يخفى ان بطلان العكس انما هو فيما لم يؤل الكلام والا فيجوز العكس ايضا كليا قال ابن هشام في القاعدة الاولى من الباب الثامن قد يعطى الشئ محكم ما شبهه في معناه او في لفظه أو فيهما الى ان قال العاشرة رفع المستثنى على ابداله من الموجب في قراءة بعضهم فشرّبوا منه الا قليل لما كان معناه لم يكونوا منه اي من طالوت بدليل فمن شرب منه اي من النهر فليس مني وقيل الا وما بعده صفة فقيل ان الضمير يوصف في هذا الباب وقيل مرادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يخلص من الاعتراض ان كان لازماً لأن عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير وقيل قليل مبتدأ حذف خبره اي لم يشربوا انتهى موضع الحاجة من كلامه والغرض من نقل هذا الكلام رفع الاشكال الوارد على الحديث المنقول عن المعصوم عليه السلام في فضل البكاء على الحسين عليه السلام وهو كل عين باكية يوم القيامة الا عين بكت على الحسين برفع عين الواقع بعده الا في الكلام الموجب فالحديث الشريف كالأية الشريفة اشكالا وتأويلا فالتأويل الاول في الحديث لا يكون عين غير باكية ومسرورا فرحا يوم القيامة الا عين بكت على الحسين



عليه السلام والتأويل الثاني فيه كل عين باكية يوم القيامة متصف  
بكونها غير باكية على الحسين عليه السلام هذا على كون الا صفة واما  
على العطف فالتأويل هكذا كل عين باكية يوم القيامة والعين الباكية  
عبارة عن عين غير باكية على الحسين والتأويل الثالث ان عين بكت على  
الحسين مبتدء حذف خبره اي لم تبك ولكن على هذا التأويل يصير  
المستثنى منقطعا والجملة منصوب المحل ان لم يؤل الكلام بالمنفى والا  
فيجوز كونها مرفوع المحل على لغة بني تميم كما سيأتي عن قريب .  
وقس على هذا الحديث المشهور الناس كلهم هلكى الا العالمون وامثاله  
قال في المفتاح في جملة كلام له ونشدتك بالله او اتسمت عليك او  
عزمت عليك الا فعلت كذا مرادهم بما قبل الا ههنا النفي وهو ما  
اطلب منك جاز ان تنصب وان تشرك المستثنى في اعراب المستثنى منه  
ويسمى هذا بدلا انتهى .

وإذا تعذر الاتباع على اللفظ لما منع اتباع على المحل نحو لا اله الا  
الله فرفع اسم الجلالة تابعا لمحل اسم لا النافية المجنس لانه في محل  
رفع بالابتداء ولم يحمل على اللفظ لان الجنسية لا تعمل في المعرفة ولا  
في الموجب واعلم ان في هذه الكلمة الطيبة اقوالا متشعبة ووجوها متفرقة  
لا يسع المقام لذكر جميعها فلنقتصر على ما ذكره في شرح خطبة اللمعة  
الدمشقية وهذا نصه لا فيها هي النافية للجنس واله اسمها قيل والخبر  
مخذوف تقديره موجود ويضعف بانه لا ينفي امكان اله معبود بالحق  
غيره تعالى لان الامكان اعم من الموجود وقيل يمكن وفيه ان لا يقتضي  
وجوده بالفعل وقيل مستحق للعبادة وفيه انه لا يدل على نفى التعدد  
مطلقا وذهب المحققون الى عدم الاحتياج الى الخبر وان الا لله مبتدء

وخبره لا اله الا الله الاصل الله اله فلما اريد الحصر زيد لا والا ومعناه الله اله ومعبود بالحق لاغيره او انها نقلت شرعا الى نفى الامكان والوجود عن اله سوى الله مع الدلالة على وجوده تعالى وان لم تدل عليه لغة انتهى وهذا الاخير هو الحق كما بيناه في شرح الصمدية .

( وانصب ما انقطع ) أي انصب المستثنى المنقطع ( وجوبا ) عند الحجازيين ولا يجوز عندهم الاتباع اذا لا يتصور فيه حينئذ الا ببدل الغلط وهو كما قال البيانين لا يقع في كلام المتكلم الفصيح لان الغلط لا يصدر من المتكلم الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر منه بطريق الروية والفكر فتأمل ( نحو ما لهم به من علم الا اتباع الظن ) بنصب اتباع الظن لأن الظن ليس من افراد العلم بالمعنى المتعارف فهو مستثنى منقطع فيجب نصبه ( وعن تميم فيه ابدال وقع قال شاعرهم ) :

( وبلدة ليس لها انيس الا اليعافير والا العيس )  
برفع اليعافير والعيس لانها غير ذوات العقول فليست من افراد الانيس اذ المراد به ذوا العقول .

هذا الحكم أي وجوب نصب المستثنى في الموجب مطلقا واختياره في المنفي وشبهه اذا كان متصلا ووجوبه في المنفي اذا كان منقطعا وكل هذه الاحكام انما تجري فيما يكون المستثنى مؤخرا عن المستثنى منه ، واما اذا قدم المستثنى على المستثنى منه فله حكم ذكره بقوله ( وغير نصب ) مستثنى ( سابق على المستثنى منه أي اتباعه في النفي قد يأتي ) عند الحجازيين اذا كان متصلا ( كقول حسان ) وهو من الحجازيين .  
( لانهم يرجون منه شفاة اذا لم يكن الا النبيون شافع )

فاتبع النبيون وهو مستثنى متصل قدم على المستثنى منه وهو : شافع  
( ولكن نصبه اختر ان ورد كقوله ) :

( ومالي الا آل احمد شيعة ومالي الا مذهب الحق مذهب )  
بنصب آل ومذهب الاول وهما مستثنيان مقدمان والمختار نصبهما هذا  
حكم المستثنى المقدم في الكلام المنفى ، ( واما ) المستثنى المقدم ( في  
الايجاب فلا يجوز ) فيه ( غير النصب نحو قام الازيدا القوم ) بنصب  
زيدا وجوبا .

( وان يفرغ سابق ) أى ان حذف المستثنى منه من الكلام السابق  
على ( الا ) فحينئذ يكون الا وجوده كعدمه بالنسبة ( لما بعد ) الا ( اى  
للمعمل فيه ) أى فيما بعد والحاصل ان يفرغ سابق اى الكلام بأن  
يحذف منه المستثنى منه فحينئذ ( يكن ) حكم ( ما بعد ) الا ( كما لو  
الا عدما فيعرب ) ما بعد الا أى المستثنى ( على حسب ما يقتضيه ما  
قبلها ) فان كان ما قبلها يتطلب مرفوعا رفع ما بعدها وان كان يتطلب  
منصوبا نصب ( وذلك ) أى المستثنى المفرغ ( لا يقع الا بعد نفي أو  
شبهه ) ووجهه ما قاله علماء المعاني من انك لو قلت ضربت الا زيدا  
لكان المعنى انك ضربت جميع الناس الا زيدا وذلك مستحيل ( كلا تزر  
الا فقى ) ففى منصوب على حسب اقتضاء ما قبل الا اذ لا تزر يتطلب  
منصوبا بالمفعولية ونحو ( لا يتبع الا الهدى ) فرفع الهدى لأن ما قبل  
الا فعل مجهول يتطلب نائب الفاعل ( و ) نحو ( هل زكى الا الورع  
نرفع الورع لأن ما قبل الا فعل معلوم يقتضى فاعلا .

فان قلت قد جاء مستثنى المفرغ في الايجاب نحو قوله تعالى وانها  
لكبيرة الا على الخاشعين وقوله تعالى ويأبى الله الا ان يتم نوره فكيف

قول الشارح وذلك لا يقع الا بعد نفي او شبهه .  
 قلت قد اولوا الايتين وأمثالهما بالنفي ، فقالوا في الآية الاولى ان  
 المعنى وانها ليست سهلة الا على الخاشعين ، وفي الثانية ان المعنى لا يريد  
 الله الا أن يتم نوره فصح قول الشارح ولا غبار عليه والى توجيه الآية  
 يشير بعضهم حيث يقول يجوز وقوع الاستثناء المفرغ في الايجاب بشرطين  
 الاول أن يكون ما بعد الا فضلة والثاني ان تحصل فائدة نحو قرأت  
 الا يوم الجمعة اي اوقعت القراءة كل يوم الا يوم الجمعة لظهور انه لا  
 يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او نحو ذلك  
 فان كان عمدة أو لم تحصل فائدة لم يجز .

( والنغ الا ذات توكيد ) أى مكرر ( وهي التي تلاها اسم مماثل لما  
 قبلها ) معنى بحيث يمكن جعله عطف بيان لما قبلها ( أو تلت ) الا  
 ( عاطفا ) بحيث يمكن عطف ما بعدها على ما قبلها واذا كانت على أحد  
 الوجهين ( فاجعلها كالمعدومة ) ثم اجعل ما بعد الا الثانية في الصورة  
 الاولى عطف بيان أو بدلا لما بعد الا الاولى واجعل ما بعد الا الثانية  
 في الصورة الثانية عطف نسق على ما بعد الا الاولى مثال الصورة الاولى ( كلا  
 تمرر بهم الا الفتى الا العلى ) والاصل الا الفتى العلى فالعلى عطف بيان  
 للفتى او بدل له لأن الا الثانية لم تحدث معنى جديدا لم يكن قبل  
 دخولها لأن ما بعدها تابع لما قبلها في الاعراب والخروج والفتى والعلى  
 اسمان لشخص واحد او لفظان مترادفان ولو بالالتزام لان الفتوة وعلوا  
 لهمة متلازمتان غالبا ولا عمل لا لا الثانية بل هي ملغاة عن العمل  
 والعلى معمول لما يعمل في التابع على اختلاف الاقوال ( و ) مثال الصورة  
 الثانية ( كقوله ) :

( مالك من شيخك الا عمله الا رسميه والا رسمله )  
 فرسيمه من قسم الصورة الاولى فهو عطف بيان او بدل لعمله و :  
 رمله معطوف على رسميه والا فيهما مكررة ملغاة لانها لم تخرج شيئاً  
 ولم تحدث معنى جديداً لان ما بعدها تابع لما قبلها في الاعراب والخروج .  
 ( وان تكرر الا لا لتوكيد ) بل لاحداث معنى جديد لم يكن قبل  
 دخولها بأن تخرج ما بعدها مثل ما تخرج ما قبلها حاصله ان يكون  
 كل واحدة من المكررتين او المكررات لاجراج شيء على حدة كالمثال  
 الاتي لا ان يكون المخرج بكل واحدة منها عين المخرج بالآخرى او  
 معطوفاً على المخرج بالآخرى كالصورتين المتقدمتين ( فمع تفرغ من  
 المستثنى منه بأن حذف فالتأثير ) اى العمل ( بالعامل الواقع قبل الادع  
 في واحد بما بالاستثنى ) سواء كان مقتضى العامل في ذلك الواحد النصب  
 ام الرفع وسواء ( مقدما كان ) ذلك على بقية المستثنيات ( او لا ) بأن  
 كان مؤخر عنها او في اثنائها ( وليس ) تأثير العامل في الواحد من  
 المستثنات ( عن نصب سواء ) اى سوا ذلك الواحد اى بقية المستثنيات  
 ( معنى ) وذلك لان العامل لا يعمل من جهة واحدة في ازيد من معمول  
 واحد كما بيناه في شرحنا على الصمدية في باب التوابع .

واعلم انا جرينا في شرح هذه الجملة على تركيب خالد لا على تركيب  
 بعض المحققين من المحشين لان تركيبه بعيد عن الصواب الا مسألة لغة  
 ربيعة في الوقف على السكون في لفظ معنى .

مثال تأثير العامل في الواحد اذا كان مقتضاه الرفع ( نحو ما قام  
 الا زيد الا عمرا الا بكرا ) فتركنا العامل ان يؤثر في زيد وهو مقدم  
 على بقية المستثنيات ومقتضى العامل الرفع وان شئت اترك العامل ان

يؤثر في الثاني او الثالث وهكذا ، ومثال تأثير العامل في الواحد اذا كان مقتضاه النصب نحو ما ضربت الا زيدا الا عمرا الا بكرا فترك العامل ان يؤثر في واحد من المستثنيات النصب وانت بالخيار في ان تجعل ذلك الواحد الاول او الثاني او الثالث ويعرف ذلك الواحد بالقرنية ان احتجنا الى معرفته هذا كله اذا كان الاستثناء مفرغا .

( ودون تفرغ مع التقدم لجميع المستثنيات على المستثنى منه نصب الجميع احكم به ) أي بالا لا بالعامل ( ولا تدع العامل يؤثر في شيء منها نحو قام الا زيدا الا عمرا الا خالدا القوم ) فنصب جميع المستثنيات المتقدمة على المستثنى منه أعني القوم ، ( وانصب لتأخير المستثنيات عن المستثنى منه ) انصب ( كلها غير ما ذكر في قوله وجيء بواحد منها معربا كما لو كان وحده دون زائد عليه فانصبه ) أي ذلك الواحد متلقا سواء كان متصلا او منقطعا حيث يقتضي ذلك اي اذا كان الكلام موجبا على ما تقدم في اول الباب من قول الناظم ما استثنيت الا مع تمام ينتصب وحينئذ ينتصب بقية المستثنيات أيضا ( وارفعه حيث يقتضي ذلك ) أي اذا كان الكلام غير موجب والمستثنى متصلا ( على ما تقدم ) من قوله وبمد نفي أو كنفى انتخب اتباع ما اتصل وانصب ما انقطع ( كالم يفوا الا امرء الا علي ) ( برفع ) المستثنى ( الاول ) وهو امرء علي انه بدل من ضمير الجمع أعني الواو في يفوا وأصله ، يفون حذف نونه بدخول لم ( ونصب ) المستثنى ( الثاني ) على لغة ربيعة ويجوز العكس أيضا بأن ترفع الثاني وتنصب الاول هذا اذا كان الكلام غير موجب ، ( واما ) اذا كان الكلام موجبا فنحو قوله ( قاموا الا زيدا الا عمرا الا خالدا بنصب الجميع اذ لو لم يكن الا ) المستثنى ( الاول

لوجب نصبه ) ، حاصل الكلام في المقام ان التكرار لا يوجب الفرق في الحكم من حيث الاعراب فتحكم المستثنى مع التكرار مثل حكمه مع عدم التكرار .

( وحكمها اي ما بعد المستثنى الاول من المستثنيات اذا لم يمكن استثناء بعضها من بعض في القصد ) اي في الاخراج والادخال ( حكم المستثنى الاول ) فيثبت لها ما يثبت للمستثنى الاول ( فان كان المستثنى الاول ) خارجا بان كان الاول استثناء من موجب فما بعده كذلك ) يكون خارجا ففي قولك قام القوم الازيداً الا عمراً الا بكرة الجميع مخرجون لأن الاول مخرج ( وان كان ) المستثنى الاول ( داخلا بان كان استثناء من غير موجب فما بعده كذلك ) يكون داخلا ففي قولك ما قام احد الا زيد الا عمر الا بكر الجميع داخولون لان الاول داخل ، هذا كله اذا لم يمكن استثناء بعض من بعض اي استثناء كل لاحق عن سابقه كالمثالين المذكورين اذا لا يمكن استثناء بكر عن عمرو ولا استثناء عمرو عن زيد .

( فان امكن استثناء بعضها من بعض ) بأن يكون المستثنيات المكرره من الاعداد ويكون كل عدد لاحق اقل من سابقه ليتمكن اخراج كل لاحق عن سابقه ( نحو ) قول المديون حين الاقرار بالدين ( له عندي اربعون الا عشرين الا عشرة الا خمسة الا اثنين ) فللاستثناء حينئذ طرق المذكورة في المطولات ذكر الشارح اثنين منها :

الاول : انه ( استثنى كل واحد ) من الاعداد ( بما قبله ) ففي المثال المذكور يستثنى عشرين من اربعين فيبقى من اربعين عشرون ، ثم يستثنى من العشرين الخارج من الاربعين عشرة ونضم هذه العشرة الى العشرين

الباقى من الاربعين فيصير الباقي ثلاثين ثم يستثنى من هذه العشرة التي  
ضممناه الى العشرين خمسة فيصير الباقي خمسة وعشرين ثم يستثنى من  
هذه الخمسة الخارج من العشرة اثنين ونضمه الى الخمسة والعشرين  
الباقى فيصير الباقي سبعة وعشرين .

الطريق الثاني : ما ذكره بقوله ( او اسقط الاوتار ) اي المستثنى  
الاول والثالث وهما عشرين وخمسة فيصير الباقي من اربعين بعد اسقاطهما  
خمسة عشر ( و ) حينئذ ( ضم الى ) هذا ( الباقي بعد الاسقاط الاشفاق )  
أي الثاني والرابع وهما عشرة واثنين ( فالمجتمع ) من خمسة عشر  
وعشرة واثنين يصير سبعة وعشرين و ( هو الباقي ) من اربعين ( بعد  
الاستثناء ) قاله ( اي الطريق الثاني ) ( في في شرح الكافية ) .

الى هنا كان الكلام في اقسام المستثنى بالا ، واما المباحث الآتية .  
فالكلام فيها انما يكون في المستثنى بغير الا من ادوات الاستثناء .

( واستثنى بمروراً بغير ) حاصله انه اذا كان الاستثناء بغير فالمستثنى  
بمرور ( لاضافته ) اي غير له اي الى المستثنى ( حال كونه ) اي نفس  
غير ( معرباً بما لمستثنى بالا نسب ) يعني حكم نفس غير من حيث الاعراب  
حكم مستثنى بالا ( من وجوب نصب ) اذا كان الكلام تاماً موجباً  
نحو جاءني القوم غير زيد بنصب غير وجوباً كما تقول جاءني القوم  
الا زيدا وكذلك يجب النصب اذا كان الكلام غير موجب والمستثنى  
منقطعا نحو ما جاءني القوم غير حمار بنصب غير وجوباً كما نصب  
اتباع الظن وجوباً في قوله تعالى وما لهم به من علم الا اتباع الظن  
وعن تميم في غير حينئذ ابدال وقس فتقول على لغة تميم ما جاءني  
القوم غير زيد برفع غير كما رفع شاعرهم اليعاقبة واليعس في البيت



المذكور ( و ) من ( اختياره ) اي النصب على الاستثناء ( واتباع ) على  
البدل اذا كان المستثنى متصلا سابقا على المستثنى منه وكان الكلام غير  
موجب نحو ما قام غير زيد القوم برفع غير على البدل كما رفع النبيون  
في قول حسان على البدل ولكن نصب غير اختر ان ورد كما اختير  
نصب ال احمد ومذهب الحق في قول حسان وان كان المستثنى مؤخرا  
نحو ما قام القوم غير زيد فانتخب اتباع غير على البدل كما قيل لك  
انتخب اتباع انفسهم وامراتك والضالون في الآيات الثلاث المذكورة  
ويجوز النصب ايضا وهو عربي جيد وهكذا قس غير على المستثنى بالا  
في المستثنى المفرغ وفيما اذا كرر غير لتأكيد أو غير تأكيد مع التفرغ  
ودون تفرغ مقدا كان غير او غير مقدم ( على ) حسب ( ما تقدم ) من  
الاحكام والاقسام .

والاصل في استعمال غير ان يوصف بها والموصوف بها اما نكرة  
محضة نحو جاءني رجل غير زيد فغير وصف رجل ولا أثر لاضافتها  
الى المعرفة لانها لا تتعرف بالاضافة أو الموصوف بها ما هو معرفة لفظاً  
ونكرة معنى نحو صراط الذين أنعمت عليهم غير المفضوب عليهم فغير  
المفضوب صفة الذين أنعمت لان الموصول الذي صلته غير معهودة نكرة  
معنى والمنعم عليهم في الآية كذلك لانهم جنس مبهم غير معلوم بعينه  
وقيل غير تتعرف بالاضافة اذا اضيفت الى أحد الضدين لا ثالث لهما  
فعلى قوله غير بدل عن الذين لا صفة ( ولكونها موضوعة في الاصل  
لافادة المغايرة ) خرجت في باب الاستثناء عن الصفية ( فشاركنا الا  
في الاخراج ) والاستثناء ( الذي معناه المغايرة ) كما قد تخرج الاعن  
الاستثناء وتستعمل صفة وقد اشرنا اليه سابقا في باب الضمائر فليراجع

( ولم تكن ) غير ( متضمنة معناها ) اي الا ( فلذا لم تبين ) الا في بعض الصور كما يأتي في باب الاضافة ، وقيل هي متضمنة معنى الا ولم تبين لعروض التضمن مع لزومها الاضافة .

( ولسوى ) وفيها اربع لغات ، الاولى ( بكسر السين مقصورا ) ، الثانية سواء بكسر السين ( بمدودا ) ، ( و ) الثالثة ( سوى بضمها ) اي بضم السين ( مقصورا ) ، ( و ) الرابعة ( سواء بفتحها ) اي بفتح السين ( بمدودا ، اجمل على القول الاصح ) من كونها ظرفا متصرفا ( ما ) اي احكاما ( لغير جملا من استثناء واعراب ) بما نسب للمستثنى ( بالا ) فسوى بلغاتها الا ربع كغير في وجوب جر المستثنى بها وفي اعرابها اعراب المستثنى بالا حسب ما فصلناه لك في ماتقدم فلا نعيده ( ومقابل الاصح قول سيبويه ) ان سوى بلغاتها الاربع غير متصرفة ( وانها لا تستعمل الا ظرفا ولا تخرج عنه ) اي عن كونه ظرفا ( الا في الضرورة ورده المصنف بورودها بجرورة بمن في قوله صلى الله عليه وآله وسلم دعوت ربي ان لا يسلم على امتي عدواً من سوى انفسهم ) وفيه نظر ظاهر ( وفعلا في قوله ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا ومبتداً في قوله فسواك بايعها وانت المشتري واسماً للميس في قوله ) :

( اترك ليلى ليس بيني وبينها سوى ليلة اني اذا لصبور )

وفي جميع ذلك نظر لكونها ضرورة ، ( وقال الرماني انها تستعمل ظرفا غالبا ) اي تستعمل مفعولا فيه غالبا ( وكغير ) يعني اداة للاستثناء ، ( قليلا واختاره ابن هشام ) .

( واستثن ناصبا للمستثنى بليس على انه ) اي المستثنى ( خبرها واسمها ) ضمير ( مستتر ) فيها وجوبا على قول تقدم في باب الضماير واختلف في

مرجع هذا الضمير على ثلاثة اقوال ؛  
 الاول ؛ انه راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور كالجائي في  
 مثل جائي القوم ليس زيدا فتقديره ليس الجائي زيدا .

والثاني ؛ انه راجع الى بعض مفهوم من المستثنى منه ( كقوله ص  
 ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا منه ليس السن والظفر )  
 فالضمير المستتر في ليس راجع الى بعض مفهوم من لفظه من في منه فتأمل .  
 والثالث ؛ انه راجع الى مصدر الفعل المذكور ففي جائي القوم ليس  
 زيدا التقدير ليس قيام القوم قيام زيد فالمستثنى على هذا هو القيام المضاف  
 الى زيد فحذف المضاف واقيم زيدا مقامه وفي هذا التقدير تكلف  
 مستغنى عنه ولذا لم يذكر هذا القول اكثر النحويين واكتفوا بالقولين  
 الاولين ، وكذلك القول في الضمائر المستترة في الافعال الاتية حرفا بحرف .  
 وجميع افعال الاستثناء لاتستعمل الا في المتصل .

وكل واحد منها في محل النصب على الحالية فقط الا خلا وعدا اذا  
 دخل عليهما ماء المصدرية فيجوز فيهما حينئذ النصب على الظرفية ايضا  
 بتقدير مضاف نحو جائي القوم ما خلا زيد او ما عدا عمرا فالتقدير  
 فيهما على الظرفية اي وقت خلو بعضهم وعد وبعضهم ، او وقت خلو  
 الجائي ، وعدو الجائي زيدا ، او وقت خلو بجيئهم اوعد وبعيئهم بجييء  
 زيد على التوجيه السابق في القول الثالث .

وجميع هذه الافعال لاتستعمل في الاستثناء الا مفردا اي لاتثنى  
 ولاتجمع لانها قائمة مقام الا وهي غير متصرفه ولذا لا يدخل عليها قد مع  
 كونها حالا لتكون اشبه بالا اذ هي لا تدخل عليها قد لانها من  
 مختصات الافعال .

( وكذا أستثنى ناصبا ( بخلا ) على المفعول به ( نحو قام القوم خلا زيدا ) وقد مضى حكم الضمير المستتر فيها وبيان محلها فلا نعيده وهي اى خلا كان في الاصل لازما يتعدي بمن وقد يتضمن معنى جاوز او يحذف من فيتعدى بنفسه والتزموا التضمن او الحذف والايصال ليكون ما بعدها كما بعد الا التي هي ام الباب .

( والمستثنى بعدا ويبيكون الكائن بعد لا ) النافية ( كذا أيضا ) فينصب بعد عدا على المفعول به وقد مر مثاله وينصب بعد لا يكون على الخبرية ( نحو قاموا لا يكون زيدا واسمها ) ضمير مستتر فيه وهي ( كليس ) في جميع الاحكام .

( واجرر ) المستثنى ( بسا بقى يكون وهما خلا وعدا ان ترد ) وهما حينئذ حرفا جر كما سيصرح به الناظم ( نحو خلا الله لا ارجو سواك ونحو ( عدا الشمطاء والطفل الصغير ) .

( وان وقعا ) اى خلا وعدا ( بعد ما فأنصب بهما حتما لانهما ) حينئذ ( فعلا ان اذ ما الداخلة عليهما مصدرية وهي ) اى ما المصدرية ( لا تدخل الا على الجملة الفعلية ولكن هذا بظاهره يناني ما سبق في اول الموصولات من قوله انها تدخل على الجملة الاسمية بقلة وكيف كان فهما حينئذ يؤلان بالمصدر ، وان جملا حالا فالمصدر بمعنى اسم الفاعل لئلا يلزم حمل المصدر على الذات ( كقوله الا كل شيء ما خلا الله باطل ) ونحو ( تمل الندامى ما عداني وانني ) .

( وانجرار ) المستثنى ( بهما ) اى بخلا وعدا ( حينئذ ) اى حين اذ دخل عليهما ما ( قد يرد حكاة ) اى ورود انجرار المستثنى بهما ( الاخفش والجرمي والربعي ) بناء ( على ان ما ) حينئذ ( زائدة ) لا مصدرية .

( وحيث جراً ) اي خلا وعدا ( فهما حرفان للجـر ) واختلاف في محلها حينئذ فـقيل محلها نصب عن تمام الكلام كالتميـز الـرافـع لـايـهام النسبة وقيل محلها نصب على المفعول به كسائر حروف الجارة المتعلقة بالفعل او شبهه كمررت بزيد و انا مار بزيد ونحوهما ( كما ان نصبا المستثنى ) فهما حينئذ ( فعلا ) استتر فاعلهما وجوبا كما سبق ) في باب الضمائر .

( وكخلا في نصب المستثنى بها وجره ) اي المستثنى ( وغير ذلك بما سبق ) من كون الجملة حالا او ظرفا واستتار الضمير فيه وجوبا ( حاشا عند المبرد والمازني والمصنف ) ، ( و ) اما ( عند سيبويه ) فحكهما ما ذكره بقوله ( انها لا تكون الا حرف جر ) متعلق بما قبلها ويكون ما بعدها مفعولا به بالواسطة ولا ينصب مدخولها لفظا ( ورد ) ما ادعاه سيبويه ( بقوله حاشا قريشا فان الله فضلم على البرية بالاسلام والدين ولكنها ) تفارق خلا بأنها ( لاتصحب ما واما الحديث اسامة أحب الناس الى ما حاشا فاطمة فليست حاشا هذه ) التي في الحديث ( الادوات ) للاستثناء ( بل ) التي في الحديث ( فعل ماض بمعنى استثنى ) بكسر الهمزة وفتح التاء والنون ( وما الداخلة عليه نافية لا مصدرية وهو ) اي بجموع ما حاشا فاطمة ليس جزء الحديث بل هو ( من كلام الراوي وفي رواية ) أخرى زاد الراوي بعد قوله ( ما حاشا فاطمة ) قوله ( ولا غيرها ) فيصير مقصود الراوي ان اسامة احب الناس الى رسول الله (ص) حتى من فاطمة ( ع ) وغيرها من كبراء الائمة فهذه الزيادة من الراوي تدل على كون اسامة احب الى النبي حتى من الخلفاء الراشدين ومن أهل بيته اجمعين فهذه الدلالة بما فيها من التعميم هتك لحرمة من لا يجوز

هتكه عند أحد من المسلمين فهي شاهد على صدق الرواية وصدورها عن النبي ( ص ) وكون الراوي موثوقا به وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام .

الفرق بين حاشا اذا كانت فعل الاستثناء وبينها اذا لم تكن فعل استثناء كالحديث ان الاولى تكتب بالالف والثانية الاولى فيها ان تكتب بالياء قال في شرح النظام انهم كتبوا كل الف رابعة فصاعدا بالياء كالمغزى واغزى واصطفى والمصطفى دلالة على انقلابها ياء في مغزيان واغزيت او دلالة على الامالة الا فيما كان قبلها ياء فانها تكتب الفا وان كانت بالصفات المذكورة نحو المحيا واحيا كراهة لاجتماع اليائين الا في نحو يحيى علما وريى علما وشبههما فانها تكتب بالياء فرقا بين العلم وغيره والعلم بالياء اولى لكونه اقل وجودا او استعمالا فيحتمل فيه الثقل ، واما الالف الثالثة فان كانت منقلبة عن ياء نحو فتى كتبت ياء والا فالالف نحو عصا ومنهم من يكتب الباء كله نالفة كانت او فوقها منقلبة عن الياء او غيرها بالالف لانه القياس وقد كتبت الصلوة والزكوة بالواو دلالة على التفضيم كما مر الى ان قال واما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير بلى وذلك لمجيء الاله فيه و ؛ الى وعلى لقولهم اليك وعليك وحقى لكونه بمعنى الى .

وبينهما ايضا فرق من وجوه اخرى منها ان الاستثنائية دائما تكون من كلام صاحب الكلام السابق عليها بخلاف غير الاستثنائية فانها قد لا تكون كذلك كالحديث وما زاده الراوى .

ومنها ما تقدم من ان الاستثنائية قد تكون حرفا بخلاف غير الاستثنائية فانها أبدا تكون فعلا .

ومنها ما تقدم أيضا من الاولى دائما مفردة بخلاف الثانية فانها قد تثنى وتجمع :

ومنها ما تقدم أيضا من ان أستتار الضمير في الاولى واجب عند بعض بخلاف الثانية :

ومنها ان الاولى دائما لها محل من الاعراب بخلاف الثانية .  
ولفظ حاشا اذا كان فعلا فهو من باب المفاعلة ولكن ليس فيها معنى المفاعلة ( وقيل في حاشا في لغة حاش وفي لغة اخرى حشا فاحفظهما ) .

## باب الحال

« هذا باب الحال »

وهي مأخوذة من حال الشيء يحول اذا أنقلب وانما سميت به لانها لا تخلوا عن انقلاب غالبا كما سيجيء .  
( الحال ) في اللغة ما عليه الانسان من خير او شر وصحة ومرض وأمثالهما ويقال حال وحالة فيذكر لفظه ويؤنث وهي مؤنث معنى ويجوز اجراء حكم التذكير عليه ، وعند الصرفيين عبارة عن الزمان الحاضر وهو مركب من اجزاء بعضها آخر الماضي وبعضها اوائل المستقبل واما الماضي والمستقبل فلا تركيب فيهما ولا اختلاط لاجزائهما لحيلولة الحال بينهما والحاكم في كون الزمان حالا هو العرف فتعيين مقداره موكول اليه بحسب الافعال التي تقع فيه فليس له مقدار مخصوص يقال زيد يأكل الآن فزمان الاكل ربع ساعة ويقال زيد يحج الآن وزمانه ثلاثة

ايام ويقال زيد يكتب فزمانه بمقدار ما يكتب والحاصل ان ازمة الافعال التي يقال فيها الآن مختلفة بالضرورة فليكن هذا عندك لعله يفيدك في اواسط الباب ، والحال ( عندنا ) معاشر النحويين ( وصف ) اي ما دل على معنى حدثي عارض على الذات سواء كان وصفا صريحا نحو راكبا او مؤلا به كالجمله والظرف والجار والمجرور والجوامد التي التي تقع حالا كما سيأتي ذكرها مفصلا وهو ( جنس ) للمعرف ( شامل ايضا للخبر والنعته وفضلته اي ليست احد جزئي الكلام ) لا ما يستغنى الكلام عنه وبعبارة أخرى الفضلة هنا بالمعنى الاعم لا بالمعنى الاخص وقد بينا الفرق بينهما سابقا فلا نعيده فيشمل الفضلة الحال التي يتوقف عليه المقصود من الكلام ولا يستغنى عنها نحو ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى فاتم سكارى فضلة وان توقف عليها صحة معنى الكلام اذ المقصود من الآية النهي عن قرب الصلوة حال كونهم سكارى لا مطلقا ، وهو أي فضلة ( فصل مخرج للخبر ) في نحو زيد قائم فان قائم وان كان وصفا ولكنه ليس بفضلة بل احد جزئي الكلام ( منتصب مفهوم في حال كذا اي مبين لحال صاحبه اي الهيئة التي هو ) اي الصاحب ( عليها ) اي على تلك الهيئة قال في المصباح الهيئة الحاله الظاهرة والمفهوم من كلام التفتازاني انها اعم وقوله منتصب ( فصل ) ثان ( مخرج ) النعت المرفوع والمجرور كجاء رجل راكب وقوله مفهوم في حال كذا فصل ثالث مخرج ( النعت ) المنسوب نحو عالما في اكرمت رجلا عالما لأن ذكره للمدح ونحوه وان حصل بيان الهيئة به ضمنا كما سنوضح ذلك ( و ) مخرج ( التمييز ايضا نحو فارسل ( في نحو ) قولهم ( لله دره فارسا ) لأن ذكره لبيان الفعل الذي صدر من زيد وصار سببا للتعجب منه اي



الفروسية حتى قيل لظاهر التجب منه هذا الكلام وان حصل بيان الهيئة به ومثال الصادق عليه التعريف هو فردا في قوله ( كفردا ) اي متفردا ( اذهب ) ففردا وصف مؤل فضلة منتصب مفهم في حال يعني يفهم أن المتكلم يكون حين الذهاب متفردا والى هذا المعنى يشير الشارح بقوله ( اي في حال تفردى ) .

( ولا يرد على هذا الحد ) النعت بأن يقال في تقريب الورد ان الحد غير مانع لدخول راكب في ( نحو مررت برجل راكب ) وذلك ( لانه ) أي راكب في المثال ( مفهم ) ان مرور المتكلم بالرجل ( في حال ركوبه ) ولكن الايراد غير وارد ( لأن افهامه ) أي راكب في المثال ( ضمنا ) لا اصالة لأن المقصود اصالة من راكب في المثال تقييد الرجل وتخصيصه وليس المقصود منه كونه مفهما ان المرور به كان في حال ركوبه فهو ليس مفهما في حال كذا بطريق القصد والاصالة بل بطريق اللزوم والتعبية وانما يقال للشيء مفهم اذا كان دالا بالقصد اصالة . واعلم ان المورد لهذا الايراد هو ابن الناظم وانما اورد على الحد بالنعته المجرور لأن وروده عليه مع ان له مخرجا في التعريف وهو منتصب مستلزم لوروده على النعت المنصوب بطريق اولي لانه لا يخرج له فيه من دون عكس .

واعلم ان ابن الناظم اشار في شرحه الى اعتراضين اشرفنا الى الاول منهما وجوابه بما عرفت ، واما الثاني فحاصله على ما فهمه المحشى المحقق ان ادخال النصب اي منتصب في التعريف اما مستلزم لدخول الحكم اي منتصب وهو ليس من اجزاء التعريف في التعريف وهو غير جائز لأن الحكم ما يحمل على المعرف بهد معرفته بالتعريف وهذا الاستلزام انما

هو في صورة بقاء النصب على الحكمية واما مستلزم للدور على فرض عدم بقاء النصب على حكميته وجعله من اجزاء التعريف لأن النصب ( ح ) من حيث كونه في الواقع حكما للحال متوقف على التعريف ومتاخر عنه كتاخر المعلول عن علته ومن حيث انه جعل جزءا للتعريف يكون التعريف متوقفا على النصب ومتاخرا عنه تاخر الكل عن جزئه وهو تاخر طبيعي فيلزم ان يكون النصب متوقفا ومتوقفا عليه في آن واحد وبعبارة اخرى يلزم كون النصب متاخرا عن نفسه من حيث انه حكم ومتقدما على نفسه من حيث انه جزء للتعريف غاية الامر تاخره يكون بالمعلولية وتقدمه بالطبع وهذا دور صريح اذا عرفت محصول كلام هذا القائل المحقق فنحن ننقل كلام ابن الناظم لعل الناظر اليه يوافق هذا القائل او يخالفه وهذا نص كلام ابن الناظم في مقام الاعتراض ( الثاني على ما زعمه هذا المحقق وقوله الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال اي في حال كذا فيه منع ادخال الحكم في الحد بقوله منتصب انه حد غير مانع لانه يشمل النعت الا ترى ان قولك مررت برجل راكب في معنى برجل في حال ركوبه كما ان قولك جاء زيد ضاحكا في معنى جاء زيد في حال ضحكته فلأجل ذلك عدلت من هذه العبارة الى قولي المذكور فضلة لبيان هيئة ما هو له وحق الحال النصب لانها فضلة والنصب اعراب الفضلات انتهى كلامه في مقام ما ظنه هذا المحقق الاعتراض الثاني ووضحه بما ذكرنا نحن محصوله وليعلم ان في بعض النسخ بدل قوله منع ادخال الحكم مع ادخال الحكم بدون النون وهذا اقرب اذا عرفت كل ذلك فأعلم انه ليس في كلام ابن الناظم ما يدل على الاعتراض الثاني بشقيه بل انما يدل على ادخال

ما ليس من اجزاء التعريف في التعريف والشارح ايضا ليس نظره في دفع الدور الى عبارة ابن الناظم نعم في التعريف دور لكن لم يتعرض له ابن الناظم ومعرفة الدور فيه يتوقف على نقل الدور على نظير المسئلة والمراد من نظير المسئلة تعريف المعرب حيث عرفه الجمهور بما فيه دور وعدل عن تعريفهم ابن الحاجب وعرفه بقوله فالمعرب المركب الذي لم يشبهه مبني الاصل وبين الشارح وجه العدول بلزوم الدور في تعريفهم بقوله وانما عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لأن الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال أو اخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف بأحكامها كذلك مستغن عن النحو فلا فائدة له معتد بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفة متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولاً بأنه مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولاً بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المصنف انتهى كلام الشارح الجامي .

والشارح دفع الدور بقوله ( والغرض من تعريف الحال ما ) أى احكام ( يقع عليه بعد معرفة استعمال العرب له منصوباً لا معرفته ليحكم له بالنصب وبعبارة اخرى الغرض من تعريف الحال معرفة احكام يتوقف بيانها على معرفة الحال والنصب ليس من هذا القبيل من الاحكام

لانه لا يتوقف على تعريف الحال ومعرفة بداهة امكان معرفة النصب باستعمال العرب ( فلا يلزم الدور على ادخال الحكم بالنصب في تعريفه قال والدي ) اي والد الشارح ( اخذا من كلام صاحب المتوسط في نظير المسئلة ) وهو تعريف المعرب على ما بينا .

قد بينا في اوائل التعليقة عند قوله مصليا على النبي المصطفى ان اقسام الحال سبعة وبيننا توضيح كل واحد منها فلا نعيده .

( وكونه منتقلا مشتقا اي وصفا غير ثابت ) بأن لا تكون ملازما لذي الحال ( هو الذي يغلب وجوده في كلامهم ) اي العرب نحو جاء زيد راكبا فراكبا حال منتقلة مشتق ( لكن ليس ذلك ) الانتقال ( مستحقا ) بفتح الحاء ( فيأتي ) الحال وصفا ( لازما ) لذي الحال في اربعة مواضع قياسا .

الاول : ( بأن كان مؤكدا ) لعاملها ( نحو يوم ابعث حيا ) لأن البعث من لوازمه الحياة .

الثاني : ( او دل عامله على تجدد ذات صاحبه ) وحدوثه ( نحو خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها ) فيديها ذو الحال بدل من الزرافة واطول حال لازم لهما والعامل اعني خلق يدل على تجددهما وحدوثهما لأن الحلقة دالة على حدوث المخلوق وتجدده .

الثالث ان تكون مؤكدة لصاحبها نحو لا من من في الارض كلهم جميعا فجميعا حال لازمة لصاحبها وهو من لان لفظه من من النماذج العموم كما بين في علم الاصول الرابع : ان تكون مؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو زيد ابوك عطوفا فان العطف من لوازم الابوة .

( و ) يأتي لازما في ( غير ذلك مما هو مقصور على السماع منهم

( نحو قائما بالقسط ) فقائما بالقسط حال لازمة لصاحبها وهو الله في قوله تعالى شهد الله انه لا اله هو والملائكة واولو العلم قائما بالقسط .  
 ( ويأتي ) الحال ( جامدا ) في عشرة مواضع ( لكن يكثر الجمود )  
 في أربعة منها ويقل في ستة منها اما الاربعة التي يكثر الجمود فيها .  
 فأولها ( في سعر ) ( بكسر السين المهملة ) اي في تعيين قيمة شيء يراد بيعه وثانيتها وثالثها ورابعها داخل في قوله ( وفي مبدي تأول بالمشتق بلا تكلف بأن يدل على مفاعلة ) هذا هو الثاني من الاربعة ، ( او ) يدل على ( تشبيه ) بأن يكون المقصود من الكلام تشبيه صاحبها بها هذا هو الثالث منها ( او ) يدل على ( ترتيب ) وهو الرابع ، فمثال ( السعر كبعه مدا بكذا اي ) بع الخبز مثلا ( مسعرا ) كل مد بدرهم فالمد حال جامدة لا تكلف في تأويله في تأويله بالمشتق اعنى مسعرا ، ( و ) مثال ( الدال على المفاعلة نحو ) بعه ( يدا بيد اي مقبوضا ) كل واحد من الثمن والمثمن اي متقابضين حاصله ان يكون الثمن والمثمن كلاهما

نقدين ويقال بالفارسي المتعارف دست بدست واهل العراق .

يقولون كاش هكذا بينه بعضهم والاولى ان يقال ان يدا حال من الفاعل اعنى الضمير المستتر في بع وعن الضمير البارز المتصل به والباء في بيد للمصاحبة والمعية واليد الاول كان في الاصل مبتدء والثاني خبرا عنه ثم نصب الاول على الحالية ليدل على المقصود من الكلام اعنى التقابض كما عكس في سلام عليك فعدل عن النصب الى الرفع لغرض الثبوت والاستمرار ويبد متعلق بما يتعلق به بثياب السفر في قولك : دخلت عليه بثياب السفر هذا ، ولكن قال بعض المحققين ان الحال بمجموع اليدين لا الاول فقط اذا الدال على المفاعلة هو المجموع لا

الاول فقط فتدبر ( و ) مثال ( الدال على التشبيه نحو كر زيد اسدا  
 أي ) كائنا ( كاسد في الشجاعة ) وأوله بعضهم بشجاعا فأول أسدا بكائنا  
 او شجاعا بلا تكلف قيل هذا على حذف مضاف والتقدير مثل  
 اسد واليه يشير قوله أي كاسد أي مثل اسد وهذا التقدير أرجح لانه  
 اصرح في الدلالة على التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق خفي فيها الدلالة  
 على التشبيه ( و ) مثال ( الدال على الترتيب نحو تعلم الحساب بابا  
 بابا ) أي مرتبا بأن يتعلم المخاطب اولا الجمع ثم التفريق ثم الضرب  
 ثم التقسيم وهكذا فبا بالاول أول بمرتبا بلا تكلف واختلف في نصب  
 بابا الثاني فقيل انه منصوب بالاول لانه وقع في موقع مرتبا فجاز ان  
 يعمل وقيل منصوب بما نصب به الاول لأن مجموعهما هو الحال نظير  
 حلو حامض كما تقدم في باب المبتدء والخبر عند قوله :

واخبروا بأثنين او بأكثرًا عن واحد كهم سراة شعرا

وقيل بالعطف على الاول بحذف فاء العاطفة او ثم والتقدير بابا  
 فبابا او ثم بابا . ( و ) كذا نحو ( ادخلوا رجلا رجلا ) .

واما الستة التي يقل الجمود فيها فهي داخلية في قوله ( ويقل اذا  
 كان غير مألوف بالمشتق ) وبعضهم يؤلفها ايضا بالمشتق لكن مع تكلف .  
 الاول : ( بأن كان ) الحال ( موصوفا ) بصفة ( نحو فتمثل لها  
 بشرا سويا ) ويسمى هذه الحال موطئة بكسر الطاء وقد تقدم وجه التسمية  
 عند بيان اقسام الحال في اوائل الكتاب فراجع .

الثاني : بأن كان الحال ( دالا على عدد ) ذي الحال ( نحو فتم  
 ميقات ربه اربعين ليلا ) فاربعين حال من الفاعل وهو ميقات وليلا تميز لاربعين  
 هذا بناء على كون تم يتم من الافعال التامة لا الناقصة واما بناء على

كونها من الافعال الناقصة كما احتمله الجامي في اول باب الموصولات  
فللمناقشة في المثال مجال واحتمل بعضهم كون اربعين مفعولا به باحتمال  
ان تم بمعنى بلغ .

الثالث ؛ ( او ) يكون ( تفضيلا ) اي يكون الحال دالا على وصف  
المفضل من حيث هو مفضل وعلى وصف المفضل عليه من حيث هو  
مفضل عليه ويكون صاحبهما واحدا والحاصل ان يكون شيء واحد  
مفضلا ومفضلا عليه باعتبار حالين ( نحو هذا بسرا ) بضم الباء او  
بفتحها وهو التمر وقد بقي فيه حموضة ( أطيب منه رطبا ) وهو ما فيه  
حلاوة صرفة فسرا حال من الضمير المستتر في اطيب تقدم عليه مع ضعفه  
في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد كالتمر في المثال حالان باعتبارين  
مختلفين كالبسرية والرطوبة مثلا يلزم ان يلي كل منهما متعلقة والبسرية  
تعلقت بالمشار اليه وهو التمر من حيث انه مفضل لأن الضمير المستتر  
في اطيب وان كان هو المفضل لكنه لما لم يظهر كان كالعديم ورطبا حال  
من الضمير المجرور بمن المفضل عليه وحاصل معنى المثال ان هذا التمر  
حالكونه بسرا أطيب من نفسه حالكونه رطبا .

الرابع ؛ ( او كان ) الحال ( نوعا لصاحبه نحو هذا مالك ذهبيا )  
فذهبا حال من مالك وهو نوع منه .

الخامس ؛ ( او ) كان الحال ( فرعا له ) أي لصاحبه ( نحو هذا  
حديدك خاتما ) ، فخاتما حال من حديدك وفرع له .

السادس ( او ) كان الحال ( اصلا له نحو هذا خاتمك حديدا )  
فحديدا حال من خاتمك واصل له ، فتلك عشرة كاملة يأتي الحال  
فيها جامدا .

( والحال شرطه ) عند الاكثر ( ان تكون نكرة ) لأن النكرة اصل والفرض من الحال تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها وهو يحصل بالنكرة فالتعريف فيها شيء زائد على الفرض ولأن الغالب كونها مشتقة وصاحبها معرفة فالتزعم تنكيرها لثلاثا يتوهم كونها نعنا اذا كان صاحبها منصوبا او غير ظاهر الاعراب وحمل غيرهما عليهما طردا للباب ( خلافا ليونس والبغداديين ) فانهم لم يشترطوا فيها التنكير وجوزوا تعريفها من دون ان يؤل بالنكرة ( مطلقا ) سواء تضمنت معنى الشرط وسييء مثاله ام لا كوحدهك لاجتهد ( و ) خلافا لجماعة من ( الكوفيين ) فانهم جوزوا كون الحال معرفة لكن لا مطلقا بل ( فيما تضمن ) الحال ( معنى الشرط ) نحو زيد الراكب أحسن منه الماشي فالراكب والماشي حالان نظير بسرا ورطبا فيما سبق وضح تعريفهما لتضمنهما معنى الشرط اذا المعنى زيد ان كان راكبا أحسن من نفسه ان كان ماشيا وان لم تكن الحال متضمنا معنى الشرط لم يصح تعريفها فلا يقال جاء زيد الراكب على الحالية اذ ليس المعنى جاء زيد ان ركب كما هو واضح .

( وان اتاك حال قد عرف لفظا ) بان تكون لفظه لفظ أحد المعارف فأوله اى ( فاعتقد تنكيره معنى ) على رأى الاكثر لانها ليست معرفة عندهم وانما هي على صورة المعرفة ( كوحدهك أجهتد ) فوحدهك حال من ضمير المخاطب المستتر في اجتهد وهو في صورة المعرفة بالاضافة الى الضمير لكنه مؤل بالنكرة ( اى منفردا ) هذا ولكن قال في المصباح جاء زيد وحده ومررت برجل وحده قال ابن السراج مذهب سيبويه انه معرفة اقيم مقام مصدر يقوم مقام الحال وبنو تميم يعربونه بأعراب الاسم الاول وزعم يونس ان وحده بمنزلة عنده انتهى .



وقال بعض المحققين ان التاويل غير محتاج اليه لان وحدا بما لا يتعرف  
بالإضافة كغير ومثل انتهى .

اقول ان صح ذلك وسلمناه فلا بد من تاويل اخر لانه مصدر  
والمصدر الواقع حالا واجب التاويل كما ياتي في بفتة زيد طلع (و)  
( كجاؤا الجماء الغفير ) فالجماء حال من الواو في جائوا وهو بصورة  
المعرف بال لكنه نكرة معنى لانه مؤل بالنكرة ( اي جميعا ) والجماء  
بالالف الممدودة بمعنى الكثير ومنه قوله تعالى ويحبون المال حبا جما  
اي حبا كثيرا والغفير من الغفر بمعنى الستر والتغطية وهو فاعل بمعنى  
فاعل وكان القياس تأنيث الغفير او تذكير الجماء تحصيلا للمطابقة بين  
الصفة والموصوف الا أنهم انثوا الموصوف على معنى الجماعة دون الوصف  
حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول وهو يستوى فيه  
المذكر والمؤنث كما ياتي في آخر باب ابنية اسماء الفاعلين عند قوله:

وناب نقلا عنه ذو فعيل نحو فتاة او فتى كحيل

لكن بشرط ان يتبع موصوفه كما في المثال كما يجيء في آخر باب

التأنيث عند قوله :

ومن فعيل كقتيل ان تبع موصوفه غالبا التاء تمتنع

ومعنى المثال جاؤا حال كونهم كثير اساترا بكثرة وجه الارض (و) نحو (جائت  
الحيل بداد) بفتح اوله وكسر الدال بلا تنوين كما في المنجد لانه  
مبنى لانه اسم فعل واسماء الافعال كلها مبنية ومعرفة لانها اعلام لمعانيها  
عند المحققين وقد يستعمل بمعنى المبسود اي المتفرق كما في المثال  
فتعريف بداد بالعلمية لا بحرف التعريف كما توهمه بعض فصيح المثال  
بزعمه بادخال ال عليه ولم يدر انه افساد لتصحيح فبداد في المثال

لا بد فيه عند الأكثر من أن يؤل بنكرة ( اي مبددة ) .  
اعلم ان الخبر والصفة والحال مشتركة في جميع الاحكام الا في قليل  
منها وكان الاصل في كل مئها ان لا يكون مصدرا لانه لا يتحد مع شيء  
من المبتدء والموصوف وذو الحال لامتناع اتحاد الحدث والذات لكنهم  
لما أجازوا كون المصدر نعتا كما ياتي في باب النعت عند قوله :  
ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الافراد والتذكيرا  
وكذلك اجازوا كون المصدر خبرا في نحو زيد عدل وفي انما هي  
أقبال وادبار فاجازوا ايضا ان يكون المصدر حالا ولكن لا بد في كل  
من الصور الثلاث من احد التاويلات والمجازات المعلومة اي المجاز  
في الكلمة والمجاز في الحذف والمجاز في الاسناد والى ما ذكرنا أشار  
الناظم بقوله ( ومصدر منكر حالا يقع سماعا مطلقا عند سيبويه )  
فسيبويه يحكم بوجود الاقتصار في المسئلة على ما سمع من العرب ولا  
يجيز القياس عليه فالاطلاق في مقابل التقييدات الاربع الآتية فعند  
الجميع يقع المصدر حالا ( بكثرة كبفتة زيد طلع ) فبفتة مصدر نكرة  
وقع حالا ولا بد فيه من أن يؤل بالمجاز بالكلمة ( اي مباغتة ) ان  
لوحظ خصوصية المعنى وهي المفاجئة التي هي من باب المفاعلة والا  
فيؤل بباغتة اسم فاعل الثلاثي لأن البغت بمعنى الفجأة او يؤل بذى  
بفتة او يؤل بالمجاز بالاسناد مباغتة ( و ) يقع المصدر المنكر حالا ( قياسا  
عند المبرد على ما كان نوعا من الفعل كجئت ركضا ) المستعمل في كلام  
العرب المسموع منهم ( فيقيس ) المبرد ( عليه ) اي على المثال المذكور  
المسموع منهم ( جئت سرعة ) ( و ) جئت ( رجلة ) لأن سرعة ورجلة  
كركضا نوع من الفعل وهو جئت ولكن استشكل بعضهم في الامثلة

المذكورة في الشرح وكذا في المثال المذكور في النظم بان المصدر فيها لم لا يكون مفعولا مطلقا كالمصدر في اشتمل الصماء ورجع القهقري لانه مثله في كونه نوعا من الفعل وقال بعضهم ان المصدر في الامثلة المذكورة عند المبرد مفعول مطلق ولذلك يقيس فهذا يؤيد الاشكال على ان النزاع بين المبرد وسيبويه حينئذ يصير لفظيا والعجب من الشارح كيف لم ينتبه لذلك فجعل النزاع معنويا فتأمل ؟

( و ) مصدر منكر حالا يقع قياسا ( عند المصنف وابنه ) لكن لا مطلقا بل بعد ثلاثة اشياء :

الاول ( بعد ! اما ) الذي كمهما ( نحو اما علما فعالم ) فالمصنف وابنه يقيسان على هذا الكلام المسموع من العرب كل كلام وقع المصدر فيه بعد اما وان لم يسمع من العرب نحو اما قياما فقائم ونحو اما عدالة فعادل الى غير ذلك من الامثلة غير المسموعة من العرب فيقاس جميعها على المثال المذكور المسموع من العرب والمقصود من هذا المصدر الواقع بعد اما ان تثبت للموصوف المذكور عندك هذا المصدر وتنفي غيره من الصفات مثلا اذا وصف عندك رجل بانه عالم وعادل وكيس وهكذا فتقول في جواب الواصف اما علما فعالم فتريد بهذا الكلام اثبات العلم للرجل ونفي غيره من الصفات المذكورة له وحاصله انكار جميع الصفات الا صفة العلم فالتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور عالم لا يتصف بغير العلم من الصفات المذكورة هذا ولكن في الكلام كلام لا يسمعه المقام لأن التطويل مخل بالمرام اذا المقصود من التعليق ايضاح المسائل بمقدار يتحملة فهم المبتدئين لا استقصاء ما قيل او يمكن ان يقال في المقام .

( و ) الثاني ( بعد خبر شبه به مبتدء ) هذا الخبر ( كزيد زهير شعرا )  
 فزهير خبر شبه به مبتدئه وهو زيد والمعنى زيد كزهير في الشمر حذف  
 الكاف لما بين في علم البيان من ان حذف اداة التشبيه موجب لكون  
 التشبيه ابلغ وشعرا مصدر باق على معناه لا بمعنى الكلام الموزون وهو  
 حال عن المبتدء او عن الخبر على قول وقيل تميز رافع لا بهام التشبيه  
 فالمصنف وابنه يقيسان كل مصدر وقع حالا بعد خبر شبه به مبتدئه ولم  
 يسمع من العرب بما سمع منهم .

والثالث ( او قرن هو ) اي الخبر الواقع بعده المصدر الواقع حالا  
 ( بال ) المعرفة ( الدالة على الكمال ) وهي التي تكون لاستغراق صفات  
 افراد الجنس بان حل محلها لفظة كل على سبيل المجاز كما تقدم ذكرها  
 في أوائل باب أداة التعريف ( نحو انت الرجل علما ) اي انت كل  
 الرجال علما فعلمنا مصدر منكر حال من الرجل او أنت على رأي  
 وحاصل معنى الكلام انت رجل كامل علما .

قد ذكرنا آنفا انه لا فرق بين الخبر والنعته والحال في الاحكام الا  
 نادرا فكما لا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد فكذلك ( لم ينكر غالبا  
 ذو الحال ان لم ) تفد بان لم ( يتاخر ) ذو الحال النكرة عن حالها ( او  
 لم يخصص ) ذو الحال النكرة بوصف ونحوه ( او لم بين اي ) لم ( يظهر )  
 ذو الحال ( واقعا من بعد نفي او من بعد مضاهيه وهو النهى والاستفهام .  
 وقوله غالبا قيد للنفي في قوله لم ينكر فيصير حاصل المعنى ان عدم  
 تنكير ذي الحال اي تعريفه غالب على تنكيه المحتاج الى المنخصات  
 الانية وبعبارة اخرى ذو الحال المعرفة اكثر من ذي الحال النكرة المختصة  
 أما ذو الحال النكرة غير المختصة فلا يوجد في الكلام اصلا الا اذا وقع

بعد واو الحال كما تقدم في باب المبتدأ فتأمل .

( وينكر اي يجوز تنكيره ) اي ذي الحال في مواضع يقيد مع كونه نكرة لكونها فيها مخصصة كالمبتدأ وسيأتي منا بيان ذلك منها ( ان تاخر ) ذو الحال عن الحال ( كقوله ) :

( لمية موحشا طلل يلوح كأنه خلل )

فموحشا حال من طلل قدم عليه لتسوية كون ذي الحال نكرة وقيل المسوغ في أمثال المقام تقديم الخبر واما تقديم الحال فلئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون ذي الحال منصوبا وحمل المرفوع والمجرور عليه فعليه في البيت مسوغ واحد وعلى الأول مسوغان .

ومنها ( او خصص ) ذو الحال ( بوصف نحو ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا في قراءة بعضهم ) بنصب مصدقا فمصدقا حال من كتاب لتخصيصه بالوصف وهو الجار والمجرور لأن الجملة والجار والمجرور والظرف اذا وقعت بعد نكرة صفة للنكرة ان لم تكن ركنا للكلام والا فخير . ومنها ( او ) خصص ( باضافة ) ذي الحال الى نكرة ( نحو في أربعة أيام سواء للسائلين ) فسواء حال من أربعة لاختصاصها بالاضافة الى أيام .

ومنها ( او وقع بعد نفي نحو وما اهلكنا من قرية الا واهيا كتاب معلوم ) فجملة ولها كتاب معلوم حال من قرية لانها وقع بعد نفي وقال في المطرل قال الزخشي ان ولها كتاب معلوم نعت لقرية دخل عليها الواو تشبيها بالحال في كونه حكما لصاحبه كقول بعض اخر في فلما صرح الشر وامي وهو عريان ان هو عريان خبر دخل عليها الواو لذلك . ومنها ( او ) وقع ( بعد نهي كلا يبغي امره على امره مستهلاً )

فمستسهلا حال من امره الاول لكونه واقعا بعد نهى .  
ومنها ( او ) وقع بعد ( استفهام نحو يا صاح هل حم عيش باقيا فترى )  
تنبيه نبويه ؛ في توقف كون الفاعل النكرة ذا حال الى مخصص تامل  
بل منع وان كانت المسألة بما يظهر منهم الاجتماع عليها لأن للفاعل  
مخصص دائمى لا ينفك عنه ابدا والوجه في ذلك يظهر بما ذكروا في  
وجه صحة الابتداء بالنكرة في قولهم شر أهر ذا ناب من انه صح  
الابتداء بشر مع كونه نكرة لتخصصه بما يتخصص به الفاعل لشبهه  
أي شر به أي بالفاعل اذ يستعمل قولهم ؛ شر أهر ذا ناب في موضع ما  
أهر ذا ناب الا شر وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه  
محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعد  
أمر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل  
موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام ومثله الكلام في نائب الفاعل هذه  
عين عبارتهم بأدنى تغيير توضيحا لمرامهم فان تنظر بعين الانصاف وتعمل  
بما قال ولي ذي الجلال علي عليه آلاف التحية من الملك المتعال لا تنظر  
الى من قال وانظر الى ما قال ؛ تجد ان ما ادعينا من المنع حق لامدفع  
له ابدا وان كانوا قد دفعوا الاشكال فيما كان ذو الحال مفعولا بان  
التخصص بالحكم انما يكفي فيما تقدم لزوما كالفاعل لا فيما كان التقدم غير  
لازم كالمفعول وفي الفاعل بجواز تعدد المخصص لكنه كما ترى والله الموفق  
وهو الهادي الى سواء السبيل .

ثم اعلم ان هذه المخصصات التي سوغ بها كون ذي الحال نكرة هي  
بعينها المخصصات التي سوغ بها الابتداء بالنكرة والوجه في المقامين انه  
اذا تخصصت النكرة بواحد من هذه المخصصات يقل اشتراكها فتقرب

من المعرفة من وجه فيصح الحكم عليها بالخبر او الحال والنكرة اذا لم تخصص مجهول من كل وجه والحكم على المجهول من كل وجه غير مفيد والعرب بل كل الاقوام عقلاهم مجتمعون على ترك التكلم بما ليس بمفيد. ثم اعلم انه قد تقدم في باب المبتدأ والخبر انه قد توجد الافادة دون شيء مما ذكر من المخصصات هناك فكذلك هاهنا والى ذلك أشار الشارح بقوله ( وقد نكر ) ذو الحال ( نادرا من غير وجود شيء مما ذكر ) من المخصصات فليس مراده انه يجوز كون ذي الحال نكرة من دون فائدة بل مراده انه قد يكون كون ذي الحال نكرة مفيدا من دون شيء مما ذكر من المخصصات ولعمرك بين المعنيين بون بعيد فان أدركت الفرق فاشكر ربك لانك موفق وسعيد ولئن شكرت فالنعمة عليك تزيد ( ومنه ) اي من النكرة غير المخصصة النادر المفيد ( صلى رسول الله (ص) جالسا وصلى وراءه قوم قياما ) فقياما حال من قوم وهو نكرة غير مخصصة مفيد هذا ولكن قال الازهري وذهب بعضهم الى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مرويا بالمعنى انتهى .

والوجه في كون النهي والاستفهام مضاهيين للنفي ان الجملة في كل واحد منهما غير مثبتة كالمنفية وبعبارة اخرى الجملة الاستفهامية تستعمل فيما كان الجملة غير معلوم الوجود والثبوت وغير معلوم الوجود والثبوت في حكم غير الموجود والمنفي والجملة المنهية مطلوب تركه وعدم وجوده وما هو مطلوب تركه وعدم وجوده في حكم غير الموجود والمنفي .

( وسبق حال ما ) اي الذي اي صاحب حال ( بحرف جر قد ابو ) اي منعوا حاصله ان النحويين منعوا تقديم الحال على ذي الحال المجرور بحرف الجر ( كسبها ) اي الحال ( ما ) اي الذي اي ذا حال ( جر

بإضافة ( شيء ) ( اليه ) والفرض من تشبيهه ذي الحال المجرور بحرف الجر بذي الحال المجرور بالإضافة بيان كون المجرور بالإضافة اصل في المنع والمجرور بحرف الجر فرع فيه وقد تقدم نظيره في بيان أقسام الأعراب بالنبابة في قوله :

كلتا كذاك اثنان واثنان      كابتين وابتنتين يجريان  
 بيان ذلك ان ذا الحال ان كان مجرورا بالإضافة لا يتقدم الحال عليه  
 اجماعا فلا يصح جاءني راكبا غلام زيد لأن الحال في المعنى خبر وتابع  
 لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف اجماعا فكذلك تابع  
 المضاف اليه لا يتقدم على المضاف اجماعا وعلمه بعضهم بوجه اخر وهذا  
 نصه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف لئلا يلزم  
 الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله لان نسبة المضاف اليه من  
 المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على  
 الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف انتهى .  
 واما ذو الحال المجرور بحرف الجر نحو مررت راكبة بهند ففي  
 تقديم حاله عليه خلاف فالأكثر على المنع واستدلوا بالمنع بوجوه .  
 منها قاعدة حمل محل الخلاف على محل الوفاق فيحمل المجرور بالحرف  
 الذي هو محل الخلاف على المجرور بالإضافة وهو محل الوفاق كما  
 تقدم انما وقد تقدم نظيره في باب الابتداء عند قوله ناوين معنى كائن  
 او استقر !

ومنها انه كثير الحال عن ذي الحال المجرور ولم يسمع في كلام احد  
 من الفصحاء تقديمه فلو جاز تقديمها عندهم يسمع منهم وما ادعى  
 سماعه منهم مؤل او مردود بما سيذكر .



ومنها ضعف العامل اعني الظرف والجار والمجرور فالجار والمجرور اعني بهند في مررت راكبة بهند عامل ضعيف فلا يجوز تقدم الحال اعني راكبة عليه ونقل بعضهم تعليلا ادق وهذا نصه وعللوا منع ذلك بان تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه اذا تعدي لصاحبه بواسطة ان يتعدى بتلك الوسطة لكن منع من ذلك ان الفعل لا يتعدى بحرف واحد الى شيئين فجعلوا عوضا عن الاشتراك في الوسطة التزام التأخير انتهى والمصنف وجماعة على عدم المنع اي على الجواز كما صرح على ذلك بقوله ( ولا أمنعه وفاقا للفراسي وابن كيسان وبرهان ) واستند المصنف على الجواز بمرود التقديم في كلام الله تعالى وفي كلام الفصحاء واليه أشار بقوله ( فقد ورد في الفصيح ) من الكلام ( كقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ) فكافة عنده وعند موافقيه حال من ذي حال للمجرور وهو الناس وتقدم عليه ( و ) نحو ( قول الشاعر فمطلبها كهلا عليه شديد ) فكهلا حال من الضمير المجرور في عليه تقدم عليه ( واول ذلك ) الوارد في الفصيح ( المانعون ) من التقديم ( بان كافة ) في الآية ( حال من الكاف في أرسلناك ) لا من الناس ( والهاء ) اي التاء في كافة ليست للفرق بين صفة المذكر وصفة المؤنث حتى يستدل بها كون كافة حالا للناس بل التاء في كافة ( للمبالغة ) وهي تاء تدل على كثرة ما يفهم من مدخولها فمعنى كافة كثير الكف ( وبان كهلا حال من الفاعل المحذوف من المصدر ) على القول بجواز حذف الفاعل من المصدر كما تقدم في باب الفاعل عند قوله قالوا لا يحذف الفاعل الخ ( اي فمطلبه اياها كهلا عليه شديد ) فكهلا حال عن الضمير المذكور في مطلبه المحذوف الذي أبرزه المشرح هذا حكيم تقديم الحال على ذي الحال المجرور ( و ) اما ( سبقها )

وتقديمها على ذي الحال (المرفوع والمنصوب فهو جائز خلافاً للمكوفيين) والمثال واضح ( وسبقها ) ذا الحال (المحصور) فيه ( واجب كما جاء راكباً الا زيد ) وقد تقدم الوجه فيه في نظائره غير مرة فلا نعيده ، ( وسبقها وهي ) أي الحال ( محصورة ) فيه ( ممتنع ) نحو ما جاء زيد الا راكباً ؛ قد تقدم البيان في نظائره ايضاً غير مرة فلا نعيده .

واعلم ان النزاع في تقديم الحال على ذي الحال المجرور بحرف الجر انما هو فيما كان حرف الجر غير زائد فان كان زائداً فلا نزاع في جواز تقديم الحال على ذي الحال حينئذ كذا قيل فيصح على هذا ان تقول ما جاء من أحد راكباً وان تقول ما جاء راكباً من أحد فتأمل؟ حكى ان ذمياً ناظر عالمياً مسلماً في عموم رسالة النبي ( ص ) فاستدل العالم المسلم بالآية فقال الذمي وهو من أهل الخبرة ببعض العلوم ان الاستدلال بالآية في المورد موقوف على جواز تقديم الحال على ذي الحال المجرور بالحرف وهو غير مسلم ومختلف فيه فاستدل العالم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم بعثت الى الأحمر والأسود نقال الذمي انه غير قطعي الصدور لعدم تواتره فلا يفيد العلم والمورد بما يتوقف اثباته على ما يفيد العلم فلم ير العالم جواباً للذمي وقال بعض أهل الحق ان الجواب عن اعتراض الذمي على الحديث انه وان كان آحاداً في نفسه فهو متواتر معنى لأنه نقل عنه (ص) من الاحاديث الدالة على عموم رسالته ما بلغ قدر المشترك منه حد التواتر وافاد القطع بنسبة معناه اليه (ص) وان كانت تفاصيله آحاداً كجود حاتم وشجاعة علي عليه الصلاة والسلام واذا حصل القطع بنسبة معناه اليه (ص) حصل القطع بحقيقته لأن الرسول (ص) معصوم وكل ما هو خبر المعصوم حق وعن اعتراضه

على الآية هو الاستدلال على صحة تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر وقال بعض آخر من أهل التحقيق والتدقيق واعلم ان عموم رسالته (ص) للناس كافة ثابت في مواضع من القرآن المجيد المتواتر حيث لا شبهة فيه منها قوله تعالى ! قل يا ايها الناس اني رسول اليكم جميعا فمن العجب نقل بعضهم انه ناظر ذميا في ذلك فاستدل عليه بقوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس فقال هذا لا يثبت الا بناء على تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وأنا لا اقول به فاستدل عليه بالحديث فقال هذا غير قطعي لعدم تواتره فلم ير العالم المسلم جوابا وهذا ليس من القصور انتهى . واما نقلت هذا لأن يستعد طلاب العلوم الدينية لرد شبهات اعداء الاسلام في اصول الدين وفروعه لانها كثرت في زماننا هذا حتى من الذين يقولون نحن من المسلمين وهم في الحقيقة من اعدائهم وأعداء الدين وللحكاية نظير يذكر في بعض كتب الاصولية في باب الاستصحاب فمن اراد الاطلاع عليه فعليه المراجعة اليه ليعرفه ويتعلم الرد عليه حتى لا يفحم عند المناظرة كما افحم أول من ناظر فيه . ويشترط في الحال ان يكون العامل فيها وفي صاحبها واحدا تحقيقا او حكما وهذا الاشتراط انما هو عند الجمهور وبخالفهم في ذلك الفارسي وجماعة والمصنف اختار مذهب الجمهور ولأجل ذلك يقول الناظم ( ولا تجز حالا من المضاف له خلافا للفارسي ) لأن المضاف اليه معمول للمضاف او حرف الجر او الاضافة وشيء من ذلك لا يعمل في الحال فلا يحصل اتحاد عامل الحال وصاحبها ( الا اذا اقتضى المضاف عمله اي العمل في الحال ) ايضا اي كما انه يعمل في المضاف اليه يعمل في الحال ايضا فيحصل الاتحاد ( كقوله تعالى اليه مرجعكم جميعا ) فجميعا

حال من : كم والعامل فيه وفي جميعا مرجع فعامل الحال وصاحبها واحد حقيقة ( او كان المضاف جزء ماله اضيف ) فان العامل في المضاف حينئذ كأنه عامل في المضاف اليه لشدة اتصال الجزء اعني المضاف بالكل اعني المضاف اليه فيصير عامل الحال وصاحبها متحدا حكما ( كقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا ) فاخوانا حال من هم المضاف اليه صدور و الصدور جزء من المضاف اليه فالعامل في الصدور وهو استقر كأنه عامل في هم لشدة اتصال الجزء بالكل مضافا الى صحة الاستغناء بالكل عن الجزء كما ياتي في باب الاضافة عند قوله :

وربما اكسب ثان اولاً      تأنيثا ان كان لحذف مؤهلا

فيصح في الآية ان يقال لو لم تكن من القرآن ونزعنا ما فيهم من غل اخوانا من باب ايقاع الواقع على الجزء على نفس الكل مجازا كما بين في علم البيان وكذا عكسه نحو آية الرضوء فتأمل .

( او ) كان المضاف ( مثل جزئه ) في ان يكون بين المضاف والمضاف اليه شدة الاتصال وفي صحة الاستغناء عن المضاف بالمضاف اليه كما ياتي أيضا عند قوله المذكور ( كقوله تعالى ثم اوحينا اليك ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا ) فحنيفا حال من المضاف اليه اعني ابراهيم والعامل في ملة وهو : اتبع كأنه عامل في ابراهيم لشدة اتصال ملة كل نبي به معنى اي بنظر العقل اذ يصح الاستغناء عن الملة بأن يقال في الآية لو لم تكن من القرآن ان اتبع ابراهيم من باب ايقاع ما وقع على اللازم على الملزوم مجازا وبالعكس نحو ولا تطيعوا أمر المسرئين ونحو اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فتأمل .

وان شئت فقل في الصورتين الاخيرتين لشدة اتصال الجزء بكله او

بما نزله بمنزله صار المضاف صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال ( والصورتان الاخيرتان ) اي ما كان المضاف جزء للمضاف اليه او مثل جزئه ( قال ابو حيان لم يسبق المصنف الى ذكرهما ) والحكم بجوازهما ( أحد انتهى ) قول ابي حيان ( قلت قد نقلهما ) والحكم بجوازهما ( المصنف في فتاويه عن الاخفش وقد تبعه ) اي الاخفش ( عليهما ) اي على جوازهما ( جماعة ) قيل المصنف فكيف يقول ابو حيان لم يسبق المصنف الى ذكرهما والقول بجوازهما احده فهذا القول من ابي حيان يدل على عدم تتبعه لكلام القوم واعلم انه قد علم بما اشترط في الصورتين الاخيرتين ومما علا به انه لا يجوز ان يقال ضربت غلام هند جالسة او مررت بغلام ليلي ضاحكة لعدم الشرط والعلة فيهما فتدبر؟

( والحال ان تنصب بفعل صرف ) اي فعل متصرف ( او صفة اشبهت ) الفعل ( المصرفا ) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ( فجائز خلافا للكوفيين ) فانهم لا يجوزون ( تقديمه ) اي الحال ( على ناصبه ما لم يعارضه ) اي التقديم ( معارض ) مانع من التقديم والمعارض المانع من التقدم خمسة اشياء :

الاول ( من كون عامله صلة لآل ) الموصولة نحو انت 'الشارب'

فلا يجوز تقديم قائما على الشارب لأنه لا يجوز تقديم معمول علة على الموصول .

والثاني ( او ) كون عامله صلة ( لحرف مصدري ) نحو يجوز للمريض

أن يصلي قاعدا فلا يجوز تقديم قاعدا على ان يصلي لأن الموصولات الح

كالموصولات الاسمية في عدم جواز تقديم معمول صلتها عليها .

والثالث ( او ) كون عامله ( مقرونا بلام القسم ) نحو والله لأذهبن ماشيا فلا يجوز تقديم ماشيا على لأذهبن لان اللام لها الصدر .  
 والرابع ( او ) كون عامله مقرونا بلام ( الابتداء ) نحو اني لأحب زيدا صادقا فلا يجوز تقديم صادقا على لأحب لما تقدم فيما قبله .  
 والخامس ( او كونه ) اي الحال ( جملة معها الواو ) الحالية نحو :  
 جاء زيد وهو ناو رحله فلا يجوز تقديم الجملة الحالية على جاء لمكان الواو لأن أصلها العطف فحقها التأخير .

مثال صفة اشبهت فعل المتصرف ولا معارض للتقديم ( كمسرعا ذا راحل ) فجاز تقديم الحال وهو مسرعا على ناصبه وهو راحل ( و ) مثال فعل متصرف ( مخلصا زيد دعا ) فجاز تقديم الحال اعني مخلصا على ناصبه اعني دعا لأنه فعل متصرف ( فان كان ناصبه غير فعل كاسم الفعل ) نحو نزال ضيفا ( او المصدر ) نحو أعجبني ضربك زيدا قائما ( او ) كان ناصبه ( فعلا غير متصرف كفعل التعجب ) نحو ما احسن زيدا مصليا ( او ) كان ناصبه ( صفة كذلك ) اي غير متصرف ( كأفعل التفضيل في بعض احواله ) اي في حال لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وسياتي بيانه في باب افعل التفضيل عند قوله :

وان لمنكور يصنف او جردا الزم تذكرها وان يوحد

ففي هذه الصور الأربع ( لم يجز تقديمه ) اي تقديم الحال ( عليه ) اي على ناصبه اما في الصورة الاولى اعني نزال ضيفا فلان اسماء الافعال لضعفها لا يتقدم عليها المعمول واما في الصورة الثانية فلان المصدر مقدر بان والفعل وان المصدرية موصل وقد تقدم ان معمول الصلة لا يتقدم على الموصل لكونه كتقدم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه الا

إذا كان المعمول ظرفا أو شبهه كقوله تعالى فلما بلغ معه السعي وكقوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة واما الصورة الثالثة فلان الجامد لا يتصرف في معموله بان يتقدم عليه لضعفه في العمل واما الصورة الرابعة فلما ذكر في الصورة الثالثة وسياتي جواز تقديم الحال في الصورة الرابعة لعلة مفقودة في المقام .

( ضابطة جميع العوامل اللفظية تعمل في الحال الا كان وأخواتها وعسى على الاصح ) بيان ذلك يتوقف على بيان أمور .

الأول : ان الافعال الناقصة وضعت لتقرير الفاعل على صفة غير مصدرها ففي : كان زيد قائما فائدة كان تقرير زيد على صفة القيام في زمان الماضي وفي صار زيد غنيا فائدة صار تقرير على صفة الغناء الحاصل بعد الفقر .

والثاني : افعال المقاربة من جملة افعال الناقصة لانها ايضا وضعت لتقرير الفاعل على صفة غير مصدرها على سبيل المقارنة او الحصول او الشروع وانما افردوها عن باب كان للزوم كون خبرها فعلا مضارعا غالبا واما الافعال التامة فانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة هي نفس مصدرها فان : ضرب في ضرب زيد يقرر لزيد الضرب بخلاف الافعال الناقصة فانها لا يثبت مصدرها لأسمها بل يثبت معناها لخبرها لأن معنى صار زيد غنيا كما أشرنا اليه ان زيدا متصف بالثني المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنا قولهم ان الافعال الناقصة لاعطاء الخبر حكم معناها وهذا أيضا معنى قول البيانين ان المقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان فتحصل من جميع ما تقدم ان الافعال الناقصة ما اوتيت في الكلام لا ثبات مصدرها لأسمها بل اوتيت

لأثبات حكم معناها من المضى والصيرورة والقرب والشروع ونحوها  
 لخبرها بخلاف الأفعال التامة فإنها أوتيت في الكلام لأثبات مصدرها  
 لفاعلها ومن هنا وقع بينهم خلافاً الأول أن الأفعال الناقصة هل  
 تدل على الحدث أم لا والثاني أن اسمها هل هو فاعل معنى أم لا. فقال  
 بعضهم في حاشية الجامي في الخلاف الأول : وما ينبغي أن يحفظ أن  
 لفظ الكون في أي موضع كان يكون مصدراً لكن التامة لا الناقصة  
 والمنصوب بعده يكون حالاً لا خبراً فاما الناقصة فلا مصدر لها وقال  
 بعض آخر فيه أيضاً إنما سميت ناقصة لتقصان مدلولها عن مدلول التامة  
 بالحدث الداخل في التامة وقال بعض آخر اختلفوا في مصادر الأفعال  
 الناقصة فرجح القائل باستعمالها فيما عدا كان وفيه تساوي القائل به  
 فيه تمسك بدخول أن المصدرية عليه ورد بانها تؤل الخبر فإنه مناط  
 الحكم وهو قيد له فتقدير أعجبني أن كان زيد ضاحكاً على الأول كونه  
 ضاحكاً وعلى الثاني ضحكته ويقوى الثاني قول المفسرين في قوله تعالى  
 بما كانوا يعملون بعلمهم لا بكونهم عاملين وقال بعضهم في الخلاف الثاني  
 في حاشية المطول إطلاق الفاعل على اسم كان أما على سبيل التشبيه أو  
 تفسير الفاعل بما أسند إليه الفعل المعلوم أو شبهه وقال بعض آخر  
 معلقاً على قول ابن الحاجب ( الأفعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل )  
 بقوله : هذا إنما يكون صحيحاً أن لو كان اسم كان فاعلاً وظاهر أنه ليس  
 كذلك فالأولى أن يقال في تعريفها أنها أفعال وضعت لتقرير انتساب  
 ثبوت الخبر للمبتدأ على صفة مخصوصة .

وقال بعض آخر : الأفعال الناقصة وضعت لتقرير الفاعل على صفة  
 غير مصدرها وسميت ناقصة لأنها لا تتم بمرفوعها بل تحتاج إلى المنصوب



وذلك لأن تمام الكلام بأجزائه والكلام اسمائها وأخبارها وهي نفسها قيود لأخبارها فانه اذا قيل كان زيد قائما وصار زيد غنيا فالمعنى زيد قائم في الزمان الماضي وزيد متصف بالفنى بعد الفقر وما قال بعضهم معنى كان زيد قائما زيد متصف بالقيام المتصف بالكون اي بالحصول في الزمان الماضي ليس بشيء لأنه خلاف المتبادر ولأن الكون بمعنى الحصول مصدر كان التامة لا الناقصة مع انه يقتضي ان يكون كان جزء من الكلام وقائما حالا لا خبرا وقال بعض اخر في حاشية التصريح: ان المبتدأ لا يجيء منه الحال لانه لا يقال له فاعل معنى وقال معلقا على قول المصنف ولا يكون الحال لفير الفاعل والمفعول وهل من الغير اسم كان فيرد على الحصر في يجيئها من الفاعل والمفعول لانه غيرهما او يقال هو فاعل معنى هذا مبنى على الخلاف في دلالتها على الحدث وعدمه وذكر المصنف اي ابن هشام هذا البحث فقال قال الزمخشري في قوله تعالى: ان كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة... الآية خالصة حال من الدار واعترض بان الوجه انها حال من ضمير الخبر لان اسم كان لا يقع منه الحال لان الافعال الناقصة لم يؤت بها لنسبة حدث يحقق الى فاعلها حتى يقتضي متعلقات يعني فكان زيد قائما لا يراد به ان زيدا ثبت بل ان القيام المنسوب اليه ثبت لا غير وذلك لان الثبوت حاصل لزيد وان لم تذكر كان ولهذا توهم كثير انها لا تدل على الحدث بل وضعها للدلالة على مجرد الزمان فلهذا لم تعمل الا في الاسم والخبر وفي المفتاح ما يشعر بهذا قال الخبر نفس المسند لا تقييد للمسند قيل ودليل ان اسم كان فاعل ان ابن حاجب والزمخشري لم يذكر اسم كان في المرفوعات وذكرنا خبرها في المنصوبات وقال ابن جني في الدمشقيات

يدل على نصب كان واخواتها الاحوال فكونوا انتم وبني أبيكم مكان البيت وقال ابن الشجري من منع من أعمال كان في الحال فغير مأخوذ بقوله لانها فضلة منكورة فرائحة الفعل تعمل فيها فما ظنك بفعل متصرف يرفع وينصب وليست اسؤ حالاً من جرف التثنية واسم الاشارة انتهى كلام المحشي فتحصل من جميع ما نقلناه ان كل من يقول بان اسم كان واخواتها فاعل معنى وانها تدل على الحدث يعني ان لها مصدراً فهو يجوز ان تعمل في الحال وكل من يقول ان اسمها ليس فاعلاً معنى فهو لا يجوز اعمالها في الحال والمختار عند الشارح هذا القول الاخير والى بعض ما ذكرنا يشير بعض المترجمين حيث يقول بالفارسية ( همه عوامل لفظية در حال عمل ميکنند مکر کان و أخوات ان وعسى كه بنا بر قول اصح در حال عمل نميکنند چون افعال ناقصه فقط برأي ربط ميباشند ودالات ندارند بر حدث واما عسى بسبب اختلاف نحاة در فعليت ان واما بنا بر قول غير اصح عمل ميکنند مانند عسى ان يجيء اخوك راكباً وكان زيد أميراً أخاك ) هذا ولكن التعليل الذي أورده في عسى ما رأيت في كلام احد من اطاعت على كلامه في المسألة مع ان في كون عسى في المثال الذي ذكره ناقصة تأمل كما لا يخفى نعم رأيت في كلام بعض المحشين ما هذا نصه جميع الافعال الجامدة تعمل في الحال الا عسى وليس فانهما لا يعملان فيه ولكن ليس في كلامه العلة المذكورة ورأيت ايضاً في بعض الحواشي غير المعتبرة ان وجه عدم عمل كان واخواتها في الحال ان خبر كان صفة فان وقع بعدها الحال التيسر الحال بالصفة وعسى واخواتها لم يعمل في الحال لانها منسلخة عن الزمان انتهى. قال التفتازاني : ذكر كثير من النحاة انه اذا اريد ابقاء معنى الماضي مع

ان جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالة كان على الماضي لتمحضه له لأن الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي انتهى محل الحاجة من كلامه وقال بعض أرباب الحواشي لا يحذف خبر كان لانه عوض او كالعوض عن مصدرها ومن ثم لا يجتمعان والقول بحذف خبرها في نحو ان خير فخير ضعيف ومن ثم قبل بحرفيتها ومثل كان بقية أخواتها انتهى اذا عرفت ذلك فاعلم ان العامل المعنوي قد يطلق ويراد به عامل ليس من مقولة اللفظ أصلا كالاتدائية في المبتدأ والتجرد في الفعل المضارع والتابعة في التابع على قول والاضافة ايضا على قول وقد يطلق ويراد به ما ليس فعلا ولا شبهه ولكن يعمل بسبب تضمنه معنى من معاني الافعال وهذا القسم يمكن ان يكون عاملا لفظيا بالنسبة الى الاطلاق الاول للمعنوي كما هو واضح والى هذا القسم يشير الناظم بقوله :

( وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخرا لن يعمل )

حاصله انه لا يجوز تقديم الحال على هذا القسم من العامل ( لضعفه كملك ) في نحو تلك هند ضاحكة اي اشير الى هند ضاحكة فلا يجوز تقديم ضاحكة على تلك لانها ضعيف في العمل وان كان بمعنى اشير ( وليت ) نحو ليت زيدا راكبا رفيقك اي تمنيت زيدا راكبا رفيقك فلا يجوز تقديم راكبا على ليت لما ذكر ( وكان ) نحو كأن زيدا راكبا أمير فلا يجوز تقدم راكبا على كان بمعنى شبهت ( ولعل زيدا سالما راجع فلا يجوز تقديم سالما على لعل وان كان بمعنى ترجيت ( وهما التنبيه ) نحو ها هو زيد قائما فلا يجوز تقديم قائما على ها . وان كان بمعنى انبه ( و )

كا ( لظروف المتضمنة معنى الاستقرار ) بان كان ظرفا مستقرا ناوين له معنى كائن او استقر نحو زيد في الدار قائما فلا يجوز تقديم قائما على مجموع الكلام اعني على زيد في الدار كما سيصرح بذلك بعينه هذا ولا فرق في ذلك بين تقدم الظرف على المبتدأ نحو في الدار زيد قائما وبين تاخره كما مثلنا أولا وذلك لضعف الظرف في العمل هذا اذا تقدم الحال على مجموع الجملة واما اذا تقدم على الظرف فقط لا على المجموع فله حكم آخر ذكره بقوله ( وندر عندنا ) يعني يجوز قليلا ( توسط الحال بين ) مبتدأ يعود اليه ( صاحبه ) ( و ) بين ( عامله اذا كان ) عامله ( ظرفا او مجرورا مخبرا به واجازه الاخفش بكثرة نحو سعيد مستقرا في هجر ) فقدم الحال وهو مستقراً على عامله وهو في هجر لأن الحال توسط بين المبتدأ وهو في الحقيقة صاحب الحال وبين عامله .

واعلم ان الاستقرار قد يراد به مجرد الحصول والوجود فهو حينئذ من أفعال العموم وقد يراد به الثبوت في المكان وعدم قبول التحول والانتقال منه فهو حينئذ من أفعال الخصوص نحو قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده وقد تقدم والحال في المثال اعني مستقرا من هذا القبيل والاستقرار المحذوف المتعلق للظرف من قبيل الاول ففي المثال استقرار ان احدهما وهو المذكور حال والثاني وهو المحذوف متعلق الظرف وفي الآية ايضا استقراران أحدهما وهو المذكور مفعول ثان لرأي والثاني وهو المحذوف متعلق الظرف .

( ومنع بعضهم هذه الصورة ) اي صورة توسط الحال بين صاحبه وعاملة ( كما منع تقديمها عليهما ) اي على المبتدأ والخبر اي على مجموع الجملة ( بالاجماع ) .

قد علم بما ذكره الناظم والشارح ان لكن وإن وأن من حروف المشبهة بالفعل لا تعمل في الحال أصلا وقد صرح به بعضهم .  
وقد تقدم ان افعال التفضيل لضعفه لا يجوز تقديم الحال عليه (و) لكن استثنى منه ( تقديم الحال على عامله اذا كان افعال مفضلا به كون في حال على كون في حال ) وهو على قسمين :

الاول : ان يكون الحالان لصاحبين مختلفين ذاتا ( نحو زيد مفردا انفع من عمرو معانا ) فمفردا حال من الضمير المستتر في افعال التفضيل اعني انفع والضمير راجع الى زيد ومعانا حال من عمرو والعامل في الحالين افعال التفضيل وقدم الحال الافضل على افعال التفضيل وان كان ضعيفا خوفا من التباس صاحبيهما المختلفين ذاتا .

(و) الثاني ان يكون الحالان لصاحبين متحدين ذاتا مختلفين اعتبارا ( نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا ) وقد تقدم توضيح هذا المثال فلا نعيده فالتقديم في صورتين ( مستجاز لن يهن اي لن يضعف ) وان كان العامل ضعيفا لأنه روعي فيه جهتين لأنه لما انحط درجته عن اسم الفاعل والصفة المشبهة لكن له مزية على الجامد لأن فيه معنى الفعل وحروفه فمن جهة الانحطاط امتنع تقديم الحال عليه ومن جهة المزية جاز التقديم اذا توسط بين الحالين .

( والحال قد يجيء ذا تعدد ) لصاحب ( مفرد ) اي واحد ( فاعلم كالخبر كما سبق عند قوله

واخبروا باثنين او باكثر ) عن واحد كهم سراة شعراء

( سواء كان الجميع في المعنى واحدا كاشتريت الرمان حلوا حامضا )

فان مجموعهما بمعنى مز وقد تقدم عند قوله المذكور ( او لم يكن ) الجميع

في المعنى واحدا ( كجاء زيد عاذرا ذامين ) فالحالان في هذا المثال ليسا  
بمعنى واحد بل لا جامع بينهما اذ الاول منها بمعنى من يدعي عذرا  
والثاني بمعنى الكاذب اذ المين في اللغة بمعنى الكذب وقد يجيء الحال  
ذا تعدد ( و ) ذو الحال ( غير مفرد نحو لقيت زيدا مصعبا منحدرًا )  
فأحد الحالين للتاء والآخر لزيد ( ثم ان ظهر المعنى ) بقرينة كان يكون  
احد الحالين مفردا والآخر مثني او جمعا وكذلك صاحبهما او احدهما  
مؤنثا والآخر مذكراً وكذلك صاحبهما وأمثال ذلك من القرائن ( رد  
كل واحد من الحالين الى ما يليق به ) بدلالة القرينة نحو لقيت  
الزيدين ضاحكين متبسما . ولقيت الهندات ضاحكات متعجبا ، وأكلت  
الرمان مريضاً حامضاً ( والا ) يظهر المعنى بأن لم يكن قرينة ( جعل )  
الحال ( الاول ) لذي الحال ( الثاني ) ( و ) الحال ( الثاني ) لذي الحال  
( الاول ) تقليلاً للفصل وفي كون هذا القسم من موارد تعدد الحال  
نظر بل منع لأن لكل ذي حال حال واحد فأين التعدد اللهم الا ان  
يقال المراد مطلق التعدد ولو باعتبار العدد .

( وعامل الحال وكذا صاحبهما بها قد أكدا ) والمؤكد لعاملها اما  
توافقه معنى فقط ( نحو لا تعث في الارض مفسداً ) أو توافقه معنى  
ولفظاً نحو ( وأرسلناك للناس رسولا ) والمؤكد لصاحبهما نحو ( لا من  
من في الارض جميعاً ) الشاهد في جميعها حيث أكد به من : الموصولة  
التي هي من الفاظ العموم كما بين في الاصول ويحتمل ان يكون  
عمومها بواسطة توصيفها بالظرف كما قيل بذلك في وما من دابة في  
الارض ، واما القول بأن العموم فيه حاصل بتوكيده بالكل ففيه ما  
لا يخفى اذ يلزم على ذلك ان لا يكون كل تأكيداً اذ يجب في التأكيد

ان يستفاد معناه بدون ذكره فلا بد في المقام أن يستفاد معنى الكلية والعموم قبل ذكر كل فتصحيح العموم بالكل موجب لا لغاء مؤكدية الكل وهذا ليس الا دفع الفاسد بالافسد فتامل جيداً ؟

( وان تؤكد الحال جملة ) ويشترط فيها أي في الجملة المؤكدة بها ان تكون ( معقودة ) أي مركبة ( من اسمين ) لا يصلحان للعمل فيها والالكان واحد منهما عاملاً فيها فيخرج عما نحن فيه وعدم الصلاحية يقتضي ان يكون الاسمان ( معرفتين جامدين ) حتى لا يبقى فيهما اثر من آثار الفعل الموجب للعمل وتأکید الجملة حينئذ يكون ( لبيان يقين ) نحو زيد أخوك معلوماً ، ( او ) لبيان ( فخر ) نحو أبي زيد رئيساً ، ( او ) لبيان ( تعظيم ) نحو ابوك زيد مجتهداً ، ( او نحو ذلك ) كان يكون التأكيد لبيان التحقير نحو زيد أخوك فاسقاً ونحو ذلك من الاغراض المناسبة لمقام التأكيد ( فمضمر ) أي محذوف في جميع الصور المذكورة ( عاملها ) والعامل المحذوف يقدر مناسباً للغرض ففي نحو زيد أخوك فاسقاً يقدر احقره بضم الهمزة وفتح الحاء وتشديد القاف وفي نحو أبي زيد رئيساً يقدر افتخر بصيغة المتكلم ، وفي نحو ابوك زيد مجتهداً اعظمه ، وفي ( نحو ) قول الشاعر ( نا ابن دارة معروفاً بها نسي ) يقدر ما قال الشاعر ( أي احقه معروفاً ) ، قال بعض المحشين الاكثر من على ان دارة اسم الشاعر وقيل هو لقب جده والمعنى انا ابن هذه المرأة ونسي معروف بها وليس فيها ما يوجب العار علي او الطعن في الشرف ، ( وقيل عاملها ) أي الحال المؤكدة للجملة ( المبتدأ ) الواقع في الجملة لتأويله بانبه ، ( وقيل ) عاملها ( الخبر الواقع في الجملة ) لتأويله بالمسمى ، ويظهر لك من هذين القولين مع تقييد الجملة بالقيود المذكورة ان

باب التأويل بالمشتق باب واسع بحيث لا يمكن سده ( ولفظها ) اي الحال ( يؤخر ) عن الجملة ( وجوبا لعدم جواز تقدم المؤكد على المؤكد ) ( وموضع الحال يجيء جملة ) كما يجيء موضع الخبر والنعت جملة وان كان الاصل في كل واحد منها الافراد ، ويشترط في الجملة الحالية ان تكون ( خالية من دليل الاستقبال ) لأن الغرض من تقييد العامل بالحال الدلالة على ان وقوع العامل في وقت وقوع الحال وذلك ينافي الاستقبال قال الازهري لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك ينافي الاستقبال واعتراض بان الحال بالمعنى الذي نحن بصدده تجامع كلا من الازمنة الثلاثة على السواء ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الجاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال واجيب بان الافعال اذا وقعت قيود الماله اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقبالياتها وحالياتها وماضويتها بالنظر الى ذلك المقيّد لا بالنظر الى زمن التكلم كما في معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم في اشتراط التجريد من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالنظر الى عاملها انتهى وفيه وجه آخر اذق يأتي عن قريب ، ( كجاء زيد وهو ناور رحلة ، ويجيء ايضا موضعه ظرف او ) جار ( ويجرور متعلق ) كل واحد منهما ( بمحذوف وجوبا ) كهما اذا وقعا خيراً أو نعماً ( نحو رأيت الهلال بين السحاب ) فبين السحاب ظرف وهو حال عن الهلال متعلق بمعنى كائن او استقر محذوف وجوبا ، ونحو قوله تعالى ( فخرج على قومه في زينته ) جار ويجرور حال عن الضمير المستتر في خرج العائد الى قارون متعلق بمحذوف كذلك



وقد تقدم انه لا فرق بين الحال والنعته والخبر الا بالاعتبار ففي كل من قولك زيد قائم ، وجاءني زيد القائم ، وجاءني زيد قائما ، تثبت القيام لزيد الا ان المقصود من ثبوته في الاول الاخبار بثبوته لزيد ، وفي الثاني بيان ان هيئته حين صدور المجيء عنه كانت القيام ، وفي الثالث توضيحه او مدحه او نحوهما بسبب اثبات القيام له ، واذ كان الامر كذلك فالجملة اذا وقعت حالا تحتاج الى رابط يربطها بصاحبها كما انها اذا وقعت نعما او خيرا كذلك لأن الجملة من حيث هي جملة مستقلة بالافادة والرابط في الجملة اذا وقعت حالا الضمير والواو منفرداً او مجتمعاً على تفصيل ذكره الناظم والشارح ونحن نوضح كلامهما فيما يتلى عليك ولكن الاصل في الرابط هنا الضمير كما قال في المطول بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعته ومعنى اصلته انه الكثير الراجح في الاستعمال لا الاصل في الوضع فلا يعدل عن الضمير الى الواو ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط والا فالواو اشد في الربط لانها موضوعة له فالحال لكونها فضلة تجيء بعد تمام الكلام احوج الى الربط فقد تصدر الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني العطف اي الواو ايذاناً من اول الامر بان الجملة لم تبق على استقلالها بخلاف الحال المفردة فانها لم تكن مستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء كلام وبخلاف النعت فانه لتبعيتها للمنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفى في الجميع بالضمير كالجملات الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزء للكلام بدونها فظهر وجه احتياج الجملة الحالية الى الربط وانه قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير وقد يكون بهما ولكل مقام يأتي تفصيله .

( وجملة الحال سواء كانت مؤكدة أم لا اذا جيء بها ذات بدء بمضارع ) يعني اذا كانت جملة الحال مصدرية بمضارع ( حال من ) لفظة ( قد ) وكان ذلك المضارع ( ثبت ) اي غير منفي ( او منفي ) ذلك المضارع ( بلا ) النافية ( او ما ) النافية ( او ) كانت الجملة ذات بدء ( بماض تال الا ) اي ماض واقع بعد الا الاستثنائية ( او ) كانت الجملة ذات بدء بماض ( متلو بأو ) اي ماض وقع قبل لفظة او ( حوت ) هذه الجمل الخمس ( ضميرا رابطا ظاهراً ) اي بارزاً ( او مقدرًا ) اي مستترا ( ومن الواو ) الحالية ( خلت نحو ولا تمنن تستكثر )<sup>٤٠</sup> فجملة تستكثر حال من الضمير المستتر في لا تمنن وذات بدء بمضارع ثبت وحاوية ضميرا رابطا راجعا الى المستتر المذكور وخالية عن الواو لمشابهة المضارع لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغنى عن الواو الحالية اذا وقع حالا ، ونحو ( مالكم لاتناصرون ) فجملة لا تناصرون ذات بدء بمضارع نفي بلا النافية حال من كم حوت ضميراً وهو الواو ومن الواو الحالية خلت ، وعلل خلوها عن الواو بأن المضارع المنفي بلا بمنزلة اسم الفاعل الذي اضيف اليه كلمة غير فلذلك جرى مجراه في الاستغناء عن الواو فمعنى لا تناصرون غير متناصرين فكما لا يقال مالكم وغير متناصرين لا يقال ايضاً مالكم ولا تناصرون ، وقال ابن الناظم ترك الواو في هذه الجملة اكثر من لا دائمي . ونحو ( عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة ) فجملة تصبو ذات بدء بمضارع منفي بما النافية حال من الكاف في عهدتك حوت ضميراً ومن الواو خلت ، وعلل ذلك بما علل به ما قبله فما تصبو بمعنى غير صاب فكما لا يقال عهدتك وغير صاب لا يقال ايضاً عهدتك وما تصبوا ، قال ابن الناظم هنا

بمثل ما قال هناك ، ونحو وما يأتيهم من رسول ( الا كانوا به يستهزون )  
 فجملة كانوا يستهزون ذات بدء بماض تال الا وكانوا مع اسمها وخبرها  
 حال عن هم في يأتيهم حوت ضميراً وهو الواو ومن الواو الحالية خلت  
 وما في بعض الحواشي ان جملة يستهزون حال غير سديد بل غلط ان لم  
 يكن سهواً من الكاتب ، ووجه الخلو من الواو هنا ايضا ما تقدم اذ  
 مفهوم الا كانوا به يستهزون غير كائنين به مستهزين فكما لا يقال ما  
 يأتيهم من رسول وغير كائنين مستهزين لا يقال والا كانوا به يستهزون  
 واوله بعضهم بالاكائنين به يستهزون لان الا غالباً يدخل على الاسم هذا ،  
 ولكن صرح بعضهم بجواز الواو وتركها قال في المغنى في بحث الجملة  
 الحالية قولك ما تكلم فلان الا قال خيراً كقولك ما تكلم الا قائلاً خيراً  
 وهو استثناء مفرغ من احوال عامة محذوفة انتهى ومن هذا القبيل ما  
 في بعض الادعية الا ان تقضي حاجتي والا ان تصلى على محمد وآل محمد ص  
 وهذه كلها من اقسام الحال المقدره ونحو ( لاضربنه ذهب او مكث )  
 الشاهد في الاول والثاني تابع له لأن الاول ماض متلو بأو وحال من  
 الهاء في لاضربنه حاو ضميراً خال من الواو ، وعلل الخلو بأن الجملة  
 بمنزلة فعل الشرط ولا ضربته بمنزلة جزاء الشرط اذ حاصل معنى  
 الكلام ان ذهب اضربه وان مكث ايضاً اضربه يعني اضربه على كلا  
 التقديرين وفعل الشرط لا يقرن بالواو فكذلك ما هو بمنزلة .

( وان اتى من كلام العرب جملة مبدوءة بما ذكر ) من الانفعال  
 الخمسة ( وهي ذات واو فلا تجره على ظاهره ) ليكون دليلاً لمن خالف  
 ( بل بعدها اي بعد الواو ) الداخلة على الجمل الفعلية الخمس ( انو  
 مبتدء له المضارع المذكور ) والماضي المذكور ( اجعلن . مستندا خيراً )

للمبتدأ المنوي لتصير الجملة التي ظاهرها الفعلية جملة اسمية ، او  
أحمل الكلام على الضرورة او أجعل الواو عاطفة ، او اجعل دخول  
الواو شاذاً فإنه قيل بكل ذلك في المقام كما ذكر في المطولات فيبطل  
كلام المخالف وتمسكه به ( نحو فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم  
مالكا اي ) ( وانا ارهنهم ) فجملة ارهنهم ليست فعلية ذا بدء بمضارع  
ثبت حتى يصير دليلاً للمخالف المجوز للواو بل جملة اسمية ذات بدء  
بالمبتدأ وهو انا المنوي بعد الواو والجملة الاسمية تدخل عليها الواو  
كما سيأتي عن قريب ، وقيل الواو عاطفة لا حالية وقيل دخولها ضرورة  
وقيل شاذ وبعضهم يؤل المضارع بالماضي وقد سبق ان باب التأويل  
واسع بحيث لا يسده شيء فبواحد من هذه التأويلات يؤل ما اتى في  
كلام العرب من الجمل الخمس مع الواو الحالية ، قال في المطول واما  
ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله فلما خشيت  
اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدأ اي وانا اصك  
وانا ارهنهم ، وقيل الاول شاذ والثاني ضرورة ، وقال عبد القاهر  
اي الواو فيهما للعطف عدل عن لفظ الماضي حكاية للحال الماضية  
ومعناها ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان  
فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللثيم يسبني فمضيت ثمة  
وقلت لا يغنيني بمعنى مررت .

وجملة ( ذات بدء بمضارع مقرون بقدر تلزمها الواو ) والضمير معا  
ولا يكفي احدهما ( نحو ) قوله تعالى ( لم تؤذوني وقد تعلمون اني  
رسول الله قاله في التسهيل ) فجملة وقد تعلمون حال عن ضمير المخاطبين  
ورابطها الواو والضمير معا وبعضهم جعل الآية ايضا من قسم المنوي

بعد الواو مبتدأ اي واتم تعلمون واني كلما تتبععت كلامهم لم اعثر  
 على تعليلا على تعليلا للزوم الرباطين في المضارع المقرون بقد ولعل العلة فيه السماع  
 (وجملة الحال سوى ما قدما) من الجمل الخمس وذات بدء ومضارع  
 مقرون بقد مقرون بقد (وهي) اي السوي ايضا خمس جمل :  
 الاولى : ( الاولى ) ( الجملة الاسمية ) اذا كانت ( مثبتة ) .  
 الثانية : ( الثانية ) ( او ) ( الجملة اذا كانت ( منفية ) .  
 الثالثة : ( الثالثة ) ( و ) ( الجملة ( الفعلية المصدرية بمضارع منفي بلم ) اولا  
 دون لن .

الرابعة : ( الرابعة ) ( او ) ( الجملة الفعلية المصدرية ( بماض مثبت ) .  
 الخامسة : ( الخامسة ) ( او ) ( الجملة الفعلية المصدرية بماض ( منفي بشرط ان  
 يكون غير متكون غير مؤكدة ) قد ( تأتي ) هذه الجمل الخمس ( بواو فقط نحو  
 جاء زيد وعمر قائم ) مثال للاولى ، ونحو جاء زيد وما عبر قائم او  
 فما مثال قائما مثال للثانية ، ونحو ( جاء زيد ولم تطلع الشمس ) مثال للثالثة  
 نحو ( جاء زيد وقد طلعت الشمس ) مثال للرابعة ، ونحو ( جاء زيد  
 ما طلعت او ما طلعت الشمس ) مثال الخامسة .

اعلم انه اعلم انه استشكل في هذه الامثلة ونحوها بأن الحال لا بد فيه من  
 ان يكون وان يكون وصفا مبينا لهيئة الفاعل او المفعول او كليهما فكيف ذلك  
 في هذه الامثلة مع ان قيام عمرو وعدمه وكذا طلوع الشمس وعدمه  
 ليست وصفا مبينا لهيئة زيد ، واجيب عن ذلك بأنها مثولة بموافقا  
 لقيام عمرو وطلوع الشمس وعدمهما ، لكن في صحة التأويل مع وجود  
 الواو تأمل يظهر وجهه بما تقدم في الجمل التي خلت من الواو فراجع .  
 والوجه في تواليه في تضليل المضارع المنفي بأن يكون منفي بلم اولا دون لن

ما ذكره بعض المحققين في هذا المقام وهذا نصه : والمراد بالمنفي ههنا المنفي بما اولا دون لن لانها حرف الاستقبال ، ويشترط في الجملة الواقعة حالا خلوها من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لأن هذا الحال والتي تقابل الاستقبال وان تباينت حقيقة لأن لفظ يركب في قولنا يجيء زيد غدا يركب حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة انتهى وقد تقدم نظيره في ما سبق في وجه تسمية نون الوقاية عند قول الناظم :

( وقبل يا النفس مع الفعل التزم ) ( نون وقاية وليسى قد نظم )

( وشرط جملة الحال المصدرة بالماضي المثبت المتصرف المجرد من

الضمير ان يقرن بقدر ظاهرة او مقدرة لتقربه من ) زمان ( الحال ) .

قال ابن الحاجب وشارح كلامه ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي

من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي الى الحال لفة على الماضي المثبت

الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي

الحال او وقوعه عليه تجوزا انتهى .

وقال ابن هشام المعنى الثاني لقد تقرب الماضي من الحال تقول قام

زيد فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد فان قلت قد قام اختص

بالقريب وابتنى على افادتها ذلك احكام الى ان قال الثاني وجوب دخولهما

عند البصريين الا الاخفش على الماضي الواقع حالا اما ظاهرة نحو

ومالنا ان لا نقاتل في سبيل الله وقد اخرجنا من ديارنا وابنائنا او

مقدرة نحو هذه بضاعتنا ردت الينا ونحو او جاؤكم حصرت صدورهم

وخالفهم الكوفيون والاخفش فقالوا لا يحتاج لذلك لكثرة وقوعها حالا بدون

قد والاصل عدم التقدير لا سيما فيما كثر استعماله انتهى .  
وقال الخطيب : اشترط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او  
مقدرة لأن قد تقرب الماضي من الحال انتهى .

( واستشكله ) أي الشرط جماعة منهم ( السعيد وتبعه شخينا العلامة  
الكافجي بأن الحال الذي هو قيد ) من قيود الكلام كسائر القيود  
والممولات يكون زمانه ( على حسب عامله فإن كان ) زمان العامل ( ماضيا  
او مستقبلا فكذلك ) زمان الحال ( فلا معنى لا شتراط تقريبه من الحال  
بقدر قال فما ذكروه ) من الاشتراط ( غلط نشاء من اشتراك لفظ الحال  
بين الزمان الحاضر وهو ما يقابل الماضي وبين ما يبين الهيئة المذكورة )  
في أول الباب ( انتهى ) .

ومنهم الشريف في بعض الحواشي فانه قال ما هذا نصه الماضي يدل  
على الانقضاء قبل زمان التكلم والحال الذي يبين الهيئة قيد لعامله فإن  
كان العامل ماضيا كان الحال ايضا ماضيا بحسب المعنى وان كان حالا  
كان حالا وان كان مستقبلا كان مستقبلا فما ذكروه غلط انشاء من اشتراك  
لفظ الحال بين الزمان الحاضر وهو الذي يقابل الماضي وبين ما يبين  
الهيئة المذكورة انتهى .

ومنهم التفتازاني فانه قال ما هذا نصه ويردهينا الاشكال المذكور  
وهو ان المطالب في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون  
العامل لا لزمان التكلم واذا كان العامل والحال ماضيين يجوز ان يكونا  
متقاربين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظ قد انما يقرب الماضي الى  
الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد سببا لعدم مقارنته  
لمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه

ولو كان المعتبر هو المقارنة للحال التي هي زمان التكلم لوجب تصدير المضارع المثبت بالواو اذا كان العامل مستقبلا كقولنا : سيجيء الامير تقاد الجنائب بين يديه لعدم المقارنة للقطع بأن المضارع ههنا ليس بمعنى الحال .

واعلم ان الاقوى في النظر الدقيق هو الاشتراط على ما وجه التفتازاني وهذا نصه ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى عامله ولفظة انما تقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا اللفظة الماضية والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فأتوا بلفظة قد لظاهر الحالية ، وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب كما مر في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر ان تصدير الماضي المثبت بلفظة قد لمجرد استحسان لفظي وكثيرا ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظة قد يكسر سورة الاستبعاد كقول ابي العلاء :

بني من الغربان ليس على شرع يخبرنا ان الشعوب الى صدع

اصدقه في مربة وقد امترت صحابة موسى بعد آياته التسع

والشاهد فيه تقييد اصدقه الذي زمانه زمان التكلم بقوله وقد امترت مع انه وقع قبله بزمان طويل لكن تصديره بقدر لكسر سورة الاستبعاد هيئته لذلك هذا ، ولكن قال بعضهم لو اطرد الاستعمال ولم يوجد فعل ماضٍ مثبت وقع حالا بدون قد لا يمكن ابداء المناسبة لكن وقوعه بدون ذكر قد كثير في الكلام فأبي حاجة الى التقدير وقد تقدم فيما سبق ما يفيدك هنا فراجع .

( وقد اختار ابو حيان تبعا لجماعة عدم الاشتراط كما لو وجد



الضمير ) قال الجامي وإنما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلاز النفي بلا  
قاطع فيشمل زمان الفعل وقال أيضا وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد  
فأنهما لا يجوز أن حذف قد فسيبويه ياول قوله تعالى حضرت صدورهم  
بقو ما حضرت صدورهم فتكون جملة حضرت صفة موصوف محذوف  
وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية انتهى

( او تاتي ) الجمل الخمس ( بمضمر فقط ) ولم يمثل الشارح للجملة ارج للجملة  
الاسمية المنفية لعدم عثوره على مثال له في كلامهم وقد مثل له بعض له بعض  
بقوله جاء زيد ابوه ليس بقائم واذا كان كذلك فالاولى ان يمثل ينحو يمثل ينحو  
جاء زيد ما ابوه قائما او قائم فتأمل ، اما ( نحو اهبطوا منها جميعا ) جميعا  
بعضكم لبعض عدو ) فهو مثال للجملة الاسمية اذا كانت مثبتة فجملة بنت فجملة  
بعضكم لبعض عدوا جملة اسمية مثبتة حال من الواو في اهبطوا والرابط والرابط  
فيها الضمير فقط وهو كم هذا ، ولكن ليس في القرآن آية بهذا النحو بهذا النحو  
المستور ، واما نحو ( فأقبلوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء ) هم سوء  
فهو مثال للجملة الفعلية المصدرية بمضارع منفي بلم فجملة لم يمسسهم لم يمسسهم  
جملة فعلية مصدرية بمضارع منفي بلم وقعت حالا من الواو في اقبلوا في اقبلوا  
والرابط فيها الضمير فقط وهو هم ، واما نحو ( او جلاؤكم حضرت صدورهم )  
صدورهم ) فهو مثال للجملة الفعلية المصدرية بماض مثبت فجملة حضرت حضرت  
صدورهم جملة فعلية مصدرية بماض مثبت حال من الواو في جلاؤكم جلاؤكم  
والرابط فيها ضمير فقط وهو هم ، واما نحو ( اجاء زيد ما قام ابوه ) ابوه  
فهو مثال للجملة الفعلية المصدرية بماض منفي غير مؤكدة والتطبيق سهل  
( او ) تاتي الجمل الخمس ( بهما ) أي بالضمير والواو معا هنا أيضا  
لم يمثل الشارح للجملة الاسمية المنفية فمثالها ما تقدم انفا بادنى تغيير

واما ( نحو خرجوا من ديارهم وهم الوف حذر الموت ) فهو مثال للجملة الاسمية المثبتة والرابط فيها الواو والضمير اعني وهم وانما جعل الرابط في الجملة الاسمية الواو والضمير معالقوه الاسمية في الاستقلال لان الاسمية تايى عن وقوعها حالا لانها لدالتها على الثبوت والدوام خرجت عما هو الاصل في الحال من الانتقال وعدم التقرر فصارت قوية الاستقلال فتناسب ان يكون الرابط فيها في غاية القوة فلذلك جعل فيه رابطان واما الجمل الثلاث الاتية فانما جعلت كذلك اي جعل لها رابطتان لانها تشبه الجمل الاسمية من حيث ان الجزء الاول فيها ليس بفعل واما الاكتفاء بالضمير وحده فلانها فعلية حقيقة واما نحو ( والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم ) فهو مثال للجملة الفعلية المصدرية بالمضارع المنفي بلم اعني ولم يكن والرابط فيها الواو وضمير نهم . واما نحو ( اقتطمعون ان يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ) فهو مثال للجملة الفعلية المصدرية بماض مثبت اعني وقد كان والرابط فيه الواو وضمير منهم . واما نحو ( جاء زيد وما قام ابوه ) فهو مثال للجملة الفعلية المصدرية بماض منفي غير مؤكدة اعني وما قام والرابط فيه الواو وضمير ابوه .

( والحال قد يحذف ما فيها عمل ) سواء كان العامل فعلا او شبهه حقيقة كالامثلة المذكورة او مؤلا نحو الهلال والله بينا اي هذا الهلال والله بينا فحذف هذا العامل في بينا وهو مؤل بأشيد ( جوازا لدليل حالى كقولك للمسافر ) اي الاخذ في السفر او التهييء له ( راشدا مهديا ) اي سر راشدا مهديا وبعضهم يقدر تسافر او سافر ولكل وجه ذوقى والقرنية للفعل المحذوف حالة المخاطب اي شروعه وتهيئه للسفر

والسير ، ومهديا اما صفة لراشد او حال ثان للضمير المستتر في الفعل المحذوف والحالان مترادفان او متداخلان وعلى الثاني يخرج الثاني عما نحن فيه لأن العامل فيه وهو الاول مذكور ، ( او ) لدليل ( مقالي ) اي لفظي ( نحو ) قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجتمع عظامه ( بلى قادرين ) اي بلى نجمعها قادرين فحذف نجمعها لدليل لفظي وهو نجتمع في الآية .

( وبعض ما يحذف مما يعمل في الحال وجب فيه ذلك ) اي الحذف ( حتى ان ) ذكره اي ما حذف ( حظل اي منع منه ) اي ذكره ( كعامل الحال ) المؤكدة للجملة ( اي لمضمونها لبيان يقين او فخر او تعظيم او نحو ذلك ، والوجه في وجوب الحذف كون الجملة بمنزلة العوض عن العامل والا فكيف يحذف العامل مع كون الحذف والتأكيد متنافيين نحو انا ابن دارة معروفا بها نسي وقد سبق قريبا هذا اذا كانت الحال مؤكدة لمضمون الجملة واما اذا كانت مؤكدة لعاملها او صاحبها فتح لا يجب حذف العامل وقد تقدم ، ( و ) كعامل الحال ( النائية مناب ) الخبر ( نحو قائما في ضربي زيد قائما ونحوه ) كما سبق ( بيانه في باب المبتدأ ) ( و ) كعامل الحال ( المذكورة ) بعد الهمزة التي ( للتوبيخ نحو اقعدا وقد قام الناس ) قد تقدم نظير هذا المثال في باب المفعول المطلق عند قوله .

والحذف حتم مع ات بدلا من فعله كند لا اللذ كاند لا لكن الفرق بينهما واضح جلي اذ هناك بعد الهمزة مصدر بخلافه هيئنا ، ( او ) كعامل الحال المذكورة ( لبيان زيادة او نقص بتدريج ) أي زيادة مع تدريج او نقص مع تدريج بأن لا يكون الزيادة او النقص

دفعة واحدة واحدة ، مثال الزيادة بتدرج ( كتصدق بدينار فصاعدا ) تصدق  
 اما امر من اما امر من باب التفعّل او ماض كمنه وعلى كلا التقديرين المراد منه  
 عدم الظفرة من دينار واحد الى عشرة دنانير مثلا بل من الواحد الى  
 اثنين وثلاث ومنهما الى ثلاث وهكذا ، ( و ) مثال النقص بتدرج ( اشتره )  
 او ( اشترت ) او ( اشترت بدينار فساغلا ) والبيان فيه هو البيان في الزيادة والتقدير  
 في الاول فاذهب او فذهب بالمتصدق به صاعدا والعامل المحذوف اذهب  
 او اذهب ، والتقدير في الثاني فاذهب او فذهبت في انحطاط المشتري  
 به ساغلا ( وهو ) اي ما ذكر ( قياس ) اي قياسي ، ( وكهنيثا لك وهو  
 سماع ) اي سماعي وهو صفة مشبهة من باب علم يعلم او من باب  
 شرف يشرف ، وقيل انه مصدر وفي تقدير عامله المحذوف احتملان ،  
 الاول ان يكون التقدير ثبت لك الخير هنيئا ، الثاني ان يكون التقدير  
 هناك ذلك هنيئا ، ويحتمل قويا ان يكون المقدر ما يناسب المقام كما  
 يأتي قريبا ، وقيل انه قياسي والوجه في وجوب الحذف في الجميع ما تقدم .  
 وقد علم من مطاوي ما ذكر ان صاحب الحال ايضا قد يحذف اما  
 جوازا واما وجوبا فلا تغفل .

هنا ( تمة ) يذكر فيها احكام لم يذكرها المصنف ( الاصل في الحال )  
 نفسها بسبب كونها فضلة ( ان تكون جائزة الحذف ) ( و ) لكن ( قد  
 يعرض لها ما يمنع منه ) أي من الحذف وذلك اربعة مواضع :  
 الاول : ككوتها جوابا ( السؤال ) نحو راكبا لمن قال كيف جئت )  
 اي جئت راكبا فحذف العامل اعني جئت بقريئة السؤال فلو حذف  
 راكبا أيضا لم يبق للجواب شيء .  
 الثاني : ( او ) ككوتها ( مقصودا حصرها ) أي يكون الحال مقصورا

فيه ( نحو لم اعدده الا خرصا ) فلا يجوز حذف الا خرصا اذ يلزم من حذفه نفي العد مطلقا ، وهو خلاف المقصود اذا المقصود نفيه مقيدا وان شئت فقل ان المقصود اثبات العد مقيدا بالحرص ونفيه مقيدا بعدم الحرص .

واعلم انه اختلف المحشون في لفظ الحرص فقال بعضهم انه بالخاء المهملة والصاد المعجمة بمعنى المشرف على الهلاك او من لا خير عنده او لا يرجى خيره ولا يخاف شره ، وقال بعض آخر انه بمعنى التخمين فلفظه حينئذ بالخاء المعجمة والصاد المهملة ، وانا اقول ان كان الفعل في المثال مأخوذا من العد بمعنى الظن كقولاه :

ولا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم  
فالظاهر ان الحق هو الاول ، وان كان مأخوذا من العد بمعنى الحساب فالظاهر ان الحق هو الثاني وقد تقدم كلا المعنيين في باب افعال القلوب .  
الثالث : ( او ) ككونها ( نائبة عن الخبر نحو ضربني زيد قائما ) اذ يلزم من حذفه حذف النائب . والمنوب عنه . وهو غير جائز .  
الرابع : ( او ) ككونها ( منهيها عنها نحو لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى ) والوجه في ذلك ما تقدم في نحو لم اعدده الا خرصا ، والسر في ذلك ما ذكر في علم المعاني ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه النفي الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر انه مامن كلام فيه أمر زائد على مجرد اثبات الشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا لما لاشك فيه ولعل قولهم : وحذف فضلة اجز ما لم يضر كحذف ما صيغ جوابا او حصر اشارة الى ذلك فتأمل ؟

## باب التمييز

( هذا باب التمييز )

( وهو المميز والتبيين والمبين ، والتفسير والمفسر ، ) كلها ( بمعنى واحد وهو في اللغة التفريق بين شيئين متشابهين بحيث يعرف كل واحد منهما ، وفي الاصطلاح ( اسم بمعنى من مبين لابهام اسم او نسبة نكرة ينصب ) ذلك الاسم حالكونه ( تمييزا ، فخرج بالقيد الاول ) اعني بمعنى من ( الحال ) لانه بمعنى في لأن فعنى جاء زيد راكبا جاء في حال الرصكوب ( و ) خرج ( با ) لقيد ( الثاني ) اعني ؛ مبين ؛ ( اسم لا ) التي لنفي الجنس فانه وان كان بمعنى من لكنه لا يفيد البيان بل يفيد الاستغراق في الجنس ( و ) كذا خرج بالقيد الثاني ( نحو ؛ استغفر الله ذنبا ) فان ذنبا وان كان بمعنى من ذنب لكن لفظه من فيه للابتداء او للتعدية والنصب فيه من باب المنصوب بنزع الخافض وقيل ان ذنبا ليس بمعنى من أصلا بل هو مفعول به لاستغفر الله لأن السين احد المعديات وقد تقدم .

( وقد يأتي غير مبين ) اذا كان البيان حاصل بدونه ( فيعد مؤكدا نحو ان عدة الشهور عند الله اثني عشر شهرا ) فشهرا غير مبين لأن اثني عشر مبين بما قبله فلا يحتاج الى مبين آخر فيكون شهرا مؤكدا للبيان الحاصل بما قبله ، ( وقد يأتي ) التمييز ( بلافظ المعرفة ) وهو في المعنى نكرة ( نحو ) النفس في قوله ( وطبت النفس ياقيس عن عمرو ) فاللام

في النفس زائدة لا تفيد تعريفا فالنفس معناه نفسا كما تقدم في باب  
المعرف بإداة التعريف وإذا كان كذلك ( فيعتقد تنكيره معنى ) .  
( ونصبه ) أي التمييز فيما إذا كان منصوبا لا مطلقا لأنه قد  
يكون مجرورا كما يأتي عن قريب ( بما قد فسره ) وهذا ( في تفسير  
الاسم ) وإنما عمل الاسم المبهم في التمييز لأنه إذا تم الاسم بأحد  
المتيمات أعني التنوين ونوني التثنية والجمع والإضافة شابه الفعل إذا  
تم بالفاعل فيشبه التمييز الآتي بعد الاسم المفعول الآتي بعد تمام الفعل  
فينصبه ذلك الاسم التام قبله لشباهته بالفعل التام بالفاعل وأما الاسم  
التام بلام التعريف فلا ينصب التمييز والوجه في ذلك أن غيرها من  
المتيمات لما كانت في آخر الاسم شابه الفاعل لأنه بعد الفعل بخلافها  
فإنها تدخل على أول الاسم فلا شباهاة بينها وبين الفاعل حتى يشبه الاسم  
التام بها بالفعل التام بالفاعل فينصب التمييز تشبيها له بالمفعول بعد الفعل .  
( و ) نصبه ( بالمسند من فعل أو شبهه في تفسير النسبة ) وقيل نصبه  
بمجموع الجملة قبله لا بالمسند فيها وحده . هذا هو الحكم في التمييز الراجع  
لابهام النسبة لا ما يفهم من ظاهر كلام الناظم من أن نصب ( هذا )  
القسم من التمييز أيضا بما قد فسره كما تكلف لذلك بعض وقال : أن  
التمييز لما رفع ابهام نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه رفع الإبهام  
عن الفعل فدخل الفعل بهذا الاعتبار في قول الناظم بما قد فسره .  
والإبهام في الاسم قسمان :

الأول : ما كان عارضا كالأبهام في الأسماء المشتركة نحو عين رجون  
ونحوهما فأنها وضعت أو لا لمعنى واحد معين ثم وضعت لمعنى آخر فالمعنى  
معين في كل وضع والإبهام إنما نشأ من تعدد الوضع ومثلها المبهمات

كأسماء الإشارة ونحوها فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئيات ذلك المفهوم بناء على عموم الوضع والموضوع له فيها واما موضوع لكل واحد من الجزئيات بناء على عموم الوضع وخصوص الموضوع له فيها فلا ابهام في المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته بل الابهام نشاء من تعدد المستعمل فيه على الاول ومن تعدد الموضوع له على الثاني وعلى كلا التقديرين يكون الابهام فيه عارضا .

والثاني : الابهام الاصلي وهو الذي يكون في الموضوع له من اول الامر اي من حين الوضع وهذا هو المقصود في المقام فتنبه .

( والاسم المبهم ) بالوضع من اول الامر ( الذي ) هو المقصود في المقام و ( يفسره التمييز اربعة اشياء ) :

الاول ( العدد كاحد عشر كوكبا ولا يجوز جر تميزه ) الا في بعض اقسامه وسيأتي تفصيله في باب اسماء العدد .

( و ) الثاني ( المقدار ) غير العدد ( وهو ) ما يقدر به الشيء ويبين قدره ويعين من المقاييس المشهورة الموضوعة عند كل طائفة طائفة وهو ثلاثة اقسام !

الاول ماهو ( مساحة ) يعرف به كمية ما في الجسم او سطحه من الشبر والزرع ونحوهما ( ك ) قولك عندي ( شبر ارضا ) ( و ) الثاني ماهو ( كيل ) وهو وعاء معين في اصطلاح من اصطلاح عليه ( نحو ) قفيز برا ) ( و ) الثالث من اقسام المقدار ماهو ( وزن ) معين يعين مقدار ثقل الاشياء لا مساحتها ( نحو ) اشتريت ( منوين عسلا وتمر ) منوان مفردة منا بالالف وفيه لغة أخرى بتشديد النون بدون الالف وهو الاشهر وتثنيته منان بتشديد النون .



( و ) الثالث من اقسام الاسم المبهم بالوضع ( ما يشابه المقدار )  
 مما أجرى مجراه في تعيين مقدار الشيء به ( نحو ) فمن يعمل ( مثقال  
 ذرة خيرا يره ) فمثقال ذرة اسم مبهم من حيث الذات فسرره التمييز  
 اعني خيرا .

( و ) الرابع ( فرع التمييز نحو خاتم حديدا ) فالخاتم اسم مبهم  
 من حيث الذات وفرع للحديد من حيث انه مصوغ منه فيكون الحديد  
 اصلا له وتميزا رفع ابهامه الذاتي ولكن ما هنا ينافي ما سبق في باب  
 الحال من ان حديدا له الا ان يوجه بما وجهه به قوله بالجر في اوائل  
 الكتاب من قوله الا ان يراعي مذهب غيره لأن فيه قولاً بالحالية .

( و ) التميز الواقع ( بعد ذي الثلاثة المذكورة في البيت ) وهي  
 المساحة والكيل والوزن ( ونحوها كالذي ذكرته بعد ) الثلاثة المذكورة  
 في البيت وهو ما يشابه المقدار وفرع التمييز لا الذي ذكره قبل الثلاثة  
 اعني العدد فإنه كما قال لا يجوز جر تمييزه الا فيما ذكرنا ( اجرره )  
 اي التميز الواقع بعد المذكورات ( اذا اضفتها ) اي المذكورات الى التميز  
 الواقع بعدها ( بعامل المضاف اليه ) وعامل المضاف اليه اما المضاف  
 او حرف الجر المقدر او الاضافة على اختلاف الاقوال فيه ( كمد حنطة  
 غذا ) فالحنطة مجرورة بعامل المضاف اليه ( و ) نحو ( لا تحقر ظلامه  
 ولو شبر أرض ) فالارض مجرور بعامل المضاف اليه ( ويجوز ايضا جره )  
 اي التميز الواقع بعد المذكورات ( بمن ) التبعية او البيانية على قول  
 ( كما سيذكره ) عن قريب ( و ) يجوز ( رفعه ) اي التميز المذكور  
 ( على البديل ) عن المذكورات اذا كانت المذكورات مرفوعة واما اذا كانت  
 منصوبة او مجرورة فلا يجوز البدلية في التميز للبس فتأمل ؟ فتحصل

بما تقدم ان في التمييز الواقع بعد المذكورات بجوز النصب والجر والرفع لكن بشرط ان لا يكون المذكورات مضافة الى غير التمييز والا فله حكم آخر ذكره بقوله ( والنصب للمتميز الواقع بعد ما اي ) اسم ( مبهم اضيف الى غيره ) اي غير التمييز ( وجب ان كان المميز ) بفتح الياء ( لا يعني عن المضاف اليه ) الذي هو غير التمييز ( مثل ملؤ الارض ذهباً ) فيجب نصب ذهباً لأن المميز اعني ملؤ اضيف الى غير التمييز ولا يعني ملؤ عن الارض لأن في ملؤ ابهامين احدهما مقداري والآخر ذاتي والرافع للابهام الذاتي هو التمييز والرافع للابهام المقداري هو الارض فلا يعني المملؤ عن الارض لأن المقصود من الكلام في الآية وهو المبالغة لا يحصل الا بأن يبين ان الذهب ولو كان بمقدار يملؤ الارض غير مفيد في النجات عن عذاب الله .

( فان اغني ) المميز بفتح الياء عن المضاف اليه بان لا يختل بحذفه المقصود من الكلام ( نحو هو اشجع الناس رجلاً ) فحينئذ ( جاز الجر ) أي جاز جر التمييز باضافة المميز اليه بعد حذف المضاف اليه اعني الناس اذ لا يختل المقصود بحذفه ( فتقول هو اشجع رجلاً ) لأنه يعلم ان المعنى انه اشجع الناس ولو لم يذكر الناس لأنه ثبت في علم الاخلاق ان الشجاعة تختص بالعقلاء ولا توجد في غيرهم بخلاف الجرئة فانها اعم وفي كلام التفاتاتي في بحث وجه الشبه ايضاً اشارة الى ذلك ( والتمييز ) الذي كان هو ( الفاعل في المعنى ) فجعل تمييزاً بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير مستتر في افعل ( انصبين ) وجوباً ( بافعل الكائن مفضلاً ) لا الكائن صفة مشبهة ( كانت اعلى منزلاً اذ معناه أنت علا منزلك ) فكان منزلاً فاعلاً ثم جعل تمييزاً بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير مستتر في

اعلى وحذف كاف الخطاب لعدم امكان اتصاله بالضمير المستتر في اعلى هذا حكم التمييز اذا كان فاعلا في المعنى من انه يجب نصبه ( بخلاف غيره ) اي بخلاف غير الفاعل في المعنى والضابط في التمييز غير الفاعل في المعنى ان يكون افعال التفضيل فردا من أفراد التمييز ( فيجب جره ) اي التمييز به أي بأفعل بأضافته اليه ( كزيد اكمل فقيه ) ففقيه تميز غير فاعل في المعنى لأن اكمل وهو زيد فرد من أفراد الفقيه الكلي الذي هو التمييز فزيد هو الفاعل في المعنى لا اكمل لا الفقيه والفقيه لا يعني عنه لان الاكلمية تحصل بامور منها كون الانسان فقيها فحذفه يختل المقصود اذ بعد حذفه لا يعلم ان اسناد الاكلمية الى زيد بماذا فيجب جر فقيهه باكمل وقال بعض المحققين في حاشيته على شرح ابن عقيل ضابط ما ليس بفاعل في المعنى ان يكون افعال التفضيل بعضا من جنس التمييز ويعرف ذلك بصحة حذف افعال التفضيل ووضع لفظ بعض موضعه فنحو زيد افضل رجل تجد افعال التفضيل وهو افضل باعتبار الفرد الذي يتحقق فيه واحدا من جنس الرجل وكذلك نحو هند افضل امرئة تجد افعال التفضيل بعض الجنس ويمكن ان يحذف افعال التفضيل في المثالين وتضع مكانه لفظ بعض فتقول زيد بعض جنس الرجل اي بعض الرجال وهند بعض جنس المرئة اي بعض النساء انتهى .

( وبعد كل ما اقتضى تعجبا سواء كان بصيغة ) جعل له في النحو باب نحو ( ما افعله او افعله به ) كما سيأتي ( ام لا ) بل كان مما يفيد التعجب ولم يجعل له باب ( ميز ) بعد الجميع حال كونك ( ناصبا ) للتمييز بالاسم المبهوم ان كان التمييز له وبالمسند من فعل وشبهه ان كان التمييز رافعا لا بهام النسبة ( كماكرم بأبي بكر آبا ) فأبا رافع لا بهام

نسبة الاكرام الى ابي بكر فهو منصوب بالمسند وهو اكرم ومعنى مجموع الكلام اظهار التعجب من كون ابي بكر ابا كريما ونعم الاب (و) نحو ( الله دره فارسا ) ففارسا رافع لابهام اسم مبهم وهو الضمير المضاف اليه الدر بناء على كون هذا الضمير مبهما كالضمير في ربه رجلا وياله من رجل ويكون فارسا تميزا عنه ويحتمل ان يكون فارسا من تميز النسبة بناء على ان يكون الضمير راجعا الى شخص معين والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في اللغة اللبن وهو في هذا المثال كناية عن فعل الممدوح المتعجب منه وانما نسب الفعل الصادر منه الى الله تعالى قصدا الى اظهار التعجب منه لأن الله تعالى اعطى الممدوح القدرة على هذا الفعل المتعجب منه فالله تعالى منشيء العجائب ولا حول ولا قوة الا بالله وحاصل معنى الكلام اظهار التعجب من كون الممدوح فارسا ماهرا حاذقا في ركوب الخيل ومن عادتهم انهم اذا تعجبوا من شيء ينسبونه الى الله تعالى وهكذا عادة بعض طوائف العجم ( و ) نحو ( حسبك

بزيد رجلا ) فرجلا تميز رافع لابهام نسبة الكفاية الى زيد و حاصل معنى الكلام اظهار التعجب من كون زيد رجلا تام الرجولية بحيث انه يكفى المخاطب فى الامور التى يحتاج فيها الى رجل كامل ( و ) نحو ( كفى به عالما ) والبيان فيه هو البيان فى سابقه مع فرق ما ظاهر فلا نعيده ( و ) نحو قول الاعشى !

( بانث لتحزننا عفارة ) يا جارتا ما انت جارة )

بانث بمعنى بعدت و فارقت ولتحزننا معناه لتدخل الحزن الى قلوبنا و عفارة اسم امرأة و يا حرف نداء و جارتا منادى مضاف الى ياء المتكلم المنقلبة الفا ما اسم استفهام للتعجب و مبتدع خبره انت بكسر التاء و جارة

تمييز يبين ما وقع عليه التعجب وهو الجوار والشاهد في جارة حيث نصب  
لانه وقع بعد ما يقتضي التعجب اعني ما انت وهو رافع لابهام النسبة  
بين المبتدء والخبر وقيل ان جارة حال من أنت .

( واجزر بمن التبعيضية ) وقيل البيانية وقيل الزائدة ( ان شئت  
كل تمييز غير ) اربعة ( اشياء ) :

الاول : ( التميز ) الذي يجيء لرفع الابهام من ( ذي العدد اي )  
التمييز ( المفسر له كما تقدم ) انه لا يجوز جر تمييزه .

( و ) الثاني التمييز الذي يكون هو ( الفاعل في المعنى ان كان محولا عن  
الفاعل صناعة كطب نفسا تفد ) فنفسا يكون في المعنى فاعلا لطب اذ  
المقصود من الكلام أمر المخاطب بأن تطيب نفسه حتى يفدى له النفوس  
والاموال لا هو نفسه لأن الطيب قائم بالنفس لا بالجسم لانه من  
الصفات النفسانية كالخلم والكرم لا من الصفات الجسمانية كالبياض  
والسواد فكأنه كان الكلام في الاصل لتطبخ نفسك حتى تفدى فانفس  
كانت فاعلا ثم حول عن الفاعلية الى التمييزية ؛

واعلم ان لفظ تفد في النظم فعل مضارع مجهول مجزوم من فدى  
يفدى واصله بسكون الفاء وفتح الدال ثم نقلت فتحة الدال الى الفاء  
للووقف على رأي الكوفيين كما يجيء في باب الوقف في قوله ؛

( ونقل فتح من سوى المهموز لا ( يراه بصري وكوف نقلا )  
ويحتمل ان يكون فعلا معلوما او مجهولا من افاد يفيد فلا نقل حينئذ  
ومعنى المثال حينئذ واضح .

والثالث : ( او ) كان التميز محولا ( عن مضاف نحو زيد أكثر مالا )  
فملا محول عن مضاف اذ امله مال زيد أكثر فحول المضاف وجعل

تمييزاً واقيم المضاف اليه مقامه وارتفع على الابتدائية .  
 ( و ) الرابع التمييز ( المحول عن المفعول نحو غرست الارض شجراً )  
 فشجراً محول عن المفعول اذ اصله غرست الشجر في الارض فحول الشجر  
 عن المفعولية الى التمييزية وحذا في ثم نصبب الارض على الحذف  
 والايصال اعني بنزع الحافض فهذه الاشياء المذكورة لا يجوز جرهما بمن  
 فلا يقال طب من نفس ولا زيد اكثر من مال ولا غرست الارض  
 من شجر .

( وعامل التمييز قدم مطلقاً عليه ) فلا يجوز تقديمه على العامل مطلقاً  
 اي سواء ( اسماً كان ) العامل ( او فعلاً جامداً او متصرفاً ) فلا يقال  
 مثلاً : عندي عسلاً منوان ؛ لأن العامل حينئذ اسم جامد مشابه للفعل مشابهة  
 ضعيفة فهو ضعيف في العمل فلا يقوى ان يعمل فيما تقدم عليه ، ولا  
 يقال أيضاً نفساً طاب زيد لكون التمييز في المعنى فاعلاً في المعنى للفعل  
 كما تقدم والفاعل لا يتقدم على الفعل لأن رتبة الفاعل بعد الفعل كما  
 تقدم في باب الفاعل :

وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فضمير استتر

وهكذا يؤل بالفاعل اذا كان التمييز مفعولاً نحو غرست الارض  
 شجراً فيقال فيه انفرس الشجر في الارض فتأمل ؟ ( و ) لكن اذا كان  
 ( الفعل ذو التصريف عاملاً فحينئذ العامل ( نزر ) أي قليلاً ( سبق  
 بضم اوله ) أي السين ( بالتمييز كقوله : وما كاد نفساً بالفراق تطيب ) ؛  
 فتقدم التمييز اعني نفساً على الفعل العامل وهو قليل ( و ) نحو  
 ( قوله انفساً تطيب بنيل المنى ؛ وقاس ذلك ) اي التقديم على الفعل  
 العامل ( الكسائي والمبرد والمازني ) فعندهم ليس التقديم قليلاً ( واختاره

المصنف في شرح العمدة ) هذا حكم الفعل المتصرف واما الفعل الجامد فلا يجوز فيه التقديم اجماعاً لما ذكر في الاسم الجامد .

## حروف الجر

( هذا باب حروف الجر )

وانما سميت بهذا الاسم لأنها تجر معاني الافعال الى مدخولها وقيل لأنها تعمل أعراب الجر كما سمي بعض الحروف حروف النصب ، وبعضهم يسميها حروف النصب ، لأنها تجعل مدخولها مفعولاً بالواسطة وبعضهم يسمونها حروف الاضافة لأنها تضيف الفعل الى الاسم اي تربط بينهما وهذا يرجع الى الوجه الأول وحاصله إيصال معنى الفعل الى مجروره فيجعله مفعولاً به للفعل فيصير منصوب المحل فلذا جاز العطف على برؤسكم بنصب ارجلكم ، وتسمى ايضاً حروف الصفات لأنها تحدث صفة في الاسم من ظرفية وابتدائية وعلية ونحوها .

( هاك ) ! ها ؛ اسم فعل ( اي خذ حروف الجر وهي عشرون ) حرفاً ( من والى وحتى ) ولا يخفى لطف الابتداء بمن وذكر الى بعده وتعقيبهما بحتى لانه ايضاً لانتهاى الغاية ( وخلا وحاشا وعدا ) وقد تقدم شطر من الكلام فيها في باب الاستثناء ( وفي وعن ومذ ومنذ ورب واللام وكى وقل من ذكرها ) اي كى في تعداد حروف الجر ( ولا تجر ) كى ( الا ) في ثلاثة مواضع الاول : فيما دخل على ( ما الاستفهامية ) نحو كيمه بمعنى لمه فما استفهامية مجرورة بكى

حذفت الفها وجوباً وجيباً للوقوف بهاء السكت كما يأتي في باب  
الوقف في قوله :

وما في الاستفهام ان جرت حذف ألفها واولها الهاء ان تقف  
وقد اشرنا اليه سابقاً ايضاً ، والموضع الثاني ( و ) الثالث : فيما  
دخل على ( ان وما ) المصدريتين ( وصلتهما ) نحو جئت كي ان ازورك  
ونحو جئت كيما ازورك .

اعلم ان كي لها استعمالات ثلاثة :

الاول : ان يكون قبلها لام الجر وهي حينئذ حرف مصدرية نحو  
لكيلا تأسوا على ما فاتكم .

الثاني ! ان يكون بعدها ان المصدرية وهي حينئذ حرف جر نحو  
المثال الاول وكذا ان كان بعدها ما المصدرية نحو المثال الثاني .

الثالث : ان تكون غير مسبوقه باللام ولا سابقة لأن وما المصدريتين  
نحو جئت كي ازورك وحينئذ يحتمل ان تكون حرف جر فنصب الفعل  
بعدها بأن المقدرة بعدها ويحتمل ان تكون حرف مصدرية ناصبة للفعل  
بعدها فقبلها لام التعليل مقدره .

و ( واو ) القسم و ( تاء ) القسم ( والكاف والباء ولعل وقل من  
ذكر هذه ايضاً في تعداد حرف الجر ( ولا تجر بها الا ) قبيلة ( عقيل )  
بالتصغير قال شاعرهم !

فقلت ادع اخرى وارفع الصوت جهرة لعل ابي المفاوار منك قريب  
قد تقدم في باب الحروف المشبهة بالفعل ان في لعل احدى عشرة  
لغة الاولى والثانية لعل بفتح اللام الاولى وتشديد الثانية مع الكسر  
والفتح ، والثالثة والرابعة عل بحذف اللام الاولى وتشديد الثانية مع



الكسر والفتح والجر بها عند عقيل أنما هو إذا كانت بأحدى هذه اللغات دون غيرها ، والخامسة لعن بفتح اللام وبالعين وتشديد النون والسادسة لعن بفتح اللام وبالعين المعجمة وتشديد النون ، والسابعة رعن بفتح الراء المهملة وبالعين المهملة وتشديد النون ، والثامنة رغن بالضبط السابق والعين المعجمة ، التاسعة لعل باللام والعين المهملة وتشديد اللام الثانية وبالطاء ، العاشرة لأن بفتح اللام والهمزة والنون المشددة الحادية عشرة أن بفتح الهمزة والنون المشددة .

والحروف الجارة الزائدة لا تحتاج الى متعلق نحو بحسبك درهم وكذا لعل لأنها شبيهة بالحرف الزائد وان كان لها معنى خاصاً من الترجي والاشفاق فما بعدها مبتدء في صورة المجرور .

( ومتى وقل من ذكرها أيضاً ) في تعداد حروف الجر ( ولا تجربها الا ) قبيلة هذيل بالتصغير أيضاً وهي بمعنى من نحو قولهم : اخرجها متى كنه : أي من كنه .

وزاد المصنف في الكافية ا لولا ؛ اذ اوليها ضمير نحو لولاك لما خلقت الافلاك ( وهو ) اي كونها حرف جر ( مشهور عن سيبويه ) اما غيره فقال بعضهم الضمير بعدها مبتدء ، وقال بعض آخر لم تستعمل لولا في كلام العرب داخلة على الضمير المتصل وهو بظاهره كلام فارغ لورودها كذلك كثيراً في كلامهم فالظاهر ان مراده من عدم الاستعمال عدم الشيوع لانه مع وروده في كلام العرب الموثوق بعريبتهم ليس شائعاً شيوع وقوع الاسم الظاهر بعدها .

وقد علم مما تقدم ما يختص به كي ومتى ولعل ولولا على القول بانها حروف جر واما السبعة عشر الباقية فمعشرة منها مشترك بين الاسم

الظاهر والمضمر وسبعة منها مختصة بالاسم الظاهر وهي ما ذكره بقوله  
( بالظاهر اخصص مذ ومنذ وحتى والكاف والواو ورب والتاء فلا تجر )  
انت ( بها ) اي بهذه السبعة ( ضميرا ) .

وهذه السبعة على قسمين :

الاول : مالا يختص بظاهر معين وهو ثلاثة منها وهي حتى والكاف والواو .

والثاني : ما يختص بظاهر معين وهو على ثلاثة اقسام :

الاول : ما ذكره بقوله ( واخصص بمنذ ومنذ وقتاً ) اي ما دل  
على زمان ( غير مستقبل ) سواء كان زمانا حاضرا ( نحو ما رأيتك مذ  
يومنا او ) كان زمانا ماضيا نحو ما رأيتك ( منذ يوم الجمعة ) السابقة  
وسيجيء معناهما حينئذ عن قريب ، فان دخلتا على غير الزمان نحو  
ما رأيتك منذ بني المدرسة او منذ خلق الله زيدا فحينئذ اسم الزمان  
مقدر اي منذ زمان بني المدرسة ومنذ زمان خلق الله زيدا .

والثاني : ما ذكره بقوله ( واخصص برب منكرا لفظا ومعنى او  
معنى فقط كما قال في شرح الكافية ) مثال الصورتين ( نحو رب  
رجل واخيه ) فرجل نكرة لفظا ومعنى واخيه نكرة معنى ومعرفة لفظا  
على قول يأتي .

ويحذف الفعل الذي عدى برب كثيرا نحو : رب عصي كسرته ؛  
اصله كسرت رب عصي كسرته اذ المثال من باب الاشتغال  
وقال بعضهم كما في المطول الفعل المحذوف ثبت او تحقق ومحل  
بجروها في نحو : رب رجل صالح عندي : رفع على الابتداء وفي نحو  
رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية بالفعل المذكور وفي نحو  
رب رجل صالح لقيته يجري عليه حكم باب الاشتغال فان قدر فعل

فمحلّه نصب والا فمحلّه رفع كما تقدم في باب الاشتغال .  
وتختص رب بوجود تصديرها لانها لانشاء التكثير او التقليل كما  
ان كم الخبرية لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير لأن كل ما ينشئ  
في الكلام معنى يجب تصديره ومعناها التكثير غالباً والتقليل نادراً ولذا  
وجب تنكير مجرورها لانهما لا يكونان في المعرفة لتعيينها دائماً ، فان  
كان قليلاً لا يكثر وان كان كثيراً لا يقل ويشترط في مدخولها التوصيف  
لتأكيد التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف صار اقل فتأمل ؟  
وفي الضمير العائد الى مدخولها خلاف فقيل انه نكرة كالمرجع وقيل  
انه معرفة .

والثالث ما ذكره بقوله ( والتاء ) للقسم حال كونها ( جارة لله )  
اي للفظه ( و ) لفظ ( رب ) حال كون لفظ رب ( مضافاً الى الكعبة  
او ) الى ( الياء ) ( نحو تالله ) لا كيدن اصنامكم ( و ) نحو ( ترب  
الكعبة ) ( و ) نحو ( تربى وسمع ايضاً تالرحمن ) وحكى ايضاً  
تحياتك بفتح الحاء والياء اي بعمرك .

( وما رووا ) من كلام العرب ( من ادخال رب على الضمير نحو  
ربه فتى ) فهو ( نزر ) اي قليل اي نادر ( من وجهين ) الوجه  
الاول ( ادخالها على غير ) الاسم ( الظاهر ) وقد قلنا انه مختص  
بالاسم الظاهر ( و ) الوجه الثاني ادخالها ( على ) اسم ( معرفة ) وقد  
قلنا انه مختص باسم نكرة .

واختلف في هذا الضمير الذي دخل عليه رب وسبب الخلاف  
عدم تقدم المرجع فقيل انه نكرة وقيل معرفة لكن تعريفه انقص من  
بقية الضمائر لأن التفسير فيه يحصل بالتمييز بعد ذكره مبهما فقيل

يجيء التمييز فيه ابهام النكرات فهو كالمضاف الذي يكتسب التعريف عما بعده اعنى المضاف اليه ولذا قالوا انه راجع الى التمييز وجعلوه من المواضع التي يعود الضمير فيها الى المتأخر لفظاً ورتبة .

وهذا الضمير مفرد مذكر دائماً وان كان التمييز مثنى او جمعاً او مؤنثاً نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة امرأتين او نساء ، وقيل يجب المطابقة فيقال ربه رجلا وربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرئة وربهما امرأتين وربهن نساء .

( كذا ) اي مثل رب ( نزر ادخال الكاف على الضمير كقوله )  
لئن كان من جن لابرح طارقا وان يك انسا ما كها الانس يفعل  
الشاهد في كها حيث دخل الكاف على الضمير وهو نزر اي نادر  
( ونحوه مما اتى ) في كلامهم ادخال الكاف على الضمير ( كقوله ) :

فلا ترى بعلا ولا حلانلا كهو ولا كهن الا حاظلا

( وكذا ) نزر ( ادخال حتى عليه ) اي على الضمير ( نحو ) قوله  
فلا والله لا يلقى اناس فتى ( حتاك يا ابن ابي زياد )  
الشاهد في حتاك حيث دخلت حتى الجارة على الضمير وهو نادر .

( فصل )

( في معاني ) كل واحد من ( حروف الجر )

( بعض وبين الجنس ) اي احدث الدلالة على البعضية والبيان في الجنس ، قال في شرح النظام في ضمن معاني باب التفعيل فسقته اي نسبته الى الفسق لانك لما نسبته الى ذلك فكأنك احدثت فيه شيئاً كان مجهولاً وغير متقرر انتهى ، وعلامة من التبعية جواز الاستغناء عنها بقيام لفظ البعض مقامها ، وعلامة من البيان صحة قيام الموصول

مقامها ، ( وابتداء في الامكنة بالاتفاق ) من النحويين في استعمالها  
 لابتداء المكاني ( بمن ) مثال التبويض ( نحو ) قوله تعالى ( لن  
 تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ) أي بعض ما تحبون ولذلك قرره  
 ابن مسعود بعض ما تحبون بصريح لفظ البعض مثال التبيين ( فأجتنبوا  
 الرجس من الاوثان ) أي الذي هو الاوثان ، ومثال الابتداء المكاني  
 المتفق عليه ( سبحان الذي اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام ) الى  
 المسجد الاقصى ؛ فمن في الآية تدل ان المكان الذي ابتداء منه اسراء  
 النبي ( ص ) هو المسجد الحرام .

( وقد تأتي ) من ( لبدء الازمنة ) اي للابتداء الزماني عند  
 الكوفيين ( كقوله تعالى ؛ لمسجد اسس على التقوى من اول يوم ونفاه  
 البصريون الا الأحفش ومذهبه هو الصحيح لصحة السماع بذلك )  
 اعني الآية المذكورة لأن من فيها للابتداء الزماني وقد يكون للابتداء  
 في غير الزمان والمكان نحو من العبد الذليل الى المولى الجليل فتأمل ؟  
 ( وزيد اي من عندنا في نفى وشبهه وهو النفي والاستفهام ) لافي  
 غيرها ( فجر ) حين كونها زائدة اسما ( نكرة ) فقط ( كما لباغ من  
 مفر ) مثال للنفي ، ( و ) نحو ( هل من خالق غير الله ) مثال لشبه  
 النفي ( وزيد عند الأحفش في الايجاب ) ايضاً ( فجر ) حينئذ  
 ( النكرة والمعرفة ) مثال النكرة ( نحو ؛ قد كان من مطر ) والمطر  
 بمعنى الغيث لاعلم شخص ، ومثال المعرفة نحو ( ويكثر فيه من حنين  
 الأباغر ) والشاهد واضح ، واولهما المانعون بأنها للتبويض او التبيين  
 اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر ، او هو وارد على الحكاية كان  
 قائلاً قال هل كان من مطر فأجاب بانه قد كان من مطر فالمراد من

كونه في نفى او شبهه كونه فيه في الحال او في الاصل .  
 زيادة حروف الجر معناها تأكيد الكلام لأن زيادتها بمنزلة اعادة  
 الكلام ثانية تأكيدا للمقصود من الكلام .

قال محشى المطول عند قول الخطيب : استغنى عن مؤكدات الحكم  
 اصطلاح النحاة على تسمية حروف معدودة مقررة فيما بينهم مثل ان  
 وان والباء في كفى بالله شهيدا ونظائرها بحروف الصلة لافادتها تأكيد  
 الاتصال الثابت وبحروف الزيادة لانها تزداد في الكلام فان قلت يجب  
 ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية اعني التوكيد قلت انما  
 سميت زائدة لأنها لا تغير اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تأكيد  
 المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا ولما لم يلزم الأطراد في وجه  
 التسمية لم يتجه اعتراض الفاضل الرضى بانه يلزمهم ان يعدوا على  
 هذا ان ولام الابتداء والفاظ التوكيد اسما كانت ام لا زوائد انتهى .  
 واما قوله لم يلزم الأطراد في وجه التسمية فهو اشارة الى ما قاله  
 التفتازاني في البيان عند قول الخطيب والمجاز مفرد ومركب من ان  
 اعتبار التناسب في تسمية شيء باسم يغير اعتبار المعنى في وصف شيء  
 بشيء كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار  
 التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان  
 انه اولى بذلك من غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه ولهذا يشترط بقاء  
 المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه بأحمر  
 حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة  
 تسميتهما بهما بل لألوية ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من  
 الأسماء فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية ان ينقض بوجود ذلك

المعنى في غير المسمى بالمجاز انتهى .

والمشار اليه هذه الفقرة الأخيرة فتأمل جيداً .

( للاتهاء ؛ حتى ) سواء كان الأتهاء زمانياً ( نحو ) سلام هي

( حتى مطلع الفجر ) او مكانياً كقوله :

سقى الحيا الأرض حتى امكن عزيت لهم فلا زال عنها الخير يجذوذا

او لازمانياً ولا مكانياً نحو :

القي الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاما

وللأتهاء ايضاً ( لام ؛ نحو سقناه لبلد ميت ) اي الى بلد ميت

ونحو كل يجري لأجل مسمى ( و ) للأتهاء ايضاً ( الى ) سواء كان

زمانياً ( نحو سرت البارحة الى آخر الليل ) او مكانياً نحو خرجت

الى المدرسة او غيرهما نحو قلبي اليك فان القلب منته الى المخاطب

باعتبار الشوق والميل .

( ومن وباء يفهمان بدلاً ) وسيجيء معنى البدلية ( نحو ارضيتهم

بالحياة الدنيا من الآخرة ) اي بدل الآخرة ، ونحو ( فليت لي بهم

قوما اذا ركبوا ) اي بدلهم .

( و ؛ اللام للملك نحو لله مافي السموات ومافي الأرض وشبهه )

اي شبه الملك ( وهو الأختصاص ) ومعناه حصر ما قبل اللام في

المجرور ( نحو السرج للدابة ) او عكسه نحو يوم الجمعة .

( و ) اللام ( في تعدية ايضاً وتعليل ففي ) اما التعدية فهو ( نحو

فهب لي من لدنك ولياً ) واما التعليل فنحو ( واني لتعروني لذكراك

هزة ) الشاهد في لذكراك وقد تقدم في باب المفعول له ،

( وزيد ) اللام وزيادتها ( للتوكيد ) كما قلنا آنفاً ( نحو ؛ ولا

للمابهم ابداد واء ) والاصل لما بلام واحدة .

( وتأتي ) اللام ( للمتقوية وهو معنى بين التعدية والزيادة ) والغرض منها تقوية عامل متعد بنفسه قد ضعف عن العمل اما بسبب التأخر ( نحو : ان كنتم للرؤيا تعبرون ) فتعبرون ضعف عن العمل بالتأخر فجيء باللام في الرؤيا تقوية لها ، واما بسبب كونه فرعاً كصيغ المشتقات عن الفعل نحو مصدقاً لما بينهم او فرعاً لفرع كصيغ المبالغة فانها فرع اسم الفاعل نحو ( فعال لما يريد قال ) المصنف في ( شرح الكافية ، ولا يفعل ذلك ) التقوية ( بمتعد الى اثنين لعدم امكان زيادتها فيهما لانه لم يعهد ) في كلام العرب زيادة لام التقوية في كلا المعمولين ( و ) لعدم امكان زيادتها ( في احدهما لعدم المرجح ) .

( والظرفية ) وهو حلول شيء في غيره ( حقيقة ) بأن يكون الظرف والمظروف كلاهما محسوسين مشاهدين ( او مجازاً ) بأن يكون احدهما او كلاهما غير محسوسين مشاهدين ( استثنى بيا وفي ) سواء كان الظرفية زمانية او مكانية مثال الباء للظرفية الحقيقية الزمانية ( نحو وانكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل ) الشاهد في بالليل فالباء تدل على ان مرور المخاطبين عليهم يقع في الصبح وفي الليل فتأمل .

ومثال الظرفية الحقيقية المكانية نحو ( وما كنت بجانب الغربي ) الشاهد في بجانب فالباء تدل على ان كون النبي ( ص ) ما وقع في جانب الغربي ولو وقع اوقع فيه ، ومثال الظرفية المجازية نحو ولقد أنذرهم بطشتنا فتماروا بالنذر أي في النذر ونحو بأيكم المفتون أي في ايكم على رأي ونحو لا خير بخير بعده النار اي في خير بعده النار ومثال في للظرفية الحقيقية المكانية نحو ( ألم غلبت الروم في اذنى



الأرض اى اقرب مكان من الارض ومثال في للظرفية الحقيقية الزمانية نحو وهم من بعد غلبهم سيفلبون في بضع سنين والبضع من ثلاثة الى عشرة مثال في للظرفية المجازية نحو ( لقد كان في يوسف واخوته آيات ) اى في قصتهم .

وقد ( بينان ) الباء وفي ( السببا نحو فبظلم من الذين هادوا ) حرمانا أي بسبب ظلم ( و ) نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان امرأة ( دخلت النار في هرة حبستها ) فلا هي اطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الارض قيل خشاش الأرض هوامها وحشراتنا وفي رواية في الحديث حشيش الارض وفي رواية اخرى حشيشة الارض كلاهما بحاء مهملة بمعنى يابس النبات وهو وهم قاله ابن الاثير انتهى .

قال في المصباح خشاش الارض وزان وكسر الاول لفحة .  
دوابها الواحدة خشاشة وهي الحشرة والهامة انتهى .

قال في المسامرة في شرح المسامرة في ذيل الحديث وخشاش الارض بتشليث الخاء المعجمة وبشيينين معجمتين هو حشرات الارض والعصافير ونحوها وقد تقدم هذا الحديث في باب المفعول معه لكن الظاهر من المحشى انها بالحاء المهملة وهو سهو فتأمل .

( بالباء استعن ) وهي الداخلة على آلة الفعل ( نحو بسم الله الرحمن الرحيم ) لأن الفعل الصادر من الانسان لا يتأتى على الوجه الاكمل الا مع الاستعانة بالاسم الشريف .

قد تقدم منا في اول الكتاب ان كون الباء في المثال للاستعانة مرجوح فراجع ان شئت .

( و ) بالباء ( عد ) الفعل الى المفعول والتعدية بالباء معناها تصيير الفاعل مفعولاً ( نحو ذهب الله بنورهم ) اذ كان معناه قبل دخول الباء ذهب نورهم يرفع نور وبعد دخوله صار معناه اذهب الله نورهم بنصب نور والتعدية بهذا المعنى اي تصيير الفاعل مفعولاً مختصة بالباء ، واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى الاسم المجرور فمشارك بين جميع حروف الجر التي ليست بزائدة ولا في حكم الزائدة فتأمل .

( و ) لكون هذه الباء معاقبة للهمزة ( لا يجمع بينها وبين الهمزة ) في التعدية .

( و عوض ) بالباء ( والتعويض غير البديل ) لأن الباء في التعويض تدخل على احد شيئين قد استقر كل واحد منهما مكان الآخر فيعتبر في استقرار كل واحد منهما في مكان الآخر زوال الآخر من مكانه وهذه الخصوصية غير معتبرة في الباء البدلية لأن كل واحد من المبدلين مستقر في مكانه الاصلي كما يظهر من الامثلة التي ذكروها للقسمين لكن الباء البدلية تدل على ان مدخولها المستقر في مكانه بدلا مستقرا ايضا في مكان نفسه ، والحاصل ان الوصف العنواني في التعويض اعني البعضية في كل واحد من العوضين متوقف على زوال كل واحد منهما من مكانها الاصلي في عالم المعنى بخلاف الوصف العنواني في البدلية فانه لا يتوقف على زوال المبدلين كل عن مكانه وانت اذا حققت ما ذكرنا تعرف ان استشهاد بعض المحققين من المحشين بقولهم : ان الجمع في المبدلين جائز دون المعوضين ؛ ليس في محله اذ الكلام في الفرق بين التعويض والبديل اللغويان وما استشهد به من كلام القوم انما هو في الفرق بين الاصطلاحيين هذا وتسمى الباء العوضية باء المقابلة ايضاً لانها تفيد وقوع مدخولها

في مقابلة شيء آخر سواء كان مدخولها من النقود اعنى الدينار والدرهم  
وامثالهما التي يسميها الفقهاء ثمناً نحو بعث الدار بعشرة آلاف درهم  
او كان من غير النقود الذي يسميها الفقهاء عروضاً ( نحو بعث هذا )  
الكتاب ( بهذا ) القلم .

( و ) بالباء ( الصق ) والالصاق حقيقي كأمسكت يزيد اذا قبضت  
على شيء مما يحبسه من جسمه او ثوبه او نحوهما ويجازي نحو مررت  
بزيد اي الصقت مروري بمكان يقرب من زيد ( ونحو وصلت هذا  
بهذا ) يحتمل الوجهين فلا تغفل .

( ومثل : مع ) الدال على المصاحبة ( و ) مثل ( من التبعية )  
( و ) مثل ( عن ) الدال على المجاوزة ( بها انطق ) مثال كونها مثل مع في الدلالة  
على المصاحبة ( نحو نسبح بحمدك ) اي ننزهك وتنفي عنك الصفات  
السلبية التي لا تليق بك كالتركيب والجسمية ونحوهما مع اثبات الصفات  
الشرطية التي تليق بجنابك كالعلم والقدرة ونحوهما فحاصل المعنى ننزهك  
عن النقائص مصاحباً الثناء عليك اي نفعل كليهما لا التنزيه فقط ومثال  
كونها مثل من التبعية ( عينا يشرب بها عبادة الله ) اي منها اي  
بعضها وعلى هذا المعنى حمل الشافعي احد الائمة الاربعة الباء في  
فأمسحوا برؤوسكم وقال بكفاية مسح بعض الراس موافقاً للشيعة لما قام  
عنده من الادلة عليه ومثال مثل عن ( سئل سائل بعذاب واقع )  
اي عن عذاب واقع وفي مجيء الباء بمعنى عن في غير السؤال خلاف .  
( على الاستعلاء ) اي للدلالة على علو شي على مجرورها ( حسا )  
وحقيقة ( نحو عليها وعلى الفلك تحملون او ) على ما يقرب من  
مجرورها نحو او اجد على النار هدى او للدلالة على علو شي على

مجرورها ( معنى ) اي مجازا ( نحو تكبر زيد على عمرو ) ونحو على زيد دين واذا ادخلت على الضمير قلبت الالف ياء ووجهه ان من الضماير الهاء فلو بقيت الالف وقيل علاه لا لتبس بالفعل كذا في المصباح المنير وسياتي في باب الاضافة وجه القلب في لدى والى ايضاً .

( و ) على للدلالة على ( معنى في ) الظرفية ( نحو واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان ) اي في زمن ملك سليمان (ع) .

( و ) على للدلالة على ( معنى عن ) المجاوزة ( نحو ) .

لعمر الله اعجبني رضاها ( اذا رضيت علي بنو قشير )

اي رضيت عني .

( وبعن تجاوزا عني من ) كان ( قد فطن ) وعرف معاني الالفاظ المستعملة في لغة العرب وخصوصياتها المعتبرة في تلك المعاني والمجاوزة خروج شيء عن شيء سواء كانا جرمين اي جسمين ( نحو رميت السهم عن القوس ) ام لا نحو اخذ زيد العلم عن عمرو .

( وقد يجيء ) عن ( موضع بعد ) فيكون اسماً ( نحو لتركبن طبقاً عن طبق ) اي حالة بعد حالة ، قيل المراد من الحالتين شدائد الموت والبعث والحساب وقيل المراد الحالات الحاصلة للانسان من النطقه الى البرزخ وقيل المراد الدنيا والآخرة وقيل المعنى لتركبن هذه الاحوال امة بعد امة والله العالم .

وقد يجيء حينئذ بمعنى جانب قال في المغنى وذلك متعين في ثلاثة مواضع احدها ان تدخل عليها من وهو كثير كقوله ؛

ولقد اراني للرماح درية من عن يعيني مرة وامامي

ويحتمله عندي ثم لا تينهم من بين ايديهم ومن خلفهم وعن ايمانهم

فتقدر معطوفة على مجرور من لاعلى من ومجرورها قال المحشى كما هو ظاهر كلام جماعة قال الزمخشري فان قلت كيف قيل من بين ايديهم ومن خلفهم بحرف الابتداء وعن ايمانهم وعن شمالهم بحرف المجاوزة قلت المفعول فيه عدى اليه الفعل نحو تعديه الى المفعول به فكما اختلف حروف التعدي في ذلك اختلفت في هذا فكانت لفة فيؤخذ ولا يقاس وانما يفتش عن صحة موقعها فقط فلما سمعناهم يقولون جلس عن يمينه وعلى يمينه وعلى شماله وعن شماله قلنا معنى على يمينه انه تمكن من جهة اليمين فيتمكن المستعلى من المستعلى عليه ومعنى عن يمينه انه جلس متجافياً عن صاحب اليمين منحرفاً عن يمينه غير ملاصق له ثم كثر حتى استعمل في المتجافي وغيره ونحوه من المفعول به قولهم رميت عن القوس ومن القوس لان السهم يبعد عنها ويستعليها اذا وضع على كبدها للرمي ومبتدء الرمي ههنا ولذلك قالوا جلست بين يديه وخلفه لانهما ظرفان للفعل ومن بين يديه ومن خلفه لان الفعل يقع في بعض الجهتين كما تقول جئت من الليل تريد بعض الليل انتهى وقد يجيء التصريح باسمية عن وانها حينئذ بمعنى جانب ،

وقد يجيء عن ( موضع على نحو قول الشاعر :

( لاه ابن عمك لا افضل في حسب عني ولا انت ديانى فتخزونى

؛ لاه : اصله لله حذف لام الجر المتعلق بمحذوف ثم حذف اداة التعريف من الله وبقي عمل لام الجر فيه فصار لاه ، وافضلت بمعنى زدت ، والديان بمعنى القاهر المالك للامور تخزونى بمعنى تسومنى الذل والهوان وحاصل المعنى لله در ابن عمك المراد منه نفس الشاعر ما زدت على في الحسب فابن عمك شبيهك في رفعة الاصل والشرف فلا مزية

لك عليه ولا فضل لك فتفتخر به عليه ولا انت مالك أمره والمدير لشؤنه فتقهره وتذله ، والشاهد في قوله عنى فان عن فيه بمعنى على لأن فضل بمعنى زاد في الفضل يتعدى بعلى فثبت ان عن يعجىء موضع على (كما) ثبت ان (على موضع عن قد جعل كما تقدم ) في قول الشاعر: اذا رضيت على بنو قشير لأن رضى يتعدى بعن .

(وهذا) أي حكم المصنف بأن كلا من عن وعلى يستعمل في موضع الآخر (تصريح بان لكل حرف معنى مختصا به واستعماله في غيره على وجه النيابة) وهذا هو المختار عند الكوفيين حيث قالوا: بأنا بة حرف عن حرف آخر ، واما البصريون فلا يجوز عندهم نيابة بعض الحروف عن بعض وما أوهم ذلك يؤلونه تأويلا يقبله اللفظ بحيث يصح معه المعنى كما اولوا قوله تعالى ولا صلبنكم في جذوع النخل بان في ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال والمستقر في الشيء وكما قالوا بالتضمنين في قوله اذا رضيت عنى بنو قشير فقالوا ان رضيت ضمن معنى عطف ومال ، وقد يحملون الكلام على الشذوذ قال في المغنى في بحث التحذير من امور اشتهرت والصواب خلافه الثالث عشر قولهم ينوب بعض حروف الجر عن بعض وهذا ايضا مما يتداو لونه ويستدلون به وتصحيحه بادخال قد على قولهم ينوب وحينئذ فيتعذر استدلالهم به اذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لانسلم ان هذا مما وقعت فيه النيابة ولو صح قولهم لجاز ان يقال مررت في زيد ودخلت من عمرو وكتبت الى القلم على ان البصريين ومن تابعهم يرون في الاماكن التي ادعيت فيها النيابة ان الحرف باق على معناه لان العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف لان التجوز في الفعل اسهل منه

في الحرف انتهى .

والتضمنين هو ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع معناه فعل آخر يناسبه ثم يذ كر بعد المتضمن بالكسر الحرف الذي يتعدى به المتضمن بالفتح قرينة له ثم يشتق من احدهما حالا لفاعل الآخر عند بيان المعنى وفائدته ان يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين نظير اسماء الشرط والاستفهام حيث يدل كل واحد منها على معنى كلمتين وهو كثير في القرآن وفي كلام الفصحاء نحو قوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي لا تضموا اموالهم الى اموالكم اكلين فضمن تأكلوا معنا تضموا فعدى تأكلوا بألى ونحو والله يعلم المفسد من المصلح اي يعلم مميزا المفسد من المصلح فعدى يعلم بمن ، وأما في كلام الفصحاء فلا يحتاج الى الذكر ولذا نقل عن ابن جنى انه قال : لو جمعت تضمنيات العرب لاجمعت مجلدات هذا ولكنه يتوقف على القول بجواز استعمال اللفظ في معناه الحقيقي والمجازي معا بحيث يكون كل واحد منهما مناطا للاثبات والنفي ومتعلقا للحكم وهو فرع الاختلاف في استعمال المشترك في معنييه والمسألة المذكورة في غير هذا الفن ولذلك استشكل على التضمنين ان الفعل المذكور ان كان مستعملا في معناه الحقيقي فقط فلا دلالة له على الفعل الآخر ، وان كان مستعملا في معناه الفعل الآخر فلا دلالة له على معناه الحقيقي ، وان كان مستعملا فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ، فأجيب عنه بان الفعل مستعمل في معناه الحقيقي فقط مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة فقولنا احمد اليك زيداً معناه احمده منها اليك حمده ، وقد يعكس فيستعمل الفعل المذكور في معناه الفعل الآخر فقط مع حذف حال مأخوذ من الفعل المذكور

كما قيل في قوله تعالى : ويؤمنون بالغيب : ان معناه ؛ يعترفون بالغيب  
مؤمنين به هذا ونحن ننقل نبذا من العبارات التي بين فيها التضمين  
لعله يستفاد منها ازيد بما ذكرنا ؛

منها ان التضمين هو ان يضمن اسم معنى اسم لافادة معنى الاسمين  
فتعديه تعديته في بعض المواضع كقوله تعالى حقيق على ان لا اقول على  
الله الا الحق فيضمن حقيق معنا حريص ليفيد انه محقوق بقول الحق  
وحريص عليه ويضمن فعل معنى فعل فتعديه تعديته في بعض المواضع  
كقول الشاعر قد قتل الله زيادا اعني ضمن قتل معنى صرف لافادة انه  
صرفه حكما بالقتل دون ما عداه من الاسباب فأفاد معنى القتل والصرف  
جميعا انتهى وفيه تصريح بأن التضمين يجري في الاسماء ايضا .

ومنها ان التضمين هو ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر  
يناسبه والفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ  
من الفعل الاخر بمعونة القرينة اللفظية .

ومنها ان التضمين هو ان يستعمل اللفظ في معناه الحقيقي ويراد  
المعنى الآخر بلفظ محذوف يدل عليه ما هو من متعلقاته ، فتارة يجعل  
المذكور اصلا في الكلام والمحذوف قيده عليه على انه حال كما في قوله  
تعالى : ولتكبروا الله على ما هداكم ! كأنه قال ولتكبروا الله حامدين  
على ما هداكم ، وتارة يعكس فيجعل المحذوف اصلا والمذكور مفعولا  
كقولك احمد اليك فلانا كأنك قلت انهي اليك حمده او حالا اي  
حالكوني حامدا له .

ومنها انه استعمال اللفظ في معناه الاصلي فيكون هو المقصود اصالة



لكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من غير ان يستعمل فيه ذلك اللفظ  
ويقدر له لفظ آخر فلا يكون من الكناية ولا الاضمار بل من الحقيقة  
التي قصد منها معنى آخر يناسبها ويتبعها في الارادة انتهى وحينئذ يكون  
واضحا بلا تكلف ، وهذا مبني على ان اللفظ يمكن ان يدل على معنى  
ولا يكون حقيقة فيه ولا مجازا ولا كناية كما قال به بعضهم وفي الكشاف  
في سورة الشعراء ما نصه فان قلت كيف دخل حرف الجر على من المتضمنة  
لمعنى الاستفهام الذي له صدر الكلام الاترى الى قولك اعلى زيد مررت ولا تقول  
على ازيد مررت قلت ليس معنى التضمنين الدلالة على معينين معا معنى الاسم  
ومعنى الحرف معا وانما معناه ان الاصل امن فحذف حرف الاستفهام  
واستمر الاستعمال على حذفه كما حذف من هل والاصل اهل فاذا ادخلت  
حرف الجر على من فقدت الهمزة قبل حرف الجر في ضميرك كانك  
تقول اعلى من تنزل الشياطين كقولك اعلى زيد مررت انتهى واستشكله  
بعضهم بنحو من اين جئت وقوله تعالى من اي شيء خلقه وعم وبم حتام  
ويمكن الجواب عنه بان يقال لا اعتبار بتقدير حرف الجر وقولهم له صدر  
الكلام معناه تقدمه على ركن الكلام كما في الجامى او احد المفاعيل  
كقولك اين زيد وازيد اضربت قيل ويمكن ان الهمزة التي تضمنها كلمات  
الاستفهام مقدرة قبل حروف الجر في ما نقص عليه فتأمل .

ومنها انه ارادة المعنيين لفظ واحد على وجه يكون كل منهما  
بعض المراد وبه يفارق الكناية فان احد المعنيين فيها تمام المراد والآخر  
وسيلة اليه لا يكون مقصودا اصالة هذا نبذ من عبارات القوم وقد بقى  
منها كثير يجده المتتبع الخبير وانما اظنبتنا الكلام في التضمنين حرصا على  
تفهيم الطالبين والله الموفق والمعين .

( شبه بكاف نحو زيد كالاسد وبها التعليل قد يعني نحو واذكروه  
 كما هديكم ) فالكاف تعليلية وما مصدرية أي لهدايته اياكم .  
 ( وزائدا لتوكيد ورد ) الكاف ( نحو ) قوله تعالى ( ليس كمثله شيء )  
 أي ليس مثله شيء ، قال بعضهم كذا قدره الاكثرون اذ لو لم يقدروه  
 كذلك صار المعنى ليس مثل مثله شيء فيلزم المحال وهو اثبات المثل ،  
 وانما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل لأن زيادة الحرف بمنزلة اعادة  
 الجملة ثانيا قاله ابن جنى ، وقيل الكاف هنا غير زائدة ثم اختلفوا  
 فقيل الزائد مثل كما زيدت في ؛ فان آمنوا بمثل ما امنتم به قالوا  
 وانما زيدت هنا اي في ليس كمثله لتفصل الكاف من الضمير ، قال  
 في المغنى والقول بزيادة الحرف اولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة  
 الاسم لم تثبت ، وقيل الكاف ومثل لازائد منهما ثم اختلف فقيل مثل  
 بمعنى الذات والمعنى ليس كذاته شيء ، وقيل بمعنى الصفة لان المثل  
 والمثيل بمعنى كالشبه والشبيه والمعنى ليس كصفته شيء ، وقيل الكاف  
 اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال : فصيروا مثل كعصف  
 ما كورل : انتهى ويأتي هذا المثال عنقريب وقال التفتازاني والاحسن  
 ان لاتجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان :  
 احدهما ؛ انه نفي لشيء بنفي لازمه لأن نفي اللازم يستلزم نفي  
 الملزوم كما يقال ليس لآخى زيد اخ فأخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه  
 لايد لآخى زيد من اخ هو زيد فنفييت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه  
 أي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد ،  
 فكذا نفييت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له  
 مثل لكان هو مثل مثله اذا التقدير انه موجود .

والثاني ما ذكره صاحب الكشف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل  
فنفوا البخل عن مثله والنرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا  
الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه  
فقد نفوه عنه كما يقولون قد ابغمت لداته وبلغت أترابه يريدون ايفاعه  
وبلوغه فحينئذ لافرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثل شيء  
إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان متعقبتان على معنى واحد  
وهو نفي المماثلة عن ذاته ، ونحوه قوله تعالى بل يدها مبسوطتان فان  
معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة  
عن الجود ولا يقصدون شيئا آخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يده وكذلك  
يستعملون هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له انتهى كلامه والله تعالى اعلم  
بمرامه من كلامه ، وقال بعض المدققين ان الكاف ليست بزائدة بل  
مثل بسكون الراء بمعنى المثل بفتح الراء مثل الشبه بسكون الباء وشبه  
بفتحها فمثل في هذه الآية بمعنى مثل في قوله تعالى وله المثل الاعلى  
فالمعنى ليس مثل مثله شيء وهذا معنى دقيق في كمال الدقة وان غفل  
عنه كثير من المهرة .

( واستعمل ) الكاف ( اسما ) وحينئذ قد يكون ( مبتدأ ) نحو ابدأ  
كالفراء فوق ذراها ) فالكاف في كالفراء اسم مبتدأ بمعنى المثل مضاف  
الى الفراء خبره فوق ذراها ( و ) قد يكون ( فاعلا نحو ) قول الشاعر ؛  
( انتهبون وان ينهي ذوى شطط كالطعن ) يذهب فيه الزيت والقتل  
فالكاف في كالطعن فاعل لينهي اي ان ينهى ذوى شطط مثل الطعن ،  
والشطط الظلم والجور والهمزة للاستفهام الانكارى وحاصل المعنى ؛  
انتهبون أيها الظالمه والجائرون والحال انه لا ينهى ولا يمنع صاحب

الجور والظلم شيء مثل الطعن بالرمح وامثاله الطعن الذي ينفذ في البدن بحيث يدخل فيه دهن الزيت والفتيلة حين التداوي ، والحاصل ان العالم والجائر لا يكف عن ظلمه وجوره الا بالشدة عليه والقيام على وجهه ولدفعه ، ( و ) قد يكون ( مجرورا با ) ضافة ( اسم ) اليه ( نحو ) قول الشاعر :

ولعبت طير بهم اباييل ( فصيروا مثل كعصف مأكول )  
فالكاف في كعصف اسم مجرور بأضافة المثل اليه فتأمل؟ ( وقد ) يكون مجرورا ( بحرف ) جر ( نحو ) قول الشاعر :  
( بكا للقوة والشفواء جلت ) ولم اكن لا ولع الا بالكفى المنع  
فالكاف في بكا للقوة اسم مجرور بالباء .

( وكدا عن وعلى يستعملان اسمين ) . الاول بمعنى جانب وناحية والثاني بمعنى فوق ( ومن اجل ذا ) أي من أجل استعمالهما اسمين ( عليهما من ) الجارة ( دخل في قوله من عن يمين الحيبا ) اي من جانب الحيبا ( وقوله غدت من عليه ) اي من فوقه .  
( ومد ومنذ اسمان حيث رفعا ) ما بعدهما على بعض الاقوال او

رفع ما بعدهما بغيرهما على تفصيل يذكره الشارح ( نحو ما رأيت مذ بومان ) ، و نحو ما رأيت مذ ( بومنا و هما حينئذ في ) الزمان ( الماضي ) كالمثال الاول ( بمعنى اول المدة و في غيره ) اي غير الماضي كالمثال الثاني ( بمعنى جميع المسدة والصحيح انهما حينئذ ) اي حين اذ كانا اسمين ( مبتدعان ) و ان كانا نكرتين و ما بعدهما خير ( لهما ، و مسوغ الابتداء بالنكرة على هذا وقوعهما بعد النفي صورة كما سوغ لذلك زيادة الباء في يقادر في قوله تعالى الم يروا ان الله الذي خلق السموات

والارض ولم يعى بخلقهن بقادر ، وقال بعضهم بتعريفهما كما قيل  
بتعريف اجمع وأخواته وعلى كلا القولين التزم تقديمهما اجراء  
لاسميتهما مجرى حرفيتهما وكذلك في سائر الاقوال الآتية ، ( وقيل  
بالعكس ) اي بأنهما ظرفان خبر ان مقدمان وما بعدهما مبتدءان ووجهه  
ان الاسم الواقع بعدهما قد يكون معرفة نحو المثال الثاني فتقيل بذلك  
لثلا يلزم الاخبار عن النكرة بالمعرفة وحمل عليه غيره طردا للباب ،  
( وقيل ) انهما ( ظرفان ) منصوبان على المفعول فيه ( وما بعدهما فاعل  
لكان تامة محذوفة ) والتقدير منذ كان يومان مثلا ، وقيل انهما ظرفان  
وما بعدهما خبر لمبتدء محذوف والتقدير ما رأيت من الزمان الذي هو  
يومان وهذا القول مبنى على ان منذ مركبة من من الجارة وذو الطائفة  
او منها ومن اذ وضممت الميم اتباعا ومد مخففة من منذ والجملة صلة  
على الاول ومضاف اليه على الثاني وضم الذال على الثاني لالتقاء  
الساكنين بعد حذف الهمزة للتركيب ، وقيل التقدير على التركيب ؛  
منذ مضى يومان فما بعدهما فاعل لفعل تام غير كان فعلم ان مذ ومنذ  
اسمان حيث رفعا حسب ما فصل ، ( او ) حيث ( اوليا الفعل او  
الجملة الاسمية ) مثال الفعل ( كجئت مذ دعا ) فمذ اسم منصوب  
المحل على الظرفية والعامل جئت ، ومثال الجملة الاسمية نحو قول الشاعر  
( وما زلت ابهى المال مذ انا يافع ) وليدا وكهلا حين شبت وأمردا  
فدخل مذ على الجملة الاسمية واليافع من بلغ من العمر عشرين  
سنة والوليد الصبي والكهل من تجاوز ثلاثين سنة وقيل من تجاوز  
اربعين الى الخمسين وقيل الى الستين والا مرد من ليس في وجهه شعر  
ولم يجاوز حد الانبات والافكوسج .

( وان تجرا في ) زمان ( مضى فكمن الابتدائية ) وحدها ( هما )  
وقيل كمن والى معا فمعنى ما رأيته مذ يومين ما رأيته من ابتداء هذه  
المدة الى انتهائها بخلاف ما اذا كان بمعنى من وحدها فان معنى المثال  
حينئذ ما رأيته من ابتداء هذه المدة الى زمان التكلم ( وفي ) زمان  
( الحضور اذا جرا معنى في اي الظرفية استين بهما ) فمعنى ما رأيته مذ  
يومنا : ما رأيته في يومنا .

( وبعد من وعن وباء زيد ما ) الكافة لغير هذه الثلاث واما هذه  
الثلاث ( فلم يعق اي لم يكف عن عمل قد علم وهو الجر ) مثال ما  
الكافة بعد من ( نحو نما خطيئاتهم ) فلم يكف من عن عمل الجر في  
خطيئات ومثالها بعد عن ( عما قليل ) ومثالها بعد الباء ( فيما نقضهم )  
وقد تقدم سابقا ان فائدة الحروف الزائدة التأكيد ولكن ( قال )  
المصنف ( في شرح الكافية وقد تحدث ) زيادة ما الكافة ( مع الباء  
تقايلا ) في مجرور الباء ( وهي ) اي احداث التقليل مع الباء ( لغة هذيل )  
( وزيد ) ما الكافة ( بعد رب والكاف فكف ) الحرفين ( عن العمل )  
فيزيل اختصاصهما بالمفرد المجرور ( وادخلتهما على الجمل ) سواء كانت  
فعلية فعلها ماض ( نحو ربما اوفيت في علم ) او فعلية فعلها مضارع  
قوله تعالى ( ربما يود الذين كفروا ) في كون مدخول  
هو يود او كون مدخولها محذوفا كلام طويل ذكر في المطول في  
بحث لو فراجعه اذ فيه فوائد كثيرة او كانت جملة اسمية نحو  
( ربما الجامل المؤبل فيهم ) هذه الامثلة لزيادة ما الكافة بعد رب .  
واما مثال ما الكافة الزائدة بعد الكاف فلم يمثل الشارح وكذا غيره  
الا بالجملة الاسمية نحو ( كما سيف عمرو لم تخننه مضاربه ) ولعله

لعدم عثورهم على مثال للفعلية في كلامهم نعم جعل بعضهم قوله تعالى  
حكاية عن بني اسرائيل اجعل لنا الها كما لهم الهة عما نحن فيه فيمكن  
حينئذ ان يقال ان لهم متعلق بالفعل حتى يصير من قبيل الجملة  
الفعلية فتأمل ؟

( وقد يليهما ) اي رب والكاف ( ما ) وجرهما ( لم يكف نحو  
ماوى ياربماغارة ) بجر غارة برب فلم تكفها ما الكافة الزائدة عن العمل  
ونحو ( كما الناس بجرم عليه و جارم ) بجر الناس بالكاف فلم تكفها  
ما الكافة الزائدة عن العمل .

( وحذفت رب و جرت مضمرة ) اي مقدره ( بعد بل وهو ) اي  
جر رب حالكونها مقدره بعد بل ( قليل نحو بل بلد ملثو الاكام قتمه )  
فجر بلد برب مقدره بعد بل ( وبعد الفاء وهو قليل أيضا نحو فمثلك  
حبلى قد طرقت ومرضع ) فجر مثلك برب مقدره بعد الفاء ( وبعد  
الواو شاع ذا العمل ) اي عمل رب مقدره ( حتى قال بعضهم ان  
الجر بالواو نفسها ) وليس رب مقدره بعدها ( نحو و ليل كموج البحر )  
ارخى سدوله فجر ليل برب مقدره بعد الواو على المشهور وبالواو نفسها  
على قول البعض .

( وربما جرت ) رب حالكونها ( محذوفة ) من ( دون ) ان يكون  
هنا ( حرف ) من الحروف الثلاثة اعني بل والفاء والواو ( نحو رسم  
دار وقفت في طلله ) فجر رسم برب مقدره من غير ان تكون مسبوقه  
بأحد الحروف الثلاثة المذكورة .

( وقد يجر ) الاسم ( بسوى رب لدى حذف له و ) لكن هذا ليس  
قياسيا مثل رب بل ( هو سماع كقول بعضهم وقد قيل له كيف

اصبحت ) فقال في الجواب ( خير والحمد لله اي على خير وبعضه ) اي  
الجر بسوى رب ( يرى مطردا ) يعني ( يقاس عليه نحو بكم درهم  
اشترت اي بكم من درهم ) فدرهم مجرور بمن مقدره على قول وقيل  
انه مجرور بأضافة كم اليه ( و ) نحو ( مررت برجل صالح الا صالح  
فطالح ) بجر صالح وطالح بالباء المقدره فيهما ( حكاة ) اي هذا الكلام  
( يونس اي ان لا أمر بصالح فقد مررت بطالح ) وقال بعضهم ان  
تقديره ان لا اكن مررت بصالح فبطالح ليتلائم صدر الكلام مع ذيله  
في كونهما فعلا ماضيا .

والسماعية ما سمع من العرب وليس له عند النحويين قاعدة كلية  
يعرف بها نظائره حتى يقاس عليه النظائر والقياسية ما سمع من  
العرب وله عندهم قاعدة كلية يعرف بها نظائره فقياس عليه نظائره .  
ومما يرى حذفه مطردا ماسبق من قوله ( والحذف مع ان وان يطرد  
ومنه أيضا قوله تعالى والقمر قدرناه منازل اي قدرنا له وقوله  
ويخوفونها عوجا اي يبغون لها وقوله تعالى انما ذلكم الشيطان يخوف  
اولياته اي يخوفكم باوليائه ، وقد يقال في القسم الله لا فعلن بجر  
الله بدون الواو .

ومما يناسب ذكره تنمة لاحكام الحروف الجارة انه يستثنى من قولنا  
لا بد لحرف الجر من متعلق ستة امور .

احدها ؛ الحرف الزائد كالباء في كفى بالله شهيدا و من في هل من  
خالق الا الله لأن الحرف الزائد كما اشرنا سابقا دخل في الكلام  
للتأكيد والتقوية لا لايصال العامل الى مجروره وارتباطه به .

الثاني ؛ لعل لانها كما اشرنا اليه سابقا بمنزلة الحرف الزائد



وجيء بها لافادة معنى الترجي والاشفاق لا لا يصل عامل الى مجرورها لأن مجرورها مبتدء وقد سبق ذلك في قوله لعل ابي المغوار منك قريب .  
الثالث ؛ لولا على القول بأنها جارة فأنها بمنزلة لعل في كون ما بعدها مبتدء .

الرابع ؛ رب في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت لأن مجرورها مفعول في الثاني ومبتدء في الاول او مفعول نظير زيد ضربته وقد اشرنا اليه سابقا ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لأن رب لها الصدر من بين حروف الجر وانما دخلت في الكلام لافادة التكثير او التقليل لا لا يصل عامل الى مجرورها .

الخامس ؛ الكاف اذا كان للتشبيه لانه ان قدر له متعلق من افعال العموم فالكاف لا تدل عليه بخلاف نحو في الدار وان قدر المتعلق له يشبه ونحوه فهو متعد بنفسه .

السادس ؛ حروف الاستثناء اعنى خلا وعدا وحاشا لأن معناها ضد الايصال فانها لتنحية معنى العامل عن مجرورها .

## باب الاضافة

( هذا باب الاضافة )

الاضافة في اللغة الامالة من الميل الى الشيء وقد تكون بمعنى الاسناد كأسناد الظهر الى الحائط ونحوه وفي الاصطلاح نسبة ناقصة بين اسمين او ما في حكمهما توجب لثانيهما الجر والتخفيف ايضا في

بعض الصور .

( نونا تلى الاعراب اي حروفه ) وهي الالف اواليا في التثنية وملحقاتها والواو او الياء في الجمع المذكر السالم وملحقاته وقد تقدم في اول الكتاب ( او تنوينا ) تلى حركة الاعراب سواء كان التنوين ( ملفوظا به ) قبل الاضافة كتينون فرس ودار و غلام ( او مقدرا ) غير ملفوظ به نحو دراهم ودنيا ( مما تضيف ) اي من المضاف ( احذف لأن الاضافة تؤذن بالاتصال ) ولذا قيل انهما في حكم الكلمة الواحدة ( والتنوين وخلفه وهو النون يؤذنان بالانفصال ) وكون الاسم تاما كما سبق في باب التميز ( كطور سينا ) فطور مضاف الى سينا حذف منه التنوين وقصر سينا للضرورة ( و ) نحو ( دراهمك ) مثال للتنوين المقدر وحذف نوني المثني والجمع وملحقاتهما نحو ( غلاما زيد ) واثناء و غلامي زيد واثنيه وضاربوا زيد وعشروه وضاربي زيد وعشريه .

استشكل بعضهم في تقدير التنوين في نحو دراهم لانه لايمكن فيه تقدير شيء من التنوينات حتى يقال فيه ان تنوين المقدر حذف بالاضافة وقد يحذف نوني التثنية والجمع لشبه الاضافة نحو لاغلامي لزيد ولتقصير صلة ال الموصولة نحو الضاربا زيدا بنصب زيدا والضاربوا زيدا ايضا بنصبه ، واللام الساكنة نحو لذائقوا العذاب على قرائة نصب العذاب وللضرورة نحو قوله هما خطئنا اما اسار ومنه على قول من يرفع اسار واما على الجر فحذف نون خطئنا للاضافة وسيجيء في آخر الباب .

ويحذف التنوين لغير الاضافة في مواضع منها اذا بنى الاسم نحو لارجس ي الدار ويأزيد ومنها اذا كان غير منصرف نحو احمد ومساجد

ومنها اذا دخل على الاسم حرف التعريف ومنها اذا وصف الاسم بأبن  
بين العلمين ولغير ذلك يذكر في مواضع متفرقة وفي كل واحد  
من تلك المواضع تفصيل يذكر في محله والغرض هنا التنبيه والتفصيل  
موكول الى محله .

ويحذف من المضاف حرف التعريف وجوبا ان كان فيه قبل الاضافة  
كما تقدم في باب المعرف باداة التعريف عند قوله :  
وحذف ال ذي ان تناد او تضاف اوجب وفي غيرهما قد ينحذف  
الا اذا كانت الاضافة لفظية كما يجيء عن قريب في قوله ووصل  
ال بذي المضاف مفتقر .

قيل بحذف ال في غير الاضافة في سلام عليكم بغير تنوين سلام  
فحذف التنوين على اضمار ال وكذا قيل في نحو ما يحسن بالرجل  
خير منك ان يفعل كذا انه على نية ال في خير اوجب مطابقة  
الصفة والموصوف .

( والثاني وهو المضاف اليه اجرر وجوبا ) واختلف في الجار على  
اربعة اقوال :

الاول : انه ( بالحرف المقدر ) وهذا هو المختار ( عند المصنف )  
بقرنية قوله ( وانو من اوفي . . الخ ) واستدل لذلك بان حرف  
الجر عامل بالاتفاق وعمل المضاف او الاضافة فيه بخلاف فالقول بان  
العامل ما هو المتفق عليه اولى بل واجب .

والثاني : انه ( بالمضاف ) وهذا هو المختار ( عند سيبويه ) لاتصال  
الضمير به في نحو غلامه ودارك وعصاي ونحوها والضمير لا يتصل الا  
الا بعامله ولأن المضاف اليه بمنزلة التنوين للمضاف والفصل بين المنون

والتنوين بشيء ولو تقديرا بديهى البطلان .

والثالث : انه ( بالاضافة ) وهذا هو المختار ( عند الاخفش ) التبعية

العامة في التابع فان الإضافة كالتبعية أمر معنوي .

والرابع : وقائله غير معلوم انه بالمضاف والحرف المقدر معا اما

الحرف فلأنه الاصل في عمل الجر واما المضاف فلأن لفظ حرف الجر

ساقط دائما والمضاف نائبه . والاولى هو الثاني وان كان المشهور هو

الاول والاخير ان ضعيفان للزوم توارد عاملين على معمول واحد على

الاخير وذلك لا يجوز الا عند الفراء وعدم ثبوت المقيس عليه في الثالث

عند الجمهور .

( وانو ) على رأي المصنف ( من ) البيانية ( ان كان المضاف بعض

المضاف اليه ) بأن يكون المضاف اليه اصلا له ويكون النسبة بينهما

عموما من وجه بحيث ( صح اطلاق اسمه ) اي المضاف اليه على

المضاف وعلى غيره وكذلك صح اطلاق اسم المضاف على المضاف اليه

وغيره اي يصح جعل المضاف اليه خبرا عن المضاف وعن غيره وكذلك

المضاف ( كذا قال ) المصنف ( في شرح الكافية تبعا لابن السراج )

حالكونه ( مخرجا بالقييد الاخير ) اعنى صحة الاطلاق بالمعنى المذكور

( نحو يد زيد ) فان اليد وان كانت بعضا من زيد لكن لا يصح جعل

زيد خبرا عنها بأن يقال هذه اليد زيد ( مثلا بنحو خاتم فضة وثوب

قطن ) فانه يصح اطلاق فضة وقطن على الخاتم والثوب وعلى غيرهما

بأن يقال هذا الخاتم فضة وهذه القلادة فضة وهذا الثوب قطن وهذه

العمامة قطن وكذلك يصح ان يقال هذه الفضة خاتم وهذه الفضة

قلادة وهذا القطن ثوب وهذا القطن عمامة .

( او انو في اذا لم يصلح الا ذاك ) اي الا في وهو فيما كان المضاف اليه ظرفا للمضاف سواء كان ظرف زمان ( نحو بل مكر الليل والنهار ) او ظرف مكان نحو صلوة المسجد هذا ولكن قال الرضي ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك طور سيناء ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام في مثله فالاولى اذن ان يقول نحو ضرب اليوم وقتيل كربلا بمعنى اللام كما قاله باقي النحويين ولا نقول ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى في فان ادنى ملابسة واختصاص يكفى في الإضافة بمعنى اللام كقول احد حاملي الخشبة لصاحبه خذ طرفك ونحو كوكب الخرقاء لسهيل وهى التي يقال لها اضافة لا دنى ملابسة فنقول كل مالم يكن المضاف اليه جنس المضاف من الإضافة المحضة فهو بمعنى اللام وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهى بتقدير من ولا ثالث لهما انتهى .

( و اللام خذانا وياها لما سوى ذينك ) الذين نوى في احدهما من وفي الآخر في سواء كان المضاف مباينا للمضاف اليه ( نحو غلام زيد ) او كان ظرفا للمضاف اليه نحو مسجد صلوة الجمعة ومنبر الوعظ او جزء للمضاف اليه كيد زيد ، او ملكا له نحو ثوب زيد وفرسه ، او كملكه نحو جل الفرس ، او ان يتحقق بينهما قرابة كابن زيد واخيه وعم بكر وخاله وسيد عبده ، والوجه في تكثير الامثلة ان اللام المقدرة هنا قد تكون بمعنى الملك ، وقد تكون بمعنى الاختصاص وقد تكون بمعنى الاستحقاق فعليك بتعيين كل واحدة في كل واحد من الامثلة .  
ظاهر كلام المصنف حيث آخر تقسيم الإضافة الى المعنوية والملفظية

ان الاضافة مطلقا بتقدير حرف الجر سواء كانت معنوية او لفظية ولذا تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها نحو ضارب زيد فقال انها بتقدير اللام تقوية للعمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل زيد الحسن الوجه ، فقال انها بتقدير من البيانية فذكر الوجه فيه بمنزلة التمييز ، فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يفهم منه ان اي شيء من زيد حسن فذكر الوجه فكأنه قيل من حيث الوجه لا يقال فعلى هذا توجب الاضافة اللفظية ايضا تخصيصا فكيف يقولون ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ فانه يقال ان هذا التخصص كان موجودا قبل الاضافة فليست مما افادته الاضافة اللفظية فعلم من ذلك ان كل اضافة امتنعت ان تكون بمعنى من اوفى فهمي بمعنى اللام وذهب الاكثر الى ان الاضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا ثالث لهما وما اوهم معنى في فهو على معنى اللام مجازا وذهب بعضهم الى ان الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال فقال ان ثوب خز بمعنى ثوب مستحق للخز بما هو اصله وقال ابو حيان ان الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا على نيته .

ولا يلزم في الاضافة التي بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة معنى اللام فنحو قولك يوم الجمعة وعلم الفقه وشجر الرمان وعند زيد بمعنى اللام ولا يصح اظهارها فيها وقد مر بعض الكلام في ذلك فتذكر .

( واخصص اولا بالثاني ان كان ) الثاني ( نكرة كغلام رجل )  
وانما افادت الاضافة الى النكرة تخصيصا لأن التخصص عبارة عن تقليل الاشتراك ولاشك ان الغلام قبل اضافته الى رجل مشترك بين

كونه غلام رجل و غلام امرئة فباضافته الى الرجل قلت شركته وبقى  
شركته بالنسبة الى افراد الرجال فقط .

( او اعطه التعريف بالذي تلا ) اي بسبب المضاف اليه ( ان كان  
معرفة كغلام زيد ) لكن هذا بالنسبة الى اصل وضع الاضافة لأن الهيئة  
التركيبية في الاضافة موضوعة لأن تستعمل فيما كان المضاف معيناً  
معهوداً بين المتكلم والمخاطب ، وبهذا يظهر الفرق بين اضافة غلام الى  
زيد وعدم اضافته اليه نحو غلام لزيد ، اذ الاول يستعمل فيما كان  
المراد من الغلام غلاماً معهوداً من غلمانة والثاني فيما كان المراد منه  
احد غلمانة غير معين فاذا استعمل في حال الاضافة في غلام غير معين  
من غلمانة فهو خارج عن اصله كخروج لام التعريف في بعض الموارد  
عن اصله فيستعمل في غير معين كقوله : ولقد أمر على اللثيم يسبني  
كما يأتي في باب النعت في قوله :

واعتوا بجملة منكرا فاعطيت ما اعطيته خيرا

والحكم بتعريف المضاف انما هو فيما لم يكن المضاف لفظ مثل  
وغير وما في معناهما كتنظير وشبه ومغاير ونحوها فان اضافتها لا تفيد  
تعريفاً وان كان المضاف اليه معرفة لتوغلها في الابهام لأن مثل زيد  
مثلاً لا ينحصر في شخص واحد بل كل من كان ذا صفة مثل صفته فهو  
مثله الا اذا كان للمضاف اليه مثل معين اشتهر بكونه بمائل للمضاف  
اليه في صفة معينة من صفاته كالمدرسية والمرجعية للتقليد ونحوهما ،  
وكذلك غير زيد ليس منحصر في شخص معين الا ان يكون لزيد  
مغاير معين اشتهر بمغائريته لزيد بان يكون زيد مؤمناً ورعاً وفي مقابله  
رجل آخر يعارضه ويعاديه وهو فاسق فاجر معروف بفسقه وبكونه معادياً لزيد

وما ذكرنا هو المراد بقولهم ان مثل وغير لا يتعرفان بالاضافة الا اذا اضيفا الى احد مثلين او ضدتين لا ثالث لهما وبهذا ينحل الاشكال عن قوله تعالى غير المقضوب عليهم بناء على كونه صفة للذير لأن غير اضيف الى المقضوب عليهم وهو والمنعم عليهم متضادان لا ثالث لهما .

قبل في نحو رب رجل واخيه ونحوكم ناقة وفصيلها ان اخ وفصيل لم يتعرفا بأضافتهما الى الضمير لأن العامل في المعطوف وهو العامل في المعطوف عليه ورب وكم لا يعملان في المعرفة فلا بد ان يقال بتنكيرهما كما قيل بتنكير وحده في نحو جاء زيد وحده كما مر في باب الحال لأن الحال لا يكون معرفة وفي تنكيرهما وجه اخر ادق واتقن ذكره الجامي في بحث العطف وهذا نصه واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلتها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلتها شاة انتهى فقيل في الحاشية على قوله أو محمولة على نكارة الضمير يعني ان الضمير راجع الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها فهو بمنزلة سخلتها شاة لا بمنزلة هذه الشاة انتهى قال الرضى ان الضماير الراجعة الى النكرة اذا لم تكن تلك النكرة مختصة بحكم وصفة كانت نكرات انتهى واعترض عليه بان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع كضمير ربه رجلا هذا اذا أشرطنا كما ياتي في باب عطف النسق في العطف صحة حلول كل من المتعاطفين محل الآخر والا فلا مانع من القول بتعريف اخ وفصيل في المثالين ، وكذلك ان قلنا كما ياتي في باب عطف البيان بانه يفتخر في الثواني ما لا يفتخر في الاوائل وسيجيء للمسئلة توضيح ازيد في البابين انشاء الله تعالى .



( وان يشابه المضاف يفعل اي المضارع في كونه ) اي المضارع ( مرادا به الحال او الاستقبال حال كونه ) اي المضاف ( وصفا كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ) واما افعل التفضيل فقبل ان اضافته معنوية وهو المختار عند الشارح فلذا لم يذكره وكذلك المصدر فان فيه ايضا خلاف ( فعن تنكيره لا يعزل ) لأن اضافة الوصف كما سيجيء لفظية لا تفيد الا التخفيف في اللفظ ( سواء اضيف الى معرفة ) نحو ضارب زيد الآن او غدا ( او ) اضيف الى ( نكرة ) نحو ضارب رجل الآن او غدا ، ( ولذلك وصف به النكرة كهديا بالغ الكعبة ) فهديا اسم نكرة منصوب على الحال وبالغ الكعبة صفة لها ولا توصف النكرة بالمعرفة ولذلك ايضا ( نصب ) هذا المضاف ( على الحال كثنائي عطفه ) فثاني حال من الضمير المستتر في يجادل في قوله تعالى ومن الناس من يجادل في الله بغير علم والحال واجب التنكير والتأويل بخلاف الاصل فثاني نكرة من دون تأويل ولذلك ايضا صح الضاربا زيد والضاربوا زيد ولا يجمع على الاسم تعريفان لكن ينتقض ذلك بنحو ايهم لأن اي اضافته معنوية مع انه موصول ولذا قال بعضهم لا يمتنع اجتماع تعريفين اذا اختلفا فتأمل ؟ ولذلك ايضا ( دخل عليه ) اي على هذا المضاف ( رب كرب راجيتنا ) وكرب ( عظيم الامل ) وكرب ( مروع القلب ) وكرب ( قليل الخيل ) .

( وذو الإضافة وهي اضافة الوصف الى معموله ) اي الى فاعله او مفعوله قبل الإضافة والمراد من المفعول المفعول به فالإضافة الى سائر المفاعيل ليست لفظية بل معنوية فنحو مضارع مصر وعلماء النجف وشرفاء كربلاء ونحوها مما اضيف الى ظرف المكان اضافته معنوية وكذلك

نحو هذا مضروب زيد لأن المضاف اليه ليس معمولاً للمضاف ، ومن هذا القبيل قوله تعالى مالك يوم الدين ولذلك وقع صفة للمعرفة اعني اسم الجلالة واما قوله تعالى رب العالمين فلأنه ليس بمعنى الحال او الاستقبال فقط بل بمعنى جميع الازمنة وقيل بذلك في مالك يوم الدين ايضاً او لانه ينس مضافاً الى المعمول لانه صفة مشبهة لا يعمل في المفعول به حتى يقال ان العالمين معمول له وفاعله مستتر فيه ويحتمل في كلتا الآيتين الماضوية لتحقق الوقوع .

فهذه الاضافة ( اسمها ) في الاصطلاح ؛ ( لفظية ؛ لانها افادت ) ( تخفيف اللفظ ) فقط ( بحذف التنوين ) الملقوظ في ضارب زيد ونحوه او المقدر في ضارب زيد ونحوه فتأمل ؛ وبحذف ( النون ) في ضاربا زيد وضاربوا زيد ونحوهما .

وقد تفيد هذه الاضافة رفع القبح في نحو مررت بالرجل الحسن الوجه بجر الوجه فانه لو لم يضاف الحسن الى الوجه ورفع الوجه على القاعدية للزم خلو الصفة عن الضمير العائد الى الموصوف وهو قبيح كما يأتي في باب الصفة المشبهة ففي الاضافة تخلص عن هذا القبح لأن انصفة لا تنضاف الى فاعلها الا بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير يستتر فيها فيصير فيها ضمير يعود الى الموصوف ويرتفع القبح ، وكذلك يرتفع بها قبح نصب الوجه على التشبيه بالمفعول به لأن اجراء الوصف اللازم بجرى الوصف المتعدى قبيح عند بعضهم .

وتسمى هذه الاضافة اللفظية ؛ مجازية ؛ ومنفصلة ؛ وغير محضة ؛ ايضاً لانها في تقدير الانفصال لأن نحو ضارب زيد في تقدير ضارب هو زيذا فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها بجرورها .

- قيل ؛ ان هذه الإضافة أيضاً تفيد التخصيص مثل المعنوية لانك اذا قلت هذا ضارب امرئة فقد خصصت المضاف بالمضاف اليه وقللت الاشتراك فيه كالغلام في غلام امرئة ؛ ورد بأن هذا الاختصاص كان موجودا قبل الإضافة لان المضاف اليه كان معمولاً للصفة قبل الإضافة فالتخصص بالمعمول كان حاصلًا فلم تحدث الإضافة تخصيصاً بخلاف الإضافة في غلام رجل فانها تحدث تخصيصاً في الغلام فانه لم يكن فيه تخصيص قبل الإضافة وهو واضح .

( وتلك وهي التي تفيد التعريف او التخصيص اسمها ) في الاصطلاح ( محضة ؛ اي خالصة ) من تقدير الانفصال لانه مزج الكلمتان مزجا اكتسب به الاولى عن الثانية امراً معنوياً ولذلك تسمى ( معنوية ايضاً لانها ) ( افادت امراً معنوياً ) زائداً على التخفيف في اللفظ واما اضافة المصدر فيظهر بما ذكره ابن هشام في الباب الخامس في الجهة السادسة نقلاً عن ابي البقاء انها ايضاً معنوية فراجع ان شئت

قد تقدم انه يجب حذف ال عن المضاف اذا كانت الإضافة معنوية لان كل واحدة منهما اي الإضافة وال دالة على تمامية الكلمة كالتنوين فلا يجمع بينهما ، ولان المعرف باللام لو اضيف معها الى النكرة لكان طلبها للادنى وهو التخصص مع وجود الاعلى وهو التعريف ولو اضيف الى المعرفة معها لكان تحصيلاً للحاصل فتضيع الإضافة لانه لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، واما اذا كانت الإضافة لفظية فحينئذ

يجوز دخول ال على المضاف وهذا هو المراد بقوله ( ووصل ال بذا المضاف اضافة لفظية مفتفر ) في خمسة مواضع لافادتها التخفيف المقصود من الإضافة اللفظية

الاول ؛ ( ان وصلت ال بالثاني اي بالمضاف اليه كالجعد الشعر )  
 فاغتفر وصل ال بالمضاف وهو الجعد لوصلها بالمضاف اليه وهو الشعر ،  
 وعلل الجواز في هذه الصورة بان التخفيف المقصود من الاضافة اللفظية  
 قد حصل بحذف الضمير لان الاصل في الجعد الشعر الجعد شعره او  
 شعر منه فلما اضيفت الصفة حذف الضمير المجرور بالاضافة او بالحرف  
 وقرن المضاف اليه بال عوضا عن الضمير على الاول او من التنوين  
 على الثاني فدخل ال على المضاف بعد حصول التخفيف المذكور لانه  
 لا حاجة بعده الى تخفيف آخر حتى يحذف ال للتخفيف ، وعلله بعض  
 آخر بما تقدم من ان الاضافة موجبة لرفع القبح في الصفة المشبهة ثم  
 حمل اسم الفاعل نحو الضارب الرجل عليها .

الثاني ؛ ان يكون المضاف اليه مضافا الى ما وصل به ال وهذا هو  
 المراد بقوله ؛ ( او وصلت ال با ) لمضاف اليه ( الذي له اضيف  
 الثاني كزيد الضارب رأس الجاني ) فأغتنر وصل ال بالضارب  
 لانها وصلت بالجاني الذي اليه اضيف الثاني اعني رأس ، وعلل هذه  
 الصورة بانها ؛ قريبة من الصورة الاولى لان ال اذا وصلت بالمضاف  
 اليه الثاني اعني الجاني كانت قريبة من وصلها بالمضاف اليه الاول  
 اعني راس لان المضاف والمضاف اليه كالكلمة الواحدة ويعلم من ذلك  
 انه يمتنع وصل ال بالمضاف اذا كان بينهما اكثر من مضاف واحد فلا  
 يجوز ؛ الضارب ابن اخت القوم ؛ بل يجب ان يقال ؛ ضارب ابن  
 اخت القوم فتأمل

الثالث ؛ وفيه خلاف وهو ما ذكره بقوله او وصلت ال ( بما يعود  
 اليه ) الثاني ( ان كان ) الثاني اي المضاف اليه ( ضمير أكما ) قال بجواز ذلك ( في

التسهيل) ؛ ( كمررت بالضارب الرجل والشمامه ) : فأغفر وصل ال بالشاتم لانه اضيف الى ضمير يعود الى ما وصل به ال اعني الرجل ، ( ومنع المبرد هذه الصورة ، وعلل جواز هذه الصورة على رأي الجمهور بان الضمير العائد الى ما فيه ال بمنزله ومنع التنزيل المبرد ) وجوز الفراء اضافة ما فيه ال الى المعارف كلها ( تنزيلا لبقية المعارف منزلة المعارف بال ( كالضاربك ، والضارب زيد ) ، ( بخلاف الضارب رجل لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة لكونها على خلاف المعهود من الاضافة اذ المعهود اضافة النكرة الى المعرفة ( وقد استعمله ) اي الاضافة الى المعرفة غير المعارف بال ( الامام الشافعي في خطبة رسالته فقال ) : ( الجاعلنا من خير امة اخرجت للناس ) ؛ فاضاف الجاعل الى ضمير المتكلم فيدل استعماله على صحة ما جوزه الفراء ان قلنا بانه من العرب الموثوق بعريتهم الذين يستشهد بكلامهم في اثبات القواعد ، وفيه تأمل لما حكاه ابن هشام في المغني عن القاضي ابي يوسف وهذا نصه ( كتب الرشيد ليلة الى القاضي ابي يوسف يستله عن قول القائل :

فان ترفقي يا هند فالرفق ايمن وان تخرقي يا هند فالخرق اشأم  
فانت طلاق والطلاق عزيمة ثلاث ومن يخرق اعق واظلم

فقال ماذا يلزمه اذا رفع الثلث واذا نصبها ، قال ابو يوسف فقلت هذه مسئلة نحوية فقهية ولا امن الخطاء ان قلت فيها برائي ا ، فاتيت الكسائي وهر في نراشه فسهلته ؛ فقال ، ان رفع ثلثا طلقت واحدة لانه قال ؛ انت طلاق ثم أخبر ان الطلاق التام ؛ ثلث ، وان نصبها طلقت ثلاثا لأن معاها انت طلاق ثلثا ؛ وما بينهما جملة معترضة ، فكتبت بذلك الى الرشيد ، فأرسل الي بجوائز فوجهت بها الى الكسائي ( انتهى فيعلم من هذه الحكاية

ان ، الامامة شيء والعلم بالقواعد اللغوية شيء آخر ، ولا تلازم بينهما فتأمل ؟

والرابع ؛ ما ذكره بقوله ( وكونها اي ال في الوصف ) اي في المضاف ( فقط كاف ان وقع ) الوصف المضاف مثنى نحو مررت بالضاربي زيد ، والضاربي رجل .

والخامس ؛ ما ذكره بقوله ( او وقع ) الوصف المضاف ( جمعاً سبيله اي سبيل المثنى اتبع بان كان جمع سلامة نحو ؛ مررت بالضاربي زيد ، والضاربي رجل ) ، وعلل هاتان الصورتان بان النون فيهما لم تحذف للاضافة بل لطول الصلة كما قيل بذلك في : المقيمي الصلوة على قرائة النسب فلذلك لم يشترط في المضاف اليه شيء بما اشترط في الصور السابقة ، ولا يخفى ان هذا التعليل عليل لوجهين :

الاول ؛ ان حذف النون في غير الاضافة لطول الصلة لا يقتضى ان يكون الحذف في الاضافة أيضاً لذلك .

والثاني ؛ ان الجمع بين ال والاضافة حاصل حال الاضافة ولا دخل لحذف النون للاضافة او لطول الصلة في جواز ذلك ، فالاولى ان يعلل هاتان الصورتان بما علل به الصورة الاولى بان يقال ان التخفيف المقصود من هذه الاضافة قد حصل فلا حاجة الى تخفيف آخر من حذف التنوين او اللام فلا مانع من دخول ال على المضاف في الصورتين .

مسألة - حكم جمع المكسر وجمع المؤنث حكم المفرد فيما ذكر في الصور الثلاث المتقدمة .

وقد اشرنا ان المثنى لا مكسر له فهو صحيح وسالم دائماً .

( وربما اكسب ثان ) اي المضاف اليه ( اولاً ) اي المضاف وبعبارة

اخرى قد يكتسب المضاف عن المضاف اليه امورا وهي احد عشر :

الاول والثاني : ما ذكره بقوله ( تأنيثا وتذكيرا ان كان الاول ) اي المضاف ( لحذف موهلا اي اهلا ) بان لا يختل المعنى بحذفه ( نحو : كما شرقت صدر القناة من الذم ؛ فاكسب القناة المؤنث المصدر المذكر التانيث لما اضيف ) الصدر ( اليه ) أي لاضافة الصدر الى القناة ، ولذا جيء بالفعل المسند الى المصدر مؤنثا لكسب المصدر المذكور التانيث من القناة المؤنث ، ( ونحو : رؤية الفكر ما يؤل له الامر معين على اجتناب التواني ؛ فاكسب الفكر المذكر رؤية المؤنث التذكير لما اضيف ) الرؤية المؤنث ( اليه ) اي الى الفكر المذكر ، ولذا جيء بالخبر المشتق لرؤية المؤنث مذكرا ، ولولا الكسب لكان الواجب تأنيث الخبر لوجوب مطابقة الضمير المستتر في الخبر للمبتدأ ( وخرج بقوله ان كان لحذف موهلا ما ) أي مضاف ( ليس اهلا له ) أي للحذف ( بان يختل ) معنى ( الكلام لو حذف ) المضاف ( فلا يكسبه ) اي فلا يكسب الثاني اي المضاف اليه الاول اي المضاف « ما ذكر » اي التانيث والتذكير « كقام غلام هند » فلا يكسب هند الغلام التانيث لأن الغلام ليس اهلا للحذف لان المعنى يختل بحذفه اذ المقصود من الكلام اثبات القيام للغلام لا لهند وهو واضح ، « و » نحو « قامت امرئة زيد » فلا يكسب زيد الامرئة التذكير لان الامرئة ليس اهلا للحذف اذ المقصود من الكلام اثبات القيام لامرئة زيد لا لزيد نفسه ، واما المثالان المتقدمان فعلاقة الجزء والكل وعلاقة الملازمة المجوزتان للتجاوز صحتهما اذ يصح ان يقال شرقت القناة من باب الاسناد ما للجزء الى الكل ، وكذلك يصح ان يقال الفكر فيما يؤل له الامر معين من باب اسناد ما للجزء الى الملزوم .

- الثالث ! التخصص وقد مر في هذا الباب .
- الرابع ! التعريف وقد مر ايضاً في هذا الباب .
- الخامس ! أزاله القبح وقد مر أيضاً في هذا الباب .
- السادس ! التخفيف كذلك .
- السابع ! الظرفية نحو قوله تعالى : تؤتي اكلها كل حين ، فاكتسب كل الظرفية من حين .
- الثامن : المصدرية نحو جد كل الجد وقد مر في باب المفعول المطلق .
- التاسع : وجوب التصدر وقد مر في باب المبتدأ والخبر .
- العاشر : الاعراب نحو هذه خمسة عشر زيد بناء على اعراب الجزء الثاني . هينئذ وقد اشير اليه سابقاً في باب العلم عند قوله !
- وجملة وما يمزج ركبا      ذا ان بغير ويه تم اعربا
- واستشكل في ذلك بان خمسة عشر ونحوه عند من يضيفه معرب مطلقاً سواء اضيف الى معرب او مبني تقول ! هذه خمسة عشر ! بضم الراء على انها حركة اعراب مع ان المضاف اليه مبني .
- الحادي عشر ! البناء وسيجيء عن قريب في هذا الباب في قوله !
- وابن او اعرب ما كاد قد اجرى واختر بنا متلو فعل بنيا
- وزادني حاشية المختصر فتلاعن الرضي كسب المضاف عن المضاف اليه الجمعية في قول الشاعر حزنن الى اللحم .
- « ولا يضاف اسم لما اتحد به معنى » اي مصداقاً وان اختلفا مفهوماً ،
- « فلا يضاف اسم لمرادفه » كليث واسد فلا يقال ليث اسد بالاضافة ،
- « ولا » يضاف ايضاً « موصوف الى صفته » فلا يقال رجل كريم بالاضافة ،
- « ولا » يضاف ايضاً « صفة الى موصوفها » فلا يقال رجل كريم بالاضافة
- « لان المضاف يتعرف بالمضاف اليه او يتخصصر والشئ لا يتعرف ولا



يتخصص الا بغيره ، وبعبارة اخرى لا فائدة في الاضافة المذكورة مثلا اذا قيل رأيت ليث اسد بالاضافة لا يفيد الا ما يفيد رأيت ليثا بدون ذكر الاسد واطافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واطافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه ، هذا في النكرة واما في المعرفة فلان الاضافة فيها من قبيل تحصيل الحاصل وذلك محال وباطل عند كل عاقل .

« واول موهماً ذلك اذا ورد نحو هذا سعيد كرز » حيث اضيف احد المترادفين الى الآخر فيؤل السعيد بالمسمى اي من له اسم فيصير عاما ونكرة لان المسمى يصدق على كل واحد من الرجال لكون كل واحد منهم مسمى باسم ولقب ثم يضاف الى كرز الذي هو لقب خاص وعلم لرجل معين فيتعرف المضاف النكرة بالمضاف اليه المعرفة ، وهذا مراده بقوله « اي مسمى هذا اللقب » فيصير حاصل معنى قولنا هذا سعيد كرز ان هذا الرجل المشار اليه مسمى وملقب بهذا اللقب كما يقال مثلا فلان ملقب بصدر الشريعة او يقال فلان مسمى بركن الدين ، والكرز له معنيان احدهما مشعر الدم وهو اللثيم ، واثانيهما مشعر بالمدح وهو الحاذق بالامور المجرب لها « و » اول ايضا نحو « مسجد الجامع » حيث اضيف في الظاهر الموصوف الى الصفة فيؤل هذا بان يقدر بين المتضايقين لفظ اليوم او لفظ المكان حتى يكون المسجد مضافا لهذا المقدر لا الى الجامع ويكون الجامع صفة لهذا المقدر للمسجد فلا يكون الجامع مضاف اليه للمسجد ولا صفة له حتى يلزم اضافة الموصوف الى صفته وهذا مراده بقوله « اي مسجد اليوم الجامع او المكان الجامع » « و » اول ايضا نحو « جرد قطيفة » حيث اضيف في الظاهر الصفة الى موصوفها فيؤل هذا بان يفرض ان جردا لم يكن صفة للقطيفة بل كان صفة لشيء محذوف وكان صالحا لان يكون قطيفة وغيرها كالحاتم يكون صالحا لان يكون فنة وغيرها ، فأضافوه الى قطيفة اضافة

بيانية بتقدير من ليين جنسها كما اضافوا خاتم الى فضة كذلك فليس  
 اضافة جرد الى قطيفة من حيث انه صفة لها بل من حيث انه اسم  
 مبهم اضيف اليها ليين ويخصص بها وهذا مراده بقوله « اي شيء جرد  
 من قطيفة » وللبيانين فيه تاويل آخر اشار اليه التفتازاني في بحث  
 تقديم المسند اليه .

« واعلم ان الغالب في الاسماء ان تكون صالحة للاضافة والافراد  
 كثوب و غلام وفرس ونحوها » وبعض الاسماء ممتنع اضافته كالمضمرات  
 واسماء الاشارة والموصولات واسماء الاستفهام والشرط غير اي في الثلاثة  
 الاخيرة ، وانما لم تضاف هذه المذكورات للملازمة المضمرات واسماء الاشارة  
 والموصولات للتعريف ولشبهامة عامة المذكورات بالحروف والحرف لا  
 يضاف وانما اضيفت اي لضعف الشبه فيها بما عارضه من افتقارها  
 الى مفرد مضاف اليه كما تقدم في باب المعرب والمبني فتأمل ، واما  
 ما نقل في اوائل الكتاب في باب الضمائر من اضافة بعض الضمائر  
 عند بعض فلا يعتد به في المقام « وبعض الاسماء يضاف الى المفرد »  
 المقابل للجمله « ابدا لفظاً ومعنى » فلا يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ  
 « كقصارى وحمامدى » بمعنى الغاية « ولدى » بمعنى عند « وبيد » بمعنى  
 غير « وسوى وعند وذي » بمعنى صاحب « وفروعه واولى » بمعنى  
 اصحاب وكلا وكلتا واولات بمعنى صاحبات وامثلتها واضحة .

« وبعض ذا الذي ذكر انه يلزم الاضافة ، قد يلزمها » اي الاضافة  
 « معنى فقط ويأتي لفظاً مفرداً » عن الاضافة اي مقطوعاً « عنها ككل  
 وبعض واي » فالتنوين فيها عوض عن المضاف اليه كما تقدم في اوائل  
 الكتاب عند قوله !

بالجر والتنوين والندا وال  
 نحو وان كلا لما ليوفينهم اي وان كل واحد ونحو « فضلنا بعضهم  
 على بعض » اي على بعضهم ونحو « ايا ما تدعوا اي اي اسم .  
 ( وبعض ما يضاف حتما ) اي بعض ما يجب اضافته ( امتنع ايلائه  
 ) اسما ظاهرا فلا يليه الاضمير اي لا يضاف الا الى ضمير ( حيث وقع )  
 اي كلما استعمل ( كوحده ) : فانه لا يستعمل الا مضافا الى ضمير سواء  
 كان ضميرا غائبا ( نحو اذا دعى الله وحده ، او ضميرا مخاطبا نحو ( وكنت  
 اذ كنت الهى وحدك ) ، او ضميرا متكلما نحو ( والذئب اخشاه ان مررت  
 به وحدي ) ، ولفظ وحد مصدر قيل لافعل له كما ان : العمومة ،  
 والخثولة ، والابوة ؛ مصادر لافعال لها ، وفيل له فعل اذ يقال وحد  
 يحد وحدا ، ونحو ؛ ( لي ؛ ويختص ) ( بضمير غير الغائب ) اي المخاطب  
 ( نحو لبيك اي اجابة بعد اجابة ) اي اجيب بالسرعة أي انا مقيم  
 في طاعتك واجابتك ( وهي عند سيبويه مثني شكلا لكن استعمل ( للتكثير )  
 نظير ؛ ارجعوني ا في قوله تعالى رب ارجعوني فانه جمع شكلا استعمل  
 للتكثير في اللفظ كانه قبل ارجعني ارجعني مكررا ونظير ؛ كرتين ؛ في  
 قوله تعالى فارجع البصر كرتين اي كرة بعد اخرى كثيرة  
 متكررة والحاصل ان المراد من شكل التثنية الدلالة على تكرار اللفظ  
 وتكثيره وليس المراد خصوص الاثنين بل المعنى اقيم على طاعتك واجابتك  
 كثيرا متتاليا متكررا ، واصله الب لك البابين حذف فعله وجوبا سماعا  
 ثم اضيف الى الكاف بعد حذف الزوائد واستغنى عن اللام بالاضافة ،  
 وقيل هو ثلاثي فلا زوائد فيه حتى تحذف فاصله لبيت لك لبيتين ؛  
 ففعل به ما ذكر الا حذف الزوائد ، ( وعند يونس مفرد اسله لي بوزن

فعلى قلبت الفه ياء في الاضافة ) الى الكاف ( كانقلاب الف : لدى  
وعلى والى ) ؛ بالاضافة نحو لديك وعليك واليك ( ورد ) يونس ( بانه لو  
كان مفردا جاريا يجري ماذكر لم تنقلب الفه ياء الامع المضمير كلدي )  
وعلى والى ( وقد وجد قلبها ) ياء ( مع ) الاسم ( الظاهر ) ( في البيت الآتي )  
والقلب في على واخويه علل بوجود منها مافي المصباح قال والى حرف  
من حروف المعاني تكون لانتهاى الغاية الى ان قال واذا دخلت على  
المضمير قلبت الالف ياء وجه ذلك ان من الضمائر ضمير الغائب فلو  
بقيت الالف وقيل ذهب زيد الاء لالتباس بلفظ اله الذي هو اسم وقد  
يكرهون الالتباس اللفظي فيفرون منه كما يكرهون الالتباس الخطي ثم  
قلبت مع باقي الضمائر حتى يجرى الباب على سنن واحد وحكى ابن السراج  
عن سيبويه انهم قلبوا اليك ولديك وعليك ليفرقوا بين الظاهر والمضمير  
لان المضمير لا يستعمل بنفسه بل يحتاج الى مايتوصل به فتقلب الالف  
ياء ليتصل بها الضمير وبنو الحارث بن كعب وخثعم بل وكنانة لا يقلبون  
الالف تسوية بين الظاهر والمضمير وكذلك في كل ياء ساكنة مفتوح  
ماقبلها يقلبونها الفا فيقولون الاك وعلاك ولداي الزيدان واصبت عيناه  
وقال في حرف العين واذا دخلت يعنى على على الضمير قلبت الالف ياء  
ووجهه ان من الضمائر الهاء فلو بقيت الالف وقيل علاه لا لتلبس بالفعل  
انتهى ، ونحو : ( دوالي ) : وهو ( كلي ) في المعنى وفي الاحكام المذكورة  
( نحو دواليك أي تداولا ) بعد تداول اي تداولا كثيرا متكررا أي  
نأخذ طاعتك أخذا بعد اخذ اي نطيعك كثيرا مكررا ، ونحو : ( سعدي  
نحو سعديك أي سعدا بعد سعد ) ، وقيل معناه اسعادا منك يارب  
بعد اسعاد أي اعانة منك يارب بعد اعانة اي اطلب منك الاعانة

على القيام بطاعتك .

ولا يستعمل سعديك الا تابعا للبيك ولكن يجوز استعمال لبيك بدون سعديك .

وجميع هذه المصادر مفعول مطلق يقدر فعلها من لفظها الا لبيك فانه لا فعل له فيقدر له فعل من معناه وقولنا اصله الب لك البابين او لبيت لبين بيان لحاصل المعنى بمعنى انه لو كان له فعل لكان السب او لبيت نظير قولنا في الامر لحاضر ان الضمير المستتر فيه انت بمعنى انه لو تلفظ به لكان انت لا ان الضمير المستتر فيه هو نفس انت وقد تقدم ذلك في اول الكتاب .

( وشذ ايلاء يدي للبي ) اي شذ اضافة لي الى الاسم الظاهر اعني يدي ( في قول الشاعر فلي فلي يدي مسور ، وكذا ) شذ ( ايلائه ) ضمير غائب في قوله لقلت لبيبه لمن يدعوني قاله في شرح التسهيل ) .  
وما يجب اضافته الى المفرد الاسم المصاحب للقب عند البصريين اذا كانا مفردين كما تقدم في باب العلم .

( والزموا اضافة الى الجمل اسمية كانت ) الجملة ( او فعلية حيث واذ نحو جلست حيث جلس زيد ) فاضيف حيث الى الجملة الفعلية ( ونحو ) جلست ( حيث زيد جالس ) فاضيف حيث الى الجملة الاسمية ونحو ( واذكروا اذ كنتم قليلا ) ونحو ( اذ انتم قليل ) فاضيف اذ الى الجملة الاسمية ولا يضاف من ظروف المكان الى الجملة الا حيث ( وشذ اضافة حيث الى المفرد في قوله اما ترى حيث سهيل طالعا ) بجر سهيل وروى رفعه على انه مبتدأ حذف خبره اي سهيل موجود والاشهر بناء حيث على التقديرين .

( وان ينون اذ ) بان يقطع عن الإضافة ( ويكسر ذالها ) حين القطع عن الإضافة ( لالتقاء الساكنين ) اي الذال والتنوين فكسر الذال لدفع التقاء الساكنين او رفعه لأن الاصل فيما يحرك لالتقاء الساكنين هو الكسر وعلل ذلك بان الجزم في الافعال عوض عن الجر في الاسماء فلما ثبت بينهما التعارض واحتيج في التقاء الساكنين الى تعويض عن احد السكونين كان الكسر بذلك اول فان خولف ذلك فلعارض كوجوب الضم في ميم الجمع في نحو عليكم اليوم مراعاة لاصلها اذ اصل هذه الميم الضمة كما بين في علم الصرف وكأختيار الضم في الهاء من عليه الله محافظة على التفخيم في اسم الجلالة لأن اللام من الاسم الكريم ترقق بعد الكسرة وتفخم بعد غيرها كما بين في علم التجويد والصرف ( يحتمل اي يجوز افراد اذ ) اي قطعها ( عن الإضافة ) لفظا ( وجعل التنوين عوضا عما تضاف ) اذ ( اليه نحو وانتم حينئذ تنظرون اي حين اذا كان كذا فاذا باقية على بنائها لأن التنوين ليس للتمكين بل عوض عن المضاف اليه .

وقد تقدم في اول الكتاب ان حيث وجميع الاسماء اللازمة الإضافة الى الجمل مبنية اما لافتقارها الى الجملة المضاف اليها واما لتضمنها معنى حرف الأضافة لأنها وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة لكنها في الحقيقة مضافة الى المصدر الذي تضمنته الجملة فأضافتها الى الجملة كلا اضافة فشابهت الغايات المقطوعة عن الأضافة لفظا فتضمنت معنى حرف الأضافة مثلها وقد يوجد في بعضها علة اخرى للبناء كالشباهاة الوضعية والتناسب ونحوهما فلا تغفل وسيجيء لهذا زيادة توضيح في بيان وجه بناء قبل وبعد .

( وما كاذ ) معنى اي ( في المعنى وهو كل اسم زمان مبهم ماض )  
غير واجب الاضافة ( كاذ اضيف الى الجملتين ) الاسمية والفعلية ( جوازا )  
لا وجوبا ( نحو حين جاء فبذ ) فاضيف حين الى الجملة الفعلية . ونحو  
( جئتك حين الحجاج امير ) فاضيف حين الى الجملة الاسمية هذا اذا  
كان المراد من حين ونحوه الزمان الماضى والا فيكون مشبها لا ذا فلا  
يضاف الا الى الجملة الفعلية كما ياتي عن قريب .

( وابن على الفتح او اعرب ما كاذ قد اجرى اما الاول ) اي البناء  
( فبالحمل عليها ) اي على اذ وحاصله حمل المشبه على المشبه به ( واما  
الثاني ) اي الاعراب ( فعلى الاصل ) لأن الاصل في الاسماء الاعراب  
ولا تأثير للشباهة بغير مبني الاصل في البناء فتأمل ؟

( ولكن اختر بناء متلو اي واقع قبل فعل بفي ) لما تقدم من ان  
المضاف قد يكتب البناء عن المضاف اليه وقيل ان البناء للمتاسب  
وقيل لشباهة اسم الزمان حينئذ بحرف الشرط في جعل الجملة التالية له  
مفتقرة الى جملة اخرى لأن قمت الاول في قولك حين قمت لا يتم  
الا بالثاني وقبل دخول حين كان تاما وقيل للاعتداد بالافتقار العارضى  
لتنزيله منزلة الاصل سواء كان المضاف اليه فعل ( ماض او مضارع مقرون  
بأحدى النونين ) اي نون التأكيد ونون الاناث في هذا التعميم مع اشتراط  
الماضوية في مشبهه اذ نظر بل منع والتأويل خلاف الاصل فتأمل مثال  
الواقع قبل فعل الماضى ( نحو على حين الهى الناس جل امورهم ) فبني  
حين على الفتح لوقوعه قبل فعل ماض وهو الهى واما مثال الواقع قبل  
المضارع المقرون بأحد النونين فكقوله .

( لاجتذبن منهن قلبي تحلما ) ( على حين يستصيبين كل حلیم )

فانه يروى يكسر حين على الاعراب وفتحه على البناء وهو الارجح لكونه مضافا الى مبنى وهو يستصين فانه مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون الاناث وماضيه استصيت فلانا اذا اعددتنه صبيا اي جعلته في عداد الصبيان ( والواقع قبل فعل معرب او قبل مبتدأ اعرب وجوبا عند البصرين ) لعدم المقتضى للبناء حينئذ من الافتقار الاصلي والتناسب مع ان الاصل في الاسماء الاعراب ( نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ) برفع يوم بالضمة الاعرابية لما ذكر ( وجوز الكوفيون بنائه واختاره المصنف فقال ومن بنى فلن يفند كقرائة نافع هذا يوم ينفع ) الصادقين بالفتحة البنائية .

قيل عود الضمير من الجملة الى اسم الزمان المضاف اليها نادر وعلل ذلك بما تقدم انفا من ان اسم الزمان المضاف الى الجملة انما هو مضاف في التقدير الى المصدر المثل به الجملة فكما لا يعود من المصدر المضاف اليه ضمير الى المضاف لا يعود ضمير من الجملة المذكورة الى اسم الزمان المضاف اليها فان سمع عد ذلك نادرا ولعله من النادر ما ورد في بعض الأدعية في الوضوء فتأمل .

( والزموا اذا اضافة الى جمل الأفعال فقط كهن اذا اعتلا ؛ اي تواضع اذا تعاطم وتكبر ) فاضيف اذا الى الجملة الفعلية اعني اعتلا ( واجاز الاخفش والكوفيون وقوع المبتدأ ) والخبر ( بعدها ) اي اجازوا وقوع الجملة الاسمية بعدها لانهم لا يرون اختصاص اداة الشرط بالدخول على الجملة الفعلية بل يجيزون دخولها على الاسمية ايضا فقول الشارح ( ولم يسمع ونحو اذ السماء انشقت من باب وان احد من المشركين استجارك ) مصادرة واضحة لأن شرط المقيس عليه ان يكون



مسلمًا عند الطرفين وليس هي هنا كذلك .

والمصادرة على أربعة أقسام :

أحدها ؛ أن يكون الدليل عين المدعي .

والثاني ؛ أن يكون المدعي جزء الدليل .

والثالث ؛ أن يكون المدعي موقوفًا عليه صحة الدليل .

والرابع ؛ أن يكون موقوفًا عليه صحة جزء الدليل والكل باطل

لاشتماله على الدور الباطل ودليل الشارح من القسم الأول وللمصادرة

معنى آخر قريب مما ذكرنا يذكرونه في تقسيم المبادئ في المنطق بأن

المبادئ التصديقية أما مقدمات بيئة بنفسها أي بديهية أو مقدمات

مأخوذة أي نظرية فالأولى تسمى علومًا متعارفة والثانية أن اذ عن

بها المتعلم بحسن الظن بالمعلم سميت أصولًا موضوعة وإن أخذها مع

استنكار سميت مصادرة ومن هنا يعلم أن مقدمة واحدة يجوز أن

تكون أصلًا موضوعًا بالنسبة إلى شخص ومصادرة بالنسبة إلى آخر .

وقال بعضهم أنه لا خلاف بين الكوفيين وغيرهم في جواز وقوع

المبتدأ بعد إذا وإنما الخلاف بينهما في خبره فالكوفيون يجوزون أن

يكون أسما وغيرهم لا يجوزونه بل يوجبون كونه فعلا فيجوز في نحو

إذا السماء انشقت عند الطرفين كون السماء مبتدأ وانشقت خبره وفي

نحو اجيئك إذا زيد قائم لا يجوز كون زيد مبتدأ إلا عند الإخفش

والكوفيين واستدل الكوفيون بما جاء في كلام العرب من ( نحو إذا

باهلي تحته حنظلية ) حيث وقع بعد إذا مبتدأ ليس خبرها فعلا .

واجيب عن ذلك بأنه ( على أضمار كان كما اضمرت هي ) أي كان

( وضعير الشأن ) اسميًا ( في قوله أي فهلا نفس ليلى شفيعها ) فتدبر

بعد هلا كان مع ضمير الشأن اسمها وجعل جملة نفس ليلى شقيعها  
خبرا لها لأن هلا حرف تحضيض يختص بالافعال كما يأتي في فصل  
اما في قوله !

وبهما التحضيض مز وهلا الا الا واو لينها الفعلا

( فرع )

( مشبه اذا من اسماء الزمان المستقبل كاذا لا يضاف الا الى الجملة  
الفعلية قاله في شرح الكافية نقلا عن سيبويه واستحسنه وقال )  
المصنف بعد ما نقله عن سيبويه انه ( لولا ان من المسموع ) من كلام  
العرب ( ما جاء بخلافه ) لكان كلام سيبويه حقا ولكن جاء في كلام  
من هو خالق الفصحاء ما هو بخلاف ما نقل عن سيبويه ( كقوله  
تعالى يوم هم بارزون ) فان يوم فيها مشبه اذا لأن المراد به يوم القيمة  
وهو مستقبل ( انتهى ) كلام المصنف في شرح الكافية ( واجاب ولده )  
اي ابن الناظم ناصرًا لسيبويه رادا لأبيه ( عنها ) أي عن الآية ( بانها  
ما نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه منزلة الماضي وحينئذ فاسم الزمان  
يعنى يوم ( فيه ) اي في قوله تعالى ( ليس بمعنى اذا بل بمعنى اذوهي )  
اي اذ ( تضاف الى الجملتين ) وكذا مشبهها فكلام الناظم باطل وقول  
سيبويه حق . الى هنا كان الكلام في مشبه اذا من حيث الجملة التي  
يضاف هو اليها واما الكلام في مشبه اذا من حيث اعرابه وبنائه  
فاعلم انه ( قال ابن هشام ولم ار من صرح بان مشبه اذا كمشبه  
اذ يبنى ) اذا وقع قبل فعل مبني ( ويمرّب ) اذا وقع قبل فعل معرب  
( بالتفصيل ) الذي ذكر في ( السابق ) والحال ان ( قياسه ) اي مشبه اذا  
( عليه ) اي على مشبه اذ ( ظاهر ) فمقتضى القياس جريان التفصيل

المذكور في مشبه اذا أيضا ( ومنه ) اي من مشبه اذا قوله تعالى ( هذا يوم ينفع الصادقين لأن المراد به ) اي باليوم الزمان ( المستقبل ) اعنى يوم القيمة ( انتهى ) كلام ابن هشام ( قلت ) ان ما ادعاه ابن هشام من كون يوم في الآية مشبه اذا باطل لانه ( قد تقدم ) انما ( نقلا عنهم الاستدلال به ) أي باليوم في الآية ( على مشبه اذاى لانه ما نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه منزلة الماضي لاسيما في اوله ) اي في اول الآية ذكر ( قال بلفظ الماضي ) وهو قرينة واضحة للتنزير ليحصل التناسب بين اجزاء الآية ورعاية التناسب بما هو كالواجب في فصاحة الكلام وبلاغته كما ثبت في محله .

( لمفهم اثنين لفظا ومعنى ) بان يكون موضوعا لاثنين ودالا عليهما صريحا ( او معنى فقط ) بان لا يكون موضوعا لاثنين ولا دالا عليهما الا بنحو من التأويل والعناية ( معرف بلا تفرق بعطف اضيف كتسا وكلا مثال ما دل على اثنين صريحا ) نحو جائي كلا الرجلين ( وكذلك نحو كلاهما ومثال ما دل على اثنين بالتأويل نحو قوله :

ان للخير وللشر مدى ( وكلا ذلك وجه وقيل )

فلفظ ذلك مفرد لكنه مثنى معنى لانه مشار به الى اثنين وهما الخير والشر بتأويلهما بما ذكر اي كلا من الخير والشر ( ولا يضافان لمفرد ) غير مؤل بمفهم اثنين ( ولا لمنكر ) ولو كان مفهم اثنين صريحا ( خلافا للكوفيين ولا لمفروق ) بالعطف ( وشذ كلا اخى وخليلي واجدى عضدا ) حيث اضيف كلا الى مفهم اثنين مفروق بالعطف .

( ولا تضاف لمفرد معرف ايا ) مطلقا سواء كان استفهامية او غيرها ( بل اضيفها الى مثنى او بمجموع مطلقا ) سواء كان كل من المثنى والمجمع

معرفة او نكرة ( او مفرد منكر وان كررتها ) اي الاستفهامية ( فاضف  
 الى المفرد المعرف نحو ابي وايك فارس الاحزاب ) فاضيفت اي  
 الاستفهامية الى المفرد المعرف لانها تكررت ( او ان تنو الاجزاء ) اي  
 تقدر بعد اي لفظ اجزاء حتى يكون اي مضافا الى هذا المقدر ( فاضفها  
 اليه ) اي الى المفرد المعرف في الظاهر والا ففي الحقيقة مضاف الى  
 الجمع وهذا الحكم مختص بغير اي الصفية ( نحو اي زيد حسن اي اي  
 اجزائه ) حسن اوجهه ام رأسه ام عنقه وهكذا وحاصل الكلام في  
 المقام ان المضاف اليه ستة اقسام لانه اما معرفة او نكرة وكل واحد  
 منهما اما مفرد او تثنية او جمع واي اربعة اقسام الاستفهامية وقد مضى  
 حكمها من أنها تضاف الى خمسة من الاقسام الستة ولا تضاف الى  
 واحد منها وهو المفرد المعرف الا اذا تكرر اي او ينوي اجزاء المضاف  
 اليه المفرد المعرف وقد بين ايضا ان غير الاستفهامية ايضا لا تضاف  
 الى المفرد المعرف واما حكم غير الاستفهامية بالنسبة الى المضاف اليه  
 غير المفرد المعرف فقد ذكره المصنف بقوله ( واخصص بالمعرفة مع  
 اشتراط ما سبق ) من ان اي مطلقا لا تضاف الى المفرد المعرف ( موصولة  
 ايا فلا تضافها ) اي الموصولة ( الى نكرة سواء كان مفردا او مثني او جمعا  
 ) خلافا لابن عصفور فانه يجوز اضافة الموصولة الى النكرة ايضا عند غيره  
 فلا تضاف الا الى المثني والجمع المعرفتين مثال الجمع المعرفة ( نحو ايهم اشد )  
 في كونها في الآية موصولة كلام مضى في باب الموصولات ومثال المثني  
 المعرفة اكرم ايها اعلم فتأمل ؟ والسر في عدم اضافة الموصولة الى  
 النكرة انها معرفة وضافة المعرفة الى النكرة غير معقول معنى فلا تضاف  
 لفظا ( وبالعكس اي الصفة والحال ) اي اذا كان اي صفة او حالا

( فلا يضافان ) حينئذ ( الا الى النكرة كمررت بفارس اي فارس ) هذا مثال للمصفة وانما اضيف الى النكرة لأن نعت النكرة يجب ان يكون مثله ليحصل المطابقة ( و ) مثال الحال مررت ( يزيد اي فارس ) وانما اضيف اي الى نكرة لوجوب كون الحال نكرة ومعنى اي فارس في صورتين كامل في الفروسية و اي معرب في صورتين ( وان يكن اي شرطا او استفهاما فمطلقا سواء اضيف الى ) ( مثنى ) او جمع معرفة دون مفرد معرفة لما ذكر ( او نكرة ) مفردا كان او تثنية او جمعا ( كمل بها الكلام ) والحاصل ان اي الشرطية تضاف الى جميع الاقسام الستة الا المفرد المعرف وكذا الاستفهامية كما ذكره الشارح في اول البحث في اي مثال الشرطية المضاف اليه مثنى معرفة ( نحو ايما الاجلين قضيت ) فلا عدوان ، ومثال المضافة الى جمع معرفة اي الرجال ياتيني فله درهم ومثال المضافة الى نكرة مفرد اي رجل جائي فله درهم ، ومثال التثنية اي رجلين اكرماني فلهما درهم ومثال الجمع اي رجال جائوني فلهم درهم ، هذا في الشرطية واما الاستفهامية فمثال المضافة الى المفرد النكرة نحو ( فباي حديث ) ومثال المضافة الى المثنى المنكر اي رجلين جاءا ، ومثال المضافة الى الجمع المنكر اي رجال جاتوا ، ومثال المضافة الى المثنى المعرفة اي الرجلين عادل ومثال المضافة الى الجمع المعرفة ايكم ياتيني بعرشها واي الرجال المهذب .

## ( فرع )

( اذا اضيف اي الى مثنى معرفة ) وكذا الجمع المعرفة ( افرد ضميرها ) كما مثلناه مفصلا ، ( او ) اضيف ( الى نكرة طوبق ) كما مثلناه ايضا مفصلا والوجه في ذلك ان المراد من اي في صور الاضافة الى المعرفة

واحد من افراد المضاف اليه لا جميع الافراد كما هو كذلك في كلا  
 وكلتا اذا اضيفا الى الاسم الظاهر نحو كلتا الجنتين اتت اكلها فان المراد  
 واحدة من الجنتين على البديل بمعنى ان هذه اتت وتلك اتت  
 فحصل اكل من هذة واكل من أخرى بخلاف صور الاضافة الى النكرة  
 فان المراد منه حينئذ مجموع المضاف اليه كما هو كذلك في كلا وكلتا  
 اذا اضيفا الى الضمير نحو الزيدان كلاهما عادلان وبعبارة اوضح اذا  
 قلت كلا الرجلين اعطاني درهما معناه ان كل واحد منهما اعطاك درهما  
 فحصل درهماً واذا قلت زيد وعمرو كلاهما اعطيانى درهما معناه انه  
 حصل لك درهم واحد وقس عليه اي فانه اذا اضيف الى معرفة معناه  
 التعميم في مادة المضاف اليه واذا اضيف الى نكرة المراد التعميم في هيئة المضاف  
 اليه وقد مر في اوائل التعليقة اشارة الى ذلك فراجع .

( والزموا اضافة لدن وهو ظرف لاول غاية ) اي مسافة ( زمان )  
 نحو انتظرته لدن صباح يوم الجمعة ( او مكان ) نحو من لدن حكيم  
 وهو ( مبنى ) لتضمنه معنى من الابتدائية ولذا قد تظهر من كالمثال  
 الثاني كاسم لا التي لنفى الجنس قد تظهر معه من الجنسية كما تقدم  
 في بابه وقال الازهري علة بنائها شبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد  
 وهو الظرفية وعدم التصرف اتى ويويده مائى المصباح وهذا نصه لدى  
 اسم جامد لا حظ له في التعريف والاشتقاق فاشبه الحرف وبنائه في كل لغة ( الا  
 في لغة قيس فجر ) المضاف اليه ( وافرادها ) اي قطعها عن الاضافة  
 ( ونصب غدوة بها ) حين القطع عن الاضافة ( على التميز او التشبيه  
 بالمفعول به او اضمار كان واسمها ) على ان يكون نصب غدوة على  
 الخبرية هذا النصب مع الاحتمالات الثلاثة الواردة ( عنهم ندر ) والمراد

بما ورد عنهم قول الشاعر :

وما زال مهري مزجر الكلب فيهم      لدن غدوة حتى دنت لغروب  
فروى غدوة في هذا البيت الوارد عن شاعرهم بالنصب فنصبها اما  
على التميز بناء على تشبيهه نون لدن التنوين لانها تتغير وتحذف كالتنوين  
كما يأتي في بيان لغاتها فشابه لدن الاسم المبهم بالتنوين فنصب غدوة  
على التميز او على التشبيه بالمفعول به لأن نون لدن تثبت تارة وتحذف  
اخرى فشابهت لدن اسم الفاعل فانه قد يضاف فيحذف منه التنوين  
وقد لا يضاف فيثبت تنوينه بل قال بعضهم ان نون لدن زائدة كالتنوين  
في اسم الفاعل فنصب غدوة على التشبيه بالمفعول به في ضارب زيدا،  
او على اضمار كان واسمها والتقدير لدن كان الوقت غدوة وقد مر نظيره  
في باب الافعال الناقصة عند قوله :

ويحذفونها ويبقون الخبر      وبعد ان ولو كثيرا ذا اشتهر

وهو قوله : من لدشو لا فالى اتلائها : اي من لدن كانت شولا  
وعلى هذا فنصب غدوة ليس بلدن بل بكان المتسدره ففي قول الناظم  
مساحة فلا تغفل وليعلم ان في لدن عشر لغات :  
الاولى ، والثانية ، والثالثة بالحركات الثلاث في الدال مع فتح اللام  
وسكون النون ،

الرابعة : بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون .

الخامسة : بالضبط المذكور وضم الدال .

السادسة : بفتح اللام وسكون الدال وفتح النون .

السابعة : والثامنة لد ولد بفتح اللام فيهما وضم الدال في الاولى

وسكونها في الثانية .

والتاسعة : لد بضم اللام وسكون الدال .  
 والعاشرة : لت بفتح اللام وأبدال الدال تاء فتلك عشرة كاملة  
 ومن هنا يصح دعوى بعضهم ان بناء لدن لمشابهتها الحرف في بعض  
 لغاتها فحمل الباقي على ذلك البعض .  
 ( وكذا ) ندر ( رفعها ) اي رفع غدوة ( على اضمار كان ) تامة  
 ورفعها على الفاعلية ( كما حكاها ) اي الرفع ( الكوفيون ) وقيل رفعها  
 على التشبيه بالفاعل اي تشبيه غدوة بزيد في قائم زيد .  
 ( ويعطف على غدوة المنصوبة بالجر لانه ) اي الجر ( محلها ) ولان  
 القياس يقتضى جرهما ، ولان النصب فيها نادر ( وجوز الاخفش النصب  
 قال المصنف وهو ) اي نصب المعطوف ( بعيد عن القياس ) .  
 وليعلم ايضا ان لدن اسم لمكان الحضور وزمانه كعند وتفترق عن  
 عند في سبعة امور :

الاول : انها ملازمة لمبدء الغايات اي المسافات الزمانية والمكانية  
 كما اشرنا اليه وعند غير ملازمة لذلك ومن ثم يتعاقبان على شيء واحد  
 فيصح ان يقال جئت من عند زيد كما يصح ان يقال من لدن زيد وقد  
 اجتمعا في قوله تعالى اتيناها رحمة من عندنا وعلمتنا من لدنا علما  
 ولو جيبه بعند فيهما أو بلدن لصح ذلك ولكن ترك دفعا للتكرار وانما  
 حسن تكرار لدى في وما كنت لديهم لتباعد ما بينهما هذا اذا كان  
 المراد معنى الابتداء والا فلا يجوز الا اتيان عند فيجوز جلست عند  
 زيد ولا يجوز جلست لدن زيد لعدم معنى الابتداء هنا .

الثاني : ان الغالب في لدن استعمالها مجرورة بمن ونصبها قائل  
 حتى انها لم تأت في التنزيل منصوبة وجر عند بمن غير غالب .



الثالث : انها مبنية الا في لغة قيس وقد تقدم .

الرابع : انها قد تضاف الى الجملة نحو لندن شب حتى شاب

سود الذوائب .

الخامس : جواز قطعها عن الاضافة كما في صورة نصب غدوة رفعها

وقد تقدم .

السادس : انها لا تستعمل الا فضلا .

والسابع : ان لندن تستعمل فيما هو ظاهر فلا يقال لندن زيد مال الا

اذا كان المال ظاهرا وعند يستعمل في الظاهر والغائب تقول عند زيد

مال سواء كان المال حاضرا او غائبا .

( و ) بما يلزم اضافته لفظة ( مع ) وهو ( اسم لمكان الاجتماع

ولهذا تقع خبرا عن الذوات نحو والله معكم ( او وقته ) اي وقت

الاجتماع نحو جئتكم مع العصر ، وهو ( معرب ) لانه ثلاثي الوضع

كاب واخ ويد ودم حذفت لامها لالتقاء الساكنين مع التنوين واما مع

الاضافة فللتخفيف او لقيام المضاف اليه مقامها وقيل انها ثنائى الوضع

واعربت لمعارضة الاضافة ( الا في لغة ربيعة فيقولون مع بتسكين العين

فيها بناء وهو ) اي سكونه بناء ( قليل ) الاستعمال ( وقال سيبويه

ضرورة ومنه ) اي من استعمال السكون ( فريشى منكم وهو اي معكم

ونقل في هذه الحالة ) اي في حالة بنائها على السكون ( فتح وكسر

لعينها لسكون يتصل بها ) ففي نحو جئتكم مع العصر يجوز فتح العين

وكسرها ( مستند الاول ) اي الفتح ( الخفة و ) مستند ( الثاني الاصل

في التقاء الساكنين ) وقيل الفتح لاستصحاب الاصل لأن العين في الاصل

كانت مفتوحة وقيل لاتباع العين الميم .

هنا ( تتمه لانتفك مع عن الاضافة الا ) اذا وقعت ( حالا ) فتكون حينئذ ( بمعنى جميع ) الاحسن ان يقول بمعنى جميعا ( كقوله ) :  
 ( بكت عيني اليسرى فلما زجرتها عن الجهل بعد الحلم اسبلتنا معا )  
 فمعا حال عن ضمير اسبلتنا اي اسبلتنا جميعا ، وتستعمل معا للمجماعة كما تستعمل للثنتين نحو :

وافنى رجالي فبادوا معسا فأصبح قلبي بهم مستفزا  
 ( واضمم بناء وفاقا للمبرد غير : ان عدت ماله اضيف حالكونك  
 ناويا معنى ما عدم ، قال في شرح الكافية ) انما بنى غير في هذه الحالة  
 ( لزوال ) الاضافة ( المعارض للشبه ) بالحرف ( المقتضى للبناء وهو )  
 اي الشبه المقتضى للبناء عدم ( الاستقلال بالمفهومية ) لشدة الابهام فيه  
 بحيث لا يتعرف بالاضافة كما تقدم في بابها ، وقيل الشبه هو شبهها  
 بالغايات في الابهام والقطع عن الاضافة ونية المضاف اليه ( قلت وهى  
 نظيره اي فيأتي في هذه ) اي في : غير : ( ما قلته ) اي في : اي :  
 وقد تقدم في باب الموصولات عند قوله :

اي كما واعربت مالم تضاف وصدر وصلها ضميرا نحذف  
 ( وهو ) اي ما قلته فيها ( وجود هذه العلة ) اي الشبه مع زوال  
 المعارض ( فيما اذا لم ينو المضاف اليه مع قولهم باعرايها ) اي : غير  
 ( حينئذ ) اي حين اذا لم ينو المضاف اليه كما سيأتى التصريح بأعرايها  
 من الشارح حيث يقيد قول الناظم :

واعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا وما من بعده قد ذكرنا  
 بقوله وقبله ( فالاحسن ما ذهب اليه الاخفش من كونها معربة في  
 هذه الحالة ايضا كحالاتها الثلاثة الاخرى وهي ما اذا لم ينو المضاف

اليه اصلا الذي استشكل به الشارح ، وما اذا نوى المضاف دون لفظه  
وما اذا ذكر المضاف اليه كما اجمعوا على ان فتحها في هذه الحالة  
التي قيل بينهاها على الضمة بدون التنوين ( مطلقا ) سواء كان الفتح مع  
التنوين او بدونه ( وضما مع التنوين الذي هو قليل حركثا اعراب )  
والحاصل ان غيره في هذه الحالة اى حالة حذف المضاف اليه ونية معناه اما  
مضمومة او مفتوحة وفي كل من الصورتين اما مع التنوين او بدونه  
وهم قد اجمعوا انها في ثلاث صور منها معربة وهي اذا كانت مفتوحة مع  
التنوين ، واذا كانت مفتوحة بلا تنوين ، واذا كانت مضمومة مع  
التنوين فبقيت صورة واحدة وهي اذا كانت مضمومة بلا تنوين فالاحسن  
ان يقولوا بأعرابها في هذه الصورة ايضا لما استشكله الشارح حتى تصير  
في جميع صور هذه الحالة معربة كحالاتها الثلاثة الاخرى .

( وشرط ابن هشام لجواز حذف ما يضاف اليه ان يقع بعد ليس :  
نحو قبضت عشرة ليس غير ) فيحتمل ان تكون منصوبا خبرا لليس واسمها  
مستتر فيها ( اي ليس المقبوض غير ذلك ) ويحتمل ان يكون اسما لليس  
وخبرها محذوف بقرينة قبضت ( اي ليس غير ذلك مقبوضا ) ولكن هذا  
الاحتمال منافي لما تقدم في باب الاستثناء وغيره من ان أفعال الاستثناء  
اسمها يجب ان يكون ضميرا مستترا فيها فتأمل ؟

( وذكر ابن السراج في ) كتاب ( الاصول وغيره وقوعها بعد لا نحو  
قبضت عشرة لا غير بالبناء على الضم ، ثم بنائها سواء وقعت بعد  
ليس او لا ( على الحركة لان لها أصلا في التمكن ولولاه ) اي لو لم  
يكن لها اصل في التمكن ( لم يقارقا البناء ) والحال انها معربة في اكثر  
الحالات كما تقدم أنفا ، ( وكانت ) الحركة في حالة البناء ( ضمة لثلا

يلتبس ) حالة ( الاعراب ) بحالة ( البناء ) لانها في حالة الاعراب اما مضمومة مع التنوين فالتنوين فارق واما مفتوحة مع التنوين فالتنوين أيضا فارق واما مفتوحة بلا تنوين او مكسورة كذلك فان بنيت على الفتح او الكسر تلتبس حركة البناء بحركة الاعراب ( قاله في شرح التسهيل ) .

( وخرج بقوله ) اي الناظم ( ان عدمت . . . الخ ) صورتان من الصور الثلاث الباقية :

الاولى : ( ما اذا لم يعدم المضاف اليه ) نحو قوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر .

( و ) الثانية : ( ما اذا عدم ) المضاف اليه ( ولم ينو ) بأن صار نسيا منسيا ( فانها حينئذ معربة ) نحو قبضت عشرة ليس غيرا او غير: بالتنوين ولكن سيأتي ان ابن هشام قال ما اظن نصبها موجودا ، ( وسيأتي تصريحه بهذه الحالة ) في قوله : واعربوا نصبها . . . الخ مع زيادة قول الشارح وقبله .

واما الصورة الثالثة : من الصور الثلاث الباقية فقد بين اخراجه بقوله : ( وكذا اذا نوى لفظه دون معناه ) : اي نوي لفظه عندما نوي معناه اي نوي اللفظ والمعنى معاً فانها حينئذ معربة ( كما قاله في شرح الكافية وأخرجه ) اي غير اذا نوي اللفظ والمعنى معا ( تقييدي المنوي ) المفهوم من ناويا ( بالمعنى ) لان الشارح قال بعد ناويا في النظم : معنى .

( قبل كغير في جميع ما تقدم ) من البناء في بعض الحالات والاعراب في اخرى وغيرهما ( فيبنى على الضم اذا حذف ما يضاف اليه ونوى

معناه نحو الله الامر من قبل ومن بعد ) وتسمى هذه الظروف غايات لان غاية الكلام وآخره كانت ما اضيف اليه فلما حذف المضاف اليه صرن غايات ينتهى بها الكلام وعبر بعضهم بدل الكلام بالكلمة فقال واذا بنيت الظروف تسمى غايات لان الاصل فيها ان تكون مضافة وغاية الكلمة المضافة ونهايتها آخر المضاف اليه لانه تتمته اذ به تعريفه فاذا حذف المضاف اليه وتضمنه المضاف صار آخر المضاف غايته : انتهى وانما هذه التسمية فيما لم يعوض عن المضاف اليه التنوين واما اذا عوض عنه التنوين ككل وبعض واذا فالغاية حينئذ هو المضاف اليه المحذوف لانه لوجود عوضه كالمذكور او العاية نفس العوض اعني التنوين . واختلفت ايضاً عباراتهم في بيان علة بناء هذه الظروف فقال بعضهم وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الإضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه من دون معارض للشبه من ظهور الإضافة التي هي من خواص الاسماء وقال بعض آخر انما بنيت لافتقارها الى المضاف اليه معنى وقال بعض آخر انما بنيت لمشابتها الحرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف وقال بعض آخر في بيان علة البناء ان الفرق بين هذه الظروف مضافة وبينها مقطوعة عن الإضافة منوناً مع احتياجها الى المضاف اليه في الصورتين انها مذكورة بتمامها في الصورة الاولى فاعربت وبعضها مذكور في الصورة الثانية فبنيت لان بعض الاسم لا تستحق الاعراب . لا يقال هذا لا يصدق عليه ضابط الشبه الافتقاري المتقدم في باب المعرب والمبنى وهو ان يكون افتقارا متأصلاً الى الجملة لانا نقول ذلك ضابط للمبنى الواجب اللازم للكلمة وبناء هذه الظروف ليس كذلك .

قيل : إنما تبني هذه الظروف فيما تبني إذا كان المضاف إليه معرفة  
والافتعرب كسائر الحالات ، فإن قلت الاحتياج إلى المضاف إليه  
حاصل لها مع وجود المضاف إليه فهلا بنيت معه كالأسماء الموصولة  
مع وجود ما تقتقر إليه أعني صلتها ، قلت لأن ظهور الإضافة التي هي  
من خواص الأسماء يرجح جانب الأعراب وأما حيث واذ ونحوهما  
فإنها وإن كانت مضافة إلى الجملة بعدها إلا إن إضافتها ك : لا إضافة  
إذ الإضافة كما قلنا فيما تقدم في الحقيقة إلى مصادر تلك الجمل .  
وإنما بنيت هذه الظروف على الحركة للفرق بين البناء الأصلي  
والعارض ، وجعل الحركة الضم لما ذكر سابقاً أعني عدم الالتباس  
ولجبران المضاف إليه المحذوف لأنها لحقتها الوهن بحذفه فبنيت على  
أقوى الحركات .

ويعرب قبل في ثلاثة مواضع :

الأول : ما ذكره بقوله : ( دون ما إذا لم يحذف ) ؛ أي إذا  
ذكر المضاف إليه ( نحو جئت قبل العصر ) فقبل حينئذ معرب منصوب  
بالفتحة على الظرفية .

والثاني : ما ذكره بقوله : ( أو حذف ولم ينو ) أي جعل المضاف  
إليه نسياً منسياً نحو ( فساغ لي الشراب وكنت قبلاً ) ؛ فأعرب قبلاً  
لأنه حينئذ غير متضمن لمعنى حذف الإضافة الموجب للبناء فكان من  
جملة الأسماء العاربية عن الأضافة فأعرب مثلها ونون لزوال المانع منه  
أعني الإضافة .

والثالث : ما ذكره بقوله ( أو نوى لفظه ) أي مع معناه فيعرب  
حينئذ بلا تنوين لوجود المانع منه أعني الإضافة ( نحو : ومن قبل

نادى كل مولى قرابة .

( والاحسن فيها أيضاً وفيما بعدها ) يعنى ( حسب واول ودون  
والجهات ) وعمل ( ما اختاره الاخفش من الاعراب مطلقاً ) حتى فيما  
اذا نوى معنى المضاف اليه من دون لفظه ووجه الاحسنية ما استشكله  
في اي وقد تقدم .

( ومثلها ) اي مثل غير ( ايضاً بعد ) في جميع الاحكام المتقدمة  
( فتبنى وتعرب على التفصيل المتقدم ) فالبناء ( كالأية السابقة ) يعنى  
لله الامر من قبل ومن بعد بضم قبل وبعد بغير تنوين وهما في هذه  
الحالة معرفتان بالاضافة الى المصدر المنوي معناه دون لفظه اى من  
قبل الغلب ومن بعده ، هذا اذا قدر المضاف اليه معرفة والا فهما  
نكرتان مخصصتان وقيل اذا كان المضاف اليه المقدر نكرة فهما معرفتان  
ووجهه غير ظاهر ( و ) مثال الاعراب في حال الاضافة ( نحو جئت  
بعد العصر ) ومثال حذف المضاف اليه نسياً منسياً واعرابهما كقراءة  
بعضهم الآية السابقة بالجر والتنوين ( و ) مثال تقدير المضاف اليه  
لفظاً ومعنى واعرابهما هو انه ( قرىء لله الامر من قبل ومن بعد )  
بالجر من غير تنوين على نية المضاف اليه لفظاً ومعنى اى من قبل  
الغلب ومن بعده .

- وقد يستعملان في المكان نحو دار زيد قبل دار عمرو وبعد دار

خالد .

( وكذا حسب ) تبني وتعرب على التفصيل المتقدم وان لم تكن من  
الظروف لانها بمعنى كاف او مكف وانما اجرى بجرى الظروف لشبهها  
بها في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة بل يحصل لها التخصيص

بها وان اضيفت الى معرفة حملا على ما هي بمعناه ولذا تقمع صفة  
 للنكرة كمررت برجل حسبك من رجل اي كاف لك عن غيره وحالا  
 للمعرفة نحو هذا زيد حسبك من رجل ومن رجل في الصورتين تميز  
 اي كافيا لك عن غيره وقد تستعمل استعمال الجوامد من دون اعتبار  
 موصوف لها فلا تكون بمعنى الكافي او المكفي فتقع مبتدأ نحو حسبهم  
 جهنم ونحو فان حسبك الله وقد يجر بالحرف نحو بحسبك درهم وبهذه  
 الامثلة يرد على من زعم انها اسم فعل بمعنى يكفي فان العوامل لا  
 تدخل على اسماء الافعال كما تقدم في باب المعرب والمبني عند قوله ؛  
 وكنيابة عن الفعل بلا تأثر وكافتقار اصلا

سواء كانت العوامل لفظية او معنوية وقد يحدث فيها مع احد  
 المعنيين المذكور معنى ؛ لا غير ( نحو قبضت عشرة فحسب ) اي لاغير  
 وحسب حينئذ مبتدأ والفاء فيها للزينة كالفاء في فقط وهو مثال لحالة  
 البناء ( اي فحسي ذلك وهذا حسبك من رجل ) مثال لصورة الاضافة  
 والاعراب واما صورة حذف المضاف اليه نسياً منسياً نحو رأيت زيدا  
 حسبا فاعربت حسبا ونسبها على الحالية كما سيأتي عن قريب .  
 ( و اول ) كذلك ايضاً لها حالات اربع فتبني وتعرب على التفصيل  
 المتقدم ( كما حكاه الفارسي من قولهم : ابدء بذنا من اول ) فحكاه  
 الفارسي على ثلاثة وجوه .

الاول ( بالضم ) بلا تنوين ( على نية معنى المضاف اليه ) من  
 دون لفظه اي من اول الامر .

( و ) الثاني ( بالجر ) مع التنوين ( على نية لفظه ) اي لفظ  
 المضاف اليه مع معناه .



( و ) الثالث ( بالفتح ) من دون تنوين ( على ترك نيته ) اي المضاف اليه وجعله نسيا منسيا ( و ) على ( منع صرفه للوزن والوصف ) فتحصل من حكاية الفارسي ان اول قد ينصرف وقد لا ينصرف قال الرضي : وانما تظهر وصفية اول بسبب تأويله وهو اسبق فصار مثل مررت برجل اسد اي جريء فلا جرم لم يعتبر وصفيته الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما اول او ذكر من التفضيلية بعده ظاهرة اذ هي دليل على ان افعال ليس اسما صريحا كافكل فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر لختفاء وصفيته كما مر يقال تركت له اولاً وآخرأ ويجوز حذف المضاف اليه من اول وبنائه على الضم اذا كان مؤلا بظرف زمان انتهى .

موضع الحاجة من كلامه اعلى الله في الجنان مقامه . ومراده بما مر ما ذكره بقوله لما لم يكن لفظ اول مشتقاً من شيء يستعمل على القول الصحيح يعني انه افعال من : وول : لا مما استعمل منه اسم كاحنك خفى فيه معنى الوصفية اذ هي انما ظهر باعتبار المشتق منه كاعلم اي ذو علم اكثر من علم غيره واحنك اي ذو حنك اشد من حنك غيره انتهى .

وبقوله يوجه ما ورد في بعض الزيارات المأثورة وابده به اولاً ، وقال بعض المحققين له ثلاث استعمالات ؛

الاول : ان يكون صفة بمعنى اسبق فيكون افعال التفضيل ويفرق بمن نحو قوله تعالى وانا اول المؤمنين وهذه نظير الله اكبر وبالالف واللام ويثنى ويجمع ويؤنث تقول الاولان والاولون والاولى والاولى والاوليان والاوليات والاول وله حكم تختص به دون افعال التفضيل

وهو انه اذا اضيف جاز حذف المضاف اليه وبني على الضم حملا على قبل وبعد .

الثاني : ان يدخله معنى الظرفية والصفة فيه باقية على حالها ولهذا منع من الصرف .

الثالث : ان يجرد عن الوصفية فيجري مجرى الاسماء فيوصف وينصرف لانه لم يبق فيه الا الوزن كافكل للردة وح مؤنثة اوله ، وقال بعض آخر : اعلم ان اول يصح ان يعتبر واقعا على زمان مقدر بمعنى في فيكون بمعنى قبل فينصب على الظرفية معرفا او منكرا منونا كجئت اول الناس او اولاي في اول ازمنة بجيء الناس او يضم كجئتك اول ، ويصح ان يعتبر صفة لموصوف به من زمان او غيره فيمنع من الصرف فيجر بالفتحة وينصب على الحال او غيره ومعناه متقدما كجئتك اول او اولاي متقدمهم او متقدما ورأيت اول اي شخصا متقدما فاول بهذا المعنى اوليته باعتبار عامله او غيره انتهى . فظاهر من جميع ما نقلناه ان اول قد لا ينصرف وقد ينصرف وينون كما في بعض الادعية المأثورة .

( و : دون ) كذلك ايضا فتبني وتعرب على التنصیل المتقدم وهو ظرف مكان اسم لادنى مكان باعتبار مكان المضاف اليه نحو جلست دون زيد اي اقرب مكان من مكان جلوس زيد .

وقد يستعمل دون في الرتب المتفاوتة كزيد دون عمرو في الرئاسة مثلا او في الفضل مثلا او نحوهما وقد يستعمل في مطلق التجاوز عن شيء الى آخر نحو فعلت بزيد الاكرام دون الامانة ونحو اعطيت زيدا دون بكر .

( والجهاً الست ايضاً ) كذلك تبني وتعرب على التفصيل المتقدم وهي ( فوق ، وتحت ، وامام ، وقدام ، ووراء ، وخلف ، واسفل ) قال الرضي : ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال ؛ فعد بعضهم يمين وشمال مما نحن فيه غير صحيح لأن كلام الرضى هو المرضى لانه نجم أئمة هذه الصناعة ، فمثال البناء ( نحو ؛ ولم يكن لقائك الا من وراء وراء ) بالبناء على النضم ( وحكى الكسائي افوق تنام ام اسفل بالنصب ) في كلا الطرفين على نية المضاف اليه لفظاً ومعنى ( اي : افوق هذا ) تنام ام اسفل هذا .

( و : عل : بمعنى الفوق ) تبني بالنضم اذا كانت معرفة بأن اريد بها علو شيء معين وحذف ذلك الشيء ونوى معناه دون لفظه ( نحو وايتت فوق بني كليب من عل ) اي من علوهم ، وكذا اذا كانت نكرة بأن اريد بها شيء مجهول نحو ( كجلمود صخر حطه السيل من عل ) اي حطه السيل من شيء عال ، وقال بعضهم في هذه الصورة انها معربة ولذا قال انها في البيت الثاني بكسر اللام .

( وفهم من ذكر المصنف لها جواز اضافتها لفظاً وبه ) اي بجواز اضافتها لفظاً ( صرح الجوهري ) في كتاب صحاح اللغة قال فيه يقال ايتته من عل الدار بكسر اللام اي من عال ( وخالفه ) اي خالف الجوهري ( ابن ابي الربيع ) فقال انها لا تستعمل مضافة .

وعل ؛ في الاصل على او علو حذف لامها نحو يد ودم قال الرضي اذا بنيت عل على النضم حذف اللام اي الياء نسياً منسياً اذ لو قلت على استثقلت الضمة على الياء ولو حذفتها وقلت على لم يتبين كونها مبنية على الضم كاخواتها واما نحو يا قاضي فاطراد الضم في المنادي

المعرفة المفرد يرشد إليه انتهى وقال بعض آخر إن أصلها علو حذف  
 الواو اعتباطاً واجرى الأعراب والبناء على عينها التي هي اللام .  
 ( واعربوا نصباً وجرأً كما تقدم ورفعاً إذا ما نكر أي قطع عن  
 الإضافة لفظاً ونية قبلاً : وما بعده ) إلى عل ( و ) ما ( قبله ) يعني  
 ( لشدن ومع وغير ) ( قد ذكر وشمل ذلك ) أي شمل هذا ( على  
 عل ) فيلزم على هذا جواز أعرابها نصباً وجرأً ( وبه ) أي بشمول  
 هذا الحكم على : عل ( صرح بعضهم ) فقال بجواز نصبها وجرها ،  
 لكن قال ابن هشام ما اظن نصبها موجوداً وكذا قال في جواز إضافتها .  
 ( ثم هو ) أي النصب ( على الظرفية في قبل وما بعده ) لا حسب  
 فعلى الحالية ( ولكن ) ذكر المصنف أن أسماء الجهات ( الست ) ما  
 عدا فوق وتحت تتصرف تصرفاً متوسطاً ( فعلى هذا يمكن أن يكون  
 نصبها على غير الظرفية ) وان دون تتصرف تصرفاً نادراً ( فهي أيضاً  
 يمكن أن تنصب على غير الظرفية .

( وما يلي المضاف ) أي ما يقع بعد المضاف ( أي المضاف إليه  
 يأتي خلفاً عنه أي عن المضاف في الأعراب ) فيعرب المضاف إليه  
 بأعراب المضاف ( و ) في ( التذكير ) فيجرب على المضاف إليه المؤنث  
 أحكام المذكر ( و ) في ( التأنيث ) فيجرب على المضاف إليه المذكر  
 أحكام المؤنث ( وغيرها ) أي في الأفراد والتثنية والجمع وذى العقلية  
 والتذكير وغير ذلك من الأمور التي يحكم عليها العقل والذوق السليم  
 وهذه الخلافة ( إذا ما حذف ) المضاف ( نحو وجاء ربك ) مثال  
 لخلافة المضاف إليه عن المضاف في الرفع لأن المضاف المحذوف كان  
 فاعلاً ( أي امر ) ربك أو عذاب ربك أو رسول ربك والتقدير

والاخير أحسن لأن الداعى الى تقدير المضاف ان نسبة المجيء الى الله تعالى مستحيلة لأنه من عوارض الاجسام وهو منزه عن ذلك والامر والعذاب من المعانى لا يتصفان بالمجىء الا مجازا ( و ) نحو ( تجعلون رزقكم ) مثال لخلافة المضاف اليه عن المضاف في النصب لأن المضاف المحذوف كان مفعولا لتجعلون وفي هذا المثال مضافان حذف كل واحد منهما تدريجا ( اي بدل شكر رزقكم ) فحذف البديل وخلف عنه الشكر في النصب ثم حذف الشكر وخلف عنه رزقكم اما خلافة المضاف اليه عن المضاف في الجر فغير معقول لكونها تحصيليا للحاصل ونحو ( يسقون من ورد البيرص عليهم . بردى يصفق بالرحيل السلسل )

مثال لخلافة المضاف اليه المؤنث عن المضاف المذكر في التذكير اذ بردى مؤنث عاد عليه الضمير المذكر المستتر في يصفق ( اي ماء بردى وهو ) اي بردى ( نهر بدمشق ) والقه للتأنيث ، ونحو ( والمسك من ارد انها نافحة ) مثال لخلافة المضاف اليه المذكر عن المضاف المؤنث في التأنيث اذا لمسك مذكرا عاد عليه ضمير المؤنث المستتر في نافحة ( اي رائحة ) المسك ، ونحو ( ان هذين حرام على ذكور امي ) مثال لخلافة المضاف اليه التثنية عن المضاف المفرد في الافراد واذا عاد الى هذين ضمير المفرد المستتر في حرام ( اي ) ان ( استعمال ) هذين اي الذهب والحريير حرام على ذكور امي ، ( و ) نحو ( تلك القرى املكناهم ) يمكن ان يجعل مثلا لخلافة المضاف اليه غير العاقل عن المضاف العاقل في ذي العقلية بديل لهود ضمير جمع المذكر المختص بذوي العقول الى تلك القرى وهي من غير ذوي العقول وذلك لخلافتها عن الامل وهم من ذوي العقول ، ويمكن ان

يكون مثالا لخلافة المضاف اليه المفرد عن المضاف الجمع في الجمعية بدليل عود ضمير الجمع الى تلك وهو مفرد ويمكن فيه اعتبارات آخر ظاهرة لا حاجة الى بيانها ( اي اهلها ) التقدير أهل تلك القرى فالمضاف اليه الذي خلف عن المضاف هو تلك ونحو ( تفرقوا ايادي سبأ ) مثال لخلافة المضاف اليه المعرفة عن المضاف النكرة وهو مثل في التنكير لانه لا يتعرف بالاضافة فوق ايادي سبأ وهو معرفة حالا للضمير في تفرقوا لخلافته عن مثل ( اي مثلها ) اي مثل ايادي سبأ وقد ذكرنا هذا التوجيه في شرحنا على الصمدية في باب لا التي لنفى الجنس في قولهم قضية لا ابا حسن، لها فراجع حتى يتضح لك المراد في المقام ولا يعقل خلافة المضاف اليه المعرفة عن المضاف النكرة في التنكير اذ لا يعقل كون المضاف نكرة مع المضاف اليه المعرفة الا في الاضافة اللفظية والكلام ليس فيها .

ويشترط في هذه الخلافة ان لا يكون المضاف اليه جملة والا يمتنع حذف المضاف ح لان المضاف اليه لا يقبل الاعراب ولا سائر ما فيه الخلافة فتأمل .

والمضاف المحذوف قد يجعل نسيا منسيا بحيث لا يراعي في الكلام ولا يلتفت اليه أبدا بأن لا يعود اليه ضمير ولا يجري عليه حكم من أحكامه كقوله تعالى واسأل القرية فانه جعل الامل المحذوف مطروحا غير ملتفت اليه اصلا لا يعود الضمير اليه ولا بحكم آخر من أحكامه اللهم الا ان يقال ان السؤال المذكور في الاية من أحكامه لانه من أحكام ذوي العقول لا غيرهم ، وقد لا يجعل المضاف المحذوف نسيا منسيا بل يلتفت اليه في الكلام ويعتبر فيه حكم من أحكامه نحو قوله

تعالى أو كظلمات في بحر لحي يفشاه موج اى كذى ظلمات بالافراد  
فحذف المضاف والتفت اليه فذكر الضمير في يفشاه ولو كان مطرحا  
لقال يفشاه ، واجتمع الامران في قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها  
فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون والتقدير وكم من أهل قرية ولم يلتفت  
الى أهل اولاً فقال اهلكناها ثم التفت اليه ثانياً فأعاد ضمير الجمع الى  
أهل وقال أو هم قائلون .

وهي هنا نكتة لا بد من التنبيه عليها وهي ان هذه الخلافة يطلق عليها  
المجاز ، قال في المطول : اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها  
عن معناها الاصلي كذلك توصف به ايضاً لنقلها عن اعرابها الاصلي الى  
غيره ؛ وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو  
الاعراب وهذا ظاهر في الحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك لانه  
قد نقل عن محله أعني المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك  
الاتقال فيه وقد صرح بأن الجر في ليس كمثل مجاز والمقصود في فن  
البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه ( أي الخطيب ) حاول التنبيه على  
الثاني اقتداء بالسلف واجتذاباً بضبع السامع عن الزلق عند اتصاف  
الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال ( اي الخطيب ) وقد يطلق المجاز على  
كلمة تغير حكم اعرابها والظاهر ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان  
وبه يشعر لفظ المفتاح اي تغير اعرابها من نوع الى آخر بحذف لفظ  
او زيادة لفظ ، فالاول كقوله تعالى وجاء ربك ، واسأل القرية ،  
والثاني مثل قوله تعالى ليس كمثل شيء ، اي جاء امر ربك لاستحالة  
بجيء الرب ، واسأل أهل القرية للمقطع بأن المقصود سؤال أهل القرية  
وان كان الله قادراً على انطاق الجدران ايضاً قال الشيخ عبد القاهر .

ان الحكم بالحذف هيئنا لأمر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل مر بقربة قد خربت وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا ومعتبرا اسأل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى اثمارك فالحكم الاصيلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاولى الى الرفع وفي الثانية الى النصب بسبب حذف المضاف وليس مثله سيء فالحكم الاصيلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة السكاف . . . الى ان قال وقال صاحب المفتاح ورأيت في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبهها به لاشتراكهما في التعدى عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا وقال فيه ايضا قال الشيخ في دلائل الاعجاز لم ترد اي الحنساء بالاقبال والادبار ( في قولها في وصف الناقة انما هي اقبال وادبار ) غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كأنها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي مرزول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جيء على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لا انه مراد انتهى ما في المطول وهو شامل لنكات دقيقة مفيدة لاهل التحقيق والدقة والله الموفق وهو المستعان . ( وربما جروا المضاف اليه الذي ابقوا كما قد كان قبل حذف



ما تقدم وهو المضاف لكن لا مطلقا بل بشرط احد امرين :  
 الاول ا ( ان يكون ما حذف ) اي المضاف المحذوف ( مماثلا في  
 اللفظ والمعنى لما ) اي لمضاف مذكور ( عليه قد عطف ) هذا المضاف  
 المحذوف .

والثاني : ( او ) يكون المضاف المحذوف ( مقابلا له ) اي لما عليه  
 قد عطف .

( فالاول : نحو أكل امرء تحسبين امرء ونار توقد بالليل نارا  
 فأبقى نار على جره مع انه مضاف اليه كل محذوفة معطوفة على  
 مماثله وهو كل المذكورة اي وكل نار ، وانما جعل نارا مجرورا بكل  
 محذوفة ولم يجعل مجرورا بالعطف على امرء الاول لثلا يلزم العطف  
 على معمولي عاملين مختلفين لان امرء الاول معمول لسكل وامره الثاني  
 معمول لتحسبين على انه مفعوله الثاني ومفعوله الاول كل امرء قدم  
 عليه لدخول الهمزة عليه فلو عطف نار الاول المجرور على امرء الاول  
 وعطف نار الثاني على امرء الثاني لزم ان يعطف بحرف واحد شيان  
 على معمولي عاملين مختلفين وذلك لا يجوز لأن حرف العطف نائب عن  
 العامل وعامل واحد لا يعمل جراً ونصباً ولا يقوى ان ينوب عن  
 عاملين .

( والثاني كقراءة بعضهم تريدون عرض الدنيا والله يريد الاخوة )  
 بجر الآخرة على حذف مضاف مقابل للمضاف المذكور ( اي باقي  
 الآخرة ) ومقابلة الباقي والعرض الزائل معلومة لا تحتاج الى البيان  
 ( كذا قدره ابن ابي الربيع ) .

( ويحذف الثاني ) اي المضاف اليه ( فيبقى الاول ) اي المضاف

على حالة من ثلاث حالات :

الاولى : ان يبقى على ما كان يستحقه من اعراب وتنوين او بناء نحو من قبل ومن بعد ؛ واخواتهما من الظروف المقطوعة عن الاضافة وقد تقدم مفصلا .

الثانية ان يبقى على اعرابه وينون عوضا عن المضاف اليه المحذوف نحو كلا ضربنا له الامثال ونحو فضلنا بعضهم على بعض وقد تقدم ايضا .  
والثالثة : وهو المقصود ههنا ان يبقى ( بلا تنوين كحالها اذا به يتصل اي يعرب بلا تنوين كما كان كذلك عند ذكر المضاف اليه لكن لا مطلقا بل ( بشرط عطف على هذا المضاف ) الذي يبقى ( واطافة لهذا المعطوف على هذا المضاف ) الباقي ( الى مثل الذي له اضيفت الاولا كقولهم قطع الله يد ورجل من قالها ) فحذف ما اضيف اليه يد وهو : من قالها ؛ وعطف رجل على يد واطيف رجل الى مماثل ما اضيف اليه يد وهو : من قالها ( اي يد من قالها ورجل من قالها ) وهذه المسألة شبيهة بباب التنازع ولذا قال بعضهم : ان المحذوف من الثاني لا من الاول وبعضهم كالشارح قال ان المحذوف من الاول لا الثاني ، وقال بعضهم : ان الاسمين مضافان الى من قالها فلا حذف في الكلام لامن الاول ولا من الثاني وهذا نظير ما سيأتى في فصل احكام توابع المنادى في قوله :

في نحو سعد سعد الاوس ينتصب ثان وضم وافتح او لا تصب  
فيجري جميع الاقوال في الاضافة هناك ههنا فراجع ( وقد يأتي ذلك ) اي بقاء المضاف اليه ( من غير عطف ) على المضاف ( كما حكى الكسائي من قولهم افوق تنام ام اسفل ) قد تقدم انفا ان

الشاهد في كلا الطرفين .

( فصل مضاف ) لفظ فصل ( بالنصب مفعول ) مقدم عامله ( اجز ) في آخر البيت ( شبه فعل صفة ) وموصوفه ( مضاف ) الذي اضيف اليه لفظ فصل والمراد من شبه فعل ما يكون فيه معنى الفعل ( اي مصدر واسم فاعل ما نصب ذلك المضاف عن المضاف اليه ) متعلق بفصل وما في ما نصب ( فاعل فصل مفعولاً تمييز ) للنسبة في نصب ( او ظرفاً ) ايضاً تمييز لا حالان كما زعم خالد ( اجز ) وحاصل ( المعنى ) انه ( اجز ان يفصل ) المعمول ( الذي نصبه المضاف على المفعولية او الظرفية بينه ) اي بين المضاف ( وبين المضاف اليه ) والمضاف مصدر او اسم فاعل وذكر الشارح للمسألة خمسة امثلة :  
الاول : ان يكون المضاف المنفصل عن المضاف اليه مصدر والفاصل مفعولاً للمضاف ( كقراءة ابن عامر : قتل اولادهم شركائهم ) بنصب اولاد وجر شركاء فانفصل المضاف وهو قتل عن المضاف اليه وهو شركاء والفاصل اولاد وهو مفعول لقتل واضافة قتل الى شركاء من اضافة المصدر الى الفاعل .

الثاني : ان يكون المضاف المنفصل عن المضاف اليه ايضاً مصدراً ولكن المعمول ظرف ( نحو : ترك يوماً نفسك وهوها سعى في رداها ) بجر نفسك باضافة ترك اليه فترك مصدر مضاف ونفسك مضاف اليه والفاصل بينهما يوماً وهو ظرف للمضاف .

الثالث ان يكون المضاف اسم فاعل والمضاف اليه مفعول للمضاف ( نحو قوله تعالى : فلا تحسبن الله يخلف وعده رسله ) بنصب وعده وجر رسله فانفصل المتضايقين بوعدده وهو مفعول ثانٍ لمخلف ومفعول

الاول رسله المضاف اليه .

والرابع : كالثالث الا ان الفاصل شبه ظرف معمول للمضاف (و) هو ( قوله صلى الله عليه واله وسلم هل انتم تاركوا الي صاحبي ) فتاركوا اسم فاعل مضاف الى صاحب وهو مفعول تاركوا والفاصل شبه ظرف معمول للمضاف وهو الي .

والخامس : كالثالث والرابع الا ان الفاصل ظرف معمول للمضاف (و) هو ( قول الشاعر كنا حمت يوما صخرة بعسيل ) بجر صخرة فالفاصل بين المتضايقين يوما وهو ظرف معمول للمضاف .

( ولم يعب فصل يمين ) بين المتضايقين سواء كان المضاف شبه فعل ام لا ( حكى الكسائي هذا غلام والله زيد ) بجر زيد باضافة الغلام اليه وفصل بينهما بالقسم وذلك لانه لكثرة دوره في الكلام لا يعد فصلا .

والفصل بجميع ما تقدم من الفواصل يكون جائزا في السعة بلا ضرورة شعرية داعية الى الفصل .

( واضطرارا وجد الفصل يا جنبي من المضاف ) المراد من الاجنبي في المقام : ما كان معمولاً لغير المضاف : لا الاجنبي بالمعنى الذي يذكر في بيان الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل فانه لا يحسن له في هذا المقام صرح بذلك ابن هشام وغيره فلا يصح قول الشارح في مقام الاستشهاد ( كقوله ) :

بما ان وجدنا للهوى من طب ولا عدمتنا قهر وجد صبا  
اذا الوجد الفاصل بين المتضايقين في البيت فاعل للمضاف اعنى القهر كما صرح به ايضاً ابن هشام وغيره ، ولا تغتر بما قاله بعض

المحققين من المحشين من ان : الوجد فاعل للمضاف اليه اعني النصب  
ثم استشكل على نفسه بلزوم تقديم الفاعل على عامله ، فأجاب عن  
ذلك بأنه جائز في الضرورة فان كل ذلك كلام فارغ سيما القول  
بجواز تقديم الفاعل في الضرورة لأن تقديم الفاعل ممتنع مطلقا كما  
تقدم في باب الفاعل عند قول الناظم .

وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فضمير استتر

حيث قال الشارح وهي أعني البعدية مرتبته فلا يتقدم الفعل لأنه  
كالجزء منه انتهى وقرره المحقق المحشي بقوله اي تلك البعدية بحسب  
الرتبة لا بحسب اللفظ فقط وذلك لأنه معمول ومرتبة الم معمول هو  
التأخر عن العامل قال التغا زاني تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع  
بالانفاق والحاصل ان جعل قول الشاعر ما ان وجدنا . . . الخ مثالا  
للفصل الاجنبي خطأ صدر من الشارح وقلده في ذلك من دون تحقيق  
المحقق المحشي فظنه من أمثلة الفصل بالاجنبي ثم بنى والشجرة تنبؤ  
عن الثمرة فالتحقيق ان هذا البيت ليس من أمثلة الفصل بالاجنبي بل  
هو قسم برأسه وقع الفصل فيه بفاعل المضاف ووجه عدم جواز هذا  
القسم اعني الفصل بالفاعل الا في الضرورة ان ما يقع به الفصل في  
السعة يشترط فيه ان يكون فضلا حتى يمكن تنزيل وجوده كالعدم لأن  
المضاف اليه منزل من المضاف منزلة جزئه لانه واقع موقع تنوينه  
فكما لا يفصل بين اجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة  
الجزء منه وفي البيت اعنى ما ان وجدنا . . . الخ هذا الشرط مفقود  
لان الوجد فاعل للمقهر فلذا لا يجوز الا في الضرورة وحاصل معنى :  
ولا عدمتا فهو وجد صب ان الوجد غالب على الصب دائما ، والصب

العاشق ، اذا عرفت ذلك فاعلم ان الاجنبي اي ما كان معمولاً لغير  
المضاف ، وان كان عاملهما واحد على ثلاثة اقسام :  
الأول : ما كان فاعلاً ( و ) هو نحو ( قوله ) :

( انجب ايام والداه به اذ نجلاه فنعم ما نجلاه )

فأنجب فعل ماض ووالداه فاعله وبه متعلق بانجب وايام ظرف  
زمان متعلق بأنجب وهو مضاف واذ مضاف اليه ووالداه فاصل بين  
المضاف والمضاف اليه وهو اجنبي من المضاف لان الفاصل والمضاف  
كليهما معمولان لانجب اي انجب والداه به ايام اذ نجلاه .

الثاني : ما كان مفعولاً ( و ) هو نحو ( تسقى امتياحا ندى المسواك  
ريقتها ) فتسقى مضارع سقى متعد لاثنتين وفاعله مستتر فيه يرجع الى  
المحبوبة وندى مفعوله الاول وهو مضاف وريقتها مضاف اليه والمسواك  
مفعوله الثاني فصل به بين المتضايين اي تسقى ندى ريتها المسواك ؛  
والمسواك اجنبي من ندى لانه ليس معمولاً له وان كان عاملهما واحداً وهو تسقى  
وفي كرون ندى المفعول الاول مع كون تسقى من باب اعطيت تأمل فتأمل .  
والثالث : ما كان ظرفاً ( و ) هو ( قوله ) :

( كما خط الكتاب بكف يوما يهودى ) يتقارب او يزيل

فاضيف الكف الى يهودي وفصل بينهما بالظرف اعني يوماً وهو  
اجنبي من المضاف لانه ليس معمولاً له لانه متعلق بخط وانما خص  
اليهودي لانهم كانوا اهل الخط والكتابة في زمان الشاعر ويزيل بمعنى  
يفصل يشبه الشاعر ما بقى متناثراً من آثار الديار هنا وهناك بكتابة  
اليهودي حيث يجعل بعضها قريباً متصلًا وبعضها بعيداً منفصلاً ، ( او  
بتمت ) ( عطف على بأجنبي ) ( نحو من ابن ابي شيخ الا باطح طالب )

ففصل بين المتضايفين اعني ابي وطالب بنعت المضاف وهو شيخ الا باطح اي من ابن ابي طالب شيخ الا باطح هذا ، ولكن لا يذهب عليك ان المثال غير مطابق للممثل لان شيخ الا باطح ليس نعتا للمضاف فقط بل هو نعت لمجموع المتضايفين لان المنعوت كنية وهو من قسم العلم لا يدل احد جزئيه على شيء نعم نعته تابع لجزئه الاول في الاحكام وهذا ليس مناقشة بل بيان لكون المثال غلطا محضا فليطلب للممثل مثال آخر ولعله لهذا الاشكال لم يقيد الشارح النعت في النظم بكونه نعتا للمضاف فتأمل ( فائدة ) قال في حاشية التصريح ابو طالب كنية لان اسمه عليه السلام عبد مناف وقيل اسمه كنيته قال النووي في تهذيب الاسماء واللغات في ترجمة الامام علي ع انتهى وقال بعض اهل الانساب اسمه ع عمران .

( او نداء ) ايضا عطف باجنبي ( ومثل ) المصنف ( له في شرح الكافية بقوله ) :

( كان برذون ابا عصام زيد حمار دق باللجام )

فاضيف برذون الى زيد وفصل بينهما بالمنادي اعني ابا عصام اي كان برذون زيد حمار يا ابا عصام ، ( ويحتمل ان يكون ) ابا عصام هو المضاف اليه لبرذون ( على لغة اجراء اب بالالف على كل حال ) كما تقدم في باب اقسام الاعراب بالنيابة في قوله وقصرها من نقصهن اشهر ( و ) الحال ان ( زيد بدل منه ) اي من ابا عصام ( او عطف بيان ) له ( قاله ) اي هذا الاحتمال ( ابن هشام ) .

( تنمة من الفواصل ) بين المتضايفين لفظة ( اما قاله في الكافية والفصل بها مغتفر ) يجوز في السعة ( كقوله ) :

( هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والموت بالجر اجدر )  
 فاضيف خطتا الى اسار وفصل بينهما هذا ولكن قال في المغنى في  
 الباب الخامس ان نونى التثنية والجمع يحذفان للضرورة فمثل بهذا  
 البيت ثم قال فيمن رواه برفع اسار ومنة واما من خفض فبالإضافة  
 وفصل بين المتضاديين باما فلم ينفك البيت عن ضرورة انتهى .  
 « ( فصل في احكام المضاف الى ياء المتكلم ) »

انما عقده المصنف الفصل للاسم المضاف الى ياء المتكلم غير  
 الاسماء الستة ، اما الاسماء الستة المضافة الى ياء المتكلم فلها احكام  
 خاصة يشير اليها الشارح اجمالا في آخر الباب تنمياً للبحث وتكميلاً  
 للفائدة .

وفي المضاف الى ياء المتكلم خلاف ( والصحيح انه معرب  
 في الحالات الثلاث فانه لما اشتغل آخره بالكسرة لمناسبة الياء قبل  
 دخول العامل امتنع دخول حركة اخرى عليه سواء توافقت الاولى ام  
 تخالفت ( خلافا لابن الخشاب والجرحاني في قولهما انه مبني لاضافته  
 الى غير متمكن ) وانما خالفوهما القوم لعدم اطراد قولهما في كل غير  
 متمكن ( لاعراب ) الاسم ( المضاف الى الكاف والهاء ) مع انهما ايضا  
 ضمير ان غير متمكنين ( و ) لعدم اطراد قولهما في كل مضاف الى الياء  
 لاعراب ( المثني ) والجمع ( المضاف الى الياء ) ، ( و ) خلافا ( لبعضهم  
 في قوله انه ليس بمبني لعدم الشبهه ) الموجب للمبنا ( ولا معرب لعدم تغير حركته )  
 اي حركة آخره باختلاف العوامل وقد قالوا ان المعرب ما اختلف  
 آخره باختلاف العوامل .

( آخر ما اضيف للياء اكسر ) بمناسبة الياء ( اذا لم يك معتلا )



أي اذا لم يكن منقوصا ولا مقصورا ، ( او جاريا مجراه ) أي المعتل يعني لم يكن تثنية ولا جمع سلامة فانهما في المقام في حكم المعتل كما سيأتي عن قريب فما ليس معتلا او جاريا مجراه اما صحيح وهو عند النحاة ما ليس في آخره فقط حرف علة لانهم يبحثون عن آخر الكلمة بخلاف الصحيح عند الصرفيين فانه عندهم ما ليس اوله ولا وسطه ولا آخره حرف علة لانهم يبحثون عن مجموع بناء الكلمة صحة واعتلالا ، واما جار مجرى الصحيح وهو ما كان في آخره ياء أو واو ما قبلهما ساكن ، وانما كان هذا جاريا مجرى الصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لان الحركة بعد السكون كالحركة بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان وكما لا يثقل الحركة على حرف العلة بعد السكوت في ابتداء الكلام نحو وعد ويسر فكذلك لا يثقل الحركة عليها بعد السكون ، فالمضاف الصحيح ( كصاحبي وغلامي ) ، ( و ) المضاف الجارى مجرى الصحيح نحو ( ظبي ودلوي ) فاكسر آخر كل واحد منهما ( ولك حينئذ في الياء ) خمسة اوجه :

الاول والثاني : ( الفتح والسكون ) وقد اختلف في ان ايهما الاصل فقول الاصل فيه السكون لانه مبني والاصل في كل مبني السكون كما تقدم في باب المعرب والمبني في قوله :

وكل حرف مستحق للبناء والاصل في المبني ان يسكنا

وقيل الاصل فيه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لضرورة الابتداء بالساكن حقيقة كواو العطف او حكما كما فيما نحن فيه فان الياء لاستثقالها بالمضاف وتركيبها معه في حكم الابتداء وقد تقدم بعض ذلك ايضا في الباب المذكور في قوله :

ومنه ذو فتح ، وذو كسر ، وضم كائين ، امس ، حيث والساكن كم  
( و ) الثالث : ( حذفها ) اي حذف الياء ( لدلالة الكسر عليها )  
اي على الياء المحذوفة ( نحو ) قول الشاعر : ( خليل املك مني ) ؛  
بكسر اللام في خليل والاصل خليلي فحذف الياء وابقى كسر ما قبلها  
للدلالة عليها .

والرابع : حذف الياء ( وفتح ما وليته ) اي فتح اخر المضاف الذي  
وقع الياء متصلا به اي بالآخر ( فتقلب الياء الفا نحو ) جاء غلاما  
ورأيت غلاما ومررت بغلاما ، ( ونحو : ثم اوى الى اما ) ؛ اي  
الى امي .

( و ) الخامس : ( حذف الالف ) المنقلبة عن الياء ( وبقاء الفتح )  
للدلالة على الالف المحذوفة ( نحو ) !

( ولست بمدرك ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لو اني )  
بفتح فاء لهف وتاء ليت والاصل لهفي وليتي ، وقد ظهر من الامثلة  
المذكورة ان هذه الوجوه الخمسة في المضاف الى ياء المتكلم لا تختص  
بباب النداء وان قال به بعضهم ، هذا كله فيما لم يكن المضاف الى ياء  
المتكلم معتلا ولا جاريا مجراه بل كان صحيحا او جاريا مجراه .

( فان يك ) ما يضاف الى الياء ( معتلا ) سواء كان منقوصا ( كرام )  
او مقصورا ( و ) هو نحو ( قذا او يك ) جاريا مجرى المعتل بأن يكون  
( مثنى او مجموعا جمع سلامة ) فالتثنية ( كابنين ) والجمع نحو ( زيدين  
فذى ) المنفكورات اي المعتل وما يجري مجراه ( جميعها المضاف اليها  
بعد بالضم ) اي بعد المضاف ( فتحها ) اي فتح ياء المتكلم ( وسكون  
الياء التي في اخر المضاف احتذى ) حاصله ان فتح ياء المتكلم وسكون

الياء التي في آخر المضاف اتبع وانتخب ، اما فتح ياء المتكلم فلدفع  
التقاء الساكنين والفتحة اخف الحركات ، واما سكون الياء التي في آخر  
المضاف فللادغام كما يذكر فيما بعد : ثم : ولذا قال ثم ( في ذلك  
تفصيل وذلك ) التفصيل ( انه تدغم الياء التي في آخر المضاف فيه اي  
في ياء مضاف اليه ) سواء كان المضاف مرفوعا ( نحو جاءني قاضي ) :  
اما التثنية والجمع في حالة الرفع فليس في اخرهما ياء فلذا لم يذكر  
لهما مثالا للرفع او كان المضاف منصوبا ( و ) هو نحو ( رأيت قاضي )  
ونحو رأيت ( غلامي في ) تثنية المنصوب ( و ) نحو رأيت ( زيدي )  
في جمع المنصوب ، او كان المضاف مجرورا ( و ) هو نحو ( مررت  
بقاضي وغلامي ) في تثنية المجرور ( وزيدي ) في جمع المجرور ، وان  
كان في آخر المضاف ( الواو ) فهي ( تدغم فيه ) أي في ياء المتكلم ( ايضا  
بعد قلبها ) أي الواو ( ياء ) .

واعلم انه ليس في المقام اسم مضاف الى الياء الا الجمع المذكور  
السالم والاسماء الستة في حالة الرفع لما تقدم في مواضع النيابة عند قوله :  
والثاني منقوص ونصبه ظهر ورفعه ينوي كذا ايضا يجر  
من انه ليس في الاسماء المعربة اسم آخره واو قلبها ضم الا الاسماء  
الستة في حالة الرفع ولذا لم يمثل الشارح في المقام الا بالجمع المذكور  
السالم ( نحو : اودي بني ) فأودي معناه هلك وبني فاعله وهو جمع  
ابن مضاف الى ياء المتكلم اصله بنوى اجتمعت الواو والياء والسابق  
منهما ساكن فقلبت الواو ياء ثم ادغمت الياء المنقلبه عن الواو في ياء  
المتكلم لاجتماع المثليين ثم كسر ما قبل الياء كما قال المصنف : ( وان  
ما قبل واو ) الجمع ( ضم فاكسره يهن ) : ظاهر هذا الكلام ان قلب

الضمة بالكسرة مؤخر عن قلب الواو ياء لان قلب الحركة ( معلول )  
 لقلب الواو والمعلول ) مؤخر عن العلة . وقال بعضهم انه مقدم على  
 قلب الواو ياء لأن قلب الحركة اضعف من قلب الحرف فلا يحسن  
 الاقدام على قلب الاقوى قبل قلب الاضعف .

( وان فتح سابقه ) اي سابق الواو ( فابقه ) اي فابق الفتح بحاله  
 ولا تقلبه كسرة ليدل الفتح على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين ( نحو  
 هؤلاء مصطفي ) جمع اسم المفعول اصله مصطفاوى حذفت الالف لالتقاء  
 الساكنين ثم فعل ما ذكر ، ( و ) ان كان اخر المضاف الى ياء المتكلم  
 ( الفا ) فابقه اي ( سلم ) الالف ( نحو محياي وعصاي وغلاماي وسلامة  
 الالف التي في المثني ) في حالة الاضافه الى ياء المتكلم ( في لغة الجميع )  
 حتى في لغة هذيل ، ( و ) لكن الالف ( التي في ) المفرد ( المقصور )  
 فروى ( عن ) قبيلة ( هذيل ) ان ( انقلابها ) اي الالف ( ياء حسن  
 نحو ) قول شاعرهم وهو ابو ذؤيب الهذلي : ( سبقوا هوى ) : بفتح  
 الهاء والواو وتشديد الياء اصله هو اي فقلب الشاعر الالف ياء وادغمها  
 في ياء المتكلم .

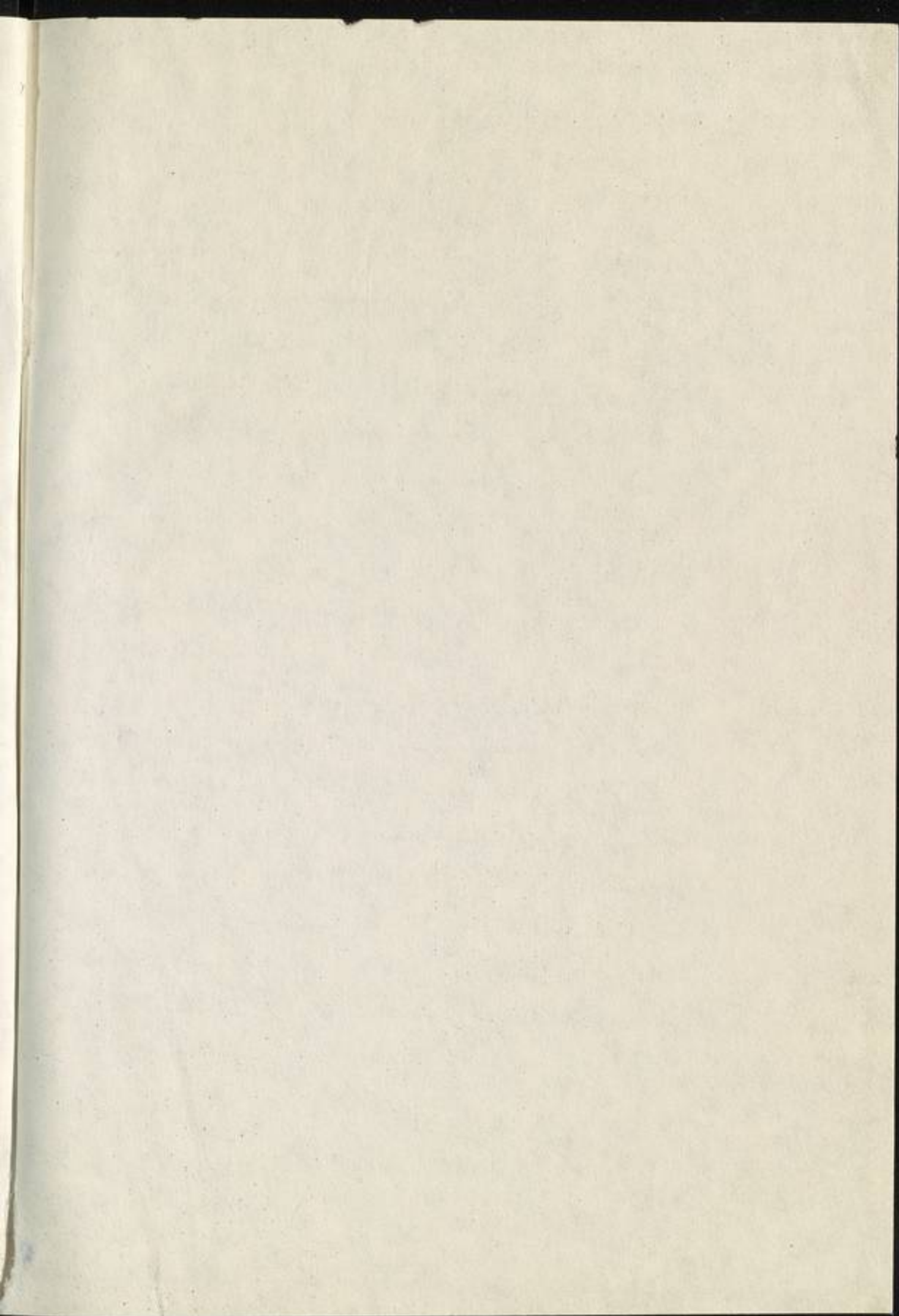
( خاتمة ) — يذكرها الشارح تميمًا للبحث وتكميلاً للفائدة .  
 واعلم ( المستعمل في اضافة اب وأخ وحم وهن الى الياء أبي واخي  
 وحمي وهني ) بلا رد لام الفعل المحذوف لجعله نسيا منسيا نظير يدي  
 ودمي ، ( وأجاز المبرد ابي برد اللام ) وتمسك في ذلك بقول الشاعر :  
 قدر احملك ذا المجاز وقد أرى وابي مالك ذو المجاز بدار  
 واجاب عن ذلك بعضهم بأن ذلك خلاف القياس واستعمال  
 الفصحاء ؛ مع انه يحتمل ان يكون المقسم به والوا للقسم اي ابي

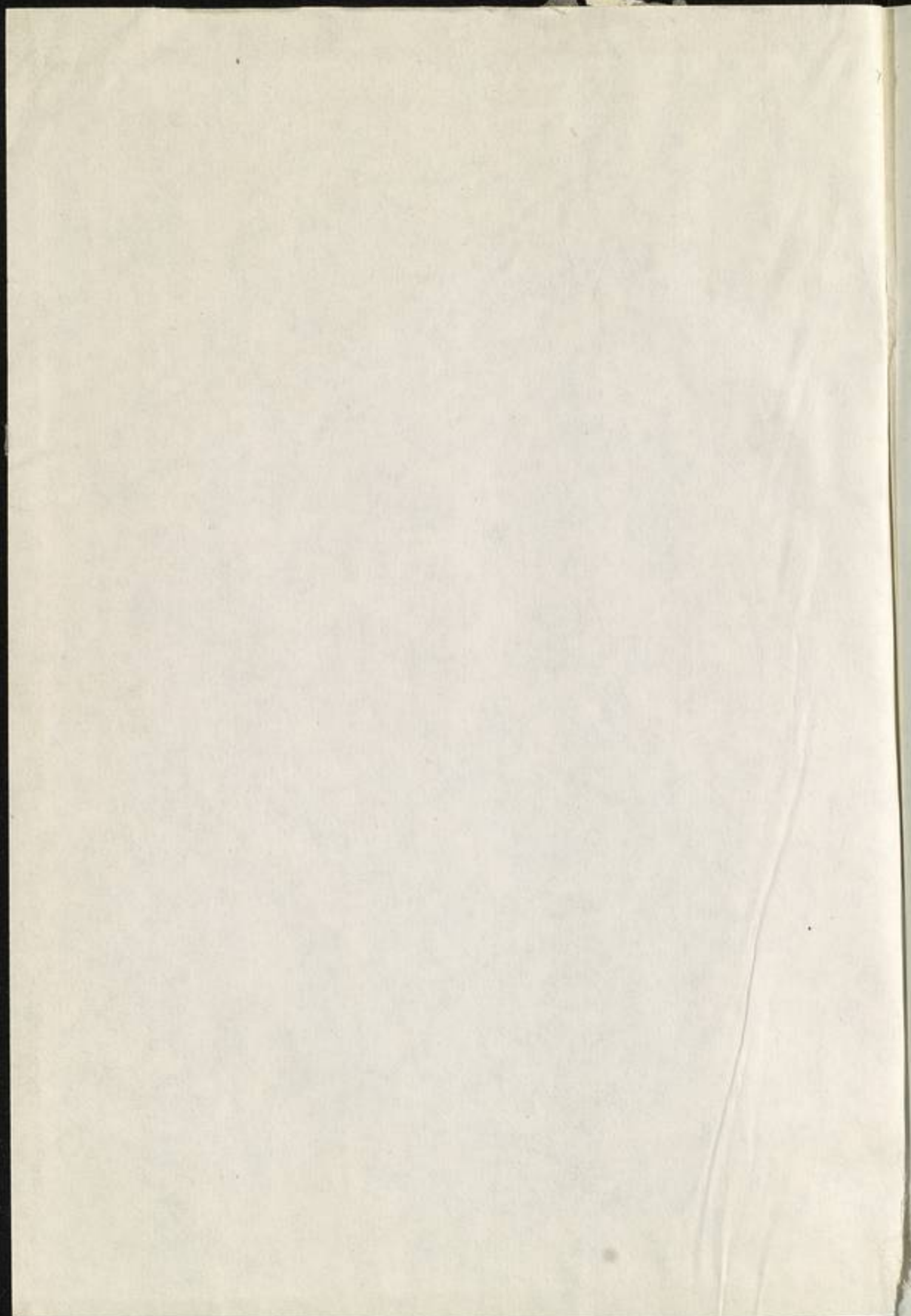
جمع فاصله ابين اضيف الى الياء ففعل به ما فعل فيما تقدم في الجمع المذكور والمستعمل (في فم في °) بحذف الميم ورد اللام والقلب والادغام (وقل) استعمال (فمي) بابقاء الميم المعروض عن اللام عند قطعه عن الاضافة ، (وأجاز الفراء في (ذي ان يضاف الى ياء المتكلم فيقال فيه (ذي) بالتشديد بادغام يائه في ياء المتكلم (و) هذان الفراء عجيب لانهم (صححوا) أي حكموا (بصحة انها لاتضاف الى مضمر أصلا) لانه وضع وصلة ووسيلة للتوصيف باسم الجنس والضمير ليس باسم جنس ، مثلا اذا أرادوا ان يصفوا رجلا بالعلم أو الذهب لم يتأت لهم أن يقولوا اجاءني رجل علم أو ذهب فجاءوا بذو و اضافوه الى الجنس فقالوا ذو علم وذو ذهب ، وقد اضيف الى الضمير على سبيل الشذوذ كقوله ؛

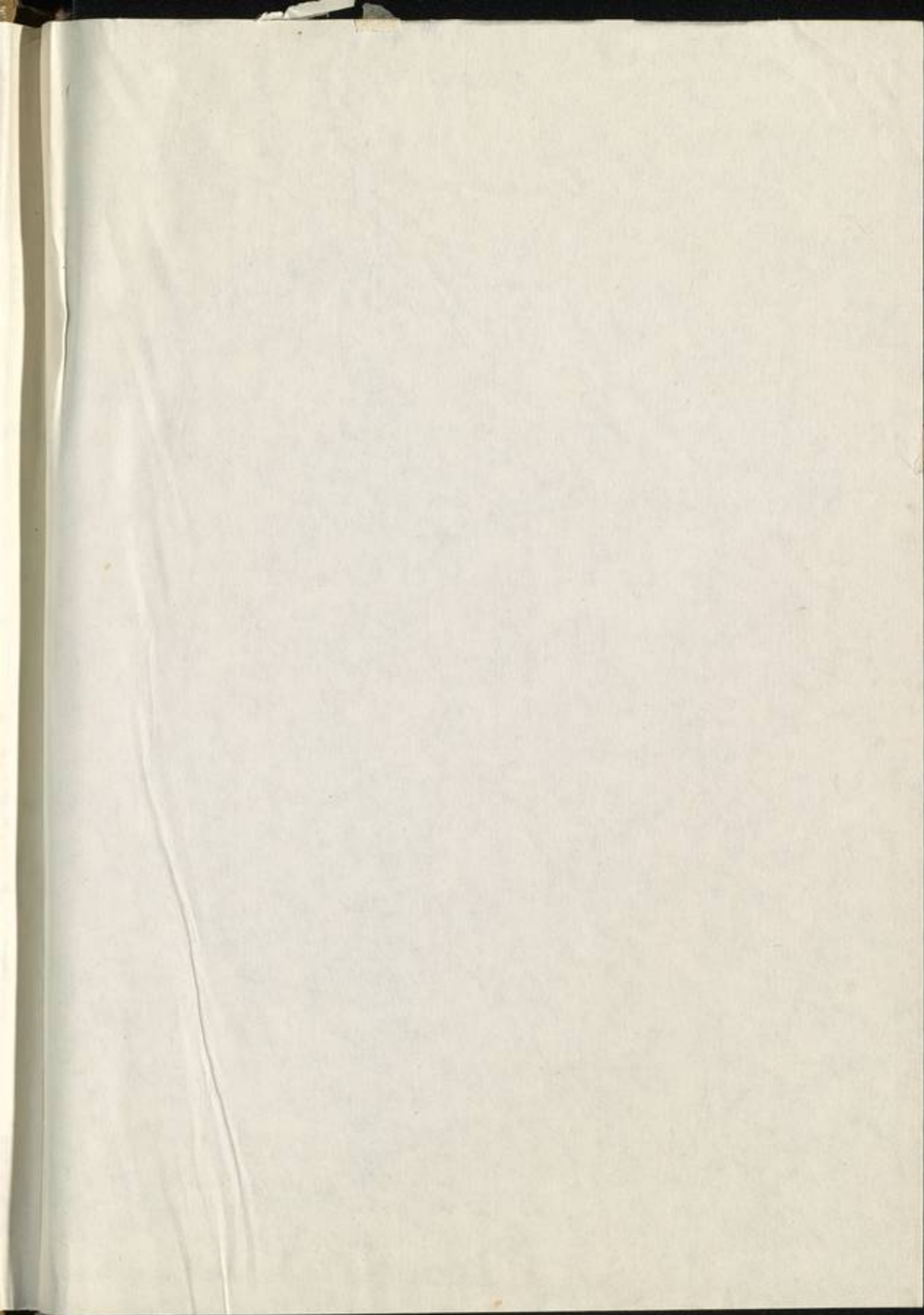
أهنا المعروف ما لم يبتذل فيه الموجه

انما يعرف ذا الفضل من الناس ذوه

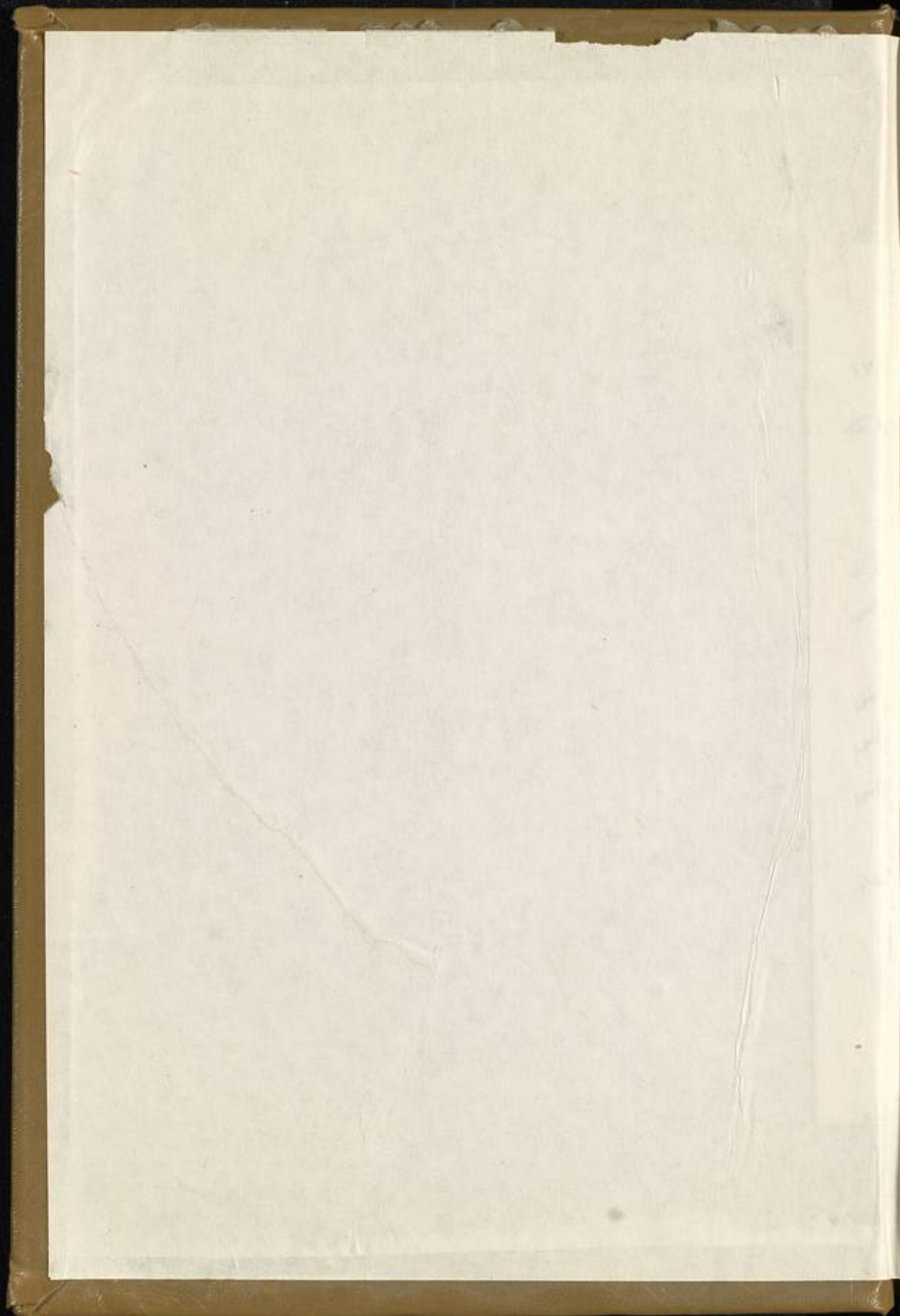
والله تعالى أعلم بحقائق الاشياء ، وقد تم والحمد لله ما أردنا ابراده في هذا الجزء من التعليقات وكان الفراغ منه عصر يوم الجمعة الثاني والعشرين من شهر الربيع الثاني من شهور السنة الخامسة والثمانين وثلاثمائة بعد الالف من الهجرة على هاجرها آلاف الصلاة والتحية ، وقد كان الشروع فيه يوم الجمعة الثامن عشر من شهر صفر الخير من السنة المذكورة وانا العبد المحتاج الى ربه الغني محمد علي بن مراد علي . ويتلوه الجزء الثالث انشاء الله تعالى والحمد لله أولا وآخرا والصلوة والسلام على محمد وآله الطاهرين واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين .











COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU11014849